Süleymaniye U Kütüphanesi
Kısmı Hacı Beşir Ağa
Yeni
Eski 568

الملك ...
الحايع ...
...
من هو على كل شيء ...
محمد امين ...

يا نه تكلف
نه مؤكدة
لث لانه للعهد
موقا باللام اى الكائن
له ان على تعريف متعلقه
موصول مع بعض صلته ولا يجوز
من المبتدأ عند من يجوز انتصاب
في الظرف الواقع خبرا اعني
توهم من ان هذا التركيب يستلزم كون الشئ ظرفا
القسم الثالث وقد جعلا ظرفا له فقط لان معنى
في بيان المعلومات الملقبة بالمعاني والبيان و
م ان اسماء العلوم المدونة كالنحو والصرف و
كما اشتهر من ان حقيقة كل علم مسائل
ها فكل علم بالمعنى الاول عبارة عن معان مخصوصة
الاول فاذا اريد ان يعبر بالالفاظ عن

المعاني

الذات
والاقا
الظاهر واما عن
المصنف الى
الالفاظ او النقوش
المخصوصة التي هي الما
الالفاظ المخصوصة انما هي
الا ان هذه الظرفية مجازية
ما كانت منوطة بملابسة القصد صار ملابسة القصد كانها محيط
الغلائية في كرتهم تحرر لهم اى في بيان جهة تحرر فان الاية الثالثة
وورود الافادة جهتها صار بيان الجهة كانه ظرف محيط بالاية الكلمة
الثالث في علم المعاني والبيان فان الالفاظ المخصوصة لما كانت
كان بيانها كانه ظرف محيط بتلك الالفاظ والا
اوعية وقوالب لانفس المعاني لكونها ... كون الالفاظ
حدى العلمين والغرض فيه فصلان لضبط معاقد ... رة منها وفيه مقدمة لبيان
... ن بموضع فيهما جعل القسم الثالث
ظرفا لجملة واحد من المقدمة والفصلين بناء على ان كل واحد منهما جزءا من القسم الثالث و

موعة و
ما في الحلة ...
ه يتوقف على تصورها
لعين جميع اغياره
ه ويتوقف ايضا على الح
طلبه بالجزم والاجتهاد الذي
ينعقد الشي وربطه اي موضع
نام جزء الصورة الى اجزائه المادية
...ما موضوعه ... ومباديهما التصورية والتصديقية ... معاقد
... علم ومباديه كالمعاقد بالنسبة اليه لابتنائه عليهما وارتباطه بهما اشد
...ما من اجزاء العلوم وان لم يكونا جزئين حقيقة لما اشتهر من ان صنعة كل
...نا ان كل علم مبني على موضوعه ومباديه مرتبط بهما اما على موضوعه
... على ان موضوع المسئلة اما نفس موضوع العلم ... فلان موضوعه ...
... عرضه الذاتي والعلم انما يتحقق باجزائه التي هي ... او فرد منه او عرض ذاتي
مسائله والمسائل انما تتحقق ... موعاتها التي هي راجعة الى موضوع العلم فتبين ان موضوع
كل علم بمنزلة معاقده اي موضع انعقاده وتحققه باجتماع اجزائه واما على مباديه فلان

مبادي

بها تلك ...
الدلالة قوله ...
ومعنى الكلام ان ...
كل واحد منهما التوقف ...
والتصديقات بانشائهما الح...
المعاني من موضوعاته ومباد...
معاقد علم البيان وضبط الكلام ...
المذكورة في القسم الثالث ليحيط بها ... اجمالية ويكون على بصيرة في طلبه
فلذلك قال لضبط معاقدهما اشارة الى ضبط ما يبتني عليه مسائلهما الذي هو الموضوعات
والمبادي واردفه بقوله والكلام فيهما اشارة الى ضبط نفس مسائلهما اجمالا المقدمة
مبتدأ حذف خبره لقرب ما يدل عليه وهو قوله وفيه مقدمة لبيان حدي العلمين والرض
فيهما وتقدير الكلام المقدمة في بيان حديهما والوضع فيهما اعلم ان علم المعاني هو تتبع
خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف
عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره وكلمة اعلم لافادتها حث
المخاطب على ان يلقي سمعه لما يرد بعدها بقلب حاضر وفهم ثاقب تدل على ان المصنف

... المعاني
و فيكون صحا ...
المذكورة وكذا موضوعه
... يسمى علم المعاني و
... كالاسناد واليه والاسم و
... باعتبار بالقياس الى بلاغة الظاهر
... هي الخصوصيات والكيفيات التي
... حذوها فان الالفاظ المنطوقة
... المعاني
من حيث انها اصوات متكيفة بكيفيات لم توقف الا فضيلة لها وكذا المعاني الاولى التي هي الاغراض
التي يصاغ لها الكلام ويريد المتكلم اثباتها او نفيها كتقرير الانكار ونحوه فانها مطروحة في البين
يستوي فيها البليغ وغيره بل مناط فضيلة التراكيب وبلاغتها هو ان يترتب المعاني الثوانى
في النفس اولا ثم يؤتى بالالفاظ على حذوها فان تلك الكيفيات المعتبرة في المعاني على الوجه المذكور
هي التي يعبر عنها بالخواص والمزايا والبلاغة هذا توضيح ما ذكره المولى المتبحر في شرح هذا المقام
وقال الشريف المدقق المتبادر من خواص التراكيب ما يختص بها اما بالقياس الى جميع ما عداها
وهي الخاصة المطلقة او بالقياس الى بعض ما عداها وهي الخاصة الاضافية فيندرج فيها
الصفات المختصة بالتراكيب سواء كانت راجعة الى هيئاتها التركيبية او الى مفرداتها الواقعة فيها

لاة

وما يقصد ...
من الاستحسان ... حاصلة بسبب ...
خواص التراكيب ... بالتركيب من الاستحسان
وعدمه فان التركيب ... في مقام
فيحمل على انه قصد بها و ... تحصيلها
بل ان صدورها منه اتفاقي ... ليس من تتمة حكمة في افادة
فان الحذر صار ما نافى وجامعا عنه ... زيادة
من غير فائدة ويجوز ان يكون جزءا ... لان قيود الحد لا بد ان يكون لاخراج شيء
البتة بل يجوز ان يكون بعض قيوده لمجرد بيان صفة المحدود ليكون العلم به اتم واكمل فانه
قيل لو كان قصدا للاحتراز المذكور من تتمة الحد معتبرا في المحدود ولزم ان لا يكون العالم
بتتبع الخواص المذكورة لغرض آخر علم المعاني كما اذا قصد بتتبعه الاقتدار على تأليف الكلام
البليغ او استكمال النفس بذلك وغير ذلك فالجواب ان اللازم من كون قصد الاحتراز
من تمام التعريف ان يكون الاحتراز المذكور مما ينبغي ان يقصده المتتبع بناء على ان ذلك
الاحتراز فائدة ذلك هذا العلم لاجلها فلو قصد المتتبع بتحصيله غرضا آخر لم يخرج بذلك
عن كونه علم المعاني ولما ... هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص سمي
حالا باعتبار توهم كونه زمانا لورود الكلام على كيفية وخصوصية مناسبة له كما سبق

... في افادة ... ولا ... الاحتراز فيها ... بينها وبين التراكيب ... الموقعة والعلامات اللفظية ... في افادة البليغ بالاسم ... الوجه الذي يسمى ... المعاني لما بينها من المناسبة ... فالخواص هي المعاني ... الاصل المقصود ... قد يعبر عنها بالتي تقيدها التراكيب ... الوضع سواء افادها بعض مفرداتها او هيئاتها التركيبية

...م الذين...
...وفيه ...عند البه او يكون
...صفيقة ...الكلام ...
...ويكون لا ... عند ...
...يورده ...
...لاشتماله على ...
...فوكل ...
...دمره فان المذكور
...م والتعريف والحكم
...يجب ان يكون الكلام
...عليه صدق الكلي على الجزئي
...كلاما مؤكدا برد الانكار و
...جزئيات ذلك الكلام واشتماله على
الكيفية المعتبرة فيه من جهة المطابقة ... ... الجزئي بالقياس الى الكلي الصادق عليه
على انحاء مطابقة الكلي لافراده واعني تراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل
تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عمن سواهم لنزولها في صناعة البلاغة
منزلة اصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق كما عرف علم المعاني بانه تتبع
خواص تراكيب الكلام واضاف فيه الخواص المضافة الى تراكيب الكلام واحتاج مفهوم
المضاف الى التفسير ومفهوم تراكيب الكلام الى تعيين المراد منه فانه مطلق متناول
للقسمين وهما التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة والصادرة عمن سواهم
فقدم تعيين المراد من تراكيب الكلام على تفسير الخواص وهو قوله واعني بخاصية التركيب
ما يسبق منه الى الفهم انما ذكر من ان معرفة المضاف من حيث هو مضاف يتوقف على معرفة
المضاف

تراكيبه عمن
لتلك الوجوه بل يكون
عنه في تراكيبها
الصادرة عنها على
وقوله وهي تراكيب البلغاء
بان فضل التمييز والمعرفة ...
التعيين بكونها تراكيب البلغاء
والفصيح في سواهم للبلغاء وعلى الاول من له فضل تمييز وجاز ان يرجع الى البلغاء ...
والصناعة علم متعلق بكيفية العمل بان لا يكون مقصودا لذاته بل يكون المقصود منه
العمل سواء حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة او بدونها كعلم الطب مثلا وعلمي المعاني والبيان
فان كل ذلك من قبيل الصناعة لكون المقصود به العمل كما قال في صناعة البلاغة
واراد بها علم المعاني والبيان وكلمة ما في قوله بحسب ما يتفق مصدرية اي بحسب الاتفاق
لا بحسب مساعدة الفكر والفاعل يتفق ضمير يرجع الى المصدر الذي يدل عليه يصدر اي بحسب
ما يتفق الصدور ويجوز ان يكون موصولة اي بحسب ما يتفق مع تلك الاصوات من
الامور التي لا تقتضيها واعني بخاصية التراكيب ما يسبق منه الى الفهم عند سماع
ذلك التركيب جاريا مجرى اللازم له لكونه صادرا عن البليغ لا لنفس ذلك التركيب

... معبروا بها
... على كل تقدير اى
فالحكم فى قوله
... مع انه بصدد
... ان المقصود بالتعريف
... المفرد دون الجمع واورد
... صدد التعريف بل اورده
لمجرد تعيين المراد بلفظ التراكيب المذكورة فى التعريف فالمناسب حينئذ ايراد اللفظ الاول فى
فيه بخصوصه فيقصر خاصية التركيب المأخوذة فى حد علم المعانى وهى خاصية تركيب
البليغ فى الافادة بما يسبق اى يتبادر من التركيب اى فهم ذى فطرة سليمة عند سماعه
ذلك التركيب حال كونه ذلك المعنى السابق الى الفهم جاريا مجرى اللازم للتركيب اى لا
الى الفهم فى وقت دون وقت لانه يسبق الى الفهم ما لم يكن لنفس ذلك التركيب من حيث
هو هو صفة بحيث دائما مستمرا فى جميع الاوقات بل كان بسبب صدور ذلك التركيب من البليغ
وسماعه منه كان يسبق الى الفهم بخصوصه بوقت صدوره عن البليغ وسماعه منه ولو
كان السبق لنفس التركيب لا لصدوره من البليغ لكان ذلك المعنى السابق الى الفهم لازما
للتركيب حقيقة كعكس النقيضية وعكسه نقيضا ونتايج الاقيسة فانها لوازم عقلية

يستحيل

... اى ... الفهم ...
... بما يتبادر ...
... يفهم ...

... جمل على
لمقتضى الحال
ذكر فى تطبيق الكلام
المناسبة بين الثا...
بثبوت شئ لشئ او انتفا...
وقوله او لازما له ما هو بعد
الى ما يسبق الى الفهم حال كونه
لما هو هو اى لذاته كعكس ال...
... فانها لوازم عقلية يستحيل انفكاكها
عن اصل التراكيب لذواتها وهذا القسم من الخواص يبحث عنه فى الجزء الآخر من علم البلاغة
كما ان القسم الاول منها يبحث عنه فى الجزء الذى نحن بصدده فانه زعم ان علم الاستدلال جزء
من علم البلاغة الا انه لما كان مبنيا على التحقيق البحت وحكم العقل الصرف والتجرد عن
شوائب الاحتمال بخلاف ساير اجزائه المبنية على لطائف المناسبات الخطابية المستحسنة
بقوة الرواج فلم يستحسن ان يكون معها فى قرن ولا ان يكون قسما على حدة فافرده عنها
فى تكملة للقسم الثالث وقد ذكر فى صدر الكتاب ان بعضا من علم البلاغة مبنى على لطائف
الاعتبارات الخطابية وبعضا آخر على التحقيق البحت ثم صرح فى آخر القسم الثالث بان
كلا من باب التحديد والاستدلال جزء من علم البلاغة وعرف علم الاستدلال بانه تتبع خواص

... من طبع ... ولكنه ... الحمل على التجرد ... من غيبة البليغ ...

... الضمير ... والآخر للتركيب اى ... فى قوله لما ... هو ... لازما للتركيب ... التركيب

وهو الذى اشار اليه بقوله جاريا مجرى اللازم له اى للتركيب

... ما هو جد
... عنه اذا
... مثل ... كل التركيب اذا صدر
... ما خواص التركيب غير
صدر من البليغ او من غير
التراكيب وان كان لازماله انما
شيئا من الخواص الخطابية
... كانت لا ...
عن غير البليغ ...
البليغ ا ...
وكذا ...
يكون صـ ...
المبنية على المناسبات الذوقية والعلاقات ... الاستدلالية المبنية على الملازمات
العقلية والمناسبات القطعية لانه قصد فى كل فرع الشعور بما بين اصل معنى التركيب وبين
المعانى الزايدة عليه من المناسبات الخطابية والملازمات العقلية القطعية وغير البليغ
لا شعور له بذلك فلا قصد فانه قلت نحن نعلم قطعا ان غير البليغ قد يقصد بتاكيد الكلام
دفع الانكار وكذا قد يقصد بكلامه الاستدلال فيلزم ثبوت الخواص بقسميها لتراكيب
البلغاء ويلزم ايضا ان لا يكون سبق القسم الاول الى الفهم بسبب صدور التركيب من البليغ
قلت لا شك ان غير البليغ قد يقصد معان زائدة على اصل المعنى لكن ذلك نادر وفى
بعض المعانى الخطابية الظاهرة المناسبة او الاستدلالية البينة اللزوم ومثل ذلك
لا يسمى خاصية ولا يعتد به والصدور عن البليغ علة لكون القسم الاول جاريا مجرى اللازم

لالبنه

التراكيب
الفطرة بالسلامة
حمل الفطرة السليمة
السلامة عن العقايد الباطلة
الجاهلية كانواع الفطرة ا...
الباطلة والاخلاق الردية
من كون المخاطب فى فطرة
... ون الكلام د ...
بعضهم مثل ما يسبق الى فهمك من تركيب ان زيدا منطلق اذا سمعته من العارف بطبيعة
الكلام من ان يكون مقصودا به نفى الشك او رد الانكار او من تركيب زيد منطلق من انه يلزم
مجرد القصد الى الاخبار او من نحو منطلق بترك المسند اليه من انه يلزم ان يكون المطلوب
به وجه الاختصار مع افادة لطيفة مما يلوح بها مقامها لما فرغ من تعريف الخاصية مع ما هو
من تتمته اعنى تعيين المراد من لفظ الفهم شرع فى تمثيلها توضيحا لها فلا يتوهم تفريع فاصل
اجنبى بين تعريف الخاصية وتمثيلها قوله مثل ما يسبق منصوب على انه ... على انه بدل
من قوله ما يسبق او حال منه او على انه صفة مصدر محذوف اى اسبقا ما سبق وح لا بد من
تقدير المضاف الى كلمة اى اسبقا مثل سبق ما يسبق لان كلمة ما ليست مصدرية حتى يكون
المعنى مثل سبق بل هو موصولة لوجهين الاول رجوع المستتر فى يسبق اليها اذ لا فاعل

غيره ... وجد فى النسخ الصحيحة ... لان ... ان يكون ... عن العارف ... المقصود ... كلام البليغ ... [illegible]

شرح صيانة
يسبق ضمير عنه
ضمير يعود الى تركيب
تركيب المذكور فاسكون
محذوف في الموضعين اى
مجرد القصد الى الاخبار
... وجه الاختصار وجعل
يلزم
ومن انه يعتبر ... متعلق بحذف ...
ما يسبق الى الوهم في المثال الاول ان يقصد به نفي الشك او رد الانكار لان يلزم منه وحصر
ذلك المعنيين لان الكلام المؤكد قد لا يصدق باحدهما فلا يناسب ذكر اللزوم فيه
وذكر اللزوم والمثالين الاخيرين لكونهما اقرب الى اللزوم من الاول ولم يرد ان فيهما
لزوما عقليا لان الكلام المجرد من التاكيد اذا جاز ان يحصل به نفي الشك او رد الانكار
فلا يكون عقلا مجرد الاخبار ولا مجرد القصد الى الاخبار واما الاختصار الحاصل
بحذف المسند اليه فانه وان كان لازما للتركيب الماخوذ مع حذف المسند اليه لزوما
عقليا لكنه لما لم يستتب اللزوم الى طلب افادته وذلك مما لا يلزمه قطعا وانما قال
او من نحو منطلق وهو نقل او من تركيب منطلق مع انه لم يكتب في التحقيق لكونه لحاجة
في تمام التركيب وما كان الاختصار اى الحذف المسند اليه لازما عقليا نحو انه منطلق

لسبق اذا
الاتي من ضعف
لا الى السبق المدلول
وهكذا اذا عرف او علم ...
فحينئذ صار في الكلام ... العامل
السبق اذا عرف العارف بصيغة
او قيده اى جعله مقيدا بتقييد او اطلاق
عن المسند على حسب ما يجعل صارف الكلام ... واقتصارا على ... بحيث يرى الحذف
والذكر والتعريف والتنكير شيئا فشيئا اى اطلاعا متدرجا بحصل به الوقوف بعد الوقوف وجاز ان
يكون حذف مفاعيل هذه الافعال لقصد التعميم اى اذا عرف ما من شانه ان يعرف سواء كان
مسندا اليه وغيره او نكر ما من شانه ان ينكر وكذا البواقي اى جاز ان يكون مفعول هذه الافعال
المسند اليه ويكون حذفه للاختصار بقرينة ما تقدم من كون المسند اليه متروكا او ملفوظا وان يكون
ما يتناول المسند اليه وغيره مما يصح ان يقع عليه هذه الافعال فتكون اعادة لفظه كذا مصرحة
بحرف التنبيه على الوجه الاول لكثرة الافعال المذكورة بعد هكذا ولكثرة الافعال مع عموم
المفعول على الوجه الثاني لان الاهتمام في يكون يكون اكثر فقيل قوله على ما يطلع على جميع
ذلك صار في الكلام في العلمين ليس على ما ينبغي وكان المناسب ان يقول صار في الكلام في علم

قوله على جميع ذلك الى آخره اشارة الى ... جميع ما سبق ... المعاني ... ما الى ... مرجح

لان الاهتمام في علم ... الى آخره

بلغ

هنا فاتنه
[illegible] اسناد الحكم الى اثنين
[illegible] وزيد اذا اعيد الفكر
يراد المعنى الواحد في طرق
[illegible] يحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ
[illegible] المعاني شرع في تعريف علم البيان
[illegible] كلمة ان تورد لنسك الخاطر ان كان
في [illegible]
وكلمة [illegible] ان يقع في اذهان [illegible] للتفصيل مجمل [illegible] المتكلم وفي كلمة ان ان يكون لشكر الكلام
فان لما ذكر ان القسم الثالث فيه معرفة البيان حين العلمين وذكر حد علم المعاني كان مظنة
ان يقع في ذهن السامع ان حد علم البيان ماذا اورد تعريف علم البيان مصدرا بكلمة اما
تفصيلا للمجمل الواقع في ذهنه ثم انه صرح بذلك المعرفة في هذا الحد اشعارا بانها المرادة في
حد المعاني كما ان تصريحه بالتتبع هناك مشعر بان المراد بالمعرفة ههنا المعرفة الحاصلة بالتتبع
والاستقراء المدلول عليه بقوله ايراد المعنى الواحد لاستغراق عرفي اي علم البيان معرفة ايراد كل
معنى واحد من المعاني التي يدخل تحت قصده وارادته من غير تخصيص بمعين ولا تفصيل
لما لا يتناهى بالفعل فلا يرد من له ملكة ايراد معنى معين في الطرق المختلفة نقضا ولا يلزم
ان يكون صاحب البيان من يعرف ايراد كل معنى مما لا يتناهى على التفصيل بل يكفي الاجمال

فان

في عبارة
هذا المعنى اعني بجوده
يكون فيه نوع خفاء كان
حال زيد كثير الرماد وهكذا
بل من حيث انها كيف تدل على جود
على جود زيد فلو فرضنا ان يكون
[illegible] الجود
[illegible] لا زيد فصاحب المعاني يكون مصيبا [illegible] في التراكيب المذكورة ولا
ترجيح عنده لشيء من التراكيب المذكورة بل جميعها متساوية [illegible] بالنسبة اليه لدلالة كل
واحد منها على ما هو مقتضى الحال بحسب [illegible] غير ترجيح لكن صاحب البيان لا يكون
مصيبا بايراد اي تركيب كان منها اذ يجوز ان يكون مقتضى الحال بحسب علمه ان يورد التركيب كيب
على جود زيد دلالة ظاهرة فيكون ايراد تركيب خفي الدلالة كزيد كثير الرماد خطاء
فقد علم ان قولنا في الغرض المذكور زيد كثير الرماد صحيح اذا كان الغرض منه حصول
المراد من التركيب وخطأ اذا كان الغرض منه حصول تمام المراد منه وذلك لان المراد
بالمراد من التركيب هو ان يفهم منه المعنى الذي يقتضي الحال ان يفهم منه وقد حصل ذلك
في التركيب المفروض كما ترى فهو صواب من هذه الجهة ومرادنا بتمام المراد من التركيب هو ان
تكون دلالته على المعنى المفهوم منه دلالة تقتضيها الحال ولم يوجد ذلك في التركيب المفروض

ما زاد الحلية لوضوح …

… جمال له أن يحتاج اليها بعد

… فالمراد بالواقف من اراد الوقوف

… عامة فحكم فيها على الذات [المعرضة؟]

… على العليين في زمان اتصافها بعنوان

الموضوع و … حال كونه واقفا ولذلك اول الواقف

بمن اراد الوقوف … متساو واحد والتعبير بيان المراد من

الكلام والتراجل في اللغة هو الماشي على قدميه والمراد به هنا من لا يكون عارفا بقوانين العلمين

فلا يقدر على استخراج الفوائد من التراكيب … كما يقدر عليه العارف بها تشبيها له بالتراجل

الذي لا يقدر على السير كما يقدر عليه الراكب فالمصنف لما عرف علم المعاني بانه المعرفة الحاصلة

من تتبع الخواص المستفادة من تراكيب البلغاء وعرف علم البيان بانه معرفة ايراد كل واحد من

المعاني المعينة التي يقصد افادتها للسامع بطرق مختلفة في مراتب الوضوح علم ان علم

المعاني يبحث فيه عن خواص تراكيب البلغاء في الافادة وان علم البيان يبحث فيه عن كيفية

افادة التراكيب اياها من كونها واضحة الدلالة عليها او خفية الدلالة لان معرفة ايراد كل ما

يقصد من المعاني في الطرق المختلفة الدلالة بالوضوح والخفاء انما يكون بان يبحث عن

كيفية دلالة الطرق عليها فيكون لكل واحد من معرفة خواص التراكيب وكيفية افادة التراكيب

اياها

ملغة بحث

عليه وضوحا او

التي تعطيها المادة … بفائدة

ان يكون وضوح بعض … في الدلالة على المعنى

الدلالة عليه واقتصر على ذكر الـ … اشتراك الكل في وضوح

عند البلغاء وضوح بالنقصان … الزيادة في خفاء الدلالة …

قد يكون مقصود البليغ في بعض … وضوحه على مفهوما من الزيادة المقدار

اي فاعلا الوضوح والخفاء والحقيقة صفتان مدحوه الكلام وتوصيف الدلالة بهما من

قبيل توصيف الشيء بوصف متعلقه ويجوز ان يكون من قبيل توصيف الشيء بحال نفسه بناء

على اختلاف نفس الدلالة في الظهور على حسب تفاوت اسبابها في القوة والمراد من الدلالة في

قوله بالزيادة في وضوح الدلالة الدلالة العقلية لامكان اختلافها بالزيادة والنقصان

في وضوح الدلالة بخلاف الدلالة الوضعية فانه لا يمكن اختلافها بها وذلك لان السامع اذا كان

عالما بوضع تلك الالفاظ الدالة بالوضع على المعنى الواحد كان فهمه من كل لفظ منها كفهمه من الالفاظ

الاخر بلا تفاوت بينهما في الوضوح والخفاء وان لم يكن السامع عالما بوضعها لم يفهم منها شيئا

بالدلالة الوضعية فضلا عن ان تختلف دلالتها عليه وانما قلنا يمكن الاختلاف في وضوح الدلالة

في الدلالة العقلية لانها عبارة عن الانتقال من معنى الى معنى آخر بسبب علاقة بين ذينك

فان ما يرتب
لا وصره ولا مع غيره
بدلالة الو … بوه الاحتراز المذكور
وقوله يحتمل … مراتب وضوح الدلالة عليه
لحصول المعاني … في الفهم وتجارديه من المعاني
لتمام المراد من الكلام في … يناسبها وبتمام المراد منه ما يعتبر
المدلول … ونقصانا بان يورد ذكر المعنى في
في دلالة الكلام المشتمل على مجي الا…
عبارة اوضح او في عبارة واضحة او فيما دونه ذلك بحسب مقتضى الحال والمقام فلو اقتضى المقام
ان يورد المعنى في عبارة اوضح دلالة عليه فاورد فيما هو اخفى كان خطا في مطابقة الكلام
بتمام المراد منه فان كيفية افادة الكلام اياه من توابع افادة المعنى وتتمتها والمتكفل بالاحتراز
عن الخطا في الافادة هو علم المعاني عن الخطا في كيفيتها علم البيان مثلا تادية معنى [illegible]
زيد بقوله وهو مضياف او انه لمضياف او ما هو الا مضياف الا هو قد صاف في خلق كثير ونحو ذلك
هو ثمرة علم المعاني وبه الاحتراز عن الخطا في ذلك وجعل الدلالة على ذلك مختلفة المراتب في
الوضوح وابرازها في صورة قولك هو كثير الرماد او جبان الكلب او مهزول الفصيل على
وفق ما يناسب الحال والمقام هو ثمرة علم البيان وبه الاحتراز عن الخطا فيه حتى لو ادى
معنى المضيافية في مقام ابتداء الاخبار بقوله انه كثير الرماد كان الخطا فيه من جهة نظر المعاني

دون البيان

اي تمام
خواص التركيب
على تمام مراده
عليها الصلوة
من هذين العلمين
منه كيفية افادته
الكريم اعني على
الاحتياج وذلك لانه … يعرف معاني … القرآن العظيم لا يمكنه ان يعرف
على تلك المعاني ومعرفة المعاني المفهومة منه انما يكون … ومعرفة كيفية الدلالة انما هو
بعلم البيان فظهر انه مفتقر الى العلمين … من … تفسير مراد الله تعالى من
كلامه القديم وكشف تمام مراده … غير عارف بقواعد علمي المعاني والبيان وذلك
لان خواص التراكيب وكيفية دلالتها عليها لا يعرفان الا بهما … خدمة هذين العلمين فمن يتكلم
فيهما وهو راجل في هذين العلمين يتكلم … وارتكب … فكره فيدخل في جملة من يفسر القرآن
برايه فحصل له الاثم العظيم لكان … النبي صلى الله عليه وسلم من فسر القرآن برايه فليتبوأ مقعده
من النار … فقوله الواقف على تمام مراده تعالى من كلامه يفتقر الى هذين العلمين مناف لمذهبه لانه كان
على مذهب المشايخ من المعتزلة ومذهبهم انه لا يمكن الوقوف على تمام مراده تعالى من كلامه
وقوله هذا يقتضي انه يمكن الوقوف على تمام مراده تعالى من كلامه وهو مخالف لمذهبه وان الشارح
المدقق … الصواب بقوله وقد عرفت ان المراد من الكلام هو الخواص وان تمامه كيفية افادتها ولا
امتناع في وقوف البشر على تمام مراده تعالى بهذا المعنى وان كان وقوفه على جميع ما اراده من
كلامه ممتنعا عند بعض المعتزلة ومنهم المصنف وقيل اراد بوقوف البشر على تمام مراده تعالى فهم
على تمام ما اراد الله تعالى من البشر وفهم عليه من كلامه وقوله الويل … من التفصيل … تحصيلها
وبيان … اجمالها فان من … في تفسير القرآن واستخراج لطائفه وهو مقصر في الوقوف على
قواعد العلمين اخطا غالبا وان اصاب نادرا وكان مخطئا في اقدامه عليه برايه ومنه يعلم

غير ... ت
دى منجر
الحديث والغرض
علم ... بى والكلام
ضن من الشجرة
شعبة من علم المعاني
الكتابة ههنا

... متفرع من علم المعاني ... يتوقف على حصول ... المعاني كما ان الغصن
متفرع من الشجرة لا يحصل الا ... الشجرة وذكر لان علم المعاني كما عرفت يبحث فيه
عن افادة التراكيب خواصها و علم البيان ... كيفية تلك الافادة ولا خفاء ان كيفية
الافادة متفرعة على نفس الافادة ... نازلة منزلة ... الشجرة وكالمركب بالنسبة الى فكما
ان حق العلم الباحث عن كيفية الافادة ان يؤخر عن الوضع عما يبحث عن الافادة نفسها
ليكون وضع الكلام مطابقا لما ... الطبع لان المفرد اوما يجري مجراه متقدم بالطبع على
المركب اوما يجري مجراه على ما لا يخفى وقوله لا ينفصل يروى بثاء الخفيف على ان الجملة
صفة لشعبة و بنذكير على انه صفة ثان لكان ولا اعتبار الزايد هو الكيفية التي اضيفت الى
الافادة على وجه الاضافة لا بطريق عطف عليها والا لكان علم البيان مركبا من علم المعاني
وغيره حقيقة وليس كذلك بل هو جار مجرى المركب لانه انما يكون مركبا منه حقيقة ان لو كانت
مسائل علم المعاني والقواعد المذكورة فيه مبينة في علم البيان مع امور زائدة عليها وليس
ذلك بل كل واحد من العلمين مسائل مغايرة لمسائل الاخر ثم يجوز ان يعرف شخص جميع
انواع المجاز والكناية وكيفية دلالتها ولا يعرف علم المعاني كتعريف الكلام مع المنكر يجب ان
يؤكد على حسب مراتب انكاره و مع خالي الذهن لا يؤكد نعم لو اراد صاحب علم
البيان ان يستعمل قوانين عليه في التراكيب الجزئية و يعرف صوابها عن خطائها لكان
عنده كل محتاجا الى علم المعاني بخلاف صاحب علم المعاني فانه لا يحتاج في استعمال

قوانين

قوانين
على كونه شعبة
على كونه كالمركب و
صلى الله عليه وسلم ...
جر يجرى كانه ...
الاستعارة باعتبار
من موسى وقوله
آخر ما وكبرى القياس محذوفة ... الكلام ... ما
الاول في ضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه اي الكلام في ... ساق الحديث يستدعي تمهيد
اصل وهو ان معنى كمال عند المتكلم يتفاوت كما تستحق عليه اذا قصدت الشروع في
التعرض له من هذا الكتاب باذن ... تحقيق ما لا يفتقر في تأديته الى ازيد من دلالة
وضعية والفاظ كيف كانت ... التأليف بينها لمخرجها عن حكم النعيق وهو
الذي سميناه في علم النحو اصل المعنى وتركناه ههنا منزلة اصوات الحيوانات واخرى يعني
ما يفتقر في تأديته الى ازيد قوله في ضبط معاقد علم المعاني باضافة المعاقد الى علم المعاني
يدل على ان ضبط معاقد البيان مذكور في الفصل الثاني كما يدل عليه ايضا قوله في مطلع البحث
وفصلان لضبط معاقد هما فانه يدل على ان معاقد كل علم مضبوط في فصل على حدة
لكن قوله في اول علم البيان الفصل الثاني في علم البيان من غير تعرض لضبط المعاقد يدل
على ان ضبط معاقد علم البيان مذكور في هذا الفصل ايضا فالاولى ان يقال ضبط معاقد
البيان مذكور في الفصل الثاني لكن المصنف غير اسلوب الكلام هناك فقال الفصل الثاني
في علم البيان اي في ضبط معاقده والكلام فيه ولم يصرح بذكر المعاقد اعتمادا على ما ذكره ههنا
اي في الفصل الاول والكلام بمعنى التكلم و معطوف على الضبط ليحصل التناسب بين
المعطوف والمعطوف عليه لان الضبط معنى قائم بالمتكلم فلو حمل الكلام على التكلم لكان
من صفات المتكلم ايضا فيحصل التناسب بينهما بخلاف ما لو حمل الكلام على العبارات المخصوصة

... باعتبار ... نعت
... بيانه ... مستفاد
من الفصل ... ليستفاد
... من انتهاء الغاية وذكر ما يجوز
عليه كونه ... معنى ... الى الكوفة ...
تعلقت بالمبتدأ ... على ... الانتهاء
... من غير ان يتحقق هناك فعل ...
... على ... ليكون ... و معنى
نعني الانتهاء ... ولا يذكر معها اداة
الا انتهاء ... قوله ... الكلام ... معنى
... من موسى الى ... في ...
... كانه ... معنى

ا ح بما هو
عصل منحصرا
ناقد العلمين موضوعا فهما
ما تفيد معاني خواص
الدلالات ولما اراد
موضوعا له مطلق من
قد كما يتوهم من عبارة
من تغيير المقتضى لا [illegible] يقتضي [illegible] الى ازيد من دلالات وضعية
الجناح الى تمهيد ذكر الاصل اعني انقسام مقتضى الحال الى ذينك القسمين واستيفاء القسم الاول
من علم المعاني ومعنى كلامه ان مساق الحديث اي ايراد الكلام في ضبط معاقد علم المعاني يقتضي
تقديم حكم يتوقف عليه الكلام في علم المعاني وهو [illegible] الحكم ان الكلام الذي يقتضي الحال ان
يتكلم المتكلم في ذلك الوقت يختلف كما ستعرفه [illegible] اذا انتهى النوبة الى التعرض ببيانه
من هذا الكتاب فتارة يقتضي الحال كلاما لا يحتاج في ادائه الى ازيد من دلالات وضعية
اي مطابقية والفاظ كيف كانت فصيحة كانت او غير فصيحة ونظم لتلك الالفاظ يكون لاجل
مجرد التأليف بينها لا لغرض آخر وتارة اخرى يقتضي الحال كلاما يحتاج في ادائه الى ازيد من
دلالات مطابقية والفاظ كيف كانت ونظم يكون لمجرد التأليف وقوله يخرجها صفة لقوله ونظم
فان نظم الالفاظ وتأليف بعضها ببعض بحيث يفهم منها المعنى المستفاد من الهيئة التركيبية
يخرجها عن كونها في حكم النعيق في كونه لغوا خاليا عن الفائدة ويروى بمجرد التأليف بالباء منقوطة
بنقطة واحدة تحتها فيتعلق بقوله يخرجها ومعناه ونظم يكون للالفاظ يخرجها عن حكم النعيق
بسبب مجرد التأليف بينها والذي يشهد به الذوق السليم هو ان قوله فتارة واخرى تفصيل لقوله
ان مقتضى الحال عند المتكلم يتفاوت اي تارة يكون مقتضاه ما لا يفتقر واخرى ما يفتقر وان
حق قوله كما ستقف ان يكون موخرا عن القسم الثاني لانه المحتاج لان يفصل ويعتنى به في هذا
العلم الا انه بادر بطرائه دفعا لما يتوهم من اول الامر ان تفصيله الذي شرع فيه واف بما اراد

من بيان

من بيان
الحال الذي لا
ويرد عليه ايضا سؤال
لانه يؤدي وجملة
اصوات الحيوانات
ثم قال ان تأليفها عن ا
المذكور فائدة حقيرة
لا يشترك فيه عدم افادة فائدة زائدة [illegible] البليغ والتعبير في شيئية [illegible]
الى ما لا يفتقر فانه عنى به المعنى اصطلحه في الثاني الى التقدير [illegible] لفظ وان عنى به اللفظ
احتيج اليه في الاول اي سبحانه [illegible] قيل اذا كان ما لا يفتقر في تأديته الى ازيد من دلالات
وضعية قسما من مقتضى الحال مع انه [illegible] منزلة اصوات الحيوانات عند البلغاء وجب ان يصح
صدوره عن البليغ اذ البليغ يتكلم [illegible] مقتضى الحال فاذا تكلم به البليغ كان كلام البليغ
بمنزلة اصوات الحيوانات لكن لا يجوز ان يكون كلام البليغ بمنزلة اصوات الحيوانات فيلزم
ان يصح صدوره عن البليغ نظرا الى كونه مطابقا لمقتضى الحال وان لا يصح صدوره عنه
لكونه بمنزلة اصوات الحيوانات وانه باطل واجيب بان الكلام الصادر عن البليغ وان اقتصر
فيه على الدلالة الوضعية على معناه الاول لا يكون منزلا منزلة اصوات الحيوانات لجواز
ان يكون المخاطب غير سليم الفطرة فلا ينتقل الا الى المعنى الموضوع له دون المدلولات
العقلية فالكلام المطابق في هو ما يؤدي المعنى الموضوع له اعني اصل المعنى بان تأليف
اتفق من التأليفات الصحيحة بحسب النحو فهو كلام بليغ مطابق لمقتضى الحال غير نازل
منزلة اصوات الحيوانات وانما يكون نازلا منزلتها اذا صدر عن غير البليغ فان البليغ يقصد
به معنى زائدا على اصل المعنى يفهم السامع البليغ وهو تجريده عن لطائف رعاية لمقتضى
الحال فظاهر ان الخطأ الذي يحق بصدده لا يجامع في الاول ادنى التمييز فضلا ان يقع
فيه من العاقل المتفطن وانما منار الخطأ هو الثاني كلمة ان مع اسمها وخبرها في موضع

الى الضمير
والمراد بمن له
... قال المستفطن العارف
... بيانه وليس المراد به
... كذا لا يصدر الخطا
... القسم الثاني فيفهم من هذا
... عدم الخطا فاذا
... مع المعرفة بهما فلا ... والمراد بالاول ما لا يفتقر في ما دية الى ازيد
من دلالات وضعية والمنار موضع ثوران الغبار اى موضع ارتفاعه والمراد به هاهنا
الكلام الذي يمكن ان يقع فيه الخطا تشبيها له بالمكان الذي يرتفع فيه الغبار ووجه التشبيه
بينهما ان الكلام الذي يقع فيه الخطا يشتبه حاله على المخطي كالمكان الموضع الذي ارتفع
فيه الغبار يشتبه حاله على الناظر وفضلا ... يستعمل في موضع يستبعد فيه الادنى
ويراد به استحالة ما فوقه ولهذا يقع بين كلامين متغايرين معنى نحو لكن ولكن واكثر
ما يستعمل ان يجي بعد نفي صريح كقوله لا يجامع او ضمني كما في قولك تقاصرت الهمم عن طولات العلوم
فضلا عن ... ونصبه اما على الحال عن الضمير الذي في قوله لا يجامع بمعنى فاضلا اى متجاوزا
عن وقوعه من العاقل المتفطن واما على انه مصدر فعل محذوف وهو من قولك انفقت الدراهم
والذي فضل منه كذا اى بقي بعد ذهاب الكثير وما على الفعل المحذوف ضمير يعود الى مضمون النفي في
قوله لا يجامع والمعنى استبعاد النفي مع انه اولى بالوقوع واستحالة ما فوقه وهو ما ذكر بعد
فضلا والمعنى لا يجامع الخطا في تطبيق الكلام على مقتضى الحال في القسم الاول من مقتضى
الحال ادنى التمييز فضلا فضلا اى بقي عدم مجامعة ادنى التمييز عن وقوعه للعاقل المتفطن فانه
منتف بالكلية وبالاولوية وانما موضع ثوران ذلك الخطا ومجاله هو الكلام الذي يفتقر فيه
الى اعتبار الخواص واللطائف وكثير ما يقع الخطا للمتكلم في تاليفه وتنظيمه وللسامع في حمله
على المعنى المقصور على الوجه الذي ينبغي ويوافق قصد المتكلم واذا اختلفت ... وهمزان

الاحتراز

الاحتياج ...
علية ...
ويشتمل او ...
في القسم الاول ...
فان ارد ...
المشكوك ولفظ الا...
الوهم الذي اكثر ...
يحتاج اليه في الاحتراز عن الخطا في ... ان كان ... فيه فانا ...
لا يتوقف للاحتراز عن الخطا في القسم الثاني على علم المعاني او يتوقف وكل واحد من
القسمين باطل فالمدعى ثابت اما بطلان القسم الاول فلان الاحتراز من الخطا في
القسم الثاني لو لم يتوقف على علم المعاني لكان مستغنى عنه بالكلية والمقدر خلافه و
اما بطلان القسم الثاني فلان ... المذكور ان توقف عليه يلزم ان يتوقف تعريفه
اى تحصيل المعرفة بعلم المعاني اى بمعلوماته على تعريف له سابق على التعريف الاول بيان
الملازمة ان العلوم المدونة كسبية سواء كانت قطعية او ظنية فلا بد لها من ادلة
تناسبها وتكتسب هي منها ومن اصطلاحنا تعليم الاسمى عالما به بل ما كيا له بيان ان
علم المعاني هو معرفة قواعد مستخرجة من تتبع جزئيات من تراكيب البلغاء وتعرف ...
من الخواص المستفادة منها بحسب مقتضيات الاحوال مثلا اذا تتبعت جزئيات كثيرة
من تراكيب الكلام المؤكد وتعرفت انها تفيد دفع الشك او رد الانكار او غيرهما
وكان افادتها لتلك المعاني لاشتمالها على التاكيد المناسب لها بوجه خطابي حصل عندك
قاعدة كلية هي ان كل كلام مؤكد من حيث هو مؤكد صالح لافادة تلك المعاني فهذه القاعدة
مسئلة من علم المعاني دليلها استقراء تلك الجزئيات وقس على ذلك تتبع جزئيات سائر انواع
التراكيب واستخراج القواعد منها فيكون الجزئيات التي استقريت دلائل استقرائية
للقواعد فتتوقف معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات ولا شك ان خواص تلك الجزئيات

... علم المعاني
... سابق نعم
... ولا ... بل فان
... والتسلسل في القوى ...
... معرفته مع ان الكتاب
... ان تعليمه هذا على الكون
... ت الجزء اذا كان مغا ... رعا
منها جاز الوجهان اثبات الفاء وتركه ... حصل وان كان الحاصل مما يتبين به لزوم الجزاء
لشرط فاستوضح ما اجتناه عن تعلم علم الاستدلال وعلم العروض اذ قيل ان كان العقل
او الطبع يكفي في البابين فليستغن عن تعلمهما والا كان تعلمهما موقوفا على تعلم باب
واما الى الدور او التسلسل وستنظم كل هذين العلمين في سلك التوضيح لهما اذا كان
وجهه باذن الله تعالى قوله فاستوضح جواب ا ... ان انتظم في هذا بحمد وقوله اجتناه مغزو
قوله فاستوضح والاستيضاح سؤال الايضاح والتبيين يقال استوضح الشيء اذا وضع
يدك على عينيك تنظر هل تراه ويقال استوضح عنه يا فلان واستوضحته الامر اذا سألته
ان يوضحه لك وما نحن فيه من هذا القبيل كانه قيل اسأل ما اجتناه واذا قيل طرف لاجتنا
به والمعنى ان وقع في وهمك الشبهة المذكورة فاسئل ايضاح جوابها من الجواب الذي اجتناه
من الشبهة الواردة في بحث بيان الحاجة الى المنطق الذي هو معرفة قوانين الاكتساب
النظريات من الضروريات والى العروض هو العلم الباحث عن المركبات الموزونة من حيث وزنها
وتقرير الشبهة الواردة على الاحتياج الى تعلم علمي المنطق والعروض ان يقال ان كان
العقل كافيا في الاحتراز عن الخطاء في الفكر يستغنى عن تعليم المنطق وكذا ان كان الطبع
كافيا في الاحتراز عن الخطاء في الوزن يستغنى عن تعليم العروض وان لم يكن العقل والطبع
كافيين في الاحتراز عن الخطاء في الفكر والوزن بل توقف الاحتراز عن الخطاء فيهما على آخر
يمكن ان يقع الخطاء في الكتاب ايضا فيتوقف الاحتراز عنه الى علم آخر اذ الغرض ان العقل

والطبع

والطبع ...
سار اليه ...
ضرورة لا يفتقر ...
نظر محتاجا الى نظر ...
يحتاج زواله الى ...
له محوناه عن دفعة الى ...
ولا يتنبه لها بالتنبيه لا يمكن ان يبحث
الكسبي وبذلك يعلم الجواب عن الشبهة الموردة في مسئلة بيان الاحتياج الى علم المعاني
فيقال سلمنا ان كل قاعدة كلية من قواعد علم المعاني ومسائله يتوقف معرفتها على معرفة
خواص جزئيات تراكيب البلغاء الا انا لا نسلم ان معرفة تلك الخواص باسرها يتوقف على علم
المعاني حتى يحتاج الى تعريف علم المعاني يتوقف على تعريف له سابق فيدور او يتسلسل لجواز
ان يوجد جماعة يعرفون بسليقتهم خواص ... كثيرة من تراكيب البلغاء ويستنبطون منها
قواعد كلية ويدونونها ويستشهدون عليها بتلك الجزئيات فاذا ارادوا تعليم تلك القواعد
لغيرهم نبهوه على خواص تراكيب تلك الجزئيات فان تنبه لها علم القواعد بدلائلها والا
اعرضوا عنه وعلى هذا القياس علم البيان والصرف فعليك بتأمل هذا المقام حق التأمل
ولو لم يكن للشريف المحقق فضيلة سوى ما افاده في هذا المقام لكفى ذلك دليلا على
فضله تغمده الله تعالى بوجوه رحمته واذ قد عرفت هذا فنقول ان التعرض لخواص تراكيب
الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منثورة
فيحتاج المصنف الى ايرادها تحت الضبط بتعيين ما هو اصل لها وسابق في الاعتبار ثم حمل
ما عدا ذلك عليه شيئا فشيئا على موجب المساق والسابق في الاعتبار في كلام العرب
شيئان الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الابواب الخمسة التي ياتيك ذكرها وما سوى
ذلك نتائج امتناع اجراء الكلام على الاصل لما كان ضبط معاقد علم المعاني بضبط
موضوعه الذي هو التراكيب من حيث يقصد بها تطبيقها على مقتضى الحال الذي لا يكفي في

[illegible]

علم المناسبات
... ما يفتقر وما
... اي الحال الداعي اذ في
... الكلام على هذا النمط
... عن الخطأ في تطبيق
... باحتياج الى علم المعاني
... اي جوابه ثم قال واذ قد عرفت هذا الاصل
الممهد وما يتبعه من اختلاف الشبه ... فلنشرع في ضبط مقاصد علم المعاني وهي تراكيب
الكلام وجعل ... وفيه تنويعا ... اي الاصل الذي مهده لانه علم بذلك الاصل ان من التراكيب
ماله خواص اي معان يفتقر في تاديتها الى ازيد من دلالات وضعية وان علم المعاني يبحث فيه
عن تلك الخواص وافادة التراكيب اياها ولا شك ان التعرض لخواص تراكيب الكلام من حيث
انها مفادة بها موقوف على التعرض لتراكيبه توقفا معلوما بالضرورة ضرورة ان المعاني
المستفادة من التراكيب لا يتصور الا بعد تصور التراكيب انفسها فوجب عليه ان يتعرض لتراكيب
الكلام بايرادها تحت الضبط ليحصل ضبط التراكيب التي هي موضوع علم المعاني والباء
في قوله بتعيين سببية متعلقة بقوله ايرادها تحت الضبط يعني ان طريق ايرادها تحت الضبط
هو تعيين ما هو اصل لها وسابق في نظر ارباب هذه الصناعة وقوله ثم حمل مجرور معطوف
على المجرور في قوله بتعيين فان ضبط التراكيب انما يحصل بواسطة تعيين ما هو اصل التراكيب
ثم حمل ما عدا ذلك الاصل عليه وقوله شيئا فشيئا نصب على المصدر اي حملا مرتبا متدرجا على
الوجه الذي يوجبه سوق الكلام او موضع سوقه ثم بين ان اصول التراكيب التامة وهي التي يصح
السكوت عليها منحصرة في شيئين الخبر والطلب لان التركيب التام اما ان يحتمل الصدق
والكذب اولا والاول هو الخبر والثاني هو الطلب وان الطلب منحصر بحكم الاستقراء في
الابواب الخمسة التي هي التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء فان اهل هذه الصناعة
تتبعوا جزئيات التراكيب الاسنادية الواردة في لغة العرب فوجدوها اولا منقسمة الى قسمين

احدهما

احدهما ...
بالطلب ثم ...
ان ما سوى ذلك ... ما سوى
الطلب صيغة مخصوصة
قرينة تصرفها عن حملها على
تلك المعاني المجازية مترتبة
على معناها الحقيقي لاجل تحقق علاقة بين ... الاصلي
اليه الا ترى انه لما امتنع اجراء الاستفهام في كلامه تعالى على اصله حمل على ما يلزمه بحسب المقام كما
حمل الاستفهام في قوله تعالى ألم يأن للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله على الاستبطاء وفي
ألم يجدك يتيما على التنبيه وفي ألا تأكلون على التحضيض وفي أأنتم ... على التوبيخ وفي
ألم نهلك الاولين على الوعيد وفي أولم يروا انا جعلنا حرما آمنا على التقرير وفي أأنذرتهم
على التسوية وفي ألم تر الى ربك كيف مد الظل على التعجب الى غير ذلك مما هو مذكور في فنون
الطلب فاهل هذه الصناعة اعتبروا اولا القسمين المذكورين اعني الخبر والطلب المنحصر
في الابواب الخمسة اذا كانت دالة على معانيها الحقيقية وما التفتوا اليها اذا كانت دالة
على معانيها المجازية فالسابق في اعتبارهم هو الخبر والطلب اذا كان كل واحد منهما دالا على
معناه الحقيقي وما سوى ذلك السابق اذا كان دالا على معناه المجازي فغير معتبر اولا بل انما
يعتبر اذا لم يمكن حمله على معناه الحقيقي فمعنى كلامه ان الذي سبق اعتباره في التراكيب الاسنادية
في لغة العرب شيئان احدهما الخبر والثاني الطلب المنحصر بحكم تتبع جزئياته في الابواب الخمسة
وما سوى ذلك السابق وهي تلك الصيغ بعينها اذا دلت على معانيها المجازية فغير سابق
في الاعتبار بل انما يتولد ويحصل من عدم امكان حمل الكلام على معانيه الحقيقية فقوله و
ما سوى ذلك يحتمل المراد به ما سوى المذكور من الخبر والطلب فان الخبر ايضا قد يمتنع اجراؤه
على اصله فيحمل على معنى آخر فيتولد من اصل معناه كما لا يخفى في رحمك الله وكما في الفاظ العقود
والتعجب في المدح والذم والتاسف والتحسر وقيل اراد به ما سوى الابواب الخمسة لانه تعرض للحمل

هذين المفهومين
... استمرار قطعا عن أنه
... بالخبر الكذب وما كان
... موقوفتان على موقوف من
... الضرورى أولى أن يكون
... مذكور أن الحكم بأن هذا الكلام
... لبداهته عن أن يتصور منه إلا الكذب
... [illegible]

... [illegible] على أنه ضرورية لأن إثبات نفي الضرورة أولى أن يكون ضروريا
وعسيت فلان ... [illegible] في التصديق الضروري إنما هو تصور أطرافه بوجه ما ولا تلازم بينه
لا يكون اسما لا يحتمل عسى زيد منطلقا وأما قولهم عسى الغوير أبؤسا فنادر وقد وقع
أبؤسا موضع الخبر ... شبهوا عسى بكاد واستعملوا الفعل بعده بغير أن فقالوا عسى زيد ينطلق
ويقال عسيته أن أفعل كذا أو تقول للمرأة عسيت أن تفعلي ذاك وعسيتا وعسيتم للرجال
والنساء [illegible] أن عسى [illegible] الاسم وينصب الخبر مثلها كان والمعتزلة بكلمة أن بعد اسمه
منصوب المحل على أنه خبره واستدلوا بقوله عسى الغوير أبؤسا ونقل عن سيبويه أنه منع
كون أن يفعل خبره [illegible] أن الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وعذر من جعله خبرا أن يقدر
مضاف إما في الاسم نحو عسى حال زيد أن يخرج أو في الخبر نحو عسى زيد صاحب أن يخرج
لما ادعى أن السابق في الاعتبار ما بين التراكيب التامة هو الخبر والطلب المنحصر
في جميع أقسام وأن ما سوى ذلك فروع تولدت ونشأت من امتناع إجراء الكلام على الأصل
خطر بالبال أن هذا الحكم مما يستبعد ويظن أنه مما يرمى به جزافا إذ هناك أنواع كثيرة كل واحد
منها كثير الاستعمال كالتمني والترجي والتعجب والاستبطاء والتهديد وغيرها فأتى بما يشير إليه
إلى ما ذكر فقال وعساك [illegible] أي تزدريه وتستحقره وفي الصحاح
احتقرته عيني أي ازدرته [illegible] كلمة ما في قوله فيما ترى إما مصدرية فيكون [illegible] بمعنى نظر و ترى
لا يقدر فيه ضمير يعود إلى ما والمعنى لعلك فاريت في ظنك أن تحتقر عيناك ما ذكرناه

من أنه

... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]

كما نحن مصبون له ومتوجهون إليه من بيان خواص النوعين أعلم أن المعتنين بشأن
فرقتان فرقة تحوجهما إلى التعريف وفرقة تغنيهما عن ذلك زاعمين أن إما في
الخبر فلما أن كل واحد من العقلاء ممن لم يمارس الحدود والرسوم بل الصغار الذين لهم
أدنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب بدليل أنهم يصدقون أبدا في مقام التصديق و
يكذبون أبدا في مقام التكذيب فلولا أنهم عارفون للصادق والكاذب لما تأتى منهم ذلك
لكن العلم بالصادق والكاذب كما يشهد به عقلك موقوف على العلم بالخبر الصادق والخبر
الكذب يعني أن الجماعة الذين لهم عناية واهتمام بشأن الخبر والطلب افترقوا طائفتان
طائفة تحكم باحتياجهما إلى التعريف وتزعم أنهما كسبيان وطائفة أخرى تحكم بأنهما مستغنيان
عن التعريف وتزعم أن تصورهما ضروري واختار المصنف مذهب الطائفة الثانية واستدل
عليه بأن العقلاء الذين يتوهم منهم اكتساب النظريات من الضروريات لكنهم لم يعرفوا كيفية اكتسابها
بالحدود والرسوم فضلا عن التمييز أو لو الكتاب [illegible] والذين لا يتوهم فيهم التمكن من
معرفة كيفية الاكتساب أصلا يعرفون مفهومي الصادق والكاذب ويصدقون الحكم بالصادق
في مقام صالح لأن يوصف فيه المتكلم بأنه صادق وكذا يصفونه بالكاذب في مقام صالح
لأن يوصف فيه بأنه كاذب والمقام الصالح في نفسه للتصديق والتكذيب هو مقام الكلام بالجملة

صادق وذ...

اصلا فوجد ...

ويرد عليه ان ...

بداهة تصور مفهومي الصادق والكاذب بتوقفها ولا يلزم منه بداهة تصورهما للخبر الذي هو المتنازع فيه والحكم نافع قوله فلي ان زايدة وقوله ممن لم يمارس صنوف تحصيل لكل احد بعد تحصيص بصنوف كونه من العقلا وقابل الحدود بالرسوم على مصطلح القوم فان الحد عنده كان بمعنى المعرف مطلق فيتناول الرسم وغيره وقوله هو الخبر الصدق والخبر الكذب اي الصادق والكاذب فان الخبر يوصف بهما اصالة والمتكلم تبعا وانما لم يصرح بلفظهما دفعا لتوهم ان المراد بالصادق والكاذب المذكورين اولا فان المذكور اولا صفتان للمتكلم فلو قال ههنا موقوف على العلم بالخبر الصادق والخبر الكاذب لتوهم ان الصادق والكاذب المذكورين ههنا بمعنى المذكورين اولا والحدود التي تذكر كقولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب او التصديق والتكذيب وكقولهم هو الكلام المفيد بنفسه اضافة امر من الامور الى امر من الامور نفيا او اثباتا بعد تعريفهم الكلام بانه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة وكقول من قال هو القول المقتضي بتصريحه نسبة معلوم الى معلوم بالنفي او الاثبات لينها صلحت للتعريف قوله هذا اما على فعل محذوف اي خذ هذا او مفعوله اي خذ هذا او مبتدا محذوف خبره اي هذا الذي ذكر على ما ذكر وقوله والحدود مبتدا خبره قوله لينها صلح للتعويل اما على تقدير القول على المشهور او على تاويل الجملة الانشائية بالخبرية بان يجعل النفي نافع

النفي

1

النفي اي انها لا ...

النفي لان ابه ...

الخبر بديهية ...

التعريفات ليعلم بطلان ...

اوان واحترز ...

باحتماله الصدق والكذب

وعن خصوص الكلام بل ينظر الى مجرد ... لذات المحكوم عليه وانتفائه عنه فيندرج فيه الخبر الصادق قطعا والكاذب قطعا كقولنا اجتماع النقيضين حق او باطل فان مثلا النظر لا يحصل مفهومه صالح للاتصاف بكل واحد من الصدق والكذب بدلا عن الآخر على السواء وهذا التعريف للجمهور والتعريف الثاني للمحققين واتباعه واعتبر واقيد شيود منها الكلام وارادوا به المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة والمنتظم من الحروف يتناول المركب من حرفين فصاعدا لفظا نحو منزوقد وخرج به الحروف البسيطة ونحو ق وان كان بسيطا صورة لكنه منتظم تقديرا فكونه كلاما بخلاف همزة الاستفهام حيث لا انتظام فيها اصلا فيلزم من خروجها عن تعريف الكلام ووصفوا الحروف بالمسموعة احترازا عن المنتظم من الحروف المتخيلة او المكتوبة وبالمتميزة احترازا عن المنتظم من الحروف المسموعة التي لا تمايز بينها كالاصوات الممتدة التي يسمع منها بعض الحروف بلا ترتيب وامتياز وقد يزاد بعد قيد المتميزة قيد ان اخراه فيما المتواضع عليها اذا صدرت من قادر واحد فيحترز بالقيد الاول عن المهملات المنتظمة من اكثر من حرف واحد وبالثاني عن نحو ضرب اذا صدرت حروفه من اكثر من واحد بان صدرت عن اثنين او ثلاث ولم يرد هذين القيدين عن المهملات كالالفاظ الدالة وكذا ضرب اذا تلفظ بحروفه اشخاص على الترتيب فانه كلام لغة عنده وقد يقال لا حاجة الى قيد الصدور من واحد لان قولنا المنتظم من الحروف لا يتبادر منه الا كونه ناظمه قادرا واحدا من قيود التعريف انهم وصفوا الكلام بقولهم المفيد بنفسه اضافة امر الى امر نفيا او اثباتا واحترزوا بقيد

1

... ميزه وتقييد النفي و
... ن لا يصاحبه الخبرية
... حتمز به عن
... ما اريد منك القيام وليتك
... غير ذلك والتعريف الثالث
... بقوله بمعنى المركب مطلقا و
المقتضي ... والنسبة بمعنى الاضافة والمعلوم هو
الامر الموصوف بصفة المعلومية وانما يذكر له ان المسند والمسند اليه لا بد ان يكونا
معلومين ولو بوجه ما اما ترى الحد الاول حين عرف صاحبه الصدق بانه الخبر عن الشيء على ما هو
به والكذب بانه الخبر عن الشيء لا على ما هو به كيف دار لخروجه عن كونه جامعا ومن ترك الصدق
والكذب الى التصديق والتكذيب عاد الدور ثانيا وهو المرتبة والحد الثاني حين اوجب ان
يكون قولنا الوصف الكلام الذي لم يرد وليس لم يرد خبرا لكونه كلاما على قول صاحبه
ومفيدا بصريحه اضافة امر وهو الكلام الى امر وهو زيد بالاثبات في احدهما والنفي الآخر
مع النفي لكونه خبرا بدليل انتفاء لازم الخبر وهو صحة احتمال الصدق والكذب فلا
نزاع في كون ذلك لازم الخبر انما النزاع في ان يكون حدا له كما تقدم وكذا قولنا
ان زيدا علام وليس علاما بعينه انه كيف خرج عن ان يكون مطردا ابطل الحد الاول
ببيان كونه مشتملا على الدور اي على تعريف الشيء بنفسه وذلك لان صاحبه لما الحد
اخذ من تعريف الخبر الصدق والكذب ثم عرف كل واحد من الصدق والكذب بتعريف
اخذ فيه الموقوف حيث قال الصدق هو الخبر عن الشيء على الوجه الذي يتصف به في الواقع
فقد عرف الخبر بالصدق والصدق بالخبر فهو دور ... الحقيقة تعريف الخبر بالخبر والتعريف
الشيء بنفسه باطل لا يفيد علما بالشيء المعرف واللازم ان يكون الشيء معلوما قبل نفسه
هذا خلف واجيب عنه بان المأخوذ في حد الخبر هو الصدق والكذب اللذان
هما صفة الخبر اعني مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وما اخذ في حد الخبر صفة المتكلم فلا

فلا دور [illegible]

دور

فلا دور وايضا ...
المأخوذ في ...
الاخبار والا ...
ذاهبا الى التصديق والتكذيب
هو الحكم بكونه صادقا او
وذلك لان الدور بمرتبة واحدة
بما زاد على مرتبة واحدة دور مضمر
رفيع وكشذة اسجايه وجملة كيف دار مفعول ثان لترى وكلمة كيف في موضع الحال من ضمير دار
اي علامة صفته دار الحد الاول والمعنى انه دار كائنا على صفة عجيبة ظاهرة فقد انسلخ عن
معنى الاستفهام فجاز ان يعمل دار في الظرف الذي قبله اعني حين عرف فلا يرد ان ما بعد
الاستفهام لا يعمل فيما قبله وان روعي جانب الصيغة قدر كيف دار قبل حين ويجعل لو
تفسيرا له ولا يجوز ان يجعل حين ظرفا لترى اذ ليست الرؤية في حين التعريف وقس
على ذلك حال الظرف والاستفهام المذكورين في كل واحد من الحدين الاخيرين والحد الثاني
معطوف على الحد الاول اي واما ترى الحد الثاني كيف خرج من ان يكون جامعا حين اوجب
والحد الثاني هو الكلام المفيد بنفسه اضافة امر من الامور الى امر من الامور نفيا او اثباتا وفيه
اشارة الى ان المحتمل للصدق والكذب والمحتمل للتصديق والتكذيب في التحقيق حد واحد
والمفعول الثاني لقوله ترى كيف خرج عن ان يكون مطردا وفاعل قوله اوجب الضمير المستكن فيه
الراجع الى الحد الثاني ومفعوله قوله ان يكون مع ما في حيزه وقوله خبرا خبر لقوله ان يكون
اي حين اوجب الحد الثاني كون القول المذكور خبرا وقوله الكلام الذي لم يرد مفعول لقوله
قولنا والضمير في قوله لكونه راجع الى قوله قولنا وقوله اضافة امر منصوب على انه مفعول قوله
مفيدا والاطراد هو التلازم في الثبوت اي كون الحد بحيث يلزم من صدقه على شيء صدق
المحدود عليه اي لا يصدق الحد على ما لا يصدق عليه المحدود فلا يكون مانعا لدخول ما
ليس من افراد المحدود فيه والانعكاس هو التلازم في الانتفاء اي كون الحد بحيث اذا

صدق عليه لمجرد دلالته
ناما حاکما
لمجرد وهو
حصل لزيد مثل قولنا ان زيدا
ما واخذ منه كلام عنه جاء
مثلا امر الى امر اثباتا او نفيا
او سلبا وهو انما يظهر في المثال الثاني
وأما في الاول فلا وان كان يجاب بأنه يفيد نسبة امر هو الكون لزيد الى امر هو الغلام لان تقديره
هكذا الغلام الذي كان وحصل لزيد فالمنسوب هو الكينونة لزيد والمنسوب اليه هو الغلام
وليس المراد بالنسبة مجرد التعلق الذي يوجد في غلام زيد بل ما يصلح للاثبات والنفي اذ لو كان
المراد بها مجرد التعلق لكان الاظهر ان ينقض بنحو غلام زيد وايضا الاضافة للغلام الى
زيد في صورة النفي فاندفع بهذا ما يتوهم من ان نسبة الغلام الى زيد اعم من ان يكون بالحكم
كما في المثال الثاني او بالاضافة كما يفهم من المثال الاول وهذا التوهم بعيد عما ذكرنا وقوله
فلا نزاع جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انكم قد نازعتم في صحة القول بان الخبر هو المحتمل
للصدق والكذب فكيف يصح لكم ان تجعلوه من الامور اللازمة له لجريان عليه وتستدلوا بالنقض
على النقض الخبرية فانه على هذا يكون تحديد الخبر به صحيحا فاجاب عنه بانه لا نزاع لاحد في ان
الاحتمال لازم للخبر شامل لجميع افراده وانما النزاع في صحة تعريفه به ولما تقدم من انه لا
يجوز ان يكون متوقفا لزوم الدور وخلاصة الجواب انه كون الشيء لازما لشيء آخر لا يوجب
ان يكون ذلك اللازم معرفا لماهيته ملزومه اذ يجوز ان يكون الملزوم بديهي التصور مع
ذلك يكون له لوازم كثيرة والجواب عن الدليل الدال على عدم صلاحية الحد الثاني لان يعرف
به الخبر وهو عدم كونه مطردا لصدقه على المثالين المذكورين مع انهما ليسا بخبرين
هو انا لا نسلم صدق الحد الثاني على المثالين لان المراد بالاثبات والنفي هو الحكم بوقوع
النسبة او لا وقوعها اعني ايقاعها او انتزاعها وليس في شيء من المثالين ايقاع ولا انتزاع

صادر

صادر عن المتكلم بل
الغلام الذي لزيد الغلام الا
الفعلية يجب ان يكون معلوما
قولنا ما لا يعلم بوجه من
بوجه من الوجوه معلوم
بالنقضين المذكورين بل
على ما ينبغي ان قيد ... وجه دفع ... شرح الحواشي ... ان قال
كيف خرج عن ان يكون منعكسا جامعا حيث لم يصدق على نقض ما هو خبر بالاتفاق مثل قولنا
ما لا يعلم بوجه من الوجوه وفي حين من الاحيان لا يثبت ولا ينفى حيث لم يكن المحكوم عليه
فيه معلوما فلم يصدق عليه انه قول يقتضي نسبة معلوم الى معلوم وايضا كيف خرج عن ان
يكون مطردا مانعا حيث صدق على مثل الغلام الذي لزيد او ليس لزيد وان زيدا غلام او
ليس غلاما ما كان ابطل الحد الثالث اولا بعدم انعكاسه لعدم صدقه على بعض ما هو خبر لا نعكاسه في
وهو المثال المذكور فانه وان كان قولا لكنه لا يقتضي نسبة معلوم الى معلوم لان ما لا يعلم بوجه من
الوجوه لا يصدق عليه انه معلوم واسند الامتناع الى ان يقال ذلك مع ان ما هو ممتنع هو كونه
ما لم يعلم بوجه ما معلوما لا ان يقال انه معلوم للمبالغة في امتناع ذلك حتى كان القول
ممتنع وثانيا بعدم اطراده لانتقاضه بالنقضين المذكورين في ابطال الحد الثاني ووهم
بالتدبر في انتقاض الحد الثالث بهما لما في انتقاضه بهما نوع خفاء بناء على احتمال ان الشيخ
عبد القاهر اراد بالقول المركب التام وقد نقل عنه انه اصطلح على ذلك فلا ينتقض الحد بهما
كلام المصنف بالتدبر للاشارة الى ان اصطلاحه ذلك وحده لا ينزله لغة ولا اصطلاحا
فلا يمنع بطلان الحد لان الالفاظ المذكورة في الحد يجب حملها على معانيها المتبادرة والمشهورة
والنقض بهما يندفع بما مر من ان المراد بالاثبات والنفي هو الحكم بوقوع النسبة ولا
وقوعها الجواب اما عن عدم الانعكاس فقد اشار الى جوابه بقوله والسؤال المعلومية وجه
دفعه مذكور في الحواشي واراد بها حواشي المفتاح التي وعدها في صدر الكتاب الآن نحررها

[illegible]

بعدم كونه منعكسا
من طرفي النسبة فاضاف
... او بوجه دون فوائه مالا يعلم
... اصلا توجه اليه العقل بصفة
... الاعتبار وكانت مجهولة
... الاعتبار لا بحسب الامر فلما كانت
معلومة ... الاعتبار صارت صالحة لان يحكم عليها بانها لا يثبت له شيء ولا
ينفى عنه شيء اى لا يحكم عليها بانها يمتنع ان يحكم عليها اصلا كما ان اتصافها بصفة الامعلومية
بحسب فرض العقل منشأ لاتصافها بامتناع الحكم عليها فان معلومية باعتبار التوجه
اليها بهذه الصفة ... فى اندراجها تحت المعلوم ودخول ذلك القول فى حد الخبر ومصححة
للحكم عليها بانها لا يثبت ولا ينفى اى لا يحكم عليها اصلا اما كفايتها فى الاندراج والدخول
فظاهرة لانها صارت معلومة بوجه ما وكذا كونها مصححة للحكم عليها ظاهر لان المعلوم بوجه ما
يصح عليه الحكم قطعا واما كونها مصححة للحكم عليها بامتناع الحكم فان معلومية باعتبار
التوجه اليها بصفة المجهولية واذا لاحظ العقل اتصافها بصفة المجهولية حكم عليها
بامتناع الحكم قطعا نعم قد يلزم من ذلك التوجه معلومية لكن هذه المعلومية والاتصاف
بها ليست ملحوظة للعقل حال التوجه اليها بصفة المجهولية فلذلك صح ان يحكم عليها فى
هذه الحال بصحة الحكم فاذا لاحظ العقل اى ملاحظة اتصافها بهذه المعلومية اللازمة
حكم عليها بصحة الحكم هكذا ينبغى ان يحقق هذا المقام وحكم المصنف على الحد الاول بخروج
عن كونه معرفا على الاصحين بالخروج عن الاطراد والانعكاس ... الى ان الدورى لا
يفيد معرفة اصلا لاستلزامه المحال وان غير المطرد وغير المنعكس قد يفيدان معرفة بوجه ما
ولذلك جوز جماعة فى التعريفات الناقصة ان يكون اعم او اخص فان الاعم لا يكون مطردا
والاخص لا يكون منعكسا واما فى الطلب فلان لكل احد يتمنى ويستفهم ويامر وينهى و
ينادى بوجه كلا من ذلك فى موضعه عن علم وكل واحد من ذلك طلب مخصوص والعلم

بالطلب

بالطلب المخصوص ...
واما وجه ...
عطف عليه
اتيانه كل واحد من الاقسام
الاستفهام وبالعكس ...
ضرورة ان ... نظر لان كلا
بانه يتمنى ويستفهم يكون عالما
على استغناء الطلب عن التعريف لكونه بديهى التصور بان كل واحد من العقلاء الذين لم يمارسوا
الكتب المصنفة من الحدود والرسوم الا ... كيفية ذلك الاكتساب بل الصغار الذين لهم
ادنى تمييز ولا يتوهم منهم الاكتساب اصلا يوردون كلها ... الاقسام المختلفة للكلام
الطلبى فى موضعه من علم بذلك الايراد واختيار ولا يخطئون فى ذلك فلا يوردون الكلام
الدال على التمنى مثلا فى موضع الاستفهام واذا اجابوا عن شىء منها اجابوا اجابة مناسبة فهم
عالمون بتلك الاقسام ومعانيها ومواضعها اللائقة بها واجوبتها المناسبة اياها فعلم من
ذلك انهم عارفون بمفهوم تلك الانواع المختلفة لانهم لو لم يكونوا عارفين بذلك لما تيسر لهم
ذلك وكل واحد من تلك الانواع المختلفة للطلب طلب مخصوص مقيد بقيد ما والعلم بالطلب
المخصوص يكون بعد العلم بالطلب المطلق فيلزم من ذلك ان يكون علمهم بمفهوم الطلب المطلق
سابقا على علمهم بمفهوم الطلب الخاص الذى ثبت انه بديهى والسابق على البديهى يكون اولى
بالبديهة فيكون العلم بمفهوم الطلب المطلق بديهيا غير محتاج الى الحد وهو المطلوب والجواب
عن هذا الاستدلال ان ذلك انما يتم اذا كان العلم ذاتيا للخاص معلوما بالكنه وكل واحد من
الامرين ممنوع ههنا وان اراد ان هذه الاقسام مطلق الكلام الطلبى معلومة بوجه ما فلا نزاع
فيه انما النزاع فى تعريف تصور الطلب لكنه ثم ان الخبر والطلب بعد افتراقهما بمفهوميهما
يفترقان ايضا باللازم المشهور وهو احتمال الصدق والكذب وهو بالحقيقة لازم الخبر
واما لازم الطلب فهو انتفاء الاحتمال والكلام فى الطلب وما نسبنا اليه من اقسام مختلفة

... وكان الخاص ...
... ان

بك باذن الله تعالى
... بهذا القدر
... في كل ...
اي انتقشت منه بتلك النقوش
... اي صبيه فيه والضمير في
... اشتغاله به والضمير المجرور في
... ستنزع وفاعل ينتقش ضمير راجع
الى ما ومفعول قوله صورته وقوله النقش الجلي نصب على انه مفعول مطلق لقوله ينتقش لما ذكر
شيا من مباحث الطلب على الاجمال كانقسامه الى اقسامه الخمسة وتولد معان اخر منها ووعد كشف القناع
عن وجه انحصاره في اقسامه الخمسة وتوليد ما تتولد منها بعد الوعد الذي هو قوله سنفصل ما سبق
في الخبر والكلام في الطلب وما نسبنا اليه من اقسامه الخمسة وما يتولد منها الا بعض على هذا الكلام
الاجمالي الذي اوردناه ههنا وقربناه بسمعك من غير ان تعزز فيه وتوصل معناه على ما ينبغي
الى قلبك بل ستنزع ونصب في نفسي اذنيك بتيسير الله تعالى كلاما ينتقش في ذهنك صورة معانيه
من كيفية انقسامه الى اقسامه وتفاصيل احوالها وتوليدها لما يتولد منها النقش الجلي الذي لا خفاء
فيه وقوله ولنكشف عطف على مقدر اي علمناك في المقصد الاصلي ولنكشف بهذا القدر من
التنبيه وصرح بان ما ذكره في معرض الاستدلال على استغنا الخبر والطلب عن التعريف تنبيه
على الحكم بداهة ... ان ما يعترض به عليه لا يجدي نفعا والتعريف الحقيقي يحتمل ان يراد
به ما يقابل الرسمي وهو ما يوضح حقيقة المعرف وذاتياته وحكم بانهما مستغنيان عن التعريف الحد
بناء على ان حقيقتهما بديهيتان على زعمه فلا يحتاجان الى حد يوضح حقيقتهما لكنهما ربما يحتاجان جاه
الى تعريف رسمي يوضح لوازمهما لان بداهة تصور الشي بحقيقته لا تستلزم بداهة تصوره
بجميع لوازمه ويحتمل ان يراد به ما يقابل التعريف اللفظي لجواز ان يكون البديهي مجهولا من حيث
انه مدلول اللفظ فيحتاج الى التعريف اللفظي كما يقال الغضنفر الاسد والتعريف الحقيقي
بهذا المعنى يتناول الحد والرسمي وهو ما يفصل المفهوم الذي دل عليه الاسم اجمالا ويحصله.

مع

مع قطع النظر عنها
كما في ...
لكن الاسمي ليس
التفسير لما حصل في الذهن
المراد باللفظ كذا ... كما
القضية الكلية من حيث
موضوع حكم كل واحد من جزئيات
هذا فاعل وكل فاعل مرفوع وتسمى تلك القضية ايضا اصلا وقاعدة وتلك الاحكام فروعا
واستخراجها من ذلك الاصل تفريعا وانما سمي كل واحد من بابي الكلام في الخبر والطلب قانونا
لاشتماله على بيان قوانين هي مسائل علم المعاني القانون الاول فيما يتعلق بالخبر
اعلم ان مرجع الخبرية واحتمال الصدق والكذب الى حكم المخبر الذي يحكمه في خبره بمفهوم
لمفهوم كما تجده ... وذلك اذا قال هو لزيد هو ليس لزيد الا الى حكم مفعول ... انه
... اذا قال الذي هو لزيد او ليس لزيد وهو صلة للموصول الذي من صفة او نكرة
صلة قبل العلم ... صلة للمخاطب او اذا قال انه زيد يتبع ان فيفعل الحكم بثبوت الزيدية
الى فعله تصورا مشارا اليه يحكم له او به اذا قال حقق انه زيد او اذا قال ادعيه انه زيد
فرغ من ضبط ما قرر علم المعاني وبين ان التراكيب لما هي منحصرة في الخبر والطلب وضع لكل واحد
منها قانونا وجعله مبدأ للشروع في مباحث علم المعاني وقدم مباحث الخبر والطلب لكونه
اكثر استعمالا واوفر استعمالا على الخواص واقدم اعتبارا في الاشتقاق فان الفاظ الطلب
ماخوذة بتصرف في الفاظ الخبر ثم ان مثل قولنا زيد قائم يطلق عليه انه خبر ومحتمل للصدق
والكذب وانه مفيد للمخاطب انه صادق او كاذب فاراد ان يبين مرجع ذلك كله فابتداء
ببيان مرجع الخبرية فقال اعلم ان مرجع اي رجوع الخبرية التي تحصلها في الحقيقة احتمال
الصدق والكذب الى الحكم الصادر من المتكلم في خبره فان هذا الحكم يتصف بذلك الاحتمال
اولا وبالذات ثم يتصف المجموع المركب منه ومن طرفيه ثانيا وبالعرض وتحصيله المفصل

[illegible]

فالصفات الاتية

اى حاكم الخبر

... عبارة بكونه

معا علام اعنى الحكم الذى يحكم

كالخبر لا الحكم مفعول الحكم

سواء او الواقعة بواءة المعنوية

به صار من قبيل التصورات وضمير

يحكم راجع الى الموصول الذى هو عبارة عن الحاكم على تضمينه معنى الفعل كما يسند اليه قوله فاعلا ذكر فقوله الى حاكم المخبر الذى يحكم فى خبره وتقديره الى حكمه الذى يفعله حاكما فى خبره بمفهوم بمفهوم اثباتا كان او نفيا فالمضمن اصل والمضمن فيه فيه تبع له وقد ينعكس فيقال فى تقديره اى يحكم فاعلا اياه والاول اكثر وافصل لان المقصود هو المضمن يحمله اصلا اولى وكلمة ما فى قوله كما يحكم اما عبارة عن الحكم اى كالحكم الذى يحكم المخبر فاعلا ذلك الحكم فاسم الاشارة ظاهر وضع موضع ضمير الحكم المعبر عنه بكلمة ما وقوله كما يحكم حال من الها فى يحكمه اى فيها ما الحكم الذى يجده المخبر فاعلا اياه اذا كان وانما مصدرية والحال من ضمير المخبر المستتر فى يحكمه اى مرجع الخبرية الى الحكم الذى يحكم المخبر كائنا على كانه مثل حالة وجدانه اياه فى علمه اياه اذا قاله والحكم هنا بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها لانه الموصوف بالاحتمال وبالصدق والكذب وهو الذى يفعله المخبر لا بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها لان الحكم بهذا المعنى لا يتصف بشى من هذه الصفات وقوله الى حكم مفعول عطف على قوله الى حكم المخبر يعنى ان المتكلم اذا اتى بلفظ مشتمل على الدلالة على النسبة مخبرا ان فعل فيه حكما بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها بل ان اراد الى حكم معقول قبل صدور هذا اللفظ منه فان ذكر اللفظ المشتمل على الاشارة الى الحكم المعقول فيل لا يكون خبرا اى محتملا للصدق والكذب فلم يكن رجوع الخبرية الى الحكم المعقول المشار اليه ومثل له ذكره فقال ابن اهدى الحكمة الواقعة صلة فان فيها اشارة الى نسبة قد علمها المخاطب وحكم بها فبل ان يجعل جزء الجملة صلة والثانى الجملة التى دخل عليها ان المفتوحة فانك اذا قلت عندى ان زيدا قائم فقد اشرت

اشرت الى حكم كان يكون

المحكوم عليه بكونه عنده

ثم بتغيير هذا التغيير الى الحكم

الى حكم معقول لا عند الى

قائم ونحو ذلك

فلست بها و

من ان الصلة حمله خبر

وكذا الحال فى جمل الخبرية الواقعة خبرا

اى كلاما مقابلا للطلب فى ذلك لخروج نسبتها عن كونها مقصودة بالذات ... مطلق

كان القصد الى اثبات انطلاق زيد لا الى اثبات الانطلاق لا بيه فانه مقصود تبعا فليس كل كلاما جاز ان لا يكون اسناده مقصودا بالذات فلا يكون كلاما ولا كل جملة غير انشائية خبرا لان الخبر من اقسام الكلام التام وما لا يكون كذلك لا يكون خبرا فاما السبب فى كون الخبر محتملا للصدق والكذب فهو امكان تحقق ذلك الحكم مع كل واحد منهما من حيث انه حكم مخبر قد علمت ان الخبرية صفة للكلام وانه فى الحال راجعة الى الاحتمال الذى هو صفة ذاتية للحكم المعقول للمخبر فى خبره ويوصف الكلام بتبعيته لكن الحكم فالان يريد بيان سبب اتصاف الحكم والخبر بالاحتمال او ورد كلمه اما تفصيلا لمجمل الواقع فى ذهن السامع ... ازالة لتردده فانه لما ذكر انه فى خبر الحكم بالاحتمال كان مظنة ان يتردد السامع فى ان سببه ماذا وصدرها بالفاء السببية لان ذكر الاتصاف بالاحتمال يقتضى ذكر سببه فهو من قبيل تفريع الحكم على سببه كما فى قولك ضرب فت القلم فيصير قوله وذلك الحكم اشارة الى الحكم المعقول للمخبر وقوله من حيث هو حكم مخبر اى مع قطع النظر عن خصوصية المخبر مثلا كخبر الله وخبر المخبر الصادق لا محالة وعن خصوصية الخبر ايضا مثلا كخبر الاخبار التى يتعين صدقها او كذبها لخصوصياتها كقولك اجتماع النقيضين محال وقولك اجتماعهما جائز فلما قطع النظر عن الخصوصيات المذكورة لكونه حكم مخبر كان احتمال الصدق من خواص الخبر فى جميع الصور فان قيل قول المصنف سبب احتمال الصدق والكذب هو امكان تحقق الحكم تارة مع الصدق وذلك

الحكم ...

يستلزم كون النفي
... لازمهما بدلا عن الآخر حسب
... معنى اعني تردد ذهن السامع
واحد من الصدق والكذب
... الامر ولا شك
... نفس الامر فيجب
المخاطب منه ذلك الحكم ونحو
... او استفادة منه انك تعلم ذلك الحكم
كقولك ... [illegible] من معطف التوحيد ويسمى هذا اللازم فائدة الخبر الظاهر ان قوله
ذلك الحكم اشارة الى الحكم المقصود للمخبر في خبره وهو الحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع لكن المقصود
الاصلي من الخبر كما لا يخفى افادة المخاطب الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها وذكر الحكم لانه
وسيلة اليه فان المخاطب اذا سمع الجملة الخبرية وفهم منها الايقاع او الانتزاع اعتقد الوقوع
او اللاوقوع وينتقل ذهنه من الحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع الى الحكم بوقوع النسبة في
الواقع او لا وقوعها فالمقصود الاصلي للمخبر افادة المخاطب الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع
فينبغي ان يكون قوله ذلك الحكم اشارة الى الحكم بهذا المعنى لانه في قوة المذكور فان المذكور صريحا
وان كان هو الحكم المقصود للمخبر وهو الحكم بمعنى الايقاع لكنه لما كان وسيلة الى الحكم بمعنى الوقوع
او اللاوقوع كان ذكره في قوة ذكر الحكم بمعنى الثاني فجاز ان يشار اليه بقوله ذلك ولو ترك
اسم الاشارة واكتفى بلفظ الحكم المعرف بلام العهد لكان حمله على الحكم بمعنى الوقوع اسهل
من حمله اذا ذكر معه اسم الاشارة فان قيل كيف يصح ان يقال مرجع افادة الخبر للمخاطب استفادة
المخاطب منه الحكم مع ان الاستفادة فرع الافادة والاصل لا يرجع الى فرعه بل الامر بالعكس
اجيب بان المراد من كون افادة الخبر راجعا الى استفادة المخاطب منه الحكم او استفادته منه
انك تعلم ذلك الحكم كونه حكما بكون الخبر مفيدا راجعا الى استفادة المخاطب منه احد هذين
الامرين حتى لو لم يستفد المخاطب منه شيئا منهما لم يمكن لنا ان نحكم بكون الخبر مفيدا او ملاحظة

ان معنى

ان معنى افادته اياه
كقولك للسامع ... والاشارة
بمعنى الوقوع او اللاوقوع
او اللاوقوع الذي ...
الخبر للاعلام به وكذا
ذكر من الخبر ...
فسر الكلام بالالة
في ذلك هو ان فائدة الخبر كما كانت هي الحكم ... فائدة الخبر ولازم الحكم ...
انك تعلم ... ايضا ... هنا كلام المصنف في ذلك الموضع والحاصل ان هناك علمين ...
الحكم واستفادة كون المتكلم عالما به ومعلومين وهما الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع وكون
المتكلم عالما به وكلام المصنف يشعر بان فائدة الخبر ولازمها هما المعلومان فمن فسرهما بالعلمين
فقد حمل كلامه على ما لا يرضى هو به والاولى بدون هذه يمتنع وهذه بدون الاولى ممتنع كما هو
حال اللازم المجهول المساوي لما ذكر ان المخاطب قد يستفيد من الخبر الحكم بمعنى الوقوع او اللا
وقوع وقد يستفيد منه كون المتكلم عالما بذلك الحكم وان لكل واحد منهما وان كان فائدة مستفادة
من الخبر الا ان الاول خص باسم الفائدة والثاني باسم لازم الفائدة اشار ههنا الى وجه تسمية
الثاني بلازم الفائدة وان هذه التسمية ليست مجرد اصطلاح خال عن تحقق معنى اللزوم
فيكون الواو في قوله والاولى استينافية فكانه قيل لم سميت الفائدة الثانية لازم الفائدة مع
انها فائدة في نفسها فاجاب بان الفائدة الاولى مستلزمة للثانية بحيث لا تتحقق بدون
الثانية وان الثانية لا تتخلف عن الاولى فتكون لازمة للاولى بخلاف الثانية فانها لا تمتنع
بدون الاولى كما هو حكم اللازم الاعم كالحرارة بالنسبة الى النار فان النار يمتنع تحققها بدون
الحرارة فانه لا يمتنع تحققها بدون النار ... عن اللازم الاعم فاللازم المجهول المساوي ليصير
اعم يتناول اللازم المساوي في نفس الامر المجهول مساواته عند الحاكم فانه حكم عنده حكم
اللازم الاعم من حيث ان الملزوم بدون اللازم يمتنع عنده في نفس الامر واللازم بدون

تكون هذا علامة ... مستفادة ... المعلومين الذين ... الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع وكون المتكلم عالما

فلا انه لما جهل مساواته
دعم وقوله هذه اشارة الى
بعض المسند اليه حيث قال ان
كما حصل للمخاطب العلم
الخاطب انما يحصل له العلم
بانه عالم به قاصد الخبر
للمخاطب من الخبر علم
بكون المتكلم عالما بالحكم وهو معلوم له قبل سماع ذلك الخبر كما في حفظ
التورية ومرجع كونه صدقا او كذبا عند الجمهور الى مطابقة ذلك الحكم للواقع او عدم مطابقته له
وهو المتعارف وعليه التعويل وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه ولا لا طباقه
لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد والظن خطأ او صوابا بناء على دعوى تبرئة المخبر من الكذب
متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحتجاجه لها بان لم يتكلم بخلاف الاعتقاد او الظن لكن يكذب ما
لليهودي مثلا اذا قال الاسلام باطل ونقيضه اذا قال الاسلام حق بحجابه ما لعلم انه انا
البناء ويستوحيان طلبة تاويل لقوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله و
الله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون على كونه مزورا بانه قول من يسمع
الغلبة يترجم عنه ان واللام وكون الجملة اسمية في قولهم لارباب البلاغة وسيأتي
تعرض بهذه الآية لا يخفى ان كل امرين اذا نسب احدهما الى الآخر مع قطع النظر عن ملحوظ
الالفاظ وتعقل العاقل بينهما نسبة ثبوتية بانه هو هو او سلبية بانه ليس كذلك وهو
معنى الواقع والخارج وان لم تكن النسبة امرا محققا في الخارج ولا الامر مما يلزم تحققه
في الخارج ثم اذا اورد الجملة الخبرية فهي لا محالة تشتمل على نسبة تامة حاصلة في ذهن المتكلم
مرتسمة من الخبر في ذهن السامع فان كانت مطابقة للنسبة الواقعة بينهما في نفس الامر بان تكونا
ثبوتيتين او سلبيتين فمطابقتها لها صدق وذلك الخبر الصادق وكذا المتكلم به وان لم تكن
مطابقة لها بان كانت النسبة المفهومة من اللفظ ثبوتية والواقعة سلبية او بالعكس

فعدم

فعدم مطابقتها لها كذب و
هذا المعنى هو المتعارف [illegible]
اشارة الى الحكم المفعول للمخبر
هو المحتمل للصدق والكذب
او لا وقوعها فالحكم
وان كان محمولا على
الحكم الذي يتعلق
بالصدق والكذب مما لا وجه لصحته مواضع الثلاثة على الحكم في الايقاع
او الانتزاع اذ ليس الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع مفعولا للمخبر ولا متصفا بالصدق او
او الكذب وهو ظاهر ومذهب جمهور المحققين انه لا شك ان الجملة الخبرية كزيد قائم او ليس
بقائم مثلا مشتمل على حكم ايجابي او سلبي مفعول للمخبر في خبره هذا ويعبر عن هذا الحكم با
لنسبة التامة الذهنية فهذه النسبة الذهنية ان طابقت النسبة التي بين زيد والقيام بحسب
نفس الامر في الكيفية بان تكونا ثبوتيتين معا او سلبيتين معا كان الخبر صادقا وان لم
تطابقها بان كانت النسبة الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى سلبية او بالعكس كان الخبر
كاذبا وتحقيقه ان الجملة الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية مشعرة بحصول نسبة اخرى في الواقع
موافقة للاولى في الكيفية وهذه النسبة الاخرى مدلولة للخبر بتوسط الاولى وهي المقصودة
بالافادة كما مر فان كانت هذه النسبة الاخرى المشعر بها حاصلة كان الخبر صادقا والا
كان كاذبا ومن ثمة قيل ان صدق الخبر هو ثبوت مدلوله معه وكذبه تخلف مدلوله عنه ولا
في ذلك لان دلالة الجملة الخبرية على النسبة الذهنية وضعية لا عقلية ودلالة الذهنية
على حصول النسبة الاخرى بطريق الاشعار من دون استلزام عقلي فجاز ان يتخلف عن الجملة
الخبرية مدلولها بلا واسطة فضلا عن مدلولها بواسطة وهذا معنى ما قيل من ان مدلول الخبر
هو الصدق واما الكذب فاحتمال عقلي وقوله او عدم مطابقته له يعني او لا مطابقته بان
يكون كلمة غير بمعنى لا كما لا يشهد له قوله ولا لا طابقه ولا يجوز اتفاقا على ظاهر معناها

مراد المقصود بالافادة هو الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها

و غير مطابقة لمن صفات
ورية والكيفية مغايرة
لذا بالبيانات مع صدقه
لي طلب وقوع الحكم
وقوع الخبرية والاحتمال
الصدق والكذب هو
ف بالخبرية والاحتمال

تبعا لاتصاف الحكم بهما فان الكلام ... ب من الحكم وطرفيه وان اطلق عليه
انه خبر ومحتمل للصدق والكذب الا انه انما يتصف بهما تبعا لاتصاف الحكم بهما فاذا اطلق على
المجموع انه خبر محتمل للصدق والكذب كان معناه ان حكمه محتمل لهما وهو المراد بوقوع الخبرية
والاحتمال الى الحكم بالمراد بالوقوع وكل موضع من المواضع الثلثة معنى مغاير لما اريد به في
الموضعين الاخيرين وكون صدق الخبر وكذبه عبارة عن مطابقة حكمه للواقع وعدم مطابقته
له هو المتعارف بين الجمهور فانهم لا يعرفون من صدقه وكذبه سوى ذلك وعليه التعويل اى الاعتماد
لاجماع المسلمين على التصديق بما هو مطابق للواقع وتكذيب ما ليس بمطابق له مع تأيده بالدليل
الذي يعتبر في تفسير الالفاظ وهو النقل عن ائمة اللغة وعلى هذا القول لا يكون بين الصدق
والكذب واسطة اذ لا واسطة بين الايجاب والسلب قوله وعند بعض عطف على قوله عند
الجمهور اى وقد صح كون الخبر صادقا او كاذبا عند بعض وهو النظام لا الجاحظ على ما زعم العلامة
الشيرازي ولم يذكر مذهب الجاحظ لسقوطه عن حيز الاعتبار بالكلية اذ لا سند له يعتد به
فانه انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة بينهما فانه عرف صدق الخبر
بانه مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق له وعرف كذب الخبر بانه عدم مطابقته
للواقع مع اعتقاده انه غير مطابق وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل
واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه
ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاده انه مطابق وواحد

كاذب

كاذب وهو غير المطابق ...
كاذب عنده والمصنف ...
ذهب الى ان مرجع كون الخ...
الجازم او ظنه ولما لا طابق الاعتقاد ...
سواء طابق الواقع او لم يطابق والا كان كاذبا فلا ...
كما مر من انه لا واسطة بين الايجاب والسلب فقول القائل السماء تحت
السماء فوقنا غير معتقد كذب والخبر المعلوم والمعتقد والمظنون ...
للاعتقاد الجازم في الاولين وللظن في الاخير والخبر الموهوم كاذب لان الحكم بخلاف الطرف الراجح
فلا يكون مطابقا للاعتقاد الجازم ولا للظن وكذا المشكوك اذ لا يتحقق فيه اعتقاد وان
الشك عبارة عن تساوي الطرفين لان ما لا يطابق الاعتقاد كاذب سواء كان هناك اعتقاد
او لا فانه اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك
ليس بخبر فيكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم فيه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به
ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا
وقوعها وذهنه يحكم بشئ من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بجملة خبرية وقال زيد في الدار
مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة وقوله سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا
يعرف به انه لا بد على تقديري الطباق والاطباق من اعتقاد او ظن حتى يتم كون الخبر المشكوك
واسطة بل اراد به انه لا اعتقاد بمطابقة الواقع ولا مطابقته في هذا المذهب اصلا بل يعتبر
فيه نفس الاطباق للحكم للاعتقاد وعدم طباقه اياه ولا شبهة في ان طباق الحكم للاعتقاد
يستلزم ان يكون هناك اعتقاد واما عدم طباقه اياه فلا يستلزم ذلك فانه اذا لم يكن هناك
اعتقاد صدق ان الحكم لا يطابق الاعتقاد وقدم كون الاعتقاد خطأ على كونه صوابا ايذانا باظهار
الافتراق بين معنى الصدق فانه اذا كان الاعتقاد خطأ كما في قول اليهودي الاسلام باطل
كان الخبر صادقا عند النظام ولم يكن صادقا عند الجمهور فظهر الفرق بين معنى الصدق على مذهبين
ومعناه على مذهبهم بخلاف ما اذا كان الاعتقاد صوابا فان الخبر ح صادق عند الجميع وقوله بيان

مفعول له او حال او مصدر
... بعض اي حكم بعض برجوعهما
... العطف على قوله وعن تبرؤا
... ظهر خبره بخلاف الواقع بل تبرؤ
... بان خبره كان مبنيا وفق اعتقاده او ظنه ويسلم للمخبر ذلك
... خبره ويعذرونه في ذلك فلولا ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد
... فوجب ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد ولانه لولا ان الصدق
راجع الى الاعتقاد لما كان قوله ان لم اتكلم ذلك على خلاف الاعتقاد دليلا على ما ادعاه من التبرؤ
عن الكذب ولما عذره الناس ولما صدقوه في تبرئه عن الكذب ولكن الناس يعذرونه في
ذلك ويصدقونه لكنهم لا يحكمون بعدم كونه مطلقا بل يعذرونه ويقولون انه ما كذب من قصد فلا
جناح عليه في ذلك الكذب والمخبر ايضا لا يتبرأ عن الكذب مطلقا بل يتبرأ عن الكذب عمدا اي
مع العلم بكونه كذبا دفعا لما يتوجه عليه من الائمة الكذب وقوله لكن تكذيبا الخ استدراك
من قوله بما فانه لما ذكر مذهب ذلك البعض وبين مبنى مذهبه ودليل ما يقتضيه سبق الى الوهم
ان دليله مستحكم وان مذهبه المبني على ذلك الدليل مؤيد مستند فدفع ذلك الوهم بقوله لكن
فان اجماع المسلمين على تكذيب اليهودي في قوله الاسلام باطل مع مطابقته لاعتقاده
واجماعهم على تصديقه في قوله الاسلام حق مع مخالفته لاعتقاده من الادلة القاطعة
الدالة على صحة مذهب الجمهور وهو ان مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع و
لا طباقه له سواء طابق الاعتقاد او لا فكان الاجماعان المذكوران اي اجماعهم على
تكذيب ما خالف الواقع وطابق الاعتقاد واجماعهم على تصديق ما طابق الواقع و
خالف الاعتقاد ينجيان اي يخلصان ويتوجهان توجها تاما الى هذا البناء بالقلع والانجار
فبطلان مذهب النظام وتحقق مذهب الجمهور بما اتى عليه بالسقوط اذا اقبل به على ...
والانهدام وهو ابلغ من ان يقال يبطلانه لان بيان السبب الموجب للحكم ابلغ من مجرد دعواه
قوله ويستوجبان يقتضيان حاق الاستيجاب بطلب وجوب الشيء يعني ان ظاهر الآية الكريمة

وان كان

وان كان صادقا لان ...
... وفيما حكى عنهم من قولهم انك ...
عدم مطابقة حكم الخبر للاعتقاد ...
الدليل القاطع وهو اجماع المسلمين او ...
ان الله تعالى كذبهم في خبرهم المذكور صريحا بل ان التكذيب ...
كلامهم بان وان واللام وكون الجملة اسمية وهو ان اخبارهم بانك ...
وخلوص اعتقادهم وفور رغبتنا ونشاطنا وهما يدلان على عدم ...
صريح قوله تعالى قبل تكذيبهم والله يعلم انك لرسوله فان انما زيد لرفع توهم رجوعه الى خبرهم الصريح
قوله كما يترجم عنه اي يعبر ويكشف عن انه قول عن صميم القلب اي خالصه وقوله لارباب البلاغة
متعلق بقوله يترجم وهو اقرب من حيث المعنى وان كان الظاهر ان يتعلق بقوله في قولهم
واذ قد عرفت ان الخبر يرجع الى الحكم بمفهوم كمفهوم وهو الذي تسميه الاسناد الخبري كقولك
شيء ثابت شيء ليس بثابت فانك في الاول تحكم بالثبوت للشيء وفي الثاني بالا ثبوت
للشيء عرفت ان فنون الاعتبارات الراجعة الى الخبر لا تزيد على ثلثة فن يرجع الى الحكم
وفن يرجع الى المحكوم له وهو المسند اليه وفن يرجع الى المحكوم به وهو المسند حصر
اصول تراكيب الكلام في قسمين وبين حال تصورهما وجعل الفنون الاولى للخبر وذكر مرجعه ثم
شرع الآن في ضبط بيان الاحوال التي بها يفيد الخبر خواصه والمقصود من ضبط الاحوال المذكورة
فائدتان الاولى ان ينضبط به مبادي مسائل هذا العلم كما انضبط فيما سبق موضوعه فيتم ضبط
معاقده وذلك لان تلك الاحوال مبادي مسائله فان الاحوال المناسبة لافادة الخواص مرجوعا
موضوعات مسائل هذا العلم ويبحث عنها من حيث ان التراكيب المشتملة عليها قصد بها تلك الخواص
والفائدة الثانية ان يحيط المقصود بهذا الكتاب لمقاصد هذا الفن احاطة اجمالية ثم ان الخواص
المقصودة في فنانه هذا ملحوظة بهذه الاحوال المضبوطة ههنا وضع كلامه انك عرفت
مما مضى من بيان مرجع الخبرية ان الخبر يرجع الى الحكم الذي يفعله المخبر في خبره بمفهوم لمفهوم
يعني ان الخبر لا بد فيه من ذكر الحكم الذي لا بد له من طرفيه فلا يتحقق الخبر الا بتحقق هذه

ان الحكم لما كان جزءا اخيرا
علم تحقق الحكم من غير احتياج الى
بعينا بالمحكوم لرددوه عليه بشارة
... الخبر ثبوتا صفة له ونفيها عنه قوله وهو الذي
... المذكور هو الذي تسميه ارباب المعاني مسندا وخبرا واحترز به عن
... الخبر بمعنى كلمة لها اوجه على وجه يدل على ذلك الحكم وذكر ان ارباب المعاني
... وبلغوا ان في المعاني ويتبعونها في الالفاظ بخلاف النحاة فانهم يبحثون
عن احوال التركيب من حيث اداؤها المعاني الاول الوضعية فالمسند والمسند اليه والاسناد عندهم
من صفات الالفاظ ومثل الخبر المشتمل على الحكم بمفهوم لمفهوم بقولك شيء ثابت وشيء ليس بثابت
لان الحكم باحد من الشيء والثابت وغاية العموم والابهام وشيء رمزا لكن ان هذا القدر كاف في
تحقق الخبر وما زاد على ذلك من الخصوص في المحكوم له وبه فامر زائد على ما هو المعتبر في اصل الخبر فيصح
وقوع شيء مبتدا لحصول ما دل عليه التنكير من الابهام كانه قيل شيء ما من الاشياء قوله وانتفى ان في
تحكم بالا ثبوت للشيء اي بسلب الثبوت ونفيه عنه لا اثبات اللا ثبوت له لان قولك شيء ليس بثابت
قضية سالبة فلا وجه لتفسيرها بالمعدولة فان قلت قوله الخبر يرجع الى الحكم بمفهوم لمفهوم يقتضي
ان لا يكون الجملة الشرطية خبرا بل ينحصر الخبر في الجملة لان الحكم فيها ليس بثبوت مفهوم لمفهوم
او سلبه عنه بل انما هو بثبوت قضية او لا ثبوتها على تقدير اخرى اجيب بان هذا انما هو اعتبار
المنطقيين القائلين بان الشرط والجزاء قد خرجا من ان يكونا قضيتين وان يحتملا الصدق و
الكذب والمعتبر في اعتبار النحويين فالجملة الشرطية جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو
الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالجملة هي الجزاء المحكوم فيه بثبوت محمول لمفهوم
او لا ثبوته له والشرط قيد له بمنزلة الظرف والحال كما سياتي في الكتاب فعلى هذا الخبر يكون
منحصرا في الحملية قوله عرفت ان فنون الاعتبارات جواب لقوله اذ قد عرفت وقوله ثلثة
منصوب على انه صفة للفنون وروي بالجر على انه صفة للاعتبارات وقوله فن بالجر على انه بدل من
ثلثة وكون معرفة ما مضى مستلزما لمعرفة ان اقسام الاعتبارات التي تحصل للخبر لا تزيد على

ثلثة

ثلثة مبني على ان اجزاء الخبر
لكل جزء اعتبارات فيحصل فنه
الاعتبارات الحاصلة للخبر
عقليا حتى يعترض عليه بان يجوز ان
لان للخبر ثلثة اجزاء والخبر من حيث هو هو اعني المجموع المركب
من هذه الاجزاء الثلثة فيحصل اربعة اشياء فيجوز ان يكون هناك
حيث هو لا شيء من اجزائه ويتصف بها اثنان منها فان قيل ان المسند
المسند اليه قد يعود لهما فنا آخر اجيب بان متعلقات المسند والمسند اليه كالاجزاء منهما فلذلك ادرج
الاعتبارات الراجعة اليهما فيهما بخلاف اعتبارات الجملتين عند الانتظام فلذلك جعلها فنا رابعا
اما الاعتبار الراجع الى الحكم في التركيب من حيث هو حكم من غير التعرض لكونه لغويا او عقليا
فان ذلك وظيفة بيانية فلكون التركيب تارة غير مكرر ومجردا عن لام الابتداء وان المشبهة
والقسم ولامه ونوني التاكيد نحو زيد عارف واخرى مكررا او غير مجرد نحو عرفت عرفت وزيد
عارف وان زيدا عارف وان زيدا لعارف ووالله لقد عرفت اولا في الاثبات
وفي النفي كون التركيب غير مكرر ومقصورا على كلمة النفي مرة نحو ليس زيد منطلقا وما زيد
منطلقا ولا رجل عندنا ومرة مكررا نحو ليس زيد منطلقا ليس زيد منطلقا وغير مقصور على
كلمة النفي نحو ليس زيد بمنطلق وما ان يقوم زيد ووالله ما زيد قائما فهذه ترجع الى نفس الحكم
للخبر هو جمع الاعتبار اولا حيث قال فنون الاعتبارات نظرا الى انها فنون ثلثة وافرده ثانيا
لانه فن واحد من تلك الفنون وقوله في التركيب حال من الحكم والعامل هو الراجع اي الاعتبارات
الذي يرجع الى الحكم حال ثبوته في التركيب اي يرجع اليه باعتبار كونه فيه فيخرج الاعتبار الذي لا
يكون رجوعه اليه مقيدا الى كونه واقعا في التركيب الخبري بل يرجع اليه من حيث هو ككونه بديهيا
او نظريا جازما او غير جازم الى غير ذلك من الاعتبارات الراجعة الى الحكم ولا يكون رجوعها اليه مقيدا
بحال كون الحكم واقعا في التركيب بخلاف نحو التاكيد والتجريد عنه وقوله من حيث هو حال اخرى من
الحكم اي الذي يرجع اليه ماخوذا بهذه الحيثية بمعنى كونه على اطلاقه من غير اعتبار كونه لغويا او عقليا وقوله وجه
السوق ط

(هامش) قوله فان ذلك اي فان التعرض لكونه لغويا او عقليا وظيفة بيانية ...
(هامش) لكونه لغويا ...

ما حيث هو هو بمعنى الذات وحاشية
[illegible] ره ليس كذلك اى ليس من الاعتبارات
مفارقة عنه البتة كالزوجية للاربع
[illegible] عان كون الكلام مؤكدا او غير مؤكد مثلا ليس
[illegible] قوله من حيث هو بقوله من غير التعرض اى لا من جهة التعرض لكون
[illegible] اشارة الى ما ذهب اليه طائفة من ان الفعل كانبت مثلا موضوع
[illegible] المسند اليه كان الحكم واقعا على ما يقتضيه اصل الوضع واذا اسند الى غير
كان جاريا عنه وعلى التقديرين كان الحكم منسوبا الى اللغة لان الحكم على الاول واقع في موضعه اللغوي
كقولك انبت الله البقل فيكون لفظ انبت حقيقة لغوية وعلى الثاني يكون متجاوزا عن موضعه اللغوي
كقولك انبت الربيع البقل فيكون لفظ انبت مجازا لغويا وكون الحكم عقليا هو الحق المختار كما يجي
في علم البيان من ان اللغة لا مدخل لها في تعيين ما يسند اليه الفعل بل ذلك مفوض الى العقل
فان وضع انبت مثلا ليس الا لثبوت الانبات دون فعل آخر وفي الزمان الماضي دون المستقبل
واما انه اى شئ يسند او ان ذلك الشئ المسند اليه هل هو معرف او منكر ونحو ذلك فذلك بحكم العقل
لا غير ثم توضيح ذلك انا لو فرضنا انه عين في اللغة ان نسبة الفعل ينبغي ان يكون الى فاعل معين
كان لنا على المختار فيما ان الحكم ح يكون لغويا ويجب على من يحكم بالنسبة اى على من يوقعها ان يعتبر
وضع اللغة فيها كما يجب عليه ان يعتبره في المفردات ولو فرضنا انه لم يعين في اللغة ان النسبة ينبغي
ان يكون الى فاعل معين اصلا فان الحكم يكون عقليا اذا لم يكن للحاكم بالنسبة ان يتبع وضع اللغة
اذ لا وضع على هذا التقدير فيكون الحكم راجعا الى مجرد العقل وقد اختلف في ذلك فمذهب
صاحب المفتاح ان الحكم لا يكون لغويا اصلا بل هو عقلي ابدا كما سيأتي تحقيقه في علم البيان
ومثال الحكم اللغوي عند من يقول به انبت الله البقل ومثال العقلي انبت الربيع البقل و
كلاهما عقليان عند اهل التحقيق والاول حقيقة عقلية والثاني مجاز عقلي وقوله فلكون
خبر لقوله اما الاعتبار الراجع الى الحكم لان اما كلمة فيها معنى الشرط وحذف فعل الشرط و
الاسم الذي يلي اما مبتدأ وما بعد الفاء خبره والجملة الاسمية جواب الشرط والواقع الفاء

لكرانية

للجزائية الى الخبر كراهة ان يلي [illegible]
[illegible] قوله فان ذكر وظيفة بيان
قوله من غير التعرض لكونه لغويا
مجردا عن التأكيد وكونه حقيقة او
واما مجمعة وهذه الاعتبارات وان كان [illegible]
في لكون التركيب تارة كذا وتارة كذا لظهور هذه الامور في الحكم
الى الحكم واورد كاف التشبيه في قوله فلكون التركيب غير مؤكد بأحد الطرق المعهودة لتفاد [illegible]
التأكيد بوجه غير ما ذكر نحو حقا في الاثبات كما يقال مثلا زيد قائم حقا ونحو البتة في الاثبات والنفي
وغيرها لكنه وقع في بعض النسخ الموثوقة فلكون بلا كاف فعلى هذه النسخ يكون قوله في الاثبات متعلق
بقوله فلكون التركيب تارة غير مكرر ويكون قوله وفي النفي كون التركيب غير مكرر معطوفا على
قوله كون التركيب في الاثبات فقدم متعلق الكون في المعطوف فان الظاهر ح ان يقال
وكون التركيب غير مكرر الى قوله وانه جاز بعقا ثم يورد قوله في النفي ليكون المعطوف على
وتيرة المعطوف عليه الا انه قدم تعلقه اى النفي ليقع النفي في جنب الاثبات وعلى النسخ الاولى يكون
قوله في الاثبات خبر مبتدأ محذوف ويكون قوله وفي النفي متعلقا بمقدر في موضع المبتدأ خبره
وتقدير الكلام هذا في الاثبات والاعتبار الراجع الى الحكم في النفي كون التركيب كذا وهذه النسخة
محتاجة الى تقدير امور كثيرة لا يحتاج اليها في النسخة الاولى ويكون قوله في الاثبات خبر مبتدأ
محذوف لا متعلقا بالكون كما في النسخة الاولى وايراد الكاف في قوله كنحو اشارة الى كثرة
الامثلة وقوله مرة نصب على الظرف متعلق بقوله كون التركيب ومعنى كون التركيب مقصورا على
كلمة النفي ان يقتصر على كلمة النفي ولا يورد معها مؤكدات النفي من الباء وان وما شابههما قوله
زيد عارف مثال للتركيب الغير المكرر المجرد عن المؤكدات بأسرها وقوله عرفت عرفت مثال للتركيب
المكرر وما بعده الى قوله في الاثبات مثال للتركيب المشتمل على شئ من مؤكدات الحكم ثم قال هذه
هي الاحوال المتعلقة بالحكم في الاثبات ثم اورد امثلة الاحوال المتعلقة بالحكم في النفي من كون
التركيب تارة غير مكرر ومقصورا على كلمة النفي من غير زيادة حرف التأكيد كقولك ليس زيد

منطلقا

منطلق ليس زيد منطلقا وتارة
بزيادة ان النافية مثل ما ان يقوم
... مما معناها النفي قوله فهذه
... زائدة داخلة على خبر ليس ونحوه الى غير
... المسند اليه او المسند فهذه اعتبارات راجعة الى الحكم
... الى ان الحكم من حيث المعنى راجع الى الحكم كما مر واما الاعتبار
... بحال التركيب من حيث هو مسند اليه من غير التعرض لكونه حقيقة او مجازا
فكونه مذكورا او متروكا معرفا وانت تريد زيد عارف او ثابتا مرفا من احد المعارف وشبهها
محكوما بشيء من التوابع او غير مصحوب مقرونا بفصل او غير مقرون او مخبرا مخصوصا او غير
مخصوص مقدما على المسند او مؤخرا عنه لما كان علم المعاني باحثا عن احوال التراكيب التي
بها يطابق التراكيب مقتضى الحال وكان اجزاء الكلام الخبري منحصرة في ثلثة الاسناد والا يواجه في
طرفاه لاجرم انحصر فنون الاعتبارات الراجعة الى الكلام الخبري على حسب انحصار اجزاء الكلام الخبري
فيها وقدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لانه جزء صوري يحصل به الخبر بالفعل وانه المقصود الاصلي
من ربط احد الطرفين بالاخر وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه الاهم بالنسبة الى المسند
لان المسند انما يقصد لكونه من احوال المسند اليه مبينا لما هو عليه وقوله في التركيب حال من المسند اليه
اي الاعتبار الذي يرجع الى المسند اليه حال كونه واقعا في التركيب واحترز بتقييد المسند اليه به
عن احواله التي لا يكون رجوعه اليه مقيدا بحال كونه واقعا في التركيب كالادغام والاعلال و
قيل الاضافة فان ذات المسند اليه انما يتصف بكونه مسندا اليه وان لم يكن واقعا في التركيب دائما
وقيد بحيثية كونه مسندا اليه لان التركيب لا يقصد به الاصرار وانما جيء به لقصد التوضيح
والتقرير وقوله من حيث هو حال اخرى من المسند اليه وقوله من غير التعرض بيان للحيثية المذكورة
او بدل منها والبحث عن كونه حقيقة او مجازا وظيفة بيانية لانها من طرف ما وراء المعاني فهي
انما يتبين في علم البيان وقوله في المسند اليه لكونه محذوفا وفي المسند لكونه نعتا ولا تعني في العبارة
ما يدل عليه انه اورد لفظ الترك في المسند اليه حيث قال فيما سبق او من نحو منطلق بترك المسند اليه

وقد يقال

وقد يقال في اختيار الحذف والنطق في المسند اليه
فكانه ذكره في اسقاطه او طيه واما المسند فانه قد ثبت بين المبتدا
لانه يخالف الاصل فلا يترك من ... والا ...
فقد يكتفى فيه بكونه اصلا مثل كلا التاكيد بسبب ... لكن ...
واقتصر في احوال المسند اليه على التمثيل ... الى الحكم الا ...
المسند شيئ للتفنن والاختصار فان الاعتبارات الراجعة الى
كل واحد منها لا يفضي الى الاطالة والتصديع بخلاف الاعتبارات ... اليه
والمسند فانها كثيرة فتفصيل امثلتها يورث الملال قوله معرفا خبر اخر لقوله فكونه اي كونه
موصوفا باحد الوصفين معرفا او منكرا وقوله من احد المعارف بيان لقوله معرفا اي معرفا بأمر
احد المعارف وهي المضمرات والمبهمات والاعلام والمعرف باللام والمضاف الى احدها معنى
او صفة له اي معرفا كائنا من جملة المعارف وقوله مصحوبا ومقرونا صفتان لقوله معرفا لكونه
التابع على الاطلاق في الموصوف غالبا وكون ضمير الفصل مختصا بها والتوابع خمسة هي
النعت والبدل والتاكيد وعطف البيان والعطف بالحروف والفصل هو الضمير المتوسط
بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل وبعدها مثال الاول زيد هو المنطلق ومثال الثاني
انه هو المنطلق وسمي اي الاقتران بالفصل من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه مع ان
فائدته هي قصر المسند على المسند اليه نسبة بينهما لا تخفى باحدهما لكونه ما بعده بالمسند
اليه اولا ومطابقته له ثانيا فكان له اختصاص بالمسند اليه من هذا الوجه قوله او منكرا عطف
على قوله معرفا وقوله مخصوصا صفة منكرا الا سواء كانت النكرة مخصوصة باحد المخصصات
مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك او غير مخصصة مثل جاءني رجل وقوله مقدما خبر اخر لقوله
فكونه والحاصل ان قوله محذوفا خبر لكون وقد عطف عليه ما يقابله بكلمة او وهو قوله او ثابتا
ثم جيء بخبر اخر للكون اعني قوله معرفا ووصف هذا الخبر اولا بقوله من احد المعارف وثانيا
بقوله مصحوبا معطوفا عليه ما يقابله اعني قوله او غير مصحوب وثالثا بقوله مقرونا معطوفا عليه
ما يقابله اعني قوله او غير مقرون ثم عطف على الخبر الثاني ما يقابله اعني قوله او منكرا او وصفه

جملة ثالث للكون اعلى قوله مفردا على المسند وعطف
اعتبار الراجع الى المسند من حيث هو مسند ايضا فلكونه متروكا
جملة وفي افراده من كونه فعلا او اسما منكرا او معرفا مقيدا
بقيد او غير مقيد وفي كونه جملة من كونه اسمية او فعلية او شرطية
وهو مؤخرة ههنا فيتبع الترتيب اعتمادا على ذكره غير مرة واعتبار
حيثية المسند مفترقة بافتراق حيثية المسند اليه اعني عدم التعرض
لكونه بعينه [illegible] وهو مصدر فعل واجب الحذف سماعا وهو آخر بمعنى عادا اي حيثية
الحيثية المعتبرة في المسند لما اعتبرت في المسند اليه من حيث كونها مفترقة بالتقسيم
المذكور في المسند اليه وهو عدم التعرض لكونه حقيقة او مجازا وقوله وفي افراده خبر مبتدأ
محذوف اي وفي افراده اعتبارات من كونه فعلا وكذا في كونه جملة اعتبارات من كونها اسمية
وكلمة من في الموضعين لبيان ذلك المقدر وهاتان الجملتان الاسميتان من تتمة قوله مفردا او
جملة فاذا عطف قوله وكونه مقدما على كونه مفردا كان الفاصل بينهما من تتمة المعطوف عليه
واذا عطف على كونه متروكا كان الفاصل من تتمة المعطوف الاول على ذلك المعطوف عليه فقوله
وكونه مقدما او مؤخرا يجوز ان يكون معطوفا على قوله كونه مفردا او على قوله كونه متروكا لان الفاصل
على التقديرين ليس اجنبيا بل هو على احد التقديرين من تتمة المعطوف عليه وفي التقدير الآخر من
تتمة المعطوف الاول على ذلك المعطوف عليه ويجوز ان يكون خبره وفي افراده متعلقا بمحذوف
والتقدير وكذا لاعتبار الراجع اليه في افراده وفي كونه جملة ولا يكون ذلك المقدر وهو
قوله وكذا لاعتبار معطوفا على قوله لكونه متروكا او قوله كونه مفردا وقوله مقيدا الكل من ذلك
خبر آخر لكونه لا صفة اسما لان كونه مقيدا او غير مقيد لا يخص الاسم بل يعم الفعل والاسم
فلا وجه لجعله صفة للاسم وحده والمعنى مقيدا الكل من الفعل والاسم المنكر والمعرف بنوع
قيد مناسب واعلم ان الاسناد اذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات المعاني
ويوصف بها الالفاظ تبعا واذا اطلق على ضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد الحكم كان الامر
بالعكس اي كان المسند والمسند اليه من صفات الالفاظ ويوصف بهما المعاني تبعا واذا

للاعتبارات

اعتبارات الاسناد يجري في كلا معنييه على سواء
بها الحكم يوصف بها اللفظ المذكور بلا فرق واما اعتبارات [illegible]
جريانها في الالفاظ فان الحذف والاثبات وسائر ما ذكر [illegible]
ظاهرة الجريان في الالفاظ فان ازيد بالمسند اليه والمسند اللفظ فلفظ [illegible]
مخصوصة بالحذف مثلا انما يكون بالنظر الى لفظ هذا اذا كانت [illegible]
الاعتبارات الراجعة الى الخبر منحصرة في فنون ثلثة انما يكون اذا كان [illegible]
منتظمة مع جملة اخرى بالعطف او غيره اما اذا انتظمت مع اخرى ف[illegible]
ما ذكر فن رابع ولا ينفتح الكلام في جميع ذلك لفصاحة الا بالتعرض لمقتضى الحال فبالحري
ان لا تتخذه ظهريا منسوبا والله الموفق للصواب الظرف الاول اعني اذا انتظمت معمول
الكلمة اما والظرف الثاني اعني اذ ذاك معمول لينفتح وتقدير الكلام ومعناه مهما يكن من شيء
في زمان انتظام الجملة الخبرية مع اخرى فلا ينحصر اعتباراتها في الفنون الثلثة لانه ينفتح اذ
ذاك الانتظام اي ينفتح في زمان حصوله اعتبارات سوى ما ذكر من الاعتبارات الثلثة الراجعة
الى الاسناد والمسند اليه والمسند وقوله فن رابع بدل من قوله اعتبارات او عطف بيان
له او خبر مبتدأ محذوف اي هي فن رابع يبحث فيه عن الاحوال المختصة بانتظام الجملة
مع اخرى كما يبحث في الفنون المتقدمة عن الاحوال المتعلقة بانتظام المفرد مع المفرد قوله
فبالحري ان لا تتخذه ظهريا الباء فيه زائدة كما في قولك بحسبك زيد وقوله ان لا تتخذه خبر قوله
بالحري اي الجدير والخليق ان لا تتخذ التعرض لمقتضى الحال غير ملتفت اليه بان لا تتخذه
ظهريا اي لم يلتفت اليه وقال هو حري ان يفعل بفتح الراء اي خليق وجدير لا يثنى
ولا يجمع ولذا هو حري بكسر الراء وحري بتشديد الياء يكون صفة مشبهة على فعيل ويثنى
ويجمع فيقال هما حريان وهم حريون واحرياء وهي حرية وهن حريات وحرايا ومنه
اشتق التحري في الاشياء وهو طلب ما هو الاحرى بالاستعمال في غالب الظن وقوله وينفتح
اي لا ينفتح الكلام في جميع ما ذكر من فنون الاعتبارات الاربعة حق الفصاحة الا بالتعرض
لمقتضى الحال وذلك لانه ليس المقصود في علم المعاني من معرفة تلك الاعتبارات الا ان تورد

لكنها لتقييد خواص مقصوده مناسبة اياه او لقصده
على مقتضى الحال ليسبق منها الى فهمه ما يناسبها وبالجملة يبحث في علم المعاني
من حيث مطابقة اعتبار اتها للاحوال ومقتضياتها فنقول والله الموفق
ان مقامات الكلام متفاوتة فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام
التهنئة ومقام المدح يباين مقام الذم ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب
الهزل وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار
والانكار ومقام السؤال يغاير مقام البناء على الانكار وجميع ذلك معلوم لكل لبيب وكذا مقام
الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر اذا شرع
في الكلام فلكل كلمة مع صاحبها مقام ولكل حد ينتهي الكلام اليه مقام قد عرفت ان الحال
هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية معينة وقد يطلق على ذلك الامر
الداعي المقام ايضا والفرق بينهما انما هو بحسب الاعتبار فان ذلك الامر الداعي من حيث انه يحل
زمانه يقارنه ذلك الوجه المخصوص يسمى حالا ومن حيث انه بمنزلة مكان حل فيه ذلك الوجه المخصوص
يسمى مقاما ثم انه نبه على تفاوت الاحوال والمقامات اذ بذلك يتضح التفاوت بين المقتضيات بفتح
الضاد فان مقصوده بيان تفاوت المقتضيات بالفتح وهي الاعتبارات الراجعة الى الخبر و
اركانها التي يقصد تطبيق الكلام عليها لاقتضاء الاحوال والمقامات اياها ثم ان المصنف نبه
على تفاوت المقتضيات بالكسر اذ به يظهر ذلك المقصود فذكر مقامات متعلقة بالمتكلم متباينة
اي متقابلة يقتضي كل واحد منها نوعا من الكلام مباينا لما يقتضيه مقابله وهو المراد بقوله يباين مقام
الهزل فان لكل واحد منها نوعا من الكلام سابقا لما يقتضيه مقابله وهو المراد بقوله يباين مقام
الهزل لان لكل واحد منها حالا يستدعي ايراد الكلام على وجه مخصوص وفي مقابله لكل واحد
من هذه الاحوال والمقامات حال مغايرة لها يستدعي ايراد الكلام على وجه مغاير لما استدعاه
مقابله وعبر من تفاوت هذه المقامات بالمباينة لكون المتقابلين في غاية الاختلاف بحيث لا
يتصادقان اصلا ومعرفة هذه المقامات ومقتضياتها وتطبيق الكلام عليها مما لا يحتاج فيه
الى علم المعاني لانها لغاية وضوحها يقدر عليها كل احد فذكرها ههنا توطئة لذكر المقامات الخفية
ثم

ثم ذكر مقامات متعلقة بالمخاطب هي خفية
فقال وكذا مقام الكلام ابتداء انما عبر عن تفاوتها بالمغايرة فقط
الاستخبار لكونه ليست بمقابلة مثل تقابل المقامات السابقة وان كان بعضها
من خطاب الذكي وخطاب الغبي وان كان من قبيل المقامات التي
تقدم عليه لم يذكرها لكون كل واحد من هذين المقامين كالمقام
المخاطب مع ان الذكاوة والغباوة من الامور الجبلية بخلاف غيره
وذكر فيها التغاير دون التباين نظرا الى انهما لا يوجبان اختلاف اصل الكلام بل يوجبان
تفاوتا في وجوه الاسناد في كلام واحد ولما كان مقصوده من بيان تفاوت المقامات بيان تفاوت
مقتضياتها صرح بقوله ولكل من ذلك مقتضى اي ولكل واحد مما ذكر من المقامات مقتضى غير مقتضى
الآخر ولما كان هذه المقامات المتعلقة بالمتكلم والمخاطب الخالي الذهن والسائل والمنكر والذكي
والغبي تستدعي الاعتبارات الراجعة الى الاسناد والخبر الذي هو بمنزلة الصورة للكلام
الخبري فلا يتحقق الا عند تحقق الكلام فتكون احواله راجعة لمجموع الكلام المتحقق بعد الشروع 4
في ذكر كلماته من فنون الاعتبارات الراجعة الى الخبر الفن الذي يرجع الى الحكم والمقامات التي
تقتضي في ذلك الفن من الاعتبارات ثم اشار الى الاحوال المعتبرة في الفنون الثلاثة الاخيرة بقوله
ثم اذا شرعت الى فان المسند اليه والمسند يتصور وجودهما قبل تحقق الكلام فيجوز للمتكلم
ان اراد ان يشرع في ذكر كلمات الكلام ان يأخذ احدهما فيه ويضمه الى الآخر ويعتبر له احوالا
في ذلك الضم وكذلك لحال المتعلقات لاحوال المعتبرة في هذه الفنون الثلاثة راجعة الى الاشياء
باعتبار انضمامها الى شيء آخر فجاز للمتكلم ان يعتبرها حين اراد ان يشرع في الكلام بسبب الحال
في الاسناد وكذلك اذ ليس حاله باعتبار ضمه الى شيء آخر ومصاحبته اياه اذ ليس للاسناد وجود
قبل الشروع في الكلام حتى يتصور ان يأخذ المتكلم ذلك الموجود ويضمه الى غيره فيعتبر له احوالا
في ذلك الضم بل احواله راجعة الى مجموع الكلام من غير اعتبار الانضمام و اراد بقوله لكل كلمة ما
يتناول طرفي الاسناد ومتعلقاتهما و يتناول الجملة ايضا والمعنى ان المسند اليه اذا اريد ضمه
الى المسند فله مقام يقتضي تعريفه او تنكيره الى غير ذلك وكذا المسند وما يتعلق بها وكذا الجملة

والذكاوة والغباوة بمقابلة ...

في فصلها او وصلها قوله وكثر حداى وكثر
خطابا يصل اليه الكلام مقام مقتضى واتما افرد الاشارة الى ذلك مع
... بالذات وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول والحطاطه
ما يليق به وما هو الذي نسميه مقتضى الحال تمارسنا المقامات
الاربع رغب في الاعتبار فقال ارتفاع شأن الكلام اى الكلام
... الحسن الذاتي كونه مقبولا عند النقاد والخطاط في
ذكر الباب بقدر مصادفة المقام لا يليق به من الاعتبارات والكيفيات فكلما كانت المصادفة
اتم واوفر كان حسنه وقبوله اكمل واكثر وكلما كانت المصادفة انقص كان حسنه اقل قوله وهو اى ما
يليق بالمقام من الاعتبارات هو الذي نسميه مقتضى الحال فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم فحسن
الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم وان كان مقتضى الحال بخلاف ذكر فحسن الكلام تحليته بشيء
من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة هذا تفصيل لمصادفة المقام المقتضيات وما ترتب عليها
من الحسن وانما تعرض لمقتضيات الاحوال المتعلقة باجزاء الكلام وبانتظام جملة مع اخرى وتزيين
الكلام عليها ولم يتعرض للمقامات المتعلقة بالمتكلم وتطبيق الكلام مقتضاها لان المعتبر على
المعاني في المقتضيات المتعلقة باركان الكلام الخبرى وما يتقدمها انما ذكر توطئة لها كما مر واراد
باطلاق الحكم ان لا يقيد بالتاكيد وذكر انما يجعل بتجريد الكلام من المؤكدات فالحال اقتضى كيفية
مخصوصة هي الاطلاق في امر معقول هو الحكم واقتضى بتوسط تلك الكيفية كيفية اخرى هي في اللفظ
هي تجريده من المؤكد فحسن الكلام بالتجريد ليتم بها ما هو المقصود اعني الاطلاق ومجرد الاخبار الذي
يقتضيه خلو ذهن المخاطب عن الحكم والتردد فيه واذا اقتضى المقام تقييد الحكم بالتاكيد واقتضى
بتوسطه اقتران الكلام بالمؤكد كان حسنه بتحليته وتزيينه بشيء من المؤكد بقدر المقتضى ضعفا
وقوة فلفظ المقتضى يروى بصيغة الفاعل فالمعنى ان كان المقتضى ان كان ضعيفا كالسؤال
وادنى الانكار تحلى الكلام بمؤكد اقل وان كان قويا تحلى باكثر وبصيغة المفعول فالمعنى ان مقتضى
الحال وهو التاكيد بشيء قوة وضعفا فيراعى ذلك في المؤكد وان كان مقتضى الحال طى ذكر
المسند اليه فحسن الكلام تركه وان كان المقتضى اثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام

وروده

وروده على اعتبار المناسب وكذا ان كان
عن ذكره وان كان المقتضى اثباته تخصيصا بشيء من التخصيصات
المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها وكذا اذا كان المقتضى عند ...
او وصلها وايجازها او اطنابها على الايجاز حما على البين و...
تاليفه وفاقا لما ذكر لا يخفى عليك ان الطى والاثبات من الكيفيات
فمن زعم ان مقتضى الحال على الاطلاق يعتبر اولا في المعنى وثانيا في اللفظ
فقد سها وقد مر ان الاسناد يطلق على معنيين احدهما وثانيهما ضم كلمة الى اخرى على وجه ...
فاذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات المعاني ويوصف بها الالفاظ تبعا واذا اطلق
على ضم المذكور كان الامر بالعكس مع ان اعتبارات الاسناد من التاكيد والتجريد تجري في كل واحد من معنييه
على السواء واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ فمن زعم خلافه فقد
سها قوله اثباته على وجه من الوجوه المذكورة بمعنى كونه معرفا من احد المعارف مصحوبا
بشيء من التوابع او غير مصحوب الى آخر ما ذكره هناك وقد يتمسك بهذا على ان قوله فيما سبق موقعا
صفة لقوله نابا بالاخرى ان لكون قوله بشيء من التخصيصات اى وان كان المقتضى اثبات
المسند على وجه خاص من الوجوه المذكورة من كونه جملة او مفردا فعلا او اسما معرفا او
منكرا مقيدا بكل من ذلك بنوع قيد او غير مقيد والنظام بين الجملتين عبارة عن اقترانهما في الذكر
مع قطع النظر عن تعيين ان ايهما مقدم وايهما مؤخر واذا توسطت بينهما الكلمة مع كما في قوله عند النظام
الجملة مع اخرى كان الاولى اى يحمل اخرى على الجملة الاولى لان كلمة مع تدخل على المتبوع دون
التابع فيكون ضمير فصلها او وصلها راجعا الى الجملة التابعة وكذا ضمير جمعها مع انتظامها و
يحتمل على الامر جوعها الى ان يراد باخرى الجملة الثانية فتكون تلك الضمائر راجعة الى الاخرى و
ضعفه ظاهر وقصر الايجاز والاطناب يطلق حمل وانما هو بين الجملتين المنتظمتين لان
ما دون الجملة والاطناب مندرجان في الفنون الثلثة واعلم ان مقتضى الحال هو الوجه الذي
يقتضي الحال ايراد الكلام عليه من اطلاق الحكم وتاكيده وطى المسند اليه واثباته وترك المسند
وذكره وغير ذلك مما ذكره ههنا اجمالا وسيأتي في تفصيله من قوله اما الحالة المقتضية للحذف

تطبيق الكلام على مقتضى الحال ايراده مشتملا
على الكلام المشتمل على ذلك الوجه وتطبيق الكلام عليه جعله مندرجا
فنون كانّ المعاني فان الانكار مثلا يقتضي كلاما مؤكدا واذا طابقه
على عليه تبانك على وجه باله ويستدله لذلك بقول المصنف في تعريف المعاني
التي بها ذكره والمذكور حقيقة هو الكلام المشتمل على الوجه الذي يقتضيه الحال
احد الوجه الذي اورد الكلام من نحو الحذف والتقديم وفيه بحث اما اولا
فنون الاعتبارات ... هو الكلام الكلي المعقول بل المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي المسموع
فاذا قيل لكلي انه مذكور يحتاج ايضا الى تاويل اي مذكور جزئياته كما يقال بوجه الشبه انه
حسي بتاويل حسي افراده واما ثانيا فلان الوجوه التي اورد الكلام مشتملا عليها ليس
بمذكور مطلقا فان المؤكدات واداة التعريف مما يذكر فانك اذا قلت الحال يقتضي التاكيد كان
معناه انه يقتضي المؤكد في الكلام كالقسم وان المشبهة ولام الابتداء ونحوها والمؤكد امر مذكور
وكذا اذا قلت الحال يقتضي التعريف كان معناه انه يقتضي اداة التعريف كاللام والموصول
ونحوهما فلما كان بعض الوجوه مما يذكر وجب ان يحمل على ما يقتضي الحال ذكره على الوجه
الذي يورد الكلام عليه بان يجعل الوجوه كلها مذكورا على التغليب رعاية لما صرح به في
الايضاح والتفصيل فلانه قال على ما يقتضي الحال ايراده في الكلام وايضا يحتمل ان يجعل
الوجوه كلها مذكورا باعتبار تعلقها بالمذكور كما جعل الالتفات مسموعا باعتبار تعلقه
بالمسموع كما قال فيما بعد وكل التفات وارد في القرآن متى صرت من سامعيه عرفت ما فيه
فاذا جاز جعل الالتفات مسموعا لتعلقه بالمسموع جاز جعل نحو الحذف والتقديم مذكورا
لذلك ومع قيام هذا الاحتمال كيف يصح ان يترك التصريح الوارد عنه في التفصيل والايضاح
بما ذكرنا صريحا اجابة لا بد من تفصيله فاستمع لما يتلى عليك باذن الله تعالى وقد رتب
الكلام هاهنا كما ترى على فنون اربعة الفن الاول في تفصيل اعتبارات الاسناد الخبري
الفن الثاني في تفصيل اعتبارات المسند اليه الفن الثالث في تفصيل اعتبارات المسند
الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب اي ستفصل

لك

لكن صرت مفيضات الاحوال
وترتب الكلام هاهنا اي في تفصيل تلك الاعتبارات
عليها بمنزلة الفصول والابواب الا انه سماها بالفنون
الاربعة والمقصود من هذا الكلام دفع ما يتوهم من ان
الاربعة فيما تقدم بين الاعتبارات الاسناد الخبرية فاجيب
بانها اجزاء للكلام بمنزلة فصول الكتب وابوابها الا انه سماها
فنونا فتكون الظرفية المعتبرة هاهنا من قبيل ظرفية بيان المعنى الالفاظ
ولو قال وقد ترتب الكلام هاهنا على فصول اربعة وابواب اربعة لم يتوجه اشكاله فان قيل
قد جعل كل واحد من الفصل والوصل مقتضى الحال واعتبارا مناسبا له حيث قال واذا كان
المقتضي عند انتظام الجملة مع الاخرى فصلا او وصلا والايجاز وحدها او الاطناب جعل كل واحد
منهما ايضا حالا اي امرا داعيا الى ايراد الكلام على وجه مخصوص حيث قال هاهنا الفن
الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب فكيف يجوز ان يكون شيء واحد
مقتضى الحال واعتبارا مناسبا له وان يكون له اعتبار مناسب ويكون مقتضيا له اجيب
بانه لا منافاة بينهما فان كل واحد من الفصل والوصل من حيث انه امر عارض للجمل المنتظمة يكون
مقتضى الحال واعتبارا مناسبا له فلذلك قال اولا اذا كان المقتضي فصلا او وصلا ومن حيث
ان له امورا تتعلق به ككون الوصل او غيرها وكونه للتوسط او دفع الايهام وكون الفصل لكمال
الاتصال او الانقطاع يكون له اعتبار مناسب فلذلك قال هاهنا في تفصيل اعتبارات الفصل
والوصل وكذا الكلام في الايجاز والاطناب فانهما ايضا من الاعتبارات المناسبة للحال
فلذلك قال اولا اذا كان المقتضي الايجاز وحدها او الاطناب ولهما ايضا اعتبارات ولذلك
قال هاهنا والايجاز والاطناب على معنى واعتبارات الايجاز والاطناب وان جعل عطفا
على الاعتبارات فالامر ظاهر ويحتمل ان تجعل هذه الفنون صفة الذكر ... على اصل
يكون على ذكر منك وهو ان ليس من الواجب في صناعة وان كان المرجع في اصولها وفروعها
الى تحكم العقل ان يكون الدخيل فيها كالناشئ عليها في استفادة الذوق منها فكيف اذا كانت

على الدخيل في صناعة علم المعاني

مدرج هنالك اي انه يتكامل للدخيل على مهل موجبات ذلك

… صوغ الذي هو ان نذكرها على وجه التفصيل والعجز عن التعليل

لتحصيل وما سا… ما فيه من الحذو والاجتهاد ورجاء ان يكتفى

… بعد بعر الذال له معنيان احدهما لفظ الشيء باللسان والثاني

… به عنه وهو ضد النسيان والذكر بالضم اي يستعمل في المعنى الثاني فقط وابقاه

… ان يفصل بعبارات ذكرها ونقل لها بشواهد تذكرها قوله ليكون ببال الغيبة

اي ليكون ذلك الاصل على ذكر منك بفتح الذال اي ليكون مستقرا على ذكر قلبي كانه منك بحفظ ولا تغفل

عنه ويروى بما ان حال اي لتكون انت منه على صفة التحفظ وعدم الذهول والاهمال وذلك الاصل هو

انه ليس من الواجب في صناعة من الصناعات وعلم من العلوم وان كان المرجوع في اصولها وتفاريعها

اي مجاوزتها واحكامها او في اصول مسائلها الكلية وفروعها الجزئية الى مجرد العقل ان يستدل

عليها بدلائل عقلية ويكتفي بتبيينات صفية مع قطع النظر عن الوضع والاصطلاح والالف

والعادة كالعلوم الحكمية والدخيل في الصناعة المبتدئ فيها من غير ان يبلغ مرتبة المهارة

فيها يقال فلان دخيل في بني فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم تشبيها به من انتسب الى علم وليس

من اهله اي من العارفين بذلك العلم والناشي عليها المتمرن فيها كانه جبل عليها من نشا الغلام اذا رشح

وبلغ والذوق حالة ادراكية تشبه ذوق الطعوم اللذيذة كانها عيان بعد برهان وقد يطلق على

القوة الادراكية التي يتوصل بها الى تلك الحالة واذا لم يجب تساوي الدخيل والناشي في العقليات

الوقتية التي مرجعها العقل مع تساويهما فيه فرضا فكيف يجب تساويهما في علوم مستندة الى امور

يكثرة التأنس لعرفها وارسخ فيها كصناعة المعاني فانها مستندة الى نكات منسوبة الى الوضع

والاصطلاح مثل كون لزيد قائم للتاكيد وان زيدا لقائم لزيادة التاكيد والى اعتبارات لغوية

اي منسوبة الى الالف بتراكيب البلغاء المبنية على مناسبات عادية ككون التاكيد لدفع الشك

ورد الانكار ولواحقها المكتفة واقتضى وجوب ان يكون الدخيل في الصناعة مساويا للناشي

عليها في استفادة الذوق منها مع ان الظاهر ان يدعى امتناع التساوي بينهما فيها لان الناشي

بس

ليس بممتنع بل ربما يكون الدخيل زائدة على الناشي في القواعد

ولان نفي الوجوب كاف في اثبات مطلوبه الذي هو صحة التقليد

فلا باس على الدخيل في صناعة علم المعاني في ان يقلد صاحبها اي من صار

عليها فيقبل منه فتواه وان لم يعلم وجهه ويتم على ذلك التقليد الى ان يتكامل

على الاشتغال بهذه الصناعة الاسباب الموجبة لذلك الذوق وان ضج

فلا باس عليه ان يقلد صاحب الصناعة في بعض فتواه ان حاجة الذوق

الذوق ان كان حاكما يكون في بعض المسائل كما في دليله الاستقراء ولعله الاكثر فيتوصل بادلتها

الواضحة او بالتنبيه عليها الى ادراكها الذوقي وقوله على مهل اي على تدريج متعلق بقوله يتكامل

وقوله موجبات ذلك الذوق فاعله وطريق تكامل تلك الموجبات المواظبة على الاشتغال بهذه الصناعة

وتتبع تراكيب اهل البلاغة والتفتيش عن نكاتها كما يستفاد ضمنا من الخواص فاذا قيل لك مثلا

ان الاستفهام اذا امتنع اجراؤه على اصله فربما يفيد الاستبطاء بمعونة المقام كقولك لعبدك كم ادعوك

وتقبلته في بادي الراي فقد تقلدت فيه واذا تتبعت التراكيب وعرفت ان سؤال الاحل عن عدد

دعائه يدل على كثرة المناسبة للاستبطاء في الاجابة فقد ذقته والمقصود من تقديم هذا الاصل على

ذكر هذه الفنون الاربعة على التفصيل لتقرير دلائلها وايراد شواهدها ان المصنف قد علم ان

الناشي لعلم المعاني ربما يتردد في بعض الاحكام المورودة فيه فيصير منكرا له ويزول عنه تخيله

فنبهه على اصل يقتضي ان ياخذ المتعلم الاحكام التي يتردد فيها من معلمه على سبيل التقليد و

يشتغل بالتعلم حتى يحصل وقته من القوة في الفعل يدرك تلك الاحكام ويحكم بها بحسب الذوق

الذوق صحته من علم المعاني وحكاه شيخنا الكاشي ذلك الامام لمن شيخ بمثله الادوار ما

دار الفلك الدوار تغمده الله برضوانه وجعلنا نحسن كلمة من مستحسنات الكلام اذا راجعناه

فيها على الذوق ونحن نستذكر ممن يتبع في عزة … من علم الادب وصيغ بائده ومعاني فيها …

وكتره وما هو الامام عبد القاهر قدس الله روحه في دلائل الاعجاز بعيد هذا اورد على دعواه

شاهده عدل من كلام شيخه شرف الدين الطائي وشيخ الشيخ عبد القاهر … واثنى على شيخه

تعديلا له وتزكية لاحتياجه الى ذلك بالنسبة الى عبد القاهر فانه معدل مزكى بكل لسان وقوله

...بدليته والاحسن النصب على المدح وفي وصف شيخه
... ووصفه ايه بالمهارة والاشتهار بمعرفة الفنون الادبية تنبيه
... عن قصوره في هذه الصناعة والاعتذار باستصغاره للكتاب اي هذه الايام
... هذا الفن اي لم تكن الاحالة فانه يسهل عليه شيء او وقتا من اقتضاء الصناعة
عن شيخه تأنيس للدخيل بالتقليد وترغيب له في استحصال موجبات
... بين ارباب هذه الصناعة وقوله لم يسمح البلاغ في مرصه من اعمال
لم يسمح لدلالته على انه بلغ في الاتصاف بالفضائل الكمالات حيث لم يجيء مثله فيما مضى من الزمان
وانه لا يكون له مثل فيما يستقبل منه وكسا وتركا السماحة الى الادوار مجاز بقرينة صدور الكلام
عن الموحد وليس على طريقة اهل النجوم من اسناد الحوادث الى الاوضاع الفلكية وكلمة ما في قوله ما دار
مصدرية وقوله دار بمعنى يدور ليوافق قوله لن يسمح اذ لو كان ماضيا لقال لم يسمح وقد قال انه
جمع بين لفظي الماضي والمستقبل وبما دار ولن يسمح للاشارة الى قصد الاستمرار مبالغة في الاطراء
كانه قال لم يسمح بمثله قبل هذا الزمان ولا يسمح بعده ايضا وقوله تغمده الله اي ستره برضوانه و
جعله غمدا له وقوله تحللنا ضمر كان وفي الجمع بينهما استعار بنوع استمرار كما يشعر بلفظ كثير ايضا
يقال احال زيد الغريم على عمرو اي الطالب على بكر اي نقل زيد الدين الثابت في ذمته لعمرو الى ذمة بكر بحيث
يطالب عمرو دينه من البكر كان جهة لطف كان دينا ثابتا في ذمة الحاتمي للسكاكي فاحاله بحكم
المطالبة على الذوق اي القوة التي يتوصل بها الى تلك الحالة الذوقية فان هذه القوة هي ملاك الامر في
ادراك خواص تراكيب الكلام والترجيح اي معرفة وجوه الاعجاز وطريق اكتسابها اذا لم تكن سليقية
طول خدمة هذين العلمين كما سيذكره في بحث البلاغة حيث يقول مدرك الاعجاز عندي هو الذوق
ليس الا وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين والواو في قوله ونحن للحال من
مفعول احالنا ... وتنوين حينئذ عوض من المضاف اليه المحذوف اي حين اذ احالنا و
هو ظرف للخبر اعني ممن نبغ اي ظهر واشتهر اي والحال انا كنا حينئذ ممن اشتهر ومهر في فنون
كثيرة من علم الادب وسعى فيها سعيا كثيرا وحصل منها نصيبا وافرا والمعدودة الامور المتعددة
الكثيرة والمراد بالشعب الفنون وعلم الادب جميع ما يبحث عن احوال اللفظ كاللغة والصرف
والنحو

والمعاني

والمعاني والبيان والبديع والعروض و...
الشعب عبارة عن جعلها ملكة راسخة رسوخ الصبغ
... والمراد بالقصد ما يذكر ثم وكذا التمشية والكد بجد البالغ و...
تلك القوة فقصده وجهده وهو كناية عن انه حصل منها نصيبا وافرا لان من ...
قصده للشيء وسعيه فيه يحصل له نصيبا وافرا منه وكثرتها النسبة لفظ هو خبر ...
وعبد القاهر عطف بيان له وقوله كم بعيد هذا خبر ... ويليه معنى ... في ... ...
واختير التأويل لانه اظهر في هذا المقام وان جاز تقدير القول ايضا ... الاتي ... ظرف
لبعيد وجاز ذلك لانه انسلخ معنى الاستفهام عن كم فان روعي جانب الصيغة فقدر مثل ... عليه
الفن الاول من المعلوم ان حكم العقل حال اطلاق اللسان هو ان يفرغ المتكلم في قالب الافادة
ما ينطق فانشأ من وصمة اللاغية فاذا اندفع في الكلام بخبر لزم ان يكون قصده في حكمه
بالمسند للمسند اليه في خبره ذلك افادته للمخاطب متعاطيا مناطها بقدر الافتقار الفن الاول
في الاعتبارات الراجعة الى الحكم وهو اسرار كان الخبر ومناط الاحكام الراجعة اليه وذكر فقوله فان
من المعلوم ان حكم العقل حال اطلاق اللسان واخراجه من الجمود اطلاق اللسان تحريكه للتكلم
به والافراغ صب الجسم المائع في الظرف القالب انه يتخذ ليصب فيها الاجسام المذابة حتى تتشكل
بشكل القالب والمراد بافراغ المتكلم ما ينطق به اخراج كلامه في قالب الافادة وهو جعل كلامه
متصفا بصفة الافادة كما يجعل المفرغ للمائع الذي افرغه في القالب متصفا بشكل القالب والتحاشي
الاحتراز والوصمة العيب واللاغية اللغو وهو الكلام الذي لا فائدة له واندفع في الكلام اي شرع
فيه ومتعاطيا اي آخذا والمناط اسم مكان من النوط وهو التعلق والمراد بمناط الافادة
الاشياء التي تتعلق بها الافادة اعني الاشياء التي تحصل منها الافادة سواء كانت نفس الحكم او
شيئا آخر من مؤكدات الزمان كل واحد من نفس الحكم ومؤكداته مناط الافادة على معنى ان المخاطب
يستفيد من الحكم ومؤكداته ان الواقع في نفس الامر ذلك ومعنى كلامه من القضايا المعلومة
لكل احد ان ما يحكم بالعقل به يقتضي ان يفرغ المتكلم اي يصب حال اطلاق لسانه من قيد
السكوت ما ينطق به خبرا كان او طلبا في قالب الافادة اي يجعله مفيدا لا لغوا ولا زائدا

...ـا مجردا اصلا كان لغوا محضا واذا كان ناقصا
...نا زايدا عليها كان مشتملا على اللغو وقوله حال اطلاق اللسان
...ان يؤخذ اى ان يؤخذ بقدر الافادة حال اطلاق اللسان لا بحكم العقل
...ولا للفظ ان يؤخذ لان حال ظرف ان المصدرية لا يتقدم عليها ويجوز ان يكون
...ونه على التوسع فى الظروف وسيأتى لذكر نظاير فى عبارة الكتاب واذا كان حكم
قوله فاذا شرع اى شرع المتكلم فى الكلام مخبرا اى آتيا بالجملة الخبرية لاعلام المخاطب
للتأسف والتبجح فى بث الشكوى والتضجر ونظايرها لزمه ان يكون مقصوده فى حكمه بالمسند
بالمسند اليه فى خبره ذلك اى الذى اخبر فيه افادته للمخاطب فائدة هى الحكم او لازمه متعاطيا اى
متناولا مناط الافادة ومتعلقها من تركيب الالفاظ على قدر الاحتياج لا ازيد ولا انقص
فاذا القى الجملة الخبرية الى من هو خالى الذهن لما يلقى اليه ليحضر طرفاها عنده وينتقش فى ذهنه
استناد احدهما الى الآخر ثبوتا او انتفاء كفى ذلك الانتقاش حكمه ويتمكن لمصادفته اياه خاليا اما
هو اما قبل ان اعرف الهوى فصادف قلبى خاليا فتمكنا فتستغنى الجملة عن مؤكدات الحكم ويسمى
هذا النوع من الخبر ابتدائيا تمهيد اولا قاعدة اجمالية هى ان المتكلم ينبغى ان يورد كلامه خبرا
كان او طلبا على قدر ما يفيد مراده لا ناقصا ولا زايدا ثم تنزله ثانيا الى الخبرية وحكم ايضا كما اجمل
وهو ان من كان بصدد الاخبار والاعلام لزمه ان يقصد بخبره افادة المخاطب نفس الحكم او لازمه
متعاطيا مناط الافادة بقدر الحاجة ثم شرع بتفصيل هذا الاجمال فان مناط الافادة وهو تركيب
الالفاظ لافادة المخاطب يكون ابتدائيا وطلبيا وانكاريا وفصل ههنا طريق كون كل من ذلك
بقدر الافتقار وبنى الكلام على افادة المخاطب فائدة الخبر وهى الحكم بين المسند والمسند اليه لانه المقصود
الاصلى من القاء الكلام الخبرى الى المخاطب ايضا الاقسام الثلثة اعنى الكلام الابتدائى المجرد
والطلبى المؤكد استحسانا والانكارى المؤكد وجوبا ظاهرة الجريان باسرها فى افادة الحكم دون فائدة ده
لازمه اذ ليس يظهر فائدة التاكيد فى افادة اللازم وقوله ليحضر طرفاه تعليل لقوله القى الجملة الخبرية
وفى قوله ليحضر وينتقش اشارة الى ان افادة الخبر ليس لافادة تصور مفرداته بل لافادة النسبة
بالنسبة وارتسام صورة الحكم فى ذهن السامع وان ذكر المفردات ليس الا ليحضر فى ذهن المخاطب

معانيها

معانيها المعلومة التى ربما كان المخاطب ذاهلا عنها
الى ان الطرفين كانا حاصلين عنده الا انهما غابا فذكر ليحضر
حصول الاستناد فى ذهنه وانتقاشه فيه لا يقال قد يكون الطرفان حاضرين
الجملة اليه فلا يتصور حضورهما بالالقاء فكيف يصح ان يجعل حضور الطرفين
من القاء الجملة الخبرية اليه مع عدم ترتب الحضور المذكور عليه لانا نقول القاء
فى الخارج وقد يكون بحسب تصوره علة حاصلة للفاعل على مباشرة الفعل
الى علل التشهير وكون تصورها علة باعثة للفاعل على الفعل لا يستلزم ترتبها عليه فى الخارج البتة فلا
محذور فى عدم ترتب الغرض المقصود من الفعل اصلا عليه لا فى عدم ترتب بعضه عليه مثلا اذا كان
مقصود المتكلم من القاء الجملة الخبرية الى المخاطب حضور طرفيها وانتقاش صورة الحكم فى ذهنه معا
واتفق ان المخاطب كان عالما بالحكم فى الواقع ولم يشعر به المتكلم فانه ح لا يترتب على القاء الجملة الخبرية
اليه الغرض المقصود من الالقاء اصلا وذلك لا ينافى كون الحضور والانتقاش المذكورين غرضا حاملا
للمتكلم على الالقاء وكذا عدم ترتب بعض الغرض على الفعل الذى قصد ذلك الغرض به لا ينافى كونه غرضا
حاملا للفاعل عليه كما اذا كان الطرفان حاضرين عند المخاطب مع خلو ذهنه عن النسبة والتردد
فيها ولم يشعر المتكلم بذلك والقى اليه الخبر ليحضر عنده الطرفان وصورة الحكم فانه لا يترتب على هذا
الالقاء بعض غرضه وهو حضور الطرفين مع انه غرض له من الالقاء واجيب عنه بجواب آخر وهو
٢٧ هو ان المراد من حضور الطرفين عند المخاطب التفات ذهنه اليهما ولا شك ان الالتفات اليهما
يترتب على سماع لفظيهما عند القاء الخبر اليه وقوله كفى فى ذلك الانتقاش حكمه جواب اذا يعنى ان المتكلم
اذا القاها اليه لاجل حضور الطرفين وانتقاش الاستناد فى ذهنه كفى فى انتقاش الاستناد الاستناد
بالثبوت او الانتفاء مجرد حكم المتكلم بالاثبات او النفى بمعنى ايقاعه او انتزاعه ويتمكن الاستناد فى ذهن
الملقى اليه لمصادفة الاستناد ذهنه خاليا عن موانع انتقاشه فيه واستشهد لذلك بمصراع معناه بذكر
كلام ان عرانى اتانى هواها قبل ان ينتقش فى قلبى هوى غيرها او اعرف ما الهوى فتمكن فيه لخلوه عما
يمنعه من انتقاش هواها فى قلبى فان قيل كيف يصح ان يكون قوله كفى فى ذلك الانتقاش حكمه ويتمكن
جوابا لقوله اذا القى مع انه ربما لا يتمكن الاستناد فى ذهنه بل ينكره او يتردد فيه بعد الاخبار والالقاء

... دائم فادح على حال المخاطب هو كونه خالي الذهن فلذ
... لا انتفاء من الصور في ذهنه لا يقتضي سلبه الا بثبوت الحكم فيه
... طالب له متحير مترددا ما عنده دون الاستناد فهو بينه ما بين لينقذه عن ورطة
... ستقوي بادخال اللام في الجملة او ان كنحو لزيد عارف او ان زيدا عارف ونحو
... لكونه مسبوقا بالطلب يعني ان المتكلم اذا القى الجملة الخبرية الى طالب لها متحير
... وتخليصه عن ورطة الحيرة قوله استحسن جواب اذا القاها الجملة الخبرية في الكلام بمنزلة
الموت والهلاك لكونها مستلزمة لعدم العلم الذي هو حيوة القلب لجهل موته والمراد بالتنقيد الانقاذ
وما هو حكم المتكلم فان الفعل قد يسند الى الة كما في قولك قطع السكين فان السكين الة القطع وقد يسند
ما هو اليه كذلك حكم المتكلم الة لانقاذ المخاطب من ورطة التردد وقوله طرفاها مبتدأ خبره قوله عنده
ودون ظرف وقع حالا من المستتر في عنده اي اذا القاها الى متحير موصوف بكونه طرفي الجملة حاضرا
عنده متجاوزين الاستناد فانه ليس عنده وقوله فهو مبتدأ خبره ما بين وضميره هو للطالب وضمير
منه للاستناد اي اذا لم يكن الاستناد حاضرا عند الطالب فهو منه بين الاثبات والنفي وهذه الجملة مع ما
عطفت هي عليها اعني جملة طرفاها عنده دون الاستناد صفة كاشفة لقوله متحير فان كون الطالب
في شان الاستناد في محل متوسط بين النفي والاثبات كاشف مبين لكونه متحيرا في امر الاستناد واللام في
لينقذه متعلق بالقى والمستتر فيه ضمير المتكلم والبارز ضمير الطالب المتحير اي لينقذ المتكلم الطالب المتحير
عن ورطة الحيرة هذا هو الظاهر المتبادر من سوق الكلام ويجوز ان يكون المستتر فيه ضمير حكم المتكلم
اي لينقذ حكمه الطالب على طريق اسناد الانقاذ الى الة كما مر قوله استحسن تقوية المنقذ والورطة الهلاك
واصلها ارض مطمئنة لا طريق فيها قوله استحسن جواب اذا واوثر لفظ الاستحسان على الوجوب للتنبيه
على الفرق بين مرتبة الطالب وبين ادنى مرتبة الانكار اذ هناك يجب التاكيد وههنا يستحسن لكون المانع
من قبول الحكم ضعيفا جدا قد ما يكفي في دفعه وانتفاء الاستناد في ذهن الطالب مجرد الحكم حتى
قبلها اي الطالب تردد في الحكم بكون طرفي النسبة متساويين عنده وبسماع الخبر يترجح احد طرفيها
على الاخر فلا حاجة في نفي التردد الى التاكيد واجيب بان ما ذكر متحقق في خالي الذهن فانه لا مانع في صفة
عن قبوله الحكم اصلا بخلاف المتردد فان تردده مانع عن قبوله وان كان مانعية الضعف من مانعية

او في

ادنى مراتب الانكار واذا القاها الى حاكم فيها ...
تاكيدا يجب انكر المخاطب الانكار في اعتقاده نحو اني صادق لمن ينكر
لمن بالغ في انكار صدقك ووالله اني لصادق على هذا اي اذا القى ...
حاكم في تلك الجملة بخلاف حكم المتكلم بان يكون حكم احدهما اثباتا وحكم الاخر ...
لان الحكم بموافقته يكون علما وسيأتي في حكمه قوله بحسبه يتعلق بقوله واذا ...
والمستتر فيه يرجع الى المتكلم والبارز يرجع الى ... بخلاف حكم وقوله ...
سلبوجب الشيء ثبتا اي اقتضاه وصيره واجبا وقوله يترجح مفعول له لقوله وجب متعلق به
وقوله تاكيدا مفعول له لقوله وجب وقوله بحسب الانكار صفة لقوله تاكيدا وقدم المفعول له على المفعول به
لانه لو اخر عنه فاما ان يقدم على صفته او يؤخر عنها ايضا وعلى التقديرين يلزم محذور فانه لو اخر
عن المفعول به وقدم على صفته يتخلل بينه وبين صفته وهي قوله بحسب الانكار ولو اخر عنه و
عن صفته ايضا لبعد عن عامله جدا وما في قوله ما انكر مصدرية يقال انكر الثوب الفضيع
اذا اتى ان اخلاله القبيح اي دخل في اعاقه كمنزلة مفعول الاول وبقي مفعوله الثاني منصوبا وهو قوله
الانكار وقوله في اعتقاده متعلق بقوله يجب اي تاكيدا كائنا بمقدار انكار المخالف الانكار
في اعتقاد المتكلم فانه يبني التاكيد على قدر الانكار في زعمه واعتقاده لا على قدره في نفس الامر
ويحتمل انه متعلق بانكر بيانا لمكان الانكار كما في قوله تعالى وانكروا في قلوبهم العجل فان الجار فيه
متعلق بانكروا بيانا ان محل انكار حب العجل هو قلوبهم فيكون ضمير اعتقاده راجعا الى المخالف
وانت خبير بان جعل الاعتقاد محلا الانكار صحيح جدا كجعل القلوب محلا لانكار ب
حب العجل قوله ووالله اني لصادق على هذا الجار مع المجرور فيه في محل النصب على انه حال من
المفعول والعامل فيها هو القول المقدر والتقدير وكقولك والله اني لصادق كائنا على هذا
القياس المذكور اعني زيادة التاكيد بزيادة الانكار فهو لمن يزيد المبالغة في انكار صدقك وان
كان يترجح حكمه على حكم المخالف لان المتكلم لما قصد القاء الجملة الخبرية الى الحاكم بخلاف حكمه
انه قصد في حكمه نقضه واقتضى قصده ذلك ان يؤكد حكمه وجب ان يكون فائدة التاكيد ان يترجح حكمه
على حكم المخالف وان يعدل المخالف عن حكمه ويقبل حكم المتكلم لانه لو عدل عن حكمه ولم يقبل حكم المتكلم

[illegible] شأنا كالمتردد بين الامرين لا وقوع الحكم في

[illegible] وان شئت فتأمل كلام رب العزة جلت كلمته اذ ارسلنا

اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل

الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون حيث قال اولا انا اليكم

مرسلون وثانيا انا اليكم لمرسلون كيف يبرز ما ألقي اليك ويسمى هذا النوع من الخبر انكاريا

[illegible] تذبره وان شئت فتأمل على ما قلنا من ان الكلام مع المنكر يعتقد تقويته

بالمؤكد بحسب الانكار وقوله فتأمل جزاء ان شئت وقوله اذ ارسلنا الى آخره عطف بيان او بدل من

كلام وقوله حيث قال متعلق بتأمل تعليل له وكذا قوله كيف يبرز فانه مفعول لقوله تأمل علق

تعجب مع الوقف وكلمة كيف في موضع الحال من ضمير يبرز اي تأمل كلامه تعالى من هذه الجهة متعرفا كيف

ما ألقي اليك من ان التأكيد بحسب الانكار كما في ذلك التدبر والبيان على اي صفة كاملة جلية الشأن

فانه تعالى قال اولا عن لسان رسل عيسى عليه السلام لاهل انطاكية انا اليكم مرسلون بادخال مؤكد

واحد وهو ان على الكلام وذلك عند تكذيب اهل انطاكية اياهم وانكارهم لرسالتهم انكارا غير بالغ

نهايته وقال ثانيا عن لسان الرسل ايضا لقوم انطاكية انا اليكم لمرسلون بادخال مؤكدين وهما ان

واللام عليه وذلك عند زيادة الانكار اهل انطاكية لرسالتهم حيث عبروا عنه معنى ما انتم مرسلين بادخال

مؤكدين وهما ان واللام عليه وذلك عند زيادة ما يكون كناية عن نفي الارسال وهو اثبات البشرية

لهم فان البشرية تنافي الرسالة وتستلزم انتفائها في زعمهم الفاسد ثم صرحوا بقولهم وما انزل الرحمن

من شيء ان انتم الا تكذبون وانما اكد الرسل الثلثة كلامهم في المرة الاولى مع انه يجب الظاهر ابتداء

اخبار من الرسل الثلثة غير مسبوق بتكذيب وانكار لان الاثنين منهم قد كذبوا اولا وتكذيب الاثنين

تكذيب للثالث ايضا لاتحاد مقالتهم فكان كلامهم جوابا للمنكر فاكد لذلك مع ان وقوعه جوابا

للمتردد الطالب كاف في حسن التأكيد ولما بالغ اهل انطاكية في تكذيب الرسل الثلثة حينئذ بوجوه

بوجوه ثلثة زاد الرسل في المرة الثانية اللام وما هو في معنى القسم وهو قولهم ربنا يعلم فانه وان

لم يكن قسما يجب مفهومه الاصلي لكن يقصد به ذلك في متعارف اللغة ولم يتعرض المصنف للقسم

المعنوي اما لحصوله مقصوده لا بدونه وهو بيان ان التأكيد يزداد بزيادة الانكار واما خفائه في كونه

قيما

قيما لانه ليس بقسم في اصل مفهومه مع ان المؤكد لا بد ان يكون في صورة جملة مستقلة لا بتغير صورة الجملة الانكارية [illegible]

متحيزة اي قواه بحال عز المطر الارض [illegible]

تعززه فقويناهما الرسولين برسول ثالث

انطاكية رسولين ليدعوهم الى الاسلام وهما يحيى و يونس [illegible]

بعث بعثهما رسولا ثالثا لتقوية لهما هو شمعون او حبيب النجار او غير ذلك وفي [illegible]

اذا غلبه والمفعول محذوف اي فغلبنا اهل انطاكية وقهرناهم برسول ثالث واخراج الكلام

في هذه الاحوال على الوجوه المذكورة يسمى اخراج مقتضى الظاهر واخراج علم البيان يسمى التفريع

كما ستقف عليه قوله هذه الاحوال اي في احوال الى طب اعني خلو ذهنه وتردده وانكاره والمراد بالوجوه

المذكورة تجريد الكلام الابتدائي عن المؤكد وتأكيد الكلام الطلبي استحسانا وتأكيد الانكاري وجوبا

بحسب مراتب الانكار والمراد باخراج الكلام التكلم به والمراد بمقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال

ويقابله خلاف مقتضى الظاهر وكلاهما مقتضى الحال فان اخراج الكلام على مقتضى الحال قد يكون

باخراجه على ما يقتضيه ظاهر الحال وقد يكون باخراجه على خلاف ما يقتضيه ظاهر الحال فمقتضى الكلام

اعم من مقتضى الظاهر والمراد بقوله اخراج مقتضى الظاهر اخراج الكلام على مقتضى الظاهر والقياس

اخراج الى مقتضى الظاهر لا رعاية وقوله فانه اخراج يوافق اي اخراج الكلام على وفق مقتضى الظاهر

الظاهر من الحال قوله وانفرع علم المعاني يسمى بالتصريح لان علم البيان يبحث فيه عن افادة التراكيب

المجردة عن التأكيد لخواصها المقصودة منها وهي مجرد افادة الحكم اذا القيت الى خالي الذهن و

عن افادة التراكيب المؤكدة استحسانا لخواصها التي هي دفع التردد واذا القيت الى المتردد

الطالب وعن افادة التراكيب المؤكدة وجوبا لخاصتها التي هي رد الانكار اذا القيت الى المنكر وهو

كالسواد لا يبحث في علم البيان عن مباحث علم المعاني اصلا لكونها علمين متغايرين فقوله اخراج الكلام

على وفق مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالتصريح ليس معناه انه يبحث فيه عن ذكره عن تسميته

بالتصريح بل معناه ان علم البيان الباحث عن وجوه الدلالات في مراتب الجلاء يبحث فيه عن الكناية

المقابلة للتصريح بحيث يعلم ان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر من جملة الكناية و [illegible]

يحمل مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال على خلاف مقتضى [illegible] كما في صور [illegible] مقتضى الحال قد يكون ظاهر [illegible] وقد لا يكون

... في اطلاق اسم الكل على الجزء المندرج تحته ويبحث فيه ايضا
في بيان ان اخراج الكلام على وفق مقتضى الظاهر من جملة ما يتجاوز
... ويقوله يسمى بالتصريح كما يقال زيد يسمى
... بخصوصه وما كان في الاندراج
... اخراج الكلام على مقتضى الظاهر فيما يقابل الكناية وانه
في علم البيان ... بالتصريح وما في الاندراج اخراجه على خلاف مقتضى الظاهر في الكناية وانه
في علم البيان يسمى بالكناية واعلم ان تاكيد الكلام قد يقصد به معان اخر سوى دفع الشك او رد الانكار فانه قد
يكون لصدق الرغبة ... وكونه عن صميم قلب جازم في قوله ... من المنافقين نشهد انك لرسول الله كذا قيل
والاولى ان يمثل بنحو قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن لان قولهم انا معكم
... اذا ... لهم ... بل ... على ان الكلام صادر عن وفور نشاط
وفرح ... والدلالة عليه ... لو قدر مضاف وكان تقدير كلامه ان تاكيد الكلام قد يكون لاظهار
وفور ... التمثيل بما مر من قوله نشهد انك لرسول الله وقد يكون التاكيد للرد على ظنه الباطل
كقولك ... اي ... وضعف النفي ... وكمال العناية كقوله ... اكار
... او كمال الخوف ... من ... الناس ... من المعاني التي
تناسب التاكيد ... والذي اريناك اذا اعلى فيه البصيرة ... ابي العباس ...
حين سأله ... فقال اني اجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم ثم يقولون
ان عبد الله لقائم والمعنى واحد فقال بل المعنى مختلف فقولهم عبد الله قائم اخبار عن قيامه
وقولهم ان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وقولهم ان عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر قيامه قوله
اريناك اي اريناكه وجعلناك مبصرا اياه من اختلاف الكلام الابتدائي والطلبي والانكاري بحسب المواقع
التي هي حال خلو ذهن المخاطب عن التردد والانكار وحال تردده وانكاره ومقتضى كل واحد منها قوله اريناك
استعارة تبعية ... هذه القواعد ايضا حاصلة بالاراءة والابصار ... اطلق عليه اسم الاراءة
على سبيل الاستعارة الاصلية ثم اشتق منه لفظ اريناك فصار استعارة تبعية والموصول مع صلته في محل الرفع
على الابتداء وخبره ... والبصيرة للقلب كالبصر للعين يعني انها قوة مودعة في القلب ...

كمال البصر

كما ان البصر قوة مودعة في العين بها يدرك المبصرات وانما البصيرة
... اي محكما قويا يقال استوثقت ...
واعتماد والمعنى انك اذا تأملت فيما عرفناك ... علمت ان ...
حصل كل منه ... والاعتماد عليه ... المتلقين ... في هذا
لا على مقتضى الظاهر ... اذا ...
الذهن عن ذلك الاعتبارات خطابية ... بوجوه مختلفة قوله ...
مضى هذا او هذا كما ذكرنا او الامر هذا الان ... بهذا المقام ان يكون تقديره خذ هذا الذي
ذكرناه من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وكلمة ثم للتراخي الرتبي كانه قيل ان اخراج الكلام
مرتبة اعلى وارسخ في البلاغة من مرتبة الاخراج على مقتضى الظاهر فانه قريب من كلام الاوساط
والسحر هو الآتي بالعجائب والنوادر التي ... خوارق العادات فيصح ان يوصف بها
... من ... وهو الامر العجيب ... كلام البلغاء في اسحلاب القلوب وتحويلها
من حال الى حال ... فاطلق عليهم السحرة على طريق الاستعارة التبعية قوله في هذا الفن اي
فن الاسناد او فن البلاغة والنفث نفخ معه شيء من الريق يقال نفث ريقه ينفث بالكسر وهو
افصح من الضم والنفث اقل من التفل الذي هو شبيه بالبزق وهو اقل منه اوله البزق ثم التفل ثم
النفث ثم النفخ يقال نفث الراقي ... والنفاثات في العقد السواحر قوله كثير اي نفثا كثيرا او اثر
كثير ... لانه اكثر من الاخراج على مقتضى الظاهر قوله وذلك اشارة الى النفث على خلاف مقتضى
الظاهر واعلم ان اخراج الكلام على مقتضى المقام قسمان احدهما اخراج الكلام على مقتضى الظاهر و
الثاني اخراجه لا على مقتضى الظاهر وقد ذكر القسم الاول في الاعتبارات الراجعة الى الحكم فاراد الان
ان يشير الى القسم الثاني وهو ينقسم الى ثلثة اقسام لانه اما ان ينزل غير خالي الذهن منزلة خالي
الذهن او غير الطالب منزلة الطالب او غير المنكر منزلة المنكر وكل واحد من هذه الاقسام ينقسم
الى ثلثة اقسام لان غير خالي الذهن اما عالم بفائدة الخبر ولازمها واما طالب واما منكر وكذا غير
الطالب اما خالي الذهن واما عالم واما منكر وكذا غير المنكر اما عالم بمعتقد حكم الخبر او طالب او خالي
الذهن فكانت اقسام الاخراج لا على مقتضى الظاهر تسعة حاصلة من تنزيل العالم منزلة احد الثلثة

والنفاثات في العقد ... السواحر ...

وهو خالي الذهن والطالب والمنكر

النفث لا على مقتضى الظاهر

فهو احدهما منزلة الآخر من وتماحقا به وذكر اذا خلو اى اذا نزلوا العالم
جاهلا لانه لا يتصور نفس هو بصدد الاخبار والاعلام ان يخرج الكلام على فائدة
على غير تنزيله منزلة احد الثلثة ضرورة انتفاء تحصيل الحاصل وبعد تنزيله
يخرج الكلام اليه اخراجا على خلاف مقتضى الظاهر ولا يتصور ايضا تنزيل احد الثلثة
الكلام للتنافى بينهما فاقسام الاخراج على مقتضى الظاهر ثلثة وهى القاء الكلام
الى خالى الذهن والطالب والمنكر واقسام الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر ستة فيكون اخراج الكلام مطلقا
على اثنى عشر قسما وتعرض هيهنا للاخراج القايدة حيث قال اذا خلوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية
بلازم فائدتها على المبالغة فى بيان كون التنفث الاعلى مقتضى الظاهر والا فتنزيل العالم بفائدة
الخبر منزلة الخالى عنها كان فى العالم بالجملة الخبرية اليه وقوله علما تمييز عن نسبة المحيط الى المستتر فيه
وقوله عن ذلك اشارة الى العلم بفائدة وبلازمها فيصير خلاصة كلامه اذا اخلوا العالم بفائدة الخبر
محل الخالى عن العلم والخالى عن العلم يتناول بحسب مفهومه اقساما ثلثة وهى المتردد والمنكر والخالى
عن الاسناد وطرفيه الا ان المراد به هو القسم الاخير وقوله لاعتبارات متعلق بقوله اخلوا و
وصف تلك الاعتبارات بكونها خطابية اى اقناعية تفيد ظنا بكونه غير علم الا برهانية تفيد اليقين
بذكر ان الخطابة صنف من الذهاد والعلماء ومن المظنونات كالحكم بان فلانا يطوف بالليل فهو متلصص
وفائدتها حال التبرع غيرها فى اصلاح امور المعاش والمعاد والمعنى انهم يخرجون الكلام لا على مقتضى الظاهر
اذا نزلوا المخاطب الذى لا احاطة علمه بفائدة الخبر ولازمها منزلة من يخلو ذهنه عن ذلك العلم بسبب اعتبارات
خطابية توقع فى النفس ان علم العالم المذكور بمنزلة عدم العلم به بالجهل لعدم انتفاعه بذلك
العلم وعدم جريه على مقتضاه قوله ومرجعها اى مرجع الاخلاء المذكور بناء على تلك الاعتبارات
الى امر واحد هو تجهيل المخاطب المذكور الى نسبته الى الجهل بسبب وجوه مختلفة وامور لا يمكن حصرها
واضيف المرجع الى ضمير الاعتبارات للملابسة فان تعبير المصنف يدل بظاهره على ان العالم بالفائدة
ينزل منزلة الخالى عن العلم بسبب الاعتبارات التى مرجعها تجهيل المخاطب بسبب وجوه مختلفة و
الامر كذلك لان مرجع الاعتبارات ليس هو تجهيل المخاطب بل الاعتبارات هى الوجوه المختلفة التى
يستند اليها التجهيل فمرجع الاخلاء ومحصوله هو تجهيله بسبب وجوه مختلفة هى تلك الاعتبارات

نعم

فمعنى كلامه ان مرجع اخلائه محل الخالى بسبب الاعتبارات هو تجهيله بوجه
بمقتضى علمه او يكون علمه تقليديا او مستندا الى دليل ضعيف او يكون مغفولا عنه
او يظهر منه سؤال ومخايل انكار واعتناء وذكر ما يصح باعتباره ان ينبه العالم بمنزلة
فقد تمسك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له فى الآخرة من خلاق ولبئس
لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد
عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ونظيره فى النفى والاثبات وما رميت اذ رميت وقوله وان تكفروا
ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا فى دينهم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم فيسوقون الكلام
الى هذا السياق فى ذلك لما كان تنزيل العالم بالشىء منزلة الجاهل به مما يستبعد استشهد بان الله
سبحانه وصف اليهود بالعلم بالشىء على طريق المبالغة ثم نفى ذلك العلم عنهم لانهم خطابيا هو انهم لم
يعملوا بعلمهم ومفعول اشتروا محذوف تقديره ان اشتروا بان المحيط بالشىء علما ينزل
منزلة الجاهل فتمسك بكلام رب العزة مقولا فى شانه كيف تجد صدره اى اوله يصف اهل الكتاب بانهم
علموا ان من اشترى كتاب الله بالسحر والشعوذة اى اختاره على كتاب الله ليس له فى الآخرة نصيب من الثواب
اصلا على سبيل التوكيد القسمى لان اللام فى قوله تعالى ولقد علموا اللام جواب قسم محذوف وتجد آخره ينفيه
عنهم لان كلمة لو لانتفاء الشىء لانتفاء غيره اى لو كانوا يعلمون ان المشترى لا نصيب له لما اشتروا
الا انهم لم يكونوا يعلمون ذلك فان قلت هيهنا جملتان وقع لكل واحد منهما جواب قسم مقدر عطفت
احديهما على الاخرى اوليهما قوله تعالى ولقد علموا الخ وثانيتهما قوله ولبئس ما شروا به انفسهم
فيجوز ان يكون متعلق العلم المنفى مضمون قوله ولبئس ما شروا به انفسهم فلا يتوارد النفى و
الاثبات على علم واحد اجيب بانه لا بان ذلك وان جاز عقلا لكنه لا يناسب سوق الكلام لان الآية
الكريمة مسوقة للتقبيح حالهم وذلك يقتضى ان يكون متعلق العلم المثبت والمنفى واحدا لانه
يستلزم تجهيلهم وعدم جريهم على موجب علمهم بخلاف الاحتمال المذكور فانه لا قبح فى ان يعلم الانسان
شيئا وان لا يعلم شيئا آخر وثانيا بان مذمومية الشىء عبارة عن رداءته وعدم تعلق نفع به فى الآخرة
فنفى علمهم بمذمومية ما اشتروا به انفسهم فى قوة نفى علمهم بان من اشتراه ما له فى الآخرة من خلاق
وقد وصفهم بالعلم بذلك فيتوارد النفى والاثبات على علم واحد على ذلك الاحتمال ايضا وكلام المحقق

في العالم بفائدة الخبر ولازمها كثيرا ما ينزله منزلة الجاهل ويلقى اليه الخبر
في الكريمة مثالا لتنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل والقاء الخبر اليه بناء على ان ذلك الخبر
لا للتنزيل المذكور لان الخبر الواقع فيها ليس ملقى الى اهل الكتاب بل صح بانهم عالمون لمونه
اي اهل الكتاب بل هو كلام مع رسول الله عليه السلام ومع من سمعه من المؤمنين وليس
ينزلهم منزلة الجاهل بالقاء الخبر اليهم مع كونه معلوما لهم سواء قيل ان ذلك الخبر هو علمهم
او ما تعلق به نعم او قوله لو كانوا يعلمون وذلك من الاستهزاء به ولئن سلم انه كلام مع اليهود و
خطاب لهم فلا نسلم كون الآية تصلح مثالا او شاهدا لهذا التنزيل العالم بالحكم منزلة الجاهل لانها لو كانت
شاهدة على هذا لكان الواجب ان لا يؤكد الحكم بل يورد كما يلقى الى خالي الذهن مجردا عن المؤكدات
لا يقال ان الله تعالى نزلهم منزلة المنكرين للحكم المذكور مع كونهم غير منكرين له فاخرج الكلام مؤكدا
مع ان مقتضى الظاهر ان لا يؤكد لانا نقول هو ح لا تكون الآية مثالا لتنزيل العالم بالحكم منزلة خالي
الذهن وهو المراد من الجاهل فان قول المصنف ان شئت تقول وان شئت ان تقول ان العالم بالشيء
مطلقا اي سواء كان فائدة الخبر او غيرها ينزله منزلة الخالي عن العلم وان الاستشهاد بالآية كما هو بصدده ٥
معنوي لا صوري لان المدعى تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل والآية الكريمة انما تدل
على انه تعالى اثبت على اهل الكتاب بقوله علموا ثم نزل علمهم منزلة الجهل حيث نفى عنهم العلم بقوله
لو كانوا يعلمون فلما جاز ان ينزل العلم منزلة الجهل وان ينزل وجود الشيء منزلة عدمه جاز ان
ينزل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل بها وزوال الاستبعاد ذلك عن الطباع وظهر ان الاستشهاد
كما هو بصدده معنوي ومما يرد على الآية الكريمة ليست مثالا للتنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة
الجاهل بها والقاء الخبر اليه بناء على ذكر التنزيل ان قوله فسوف يعلمون الخ من تتمة ضابطة القاء الكلام
الى العالم بالحكم بناء على تنزيله منزلة الجاهل ولم يفرغ بعد عن تمهيد تلك الضابطة فكيف يجعل مثالا بطه
في اثناء تمهيدها قوله ونظيره اي ونظير قوله تعالى ولقد علموا في مجرد توارد النفي والاثبات على شيء
واحد باعتبارين قوله تعالى وما رميت اذ رميت اي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة فقد نزل الرمي
الصادر عن النبي صلى الله عليه وسلم ظاهرا او كشفا منزلة العدم باعتبار كون اثره خارجا عن طوق
البشر ولذلك قال عز من قائل ولكن الله رمى روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما طلعت قريش يوم
بدر

بدر قال هذه قريش قد جاءت بخيلائها وفخرها يكذبون رسولك اللهم اني اسألك ما وعدتني
فاتاه جبرئيل عليه السلام فقال خذ قبضة من تراب فارمهم بها فقال النبي عليه الصلوة والسلام لما التقى
الجمعان لعلي رضي الله عنه اعطني قبضة من حصباء الوادي فرمى بها في وجوههم فقال شاهت الوجوه
فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا [illegible] ان الله تعالى لا بفعل البشر حيث
لا يبلغه رمي البشر فلذلك قال ولكن الله رمى قوله تعالى وان تمنوا الخ مثل قوله تعالى وما رميت [illegible]
كونه نظيرا لقوله ولقد علموا في توارد النفي والاثبات على شيء واحد فانه تعالى اثبت الايمان
للكفار حيث قال وان نكثوا ايمانهم باضافة الايمان اليهم وايقاع النكث اي النقض عليها
ثم نفاها عنهم حيث قال انهم لا ايمان لهم من جهة عدم الاعتداد بها بناء على عدم وفائهم بها
فالمقصود من ايراد هذين النظيرين تانيس السامع بايراد النفي والاثبات على شيء واحد باعتبارين
تنبيهه واستبعاده لتنزيل العالم منزلة الجاهل قوله فسوف يعلمون الكلام الى هذا اي الى المحيط علما بالحاجة
ما قبل ذلك اي الى خالي الذهن فيلقى اليه الخبر مجردا وهو معطوف على اخلوا عدل عن الماضي
الى المضارع اما لكون السوق مستقبلا بالقياس الى الاخلاء ومتاخرا عنه فعبر عنه بلفظ
المستقبل للدلالة على تاخره عن الاخلاء في الوجود واما على طريق حكاية الحال الماضية باحضار
صورته فيكون لفظ المضارع بمعنى الحال وذهب الشارحون الى انه معطوف على قوله يعلمون
وان قوله واذا اخلوا جملة حالية او اعتراضية وليس بشيء اذ لا معنى لتقييد النفي المطلق
بوقت الاخلاء المخصوص وايضا قوله الى هذا اشارة الى المحيط علما والى ذاك اشارة الى خالي
الذهن فلا يحسن في عطف فسوف يعلمون على يعلمون كما يشهد به الفطرة السليمة واما اذا عطف
على اخلوا فالمعنى ان هذا النفث يكون اذا اخلوا فقالوا اذا قدمتم الى غير السائل ما
يلوح بالخبر فاقيموه مقام السائل واذا رأوا على غير المنكر شيئا من امارات الانكار فنزلوه منزلة
المنكر واذا كانوا مع المنكر رادع عن الانكار فعلموا الغيبة فانظر الى حسن هذا الكلام والتئامه
وهكذا قد يجعلون من لا يكون سائلا مقام من يسأل فلا يميزونه في صياغة التركيب للكلام
بينهما واما يصبغونه لهما في قالب واحد اذا كانوا قد قدموا اليه ما يلوح منه للنفس الوفي
ذكر الخبر فنزلها مستشرفة له فتنزل الطالب المتحير متجبلا عن اقدام للتكلم وانما عدم

انتصر فيخرجون الجملة اليه مصدرة بان ويرون سلوكه هذا الاسلوب في امثال هو الكامل
من كمال البلاغة واصابة نحو ما بعث من تحايب المتكلمين انهم ينزلون العالم منزلة خالى الذهن
عنه في بيانه انهم قد يعنون غير السائل مقام السائل فقدم ان نكت الكلام لا على مقتضى الظاهر
فصل من تنزيل العالم منزلة احد الثلثة ومن تنزيل كل واحد من الثلثة منزلة احد
الاخرين فيدخل منها تنزيل غيره الخالى وهو العالم مقام الخالى وادرج تنزيل المنكر منزلة الخالى في قوله
ولعلمون هذه القضية مع المنكر ولم يتعرض لتنزيل السائل منزلة الخالى اما لظهوره اولان
التاكيد مع السؤال استحسانى ماذا ترك ثم لم يلزم تنزيله منزلة غيره ثم ذكر تنزيل غير السائل منزلة
السائل الا انه اقتصر ههنا على اقامة الخالى مقام السائل ولم يتعرض لاقامة العالم مقام السائل
لظهوره بالمقايسة على تنزيله منزلة الخالى ولا لاقامة المنكر مقام الخالى لاندراجه في يعلمون
ثم ذكر ان غير المنكر ينزل منزلة المنكر ثم ذكر عكسه وجميع هذه الاقسام في معرض التفصيل
لنكت الكلام لا على مقتضى الظاهر فوجب ان يكون قوله وكذا اذا اصلوا اشارة النكت
المذكورة مطلقا وبكل الاقسام المفصلة ليستغنى متعاطفة فكانه قال وكذلك النكت حاصلة
اذا اصلوا فاقوا واذا الكان قد تراءى ما واذا ارادوا امالة الانكار فنزلوا اذا الكان
مع المنكر رادع فيعلمون الا انهم ساقوا في هذه الجملة ذكر الاحكام على صيغة المضارع من الفاظ
مختلفة وذكر شرطها على صيغة الماضى كذلك يعنى تقدم ذكر الشرط في الجملة الاولى وعطف
عليها الحكم دون النوازع يعنى ثم قدم في تلك الجملة الاولى من الجملة المتصلة للنكت المذكورة
من الشرط اعنى قوله اذا اصلوا وعطف عليه الحكم اعنى فيسوقون ولم يقدم الشرط في الجمل الثلث
الاخيرة بل قدم فيها الحكم على الشرط كما تراه فقد تفنن في الكلام تفننا كثيرا اذا عرفت هذا فقوله
كلمة ذا من هكذا اشارة الى تنزيل العالم منزلة الخالى وكلمة قد للتحقيق اى مثل تنزيل العالم
منزلة الجاهل قد ينزلون غير السائل منزلة السائل وهذه الجملة معطوفة على جملة واذا اصلوا
فيسوقون نحو الاول المعنى على ما مر من ان التقدير بحسب المعنى وذكر النكت حاصلة اذا اصلوا
فاقوا واذا كانوا اقدموا الخ وقد يتوهم ان هذه الجملة عطف على الشرطية التى هى اذا اصلوا
فيسوقون لان هذه الجملة مع طرفيها في قوة الشرطية وهذا التوهم مبنى على كون الجملة الاولى

شرطية

شرطية وقد عرفت انها ليست شرطية والا لما كانت مرتبطة بالمبتدا الذى هو قوله ذلك فعلوا فيه قوله
ليس جزاء الشرط بل هو معطوف على اصلوا وقوله اذا اصلوا فاقوا خبر للمبتدا الذى هو قوله ذلك و
مراد من لا يكون سائلا هو الخالى لان تقديم التلويح انما يكون فيه والضمير المنصوب في قوله يفيدونه راجع
الى الكلام وضمير لهما راجع الى من لا يكون سائلا ومن سائلا وقوله اذا كان ظرف يقدمون وقوله منه
فاعل تلويح وقوله ذلك خبر مفعوله بواسطة ولم يرد بقوله ان التلويح يتركه المعنى ليستفيد فيه لكن
انه يجعل المخاطب منه ذا يكون سائلا حقيقة بل ارادة من شانه ان يجعله كذلك فصار المراد لكون
التلويح ذلك نزل المخاطب منزلة السائل مع ان ظاهر حاله انه خالى الذهن والتنبيه على هذا المعنى زاد لفظ
منه وقال للنفس اليقظى اى ما من شان مثله ان يشير من ابعد النفس المتنبهة لادراك ما يرد عليها الى
حكم ذلك الخبر وتستشرف النفس استشرافه تتوجه او تنظر مع زيادة طلب يقال استشرفت الشيء اذا
رفعت بصرك تنظر اليه وبسطت يدك فوق الحاجب كالذى يستظل من الشمس قوله يتحيل اى يتحلق الخبر
ويتردد والرواية بالياء التحتانية فالجملة بيان لتتخير او حال من الفاعل المتخير ويمكن ان تقراه بالتاء
الفوقانية ويجعله مسندا الى ضمير النفس فانه انسب بسياق الكلام حيث قال بين اقدام التلويح
قوله مصدرة بان حال من ضمير تحرجوه وهو ضمير المعلمين يعنى ان تاكيد هذا النوع في الاستعمال لكونه
ان دون غيرها وكان الشرح ذكر كون هذه الجملة على التاكيد قوله ويرون عطف على قوله وهكذا قد
يعنون لا على تحرجوه اذ لا معنى لاعتبار الثانى الذى في فيخرجون في يرون فقوله من كمال البلاغة مفعول
ثان لقوله يرون اى ويرون المتكلم بذلك النوع صادرا عن كمال البلاغة والقدرة على ايراد الكلام
في محله اللائق به فان الاسلوب هو الفن اى النوع يقال اخذ فلان في اساليب من الكلام اى في فنون
منه واضاف السلوك الى هذا الاسلوب بناء على ان اساليب الكلام من طرقه والسلوك ساسبها وقوله هذه
المقامات اشارة الى جزئيات مقام التلويح فلذلك جمع لفظ المقام ولم يجعل سلوكه هذا الاسلوب في هذا
المقام وزاد لفظ الامثال واضاف الى المقامات مبالغة في كثرتها كما زاد لفظ الكاف في قوله
كنحو ذلك او تنبيها على ان تنزيل غير السائل منزلة قد يكون لغير التلويح من امارات الشرد و
بواعث السؤال والنحز موضع النحز وهو القطع واصابة المقطع عبارة عن اتيان الفعل على ما
ينبغى او قاموا لما سار اليف سلكه في رتبة لكنوا صاحبى قبل ما تجبران فانا التى ججاجة الكيم

حين استشهدوا به التنبيه بان صناعة البلاغة المهتدين بفطرتهم الى تطبيق مفاصلها و هم
الاعراب الخلص من كل حارش ضب يربوع وصبب للماء في بدء عنه يضيع اليهما مواضع النقد دون
المولدين الذين تصار اعمارهم في حصاد البلاغة اوان الاستباق اذا استفرغوا جهودهم الاقدار
باو لكن الواو في قوله او ما ترى للعطف على مقدر دخلت عليه همزة الاستفهام فلا يرد ان حق
الهمزة وهو الصدارة ولا حق حرف العطف وهو تقدم المعطوف عليه لفظا او تقديرا وتقدير
الكلام اترى ما ذكرناه وما ترى او اتر هل او تطلب بها هذا او مثالا وما ترى ونار ابن لجا
بردة الاعلى من شعراء الدولة العباسية وله قصيدة رائية وهي التي قال فيها حرف التراقوانه بكر
اي سافر وقت البكرة والتهجير الهاجرة وهي ما بين الزوال والعصر حتى اذ يابحر فيه الحركة نا ليا
كما في البلاد النجاة والنجاح هو الفوز والظفر بالمطلوب واستشهد اي جعله في اهون اي ها عا
عاشقا والبلاغة قد تكون سليقة فطرية وقد تكون مكتسبة من تتبع جزئيات تراكيب البلغاء
وبشار ممن الشبه باهل البلاغة الفطرية سلك سبيلهم في اقامة عبرات الاجماع مقام بيانه
على تقديم ما يلوح بحكم الخبر الملقى اليه فقال انا ذلك النجاح في التبكير مصدر الجملة ان وهو بكر
فان النجاح في التبكير اعتبارا للملحوظ الذي من شانه ان يصير كالطالب للتركيب مترددا في انه
يتم النجاح ام لا وذلك الملحوظ هو قوله بكرا وتطبيق البلغاء المتقدمين مفاصل البلاغة وهو
عبارة عن اتيانهم الكلام البليغ على احسن ما ينبغي واكمل ما يليق به على طبق السيف اذا اصاب
المفصل وابان العضو والاعراب الخلص هم الذين لم يختلطوا بالعجم ولم يدخل العجم في انسابهم لا من جهة
الآباء ولا من جهة الامهات بل يكون ذووا نسبهم جميعا عربا فان النسبة الى العجم تورث خللا في
الفصاحة ولما وصفهم بخلوص نسبهم عن الاعاجم وصفهم ايضا بانهم يسكنون البوادي دون البلاد
حيث بينهم بقوله من كل حارش ضب يربوع وصب فان الحارش هو الصياد والير بوع هو الفارة الصحراء
والضب دويبة يقال لها بالفارسية سوسمار والمراد بحارش اليربوع والضب البدوي الذي يكون
البلاد والقرى وهم يعرف ما كولا انهم من اكتفى بما يوجد في البراري من الطعام فهو يكون في غاية الفصاحة
ونهاية البلاغة فان الاختلاط سبيل الى البلاد والكلوعا لبا عن لسانه مخالف لسان اهل استحدث
وذلك يورث نقصانا في بلاغتهم فلذكرهم يكتنف وصفهم بالخلص عن مخالطة الاعاجم واكد ذكره كونهم

سكنوه

بسكنون البوادي ولا يدخلون البلاد وهذا كما قال البصريون للكوفيين نحن اخذنا اللغة
عن اكلة اليرابيع وحرشة الضباب وانتم اخذتم عن اكلة الشواريز وباعة الكواميخ والهنا
القطران والنقب بضم النون وسكون القاف جمع نقبة وهي اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة
وقوله تضع الهناء مواضع النقب مصراع صار مثلا لمن يحسن الصنعة ويضع الاشياء مواضعها
واول من قال ذلك دريد بن الصمة رائيا تطلي الابل بالهناء وهي امرأة حسناء فقال في وصفها
ما ان رايت ولا سمعت به كاليوم طالي اينق جرب متبذلا تبدو محاسنه تضع الهناء مواضع
النقب الهناء القطران تطلى به الابل والاينق جمع ناقة اصلها انوق والجرب جمع جرباء مثل حمر
حمراء والتبذل من لا يصون محاسنه والمولدون غير الخلص من الاعراب من قولهم رجل مولد اذا كان
غير محض وكلمة مولدة اي انها ليست من اصل لغتهم والمضمار الغاية والمضي المبداء والتضمير ان
تعلف حتى تسمن ثم تردها الى القوت وذلك في اربعين يوما وهذه المدة تسمى المضمار والموضع
الذي تضمر فيه الخيل ايضا مضمار ويطلق على ميدان المسابقة ايضا والاستباق بمعنى المسابقة
والمجهود الطاقة واستفراغ المجهود بذل الوسع واقصى الطاقة في تحصيل المطلوب واو لكن اشارة الى
الاعراب الخلص فانهم ائمة البلاغة والباقون يقتدون بهم وان كانوا اعلى المعاني والبيان
ومن الشواهد ما كان فيه شهادة غير مردودة رواية الاصمعي بتقبيل خلف الاحمر بين عيني بشار
بحضرة ابي عمرو بن العلاء حين استنشده قصيدة هذه على ما روى الاصمعي من ان خلفا
قال لبشار بعدما انشد القصيدة لو قلت يا ابا معاذ مكان ان ذاك النجاح في التبكير كان
احسن فقال بشار انما قلتها على قصيدة اعرابية وحشية فقلت ان ذاك النجاح في
التبكير كما تقول الاعراب البدويون ولو قلت بكرا فالنجاح كان هذا من كلام المولدين ولا
يشبه ذلك الكلام ولا يدخل في معنى القصيدة فقام خلف فقبل بين عينيه وقول ما جرى بين بشار
وصاحبيه من محولة هذا النوع ومن المهرة المتقنين والشيخ المؤيد من الاراسخة فخفي
ما انت منه على ريبة وقول منزلة بشار وقد تجدان يهدر بشقشقة سلكه منهاج الترجيح من
كل فاصح فصيح وشيخ اذا خاطب ببكرا محضا صاحبه على التعبير عن ساق الجد في تمام
الشعار صيراه لا يتصورا ما من حول على التبكير يتم النجاح فيحتاج عن التوكيد لار

والايتعلق هما بان بهما تدو نظيره فغنها وهي لكنا نفدا ان عنا الابل الحدا وفي التنزيل ولا
تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون وكذا وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وكذا وصل
عليهم ان صلوتك سكن لهم وكذا يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وامثاله كثيرة
كثيرة وبشار بن برد كان متقدما في الشعر جدا حتى ان كثيرا من الرواة يجعله ممن قبله من المجودين
فلا استبعاد في تردد ابي عمرو واليه مع انه كان من عظماء الرواة وعلماء اللغة والنحو فانهم كانوا يا فقد
علومهم من الاعراب الخلص ومن يردهم ولا شك ان بشارا كان يحذو حذوهم فلا يبعد ما رواه الاصمعي
من ان ابا عمرو بن العلاء وخلفا الاحمر كانا ياتيان بشارا ويسلمان عليه بغاية الاعظام ثم يقولان له
يا ابا معاذ ما احدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان منه متواضعين له حتى ياتي وقت الزوال ثم
ينصرفان فاتياه يوما فقالا ما هذه القصيدة التي احدثتها في سلم وحكاه ابن قتيبة قال هي التي بلغكما
قالا بلغنا انك اكثرت فيها من الالفاظ الغريبة قال نعم ان ابا قتيبة يتباصر بالغريب اي يدعي ان
له بصيرة به فاحببت ان اورد عليه ما لا يعرف قالا فانشدنا يا ابا معاذ فانشدهما بكرا صاحبي
قبل الهجير ان ذاك النجاح في التبكير حتى فرغ منها فقال له خلف لو قلت يا ابا معاذ مكان ان ذاك النجاح
في التبكير بكرا فالنجاح في التبكير بدون المؤكد كان احسن اذ ليس ههنا سائل فقال بشار اني
بنيت قصيدتي هذه على طريقة كلام الاعراب البدويين فقلت ان ذاك النجاح في التبكير ولو قال
ان كما يقوله الاعراب البدوية وذلك لانهم ينزلون المخاطب الذي غفل ذهنه عن الجملة التي يلقونها
اليه منزلة السائل اذا كانوا قدموا اليه قبل ذلك كلاما يدل على الجملة المذكورة دلالة خفية فيوردون
الكلام عليه مؤكدا وقد قدمت لي صاحبي الذين خاطبتهما بقولي بكرا صاحبي قبل الهجير
وهو ما يلقي في خاطرهما ان النجاح الذي هو مطلوبنا في هذا السفر هل يحصل من التبكير ام لا
فنزلتهما منزلة السائل وخاطبتهما بان ذاك النجاح في التبكير كما يقوله الاعراب البدوية ولو
قلت بكرا فالنجاح في التبكير لكان كلاما مثل ما يقوله المولدون الذين لا يتجاوزون عن مقتضى
الظاهر وكان لا يشبه ذلك الكلام الذي يقوله الاعراب البدوية وكان لا يرضي في القصيدة
اي فيما قصدت بها من كونها اعرابية وحشية من جنس كلام البدويين قوله ولا يشبه ولا
يرضى عطف على خبر كان وهو قوله من كلام المولدين فعند ذلك قام خلف وقبل بين عينيه

بشار

بشار والقصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر يتعمد تجويدها وتهذيبها والناقل الى الآخرة
قوله المصنف على ما روى الاصمعي حال من تقبيل اي رواية الاصمعي تقبيل خلف كائنا على ما رواه
عليه وفحوى الكلام مفهومه ومعناه ويفتح الفاء قال الله تعالى ولتعرفنهم في لحن القول اي فحواه
ومعناه كذا في الصحاح والمراد بصاحبي بشار ابو عمرو وخلف لا الاصمعي وخلف على ما
توهم والنجاة جمع نخل وهو الفحل من ذكور الابل يشبه به البليغ الكامل فهذا النوع اشارة
الى فن البلاغة قوله والسحرة المؤخذين اي المستجلبين للقلوب والمؤخذ هو الساحر الذي يعمل
بالاخذة وهي بضم الهمزة رقية او خرزة يتخذها الساحر يستجلب بها قلوب الرجال يحبه الناس
والمراد به ههنا البليغ الذي يستجلب القلوب بحسن كلامه قوله الا اسخه بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
اي ليس مثلهما الا ابي بشار وصاحبه الاسخة بتحقيق ما انت منه على ريبة والجملة
صلة الفعل يقال اسخت الرجل بالماء اذا تشخ منها الماء وما انت منه على ريبة هو تنزيل غير الشاك
منزلة المنكر ومنه متعلق بمحذوف خبره وما بعده اي ما انت على ريبة منه او حال من المجرور
على الشذوذ وقوله وقل لي عطف على مقدر اي ارجع الى نفسك وقل لي ولفظة مثل كناية على
طريقة قولك مثلك لا يبخل فانه يقصد به نفي البخل عن المخاطب وقوله مثل بشار مبتدأ خبره
افتراه وهذه الجملة معمول قل لي وقوله وقد تعمد ان يورد جملة حالية واقعة بين المبتدأ او
الخبر المذكورين وقوله لا يتوردها معمولان لقوله افتراه وقوله حائمين حول حمى التبكير
بثم النجاح اي حائمين مترددين حول هذه الجملة الاستفهامية الدالة على السؤال عن مفهوم نزوا
لكم وقوله فيبقي نفي منصوب بان المقدرة بعد الفاء الواقعة بعد النفي وهو قوله لا يقول
والهدير صوت البعير يقال هدر البعير اذا ردد صوته في حنجرته والشقشقة شيء يشبه
بالرية يخرجه البعير من فيه وقت سكره فهو يهدر بها اي يصوت بسببها فقوله هدرت شقشقة
سكون مهامه الزيح اي يتكلم بكلام مثل كلامهم يشبه تكلم البليغ بصوت الفحل في تلك الحالة
فيقال هدرت شقشقة وخطب ذو شقشقة ومهامه الزيح مهامه جمع مهمه من اسماء الزيح اي
والقيصوم والشيح نبتان في البادية ومضغهما كناية عن كون الشخص بدويا والتشمير في
الازار عن الساق في وقت المشي المراد به ههنا التهيؤ للفعل والجد فيه لان من رفع الازار

عن الساق يكون منبها للشي وجارا فيه قوله عن ساق الجد مع ان الظاهر ان يقول يجر فحاصله
على التشمير عن ساقهما حال جدهما في السفار الا انه اضاف الساق الى الجد للملابسة بين تشمير
الساق وبين الجد في شان السفار لان كل من يجد في امر السفر يشمر عن ساقه فلما كان لتشمير الساق
ملابسة للجد صح اضافته الى الجد لذلك او على طريق الاستعارة بالكناية والتخييل بان يشبه الجد برجل
بزي جد يشمر اذياله عن ساقه واثبت له تشمير الساق ليدل به على ذلك … صحيح
المصور قوله وتطيرا اي تطير … التاكيد لتقديم الملوح والغنا بكسر الغين … هو
اداء الكلام بصوت حسن يناسب الاجزاء وفي الصحاح الاغنية الغناء والجمع الاغاني تقول منه تغنى تغنيا
بمعنى والضمير في قوله فغنها راجع الى الابل … صاحبة … الابل وقال … الا
والحال انها باجمعها فداء لك فتقديم قوله فغنها ان غن لها الصاحبة التي تسوق الابل يلوح له
بحكم الخبر المذكور بعده وهو ان غناء الابل منفعة في حداء الابل وسوقها وينزله منزلة الطالب المتردد
فيه فاكد الكلام لذلك فقيل ان غناء الابل الحداء وهو سوق الابل يقال حدا الابل حدوا وحداء اي
ساقها حصر طريق سوقها في الغناء لها اي ان غناء الابل هو السوق فان الغناء للابل مما يحدث
فيها حظا ونشاطا تسير به سيرا اكثر فيسهل للسائق سوقها فكانه هو السوق نفسه فانه من مجربات
العرب ان الابل تسير بسبب الغناء سيرا اكثر ومن حكاياتهم ان غلاما لبعض العرب حسن
الغناء كان يغني ويسوق ابلا وتلك الابل تسير بسبب غنائه سيرا اشد واسرع فقطع مسافة لا ينبغي
ان تقطع مثلها الابل في تلك المدة فحين وصلت تلك الابل الى المنزل … وترك الغلام الغناء ماتت
باجمعها من الاعياء الذي حصل لها بسبب السير والملوح في قوله تعالى انهم مغرقون بالطوفان البتة هو
قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا مع ما تقدم من قوله واصنع الفلك باعيننا وفي قوله حكاية عن يوسف
عليه السلام ان النفس لامارة بالسوء هو قوله وما ابرئ نفسي واحد التاكيدين في قوله ان النفس
لامارة بالسوء لتنزيله المخاطب منزلة السائل بناء على تقديم الملوح والثاني لكون الحكم مما يتبادر
الوهم الى انكاره وسواء تعريف النفس للاستغراق او للعهد الخارجي والمعهود هو نفس يوسف عليه السلام
فان لظهور نزاهتها يتبادر الوهم الى انكار الحكم بكونها امارة بالسوء فانه عليه السلام لما قال وما ابرئ
نفسي عن السوء اورث للمخاطب حيرة في انه كيف لا يبرئ نفسه عن السوء مع كونها طاهرة زكية اذ الحيرة

عنه

عنه بقوله ان النفس لامارة بالسوء لا تتخلف عن حالتها الا من عصمه الله … وقوله
تعالى ان صلوتك سكن لهم هو ما تقدم عليه من قوله وصل عليهم فانه خطاب لنبينا صلى الله عليه وسلم بامر
له بالدعاء لمن خلطوا الاعمال الصالحة بالسيئة بعد اخذ الصدقة منهم ومعناه ترحم عليهم وادع لهم
دعاء حسنا يفيد انه تعالى في حقهم ان دعاءك لهم بذلك سكن لهم اي مما يطمئن اليه قلوبهم ويصير
سببا لطيب انفسهم فان السكن ما يسكن اليه النفس اي تميل اليه وتطمئن به وفي قوله تعالى ان زلزلة الساعة
شيء عظيم هو الامر بالاتقاء المذكور قبله فانه يلوح بجنس الخبر المذكور بعده وان لم يلوح بخصوصه فان
الملوح لا يجب ان يشير لخصوص الخبر بل يكفي ان يشير الى جنسه كما في هذا المثال فان الامر بالاتقاء
يلوح بان له عقوبة وعذابا شديدا وان لم يلوح الى خصوص كون زلزلة الساعة شيئا عظيما
واذا صادف ما اريناك بصيرة منك ووقفت على ما سيأتي في الفن الثالث عثرت على باب النقد
لتركيبات الجمل الخبرية نحو اعبد ربك ان العبادة حق له واعبد ربك فالعبادة حق له واعبد ربك
العبادة حق له على تفاوتها هنا … احد من … فضل الاولى على الثانية بحسب المقام وردها
الاخيرة تارة والحكم بالعكس اخرى ولكنت الحاكم الفيصل باذن الله تعالى اي اذا صادف ما اريناك
واوضحناه لك من تنزيل غير السائل منزلته لتقديم الملوح ووقفت على ما سيأتي … في الفن الثالث
اي في بحث الفصل والوصل من مواضع الاستيناف وتنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق وفي بحث
الايجاز والاطناب من اختلاف المقامات في اقتضاء ذلك قوله اعثرك اي جعلك مطلعا عليه
المعنى فيه راجع الى قوله ما اريناك وما سيأتي لك اي اطلعك ما اريناك مع ما ستقف عليه والنقد هو
تمييز الجيد من الرديء والفيصل هو الذي يفصل بين الحق والباطل ويميز احدهما عن الآخر وقوله
على تفاوتها متعلق باعثرك مفعول به بالواسطة له والضمير المجرور فيه لتركيبات الجمل وهنا اشارة
الى باب النقد واخر احال من كاف اعثرك اورد المصنف ثلاث جمل قدم في كل واحدة منها ما
يلوح الى خصوص الخبر ويجعل النفس البيضاء كالطالب وجعل الجملة الاولى مصدرة بكلمة ان والثانية
مصدرة بالفاء الدالة على ان ما بعدها سبب لما قبلها والثالثة مجردة عنهما فان اقتضى المقام
تحقيق الحكم وتاكيدا اعتبارا للتقدم الملوح فالفضل للاولى لمصادفتها مقتضى المقام والاخيرة
ردية لخلوها عن ذلك وللثانية ومن قوله فالعبادة حق له فضيلة ما فهي متوسطة بين الجيد والردي

قوله … اريناك …
وقوله بصيرة مفعول له

بيان لنقد الدراهم والنقد …
اذا اخرجت منها الزيف

استعماله على شانية تاكيد لدلالة الفاء على ان ما بعدها سبب لما قبلها ولما كان المسبب هو الامر
بالعبادة فاذا ذكر على تحقق السبب الذي هو كون العبادة حقا له فهي الفا اشعار بتحقيق الحكم
ثم ان علمت الكلام بيان السببية بطريق التفويض الى فهم السامع بدون التصريح بما يدل على
السببية فالفصل للاخيرة وهي قوله اعبدوا ربكم العبادة حق له والاولى رديفة جزالة مصادفتها
مقتضى المقام فاهو بيان السببية لان لهم ان الكفر الاتدر على السببية عند اكثر الاصوليين وذهب
قوم منهم الى انها تدل على السببية احتجاجا بقوله صلى الله عليه وسلم فانه يحشر ملبيا وبقوله فانهم
يحشرون واوداجهم تشخب دما وقال الاكثر ان السببية فيهما مستفادة من الفاء المقدرة كان
ان والثانية فضيلة ما لحصول اصل المقصود وهو بيان السببية وان لم يكن بيانها بطريق
التفويض الى فهم السامع وان اقتضى المقام التصريح بالسببية فالفضل للثانية لمصادفتها
مقتضى المقام والاولى رديفة مطلقا من ان ان المكسورة لا يدل على السببية فان تصادق مقتضى
المقام والاخيرة فضيلة ما لحصول اصل المقصود اذ يفاد بها بيان السببية وان لم يقع بيانها
بطريق التصريح بها بل بطريق التفويض وان اقتضى المقام تحقيق الحكم اعتبار التقديم الملوح
مع التصريح بالسببية وجب الجمع بين الفاء وكلمة ان فان قيل اذا كان ما بعد الفاء سببا لما قبلها
كيف يتصور ترتب السبب على المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتب المسبب على سببه اجيب بان ما
قبل الفاء لما كان مسببا عما بعدها كان ذكره مقتضيا لذكر سببه فهذا هو وجه ترتب السبب على المسبب
وكذلك قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون اياه اذا راوا عليه شيئا من ملابس الانكار فيجعلونه
جبير السلام لهما على منوال واحد كنحو لكن لا تقصدن المقاومة تكافح اماه غير متدبر متم الكد
النفس من سهولة تاتيها له ان الامكن تكادحا لك من هذا الاسلوب قوله جاء شقيق عارضا
رمحه ان بني عمك فيهم رماح وتعليمه بهذه القضية مع المنكر اذا كان معه ما ان تامله ارتدع
فيقولون لمنكر الاسلام الاسلام حق وقوله عز وجل في حق القرآن لا ريب فيه وتم من شيء من باب
وارد على هذا قوله وكذلك قد ينزلون معطوف على قوله وهكذا قد يعتمون والنظر في ذلك اشارة
الى ما شير اليه بذا في هكذا اعني تنزيل العالم منزلة الخالي فان اشارة العالم محل الخالي معناه تنزيله
منزلة او الى تنزيل من لا يكون سائلا منزلة من يسأل والضمير لفظ ذلك لبعد ان اشاره اليه بطول الكلام

على التقدير

على التقدير ومن ملابس الانكار امارات الظاهرة كانها مشتملة عليه فان الملابس على جمعها
فان الملابس جمع ملبس وهو اللباس شبهة علامات الانكار بلباس من حيث [illegible] يشمل
اللباس للابس ولكون السيف والخبيث مثل يمنع بحد من حيث الثوب
حبيب بها من جديد والمتون تحته [illegible] الثوب عليها حين ينسج ويمنع في بكرة
جبير الكلام لهما الى المنكر وغير المنكر على منوال احد ان المتقاعدين يتكلمون مع الجميع بها على الحرب
للمتكلم المذكور نسج النوعين على منوال واحد وقوله كذبته النفس بالتخفيف اي حملت الى لا
يكون وكلمة في قوله لما كذبته موصولة مبينة بقوله من سهولة والعائد محذوف اي لما كذبته به
والثاني هو التيسر وضمير تبها للمقاومة ولا شك ان القصد في مقارعة المكاوح عالم بان اماه
مكادحاله الا ان عدم تدبره لا غترازه بحديث نفسه الكاذب لبس بالكاره وكذا شقيق عالم بان
في بني عمه رماحا الا ان مجيئه هكذا او تعابيشجاعته واضعاره عنه شانحوه عرضا امارة انكاره
فتنزل العالم منزلة المنكر فالحق بجملة الخبرية الية موكدة مصدرة بما هو علم التاكيد دون كلمة
ان قوله وتعلمون عطف على ينزلون مدرج معه تحت قوله كذلك لشعار بما ذكر من شدة
الارتباط بينهما من حيث ان احدهما عكس الاخر فلذلك لم يقل وكذا يجعلون وهذه القضية
عبارة عن تنزيل غير المنكر منزلة المنكر وقبلها تنزيل المنكر منزلة غير المنكر فان قلب القضية عكسها
اي جعل الجزء الاول منها ثانيا والثاني اولا ولما كان عكس هذه القضية تنزيل غير المنكر منزلة المنكر
تنزيل المنكر منزلة غير المنكر كان قوله مع المنكر من قبيل التصريح بما علم ضمنا لان عكس القضية
انما يكون اذا كان الكلام مع المنكر مع ان لذكره فائدة وهي ان يعود الضمير في معه الى المذكور لفظا
اذ لو لم يصرح بقوله مع المنكر لكان الضمير في معه راجعا الى المذكور ضمنا قوله اذا كان معه ما
ان تامله ارتدع اي اذا كان مع المنكر دلائل وامارات اذا تاملها المنكر ارتدع عن انكاره
ومعنى معيتها مع المنكر كونه معلومة له حاضرة عنده كدلائل حقية الاسلام فانها لظهورها
مشاهدة للمنكر جديرة بان يتاملها ولما كان جعل المنكر كغيره ما ذكره يقتضي امرا يجعلها
هو تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لامور فالوقاية استشهد له بقوله تعالى لا ريب فيه اي لا شك
في القرآن فانه نفى الريب في صفة القرآن وكونه من عند الله على سبيل الاستغراق في صرف

يعني الكلام اي حمل على ظاهره اشكال لكثرة من يرتاب فيه وكلامه انه تعالى منزه عن ان يقع فيه حكم الا بما بق
الواقع [illegible] غير مطابق للواقع وجهله يؤدي وقال انه تعالى نزل ريب المرتابين فيه منزلة
العدم [illegible] لاستغراق لما مع المرتابين من الدلائل المزيلة للريب من كونه كلاما معجزا لا يمكن
معارضته اقصر سورة منه قال تعالى قل لئن اجتمعت [illegible] والانس على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا
يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وقوله من تلك النبوة بالمعجزات الباهرة فان هذه
الدلائل الدالة على حقيقة القرآن لما كانت معلومة عند ارتيابه فيه حاضرة عنده وجديرة بان يتأمل
فيه صح عن الارتياب في حقيقته ويعتقد بانه كلام الهي هدى للناس من تمسك به فقد هدي الى صراط
مستقيم فمع وجود هذه الدلائل عنده لم يعتنا بما فيه من الريب فجعل وجود الريب كعدمه حتى صح
نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فعلى هذا التأويل لا تكون الآية مثالا لما نحن فيه هو تنزيل المنكر
غير المنكر وتجريد الكلام الملقى اليه عن التأكيد لذلك لان ما هذا التأويل ليست مما نحن المنكر لكن تركه
تأكيده بناء على انه جعل كغير المنكر علمه الدلائل المزيلة لانكاره لو تأملها بل هي نظير ما نحن فيه لان مدلولها
جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وهو نظير بجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فنزلها التأكيد
لذلك من حيث اشتراكهما في اعتبار تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله واختار المصنف
الى كونها نظير لما نحن بصدده لا مثالا بتغيير اسلوب الكلام حيث تعرض للارتياب الاشقياء دون انكارهم
وقال وكم من شقي مرتاب فيه ولو كان قصده التمثيل لقال وكم من شقي منكر لذلك وذكر صاحب الكشاف
في توجيه الآية انه ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه حتى يشكل مطابقة هذا الحكم للواقع بل
بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لما تقرر عند كل احد من البراهين القاطعة على انه لا ينبغي
لاحد ان يرتاب فيه وحاصله قبيل جعله محلا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا الحكم صحيح لكن ينكره كثير
من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تأكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار
لو تأملوها وهو انه كلام معجز نزل الينا رسول كريم مؤيد بالمعجزات الباهرة فمع هذا التأويل يكون مثالا
جزئيا لتنزيل الحكم المنكر منزلة غير المنكر وترك تأكيده لذلك فقوله وقوله عز وجل مبتدأ وقوله وارد على
هذا خبره وقوله وكم من شقي في موضع الحال من مفعول القول اي قوله هذا او كثرت الاشقياء المرتابين فيه
وقوله وارد على هذا اي على ان يقلب ما علوه تلك القضية بان ينزل المنكر منزلة غير المنكر [illegible]

الآية

الآية جعل الريب كلا ريب اعتمادا على ما يزيله وهو وارد على جعل انكار المنكر كلا انكار
تعويلا على ما يزيله ونظير له وهذا النوع اعني نقل الكلام لا على مقتضى الظاهر متى جرى
عند النظار بوقعه يستهش الانفس ويرتاح الاسماع وتهز القرائح وتنشط الاذهان [illegible]
بحد ارباب البلاغة وفرسان الطراد في ميدانها المرامية في حدق البيان يستكشفون من هذا
الفن في محاوراتهم وانه في علم البيان يسمى بالكناية وله انواع تقف عليها وعلى وجه حسنها
بالتفصيل ان شاء الله تعالى فسر هذا النوع بقوله اعني نقل الكلام لا على مقتضى الظاهر
لئلا يتوهم ان المراد به نوع من انواع النقل كتغليب [illegible] مع المنكر مثلا والنظار جمع ناظر و
ح المراد به هنا المتأمل بالبصيرة لا الناظر بالبصر والاهتزاز الارتياح والحد للمعروف فانه
قد يحدث في الرجل ضحكه وحركة ما يجاه يستهش من ام الرجل اي جعله ذا هشاشة والاتي الرح و
السرور يجاه الانق بالكسر ما يقال وشيء انيق اي حسن معجب اتنى الشيء اي اعجبني وجعلني
متعجبا منه لحسنه والاسماع جمع سمع وهو القوة المدركة للمسموعات وهزه اي حركه حركة
مع سرور والقرائح جمع قريحة وهي في اللغة اول ما يستنبط من البئر ومنه قريحة فاستعير
للعلم المستنبط بجودة الطبيعة تشبيها للعلم المذكور بالماء الذي يستنبط من البئر ثم اطلق على
الطبيعة نفسها اطلاقا لاسم الحال على المحل ونشط الشيء اي جعله ذا نشاط وفرح والذهن هو القوة
التي يستعد النفس بها لاكتساب المعارف اراد ان النفس مع الاحاطة بهذا النوع الواقع موقعه
والمحاماة تتعجب منه حال وروده عليها والقرائح تهتز بوصوله اليها والقوى المدركة تتحرك بسرور
بتزوده [illegible] والتنوين في قوله [illegible] والطراد والمطاردة الواقعة بين
الاقران في الحرب اي حمل بعضهم على بعض وفرسان الطراد هم الذين يحملون على اقرانهم في الحرب
ويغلبونهم والمراد بهم ههنا البلغاء الذين يغلبون على اقرانهم في ايراد التراكيب الفصيحة
والميدان بكسر الميم وان فتحها فارسي موضع مسابقة الفرسان والمراد به ههنا موضع ايراد
الكلام على سبيل المغالبة والجار في قوله في ميدانها متعلق بالطراد والمرامية بالنصب صفة ارباب
البلاغة والحدق جمع حدقة وهي انسان العين والبيان التبيين والفصاحة وصف ارباب
البلاغة بانهم الذين يرمون بسهم البلاغة في حدقة البيان والفصاحة والمراد اصابة [illegible]

اشارة الى ان انواع الكلام لا على مقتضى الظاهر

على الضمير والمحاورة الجارية الواقعة بين المتكلمين في قوله وان هذا الفن الذي هو نفث
الكلام الى مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية بمعنى انه يطلق عليه الكناية لا بمعنى انه يبحث
عنه في علم البيان فانه انما يبحث فيه عن احوال التراكيب من حيث كونها مختلفة الدلالة على المعنى
المراد في مراتب الوضوح والجلاء لا من حيث كونها مطابقة لمقتضى الحال وغير مطابقة لمقتضى الظاهر
فان البحث عنها من هذه الحيثية وظيفة علم المعاني واما علم البيان فانه يبحث فيه من كون بعض
التراكيب تصريحا بالمعنى المراد وبعضها كناية عنه بان يكون عبارة عما يلزمه لينتقل الذهن منه الى المعنى
المراد الذي هو ملزوم له ونفث الكلام لا على مقتضى الظاهر يندرج في الكناية التي يبحث عنها في علم البيان
فيطلق عليه اسم الكناية ويلاحظ بها صادق عليه هو مفهوم الكناية والمحذور انما يلزم ان لو التفت
اليه من حيث خصوصه يبحث عنه من تلك الحيثية وليس كذلك ولعل وجه اندراج اخراج الكلام على مقتضى
الظاهر في التصريح واندراج الاخراج لا على مقتضى الظاهر في الكناية ان نظم المجرد عن التاكيد الى
خالي الذهن لما خلا عن التردد والانكار في عرف البلغاء دلالة واضحة في الغاية وان اكد تاكيدا كيد
قويا يدل على انكاره كذلك له دلالة واضحة في الغاية كذا الذي اصطلح المخاطب قصده ما التصريح
دلالته عليه من قبيل التصريح كما قررنا في قوله اخراج الكلام على مقتضى الظاهر يسمى بالتصريح في علم
البيان واذا القي المجرد الى العالم واريد به ما يستلزم خلو ذهنه وعدم علمه استلزاما ادعائيا فقد
ذكر ما يدل على اللازم اعني الحكم لينتقل منه الى ملزومه الادعائي كما اذا قلت لمن يعلم ان اباه هو ابوه فهذا
الكلام المجرد عن التاكيد دال على خلو ذهن المخاطب من انه ابوه وهذا الخلو لازم للاهانة ادعاء
واذا القي المجرد الى المنكر واريد به معه ما اذا تامله ارتدع عن الانكار فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني
عدم الانكار واريد به ما يستلزمه اذا تامل فيه فان الدلائل الدالة على حقيقة الكلام ملزوم لعدم الانكار
بشرط التامل فيها واذا القي المؤكد الى المتردد وقصد به انه مما يزيل تردده فقد اطلق ما يدل
على اللازم اعني عدم التردد واريد ما يستلزمه اذا القي المؤكد الى العالم لتقصد انكاره بل ملابسة لامارات
يستلزم الانكار فهو نوع من قبيل الكناية لا من قبيل المجاز اذ لا قرينة مانعة عن ارادة معانيها الظاهرة
وقس على ذلك سائر الاقسام ولا تلتفت الى ما يقال من ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر
كناية عن تنزيل ذلك المقام منزلة المقام الذي يطابقه حكم الكلام بظاهره لان هذا التنزيل
مما

عما يستلزم ذلك الايراد فقد انتقل من اللازم اعني ايراد الكلام على الوجه المذكور الى الملزوم والذي
هو التنزيل واما كونها عن الالتفات اي ذلك القول لان التنزيل والايراد المذكور ليس لان من قال
المتكلم بينهما لزوم وفي الملزوم خفاء فينتقل من لازمه الظاهر وهو الايراد المذكور الى الملزوم فيكون
هذا انتقالا من احد فعلي المتكلم الى الاخر اي نفس الفعل اللازم الى ملزومه فلا يكون كناية مصطلحا عليها
بين القوم وهي ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم وليس هناك استعمال لفظ كما في قولك
طويل النجاد قوله وله انواع اي وللكناية وتذكير الضمير مبني على تاويل الكناية بترك التصريح وانما
فسرناه بترك التصريح بذكر الشيء الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك وانواع الكناية
الثلاثة اعني ما يطلب بها نفس الموصوف كما في قولك جاء المضياف وما يطلب بها نفس الصفة كما في قولك فلان
طويل النجاد فان المقصود به التوصل الى طول القامة وما يطلب بها تخصيص الصفة بالموصوف كما في قوله
ان السماحة والمروة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه حين اراد ان لا يصرح بنسبة السماحة
والمروة والندى الى ابن الحشرج جمعها في قبة ونبه بذلك على محلها محل ذو قبة وكنى بذلك
عن اختصاصها بابن الحشرج وقد تقسم الكناية ايضا باعتبار اخر الى تعريض وتلويح ورمز و
ايماء وستقف عليها كلها هناك اي في علم البيان فان قلت هذا الفن اعني نفث الكلام لا على مقتضى
الظاهر من اي قسم من تلك الاقسام الثلاثة اجيب بان الظاهر انه من الكناية التي يطلب بها نفس
الصفة فان المتكلم يقول ان بني عمك فيهم رماح اشارة الى علامات الانكار وان هذا الفن حقيق
لا تلين عريكته ولا ينقاد قرونه بمجرد استقراء صور منه وسمع مخارج ... الفن
بتكرارها واستبداع الخاطر حفظها وتحصيلها بل لا بد من ممارسة كتبه ومراجعة فيها طويلة مع
فضل الهي من سلامة فطرة واستقامة طبيعة وشدة ذكاء وصفاء قريحة وعقل ولب قوله
هذا الفن اشارة الى نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر لا الى فن الاسناد مطلقا وان فن كما
لان بعض المباحث المتعلقة بهما وهو اخراج الكلام على مقتضى الظاهر سهل المأخذ ويدل عليه
سوق الكلام ايضا فانه ابتدأ بالكلام في الاخراج على مقتضى الظاهر ثم انتقل منه الى الاخراج
لا على مقتضى الظاهر وشرع الان في ذكر فضيلة وترغيب الطلبة في الجد والاجتهاد في تحصيله ولا يخفى
ان هذا السوق يقتضي ان يكون كلمة هذا اشارة الى ما ذكرنا والتركية الطبيعة ... عريكة

فلان اي انكسرت نخوته وصار سلسا اي لينا منقادا وقيل الوكية بقية الشام والنقي السلم عبارة
عن الانقياد والدخول تحت التصرف والتملك والتوقة النفس بحالها لهاوت قرونه وقرينه اي ذلت
نفسه وتابعته على ما يريده والضمير المجرور في قوله صورنه راجع الى قوله فن وفي قوله لها الى صور وفي تكرر
الى الصور واصواتها وكذا في الخاطر يعني ان المراد في هذا الفن لا تحصل بمجرد الاحاطة بصور
عنه واصوات لها بل لا بد ايضا من مزاولة التتبع والاشتغال بالتعلم في ازمنة متطاولة ولا بد مع
ذلك مما هو فضل وموهبة من الله تعالى لا مدخل فيه للسعي اعني سلامة الفطرة عن الآفات القادحة
في ادراك الدقايق واستقامة الطبيعة بحسن التصرف في تحصيل المطالب وشدة قوة الانتقال
اليها وصفاء القوة المستنبطة لها ووفور القوة القاهرة بها للملابح من كثرتها ومن الفن الكلام
في اعتبارات الاثبات وقف على اعتبارات النفي لما فيه من المباحث المتعلقة باخراج الكلام على مقتضى
الظاهر وعلى خلافه وعن التي غيبه في الجد والاجتهاد في تحصيل المهارة في اخراجه على خلاف مقتضى
الظاهر ومعرفة ضوابط ان اي ان اعتبارات النفي في اخراجه على مقتضى الظاهر وعلى خلافه على من
اتفاق اعتبارات الاثبات فيها والضوابط المذكورة في اخراج الكلام مطلق وان كانت عامة
متناولة لصورتي النفي والاثبات الا ان الامثلة كانت من صور الاثبات الذي هو الاصل فاشار
الى ان اتفاق اعتبارات الاثبات كاف في الوقوف على اعتبارات النفي فلذلك ترك امثلته والم
انك اذا صدقت في هذا الفن بصدق همتك واستفراغ جهدك فيه وباخرته امكنك التسلق
به الى العثور على السبب في انزال رب العزة فرقانه المجيد على هذه المناهج اه ثم انه لما فرغ
عن بيان الاعتبارات الراجعة الى الاسناد الخبري على الاطلاق شرع في الترغيب في تحصيل الملكة
والمهارة في رعاية تلك الاعتبارات وتطبيق الكلام عليها على ما يقتضيه الحال والمقام ايا ما
بيانا ان ثمرة تحصيل الحذاقة فيها الاطلاع على اللطائف القرآنية والاسباب المقتضية اياه
فعقد له في هذا الفن اشارة الى فن الاسناد وينبه الى ذلك عند من له ذوق سليم اشارة الى ان
اعتبارات النفي الجارية على مقتضى الظاهر وعلى خلافه وان انزال القرآن المجيد على مناهج
الفصحاء من حاصل هذه الاشارة لما تشير اليه بقوله وان هذا الفن فن ينابيع كون انتظام الكلام
على ما يقتضيه الذوق السليم والحذاقة المهارة في الصنعة وتصدق الهمة خلوص الغريمة

بلغ

والجهد

والجهد بضم الطاقة واستفراغ الجهد بذل الوسع والطاقة قوله وباخرته بفتح الراء مصدر في
محل الرفع على انه خبر مبتدا محذوف وتقدير الكلام وملبس باخرته صدق همتك واستفراغ جهدك
ويروى بكسر الراء على فعيل فيكون الباء زايدة في المبتدا كما في قوله بحسبك درهم ويكون خبر المبتدا
محذوفا والتقدير ونحو ذلك اي بصدق الهمة واستفراغ الجهد والجملة الاسمية معترضة بين الشرط
وهو اذا صدقت وبين جزائه وهو امكنك والتسلق التسور وهو الارتقاء والصعود على السور
وهو حايط البلد يقال تسلق الجدار اذا تسوره وعلاه وضمير المغن لضمير فيه والعثور الاطلاع
اي وامكنك الاطلاع على تفاصيل الاسباب المقتضية لوروده على مناهج الاخراج على مقتضى الظاهر
وعلى خلافه الفن الثاني في تفصيل اعتبارات المسند اليه لما تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق
الطباق تركيبه على مقتضى الحال عدمه الانطباق وجب عليك ايها الحريص على ازدياد فضلك المنتصب
لاقتداح زناد عقلك المتحصص عن تفاصيل المزايا التي بها يتبع التفاضل وينعقد بين البلغاء
في شأنها التسابق والتفاضل ان ترجع الى فكرك الصائب وذهنك الثاقب وخاطرك اليقظان
والنباهة المجيب تشأن ما ظرا بنور عقلك وعين بصيرتك في التصفح لمقتضيات الاحوال
في ايراد المسند اليه على كيفيات مختلفة وصور متنافية حتى يتأتى بروزه عندك لكل منها في
موضعه وهو المراد الذي يجرى بها الجياد والتفضال الذي يعرف به الايدي الشداد فتعرف انه
حال يقتضي طي ذكره وانها حال يقتضي خلاف ذلك وانها حال يقتضي تعريفه مضمرا او علما
او موصولا او اسم اشارة او معرفا باللام او بالاضافة وانها حال يقتضي تعقيبه بشيء
من التوابع الخمسة والفصل وانها حال يقتضي تنكيره وانها حال يقتضي تقديمه على المسند
وانها حال يقتضي تاخيره عنه وانها حال يقتضي تخصيصه او اطلاقه حال التنكير وانها حال
يقتضي قصره على الخبر لما اراد ان يبين في هذا الفن الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه
اراد ان تلك الاعتبارات اجمالا على سبيل الاجمال حتى يورد بعد ذلك كل واحد منها على التفصيل
ويبين احواله المختصة به وكما كان من عادته ان ينشط خاطره عند الشروع في المباحث المهمة
بان يصف ما شرع فيه بالاوصاف الجميلة ويبين فوايده المترتبة عليه تحريكا لخاطره على التشمير
عن ساق الجد في ادراك تلك الفوايد والمقاصد المطلوبة منه وان يصف مخاطبه بما يعوق

ه على الانطباق بيان

عطف على الاحوال المذكورة يعني تعريفه مضمرا وما عطف عليه اي او معرفا باللام

ونشاط ويصدق بانه وجده واكتساب الفضائل والكمالات كلها كذلك من قبيل ما نحن فيه
وكمال بلاغته بمقتضيات المقامات قوله كما سترى اي في قوله ان ارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول
فيه بحسب انطباقه على مقتضى الحال فيتفاوت حسنه زيادة ونقصانا بتفاوت الانطباق عليه
شدة وضعفا وزاد ههنا لفظ التركيب حيث قال على انطباق تركيبه للاشارة الى ان انطباق
الكلام على مقتضى الحال انما هو بحسب تركيبه سواء كان راجعا الى هيئته التركيبية او الى مفرداته
من حيث انها واقعة في التركيب قوله وضب جوانحنا وتامله ان يرجع والانتصاب هو القيام
لاداء الفعل والاقتداح هو استخراج النار من الزند وهو الاعلى من العودين والاسفل زندة والاول
جمع زند وهو العود الذي يقدح به ويقال للحجر التي طلبت لقدح النار ايضا فان حمل لفظ الزناد
على حقيقته الجمعية كان مجازا عن القوى الادراكية لان العقل لا يشبه بجمع من الزند ويكون معنى قوله
المنتصب لاقتداح زناد عقلك المتصدي لاستخراج المعارف من القوى الادراكية لعقلك شبه الفكر
القوي بالزيادة واستخراج المعارف سببها باقتداح النار بسبب الزند وان اطلق لفظ الجمع على
مجموع العودين الذين هما كآلة واحدة فقد شبه العقل باشتماله على نكت لطيفة مخفية يستخرج
منه بالاعمال كسقط النار بالاقتداح وكان اضافة الزناد الى العقل في قوله زناد عقلك من قبيل
اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء وامرأ جمع مرية وهي الفضيلة والتفاضل المبالغة
في الفضل ويتعدى اي يتجاوز والخاطر في الاصل ما يختلج في القلب ثم اطلق على نفس المحل وهو القلب
وقوله نقد عقلك وعين بصيرتك من قبيل لجين الماء وقوله في الصحيح متعلق بتحرج وقوله ان
حال من مقتضيات او الاحوال والتصحيح التنزلي جمع صفحات الشيء على سبيل التفتيش والاستقصاء
والمراد بالكيفيات المختلفة العوارض التي تلحق المسند اليه مع جواز اجتماعها فيه كالاثبات والتعريف
والوصف وبالصورة المتعاقبة ما لا يجتمع كالحذف والاثبات والتعريف والتنكير وقيل المختلفة
ما يلحقه مع بقائه على لفظ كالذكر والحذف والتقديم والتاخير والمتنافية الاحوال التي يتبدل
معها اللفظ كالتعريف بالاضمار والعلمية والاشارة والموصولية وايثار المتنافية على المختلفة
ربما يشعر الى ذكر فان التنافي كمال الاختلاف في صح تيان متعلق بتحرج وضمير بروزه للمسند اليه
والمعرض الثوب الذي تعرض فيه الجارية على المشتري فقوله حتى يتأتى بروزه عنده كل منزلة

في موضعها

في موضعها معناه حتى يتيسر لك ايراد المسند اليه لكل مقام في صورته التي يجب ان يكون عليه
بحسب ذلك المقام وحكمه فهو لبروز المسند اليه والترك اما مصدر ورهنه والمراد به ههنا ما يراهن
عليه في الجياد جمع الجواد من الفرس والتفتان في الاصل المفاضلة وهي المراهنة والمراد ههنا ما يناضل
عليه قوله فتعرف بالنصب عطف على تحرج وتضمنه معنى العلم علق بالاستفهام ولم ينصب بالا لان
العلم يعلق عنه بالاستفهام كما يعلق بلام الابتداء وكذا يعلق ما تضمن معنى العلم وكلمة ما في قوله
ايجازا زيدة واما الحالة التي تقتضي ذكر المسند اليه فهي اذا كان السامع مستحضرا له عارفا
معناه القصد اليه عند ذكر المسند والترك راجح اما لضيق المقام واما للاحتراز عن العبث بناء
على الظاهر واما لتخييل ان في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ
من حيث الظاهر وكم بين الشاهدين لما ذكر الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه على سبيل الاجمال
شرع الآن في تفصيلها وكلمة اذا في قوله واذا كان السامع مستحضرا له ظرفية مجردة عن معنى
الشرطية اي هذه الحالة ثابتة في وقت كون السامع مستحضرا للمسند اليه وبيان ان خصوصية
الحالة هي مضمون ما اضيف اليه الظرف وهو كون السامع مستحضرا له وبهذا تبين فساد ما قيل
من انه لا يصح ان يجعل اذا ظرفية لان الكلام حينئذ لا يكون بيانا للحالة التي تقتضي حذف المسند اليه
وتقريبا له اذا هذه ليست بظرف بل هي اسم بمعنى الوقت كما في قولك اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فتكون الحالة في نفس الوقت وما بعدها كالبعد حيث الوقت
المشتمل عليها يقتضي امر كاستحضار السامع للمسند اليه المقتضي لطيه حالة مقتضية لذكر الاسم
كالطي فالمعنى ان الحالة هي وقت كون السامع مستحضرا له ولا بد لتحقيق الحالة المقتضية
لحذف المسند اليه من اجتماع ثلثة امور احدها ان يكون ذات المسند اليه حاضرا في ذهن السامع
وثانيها ان يعرف السامع ان المتكلم عند ذكر المسند يريد اسناده الى ذلك الحاضر في ذهنه وهذان
الامران قرينة مجوزة للحذف فحسن الحذف بدونهما الا وثالثها لا بد منه مع هذين الامرين
من ثالث يرجح الحذف على الذكر دفعا للزوم ترجيح احد المتساويين على الآخر من غير مرجح لان
مع وجود القرينة المجوزة للحذف يكون الحذف مساويا للاثبات فلا بد من ثالث يرجح جانب الحذف
على جانب الاثبات ثم شرع في تفصيل الاعتبارات المرجحة وهي اما ضيق المقام بوجه تخييل الوزن

او القافية او السجع على تقدير ذكره او بان تفوت الفرصة على تقدير الاشتغال بذكر المسند اليه كقوله
الصياد غزال اي هذا غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وانما قال بناء على
الظاهر لان المسند اليه عمدة الكلام فلا يكون ذكره عبثا في الحقيقة وان قامت قرينة تجوزه
لخفته هي جملة وانما يكون عبثا بالنظر الى ظاهر الحال وهو وجود القرينة المغنية عن ذكره ومع قطع
النظر عن كونه عمدة كما يلزم ان يكون ذكره عبثا في الحقيقة لهذا ان يجعل لذكره فائدة خفية كالتنبيه
على غباوة السامع والاستلذاذ وغيرهما واعتبر خفاء الفائدة لانها لو ظهرت لم يكن ذكره عبثا في الظاهر
ايضا والتخييل هو القاء الشيء في خيال السامع كما ان الايهام هو القاء الشيء في وهم السامع وقيد بذكر
التخييل على ان ما ذكره من كون الشاهد على تقدير الترك هو العقل وعلى تقدير الذكر هو اللفظ ليس امرا
تحقيقيا بل انما هو في الحذف العقل مع اللفظ المقدر وفي الذكر اللفظ مع العقل ايضا فان اللفظ
يفتقر في دلالته على المعنى المراد الى العقل لانه لا بد من العلم بالوضع وشهادة العقل لا بد منها على تقدير
الحذف لان المتكلم لما ذكر المسند ولم يذكر المسند اليه احوج السامع الى ان يطلب المسند اليه بالضرورة
وينظر في القرائن الحالية والمقالية ويستوضح منها بفكره ان المسند اليه اي شيء هو وقوله من حيث
الظاهر متعلق بالتخييل دون التعويل اذ لم يرد ان التعويل من حيث الظاهر تخييل بل اراد ان ذلك
تخييلا انما هو من حيث الظاهر وقيل انه متعلق بالتعويل بل حيث قيل اذ التعويل بحسب الحقيقة يكون
عند الذكر ايضا على شهادة العقل قوله وكم بين الشهادتين في موضع الحال عن شهادة العقل وشهادة
اللفظ وكم خبرية محذوفة المميز في محل الرفع على الابتداء وخبره الظرف الذي بعده اي فرق كثير
حاصل بين الشهادتين لان شهادة العقل حقيقية لا يشوبها الاحتمال وشهادة اللفظ وضعية
ظنية فلا يخلو عن احتمال لان الالفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع تختلف باختلاف الاوضاع
لا شهادة لها في انفسها ولا دلالة لها بحسب ذاتها بخلاف العقل واما الايهام ان في تركه تطهيرا
اللسان عنه او تطهيره عن لسانك واما للقصد الى عدم التصريح فيكون لك سبيل الى الانكار
ان مست اليه حاجة واما لان الخبر لا يصلح الا له حقيقة كقولك خالق كل شيء فاعل لما يريد
او ادعاء واما لان الاستعمال وارد على تركه او ترك نظائره كقولهم نعم الرجل زيد على قول من يرى
ان اصل الكلام نعم الرجل هو زيد قوله واما الايهام عطف على قوله اما لضيق المقام اما الترك

الراجع

الراجع اما لضيق المقام واما الايهام والايهام ايقاع الشيء في الوهم وفيه اشارة الى ان
التطهير المذكور امر وهمي محض لا تحقق له اصلا بخلاف ما سبق من التعويل فان له
ثبوت وتحقق في الجملة فلذلك اثر في التعويل لفظ التخييل وفي التطهير لفظ الايهام توضيح
المقام ان الله تعالى قسم الدماغ نصفين النصف الاول يلي جانب الجبهة من الراس والنصف
الآخر يلي جانب القفا وقسم النصف الاول على بطنين الاول يلي جانب الجبهة والبطن
الثاني ورا ذلك مما يلي جانب القفا واودع في كل بطن قوة واودع في البطن الاول قوة
تسمى الحس المشترك وهي قوة تدرك صور الجزئيات المحسوسة التي تعلقت بها الحواس الخمس
الظاهرة وترتسم فيها تلك الصور وتقبلها ما دامت الجزئيات المادية حاضرة محسوسة بالحواس
الظاهرة فان غابت بطل ارتسامها في الحس او ودت الحس المشترك صورها التي كانت مرتسمة فيها عند القوة الموضوعة
في البطن الثاني من النصف الاول من الدماغ وتلك القوة تسمى خيالا او خزانة ان تحفظ ما اودعته الحس
المشترك عندها فلا يلتفت اليها الا صور الموجودات العينية المحسوسة بالحواس الظاهرة وقسم النصف
الآخر من الدماغ وهو الذي يلي القفا على بطنين ايضا البطن الاول منهما يلي جانب الجبهة والبطن الآخر
يلي جانب القفا واودع في البطن الاول قوة تسمى الوهم وفي البطن الثاني قوة اخرى تسمى الحافظة
فالوهم قوة تدرك معاني جزئية تستفيدها مما ادركته الحس المشترك من صور المحسوسات كما تستفيد معنى
العداوة والاضرار من بعض الصور وتستفيد معنى الصداقة والملائمة للطبع من البعض فالمدرك
بها معاني جزئية ليس لها ثابتة تحقق اصلا ثم انها تترك تلك المعاني الجزئية الى الحافظة لتحفظها
ومتى ارادت الواهمة ان تستحضر او تسترد من الحافظة ترد اليها وهناك قوة خامسة مودعة
في وسط الدماغ بين النصفين المذكورين منه تسمى قوة متصرفة واطلق اللسان اولا عن
الاضافة الى موضعين حيث قال الايهام تطهير اللسان عنه لغاية خسته ايهاما لدلالة على كون المسند اليه
في الخبث والرذالة بحيث يتلوث به كل لسان ذكره وقيده بالاضافة الى المخاطب ثانيا حيث قال
تطهيره عن لسانك لغاية شرفه لاستبعاد ان يدعى انه من الشرف والنباهة بحيث يتلوث بكل
لسان يذكره بل ذلك تواضع من المتكلم على معنى انى اصونه عن لساني قوله واما لان الخبر لا يصلح
الا له اي الخبر على المسند دلالة على ان المراد بالمسند اليه المحذوف ههنا هو المبتدا لا الفاعل

لان الفاعل لا يحذف وأورد المثال لما لا يصلح للخبر الا له حقيقة لعلمه والمعنى انه خالق لما يشاء
فاعل لما يريد فظاهر وعلى مذهب المعتزلة تعالى شأنه يريد ايمان الكافر وطاعة الفاسق ولا يخلقهما
ولا يفعلهما عند المعتزلة بل العبد هو الذي يريد ان يخلقهما ويفعلهما باختياره ومثال الادعائي
قوله وهاب الالوف اي الامام فان قلت اذا لم يصلح الخبر الا له كان حذفه احترازا عن العبث اجيب
بان كل واحد من عدم صلاحية الخبر لغير المسند اليه والاحتراز عن العبث اعتبار مغاير للآخر يصلح كل
واحد منهما مرجحا لحذف المسند اليه يجوز ان يقصد كل واحد منهما لحذف المسند اليه مع الذهول عن الآخر
وان يقصدا معا وقس على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها فانها قد تقصد على البدل وعلى الاجتماع
ايضا قوله واما لان الاستعمال وارد على تركه او ترك نظائره قال الشارح العلامة الشيرازي رحمه الله
في تقسيم قول المصنف اما لان الاستعمال وارد على تركه اي يكون تركه سماعيا لا يقاس عليه ترك نظائره
كقولك رمية من غير رام فانه لا يجوز ان يقال قتله من غير قاتل ونحوه وقال في تقسيم قوله واما لان
الاستعمال وارد على ترك نظائره اي يكون تركه قياسيا لقياس على ترك نظائره ولم يعجب الشريف
المحقق قوله الاول حيث قال وورود الاستعمال على تركه يتناول القياسي وغيره فانك اذا
سمعت من العرب كلاما حذف فيه المسند اليه من غير قياس وتمثلت به في امثالك على هيئته فقد راعيت
الاستعمال الوارد على تركه كقولك رمية من غير رام وخير قليل وفضحت نفسي روي ان امرأة
قد زنت واشتهرت بهذا الفعل فقالت على طريق التأسف والندامة خير قليل وفضحت نفسي اي هذا
خير قليل ولذة يسيرة قصيرة والحال اني فضحت نفسي بين الناس ومن تكلم بهذا الكلام على هذه
الهيئة في غرض من اغراضه صدق عليه انه يتبع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه سماعا من غير
قياس وكذا اذا سمعت من العرب ما حذف فيه المسند اليه قياسا كما في الرفع على المدح او الذم او
الترحم نحو الحمد لله اهل الحمد واعوذ بالله من الشيطان اللعين ومررت به المسكين برفع الاسم في
جميع ذلك على انه خبر مبتدأ محذوف فان حذف المبتدأ في امثال ذلك طريقة مستمرة عندهم لا يكادون
يذكرون المبتدأ فيها قياسا فاذا تكلمت بشيء من هذه التراكيب على هيئته في غرض من اغراضك
فقد راعيت ايضا الاستعمال الوارد على تركه مع ان ترك المسند اليه فيه قياسي اذ يجوز
ان يقاس عليه ترك المسند اليه في نظائره ثم قال واما الاستعمال الوارد على ترك نظائره فيختص

بالقياس

بالقياس فهذا هو وجه الفرق بين ورود الاستعمال على تركه وورود على ترك نظائره ثم
بين رأيه الفرق بينهما من وجه آخر فقال والقياس الحذف لورود الاستعمال على ترك نظائره انما يتصور
ممن يتكلم بذلك الكلام ابتداء بخلاف الحذف لورود الاستعمال على تركه فانه يتصور منه ومن غيره
والضمير في قولهم ان كان للفصحاء فكان هذا مثالا للاستعمال الوارد على ترك النظائر وكذا اذا كان للنحاة
ولم يسمعوا بخصوصية هذا التركيب وان سمعوا كان مثالا للاستعمال الوارد على تركه وبهذا ظهر
ان الضمير في قوله كقولهم نعم الرجل زيد سواء عاد الى النحاة او الى الفصحاء تم التمثيل غاية ما في
الباب انه انما يكون مثالا للحذف في المبتدأ على قول من يقول ان المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف
فانه على قول من قال انه مبتدأ ونعم الرجل خبره قدم عليه لفائدة التفصيل بعد الاجمال والتفسير
بعد الابهام لا يكون فيه حذف شيء من المبتدأ والخبر واما الاغراض سوى ما ذكر مناسبة في باب
الاعتبار بحسب المقامات لا يهتدى الى امثالها الا العقل السليم والطبع المستقيم وقد يكون
للحذف هناك شيء غير ما ذكر اجتمع من قوله قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن
طويل كيف تجد حالك اذ لم يقل انا عليل وفي مثل قوله حين شكا ابن عمه فلطمه فان شاء جهد
سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وحريص على الدنيا مضيع لدينه و
ليس لما في بيته بمضيع حيث لم يقل هو سريع وفي مثل قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي
ايادي لم تمنن وان هي جلت فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل
زلت اذ لم يقل هو فتى وفي مثل قوله اضاءت لهم احسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم
الجزع ثاقبه نجوم سماء كلما انقض كوكب بدا كوكب تأوي اليه كواكبه حين لم يقل هم نجوم سماء
وقوله تعالى سورة انزلناها اذ لم يقل هذه سورة وقوله وما ادريك ماهيه نار حامية
اذ لم يقل هي نار حامية وقوله فصبر جميل وقوله طاعة معروفة على احد الاعتبارين فيهما وهو
كون صبر جميل وامري او الذي يطلب منكم او طاعتكم طاعة معروفة بحسب تعريف المعروفة
يعني ان المرجح لجانب ترك المسند اليه لا ينحصر فيما ذكر بل هناك اغراض اخر كاختبار تنبه
السامع او مقدار تنبهه والتنبيه على فطانته والاحتراز عن نسبته الى الغباوة او عن تكثير نسبة
لفظ المسند اليه وكاجتماع الامور المذكورة شيئا او شيئان او ازيد كما اشار اليه بقولنا وا

وان يقصد اعا قوله لا يهتدى وفي بعض النسخ لا يهدى وعليها الشيخ الشنم بوغيمان ايراده
فالمعنى ان العقل السليم والطبع المستقيم هما اللذان يهديان الى ادراك تحمل الاغراض من تراكيب البلغاء
غيرها فتتبع تراكيبهم وراجعهما فيما قصدنا منه الاغراض تهتدي لها فلذلك فرع عليه قوله فراجعهما في هذه
الامثلة وكلمة ما في نحو قلما وطالما كافة للفعل من طلب الفاعل بمعنى انه لا يطلب له فاعلا في التركيب
وان فهم منه ما هو القليل والطويل وقيل هي مصدرية والمصدر هو الفاعل ويرجح الاول انها كتبت
موصولة بالفعل لا مفصولة عنه ولو كانت مصدرية لكان حقها ان يكتب مفصولة وقوله مثل الحكم اي فرض
فيه مقدر عليه كما ينقص حسبك اكا في املاكهم ويقدروه عليه قوله هنالك اشارة الى موضع التهدي الى
الاغراض المرجحة لحذف المسند اليه المدلول عليه بقوله لا يهدي ومعنى العلة في قوله قال النفي بدليل
الحصر المذكور في قوله لا يهتدي الى اغراضها الا العقل السليم والطبع المستقيم وضمير غيرهما للعقل
والطبع نظرا الى تغايرهما بحسب الاعتبار وله كانا عبارتين عن القوة العاقلة قوله اذ لم يقل انا
عليل لا يصح جعله ظرفا لتجد ولا لقوله راجعهما لان الوجدان والمراجعة ليسا في زمان عدم قوله
اي في زمان تركه للمسند اليه بل كلمة اذ هي ها لمجرد التعليل كما ذهب اليه جماعة من ائمة انها حرف وضعت
للتعليل فقوله اذ لم يقل انا عليل تعليل للمراجعة اليهما فانه لو قال انا عليل لكان الكلام واردا
على الاصل ولم يحتج الى النكتة والمراجعة الى الحاكم وكذا حيث وحين المذكوران فيما بعد فانهما
مستعملان لمجرد التعليل ايضا بواسطة وقوعهما موقع اذ وحذف المسند اليه في البيت يحتمل ان
يكون لضيق المقام بسبب المرض المقتضي للضجر والسآمة عن كثرة الكلام وان يكون الاحتراز
عن العبث بناء على الظاهر او التخييل ان في تركه تعويلا على اقوى الدليلين وقوله سهر اما مبتدا او
حذف خبره لضيق المقام بسبب اي وفي سهر او خبر محذوف اي سبب علتي سهر وبالجملة
على التقديرين استينافية فيقدر على الاول ما بي عليلا وعلى الثاني ما سبب علتك قوله حين نكلك
اي حين نسكا الشاعر من ابن عمه فلطم ان عمه الشاعر بلطم وجهه حال من ضمير يرى وحذف المسند
اليه ليظهر التسا عنه لان هذا الغرض هو المناسب بهذا المقام وان جاز ان يكون لغرض آخر
قوله لم يقل هو سريع يوهم ان المحذوف ضمير ابن العم وليس كذلك لان المقام ليس مقام الاضمار
المحذوف اسم الظاهر قوله داعي النزوة اي اسباب العقبة والشين في سائكم للتاكيد اي ان تركه

البتة

البتة وان تتا خروا بادي جميع ابد من الابد بمعنى النعمة فانه قد شاع استعارتها للعرابين الجمة
والنقصا بمعنى انه مفعول ثان لاشكر اذ يقال شكرت النعمة اوعلى انه بدل اشتمال على الشان لي
وقوله لم تمنن لمن من المنة او من المن بمعنى القطع اي ايادي فايضة على في كل لحظة اي ابن مجعل على
ومحجوب الغنى من اضافة الصفة الى العامل يحسن الوجه ومظهر الشكوى من اضافتها الى ما فيه محفوظ
وما ورد فيها مجرورا بالعطف على محجوب ولا زائدة للتاكيد معنى النفي الثابت في غير ويقدر التقيير
فتى غير محجوب الغنى وغير مظهر الشكوى وروى مرفوعا ايضا عطفا على غير ولا بمعنى غير لكن مسند
الى لا فارض والتقدير هو فتى لا محجوب الغنى ولا مظهر الشكوى واختلف في انها حرف واسم
ينتقل اعرابها الى ما بعدها لكونها في صورة الحرف وزنة الفعل كما تعين النفي والحاجة واصابة الشكوى بد
ونكتة الحذف تعظيم الممدوح وتطهيره من الكساد او ادعاء التعيين او ابناء على الاستعمال الوارد
على ترك النظاير اعني باب الرفع على المدح وكذلك في نجوم السما وضيق المقام بحسبها نكتة في جميع
الابيات ولحسب ما يعده المرض ملاحظته وانه والمعنى ان احسابهم لما لها من الشرف والكمال و
وجوههم لما لها من الحسن والجمال اضات لهم الليل المظلم وبدلت ظلمته بالنور والضياء الى غاية نسج
ثاقب الجزع تنظيمه وادرجه في السلك والجزع بالفتح خرزة فيها سواد وبياض شبه بها العين ومنه
الجوهر هو الذي يجعل لها الثقب ومعنى البيت المبالغة في شرف احسابهم وسنائها بطريق التمثيل
والتخييل وقوله كلما انقض كوكب صفة للنجوم بتقدير العائد اي كلما انقض كوكب منها والمراد بيانه
انهم سادة وكبرا يهتدى بهم كلما مات سيد منهم قام مقامه آخر من يجتمع عنده الباقون وقوله عالا
نصب على التمييز اي عز قائله ويحتمل الحال قوله اذ لم يقل هذه سورة انزلناها حذف المسند اليه
لتعين الخبر لان السورة الموصوفة بما ذكر من الصفات ليست الا هذه ويجوز ان يجعل الكلام على
حذف المسند كما ذكر في الكشاف اي فيما اوحينا اليك سورة انزلناها والحذف في نار حامية للاختصار ر
ودفع التكرار على الوجهين اذ لو ذكر المسند اليه لصار الكلام هكذا اما هي نار حامية قوله على الاحتمال عتبارين
فيهما يعني ان كل واحد من الاعتبارين يحتمل ان يحمل على حذف الخبر اي فصبر جميل اجمل وطاعة
معروفة اولى وان يحمل على حذف المبتدا فتقدير الاولى فامري صبر جميل وتقدير الثانية امركم او
الذي يطلب منكم طاعة معروفة ان فسرت المعروفة بالحسنة المطابقة في العقل والشرع وان فسرت

وان يقصد اهل قوله منكم ومن الطاعة التي يكون بالالسنة دون القلب يكون المبتدأ المحذوف
فالمعنى ان العقل السليم والطبع المستقيم خبره منكم ومن الطاعة التي يكون بالالسنة دون القلب هذا مع
عجز فهم تراكيبهم وراءه [illegible] بل ان فائدة الحذف في الآيتين تكثير الفائدة مع الاختصار في العبارة
الامثلة [illegible] يجوز ان يحمل الكلام على حذف المبتدأ تارة وعلى حذف المسند اليه اخرى على
وان في حلقه فان قلت لا بد في الحذف من استحضار المحذوف على حسب ما يعينه القرينة فكيف جاز
موضعا واحدا ان يقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى على وجوه مختلفة اجيب بانه جاز ذلك بناء
على تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف فتذكره او الذي يطلب منكم بكلمة او هو الطائع
لنسخة المصنف وللنسخ المصححة للكتب والمقصود من كلمة او جواز اختلاف العبارة مع
اتحاد المعنى على تقدير ان يجعل الموصوف بالحسنة المقبولة كما جاء التقدير بسم الله اقرأ وامثاله
للتخيير بين تقدير العبارتين وكلمة او في قوله او طاعتكم للتقسيم فان هذا التقدير مبني على ان يفسر المعروفة
بالمشهورة بانها التي تكون باللسان دون القلب اما قوله وامركم فهو بالواو فان كلمة او ههنا تفيد
ان المسند اليه المحذوف في الآية الاولى احد الامرين وليس كذلك وفي بعض النسخ وامركم الذي يطلب
منكم وهو الصحيح واولى لانه يكون جملة التقديرات ثلثة ويكون التقدير الاول للآية الاولى والاخيرتان
للثانية ويكون كل من الاخيرين مختصا بتقدير من تفسير المعروفة واما الحالة التي تقتضي
اثباته فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين كقولك زيد جاء
وعمرو ذهب وخالد في الدار وقوله انه الحج ما طلبت به والبر خير حقيبة الرحل وقوله النفس
راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع قوله فهي ان يكون الخبر هذه العبارة وفي بيانه
الحالة لظهور ما ذكر فيها اذا ومتى كما قال في الحالة المقتضية للطي فهي اذا كان السامع مستحضرا
له لان المذكور ههنا نفس الحالة لا ظرفها فان ذكر ظرفها ليس بجزء محمول في بيانه الحالة غاية ما في
الباب ان يعلم بذكر ظرفها ان خصوصية الحالة هي حصول ما اضيف اليه الظرف وهو كون السامع
مستحضرا له مثلا فان تلك الحالة لها اعتباران خصوصيتها وكونها مقتضية للحذف فهي الاكثر
الثاني حاصلة في زمان ثبوتها بالاعتبار الاول فكانه قيل الحالة المقتضية للطي تقتضيه
في زمان كون السامع مستحضرا والمراد بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في

ذلك

في ذلك الكلام صالحا لان ينسب الى متعدد اما لعدم قرينة معينة واما للتعارض القرائن المعينة
فان لم يرد تخصيص المسند الى اثباته لمعين جاز الحذف ليعم حينئذ وعلامته [illegible] في
كل ما يصلح له دفعا للتحكم كقولك ضيف من هذا الفاسق اي كل احد ولعينه من خالفه اذ يجعل على
معنى كل احد لا من الآن كما في طاعة معروفة وان اريد تخصيصه بواحد على التعيين فلا بد من اثباته فقط
فلا بد من ذكره لعدم قرينة تعينه على الخصوص وليس المراد بالتخصيص التخصيص في الثبوت بل التخصيص
بالذكر في الاثبات واعترض صاحب الايضاح على المصنف في قوله كون الخبر عام النسبة الى كل مسند
اليه وارادة تخصيصه بمعين يقتضي ذكر المسند اليه بان قال ان قامت قرينة تدل على المسند اليه
ان صح عموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما
نكتة كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا
لانتفاء شرط الحذف وهو قيام القرينة لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص فالشارح
المحقق [illegible] جوابه بان المراد بعموم نسبة الخبر تعدد كون الخبر صالحا بحسب الكلام لان ينسب الى
متعدد اما لعدم قرينة معينة لواحد بعينه او لتعارض القرائن المعينة ح ان اريد اثباته لواحد
بعينه فقط فلا بد من ذكره لعدم ما يعينه على الخصوص فسقط ما قيل من انه ان لم تقم قرينة كان
المقتضي لذكر المسند اليه هو انتفاء القرينة التي هي شرط الحذف وكون الخبر عام النسبة وارادة
تخصيصه بمعين لا مدخل لهما في اقتضاء الذكر ووجه سقوطه انه لما كان المراد بكون الخبر عام النسبة
2 عمومه بحسب الكلام صح ان يجعل ذلك مقتضيا لذكر المسند اليه واجاب الشيخ الشارح عن سؤال الايضاح
بقوله ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لان الخبر اذا
لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة بدون تخصيصه
نحو ضيف من هذا الفاسق يفهم منه ان المراد كل احد ولا يفتقر الى قرينة سوى ما يدل على المراد فيصح جعل
ما ذكر مقتضيا للذكر ولم يرض الشريف بهذا الجواب حيث قال ومن زعم ان عموم نسبة الخبر
يعني صلاحيته في نفسه لمتعدد وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا لان خفاء لما
كاينا وضيف من هذا الفاسق وجد فيه قرينة الحذف فقد سها لان انتفاء قرينتين مخصوصتين
لا يستلزم انتفاءها مطلقا لجواز افراد اخر كتقدم الذكر في السؤال وغيره فان قلت اذا لم توجد

وكما [illegible] وعدم ارادة التخصيص

قرينة الحذف وجب الذكر فكان عدم القرينة موجبا للاثبات لا مرجحا له أجيب بان الحالة
المقتضية يتناول الموجب والمرجح فلا اشكال قوله زيد جاء على صيغة اسم الفاعل او على صيغة
الماضي فيتكرر الجملة الفعلية في الخبر اصلا جاء والآخر ذهب كالمفرد وهو الوجه وراغبة
وانجح من نجح الامر اذا تيسر وسهل فهو ناجح والباء في به زائدة في المفعول اى انه ايسر مطلوب
واسهل حصولا من كل ما يطلب او من الحق حاجته اذا قضيتها وبناء افعل التفضيل من الرباعي
فيه ان كان قليلا الا انه قياس عند سيبويه اذا كان ماضيه على افعل مطلقا اذ ليس فيه الا حذف
احدى الهمزتين وهو جائز كما في متكلم المضارع منه والباء في به للسببية الآلية لا السببية
الفاعلية اى هو اقضى للحوائج من كل ما يتوسل به فيها فان قيل على تقدير كونه من الانجاح لا
يكون الخبر عام النسبة لظهور ان الاقضى للحوائج هو الله تعالى وحده قلنا نعم لولا اعتبار الخبرة
بالتوسل والآلية فانه لولا ملاحظة الآلية لكان الخبر حقيقيا بتعينه له تعالى لانه الاقضى للحوائج ٤
كلها لكن مع اضافة الانجح والاقضى الى ما يتوسل به في قضاء الحوائج يكون عام النسبة الى
معتمد وصالح لان ينسب اليه جل وعز كما كان غيره تعالى اولى بان يجعل وسيلة وآلة في طلبها لا ٩
جعله تعالى وسيلة فما الحسن بل هو غاية الغايات ونهاية المطالب العالية والحقيبة وعاء من
الجلد يوضع فيها الثياب النفيسة وما يشبهها وقد يراد بها ما يوضع فيها من الاشياء النفيسة
والمراد بها ههنا الاشياء والاعمال التي تتخذها المرأة ذخيرة لها لكونه مفيدة لها في عاقبة والآخر
بكونه ما اي الراحلة مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث كذا في العادية وفي كان النجا الحقيبة
ما يحمله الراكب خلفه وحقيبة الرحل ما يوضع على البعير من الاثاث ونحوه ومن قولهم الماء رحله
اى في مأواه ومنزله واضافة الحقيبة الى الرحل مجازية لادنى ملابسة لان الحقيبة ليست للرحل
الذي هو الاثاث او المنزل بل هي لصاحب الرحل قوله واذا ترد الى قليل تقنع جملة شرطية معطوفة
على قوله زايد وليست معطوفة على قوله اذا رغبتها لانه معمول راغبة فلو عطف قوله اذا ترد على
قوله اذا رغبتها كان في حيز راغبة عاملا في الظرف الثاني ايضا وهو فاسد بل هذه جملة شرطية
معطوفة على المفرد الواقع خبر المبتدأ فباعتبار كونها معطوفة عليه قرانه المصنف اى
كون الخبر جملة شرطية ايضا فان ما اورده من الامثلة مشتملة على المفرد وعلى الجمل الاربع الا

انه

انه ترك الاسمية ولم يورد لها مثالا (او يذكر احتياطا) في احضاره في ذهن السامع لضعف
الاعتماد بالقرائن يذكر منصوب عطفا على يكون في قوله الحالة التي تقتضي اثباته اى ان
يكون الخبر عام النسبة والمعنى او بان يراد ذكره فان الحالة المقتضية لاثبات المسند اليه
هي ارادة ذكره للاحتياط لا الذكر نفسه لان الذكر نفسه ليس حالة مقتضية لاثبات المسند اليه
واحتياطا منصوب على انه مفعول له لكونه فعلا للذاكر على طريقة ضربت زيدا تأديبا وقوله
لقلة الاعتماد علة للاحتياط وقوله بالقرائن متعلق بالاعتماد على تضمين معنى الوثوق
لان لفظ الاعتماد لا يتعدى بالباء (او للتنبيه على غباوة السامع) عطف على احتياطا
فان حذف اللام مع تحقق شرائط نصب المفعول له غير واجب (او لزيادة الايضاح والتقرير)
يعني ان دلالة القرائن على المسند اليه وان كانت واضحة لكن المسند اليه يذكر مع ذلك لزيادة
ايضاحه وتقريره في ذهن السامع (او لان في ذكره تعظيما للمذكور او اهانة له كما يكون في بعض الاسامي
والمقام مقام ذلك) اى مقام التعظيم او الاهانة فان دلالة اسماء الاوصاف على التعظيم والاهانة ظاهر
كالامير والمتقي والعالم والجاهل والزاهد والفاسق وكذا الكنى والاعلام الاسمية كابي الخير وابي الحسن
وابي جهل وابي لهب ومحمد وعلي ومعاوية وكلب وبطة وقفة فان معنى التعظيم والاهانة ظاهرة
فيها اذ قد لاحظ فيها المعاني الاصلية وشرط كون المقام مقام تعظيم المسند اليه او اهانته لان
مجرد كون الاسم دالا على عظم الشأن او حقارته لا يقتضي ذكره وانما يقتضيه بشرط ان يكون المقام
مقتضيا ذلك (او يذكر تبركا به او استلذاذا كما يقول الموحد الله خالق كل شيء او رازق كل حي)
فانه لو قال خالق كل شيء ورازق كل حي لم يشتبه على احد ان المسند اليه هو الله تعالى لكنه ذكر تبركا
واستلذاذا بذكره (او لان اصغاء السامع مطلوب فيبسط الكلام افتراضا كبسط موسى عليه السلام
اذ قيل له وما تلك بيمينك وكان يتم الجواب بمجرد ان يقول عصا فذكر المسند اليه وزاد فقال هي
عصاي اتوكأ عليها واهش بها على غنمي ولي فيها مآرب اخرى) ولو قال بدل قوله اصغاء
السامع ما يصح في حق الباري تعالى مثل قوله او لان سماع كلام المخاطب مطلوب لكان انسب بمثال البسط
موسى عليه السلام فان الاصغاء لا يستعمل في حقه تعالى بخلاف السماع قوله فيبسط بالرفع على ان
الفاء جزائية ويصح فيبسط ويروى بالنصب عطفا على المقدر المنصوب اى او لان يذكر للاصغاء

فيبسط واقدامها مفعول له اي يبسط لاجل انتهاز الفرصة اي اغتنامها والفرصة النوبة وحالة ميل المحبوب الى المتكلم وسماعه كلامه مطلوب كل محب فاذا ساعد الوقت وتمكن من ذلك فالعاقل يغتنم الفرصة فيبسط الكلام ليمتد معاملته مع المحبوب وللقائل ان يقول قوله بعد ذلك وفي هذا ما في اخره لا يناسب ما ذكر من كون المقام مقام البسط والتفصيل ولعله انما قاله ذكره في اخره كلامه احترازا عن ان يخرج الاطناب عن حد البلاغة ونظيره في البسط نعبد اصناما فنظل لها عاكفين حيث بسطوا الكلام ابتهاجا منهم بعبادة الاصنام وافتخارا بمواظبتهم منحرفين عن الجواب المطابق المختصر وهو اصنما اي نظير قول موسى عليه السلام في جواب قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى قول المشركين في جواب ابراهيم عليه السلام حين سألهم اي تعبدون انكار العبادتهم الجماد الذي لا يسمع ولا يبصر ولا يغني شيئا ولا يقدر على شيء مع ان المعبود يجب ان يكون ذا قدرة قاهرة وعظمة باهرة نعبد اصناما فنظل لها عاكفين اي فنكون طول دهرنا مواظبين على عبادتها والعاكف هو المداوم على الشيء فقول المشركين هذا نظير لقول موسى عليه السلام هي عصاي في مجرد البسط لا في كونه بذكر المسند اليه مع الزيادة ولا في كونه لغرض الافتخار مع كون الاصنام مطلوبا وله هذا ايضا غرض في البسط بقوله حيث بسطوا الكلام ابتهاجا فيكون بمواظبتهم الاصنام يحال بالمواظبة عليها اي على العبادة الا انه تنزيه لحافظ وعدل المصدر بالايصال اولان الاصل في المسند اليه هو كونه مذكورا او ما جرى هذا المجرى عطف على قوله اولان اصغاء مع مطلوب اي يذكر المسند اليه لما ذكر او لان الاصل فيه ان يكون مذكورا والمعنى انه مع قيام القرينة المجوزة للحذف يذكر المسند اليه نظرا على ما هو الاصل فيه لكونه الجملة التي لا تتم الكلام الا بها ومعنى الاصل ههنا القاعدة والضابطة او الراجح في نفسه وان يوجد في الاعتبار تحقيق الحال الا في الكلام الحقيقي قوله او ما جرى هذا المجرى يعني ان الامور المقتضية لذكر المسند اليه ليست بمنحصرة فيما ذكر بل هناك حالات اخر جارية مجرى ما ذكر من الحالات المفصلة في كونها مقتضية لذكر المسند اليه مثل سد طرق الانكار على السامع والتصريح باسم المسند اليه تبركا به او نحو ذلك على سبيل الكناية تشرفا او لتشرف انت بذلك لغاية تشرفه او يبتهج منه نحو الصبي يا قوم المسند او ليصار زيادة الستر لمن يخاطب نحو حبيبك على الباب او ليتعين كونه مقدما او مؤخرا مقدما او منكرا

دكانه

دكان حق العبارة ان يقال او ما جرى هذا المجرى لانه في صدد عدد المقتضيات الا انه عطفه على المجرور الذي يجوز حذف اللام منه اعني قوله لان الاصل فاعطى المعطوف حكم المعطوف عليه في جواز حذف الجار فحذفه مع عدم حذفه في المعطوف عليه واما الحالة التي تقتضي تعريفه فهي اذا كان المقصود من الكلام افادة السامع فائدة يعتد بمثلها والسبب في ذلك هو ان فائدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه كما عرفت في اول فائدة الخبر ولازم الحكم وهو ايضا حكم ايضا ولا شبهة ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في نفسه اقوى ومتى كان اقرب كانت اضعف وبعد تحقق الحكم يجب تخصيص المسند اليه والمسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت فاعتبر حال الحكم في قولك شيء ما موجود وفي قولك فلان بن فلان حافظ للتورية والانجيل يتضح لك ما ذكرنا ثم ان تخصيص المسند اليه اما ان يكون لكونه احد اقسام المعرفات وهي المضمر الاعلام المبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة المعرفات باللام المضافات الى المعارف اضافة حقيقية مع القيد المذكور في علم النحو او بما زاد على ذلك من كونه مصحوبا بشيء من التوابع لمحض والضمير المسمى فصلا واما ان يكون لا لما ذكر كما ستقف عليه ولكل من ذلك حالة تقتضيه كما فرغ من بيان الحالة المقتضية لذكر المسند اليه وكان ذكره على وجوه مختلفة مثل كونه معرفا ومنكرا او كان توفره ايضا على وجوه مختلفة وكان المقام الذي يقتضي كونه معرفا غير المقام الذي يقتضي كونه منكرا وكذا المقام الذي يقتضي توفره على الاطلاق كان مغاير المقام الذي يقتضي توفره بوجوه مخصوصة مختلفة ذكر اولا الحالة المقتضية لتوفره على الاطلاق ثم بيان الحالات المقتضية لتوفره بكل واحد من الوجوه المخصوصة ضبطا للكلام وتفصيلا للمرام وزاد لفظ مثل في قوله فائدة يعتد بمثلها تحقيقا للفائدة بان ما هو على حالها وصفتها يعتد بها فما ظنك بنفس تلك الفائدة ومنع كالاعتداد بها انها تعد في متعارف الناس فائدة فيما له العاقل لكن او قيل وجب الاعتداد بها ان يكون حصولها كمالا او شرفا للنفس وصلاحا في امر الدين او الدنيا ولا وجه لان تعلقها بمهمات الدين او الدنيا لا مدخل له ههنا لان الكلام ما بعد تحقق الحكم بحسب خصوصيته وخلاصة الكلام ان فائدة الخبر فائدة يعتد بمثلها انما هي بحسب

تخصيص الحكم بمعنى ارتباط النسبة او وقوعها وتخصيص الحكم بهذا المعنى انما يكون بحسب تخصيص
المسند اليه والمسند لان تخصيص النسبة يكون بحسب تخصيص المنتسبين والفائدة المترتبة
على هذا التخصيص هي ما يستفيده السامع من الحكم سواء تعلقت بجميع جهات الدارين اولا قوله
والسر في ذلك اي في كون القصد الى افادة الفائدة المعتبرة مقتضيا لتوخي المسند اليه وتربية
بقوله ان فائدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه على ان لازم فائدة الخبر فائدة للخبر ايضا لا الفائدة
الغايرة بالمعنى المصطلح عليها خصصه باسم الفائدة والفائدة الثانية التي هي لازم الاولى باسم اللازم للتنبيه
على ان الفائدة الاولى مستلزمة للثانية بحيث تمتنع بدون الثانية بخلاف الثانية فانها لا تمتنع بدون
الاولى لجواز ان يستفيد السامع من كلام المتكلم كونه عالما بمضمون كلامه من غير ان يستفيد منه الحكم
بناء على كونه عالما بالحكم قبل القاء الخبر اليه اراد بالحكم وقوع النسبة او لا وقوعها وبلازمه كون المتكلم عالما
بذلك الحكم كما صرح قوله ولازم الحكم وهو انك تعلم الحكم ايضا يعني انه حكم من يخاطب بالحكم فان المخاطب اذا علم
من المتكلم انه يعلم ذلك الحكم فانه يحكم من حيث المعنى على المتكلم بانه يعلمه وجواب لما محذوف اي لما كانت فائدة
الحكم او لازمه الذي هو حكم ايضا اقتضت فائدة الخبر في الحكم ولا شك ان الاحكام متفاوتة بحسب ما يبعد
تحققه في نفس الامر لكثرة شرائطه وموانعه كالحكم بكون زيد ساجدا في وقت كذا في مسجد كذا ومنها ما يقرب لقلتها
على مراتب متفاوتة كالحكم بكون شخص ما متصفا بشغل ما في وقت ما فمتى كان الحكم بعيد التحقق في الواقع
كان بعيد الارتسام في الاذهان فكان اعلام السامع بما يبعد … ومتى كان تحققه ابعد كان ارتسامه في الاذهان
ابعد فكان توخيه اي اعلام السامع افيد بمقدار الاعتداد بالحكم على بعده من كونه مجهولا لان الحكم الذي …
ان يعلم في النهاية لا يعتد باعلامه عرفا ومقدار بعده عن المعلومية على بعد تحققه في نفسه وهو تخصيصه
بحسب تخصيص طرفيه اعني ان المسند اليه والمسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد
الحكم قربا وان شئت بينها على ما ذكرناه فاعتبر حال الحكم … لك ما قررناه من ان بعد تحقق الحكم بحسب
تخصيص المسند والمسند اليه من ان الاعتداد بالحكم بحسب بعده عن كونه مجهولا وان النسبة البعيدة لا تحقق
الحكم حيث قال … وبعد تحقق الحكم … اي اصل تحققه حيث قال اولا الاشبه ان اصل تحقق الحكم
متى كان ابعد … في العبارة وقوله ينبغي … الامر … قوله ثم ان تخصيص
المسند اليه لما ذكر المصنف في بيان الحالة المقتضية لتعريف المسند اليه انها هي ان يقصد المتكلم افادة

ان مع

٥٨

السامع فائدة يعتد بها وبين سبب كونه مقتضيا للتوخي بان فائدة الخبر هو الحكم ولازمه
متى كان ابعد من الوقوع كانت الفائدة في اعلامه للسامع اقوى وانما يبعد تحقق الحكم في نفسه بحسب
تخصيص طرفيه اعني المسند والمسند اليه على معنى انه كلما ازداد طرفاه تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما
ازداد طرفاه عموما ازداد الحكم قربا فكان قصد افادة الفائدة التي يعتد بها مقتضيا لبعد الحكم عن
الوقوع وكان بعده مقتضيا لتخصيص … طرفيه … احدهما المسند اليه وتخصيص المسند اليه
مراتب اقواها ان يكون معرفة خصوصا اذا كانت مقيدة بقيد زايد فظهر ان القصد الى افادة فائدة
كاملة يعتد بها يقتضي تعريف المسند اليه قوله وهي اي اقسام المعرفات مختلفة في كمال التعريف
والاعلام اكمل منها كالموصولات واسماء الاشارة والمعرفات باللام والمضاف الى المعارف اضافة معنوية اي
لا اللفظية فانها لا تفيد التعريف كما في قوله تعالى هذا عارض ممطرنا والاضافة الى المعارف اضافة معنوية
انما توجب التعريف بشرط ان لا يكون المضاف شديد التوغل في الابهام كغير ومثل وشبه فانها لا تكتسب التعريف
بالاضافة الى المعارف الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه ومماثلته وهو المراد من القيد المذكور في
النحو وانما اورد اقسام المعرفات على طريق الخبر بعد الخبر من غير ادخال حرف العطف بينها تنبيها على ان
المجموع بحسب الكثرة خبر واحد للاقسام كانه قيل اقسام المعرفات هذه الاشياء فان ذوات المحكوم عليها
وان كانت متعددة في نفسها لكن لما لوحظ بمفهوم صادق عليها كان المناسب ان يحكم عليها بمفهوم صادق
عليها جملة لا بمفهومات متعاطفة بالواو لان تخلل العاطف بينها يشعر باستقلال كل واحد منها في الخبر عن
هذه … قوله او ما زاد على ذلك عطف على قوله لكونه … اشارة لا كون المسند اليه احد اقسام المعرفات اي
اي لكونه احد اقسام المعرفات … فقط او ما زاد على ذلك اي على احد المعرفات من كونه اي كونه ذلك الاحد
او المسند اليه مصحوبا لما يقتضيه كونه … المسند اليه معرفا اولا احد الاقسام او اي كل واحد والموجود
في نسخة المصنف هاهنا من التوابع تحقق بدونه … وما في حصول هذا الغرض … تعقيبه
بشيء من التوابع للمسند اليه والتوابع اما جمع تابع لانه صار اسما في اصطلاح النحاة لكل ثان
اعرب باعراب سابقه وصيغة فاعل اذا كانت اسما تجمع على فواعل قياسا كما هو كالحائط والكاهل بخلاف
فاعل صفة فانها لا تجمع على فواعل الا التي تجمع عليها هي فاعلة صفة فالتوابع ان جعل جمع تابع
الذي جعل اسما بوصف الحكم كما هو … في حصول هذا الغرض وان جعل جمع تابعة بوصف … كما وقع

في نسخة المصنف ههنا والموجود في النسخ المشهورة ههنا لفظ لمكة اقضانا
على ان موصوفه جمع تابع اسما وكون ما عدا المعطوف من التوابع مخصصا للمسند اليه ظاهر واما
ادرج المعطوف في جملة التوابع المخصصة تغليبا واما الحالة التي تقتضي كونه مضمرا فمن اولكاه
المقام مقام حكاية كقوله انا الذي يجدونني في صدورهم لا ارتقي صدرا ولا ازدد وقوله انا المرعث
لا اخفى على احد ذرت في الشمس للقاصي والداني وقوله ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الآخذون
لما رضينا وقوله ونحن بنو عم على ذاك بيننا زرابي فيها بغضة وتنافس ونحن كصدع الصخر ان
يبعد شاعبا يدعه وفيه عيب متناقص لما فرغ من بيانه الحالة التي تقتضي تعريف المسند اليه على
الاطلاق شرع في ذكر الحالات التي تقتضي تعريفه بوجوه مخصوصة فبدأ بالحالة التي تقتضي كونه مضمرا
وبين ان الكاف الموضع موضع حكاية المتكلم عن نفسه وحده او مع غيره فيؤتى بضمير المتكلم ويسند اليه
كان كقوله انا الذي يجدونني اي صفة في صدورهم لازمة لا تنزع ولا تذهب اي لا اخرج
من صدورهم ولا ارحل والقياس ان يقال يجدونه الا انه ترك لقوة الوهم استثقالا لاجتماعها
مع نون الاعراب وهي من افعال القلوب ومفعوله الثاني في صدورهم وقوله لا ارتقي جملة مستأنفة
او منصوبة على الحال والارتقاء الصعود والورود النزول والبلوغ الى الموضع وقوله صدرا
بفتح الدال اسم وضع للدلالة على مسافة الصعود والمراد الرجوع ومعنى البيت انا الفاضل الذي حضرت
محبته بينهم ما خفتني انه كان من اكابرهم واتى وما يحتم احد منهم حوله فاعدائي يجدونني من
نهاية حسدهم متعرضة في صدورهم تؤذيهم في جميع امورهم لا اصعد خارجا منها ولا اهبط
ولا ادا منها متى يتخلصوا عما هم فيه من البلاء العظيم والمرعث لقب بشار بن برد لان في اذنه
رعثة كان له في صغره والرعثة بتحريك العين اذن ويكون مما للقرط وذرت اي طلعت والقاصي
البعيد والداني القريب والباء في قوله ذرت في الشمس اي طلعت الشمس ملتبسة بي اي انا مشهور
من بروزها ويحتمل ان يكون المتعدية والمعنى اطلعتني وشهرتني فقوله انا المرعث دعوى الاشتهار
وقوله لا اخفى على احد جملة مؤكدة للجملة المتقدمة وقوله ونحن التاركون والآخذون المشهور
بذكر على ان اللام للعهد او للمخصوص او على انها للجنس اي الجماعة التي لا يقدر احد على ان يجبرنا
على خلاف ما اردنا وقوله على ذاك اشارة الى القرابة التي بينهم وكونهم بني اعمام والزرابي جمع

ذربة

زربية بفتح الزاء وهي الوسادة الصغيرة وفي الصحاح الزرابي النمارق والنمرقة الوسادة
الصغيرة والمراد بها ههنا البسط والبغضة بكسر الباء شدة البغض والتنافس التحاسد يجاز نحوا
في الشيء اذا رغبوا فيه بحيث طمع كل واحد منهم ان لا يكون فيه نصيب لغيره والصدع الشق
والثلمة في الشيء والمراد به ههنا الشيء الذي فيه الصدع على طريق اطلاق اسم الحال وارادة
المحل والعتق بفتح العين هو القدح العظيم واضافة الصدع الى العتق بمعنى من اي وهي كالصدع
من العتق والشاعب هو الذي يصلح الشعب وهو الصدع في الشيء ويطلق الشعب على اصلاح الصدع
ايضا ومصلحه الشاعب والشعاب والمتناقض هو الشيء الذي لا يستوي اجزاؤه بل يميل
بعضها على بعض والمراد به ههنا الذي يكون خلافا فيما غير ايل ومعنى البيت نحن فيما بيننا
من نسبة العمومة بينا بسط محشوة بتباغض وتحاسد وقد تمكن فينا الشر والفساد
بحيث لا تقبل اصلاحا كما ان الصدع في القدح العظيم ان اعطي شاعبا مصلحا
للاقداح لا يقدر على اصلاحه فيتركه بحيث لا يبقى متناقضا اي متمايلا غير ملتئم او مقام خطاب
كقوله يا ابن الاكارم من عدنان قد علموا وتالد المجد بين العم والخال انت الذي تنزل الايام
منزلها وتمسك الارض من خسف وزلزال وقوله قد كان قبلك اقوام فجعت بهم حتى لقد هلكم
سمعا وابصارا انت الذي لم تدع سمعا ولا بصرا الا تشاغم في العيش امرارا وقوله وانت الذي
كلفتني دلج السرى وجوب الفيافي بين جلهين جنوم وقولها وانت الذي اخلفتني ما وعدتني
واسمعتني من كان فيك يلوم قوله او مقام خطاب منصوب على قوله مقام حكاية اي واذا كان
الموضع موضع تعبير عن حاضر وجه اليه الكلام يجعله مسندا اليه والاكارم جمع اكرم كالافاضل جمع
افضل وعدنان قبيلة وهو في الاصل اسم من اجداد النبي صلى الله عليه وسلم والتالد المال القديم
الاصلي الذي ولد عنده وهو خلاف الطارف وفي اصل التاء فيه واو وقوله وتالد المجد معطوف
على المنادى اي ويا قديم الشرف كائنا من طرفي الآباء والامهات والعم والخال اي منهما
العم والخال انت الذي تنزل كل احد من اهل الايام من الخواص والعوام منزله الذي يقتضيه امره و
محله الذي يوجبه قدره وتحفظ اهل الارض من تغير احوالهم التي هم عليها من صلاح امور الدين
والدنيا والخسف ذهاب الشيء في الارض والزلزال هو الزلزلة وهي تحرك الارض بسبب احتباس

يريح في كل وبوا وميلها الى الخروج منها والمراد بالخسف والزلزال ههنا الامور التي تغير احوال اهل
الارض عن النظام اللايق بهم والمراد بقوله تمسك الارض تمسك اهل الارض وكذا قوله تنزل
الايام اي تنزل اهلها والحاصل ان كل مقدرة تامة ومرحمة عامة يتعلق بها صلاح العالم وقوله قد
علموا جملة معترضة بين المنادى وما عطف عليه وقوله تجمعت بهم صفة اقوام من التجمع بمعنى التزيد و
العصبية يقال تجمعت العصبة اي وجعه وقوله ابقى والشفى هو القليل من الشي وآخر اي صار
قرارا والمعنى قد كان لي قبل خروجكم من دار الغرور والفناء الى دار السرور والبقاء اقوام رزيت بفقد
حتى ملكهم ما وهي ناتيس في سماعا وابصارا اي انهم بذهب اسماعنا بسماع نعيهم ولا ابصارنا بالبكاء
عليهم وانت معهم وصحو كمهم ترج لنا منهما الا شفا اي شيئا قليلا فما تمتعنا اي صار قرار سبب
ذلك لي حتى لا غاية وراءه وقوله فما العيش معطوف على الجملة وفي قوله ثم ترج فكان في كل الحر
الا انه خلي عن العايد الى الموصول استغنا عنه بالفاء السببية المفيدة للترتيب والزلج كسحب من النجم
في بعض الليل يقال سار زلجة اي في ساعة وقطعة من الليل والسرى بالليل فاضافة الزلج الى السرى
من اضافة البعض الى الكل والجوت بضم الجيم جمع الجوة بالفتح مثل قوله كل جبل ضخم بالفتح اي قوم و
قوم ضخم بالضم والجلهة جانب الوادي والجثوم جمع الجاثم من جثم الطائر اذا الصق صدره بالارض
حال النوم والاستراحة وهذا البيت من ابيات من الزمينة كتبه الى حبيبه اقامة بعد عليها ما له
في شانها من كتاق وبعده وانت التي قلعت قلبي بهزة وفرقت قرح القلب فهو كلوم فالحا بته
بابيات منها قولها وانت التي اخلفتني ما وعدتني واشمت بي من كان فيك يلوم وابرزتني للناس
ثم تركتني لهم غرضا ارمي وانت سليم فلو ان قولا يكلم الجسم قد بدا بجسمي من قول الوشاة
كلوم عدوت عليه بهذه الابيات حاكيات تقول وانت الذي نقضت العهود وحللت العقود و
وعدت مواعيد الوفا بها غير مشهود واشمت بي كل ناعج فبكي بالاحباب من محبتك
وعدم الاعتماد على مودتي كانوا يلومونني على ذلك فصيرت ظنونهم بي مكذبة وظنونه بي
اللائمين فيك مصدقة وجعلتني غرضا لسهام طعنهم وحق الخطاب ان يكون مع مخاطب
معين ثم يترك الى غير معين كما يقول فلان لئيم ان اكرمته يحقرك وان احسنت اليه اساء
اليك فلا تريد مخاطبا بعينه كانك قلت ان اكرم او احسن اليه قصدا الى ان سوء معاملته

لايخفى

يقال فظع الامر فظاعة فهو فظيع اي شنيع جاوز المقدار

لا يخفى واحدا دون واحد وانه في القرآن كثير بحمل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رؤسهم على العموم قصدا الى تفظيع حال المجرمين وان قد بلغت من الظهور الى حيث يمتنع
خفاؤها البتة فلا يختص رؤية راء دون راء بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا
الخطاب وكذا قوله اي اللائق بالخطاب والواجب حسبه حكم الوضع ان يكون مع معين لان
معنى الخطاب توجيه الكلام نحو الحاضر مع ان وضع المعرفة للاستعمال في معين فان المعتبر في
المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها الاعلام الشخصية وغيرها
من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فان ضمير المخاطب مثلا لا يستعمل الا في شي معين
الا انهم اختلفوا في انه هل هو موضوع بوضع عام لكل معين من المخاطبين او موضوع
لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته المعينة وعلى المذهبين لا بد ان يستعمل في معين اما على
الاول فلكونه موضوعا للمعين واما على الثاني فلانه وان كان موضوعا لمفهوم كلي الا ان الواضع
شرط في وضعه ان يستعمل في جزئياته ومعنى كون اللفظ موضوعا بوضع عام لكل معين
ان الشخص الواضع كل واحد من الجزئيات المعينة بوجه كلي صادق عليها ويضع اللفظ بازاء زاد
تلك الخصوصيات التي استعمل فيها اللفظ مثلا الواضع قال عينت لفظ انت لكل ذي طرفي
مذكر ولفظ انا لكل متكلم مفرد فلذلك كان استعماله انا في الخصوصيات حقيقة فلا يلزم كونه مجازا في شي
منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع لان الواضع تصور جميع افراد المتكلم اجمالا فوضع لفظ
انا لهم وضعا واحدا وليس هذا الوضع شخصيا ولا نوعيا بل يقال له الوضع العام ومنهم من توهم
ان لفظ انا مثلا موضوعة لامر كلي هو المتكلم المفرد لكنه اشترط في وضعها ان لا يستعمل الا في جزئياته :
وما وان تلك الالفاظ مثلا لا تستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه
وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة موضوعة
اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض
من وضعها له استعمالها في افراده المعينة دونه فهذا ما توهمه جماعة وهو كان الامر كذلك لكانت انا
وانت وهذا ونحوها مجازات لا حقائق لها اذ لم يستعمل شي منها فيما وضعت له من المفهومات الكلية
والصواب هو قول الاولين فان الوضع قد يكون عاما مع كون الموضوع له خاصا كوضع الفاظ

لمعناه وقد يكون الوضع عاما مع كون الموضوع له امورا خاصة فلا يلزم الاشتراك اللفظي مع
كون المعاني متعددة لان الوضع واحد وقد يكون لكل واحد من الوضع والموضوع له خاصا كوضع
زيد لمعناه ولا يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما فهذه عقول وهذا التحقيق يحتاج الى تامل صادق
فتامل بلطف حق التعيين قوله ثم يترك الى غير معين اي ثم يترك حق الخطاب جبلا وذهابا الى غير المعين
على انه متعلق بكلمة الى المحذوف منصوب على انه مفعول له قوله كما تقول فلت ان اكرم او احسن يعني كما
انك اذا قلت ان اكرم او احسن لا تقصد مكرما او محسنا كذلك في صورة الخطاب العام وفائدة العدول
عن هذه العبارة الى صورة الخطاب المبالغة في تشهير سوء معاملته كانها صدرت كل واحد ممن يصلح
ان يخاطب فخاطبه بسوء معاملته وصورته في ذهنه وقوله قصدا مفعول له للنفي المذكور في قوله فلا يريد
دون المنفي الذي هو الارادة اي ترك ارادة المخاطب المعين قصدا او الكلام يقول انه اكرمته واه
احسنت اليه فيجاز كانك قلت ان اكرم واحسن بكلمة الواو لانه تفسير له الا انه قال او احسن بكلمة
او ايماءا الى ان كل واحد منهما شرط مستقل له جزاء على حدة ولو قال واحسن بالواو لربما توهم ان المجموع
الاكرام والاحسان شرط واحد له جزاء واحد قوله على العموم متعلق بقوله يحمل وقوله قصدا الى تفظيع
حال المجرمين علة للحمل المذكور فان تخصيص خطاب لو ترى بمعين لا يفيد من فظاعة حال المجرمين
ما يفيده التعميم فان عموم الخطاب يقتضي نسبة الرؤية الى كل من يصلح ان يكون رائيا ممن يصلح ان
يكون مخاطبا واعتبار الرؤية هكذا افادة مبالغة في ان حال المجرمين لفظاعتها وصلت الى غاية
الظهور فلا يختص اي حال المجرمين برؤية راء دون راء بل كل من يتاتى منه الرؤية تتيسر له رؤيتها
فله مدخل في الخطاب برؤيتها وظهر بهذا التقرير ان الضمير في قوله فلا يختص حال المجرمين كما هو الظاهر
لا للخطاب قوله ولو ترى قال المولى النحرير الاولى ان قوله فلا يختص بظاهره ان الضمير فيه حال المجرمين لكن
قوله بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب يقتضي ان يكون الضمير للخطاب لو ترى وان
كان في جعل مفعول الاختصاص وهو الرؤية بعض نبوة عنه وافتتار الشريف المحقق نور الله مرقده
ان يكون الضمير لحال المجرمين كما هو الظاهر وجعل قوله فله مدخل في هذا الخطاب مرتبا على ما قبله ملاحظة
مقدر ظاهر بحسب المعنى وجعل تقدير الكلام هكذا فلا يختص حال المجرمين رؤية راء دون راء بل من
يتاتى منه الرؤية يتيسر له رؤيتها فله مدخل في الخطاب برؤيتها فاذا وينتظم قوله بل كل من يتاتى

سح

مع قوله فلا يختص انتظاما تاما فتدبر وكذا العنان له اي وكمحل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
العموم يحمل عليه امثاله كثيرة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ وقفوا على ربهم
ولو ترى اذ المجرمون موقوفون وقد يقصد بتعميم الخطاب تحسين الحال كقوله تعالى اذا رايتهم
حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا او كان المسند اليه في ذهن
السامع لكونه مذكورا او في حكم المذكور لقرائن الاحوال وقد ذكر لهذا مثالان احدهما قوله من البيض الوجوه
بني سنان لو انك تستضيء بهم اضاءوا هم حلوا من الشرف المعلى ومن حسب العشيرة حيث شاؤوا
وقوله بعض اي من تحقق طالت يد العلا وقامت عماد الدين والمسندكا صله هو البحر من اي النواحي اتيته
فلجته المعروف والبر ساحله وقوله ان الصبر يحمد او عنه مذاهب فكيف اذا لم يكن عنه مذهب والمهر
لمن ان صدقت به مكاره دهر ليس منهن مهرب قوله او كان المسند اليه عطف على كان في قوله
فهي اذ لكان المقام مقام حكاية ولم يقل ومقام غيبة عطفا على قوله او مقام خطاب مع كونه اقرب
لان الاسماء الظاهرة منزلة منزلة ضمير الغائب في كونها للغيبة ولو قال او مقام غيبة لكان المعنى اما
لكان التي تقتضي تعريف المسند اليه بايراده مضمرا فهي اذ لكان المقام مقام غيبة وكون المقام مقام
الغيبة لا يوجب تعبير المسند اليه بضمير الغائب لكون الاسماء الظاهرة للغيبة ايضا وضابطه كون المسند اليه
ضمير الغيبة اجتماع امرين الاول كون المسند اليه حاضرا في ذهن السامع اما بسبق ذكره لفظا كما اذا
جرى ذكره بين المتخاطبين ثم يقول احدهما وقد فعل كذا او موصوف بكذا والامثلة المذكورة في الكتاب
كلها من هذا القبيل او لكونه في حكم المذكور لكونه مدلولا عليه بالقرائن لفظية كانت او معنوية فان المراد
بقرائن الاحوال ليس ما يقابل القرائن اللفظية بل ما يعمها وغيرها ومثال المذكور معنى قوله تعالى
اعدلوا هو اقرب اي العدل اقرب فان قوله اعدلوا يدل على العدل فكانه مذكور معنى والامر الثاني
ان يقصد الاشارة اليه حيث انه حاضر في ذهنه فان المسند اليه اذا لم يكن حاضرا لا يعبر عنه بضمير الغيبة
الا اذا اجري الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كما في ضمير الشان وضمير ربه رجلا ونعم رجلا وكذا
اذا كان حاضرا ولم يقصد الاشارة اليه من هذه الحيثية كقولك لمن جاءك زيد فقد جاءك رجل فاضل
ومع اجتماع هذين الامرين قد يوضع الاسم الظاهر موضع الضمير اجراءا للكلام على خلاف مقتضى
الظاهر على طريقة المخلوقين السوقة كما في قوله من البيض الوجوه من اضافة الصفة الموصوفة بالام

[illegible]

[illegible]

على الاول على كان الوجوه اى من البيض وجوههم وبنى شاذ بدل من المجرور او نصب على الذم
والمراد بياض الوجه حسنه وصباحته ويحتمل ان يكون عبارة عن حسن سيرته وكونه مقبول الخصائل
يعنى الامام يمدح بنى شاذ بانهم من الاكارم الذين وجوههم فى غاية الصباحة والبهاء واحسابهم
فى نهاية الطهارة والنقا حتى لو اكن تستضئ بهم اى لو ثبت عليك الضوء بهم لاضاؤك فى الليلة الظلماء
والمعلى بنتح اللام المجول عاليا والحسب ما يعد من المفاخر وهو خلوا من الشرف المعلى ومن القدر الاعلى
ومن حيث عشيرتهم ومفاخر اباؤهم وقبائلهم حيث شاذ افخولهم حيث شاذ مفعول طلوا اى فخروا
محل اشا وامن الشرف الرفيع المكتسب ومن الحسب الموروث من الآباء والاجداد قوله يمن اسم سحى اى
ببركته وخيره فان اليمن البركة يقال يمن فلان على قومه فهو ميمون اى صار مباركا عليهم وابو
سحى كنية المعتصم بالله ويد العلا استعارة مكنية وتخييل شبهت وفيه انه وعلو القدر بانه
مكمل انما عفا والقوى وجعل اثبات اليد له تخييلا للتشبيه المذكور وطول اليد كناية عن كمال الغلبة
والاقتدار والوصول الى المطالب العالية لان طولها يستلزم الوصول الى الاشياء البعيدة والتمكن
منها والاقتدار عليها والقناة الرمح وقناة الظهر التى ينتظم الفقار والفقارة بالفتح واحدة
فقار الظهر والفقرة بالكسر مثل الفقارة فى الشئ وقناة الظهر مجتمع فقراته وقيام القناة استواء
القامة فان قناة الظهر عبارة عن القامة وقيام القناة عبارة عن استواء القامة وعلوها على الاقران
فقناة الدين ايضا استعارة مكنية وتخييل والمراد بقيام قناة الدين استقامة احكامه وانتظامها بحيث
لا عوج فيها والكاهل ما بين الكتفين واشتداده عبارة عن تمام القدرة وكمال النفاذ واتى شرطية
جزاؤها قوله فلجته وكلمة من متعلقة باتيته واللجة معظم الماء والمعروف العطاء والاحسان و
الندى الكرم والرأفة والساحل شاطئ البحر والمذاهب جمع مذهب وهو اسم مكان من الذهاب
وقوله ومنه مذاهب جملة اسمية فى موقع الحال من الضمير والضمير للعطية بيع ارسل الصبر على المكاره والبلايا
النازلة محمودا فى حال وجود طرق التفصى والنجاة عنه اى من الصبر على المكروه الذى صبر عليها والتخلص
عن الصبر عبارة عن التخلص عما صبر عليه من المكاره قوله فكيف متعلق بمحذوف اى فكيف الحكم
اذا لم يكن هناك طريق يذهب بصاحبه ويتفصى بها عن المكروه قوله مذاهب نكرة فى سياق النفى فيفيد
عموم النفى فان قيل لا يلزم من كونه محمودا حال الاختيار ان يكون محمودا حال الاضطرار فضلا عن كونه

لطريق

بطريق الاولى كما يشعر به قوله فكيف اذا لم يكن اجيب بانه فى حال الاختيار الى الطريق المتعين
فى التهلكة باختياره فاذا حمد بهذا الحال ما لم يكن فيه الالقاء المذكور اولى ان يكون محمودا وايضا
كونه محمودا كناية عن وجوب الذهاب اليه والنهوض عليه ولا شك انه اذا تعين طريقا كان الذهاب اليه اوجب
قوله هو المهرب اى الصبر هو موضع الهرب يلتجئ من المكاره وعرف المسند اليه بان عبر عنه بضمير الغائب لكون
المقصود الاشارة اليه من حيث كونه حاضرا فى ذهن السامع قوله كمن اصدقت به اى ان الصبر مهرب لمن
احاطت به مكاره دهره وصف المكاره بقوله ليس عنهن مهرب اى ملجأ من المهارب وجعل الصبر مهربا عنها
يناقض وصفها بانه لا مهرب عنها اصلا فوجب ان يدفع التناقض اما بان يجعل المهرب لنفيها سوى الصبر
او بان يجعل المهرب المنفى باقيا على عمومه ويجعل قوله هو المهرب المبنى على التشبيه البليغ ويكون المعنى
ان الصبر الذى هو حبس النفس على المكروه بمنزلة المهرب الملتجئ عنه من حيث ان من صبر على المكروه يطمئن
نفسه اليه فلا يشق عليه فيصير كانه لم يصبه بمكروه فانه اذا اطمأنت النفس على المكروه فانه لم يكن عليه فصار
كانه نجا عنه ولم يصبه بلاء وكان الصبر مهربا مبيحا والا فكيف يكون حبس النفس على المكروه خلاصا
عنه بحيث لا يصيبه او بان يقال النفى والاثبات انما يتناقضان بشرط وحدة الزمان وهذا الشرط
منتف ههنا لان المعنى ان الصبر مفتاح الفرج فيكون مهربا مبيحا فى المال لمن اصدقت به المكاره
التى ليس منهن مهرب فى الحال وانما الحالة التى تقتضى كونه علما فهى اذا كان المقام مقام
احضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداء بطريق يخصه نحو زيد صديق لك وعمرو عدو لك وقوله
ابو مالك ناصر قوم على انه وتشيع عشاه وقوله الله يعلم ما تركت قتالهم حتى علوا الفرس باشقر
زيد قوله بعينه يتناول جميع المعارف فان كل واحدة من المعارف يحضر المسند اليه بعينه بشخصه
لا بجرد جنسه كما فى نحو رجل جاءنى فان النكرة تحضر المراد ملتبسة بجنسها لا بذاتها المعينة
المشخصة فقوله بعينه احتراز عن النكرة وقوله ابتداء اى اول مرة احتراز عن ضمير الغيبة
والموصول واللام العهد الخارجى فان كل واحد منها يحضر المسند اليه ثانيا لتوقف كل واحد منها
على تقدم الذكر تحقيقا او تقديرا فان قيل لا نسلم ان كلا منها يحضره ثانيا فان المسند اليه فى قولنا
جاءنى زيد وهو راكب ان كان حاضرا فى ذهن السامع حال التعبير عنه بالضمير امتنع احضاره ثانيا
بالضمير والالزم تحصيل الحاصل وان لم يكن حاضرا فلا احضار ثانيا قلنا المراد بالاحضار كونه

كون المسند اليه علما

الفؤاد سببا للانتقال الى الجملة ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ الدال على ما هو حاضر فيها
تلتفت اليه لكونه حاضرا فيها وقوله بطريق يخصه اي يخص المسند اليه لا يطلق على غيره بوضع واحد
يخرج سائر المعارف كضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول فانها وان كانت طرق احضار
المسند اليه بعينه ابتداء بوضع واحد لكن ليس شيء منها مختصا بالمسند اليه حتى يكون من الاعلام كذ
فانها لا تخرج بهذا القيد لانها تختص بالمسند اليه بوضع واحد ولا يطلق على غيره بحسب ذلك الوضع
فان قيل هذا القيد مغن عن القيدين الاولين وهما قوله بعينه وقوله ابتداء لان ما عدا العلم من
المعارف والنكرات لا تخص شيئا معينا بوضع واحد اجيب بان الامر كذلك الا انه لما كان المقصود
بيان مقام العلمية على وجه التخصيص والتفصيل والمبالغة في نفي شيء عن ذكر قيد ليس فيه فائدة
احترازية فلا بأس في التقرير في القيود وما يصح به الاحتراز عن جميع ما يجب ان يحترز عنه كقوله الطريق
يخصه مع انه يصح ان يمنع اختصاص الطريق المختص بالشيء في العلم وانما يحصل فيه ان لو اريد بالاختصاص ص
الاختصاص الوضعي وهو ممنوع لو جاز ان يراد به ما يعم الاختصاص بحسب الخارج كلفظ
الرحمن ولا الكلي المنحصر في فرد واحد في الخارج كالشمس فان اسمها مختص بشخص معين في
الخارج مع انه ليس بعلم فيحتاج الى قيد بعينه للاحتراز عن مثله فان قلت المعرف بلام الجنس نحو
الرجل خير من المرأة يختص بالجنس لا يطلق على غيره بوضع واحد فهو لا يخرج بقوله بطريق
يخصه ولا بقوله ابتداء فاحتيج الى قوله بعينه للاحتراز عنه لا لمجرد تحقيق مقام العلمية اجيب
بان المعرف بلام الجنس قد يقصد به الجنس من حيث هو هو وقد يقصد به فرد منه لا على التعيين
بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص ايضا كالنكرات وسائر المعارف فلا حاجة للاحتراز
عنه الى قوله بعينه لا يقال ان علم الجنس كاسامة من الاعلام ولا يحضر المسند اليه بعينه فما ذكرتم من
ضابطة مقام العلمية لا يصلح ضابطة له لانا نجيب عنه بانه لا بأس في خروجه عن الضابطة
لان المقصود بيان ما يقتضي كونه علما حقيقة والاعلام الجنسية ليست اعلاما حقيقة
بل علميتها تقديرية ضرورية قدرت لها العلمية لضرورة الاحكام فانهم لما اجروا على نحو اسامة
احكام الاعلام من منع الصرف وامتناع ادخال اللام عليها قدروا لها العلمية لهذه الضرورة
قوله ابو ما كان هو محل الاستشهاد دلالته من الاعلام بناء على ان العلم اما ان يكون مصدرا باب

ادام

او ام اولا فان كان فهو كنية وان لم يكن فاما ان يدل على مدح او ذم اولا فان دل على الاول
فهو لقب والا فهو اسم وكل واحد من هذه الثلاثة علم لان العلم ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته
وهو كذلك وقاصر اي حابس من قولهم قصرت الشيء على الرجل اي جعلت ذلك الشيء مقصورا محبوسا
على الرجل غير متجاوز عنه وقوله مشيع اي ممزق اي ممزع والمعنى ان اباه كان لغاية كرمه وجوده
وعلو همته لا يظهر حاجته ويشيع عطيته وقوله موضع الاستشهاد دلالته من الاعلام الغالبة لان
الاله في الاصل يقع على كل معبود ثم غلب على المعبود بحق ثم حذفت همزته وادغمت اللام في اللام
فصار الله فلفظ الاله هكذا مع الهمزة واللام غلب على ذات المعبود بحق واما الله فمن الاعلام
الغالبة نظرا الى اصله من المخففة نظرا الى انه بعد حذف الهمزة لا يصح اطلاقه على غيره تعالى
وقولهم انه يطلع جرى مجرى القسم وجوابه ما تركت قتالهم والباء في قوله باشقر للتعدية اي حتى
اجروا على فرسي [illegible] وهو الاحمر ومزبد اي قاذف بالزبد وهو [illegible] يعتذر ان 6
بترك اي اصحابه من فرار حصل له عند الحرب ويقول وحق الله تعالى ما تركت قتال الاعداء
بل صبرت على مقامات الفضائح غلبوا فرسي الذي هو عدتي عند الحرب بانواع الطعن والضرب
فسال منه دم اشقر دون زبد لكثرة وغليانه فلما تمرني بالانصراف عن وجه العدو بسبب
هلاك مطيتي قال الله تعالى تبت يدا ابي لهب غير الاسلوب فيه لان العلم ههنا ليس
بمسند اليه بل هو مضاف اليه نظرا الى الظاهر وان كان مسندا اليه في الحقيقة لان لفظ اليد
كناية عن النفس اي تبت ابو لهب ولذلك اكده بقوله وتب ولم يقل وتبت يداه ولفظ اليد
كثيرا ما يكنى به عن النفس كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقوله بما قدمت يداك
اي بنفسك وبما فعلت وقيل المراد به هلاك يديه حقيقة حيث اخذ الحجر ليرمي به رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعلى هذا لا يكون العلم مسندا اليه حقيقة كما لم يكن مسندا اليه لفظا فلا يكون الآية من
امثلة كون المسند اليه علما او مقام تعظيم والاسم صالح لذلك كما في الكنى والالقاب المحمودة
او اهانة والاسم صالح كالالقاب المذمومة او كناية مثل قوله تعالى تبت يدا ابي لهب
اي يدا جهنمي او مقام ايهام استلذاذ اسم العلم او تبرك به او ما شاكل ذلك مما له مدخل
في الاعتبار اي في اعتبار ذكر العلم مثل ان يدل ان زيدا قد توفي حتى ظنك مع الحكم اسم المحكوم عليه او كنيته

او لتعيه قوله والاسم صالح اى العلم صالح للتعظيم او الاهانة دون غيره من الاسماء التي يمكن ان يعبر بها عن المسند اليه والعلم انما يصلح للتعظيم والاهانة باعتبار معناه الاصلي المدلول عليه بحسب وضعه الاول فانه باعتبار الوضع الثاني انما يدل على الذات المشخصة مع قطع النظر عن المعاني والاوصاف العامة بها الا انهم يعتبرون المعاني الاصلية في الكنى والالقاب فلذلك جعل العلم صالحا للتعظيم او الاهانة ولو لم يعتبر معناه الاصلي حين اطلاقه على معناه العلمي لما كان صالحا لهما فالكنية علم صدر باب وام او ابن وبنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود به قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى اسما فان الاسم يطلق على ما يقابل الفعل والحرف وعلى ما يقابل الصفة وعلى ما يقابل اللقب والكنية فالاسم ههنا مقابل لهما وليس اعم منهما كما ذهب اليه الفاضل التفتازاني حيث قال والاسم اعم والكنى والالقاب المحمودة كالحي المعالي وابي المفاخر وصدر الافاضل وشمس الاسلام وسائر ما اشتهر في هذا الزمان من الاعلام المضافة الى الدين والمذمومة كابي الفضول وابي الشر وابي جهل وقفة وبطة وحنظلة وكذا قوله او كناية بالجر عطفا على تعظيم او اهانة والكناية خلاف التصريح وهو اطلاق لفظ الملزوم لينتقل منه الى ملزومه وتوجيه الكناية في ابي لهب انهم قد يعتبرون في الكنى والالقاب المعاني الاصلية الا انهم يكنون اولادهم ويلقبونهم بما يدل على معان مستحسنة يتفاءلون بذكرها من البين في ملاحظة المعنى الاصلي في الكنية قول ان وقصدت ابا المحاسن كي اراه بشوق كان يجذبني اليه فلما ان رايته رايت فردا ولم ار من بنيه ابا لديه ولو لم يلاحظ المعنى الاصلي في قوله ابا المحاسن لم يكن لقوله لم ار من بنيه ابا لديه وجه اصلا ويدل عليه ايضا ان بعض الكفرة نادى ابا بكر الصديق رضي الله عنه فقال يا ابا الفصيل والفصيل ولد الناقة اذا فصل عن امه والجمع فصلان والبكر الفتي من الابل ولو لم يلاحظ المعنى الاصلي في ابي بكر لم يكن لقوله يا ابا الفصيل وجه اصلا فابو لهب معناه الاصلي ملابس اللهب ملابسة ملازمة كما ان معنى ابي الخير ملازم الخير ويكون الشخص جهنميا ملزوم لكونه ملابس اللهب الحقيقي فاطلق ابو لهب على الشخص المسمى به ولوحظ معناه الاصلي اعني ملابس اللهب ملابسة ملازمة لينتقل منه الى ملزومه وهو كونه جهنميا وانما قال يراد جهنمي بالتنكير تهويلا كانه قال اي جهنمي قوله او مقام ابهام عطف على مقام تعظيم اي او اذا كان المقام مقام ابهام انكر تستلذ اسمه وترك لفظة الابهام او ابدالها بالاعلام بان يعتبر انكر تستلذ او

مقام

مقام اعلام انكر تستلزم النسب بالاستلذاذ والتبرك قوله او حاث لكل ذلك لا عطف على مقام اضطرار ومقام ابهام فان المعطوف الا فيه من الامور المتعاطفة يجوز كونه معطوفا على الاول لكونه اصلا وكونه معطوفا على ما يليه لكونه اقرب وقوله ذلك اشارة الى جميع ما ذكره من الاحوال المقتضية لايراد المسند اليه علما من الامور التي لها مدخل في اعتبار الترجيح لكونه المسند اليه علما ابتداء الى طبع المستمرة نحو سعد وسعيد في الاكرام والسادة نحو ساكة وسماح والتنبيه على غباوة بانه لا يتبين عنده المسند اليه الا باسمه الذي يخصه واما الحالة التي تقتضي كونه موصولا فهي متى صح احضاره في ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه واتصل باحضاره بهذا الوجه غرض مثل ان لا يكون لك منه امر معلوم سواه او لم يطلبك فتقول الذي كان معنا امس لا نعرفه او الذي كان معنا امس رجل عالم او حدث او الذي في بلاد الشرق لا نعرفهم او لا نعرفهم او ان تستهجن التصريح بالاسم او ان يقصد زيادة التقرير كما في قوله عز وجل وراودته التي هو في بيتها عن نفسه قوله كونه موصولا مع قوله متى صح احضاره بينهما نوع تدافع لان الحكم على المسند اليه بانه موصول يقتضي ان يراد بالمسند اليه اللفظ لان الموصولية صفة اللفظ وقوله باحضاره يقتضي ان يراد به المعنى لان الاحضار يتعلق بالمعنى فلا بد من التأويل في احدهما فالظاهر ان يؤول قوله يقتضي كونه موصولا بان يقال معناه يقتضي كونه معبرا عنه بموصول لان المسند اليه في الحقيقة هو المعنى الذي يتعلق به الاحضار واللفظ انما يوصف بكونه مسندا اليه تبعا لمدلوله وكلمة متى تجرد الظرفية مجازا فيكون المعنى هكذا الحالة التي تقتضي كون المسند اليه معبرا عنه بموصول يتحقق في زمان صحة الاحضار واتصال الغرض ويعلم منه ان خصوصية تلك الحال هي صحة الاحضار واتصال غرض ما به قوله معلومة الانتساب اي مشار اليه اي الى معين عند المخاطب باعتبار تعينه عنده حسا او عقلا وفيه اشارة الى ان الصلة يجب ان يكون جملة خبرية معلومة في نفسها وان يعلم انتسابها الى مشار اليه اي الى معين عند المخاطب ولهذا يخرج الصلة من الجملة الواقعة صفة فانها وان كانت معلومة في نفسها لكنها ليست معلومة الانتساب الى معين بل الى معلومة الانتساب الى شيء ما ولهذا لا تقع صفة الا للنكرة فان الموصولة فيها اشارة الى

على المخاطب كمعين من حيث هو معين عنده بخلاف الموصوفة فانه وجوب علمه بالنسبة الوصفية
لا يقتضي تعين الموصوف عنده وايضا الموصولة مستعملة في ذلك المعين لكونها موضوعة للمعينات
وضعا عاما والموصوفة مستعملة في مفهوم كلي وان كان منحصرا في معين فانك اذا قلت لقيت
من ضربته وجعلت من موصولة كان المعنى لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة
فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك محصوصا الى المخاطب تخصص وتعين بكونه مضروبا له لكن التعين
ليس بحسب الوضع لان النكرة موضوعة لانسان لا تخصص فيه بخلاف الموصولة فانها موضوعة لان
يستعملها المتكلم في معين عند المخاطب معلوم له بواسطة ما نسب اليه من مضمون الصلة فلو فرض تعدد
مضروب المخاطب واستعملت الموصولة كان قصدك الى معين فلا بد من قرينة يتعين بها ما قصد
به وان استعملت الموصوفة كان مقصودك من هو ما كليا ولم يكن كثير حاجة الى نصب القرينة قوله والغير
باحضاره بهذا الوجه غرض اشارة الى ما يرجح تعريف المسند اليه بايراده موصولا بعد ذكر ما يصحح ذكر هو
المقام الصالح للموصولية ولا بد من كل واحد من الامرين في كل واحدة من الحالات المقتضية له باعتبار
الكلام الا ان المصنف قد لا يفصلها بل يكتفي ببيان المصحح كما اكتفى به في الحالة المقتضية لكون المسند
اليه مضمرا او علما ولم يفصلهما لعدم الفائدة المعتد بها في تفصيلها لكون ما يصحح الاضمار والعلمية هو
المرجح لهما فانه لا بد في المضمر من جهة احضار المسند اليه بطريق الاضمار ومن ان يتصل بذلك احد الامور
الثلثة اي كون المسند اليه متكلما او مخاطبا او غائبا سابقا ذكره حقيقة او حكما وفي العلم ذلك كان
العلم ومما يمكن في هذا التفصيل مزيد فائدة اعرض عنه بخلاف التفصيل في الموصول واسم الاشارة
فان المصحح فيهما معنى مستقل والمرجح معنى آخر واما في المضمر والعلم فليس الامر كذلك فلذلك اعرض
عن التفصيل فيهما قوله والتصل باحضاره بهذا الوجه غرض لم يرد بالغرض ما هو العلة الغائية
المترتبة على ايراد المسند اليه موصولا بل ما هو اعم من ذلك ومما هو العلة مطلقا فيتناول الغاية التي يقصد
حصولها بايراد المسند اليه موصولا كزيادة التقرير والايماء الى وجه بناء الخبر ويتناول ايضا الامر
الذي تقدم وجوده على ايراده موصولا كعدم العلم بالصلة والاستهجان قوله فنقول بالنصب هو
الرواية والدراية ايضا اي فتح نقول فانه اذا لم يكن للمتكلم او المخاطب علم بها جميعا من المسند اليه
امر معلوم سوى انتساب مضمون الجملة اليه فبالضرورة يجب ان يورده موصولا قال العلامة فنقول

بالنصب

بالنصب هو الرواية والاوجه به لان نصبه اما باضمار ان في جواب النفي واما بعطفه على الفعل
المنصوب الذي اضيف اليه مثلا والاول باطل لعدم السببية وكذا الثاني لان القول ليس من الامور
المترتبة على ايراد الموصول ولا من العلل الحاملة للمتكلم على ايراده فان قلت الجملة الواقعة صلة
يجوز ان تجعل صفة للنكرة فكيف يتعين بها الموصول مع ان النكرة لا تتعين بها فالجواب
انه يكون الشيء معلوما للمخاطب بثبوت مضمون الجملة له لا يقتضي كونه متعينا عنده بل يكفي
فيه ملاحظته بكونه شيئا ما وذاتا ما فان العلم بالشيء من حيث كونه محكوما عليه بحكم حاصل
له لا يقتضي كونه معينا عند المخاطب الا ترى انه تكون النكرات الموصوفة بالجمل معارف لكونها
معلومة للمخاطب باتصافها بمضمون الصفة الا ان ذلك الشيء المعلوم بثبوت مضمون الجملة
له قد يكون معينا معلوما للمخاطب في نفسه مع قطع النظر عن كونه محكوما عليه بمضمون الجملة
مع كونه معلوما له بانتساب مضمون الجملة اليه فيصح ان يعبر عنه بالموصول الموضوع لان يعبر
به عن المعين من انه معين وان يكون ذكر تلك الجملة سببا لحضوره عند السامع من حيث انه معين
واحضاره في المثال الاول محكي لانه انسب بحكم الذي هو لا اعرفه وقال في الثاني معنى دون
من لم يعلم المخاطب الصلة وثبته في الثالث على ان قوله ان لا يكون للمتكلم او المخاطب من
المسند اليه امر معلوم سوى انتساب مضمون الجملة اليه ليس على سبيل منع الجمع فان الثلثة قد
يجتمع في مادة واحدة قوله سواء استهجن اي او مثل ان يستهجن التصريح بالاسم لكونه من
الاسماء المذمومة فلا تقول حنظلة او بطة مثلا كذا بل تقول الذي كان معنا امس مثلا قوله
او ان يقصد عطف على ان يستهجن اي او مثل ان يقصد بذكر الموصول والصلة زيادة تقرير الخبر
وكيفيته فان كون يوسف عليه السلام في بيتها وتمكنها من مشاهدة جماله حينا فحينا مما يحقق
مراودتها ويفيد ايضا زيادة تقرير المقصود اعني نزاهة يوسف عليه السلام لان امتناعه
منها مع كمال قدرتها عليه يدل على طهارة ذيله جدا ويفيد ايضا زيادة تقرير المسند اليه و
تعيينه لان في زليخا وامراة العزيز بسبب تجويز الاشتراك في الاول وارادة الجنس في الثاني
احتمالا ليس في قوله التي هو في بيتها لانه اشارة الى معهودة معينة فقوله زيادة التقرير يحتمل
وجوها ثلثة والظاهر ان الاية الكريمة مثال لاستهجان التصريح بالاسم وزيادة التقرير

معا اما الاول فلان التصريح باسم المرأة في حكم المراودة والاستنابة في طلب الموافقة قبيح جدا
ولذلك كونه مثالا لهما لانه اورد في بيان العدول عن التصريح بعد التمثيل بالآية واما الثاني فلما مر من
الوجوه الثلثة اذ لو لفظ القصر في قوله او ان يقصد زيادة التقرير ليندرج هذا الوصف مع الاغراض السابقة
في كونه حاملا متقدم الوجود على ذكر الموصول فان زيادة التقرير غاية متأخرة عنه والمراودة مفاعلة
من راد يرود اي خادعه وفعل فعل المخادع عن نفسه وفي الصحاح راود الشيء اي جاء وذهب كالذي يجيء
صاحبه لعله يريد اي خادعته عن نفسه واحتالت في طلب موافقته اياها والعدول عن التصريح باب من
البلاغة يصار اليه كثيرا او ان اورث تطويلا كما يحكى عن شريح ان رجلا اقر عنده بشيء ثم رجع ينكره
فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك اثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر
لكون الانكار بعد الاقرار او حال للعنق في ربقة الكذب لا محالة او للتهمة هذا الكلام استطراد
متعلق باستهجان التصريح فاخره من التمثيل بقوله تعالى وراودته التي هو في بيتها ان احد علاوة بانه
مثال للاستهجان وزيادة التقرير معا لانه حينئذ يكون نظم الكلام رصينا وان جعل مثالا لزيادة التقرير
فقط وقع بين الاستشهاد وبين ما يتعلق به فاصل اجنبي ومن لطيف هذا النوع اعني العدول عن
التصريح ما يحكيه الشارح بقوله قالت بنت ... قالت في قصر هذا الذي اراه من قالت فتى ينكر
الزوام ما شئت قالمت لمن قالته لمن قالت لمن وشريح اسم قاض عادل زكي يضرب به المثل وكان
قاضيا على ايام خلافة الفاروق وعلي رضي الله عنهما والمراد بابن اخت الخالة المخاطب لان اخت الخالة
هي الام وابن الام كناية عن المخاطب بحسب مقام الوقف وقرينة المقام المخصصة للعام فان اخت الخالة
لا يجب ان تكون هي ام المخاطب لجواز ان تكون اختا اخرى لها غير الام وعلى تقدير ان تكون اخت الخالة
هي ام المخاطب لا يجب ان يكون ابن امه هو نفس المخاطب لجواز ان يكون ابن امه اخا له والقرينة
حبل فيه عروة ... الفم فيشد به وتنكيرها للتعظيم وذكر ... ان صادق
في اقراره فقد حصل بالانكار في خلقه الكذب وان كان كاذبا ففي خلقه تهمة الكذب فتوسط
قوله اي انه بين الكذب في التهمة اشعار بتعلق بها ولو قدمت عليها او اخر عنها لم ... اذ تعلق
بما بعده المعنى ان الانكار ... العنق في ربقة الكذب او ... العنق في ربقة التهمة وكذا
ما يحكى عنه ان عدي بن ارطاة وهو امير له من اهل الكوفة تخاصم الى فلما جلس بين يدي شريح

قال

قال له عدي اين انت قال بينك وبين الحائط قال اني امرؤ من اهل الشام قال بعيد سحيق
اني قدمت العراق قال خير مقدم قال اني تزوجت امرأة قال بالرفاء والبنين قال وانها ولدت
غلاما قال ليهنك الفارس قال واردت ان انقلها الى داري قال المرء احق باهله قال وقد شرطت
شرطت وكم ما قال الشرط املك قال اقض بيننا قال فعلت قال فعلى من قضيت قال على ابن امك
عدل عن لفظ عليك لئلا يواجهه بالتصريح على ما يشق على الخاصم من القضاء عليه قوله كذا
ما يحكى قيل كلمة ما زائدة ليوافق المعطوف عليه في الحكاية والظاهر انها ليست بزائدة والا لزم اراد
تشبيه المحكي لا الحكاية بالحكاية اذ لا فائدة يعتد بها في تشبيه الحكاية بالحكاية بخلاف تشبيه المحكي بالمحكي
فتكون كلمة ما موصولة اي وكالمحكي السابق ما يحكى عنه وما بين الشخص هو تقسيم جسم ذلك الشخص
فتكون الجالس بين يدي الشخص جالسا في مكان جلوسه الآن من قال جلست بين يديه يريد به الجلوس
في المكان المحاذي لمكان جلوس ذلك الشخص واين سؤال عن مكان الشخص لكن عدي اراد بقوله
اين انت معنى في اي شغل انت تجيب حكم لك هل لك فراغ بال لاستماع قضيتنا والحكم بيننا وقاله
شريح لسوء ادب عدي في سؤاله عنه باين انت غلطة ذلك وحمل كلامه على معناه الظاهر وهو
السؤال عن المكان بالحقيقة واجاب عنه بما فيه غلظة اي انا بين جدار ان من يدي الشخص مكان
ويسأل عن مكانه ملحق بالجماد في الجهل والدناءة والسحيق البعيد جدا اي مكانك بعيد في غاية البعد
فقد تعبت في الانتقال عنه وفيه سخرية منه لحكمه مشقة عظيمة من غير ان يجابها جائزة يعتد بها
ولما اطلع بما جرى بين حافة عدله اكسوحة تغيظ خوطبه فقال خير مقدم اي قدمت خير قدوم
ثم دعا له بقوله بالرفاء والبنين وهو متعلق بمحذوف اي اعرست وتزوجت حال كونه متلبسا
بالموافقة مع زوجتك وباستيلاد البنين دون البنات والرفاء بالمد الالتيام والموافقة يقال رفات
الثوب اصلحه رفاء ورفوا اذا اصلحت ما وهى منه وربما لم يهمز يقال من اعتايا زوجات ومن
ليستقر رفاء وهو دعاء اهل الجاهلية للعروس قبيل كان في نكاح ينبغي النهي الوارد عن هذا الدعاء
فانه قد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا الدعاء لانه من عادات اهل الجاهلية
ولما فيه من استدعاء البنين دون البنات مع ان الحكمة الالهية تقتضي خلق كل واحد من الذكر والانثى
ولا يصلح نظام العالم الا بهما يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا

وإما أنه يجعل من بيت الفتاة أي إذا أدبر الزمان وكم من بيت كرد الفارس أي ليصير لكل منهما سالماً من
الرماح أكرم صيانا وليبلغ حد الفروسية فقال لهمزة الإلحاح هنا هو همزة أي صار هينا و
... الفطام هنا مثل عفة وعفة وكل من نال منبل من عينه يغيب عن هو يعني وقوله ليس يكن
الفارس لا دعته الأرب يكن ولد له مولود ومراده بالفارس المولود وإنما سموا بالفارس
تفاؤلا لإرادة أن يصير فارسا من الفرسان وقوله المرأة أحق بأهله أي أولى وأجدر بأن يحكم
على زوجته قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء وقال اسكنوهن من حيث سكنتم الوكر عش
الطائر والمراد هنا البلدة أي شرطت لها إقامة بلدها وعدم نقلها منه قوله الشرط أملك
تمامه عليك أو لك أي الشرط أملك سواء كان عليك أو لك وهذا مثل يضرب في وجوب المحافظة على
الشروط والعهود أي هو أقوى ملكه ولقد فاقيل منك في زوجتك أي يجب عليك الوفاء بالشرط
قوله بالتصريح على ما يشعر عنوان التصريح بكلمة على لتضمينه معنى التنصيص والدلالة أوله

توحي بذلك أي وصف الخبر الذي نسب عليه مقول الذين آمنوا لهم جنات النعيم والذين كفروا
لهم دركات الجحيم قوله أو أن نومي يجوز عطفه على الغرض الأول من الأغراض المتعلقة لا صالة
وعلى الغرض الثالث المذكور بقوله أو أن يقصد لترتيبه وهذا هو الغرض الرابع من الأغراض الباعثة
على احضار المسند إليه بالموصول والصلة سواء كان غرضا حاملا متقدم الوجوه على إيراد المسند
إليه موصولا أو غاية متأخرة عنه وهذا الغرض غاية متأخرة من إيراده موصولا حيث لم يذكر فيه
لفظ القصد ولو قال أو أن يقصد به الإيماء إلى وجه بناء الخبر كما قال في الغرض الثالث لكان غرضا
حاملا متقدم الوجوه وذكر الأغراض المذكورة على أساليب مختلفة تفننا في العبارة حيث
ذكر الغرض الأول والرابع بأسلوب الخطاب فقال في الأول مثلا أن لا يكون منه أمر معلوم سواه
وذكر الرابع بقوله أو أن نومي بذلك وذكر الغرض الثاني والثالث بصيغة المبني للمفعول فقال في
الثاني أو أن يستهجن وفي الثالث أو أن يقصد وقوله بذلك إشارة إلى إيراد المسند إليه موصولا
وأشار إليه بلفظ البعيد لبعد العهد عنه بتوسط فقرة العدول عن التصريح واختلف العلماء
في تفسير الوجه المذكور في قوله أو أن نومي بذلك إلى وجه بناء الخبر فقال بعضهم الوجه بمعنى العلة و
بناء الخبر بمعنى انتسابه إلى المسند إليه والوجه بهذا المعنى وإن وجد فيما ذكر من المثالين وما قوله

والذين

والذين آمنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم لكنه لا يوجد في بعض الأمثلة
المتفرعة على الإيماء المذكور كقوله إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتا فإن إيراد المسند إليه موصولا فيه
لم يعلله إثبات الخبر للمسند إليه وكذا قولنا إن التي ضربت بيتا بالكوفة غالب وقد لا عنوا بقوله
إن الذين تروتهم إخوانكم يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا فإن الصلة المذكورة ليست سببا لاتصاف
المسند إليه بالأخبار المذكورة ومنهم من اقتفى أثر هذا البعض في تفسير الوجه بالعلة لكنه أجاب عن إيراد
الإشكال بأن جعل كلمة هذا في قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة إشارة إلى إيراد المسند إليه موصولا
من غير اعتبار الإيماء فلا يلزم أن يكون في الأمثلة المذكورة إيماء إلى علة ثبوت الخبر للمسند إليه وسوق
كلام المصنف ينادي على خلافه وهذا التوجيه فإنه ذكر أولا الحاكم الصحيح لإيراد المسند إليه موصولا ثم ذكر
الأغراض المرجحة إلى أن قال وأن تومي بذلك مشير البلفظ البعيد إلى إيراد المسند إليه موصولا البعيد العهد
عنه ثم قال ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة إلخ فإن لفظة ثم ولفظة هذا الموضوعة للإشارة إلى
القريب وذكر التفرع المقتضي لكون الاعتبارات المذكورة بأسرها متأخرة عن إيراد المسند إليه موصولا
بمنزلة التصريح بكون لفظة هذا إشارة إلى الغرض الأخير وهو أن تومي بذلك إلى وجه بناء الخبر لا إلى
جعل المسند إليه موصولا لأنه لو كانت الاعتبارات اللطيفة المذكورة من جملة الأغراض المرجحة لإيراده
موصولا كسائر الأغراض السابقة لم يكن للفظة ثم وجه ولا للإشارة إليه بلفظ القريب بعد ما أشار إليه
بلفظ ذلك الموضوع للإشارة إلى البعيد ولا لذكر التفرع أيضا لأن هذه الأمور المتفرعة على إيراده
٦٧
موصولا من الأمور المقتضية له لا تخلو عن سماجة لأن المقتضي للإيراد وإن جاز أن يكون غاية
متأخرة عنه الآن أنا نقتضيه باعتبار كونه علة حاملة للمتكلم عليه وفسره الشيخ المحقق التفتازاني في
بطريقه وجهته واستشهد عليه بقولهم عملت هذا العمل على وجه كذا وعلى جهته أي على طرزه وطريقه
والمعنى أنك تأتي بالموصول مع صلة الإيماء إلى أن بناء الخبر عليه من أي وجه وأي طريق من الثواب
والعقاب والمدح والذم أو غير ذلك وقد تعرض به الشريف المحقق في وجود لما قاله فحكم متعقبا
كلامه لفظ البناء وقوله تعالى أو أن تومي بذلك إلى وجه الخبر فإن الذي يكون على وجوه مختلفة
وطرق متفاوتة هو نفس الخبر لا بناؤه فإذن معناه ليس إلا أجناس مختلفة بشارة بإيراد المسند إليه
موصولا إلى واحد منها فالإيماء إنما هو إلى طرز نفس الخبر وجنسه لا إلى طرز بناء الخبر وهم قد ...

واما ثانيا فلان الايماء الى جنس الخبر وغايته لا يكون ذريعة الى وسيلة الى تعظيم الخبر واما ثالثا فنقول
ان كون الصلة المذكورة في قوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وان كانت توهم
ان الخبر عن الموصول من جنس البناء والرفعة الا ان ذلك الايماء لا مدخل له في تعظيم بنائه بيته الا ترى
انه لو قيل بنى لنا بيتا الذي سمك السماء لكان تعظيم شان البيت باقيا بلا شبهة مع انه لا ايماء فيه بهذا المعنى
اصلا واما رابعا فلان التعظيم من نفس الصلة بناء على انها اثار المؤثر الواحد قال الشريف نور الله مرقده
فالصواب ان يفسر الوجه بعلة بناء الخبر اي اسناده الى المبتدا واثباته له وربطه به سواء كانت علة لثبوت
الخبر له في نفس الامر اولا فان كلا واحد من الايمان والكفر كما انه علة لثبوت المسند وهو الدرجات
والدركات للمسند اليه في نفس الامر وهو المؤمن والكافر فكذلك هو علة باعثة للمتكلم على بناء المسند المذكور
على المسند اليه واثباته له واسناده اليه والايماء الى وجه بناء الخبر واسناده اليه موجود في جميع الامثلة ولهذا
البناء واقع موقعه ايضا فانه علة بناء الخبر وربطه بالمسند اليه فقد يكون علة لثبوته له في نفس الامر كما
في نحو قوله تعالى ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان الاستكبار علة لدخول
جهنم في نفس الامر وسبب حامل وعلة باعثة للمتكلم الى اسناده اليهم وبنائه عليهم وقد تكون
معلولة له كما في قوله ان التي ضربت بيتا مهاجرة فان الضرب المذكور معلول لزوال المحبة مع انه سبب
باعث على ربط زوال المحبة بها وبنائه عليها وقد لا يكون علة لثبوت الخبر للمسند اليه ولا معلولا له لكن
يكون لها نوع ارتباط بالخبر اما بالمجانسة كما في قوله ان الذي سمك السماء فان سمكها وان لم يكن علة
للخبر المذكور ولا معلولا له لكنه مجانس اياه وعلة حاملة للمتكلم على ربطه بالخبر واما بالمضادة
كما في قوله ان الذين ترونهم اخوانكم فان ظن اخوتهم ليس علة لكون الصرع شفاء غليلهم ولا معلولا
له بل هو مضاد له بحسب الظاهر وسبب لبنائه عليهم وربطه بهم قوله ثم انه يتفرع على هذا اي على الايماء
الى وجه بناء الخبر وهو عطف على مقدر يدل عليه ثم اي فيحصل الايماء ثم يتفرع على هذا اعتبارات
لطيفة ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم كقوله ان الذي بر افتك بسمك الاجلال والرفع والذي
سماوي بسمك الاذلال والصفع قوله ربما جعل استيناف لبيان الاعتبارات اللطيفة كانه
قيل كيف يتفرع تلك الاعتبارات على الايماء المذكور فاجيب عنه بان الايماء المذكور ربما جعل ذريعة
اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم اي التعظيم لغير الخبر من المتكلم والمخاطب او الغائب كقوله الذي ...

او بر افتك

او بر افتك او بر افتي ... بسمك الا...
علة لثبوت الاستحقاق ... وعلة ...
وذكره وسيلة الى تعظيم المتكلم والمخاطب الى ...
بعباره ... سمك الاجلال والذي بر افتك بسمك الاذلال ومنه قولهم بعد اللتيا والتي ...
فصل الايجاز ... كما اذا عظمت الخبر في الصورتين اي من قبيل كون ايراد الموصول ذريعة
الى التعريض بالتعظيم قول العرب جا بعد اللتيا والتي حيث يفهم منه تعظيم ما وصف بالموصول من المحن
والشدائد اي جا بعد المحن والشدائد التي لا يمكن وصفها عبر عن الشدائد بالموصول للتعظيم ...
... فهذا المثال يناسب هذا المقام من جهة ان الغرض من ايراد الموصول التعظيم وغيره مناسب به
... ان الموصول فيه ليس بمسند اليه وايضا ليس التعريض بالتعظيم فيه متفرعا على الايماء الى علة بناء
المسند للموصول لان ليس الموصول فيه بمسند اليه المعنى جا بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي تقصر
العبارة عن بيانها لكمتها وفضاعة شانها فحذفت الصلة ايماء الى قصور العبارة عن بيانها
والاحاطة بها وقوله اللتيا بفتح اللام وتشديد الياء تصغير التي وربما جعل ذريعة الى تعظيم
شان الخبر كقولنا ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وربما جعل ذريعة الى تحقير
الخبر كقوله ان الذي ... يخيب ... وربما جعل ذريعة الى التنبيه
للمخاطب على خطأ كقوله ان الذين ترونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا او على معنى ان قوله
ان الذي الوحشة في داره تونسه الرحمة في لحده افرد تعظيم شان الخبر بما تقدم من قوله ربما جعل
ذريعة الى التعريض بالتعظيم لانه لظهوره بمنزلة التصريح بالحاصل من سياق الكلام فلا يندرج في التعظيم
الحاصل من التعريض وربما جعل الايماء المذكور ذريعة الى تحقيق الخبر ايضا كقوله الذي لا يعرف الفقه
قد صنف فيه والصلة المذكورة في هذه الامثلة لا توهم ان علة بثبوت الخبر للمسند اليه بل توهم انه
علة اسناده اليه واثباته له فان سمك السماء ليس علة لبناء البيت بل هو علة حاملة للمتكلم على اسناده
الى المسند اليه وبنائه عليه وذريعة الى تعظيم شان الخبر بناء على ان شانه اثار المؤثر الواحد واما كون
هذه الصلة بحيث توهم ان الخبر عن الموصول من جنس البناء فلا مدخل له في التعظيم الا يرى انه
لو قيل بنى لنا بيتا الذي سمك السماء لكان تعظيم شان بناء البيت باقيا بلا شبهة ولا ايماء فيه بهذا

... جنس الخبر وقس على ذلك حال الموافقة
... صولا وتأخر وكذا اضرب البيت في مكانه
... تعليقه بسبب حاصل لاسناد الزوال اليها وذلك
... تحقيق الزوال وقد يدل عليه بحلاف سمك السماء فانه وان كان يوجد ان الخبر مسند الى الموصول
من جنس البناء الا انه يدل على تحقيق بناء البيت وكذا اضرب البيت بالكوفة فانه يدل على اليها وان لم يكن علة لزوال
المودة بل هو علة لرفع ما هذه الصلة ايماء الى علة زوال المحبة الآن فيها ايماء الى علة اسناده
الى الموصول لما بينهما من الارتباط والاستلزام وان ما فيها من الايماء الى علة اسناد زوال المحبة الى
الموصول فربما ادى تحقيقه ودليل عليه ان كون الضرب المذكور مما يدل ان الخبر المثبت للموصول
من جنس زوال المحبة وعدم بقاء المحبة فلا مدخل له في تحقيق الخبر الا بمراعاة لو قيل ان الذين
ورد الذين ضربت بيننا من هاجرة لكان فيه تحقيق الخبر ايضا وكذا ان المخاطبين يكونون لجماعة
اخوانهم علته باعثة على اسناد شتات الفليل المبهم ودرية للتنبيه على الخطاب او قيل يشفي
صدرهم تعليل صدور الذين تروهم اخوانكم لكان التنبيه على الخطاب باقيا على حاله وكذا ثبوت الوحشة
في دار البيت بما سبق على الاخبار بما ينافي من فرحة اياه تسليه لاولياء المخلوقين وفيه تنبيه للمخاطب على
آرائه اي تنبيه للمخاطب على خطائه وهو ان ... من حزنهم وفيهم ولكن لعليا
الميت انما يتوجعون ويتحزنون بسبب انقلاب حاله وحرمانه من الانتفاع بما اتيا من متاع الدنيا من
الاسباب العادية فان حصل الايماء الى علة الاسناد وكونه سببا لما يرجمه الله تعالى في قبره ورزقه التي
بينه المخاطب على ان الميت وان حرم من الانتفاع بالاسباب الغائبة فقد تمتع باللذات الباقية
التي تقصر الاوهام عن ادراك طيبها ولذاذتها فيسر هو اهل التوحش والتعزية بسبب وينجو باتخاذ
منهم عن دار الفناء الى الوفور الى دار الكرامة والسرور ولو اتى الموصول لكان على ذلك المعنى فيها
قطعا فقد ... انه الايماء الى الاشعار بجنس الخبر ليس وحده سبيلا لكل المعاني كيف والامثلة
يشبه مخدوش ... ان مثل التراهي مما اتفق ليس في الاصلاح وان مثل ليس فيه التدني فتذكر
بيننا وبان في التصحيح ... من ايراد المسند اليه موصولا فالمصنف اورده من الاعتبارات المرجحة
على الاتيان المذكورة اربعة اوجه التوسل به الى التعريض بالتعظيم او بالاهانة الموسطة وبانه في

التوسل

التوسل به اي تعظيم شان الخبر وان الخبر
على خطاء او على معنى آخر واذ قد ... على
فلنشرع في بيان مفردات الالفاظ المذكورة
تشبيها الموت ومكانه بالبيت بجامع التمكن والاستقرار واثبات له الدعائم ترشيح للاستعارة وهو وصف يمكن
الدعائم بما يدل على فضلها بحسب الكيفية اما الاول فكونها اي دواعي قوته واما الثاني فكونها الطول من
دعائم كل بيت ولم يذكر المفضل عليه لينبه بسبب ذهن السامع كل مذهب والكوفة هي البلدة المعروفة
واضافة الى الجند لكونه جنود كسرى كانوا يسكنونه فيها قبل ذلك والغول يعني انه حيوان يذهب
بالناس في المهالك والبوادي الخالية ويهلكهم بحال غالب الغول اي ذهبت بهم المهلكة والمراد به
هنا الافناء وقوله تروونهم على بناء ما لم يسم فاعله اي تظنونهم والغليل ما يجده الانسان من
شدة الغيظ وحرارة العطش وقوله ان تصرعوا اي تقتلوا والاصل الهلاك على الارض
كني به عن القتل الذي هو ملزومه والوحشة الخلوة والهم والنزع والانس ضدها وقوله توحشه
اي تجعله في الانس بحوله وربما قصد بذكر ان يتوجه ذهن السامع الى ما سيخبر به عنه منتظرا لوروده
عليه فيتمكن منه فضل تمكن اذا ورد كقوله والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
وفي هذه الاعتبارات كثر حمل هاجرة بحرقة الجند غالت وفيها ضمن المذكور بحسب المعنى اي يقصد
بايراد المسند اليه موصولا ما ذكرهم به فقصد بذلك تشويق السامع وتوجيه ذهنه الى الخبر فتذكر
لكون التفتازاني انه عطف من حيث المعنى على فرد والفصل بذلك عرض وورد بان العطف
يكون من الانشاء والاغراض المخصوصة والمعطوف من تمة ضابطه بايراد المسند اليه موصولا
مع كونه غرضا مطلقا ولا وجه لنقط الغرض المخصوص من ايراده موصولا على ما هو من تمة ضابطه الايراد
المذكور والعطف الغرض يجري على الحكم بان الايراد المذكور لا يتصل به غرض مطلقا ولا يجوز عطفه على
قوله مما جعل ذريعة كذا وكذا لانه لو كان معطوفا عليه لكان تشويق السامع الى سماع الخبر الوارد
بعده غير فرع الايماء المذكور وليس كذلك اذ لا مدخل للايماء في ذلك بل التشويق انما يحصل بمجرد كونه
الصلة امرا غريبا مشوقا الى سماع الخبر سواء كان فيها ايماء اي علة اسناد الخبر الى الموصول اولا و
ايضا لو كان معطوفا على قوله ربما جعل ذريعة لكانت الاشارة بقوله هذا في الايماء المدلول عليه بقوله

عنكب شان بحاله وربما قصد بعد ذلك
في الايراد وانه معطوف على الاغراض فان
ن تقصد عطفا على قوله تنوع الذي هو
اي الاغراض المذكورة من ايراده موصولا فلم يظهر لي معنى محصل الظاهر لي ان معناه وربما قصد بذلك
التعجب بانه اشارة بتعظيم المطلوب الى ان ايراد المسند اليه موصولا ليس مستقلا بافادة التشويق
بل لا بد مع ذلك من كون الموصول مع صلته متقدما في الاكثر على الخبر فتأمل وربما قصد بالاشارة الى ان
ايراد المسند اليه موصولا له مدخل في التشويق المذكور لا انه مستقل بافادته والمعنى انه يقصد بايراد
المسند اليه موصولا تشويق السامع وتوجه ذهنه الى الخبر وذلك بان تكون الصلة امرا غريبا
مشوقا الى سماع الخبر فيأخذ الخبر من ذهن السامع مكانه اي يتمكن فيه وذلك لان الوارد بعد التوجه
والانتظار اعز واجل في القبول كما اشتهر من ان المحصول بعد الطلب اعز من المساق بلا تعب وضمير
به ورود ده ويأخذ مكانه وورد راجع الى قوله ما يخبره وضمير عنه للمسند اليه وضمير عليه ومنه
لذهن السامع ومنتظرا حال من فاعل يتوجه وحتى متعلق بقوله يتوجه منتظرا ومنه حال من
مكانه والذي حارت اي تحيرت البيت لابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا وقبله
بان امر الاله واختلف الناس فيه اي الى ضلال وهاد وبعده فاللبيب اللبيب من ليس يغتر بكون مصيره
لفساد وفاة الحيوان المذكور خطيب شهير صاحب تنوير السقط في كتب بذلك المراد من حيرة البرية
حيرة الناس في خلقة آدم عليه السلام من جماد والذي هو التراب وقال المولى التفتازاني معنى البيت
انه تحيرت العقول في المعاد الجسماني في احياء الاموات بعد التفرقات وربما كان لها تذهب لها غيره هذا المجمع
من الحكم وقيل المراد به ناقة صالح عليه السلام خلقه انه تعالى من الحجر وقيل انه طائر يقال له ققنس في
ارض الهند له منقار في غاية الطول وفيه ثقب كثيرة يخرج منها اصوات عجيبة وهو لا يتوالد ولا
يتناسل بل اذا قرب اجله يجمع حطبا كثيرا ويضرب بجناحيه عليه حتى يشتعل الحطب فيحترق كلها
ويحترق هو ويصير رمادا في يخلق الله تعالى من رماده طائرا آخر مثله فوك وهذه الامثلة راجع
الى غير المعاني التي تعتبر ويجعل اغراضا من ايراد المسند اليه موصولا كثيرة فلا ينبغي لك ان تتصور
انها منحصرة فيما ذكره وان اردت ان تطلع عليها وعلى تفصيل كثيرها وكيفيتها في الاجل

بلغ

تحصيلها

تحصيلها حرز فكانك تطلع عليها باولها كتب الصنائع وتلك المعاني كالتعجب كما في قوله
في قوله الذي حسن خالد وكل جار مستنكر له عار والتفخيم كقوله الذي دم خلقه وذم خلقه
على الباب والكاكي على التهكم كما في قوله الذي نصب مولاه وبنى واراده على اسباب او على التامل كما في قوله
الذي ماء فيه فكار العقلاء مسئلة القضاء والقدر فقولهم على وزن قد من حاصل العاقل
حولها اي يتبع على الموضع الذي يجعل فيه من شبه سنية الذي باب العذب الذي له جوانب يجعل
الواردة من الشرب عنها ونبه على جانب تمام المساق والهام واما الحالة التي تقتضي كونه اسم
اشارة فهي متى صح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا وافضل بذلك
داعي مثل ان لا يكون لك او له طريق اليه سواها وان تقصد بذلك كمال تمييزه وتعيينه
كقوله هذا ابو الصقر فردا في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وقوله اذا رأيت ما
شخص ضعيف متقبل مثل بالليل اغبر او مني الى الكرماء هذا جارية تحرني الا عذار ان
تم تحير وقوله ولا يقيم على ضيم يراد به الا الاذلان عير الحي والوتد هذا على الخسف مربوط برمته
وذا يشج فلا يرثي له احد وقوله اولئك قوم ان بنوا احسنوا البنا وان عاهدوا اوفوا وان عقدوا
شدوا قوله متى صح احضاره بواسطة الاشارة اليه حسا فان قيل صحة تعريف المسند
اليه بايراده اسم اشارة اذا كان مشروطة بصحة احضاره بواسطة الاشارة اليه لزم ان لا يجوز
عن المسند اليه الذي يستحيل احساسه وان يشار اليه حسا باسم الاشارة مع انه واقع كما في قوله تعالى
ذلكم الله ربكم وذلكما مما علمني ربي وقوله كذلك يضرب الله الامثال ولله تعالى ابعد من الحس
العقل وهو ممن لا يدركه بالحس حتى يشار اليه اشارة حسية قلنا اسماء الاشارة موضوعة لها
لان يشار بها الى المحسوس مشاهدا فان اشير بها الى ما ليس بمحسوس كالمعقولات او الى ما لا يشاهد اي
لا يدرك بالبصر بالفعل بل يدرك بسائر الحواس او الى ما من شأنه ان يشاهد ويدرك بالبصر لكنه ليس
يدرك به بالفعل كالشخص الغائب فاستعمال اسم الاشارة فيها مجاز مبني على تقديم [illegible]
تنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية فالضابطة المذكورة ههنا ضابطة لتعريف المسند اليه بايراده
اسم اشارة مستعملا في اصل وضعها فان استعماله في غير المحسوس المشاهد اكثر من ان يحصى فقوله
والقصد بذلك اي بتعريف المسند اليه بجعله اسم اشارة وهو كلام الاشارة لا على سبيل تعريفه بهذا جـ

تعريف
لان انتفاء الكمال الجعلي ... بتعريف
المسند اليه بايراده اسم اشارة
بواسطة ...
صح احضاره ...
اليه ...

بعد ذكره بهذه الصيغة واراد بالرأي ما هو باعث متقدم على ايراد المسند اليه اسم اشارة
فلا يرد انه غاية متأخرة عنه لانه لم يذكر من الامور المرجحة له الا ما هو من قبيل الباعث المتقدم
عليه كما سنشير اليه فقال لا احضاره سوى الاشارة الحسية فانه باعث متقدم عليه لا غاية متأخرة
عنه وان امكن ان يوجد ههنا ما هو غاية متأخرة كتنبيه المخاطب على انتفاء الطريق المذكور
فانه غاية متأخرة عن ذلك الايراد قوله او يقصد بذكره اكمل تمييز فان اسم الاشارة وان لم يكن
مختصا بمعين كالاعلام الشخصية بل هو صالح بحسب الوضع والاستعمال لان يشار به الى
متعدد الا انه بسبب اقترانه بالاشارة الحسية يفيد اكمل تمييز وتعيين اذ لا يبقى اشتباه بعد
الاشارة التي هي بمنزلة وضع اليد ويمتاز المقصود به عند العقل والحس معا بخلاف العلم و
المضمر فان المقصود بهما انما يمتاز عند العقل وحده ولذلك جعله بعضهم اعرف المعارف و
من جعل العلم اعرف نظر الى انه يختص بالواحد لا يتناول الا معينا ومن جعل المضمر اعرف
نظر الى ان ضمير المتكلم لا يتصور تطرق الاشتباه اليه قطعا فلكل وجهة هو موليها وقد اتفق
ارباب العربية على ان اسم الاشارة اعرف من الموصول ولم يقل احد بخلافه فكان الانسب تقديم اسم
الاشارة على الموصول وابو الصقر كنية الممدوح وفردا حال منه وعاملها معنى الاشارة او التنبيه
كقوله هذا بعلي شيخا ومن نسل شيبان حال اخرى وبين حال من شيبان على طريقة مسألة ابراهيم حنيفا
في كونه حالا من المضاف اليه بحيث اتحد العامل في الحال وصاحبها بحسب المعنى بان يصح المعنى على تقدير
ان يسقط المضاف ويجعل عامله عاملا في المضاف اليه فانه يجوز ان يقال اتبع ابراهيم بدل ان يقال
اتبع ملة ابراهيم فكذا يجوز ان يقال من شيبان بدل ان يقال من نسل شيبان فلما صح المعنى على
تقدير اتيان المضاف وحذفه لم يلزم عدم اتحاد العامل في الحال وصاحبها فصح جعله حالا من
المضاف اليه واما اذا اختل المعنى المقصود بين اتيان المضاف على تقدير حذفه فلا يجوز حالا
من المضاف اليه كما قلت جاءني غلام هند راكبة فانه لا يجوز لاختلاف العامل معنى والضال
بتخفيف اللام جمع ضالة وهي شجرة السدر البري والسلم بفتح اللام جمع سلمة
وهي نوع آخر من الشجر له شوك عظيم وكلاهما من اشجار البادية يعني انهم من خلص العرب وفي مع
والسربال هو القميص والسرابيل الجلابيب القمص والاغبر ما يكون لونه لون الارض وذكر الثوب

يسمي

يسمي غبرة وسربال الليل ظلامه المشتمل عليه كما يحيط القميص على اللابس شبه اصحابنا
في الليل بحصول قميص الليل وظلامه فصار الطارق اللابس في الظلام بمنزلة المتسربل
اللابس للسربال بحيث لا يراه الا بتكلف ولذا قال من دون البصر وقوله او من قبور عاد ذكر
الناقة العظيمة السنام والطارق هو الذي يجيء في الليل والنحر للاصل ذبح الابل من منحره
وقوله تحنى دعا عليه بان قتلني على طريق الدعا لكنه لو قوعه في صحبة نحر الابل لم يكن هو طارق
او الاتي طارق لكمال العناية بتمييز المسند اليه وتعيينه كما هو مقتضى المروة والكرم والقصيع الظلم الجار
حالة اذا اظلم ومنع الاقامة على الظلم الصبر عليه والتحمل له وقوله يراد صفة للقصيع وضمير راجع
الى الضيم الذي يراد عليه وقيل راجع الى المستثنى منه المحذوف وهو شيء او شخص او احد و
الاستثناء مفرغ وتقدير الكلام ولا يقيم احد على ضيم يراد به الا الاذلان من كل ذليل وقوله عير
الحي حمار بدل من الاذلان بدل البعض والعير حمار الوحش اطلق ههنا على الحمار مطلقا بقرينة
اضافته الى الحي والمراد بعير الحي الحمار المنكسرة بين اهل الحي المحمل بامورهم المركب بتعب فيه بما
شانه فهو ابدا في العنا العظيم ثم بين كيفية اقامتهما على الضيم على طريق الاستيناف بقوله هذا ان
الحمار على الخسف اي على الذل والجوع والرمة بضم الراء القطعة البالية من الحبل وذا اي الوتد يشج
اي يدق ويشق راسه ولا يرثي له احد اي لا يرق ولا يرحم والمقصود الحث على عدم تحمل الضيم باضلعه
حمار ولجاد والبنى بضم الباء جمع بنية بضمها ايضا كرمية ورمى والبنى جمع بنية بكسر الباء فيهما
كجزية وجزى ومعناهما ما يبنى من دار او غيرها وقيل البنى بالضم يستعمل في المكارم والمعاني والبنى
بالكسر في الابنية والمراد ههنا ما بنوه من مصانع المجد وانواع البر واكتساب معالم المدح استعار
كلمة اذا الدالة على تحقق الوقوع دون كلمة ان المستعملة في المحتملات وكلمة الاشارة بكلمة ان لان ما هم
من احاطة بنا المكارم والابقاء بالعهود وتوفية العقود بحيث يعم ما يتحقق من هذه الامور وما يقدر
منها لم يجعل على قوم بل اثر اسم الاشارة عليه قصد الاكمل التمييز والتعيين او ان يقصد بذلك بيان
حاله في القرب والبعد والتوسط كقوله هذا وذلك وذاك قوله وان يقصد بيان الخطاب عطف على
قوله او ان تقصد بذكره اكمل تمييز وهو ايضا بيان الخطاب لكونه معطوفا على قوله مثل ان يكون ذكرا او من معك
اي او مثل ان تقصد بايراد المسند اليه اسم اشارة بيان حاله في القرب او في البعد او في التوسط

لا مرسلا في العواء ولا مكر مختصا بايجاد

[illegible] لطا ان اسم الاشارة مجردا عن حرف [illegible] للقريب نحو هذا ومع حرف الخطاب للمتوسط
نحو ذاك وبزيادة حرف آخر مع كاف الخطاب للبعيد نحو ذلك فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد
وذاك للمتوسط من المباحث اللغوية التي يبينها الوضع واللغة فينبغي ان لا يتعلق بها نظر علم
المعاني لانه انما يبحث فيه عن المعاني الزائدة على اصل المراد لا عن المباحث المتعلقة بمادة نفس
المعنى الذي هو الحكم بالمسند على المسند اليه المعبر عنه باي طريق كان اجيب عنه بان قولنا الحال يقتضي
لتعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة ان يصح احضاره بالاشارة الحسية ويكون المقصود من
احضاره بها بيان حاله من القرب والبعد والتوسط ليس من المباحث اللغوية لان اللغوي ينظر
في اسماء الاشارة من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني ينظر من حيثية اذا اريد بيان قرب المسند
اليه يؤتى بلفظ هذا ويشار به اليه وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المعبر عنه
بما يوجب تصوره ايا كان واكثر مباحث علم المعاني من هذا القبيل فان اهل النحو يبحثون كون
ان زيدا قائم بان يقول زيد مبتدأ وقائم خبره وان لتاكيد الحكم وتقويته وصاحب المعاني
لا يبحث فيه من هذا الوجه بل يقول هذا التركيب يؤتى به حين يقتضي رد الانكار او التردد فان تطبيق
الكلام بمقتضى الحال ليس الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه ليسبق
الى فهم السامع غرضك الذي قصدته من صوغ الكلام كترك الكلام الذي طلب بيان حال المسند اليه نحو ذلك
من المعاني الزائدة التي يقال لها خواص التراكيب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وهي معان زائدة على
المعاني الوضعية للالفاظ فان قرب المشار اليه مثلا داخل في المعنى الوضعي لكلمة هذا وسبق
الى فهم السامع عند اطلاقه ان المتكلم قصد بايرادها بيان حال المشار اليه هو معنى زائد على اصل
المراد ويدل على ما يحملنا ان الشيخ فسر النظم بتوخي معاني النحو فيما بين الكلام على حسب الاغراض
التي يصاغ لها الكلام ولو سلم ان بيان قرب المسند اليه وبعده وتوسطه ليس من المعاني الزائدة
على اصل المراد بناء على انهم ارادوا بالزائد على اصل المراد المعنى الزائد على المعنى الوضعي للفظ المعبر به
عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن ان يعبر به عنه في هذا المقام اذ ربما كان هذا الزائد
من المعاني الوضعية لما وقع التعبير به فيكون بحثا عن المعاني الاصلية للالفاظ كما في ما نحن فيه فان
القرب واخويه داخل فيما وضع له اسماء الاشارة وان كان زائدا على الحكم على ذات المسند اليه المعبر

عنه

عنه بما يفيد تصوره بان يوصف بكلمة في [illegible] لا [illegible] ذكر فهو
ولصالة بذكر توطئة وتمهيدا لما يتفرع عليه من مباحث الخواص لتعريف المسند اليه وتعريف المشار
اليه بقوله ثم يتفرع على ما ذكر وجوه من الاعتبار مثل ان يقصد بذلك كمال العناية بتمييزه
وتعيينه كقوله عز من قائل اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون او ان يقصد بيان ان السامع
غبي لا يتميز الشيء عنده الا بالحس كقول الفرزدق في خطابه جريرا اولئك آبائي فجئني بمثلهم
اذا جمعتنا يا جرير المجامع او ان يقصد تحقيره واستنزاله كما قالت عائشة رضي الله عنها يا عجبا
لابن عمرو وهذا تحقير له وهو عبد الله بن عمرو بن العاص وكما حكى عز وجل عن الكفار ما
ذا اراد الله بهذا مثلا وفي موضع آخر اهذا الذي يذكر آلهتكم وفي موضع آخر اهذا الذي
بعث الله رسولا قوله ثم يتفرع معطوف على مقدر مدلول عليه بقوله او ان يقصد بذكر اكمل
تمييز له او ان يقصد بذكر بيان حاله اي فيحصل المقصود اكمل التمييز وبيان الحال ثم يتفرع عليه
اعتبارات اخر فان قصد اكمل التمييز قد يكون لكمال العناية بتمييزه وقد يكون لغير ذلك كغباوة
السامع مثلا وكذا قصد بيان حاله من قرب مكانه او بعده او توسطه فانه قد يقصد بيان قربه
تحقيره ودنو مرتبته تشبيها للمراتب المعقولة بالمسافات الحسية وبيان بعده تعظيم ورفعة
قدره ومنزلته ولي اصل ان لا اصل في اسم الاشارة ان يقصد به اكمل التمييز او بيان الحال ثم انه
قد يقتصر على ان يقصد به اكمل تمييز للمسند اليه ليتضح عند السامع غاية الاتضاح ولا تزاحم
مقصود في نفسه كقوله هذا ابو الصقر وقد يتوجه دفع تطرق الاشتباه فيما المسند اليه [illegible]
برفقة وذا السيم وقد يقصد به اكمل التمييز ويتوصل بهذا المقصود الى مقصد آخر يناسبه كاظهار
كمال عناية المتكلم بتمييز المسند اليه لاختصاصه بنوع من القدر والاعتبار عند المتكلم كما في قوله
اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون وان اشكل ان كمال عناية المتكلم بتمييز المسند اليه
واظهاره لكمال تلك العناية معنى يناسب اكمل التمييز والقصد اليه فان جعل اكمل التمييز كيف يصح ان
يجعل اصلا والكمال فرعا له اجيب بان الاكملية لا يكون اصلا للكمال اذا كانا مضافين الى شيء
واحد وهنا الاكملية صفة للتمييز والكمال للعناية المتعلقة بتمييز المسند اليه ويصح ان يكون
قصد اكمل تمييز المسند اليه لاظهار كمال عنايته بتمييزه كمالا كليا وكذا يقصد تارة بلفظ هذا

وهو ان يقصد بذكر اكمل التمييز او بيان حاله ا

مع

وهو تفسير ما تقدم من قوله ويتفرع على هذا فانه معطوف على مقدر مدلول عليه بقوله او ان يقصد الى يتحصل الاكمل ثم يتفرع على هذا)

فانه اذا اطلق ما يدل على قرب المكان فهم منه مدلوله الوضعي ثم ان اريد صرف عارف عن ارادة تعين ان المراد قرب المرتبة تعلق [illegible]

[illegible] ... المعاني [illegible] صادرة دون نوم رتبة شبهها
للمراتب المعلومة بالمسافة الحسية وهاهنا يمكن ارادة المشبه به مع المشبه لاستحالة الجمع بين الحقيقة
والمجاز لم يجز ان يراد بهذا معنى البعد [illegible] القرب المكاني معا فالوجه في كونه مقصود نوم المرتبة منبها
على دلالته على دنو المرتبة [illegible] دنو المرتبة لدنو المسافة الصحيحة لارادة المشبه بخلاف كمال التميز
وكمال العناية بالتميز فانهما يجتمعان في القصد مع المناسبة كما عرفت من قوله وقد يقصد به اكمل
التميز ويتوسل بهذا القصد الى قصد معنى آخر يناسبه لا آخر قوله كما قالت عائشة رضي الله عنها تنظير
نظر الى ان الكلام مما ان يقصد ببيان قرب المسند اليه تحقيره وان اسم الاشارة في كلامها صفة
لمجرور لا مسند اليه او تمثيل نظر الى ان الاعتبار المتفرع على قصد بيانه حال المشار اليه هو قصد تحقير
المشار اليه بقربه سواء كان مسندا اليه او غيره وقوله يا عجبا روي على وجهين منونا على ان يكون منقولا
مطلقا محذوف ناصبه كما حذف المنادى وتقدير الكلام يا قوم اعجبوا عجبا وغير منون ايضا على ان
يكون الالف بدلا من ياء الاضافة كانها قالت يا عجبي احضر فهذا اوانك وسبب تعجبها ان عبد الله
بن عمرو انه افتى بوجوب نقض الضفائر على النساء عند الاغتسال من الجنابة ارادت ان
هذا الامر نحن اعلم به منه فكيف يتكلم فيه ومثلا فيما حكى الله تعالى عن الكفار من قولهم ماذا اراد
الله بهذا مثلا تمييز او حال لما لم يتوقفوا لما سمعوا ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها والعنكبوت
والبعوض وكان قصدهم وما بذلك انكار ان يكون هذا من كلام الله تعالى لكونه مستحقر الاجزاء
بحيث لا يليق ان يقع في كلام متكلم عظيم الشان وهذا خطأ والان الحكمة في ايراد المثل
توضيح حال الممثل له وربما يكون ذلك التوضيح لا يتم الا بالمحقر فيكون التمثيل بها عين الحكمة
والصواب ولهذا قال تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها قوله وفي
موضع آخر اهذا الذي جملة اسمية قدم فيها الخبر وهي الاسلوب لانه تمثيل ومنه وما هذه
الحيوة الدنيا الا لهو ولعب كما حكيه العامل عن امرأته تقوله ودفت نحرها بيمينها ابعلي هذا
بالرحى المتقاعس فصل الاية عما قبلها مع انها من امثلة تحقير المسند اليه بالقرب اما لان
دلالة ما قبلها على التحقير لظهر من دلالة هذه الاية عليه فاحتمال ان يكون اسم الاشارة فيها لمجرد
بيان قرب الحيوة بلا تحقير واما لان المشار اليه فيها صغير في نفسه لان الحيوة الدنيا قليلة فانية

منوية

منوية بكدورات منغصة فهي في نفسها مستحقرة بخلاف غيرها والمثل لما ذكره الرسول وقوله
وكما حكيه الله تعالى ايضا تنظير وعطف على قوله كما حكيه عز وعلا واراد ان الاخلفة بينهما تعلق فيه
قوله ودفت نحرها جملة حالية بتقدير قد وهذا اخبر بعلي والاستفهام فيه للانكار والاستخفاف
والاستنكاف عن فعل زوجها وصحبته بسبب ابتذاله بملابسة الرحى والطحن والمتقاعس صفة هذا
وبالرحى متعلق بمحذوف يفسره المتقاعس لا به لان اللام فيه موصول فلا يتقدم عليه ما في حيز صلته
الا ان يجوز هذا بناء على التوسع في الظروف والتقدير ابعلي هذا المتقاعس بالرحى والباء للتعدية
وقيل بالرحى حال اي مشيرا اليه حال كونه ملتبسا بالرحى وادارتها والتقاعس خروج الصدر ودخول
الظهر وهو ضد الحدب والهيئة المعهودة حال ادارة الرحى التحدب فلا تتحقق فيه هيئة التقاعس
الا بالتكلف واظهار ما ليس فيه فلذلك قالت المتقاعس دون الاقعس فهو صفة لزوجها بالجلد
والقوة في ادارة الرحى فان ادارة الرحى تقتضي ان يتحدب كدبير ويخرج ظهره فمن اخرج
صدره وادخل ظهره مع تمكنه بحاله يكون في غاية القوة والقدرة لعدم التفاته الى ثقله
الرحى ومانع ملابستها من التعب الا انها عابت زوجها بالتقاعس لكونه متوقعا لعيبين بعجزه
في نفسه واظهار ما ليس فيه وبعده تعظيما كما تقول في مقام التعظيم ذلك الفاضل واولئك
الفحول وكقوله عز وعلا الم ذلك الكتاب ذهابا الى بعده درجة وقوله فيما يحكيه عز وعلا قالت
فذلكن الذي لمتنني فيه ولم تقل فهذا وهو يوسف حاضر رفعا لمنزلته في الحسن واستحقاقا ان يحب ويفتتن به وتمهيدا
للعذر ومن التبعيد لقصد التعظيم قوله تعالى وتلك الجنة التي اورثتموها الخ خلاف تعظيمه كما تقول ذلك
اللعين او ما يخدلك مما له انحطاط في هذا الشكل ولطائف هذا الفصل لا تكاد تنضبط قوله وبعده
عطف على قوله قربه في قوله او ان يقصد بقربه تحقيره وذكر المصنف من الوجوه المرجحة لبيان
القرب والبعد ثلثة اوجه الاول ان يقصد بقربه تحقيره وانحطاط رتبته تشبيها لقرب المرتبة بقرب
المسافة والثاني ان يقصد ببعده تعظيمه وعلو رتبته تنزيلا لعلو مرتبته ورفعة محله منزلة بعده
في المسافة والثالث ان يقصد ببعده خلاف تعظيمه اعني تحقيره واهانته على معنى انه بعيد عن ساحة
عز الحضور والقرب منه كما ومثله كذلك عطف على قوله ان لا يكون لكل اولما فعل في ذلك
عبارة الى ما ذكر من الامور الاربعة المقام اداء اسم الاشارة وما يتفرع عليها وجعل عطفا عليه لينا وله

الامور الاربعة لا ابراز المسند اليه باسم الاشارة والامور المتفرعة على تلك الامور الاربعة الكتاب التعجب
في آخر حالاته ولو جعل عطفا على قوله او خلاف تعظيم لاختص الامور المتفرعة على البعد ولو عطف على كمال
العناية بتمييزه وما بعده من المتفرعات لاختص بما يتفرع على الامور السابقة قوله في هذه الاستعمال
الى تلك الامور الرابعة والمتفرعة وهذا الفصل اشارة الى كون فصل كون المسند اليه اسم اشارة ومن
جملة اللطايف الرابعة ان تورد اسم الاشارة للتنبيه على ان المشار اليه لما سبق ما ذكر بعده لاجل
الصفات السابقة كقوله تعالى اولئك على هدى اى اولئك الموصوفون بتلك الصفات على هدى فيكون من ترتب
الحكم على الوصف المناسب فيفهم العلية وكقول الشاعر فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه فان الشاعر عدد
اولا صفات فاضلة ثم قال فذلك اشارة الى الموصوف بتلك الصفات ولو اورد الضمير فيهما كما هو مقتضى
الظاهر لم يكن فيه دلالة على اعتبار الصفات لرجوعه الى الذات المذكورة بخلاف اسم الاشارة فان المذكور
اى جعل بمنزلة المحسوس الذى هو الاصل بتمييزه بتلك الصفات وانما الحالة التى تقتضى التعريف باللام
فهى متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة كقولك الماء مبدأ كل حى قال عز من قائل وجعلنا من الماء كل
شىء حى اى جعلنا مبدأ كل شىء حى هذا الجنس الذى هو جنس الماء فى الروايات انه تعالى خلق
الملائكة من ريح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه وآدم من تراب خلقه منه وكقولك الرجال
افضل من المرأة والدينار ... الدرهم والكل اعظم من الجزء ونعم الرجل وبئس الرجل قوله
متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة اى مع الاشارة الى حضورها فى ذهن السامع فان معنى تعريف اللام هو
الاشارة الى الحاضر فى ذهن السامع من حيث حضوره والمصنف جعل المشار اليه بالتعريف اللامى
ثلاثة اقسام فقال اى متى اريد بالمشار اليه نفس الحقيقة او العموم والاستغراق او كان المسند اليه حصة
معهودة من الحقيقة وخص المعرف باللام الجنسية بما اريد به نفس الحقيقة وجعله مقابلا لما اريد به
الافراد وشمولها او الحصة المعينة منها كما هو الظاهر من عبارات القوم وتحقيق الكلام فى هذا المقام
ان وضع اللام للتعريف لا غير ومعناه الاشارة والتعيين والاشارة اما الى نفس الماهية من غير ان
يكون فى ضمن الوجود كما فى قولك الانسان حيوان ناطق والرجل خير من المرأة وقد تسمى لام الجنس
او باعتبار الوجود وح اما ان يكون مع قرينة البعضية كما فى قولك ادخل السوق واشتر الماء وقد
يخص باسم المعهود الذهنى واما بدونها فيحمل على العموم حذرا من الترجيح بلا مرجح وتسمى لام الاستغراق

بل ربما

بل ربما تكون مع قرينة العموم كالاستثناء مثلا كما فى قوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين
آمنوا واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر كما اذا قيل جاءنى رجل او رجلان
او رجال فتقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجال ويسمى تعريف العهد الخارجى هذا اللام ثلاثة بعد
العهد او تعريف الجنس فقد يراد به نفس الحقيقة وقد يراد به جميع الافراد وقد يراد به بعضها ونفس
جعل الاستغراق مقابلا للجنس والعهد جاريا على ظاهر كلام بعض ائمة النحو والاصوليين اشارة الى التحقيق
الحق وصف فى بحث تعريف المسند وادرج المعهود الذهنى اعنى البعض الغير المعين من الجنس
فى تعريف الحقيقة بدليل انه علم فيه ما هو باعتبار الوجود ذابته مثل آتيناهم الكتاب واما مثل
اللحم ونحو ذلك لا فى تعريف العهد على ما توهم فقوله متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة ربما توهم
ان المراد بها الماهية من حيث هى هى من غير اعتبار الوجود لكن لا ضائع ان مثل آتيناهم الكتاب
واشرب الماء اشارة الى الحقيقة باعتبار الوجود فى ضمن بعض الافراد فعلى هذا انه لا يرى ان المراد بها
على انهم يقولون ان الحقيقة هى الماهية باعتبار التحقق وهى اخص ولهذا يقال ان الموجودات
حقايق ومفهومات والمعدومات مفهومات لا حقايق والجنس ما يشتمل الكثير على ما هو معنى الكلى
الطبيعى سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك كالرجل والمرأة والكلمة والاسم
بتمامه جميع التعريفات لكان متى اريد الاشارة الى نفس حقيقة المسند اليه بزيادة لفظ الاشارة
التى هى معنى التعريف وحقيقته وقوله قال عز من قائل وجعلنا من الماء كل شىء حى استشهاد
يطرق الاستيناف على صدق قوله الماء مبدأ كل حى مع انه مثال لتعريف الحقيقة باللام فى غير
المسند اليه وقوله فى الروايات يستلزم الخروج به جوابا لما يقال كيف يصدق ان الماء
مبدأ كل حى وان يدل الآية على هذا المعنى مع انه قد ثبت ان الملائكة خلقت من ريح وآدم من
تراب والجن من مارج من نار وتقرير الجواب ان ذلك لا ينافى ما ذكرناه من الآية لان الاركان
المذكورة خلقت من الماء على ما يحكى انه ورد فى بعض الكتب السماوية ان اول ما خلق
صـ الله تعالى جوهرة فنظر اليها بنظر الهيبة فذابت من هيبته تعالى فصارت ماء ثم خلقت بقية الاشياء
منها فلهذا اشار الى وجه التوفيق بينهما رجع الى ذكر الامثلة واللام فى الرجل والمرأة والدرهم
والدينار لتعريف الجنس والحقيقة الا ان الرجل والدينار من باب المسند اليه دون المرأة والدرهم

... جنس الرجل من حيث هو افضل من جنس المرأة من حيث هي لا ينافي ان يكون فرد من افراد
المرأة بحسب خصوصيته افضل من خصوصية فرد من افراد جنس الرجل لجواز ان يكون احد الجنسين
من حيث هو مفضولا بالنسبة الى الجنس الآخر من حيث هو ويكون فرد الجنس المفضول بحسب ما فيه
من الخصوصية المختصة به افضل بالنسبة الى فرد من افراد الجنس الفاضل بما فيه من العوارض الدنية
والاوصاف الردية الآن ايراد قوله الكل اعظم من الجزء من امثلة تعريف الجنس محل بحث اذ لا
يصح ان يقال جنس الكل اعظم من جنس الجزء كما لا يصح ان يقال جميع افراد الكل اعظم من جميع افراد
الكل اعظم من جميع افراد الجزء لان كل واحد من هذين الجنسين يتناول افرادا مختلفة في الصغر
والكبر فرب جزء شيء يكون اكبر من كل شيء آخر فلا يصح قصد الاستغراق في الكل والجزء معا كما لا يصح
قصد الجنس فيهما ايضا بل الظاهر ان يقصد تعريف الكل الاستغراق وتكون اللام في الجزء عوضا عن
المضاف اليه كما ذهب اليه الكوفيون او تكون معنية عنا الاضافة في الاشارة الى المعهود كما ذهب
اليه المحققون ويكون المعنى كل واحد من افراد الكل اعظم من جزئه ويجوز ان يجعل اللام في الكل للاشارة
الى الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد منه لا بعينه وتكون في الجزء عوضا عن المضاف اليه فيكون المعنى
ان فردا من افراد الكل اعظم من جزئه الا ان تخصيص هذا الحكم بفرد من افراد الكل لا طائل فيه وان
كان حكما صحيحا في نفسه وقوله ونعم الرجل وبئس الرجل من امثلة تعريف الجنس حيث لا يراد به احد
دون واحد اذ لو اريد به ذلك وكان اللام فيه للعهد جاز ان يقع غيره اسم الجنس المعرف باللام من
المعارف نحو قولك نعم انت او نعم هذا ... لكنه ممتنع ... فتعين ان يكون اللام فيه لتعريف
الجنس والمقصود من الكلام المبالغة في المدح والذم كان الكلام يدل على ان الممدوح او المذموم
قد حصل له ما من الكمال او النقصان ما حصل لجميع آحاد الجنس كانه يدعي ان جنس الرجل ...
لجامعية المحاسن او المساوي المنسوبة الى هذا الجنس هو ذلك المخصوص وقد يقال المراد بالجنس ...
وجوده في ضمن فرد لا بعينه ومن تعريف الجنس قوله والخل كالماء يبدي لك ضمائره مع الصفاء
ويخفيها مع الكدر وقوله الناس ارض بكل ارض وانت من فوقهم سماء وقوله عز وجل اولئك
الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة وقوله الكافة اذا تأملت بان ان يعرف الاسم
التنوين بان ان يترك غير معرف به عامل معرفة كثيرا معاملة غير المعرف كان ولعل الامر على

اللئم

اللئم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني ... اللئم والمعنى ولقد امر على اللئيم من اللئام
اللئم والمعنى ولقد امر على لئيم من اللئام ولذلك يقدر يسبني وصفا لا حالا وله في القرآن نظير
قوله من تعريف الجنس قيل فصل عما قبل لاحتمال الاستغراق في هذه الامثلة الا ان حمل الخل والخليل
على العموم بعيد جدا وكذا حمل الناس عليه لا مانع للعموم في الماء والصفاء والكدر والمعنى جنس الخل
كجنس الماء ويبين وجه الشبه بقوله يبدي لك ضمائره الا انه من قبيل الاستخدام لان صريح الخل محمولا على جنس
وضمير يبدي للنوع ولان الابداء انما هو حكم الافراد لا الجنس من حيث هو والمعنى يبدي لك ضمائره ...
كل فرد من جنس الخل لصاحبه والمعنى الاول ظاهر بقرينة قوله واما المعنى الثاني فهو مستفاد
من ان خصوصية المتكلم لا مدخل له في ابداء الخليل ضميره فينبغي ان يكون الحكم عاما وقيل ان ما في
هذه الامثلة الى ان المعرف باللام انواع مختلفة صفة كالخل واسم الجنس كالماء واسم الجمع كالناس
واسم الصفة كالكتاب الذي هو اسم للمكتوب المنزل ومصدر كالحكم والنبوة والبيت الاول
لابي العلاء وقيل لا تطويل الشرح في يوم نابه فان ذلك في نسب غير معتبر والبيت الاول مشتمل
على اربعة امثلة للمعرف باللام الخل والماء والصفاء والكدر والاول منها ... من باب ...
بخلاف الثلاثة الباقية وقوله الناس ارض اي هذا الجنس كالارض في انحطاط المرتبة وسفالة الدرجة
والتذلل والانقياد لمن اراد ان يتصرف فيهما في اي ... سكنوا او في اي ناحية منها تمكنوا وانت من جملتهم
بمنزلة السماء بالنسبة الى الارض في رفعة المرتبة وكونها مبدأ ... نسبة السماء الى الارض
نسبة الفاعل الى القابل واورد الآية الكريمة في هذا المقام وان لم تكن الاسماء المعرفة باللام فيها
هي الكتاب والحكم والنبوة مسندا اليها من حيث كون اللام فيها للتعريف الجنس والمعنى اعطيناهم
الجنس المسمى بالكتاب المنزل من السماء والجنس المسمى بالحكم وبالنبوة وليس المعنى انا اعطيناهم
جميع افراد كل واحد من الاجناس المذكورة اذ ليس الامر كذلك ولا اعطيناهم فردا معينا من
افراد تلك الاجناس وقد حمل اللام فيها على الاستغراق ايضا بناء على ان اولئك اشارة الى الانبياء
وآبائهم وذرياتهم وقد اوتوا جميع الكتب والاحكام والنبوات على سبيل التوزيع قوله وكثرة
الكافة تعليل مقدم لقوله يعامل متعلق به وقوله اذا تأملت ظرف للتوزيع لا انه في الحقيقة
ظرف التوزيع لان نفس التوزيع يظهر في زمان التأمل مع كونه حاصلا قبله وقوله بين ان يعرف بين

ان يتركه [illegible] وقرب المسافة بينهما عبارة عن قلة التفاوت بينهما في قوله هذا التعريف
يشاره الى تعريف الجنس للفظة به في قوله يعني ان يتركه غير معرف مستدرك لان المقصود انه لم يترك
غير معرف بشيء من التعريفات لا ان يتركه غير معرف بهذا التعريف الجنسي وهذا الكلام انما هو بين المنكر
وبين المعرف بلام الجنس اذا اريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه اعلم انه
تقتضي ذلك كونه حيث لا عهد كلت الخبز وشربت الماء فان مؤدى هذا المعرف مؤدى المنكر و
هو الفرد المنتشر كما اذا قلت اكلت خبزا او شربت ماء والفرق بين هذا المعرف وبين المنكر هو ان
في المعرف تشير الى كون ماهية ذلك الفرد معلومة وليس في المنكر هذه الاشارة فاذا قلت اكلت
الخبز فكانك قلت اكلت فردا من هذه الماهية المعلومة لدى طب وكذلك لعدو واذا قلت اكلت خبزا
كان معناه اكلت فردا من هذه الماهية من غير اشارة الى معلوميتها وان كانت معلومة في نفس الامر
والتعريف الجنس الماخوذ بهذا الاعتبار هو المسمى بتعريف العهد الذهني لان الفرد المبهم با
عتبار مطابقته للماهية المعلومة كالماهية صار كانه معهود الى معلوما فله عهدية بهذا الاعتبار فيسمى
معهودا ذهنيا وانما قلت ان هذا القرب انما هو اذا اريد بالمعرف بلام الجنس الجنس باعتبار
وجوده في ضمن فرد لا بعينه لانه اذا قصد بالمعرف بلام الجنس الماهية من حيث هي كما في الاشياء
التي يراد تحديدها او اجزاء الاحكام عليها مابينهما كان يكون بين المعرف والمنكر بونا بعيدا لان
المراد بالمعرف الماهية من غير ان يلاحظ معها وجودها في ضمن شيء من افرادها وبالمنكر فرد منها [illegible]
وهذا الفرق ظاهر في غير المصادر الغير المنونة واما المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة
والفردية كرجعى وذكرى وبشرى فالفرق المذكور غير ظاهر فيها لانه يتحد مؤدى معرفها ومنكرها
وهو الماهية من حيث هي فان منكر هذه المصادر يدل على الماهية ايضا كمعرفها الا ان معرفها اشارة
الى حضور الماهية دون المنكر فلا يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو
المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر وكثيرا في قوله يعامل معرفه كثيرا معاملة غير المعرف اشارة
الى ان هذه المعاملة جائزة مع جواز المعاملة الاخرى فانه يجوز ايضا ان يجعل هذا المعرف مبتدا
وذا حال كسائر المعارف وذلك لانه ان نظر الى معناه عومل معاملة المنكر وان نظر الى لفظه عومل معاملة
المعرف قوله على اللئيم يسبني جملة يسبني صفة اذ ليس فيه اثبات معاملة الحكم للماهية من حيث

هي

هي قرينة المرور لا الاستغراق لعدم امكان المرور على جميع افراد اللئيم متعين ارادة الجنس في
حين وجوده في ضمن بعض الافراد والمعنى ولقد مررت على لئيم من اللئام بقرينة قوله فمضيت
ثمت قلت لا يعنيني لقصد الاستمرار التجددي وثمت بالتاء لغة في ثم الا انها تختص بعطف الجمل
قوله وذلك اي ولكون المعنى على لئيم من اللئام يقدر يسبني وصفا لا حالا فظاهر هذه العبارة
يوهم ان الجملة الواقعة بعد الاسم المعرف بلام العهد الذهني لا يقدر حالا وان ذلك الاسم المعرف لا يصلح
ان يقع ذا حال لكونه كالنكرة وليس كذلك لكونه معرفة قريبة من النكرة لا نكرة ولهذا ليس يجوز
بل الفرق بحث [illegible] المراد ان كونه بمعنى لئيم من اللئام مصحح لكون الجملة الواقعة بعده صفة مع ان المعرفة
لا توصف بالنكرة لا انه مرجح للوصفية على الحالية فان جعلها صفة وان كان راجحا على الحالية الا
ان مرجحها ليس كون الاسم المعرف كالنكرة بل المرجح ان يكون مقتضى الحال معنى الوصفية دون
الحالية لان الحال يكون قيد العامل فيكون المعنى على تقدير الحالية امر على اللئيم يسبني في حال المرور
وتقييد المرور به لا يلائم غرض الشاعر وهو التمدح بكونه الوقار [illegible] صفة [illegible]
عرضه حملا على الوصفية وكون المعنى على لئيم عادته المستمرة يسبني فكانه قال امر دائما على
لئيم مواظب على سبي فلا التفت اليه واقول لا يعنيني اي لا يريدني بل يريد غيري على ان يكون
يعني من عناه يعنيه قصده واراده او لا يهمني الاشتغال به والانتقام منه على ان يكون من عناه
الامر اي اهمني وفي الحديث من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه اي لا يهمه قوله ولهذا
نظير اي وللمعرف الذي عومل معاملة المنكر غير نظير اي له نظائر كثيرة فالنظائر بمعنى الامثلة اذ
لقوله على اللئيم يسبني نظائر اي اشباه بناء على ان النظير بمعنى الشبيه والمماثل كقوله تعالى كمثل الحمار
يحمل اسفارا فلولا ان الحمار عومل معاملة النكرة لما وصف بقوله يحمل اسفارا وقوله تعالى الا
المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة فان قوله لا يستطيعون صفة
للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان وانما جاز ذلك ولم يجعل نكرة لان الموصوف
وان كان فيه حرف التعريف فليس شيئا بعينه وقوله تعالى غير المغضوب عليهم فانه صفة للذين
انعمت عليهم لانه لم يقصد به شيء بعينه كذا في الكشاف ومن هذا يعلم ان الموصول كالمعرف
باللام في هذه المعاملة فان الذين موصول وكذا اللام في المستضعفين وقد حكم بانه لم يقصد بها شيء بعينه

او العموم والاستغراق كما يدعي من قائل ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات
وقوله والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقوله ولا يفلح الساحر حيث اتى قوله او العموم
عطف على نفس الحقيقة اي او اريد بالمسند اليه المعرف باللام عموم الحقيقة لافرادها ولما كان العموم
قد يطلق على التناول على سبيل البدل كما في النكرة لافراد حقيقة مدلولها على سبيل البدل زاد لفظ الشمول
والاستغراق عطف عليه الاستغراق تعيينا للمراد ولم يذكر المصنف هاهنا اندراج العهد الذهني تحت
التعريف الجنسي ولم يجعله قسما على حدة حيث حكم بتقارب المسافة بين المنكر وبين المعرف بلام الجنس
اذا اريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه بناء على قرينة تقتضي ذلك فانه عبر عن
المعرف بتعريف العهد الذهني بالاسم المعرف بهذا التعريف مشيرا الى ان التعريف الجنسي وانما لم يجعله قسما
براسه لظهور اندراجه تحت التعريف الجنسي فان المراد بالمعرف باللام في نحو ادخل السوق انما هو نفس
الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول ونحوه ولم يجعل تعريف الاستغراق مندرجا تحت
التعريف الجنسي بل جعله مقابلا له حيث عطف قوله او العموم والاستغراق على قوله نفس الحقيقة
جريا على ما هو المشهور من كونه مقابلا له فانهم قالوا وضع اللام للتعريف لا غير ومعنى التعريف الا شارة
والتعيين ثم الاشارة اما الى نفس الماهية من غير اعتبار لما صدقت هي عليه من الافراد كاللام الداخلة
على المعرف نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ مفرد موضوع لان التعريف للماهية لا للافراد
او الى الماهية باعتبار وجودها في الخارج وحينئذ اما ان يكون مع قرينة البعضية كما في الكلام الخبر اذا
لم يكن فيها فيحمل على العموم حذرا عن الترجيح بلا مرجح وتسمى لام الاستغراق واما الى حصة معينة من
الحقيقة فردا او فردين او اكثر وتسمى لام التعريف العهدي فعلم ان اللام اما لتعريف العهد او لتعريف
الجنس والجنس قد يراد به نفس الحقيقة وقد يراد به جميع الافراد وقد يراد به بعضها فالمصنف رحمه الله
جعل الاستغراق مقابلا للجنس والعهد جريا على ظاهر كلام بعض ائمة النحو والاصول ثم اشار
الى تحقيق الحق وحققه في بحث تعريف المسند واندراج العهد الذهني اعني البعض الغير المعين
من الجنس في تعريف الحقيقة بدليل انه قدمه فانه ما باعتبار الوجود البتة مثل آتينا ام الكتاب
واقتصر على التلويح ونحو ذلك لان تعريف العهد كما تقدم وحمل التعريف اللامي في الامثلة الثلثة
على الاستغراق اما في قوله تعالى ان الانسان فلقرينة لفظية وهي ورود الاستثناء بعده فانه

مستثنى

مستثنى بعض افراد الانسان عنه بتقييد [illegible] الذين آمنوا وعملوا الصالحات يدل على ان المراد
بالمستثنى منه جميع الافراد ليدخل المستثنى في المستثنى منه ويكون الاستثناء من جنسه ويكون المنفي
كل افراد الانسان في خسر الا الذين آمنوا واما في انه لعن الا خسرنا فلقرينة عقلية وهي صحة
الاستثناء فان صحة الاستثناء اي [illegible] يراد [illegible] عموم اللفظ لكل سارق وسارقة وبحيث الحكم
في الثانيين فان قوله فاقطعوا كل واحد من افراد السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ولا يخرج بعض
السارقين من هذا الحكم العام كمن سرق ما دون النصاب الذي يجب به القطع واما لما [illegible]
[illegible] الافراد في الآية من حيث مفهومه تدل على قطع كل سارق وكذا قوله تعالى ولا يفلح الساحر حيث اتى
فان عدم الفلاح شامل لكل ساحر في اي مكان كان فان قلت [illegible] الاشارة ليس من قبيل
تعريف المسند اليه باللام فضلا عن ان يكون ذكر التعريف للاستغراق لان اللام في السارق والسارقة
اسم موصول لا حرف تعريف وعموم الحكم لكل سارق وسارقة والتحقق علة الحكم في كل واحد منهما [illegible]
والشيخ اجيب اولا بانه [illegible] ان اللام في المشتق [illegible] موصول [illegible] حرف تعريف كما في اسماء الاجناس
كما ذهب اليه المازني ولانه [illegible] ان السارق والسارقة من قبيل المشتقات [illegible] انهما صارا
في عداد الاسماء فاللام فيهما حرف تعريف وثانيا فانا [illegible] سلمنا كون اللام فيهما موصولا لكن لا نسلم
ان ذلك يستلزم ان لا يكون للمثالين المذكورين تعلق بما نحن فيه غايته ان لا [illegible] الا انه نظير
فان قولنا الذي والتي ومتصرفاتهما ايضا في حكم المعرف باللام فيقصد بها تارة نفس الحقيقة وتارة
فرد لا بعينه واخرى الاستغراق العموم او العهد كما في المعرف باللام فيحمل في المثالين المذكورين على العموم بقرينة
ضعيفة اي [illegible] يراد [illegible] عموم الحكم مستفاد من تحقق العلة في كل فرد [illegible]
تدل على العموم مع قطع النظر عن تحقق العلة في كل فرد [illegible] كونه تعريف الموصول بطبيعة اللفظ [illegible]
في كونه للاستغراق لا [illegible] اذا كان [illegible] وقد وقع في حيز النفي وحينئذ ان يقصد به نفي العموم
لا عموم النفي كما [illegible] الا ان اصله ما [illegible] ليس كليا
الابد لا عموم قوله تعالى لا يحب [illegible] والسر في ذلك ان هذا الحكم ليس كليا بل
يقصد نفي العموم تارة وعموم النفي اخرى [illegible] انه اذا اعتبر قيد العموم في الكلام اولا ثم دخل النفي عليه
ثانيا كان النفي واردا على هذا القيد نافيا للقيد اعني عمومه وان عكس كان القيد واردا على النفي

وليس المعنى ان حقيقة الانسان في خسر الا الذين آمنوا الا ان الاستثناء يحتاج الى نكرة داخلة الى المستثنى منه وهنا الامر بالعكس فانه الحقيقة الافراد ما يحكم لكل فرد من الحقيقة مع المخصصات

التوضيح على [illegible] واللام [illegible] بالاول [illegible] النفي [illegible] نفي القيد [illegible] مع قيد [illegible] العموم [illegible] وعلى هذا القياس [illegible] النفي

مفيد لعموم نفيه والتعريف يفيد التعيين احد الاعتبارين الى الواقع او كان المسند اليه حصة
معهودة من الحقيقة كما اذا قال لك قائل جاءني رجل من قبيلة كذا او رجلان او رجال فتقول له الرجل الذي
جاءك عرفا والرجلان اللذان جاءاك والرجال الذين جاءوك وفي التنزيل وابعث في المدائن حاشرين
يأتوك بكل سحار عليم فجمع السحرة وفي موضع آخر كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
وتوهم ما ذكرنا من افادة اللام الاستغراق او العهد بذكره في الفن الثالث انه [illegible] قوله او
كان المسند اليه عطف على قوله اريد به [illegible] وما الحالة التي تقتضي تعريف المسند اليه باللام متى اريد بالمسند اليه
نفس الحقيقة والتمام [illegible] او حصة معهودة ليكون عطفا على قوله نفس الحقيقة او العموم [illegible]
عرفا العهد قسم مستقل من التعريف مقابل لتعريف الجنس ليس كالاستغراق متولدا من التعريف الجنسي
وذلك لان تعريف الجنس وان كان داخلا في العهد المطلق كما سيحقق الان معهودية الفرد المعين
دون الافراد المعينة ليست راجعة الى معهودية الماهية بل هما معهوديتان متقابلتان وانما [illegible]
والعهد الذهني مندرج في تعريف الجنس معهودية الماهية كما ستعرفه قوله كما اذا قال لك قائل فيه
تنبيه على ان لا حصة المعهودة [illegible] حقيقة قد تكون فردا او [illegible] حيث قال القائل رجلا او
رجلان او رجال وكان لكل واحد [illegible] معهودية الشيء قد تكون باعتبار كونه
مذكورا في كلام شخصين وقوله فجمع السحرة اشارة الى جميع المذكورين [illegible] كل سحار عليم [illegible]
ان هذا الجميع حصة معهودة من حقيقة الساحر لان الساحر يتناول السحار العليم وغيره فيكون
جميع السحار العليم بعض افراد الساحر وحصة منه وليس في السحرة المعهودة استغراق افراد حقيقة
الساحر حيث لم يرد فيها غير السحار العليم من افراد حقيقة الساحر فسقط ما ذكره الشيخ الرضي
من ان [illegible] بالمثال الذي على ان المعهود قد يكون على استغراق كما يتوهم من ظاهر
تقابلهما انهما متنافيان وليس اللام في السحرة اسما موصولا فان اللام الداخلة على الجمع
لا يلزم ان يكون اسما موصولا البتة وانما ذكر فيما قصد به معنى الحدوث [illegible] وفي حرف تعريف
ولئن سلم انه اسم موصول فقد مر ان الموصول مطلقا في حكم المعرف باللام قوله فعصى فرعون
الرسول [illegible] على ان التعريف باللام لا يخص المسند اليه وكثيرا ما يورد الامثلة من غير الباب
الذي هو فيه تنبيها على عدم الاختصاص [illegible] في غير هذا الباب فعليك

ان

ان تحفظ هذا الكلام فانه افضل ينفعك في مواضع شتى ويغنيك عن التكلف في رفع الارتياب قوله
وتوهم ما ذكرنا من افادة اللام الاستغراق او العهد بذكره في الفن الثالث [illegible] تعريف حقيقة
[illegible] انما ذكرناه في ذلك الفن فانه ذكر هناك ان القول بافادة اللام تعريف الحقيقة والاستغراق [illegible]
في [illegible] ان اللام موضوعة للعهد مطلقا بحيث يندرج فيه الجنس ايضا فانه قد يكون
معهودا خفيا او تقديرا كما فصل هناك فقد [illegible] في الفن الثالث لتقرير افادة اللام للامور الثلاثة
الاولى ان [illegible] بالثالث ايضا وان الحالة التي تقتضي التعريف بالاضافة فهي متى لم يكن للمتكلم
الى احضاره في ذهن السامع طريق سواها اصلا كقولك غلام زيد اذا لم يكن عندك منه شيء سواه او عند
سامعك او طريق سواها اخصر والمقام مقام اختصار كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد جنيب وجثماني
بمكة موثق قوله الى احضاره اي احضار المسند اليه بعينه والجار اعني كلمة الى ظرف لغو متعلق بالمعنى
المستفاد من قوله طريق [illegible] فلا حاجة الى جعله حالا كما ذهب
اليه الشيخ [illegible] وقوله اصلا [illegible] لنفي الطريق او حال [illegible] كأنه قيل متى انتفى طريق
سواها انتفاء كلية [illegible] بالجملة قوله اذا لم يكن عندك منه اي من الغلام
شيء من طرق التعبير عنه سوى [illegible] ليس عندك ما يعبر منه شيء سواه قوله
الحالة المقتضية لتعريف المسند اليه بالاضافة تتحقق متى لم يكن للمتكلم طريق الى احضار المسند اليه في
ذهن السامع اصلا محل بحث لان كل موضع يكون الاضافة فيه طريقا الى احضار المسند اليه في ذهن السامع
يكون التعبير باسم الموصول ايضا طريقا الى احضاره فيه لان النسبة الاضافية يجب ان تكون معلومة
للمخاطب [illegible] ان تقع صلة [illegible] لا اشتباه على ذي مسكة فيقال الذي هو غلام
زيد فان قلت نعم ان ايراد الموصول يكون طريقا الى احضار المسند اليه في كل موضع تكون الاضافة طريقا
اليه لكن طريق الاضافة اخصر قلت فحينئذ يكون معنى الوجه الاول انها تتحقق متى كانت الاضافة
طريقا الى احضار المسند اليه بعينه ويكون قوله او طريق سواها اخصر تكرارا بلا طائل فلذلك ترك صاحب
الايضاح الوجه الاول واقتصر على الوجه الثاني قوله او طريق سواها اخصر عطف على قوله
طريق سواها اصلا اي لم يكن عند المتكلم طريق غير الاضافة اخصر من الاضافة فيفهم منه ان
الاضافة اخصر الطرق الحاصلة عنده في احضاره بعينه فانه اذا قيل بسمعي البدل علم من زيد

بنفسه منه عرف ان زيدا اعلم اهل البلد بخلاف ما اذا قيل ليس في البلد اعلم الا زيد فانه نص
نص صريح فافهم ان زيدا اعلم اهل البلد ولكن ان يجعل سواها استثنا من قوله طريق اخصر فيدل
على ان الاضافة اخصر الطرق لان تقدير الكلام في تكرره اسكنه واذا لم يكن للمتكلم طريق
اخصر من الاضافة فيكون الاضافة اخصر الطرق فهي حاصلة حتى قوله سواها ان يتاخر عن الصفة الا انه يفصل
بين الصفة والموصوف بذلك كما ذكره قوله هواي مصدر بمعنى اسم المفعول اى مهوى ويحتمل ... في الاضافة
اى نفسه لكونها اخصر طرق التعريف فانه اخصر من ان يقول الذي اهواه والذي يميل اليه ... فان
فان النسبة الى اليمن يمني لكن حذف احدى يائي النسبة وعوض عنها الالف المتوسطة قوله مصعد
اى مبعد ذاهب من يصعد في الارض اذا ابعد فيها وجنيب فعيل بمعنى المفعول اى مجنوب وهو الذي يجره الشخص و
تعود معه الى ... كل تابع منقاد جنيب قوله وجثماني اى جسده وبدنه وقوله موثق اى مقيد من اوثق   نخه
في الوثاق اذا شده كانه قال روحي راحلة مع الركب القاصدين نحو اليمن وجسمي مقيد بمكة او لانه
في اضافته حصول مطلوب آخر مثل ان تغني عن التفصيل المتعذر او الاولى تركه لجهة من الجهات
كقوله بنو مطر يوم اللقاء كانهم اسود لها في غيل خفان اشبل وقوله اولا وجعته حوى قبرا
بنيهم قبر ابن مارية الكريم المفضل وقوله قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي
وقوله فبايتنا سبع وانتم ثمنه وللسبع خير من ثلاث واكثر قوله اولانه في اضافته عطف على
معنى قوله فمتى لم يكن للمتكلم اولانه مع طريق سواها الى احضاره في ذهن السامع فانه قدم ان
بيانه طريق لكانه وان لم يكن صريحا في بيانه نفس لكانه الا انه يعلم بذكر طرفها ان خصوصيته لكانه
ما خصوصه ما اضيف اليه الظرف فكانه قيل تعريف المسند اليه بالاضافة اما لانتفاء طريق سواها
الى احضاره او لكونها اخصر الطرق اليه او لانه في اضافته حصول مطلوب آخر لكون الاختصار و
العطف بحسب المعنى كثير في كلام الادباء وقد يقال انه معطوف على قوله متى لم يكن عطف ظرف على ظرف
اى لكانه المقتضية لتعريفه بالاضافة حاصلة متى لم يكن الى احضاره طريق سواها اصلا او متى لم يكن
الى احضاره طريق اخصر منها او حاصلة متى اختار المتكلم الاضافة حصول مقصود آخر وفيه انه مبني
على التقدير من غير ضرورة وقد يقال ايضا ان نفس الجار والمجرور معطوف على الظرف السابق بالمناسبة
بينهما في الظرفية كانه قيل لكانه المقتضية للاضافة حاصلة متى لم يكن طريق او حاصلة لانه في اضافته   فه

فه

وفيه ان اللام ظاهرة في الدلالة على المعية فلا يلزم عطفها على الزمان لانه يصير المعنى
لكانه حاصلة في زمان كونه او حاصلة للفائدة اغلابية وانه ركيك فوقع في ... بحسب المعنى
عنه وقوله مثل ان تغني منصوب على انه بدل من حصول او حال من مطلوب آخر ويجوز جره على انه صفة قوله
او الاولى عطف على المتعذر وقوله تركه فاعل له فيلزم اعمال اسم التفضيل في الفاعل الظاهر من غير ان يتحقق
الشرائط المعتبرة في مسئلة الكحل فيكون شاذا ويجوز ان يكون الاولى مبتدأ خبره تركه ويكون الجملة الاسمية
معطوفة على صلة اللام في المتعذر ميلا الى المعنى كانه قال عن التفصيل الذي تعذر او عن التفصيل
الذي الاولى تركه فيلزم جعل الاسمية صلة اللام على وجه التبعية والعطف وقد يتحمل في التبع
ما لا يتحمل في الاصل وهو وقوع الاسمية صلة اللام اصلا قوله لجهة من الجهات علة لتعذر التفصيل و
كون تركه اولى وتلك الجهة كتضيق المقام لعدم الوصلة على التفصيل واداء التفصيل الى ملال او الى
والتحامي بصحابه عن التعال على الناس او على الكراهة على السمع وصلاحية التعظيم والاستهزاء
التصريح بنسبة الفعل القبيح الى التصريح باسمائهم واقتضاء التفصيل تقديم بعض على بعض في
الذكر فيورث عداوة او اذى خاطر قوله بنو مطر او مثل في تزيين الاضافة لاغنائها عن التفصيل
المتعذر في المسند اليه فانه متعذر عادة اذ المراد بهم افراد القبيلة جميعا الاولاد والاحفاد
ومطر اسم شخص هو جد اعلى القبيلة واللقاء لقاء العدو في المحاربة والغيل بكسر الغين ما وفي الاسود
وخفان علم موضع هو مأوى للاسود العظام والاشبل جمع شبل وهو ولد الاسد والاسد اذا كان ذا اشبل
كان اشد في اضرار من يحاربه ويوم اللقاء معمول المعنى التشبيه المستفاد من كانهم وقوله في غيل متعلق
بالظرف اعني لها واشبل فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف وقوله او لا وجعته ... في طريق الا   ضافه
لاغنائها عن التفصيل الذي كان تركه اولى اذ المراد بهم بني حي معدودون هم ملوك غسان بناحية
الشام وتفصيلهم يقتضي تقديم بعضهم على بعض في الذكر قوله الكريم بالجر صفة للابن والمفضل
ذو الافضال وهو الانعام والمعنى انهم لم يتفرقوا عن عزهم بل حافظوا على حرمة الدولة الموروثة
من آبائهم الكرام ولم ينتجعوا الكلا ... ومارية اسم ام جفنة قوله قومي اى مثل في طريق
الاضافة لاغنائها عن التصريح باسمائهم فتكرهه من الاقارب ولم يفصلها لانه يورث تاكيد
العداوة واميم مرخم اميمة اسم امرأة كانت تلومه على ترك الانتقام فدفعها بان الانتقام

منهم يعودون مضغة اليه لان عرف لم رجل بعشيرته وقومه فقابلنا سبعا نفضل القبائل بالسبع مع انه غير متميز
بل امر طريق الاضافة لانه قصد بيان كثرة قبائله بيانا فاق عدد من بلغ سبعا فلو فصل تلك القبائل وذكر
سبحانا صريحا لم احبر بانها سبع لصار الاخبار لغوا بخلافها اذا وقع بطريق الاضافة فقال قبائلنا
لم احبر عنها بانها سبع فان الاخبار بها لكن يكون مفيدا وايضا قد يستعجل التقديم بعض بقلي
القبائل كلفي لطلب ومرة فيختار عنه في مقام الافتخار قال اولا لانه يتطرق تأويل القبائل بالاحياء
ثم علة ان اثبت فقال فلانا على الاصل او مثل ان يتضمن اعتبار الطيف مجازيا لقوله اذا
كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرائب وقوله اذا قالت قدني قال بالله حلفة
لتغني عني ذا انائك اجمعا قوله او مثل عطف على قوله مثل ان تغني عن التفصيل المتعذر وتقدير الكلام
اولان في اضافة حصول معنى آخر مثل ان تغني عن التفصيل او مثل ان يتضمن اضافة المسند اليه
اعتبار الطيف مشيرا الى المجاز لان الاضافة لادنى ملابسة فان حقيقة الاضافة اللامية الاختصاص
الكامل الذي يصحح معه ان يجعل المضاف للمضاف اليه والاضافة لادنى ملابسة تكون مجازا حكميا بجعل
تلك الملابسة بمنزلة الملابسة الكاملة المصححة للاضافة كذا قيل وليس الامر كذلك بل هو مجاز لغوي
كما سيجيء من ان المجاز في الحكم انما هو بصرف النسبة اي نسبة كانت اي سواء كانت اضافية او اسنادية
او تعلقية الى محلها الاصلي لاجل ملابسة بين المحلين ولا شك انه لم يصرف نسبة الكوكب عن شيء
الى الخرقاء فلا مجاز حكميا في هذه الاضافة كما في قوله بل مكر الليل والنهار بل هو مجاز لغوي حيث استعمل
تركيب الاضافة اللامية الموضوعة للاختصاص الكامل في غير ما وضع له وهو ادنى ملابسة ووجه ملابسة
الكوكب لها ان جدها في تهيئة ملابس الشتاء يتنبه فيظنها في قرائبها المتوزل لها انما يظهر في زمان طلوع
ذلك الكوكب الذي هو زمان ابتداء البرد فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل فاستعمل فيها
ما وضع للاختصاص الكامل وفيه لطف لا يخفى والخرقاء المرأة وكسلانها والحمقاء وما ينبت الاعرق
من المرأة التي في عقلها نقصان وسهيل كوكب من الثوابت بقرب القطب الجنوبي لا يظهر في ديارنا وانما
يظهر في ديار مكة شرفها الله في اواخر الخريف عند ابتداء البرد والغزل مصدر بمعنى المغزول وهو القطن
والقرائب جمع قريبة سواء كانت القرابة من جهة النسب او من جهة الجوار ومن قبيل اضافة المجازية
لادنى ملابسة في غير باب المسند اليه قول الشاعر اذا قالت قدني اي اذا قال الضيف قدني اي حسبي

وكفاني

وكفاني وهو مبتدأ حذف خبره اي حسبي ما شربته من اللبن او ما تغذيته من الطعام وشبعت
فقال الضيف احلف بالله حلفة واللام في لتغني مفتوحة على انها لام جواب قسم وفعله محذوف وهو
احلف وحلفة مصدر منصوب بذلك الفعل المحذوف والياء في لتغني مفتوحة لوقوعها قبل نون التأكيد
الخفيفة المحذوفة اصله لتغنين فحذفت النون وبقيت الياء مفتوحة يقال اغنيت الشيء عن الشخص
اي جعلته غنيا عن ذلك الشيء اي فعلته بحيث يصير غير محتاج اليه فاعلها [illegible] ذا انائك عني
ولتجعلنه في غنى مني كان الطعام محتاج اليه [illegible] كما ان [illegible] وقد يروى لتغني بكسر اللام
على انها للتعليل وتقدير له بعد ما قوله قال فذا انائك اي صاحب انائك وهو محل [illegible]
احدهما انه اضاف الاناء الى المخاطب لادنى ملابسة له به من حيث انه يشرب منه والاناء للضيف [illegible]
وثانيهما انه اضاف ذا الى الاناء على طريق اضافة المظروف الى الظرف لادنى ملابسة المظروف [illegible]
مثل الظرف الذي هو الاناء لا يتحقق الاختصاص الكامل بينهما فان صاحب الاناء هو الضيف [illegible] وليس
شيء من هذين المضافين بمسند اليه فان اضافة ذا الى الاناء ليس من اضافة المسند اليه بل من اضافة [illegible]
وكذا اضافة الاناء الى المخاطب فليس من اضافة المسند اليه بل من اضافة المضاف اليه فكان المناسب بحسب الظاهر
بتغير الاسلوب الا انه تركه تفننا في ايراد الامثلة الخارجة من الباب او مثل ان يتضمن نوع تعظيم باعتبار
كما تقول عبدي حضر فيتضمن تعظيم شأنك باعتبار ان لك عبدا او كما تقول عبد الخليفة حضر فيتضمن تعظيم شأن
العبد او كما تقول عبد الخليفة عند فلان فيتضمن تعظيم شأن فلان او نوع تحقير كما تقول ولد الحجام حضر
او غرضا من الاغراض يمكن التعلق بالاضافة قوله او مثل ان يتضمن عطف على قوله مثل ان يتضمن
اعتبار الطيف والمعنى اولان في الاضافة حصول معنى آخر مثل ان تغني عن التفصيل او مثل ان
تتضمن اضافة اعتبار الطيف مجازيا او مثل ان يتضمن نوع تعظيم للمضاف او للمضاف اليه او لغيرهما
باعتبار مالكية او مملوكية او مصاحبة او غير ذلك او نوع تحقير كذلك بحسب ما يقتضيه مدلول المضاف
او المضاف اليه مثال تحقير المضاف اليه ضارب زيد بالباب قوله او غرضا عطف على قوله نوع تعظيم
وذلك الغرض مثل التحريض على الاكرام او الاذلال او الترحم عليه كما تقول صديقك او عدوك او اسيرك
بالباب ومثل اظهار المسرة او الشماتة كما تقول حبيبي [illegible] او مريض واما حالة التي تقتضي
وصف المسند اليه اي اذا كان الوصف مبينا له كاشفا عن معناه كما اذا قلت الجسم الطويل العريض

العميق يحتاج الى فرغ بشغله او قلت المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي تمام المراد من اربه يثبت

بالوصف على التعطف وجه ان المتقي هو الذي يفعل الواجبات باسرها ويجتنب الفواحش والمنكر

عن آخرها كشف كاشف كانك صدقته قوله تقتضي وصفا لمعرف ومعناه اذا كان الوصف المراد بالوصف

المذكور اذا لمعنى المصدري اعني ابراد النعت لمناسبة لمعاني الماضية والآتية وما يوصف مذكور فانما

النعت النحوي لان المبين هو النعت النحوي لا ابراده فالوصف النحوي في المثال للاول مرضيا للجسم عند

المعتزلة كاشف عن حقيقة معناه الجسم عندهم هو المنقسم في ثلث جهات والمنقسم في جهة واحدة يسمى خطا

وفي جهتين يسمى سطحا عندهم وما لا ينقسم اصلا يسمى جوهرا فردا فالجوهر عندهم اربعة اقسام

الجوهر الفرد والخط والسطح والجسم بخلاف الاشعرية فان الجوهر عنده على قسمين الجسم والجوهر الفرد

لانه ان انقسم في الجملة فهو الجسم والا فالجوهر الفرد وهذا المثال كما انه كاشف عن ماهية المسند اليه

مشارة الى علة الحكم ايضا اعني الاحتياج الى المكان فان في قولنا الجسم يحتاج ولا يمكن ههنا كان ما

ثلثة ليس شيء منها يصلح حدا للشيء لماهية الموصوف والمجموع من حيث هو مجموع وان كان حدا

كاشفا الا انه ليس بوصف فلا يصح التمثيل به لانه اجيب عنه بان التمثيل باعتبار كون المجموع

من حيث هو وصف لانه هو الكاشف عن الحقيقة وهو وان لم يكن وصفا نحويا الا انه جاز اطلاق

الوصف عليه لانه في الاصل مصدر فجاز اطلاقه على الواحد والمتعدد كما هو حكم اسم الجنس فصح ان يجاز

بمجموع الثلثة موصوف كاشف واجيب ايضا بان هذه العلة تمنع المتعدد في الحمل الثلث فتكون بهذا

وصفا واحدا نحويا مع قطع النظر عن كون لفظ الوصف مصدرا اطلق على المتعدد كما يجاز قولنا

حلو حامض خبر واحد في الحقيقة لكونه بمعنى مز وقد يقال في الجواب عنه ان الابيض العميق وكما ان

للطويل فالطويل العريض المعتبر بصفتيه وصف واحد كاشف عن حقيقة الجسم فصح التمثيل

به وسيجيء ان الوصف كما يكون مبينا للمعرف يكون ايضا مدحا له او ذما له او مخصصا له

زيادة تخصيص على ما حصل بالتعريف فالوصف المذكور في قوله المتقي الذي يؤمن ويصلي

ويزكي على هذه يحتمل وجوها ثلثة الكشف والمدح والتخصيص وذكر ان المتقي ان حمل

على معناه الشرعي اعني الذي يفعل الواجبات باسرها ويترك السيئات بترمتها فان كان المخاطب جاهلا

بتفصيل ذلك المعنى كان الوصف كاشفا وان كان عالما به كان الوصف مدحا وان حمل على المتقي

على ما يوجب من معناه اللغوي اعني المجتنب عن المعاصي كان الوصف مخصصا لان الحقيقي بمعنى

المجتنب عما نهي عنه صريحا وهو المراد بالمعاصي وان كان موقع الا انه يتناول فاعل الواجبات وتاركها

فاذا وصف بقوله الذي يؤمن ويصلي فقد تميز عن تارك الواجبات فكان الوصف مخصصا قوله

باسرها اي بتمامها والاسر في الاصل القد الذي يشد به الاسير ويقال هو لك باسره اي مع اسره

اي بقده مع حق الاسير المشدود بالاسر هو لك باسره اي مع قده ثم شاع في الاستعمال حتى قيل في حق

كل شيء هو لك باسره اي بتمامه قوله ويجتنب الفواحش والمنكرات من آخرها اي يجتنب جميعها فان

آخر الشيء هو الجزء الذي عنده الشيء والمراد به ههنا مجموع الشيء اطلاقا لاسم الجزء الذي عنده يحصل

مجموع الشيء على المجموع وقوله عن آخرها متعلق بمحذوف وهو قولنا متجاوزا وهو حال من الضمير

الذي في يجتنب اي يجتنب الشيء حال كونه متجاوزا آخرها اي جميعها الا انه ضمن التجاوز معنى التباعد

والاحتراز فعدي بكلمة عن اي متباعدا عن آخرها بالتجاوز ويجوز ان يقدر من الامر متباعدا الا

انه قدر متجاوزا لما فيه مبالغة ليست في تقدير متباعدا وذلك لان التجاوز يتعدى بنفسه

فيحتاج الى تضمينه معنى التباعد ليتعلق به كلمة عن وح يتحقق المبالغة لاعتبار معنى

التجاوز والتباعد معا ولك ان تقول قوله عن آخرها صفة مصدر محذوف في التقدير ويجتنبها

اجتنابا ناشئا عن آخرها وذلك انما يكون اذا بلغ في الاجتناب آخرها واجتنب عن جميعها ويؤيد

هذا الوجه الاخير قولهم جاؤا عن آخرهم لان الوجه المذكور متعين فيه اي جاؤا ناشئا عن آخرهم

وذلك انما يكون اذا عمهم المجيء ولا يجوز ههنا تقدير التباعد والتجاوز اصلا وهو ظاهر والآخر

ما زاد فيه وعطف المنكر عليها من قبيل التعميم بعد التخصيص لانه يطلق على ما انكره الشرع

مطلقا قوله كانك صدقته بتخفيف الدال الاولى وهو الرواية المعول عليها ويجوز التشديد

تشبيها بالحد وهو يجعله حدا كالوصف المذكور في المثال الاول لان بعض اجزاء مفهوم المتقي مذكورا

التزاما بخلاف اجزاء مفهوم الجسم وبينهما فرق آخر هو ان الاول من قبيل كشف الحقايق با

لعينيه والثاني من قبيل كشف المفهومات الشرعية ووجه اللطافة انه ذكر اساس

الحسنات ومنشأها وهو الايمان وعقبه بما هو الباعث للعبادات البدنية والمالية المستتبع

بسائر العبادات وهما الزكوة والصلوة فافرد بذلك فعل الواجبات باسرها وذكر ثانيا ما

عن الفحشاء والمنكر وهو الصلوة فاجزت ذلك اجتناب الفواحش عن آخرها فزاد وجه العطافة
يريد ان في العدول عن العبارة الظاهرة في كشف مفهوم المتقى بجميع اجزائه اعني الذي يفعل الواجبات باسرها
ويجتنب المنكرات عن آخرها الى قوله الذي يؤمن ويصلي ويزكي فوائد الاولى ان الحسنات كلها اساسا ومنبعا
اى اصلا انشعبت منه لا تستغني بشئ منها عنه وهو شرط لصحتها اعني الايمان والثانية انقسام
الحسنات الى قلبية وقالبية ومالية والثالثة الاقتصار من القلبية الايمان ومن الاخريين على
الصلوة والزكوة تنبيها على انهما اصول وقواعد لما عداها منطوية تحتها والرابعة الاشارة بترتيبها ذكرها على
تفاصيلها ولحاقة الايمان اي ان واحدة من العبادات البدنية اعني الصلوة تستتبع تركها الشئات
وفي قوله بقية العبادات دلالة على ان الصلوة والزكوة وان كانتا اصلين مستتبعين لما عداهما لكنهما
ليستا شيئين لصحته فان الام قد يستغني عنها بعد الولادة بخلاف الاساس فجوزه وذكرت الناس
عطفا على ذكرت اساس الحسنات ونظيره في ذلك من الوصف منزلة الكاشف المجرى عليه قول اوس الالمعي
الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا حكى عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشده
ولم يزد وعلا ان الالفاظ خلق الحلو عادا قد اقه النم حذوها واذاقه
اكثر منوعا عن الحمد بن يحيى قال لي محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع فقلت قد فسره الله تعالى
قوله ونظيره اي ونظير قولك المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي فصله عما قبله لان الوصف ههنا
ليس مسندا اليه فان لفظ الالمعي في البيت المذكور مرفوع على انه خبر لان في البيت الثاني و
هو قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا او منصوب بتقدير اعني او بكونه
نعتا للذي جمع وخبر ان قوله بعده اينا اودى فلا تنفع الاشاحة من لم يكن قدر اولى
البدء والعاقبة وفي تنزيل الوصف منزلة الكاشف وما يتوهم من كون الكشف على اللطف وجه اذ
ليس الكشف هنا على اللطف وجه ولم يجعل ايضا في كون الوصف كاشفا للالمعي الكاشف المطلق
هو الحد وقد عرفت بان وصف المتقي ليس بحد بل هو منزلة الحد وهو كما في كون الوصف كاشفا
تبادر منه الكشف التام الذي في الحد وليس الوصف فيه كذا بل هو قريب من الحكاية في قول المتقي
الذي يؤمن ويصلي ويزكي قوله المجرى عليه متعلق بقوله الكاشف اي الكاشف الموصوف الذي اجري
عليه الوصف ولم يجعل للمسند اليه الموقوف كما عرفت من ان الالمعي ههنا ليس مسندا اليه وليس بجزء

ضمير

ضمير ما هو مسند الى قوله عليه شاهد من هذه. ويجوز ان يكون فيه ضمير راجع الى الوصف
ويكون المجرى صفة جارية على غير من هي له في مثلها يجب ابراز الضمير عند البصريين الا انه ترك الا ابراز
ههنا على مذهب الكوفيين فان ترك الابراز جائز عندهم وانما قلنا ان اجري على الالمعي ليس صادق
بل هو قريب منه الالمعي ليس هنا هو الذكي المتوقد وما اجري عليه من الوصف بكشفه معناه
يعني انه الذي يظن بك ظنا يطابق الواقع ويصيب ظنه كانه رأى المظنون او سمعه قوله اي
اي يمكن والكناسة الاعتزاز ويجاول اي يطلع البدع جمع بدعة وهي الشئ الذي النادر والمعنى ان
المرء المدوح يمكن فلا ينفع الاحتراز عن امر واجب او فرع من قدر طلب الاشياء الغريبة كدوام وجود
شخص ونحوه من الامور الغريبة المستبعدة عند العقل اي لا ينبغي طالب الامور الغريبة الحذر من ان يحكى
لا مالة قوله حكى عن الاصمعي استئناف يدل على كون الوصف كاشفا للالمعي قوله وما يواخذ هذا اي يكتب
قول اوس تحضر عنه لان الكلام في وصف الموصوف في الآية نكرة ولا حاجة الى ان يكون جزوعا
ومنوعا صفة لهلوعا بل حالا عنه ومع التفرد من نحو هما بمنزلة الكاشف للهلوع بجميع شديد
الحرص قليل الصبر فان الجزوع هو الذي يجزع ويجرع من ادنى شئ يلحقه ثم عاسر ما النفقة حتى
والمنوع هو الذي يمنع الخير منعا عظيما قوله من احمد اي حكى عنه هذا الكلام الذي هو قوله قال
لي محمد بن عبد الله الى آخره فقوله قال لي محمد الخ فاعل فعل محذوف يتعلق به قوله عن احمد بن يحيى
ما قبله اعني قوله حكى عن الاصمعي والمقصود بيان كون الآية الكريمة مما يواخذ قول اوس
في كون الوصف بمنزلة الكاشف عن ماهية الموصوف قوله او مدحا له على قوله مبينا اي او بين اذا كان
الوصف مدحا للمسند اليه الموقوف كقولك الله تعالى الباري المصور او كان اذا قلت المتقي
الذي يؤمن ويصلي ويزكي على ما هو الامر صحة او ذما كقولك الجبس اللعين مضر وجها
له زيادة تخصيص معيدا عن فائدة الكشف او المدح كقولك زيد التاجر عند نا او كما اذا قلت المتقي
الذي يؤمن ويصلي ويزكي على ما هو واست تريد بالمتقي المجتنب عن المعاصي او تأكيدا لمجرد ا
كقولك امس الدابر لا يعود وكان ما يتعلق بالوصف مطلوبا قوله او كما اذا قلت لانه عطف
على قوله كقولك جعلت الصفات الجارية على المتقي وهي قوله الذي يؤمن ويصلي ويزكي تارة
كاشفة لحقيقة المتقي واخرى مادحة له مع ان المراد بالمتقي على التقديرين معناه الشرعي

وهو من يعمل الواجبات باسرها ويترك السيئات بالكلية بناء على ان معنى المتقي ان كان معلوما للمخاطب
بحيث لا يراد بتلك الصفات تعريف المتقي وكشفه لامتناع تحصيل الحاصل بل يراد بها مدحه
بما فيه من الصفات الحميدة وبكونه تخصيصا بالذكر من بين صفاته الجميلة لاظهار فضلها على غيرها لا لكونها
مستتبعة لما عداها كما اذا اريد بها الكشف عن مفهوم المتقي بجميع اجزائه المفصلة فانه اذا اريد بها الكشف
الذي هو بمنزلة التحديد فلا بد من كون هذه الصفات المذكورة مستتبعة لما عداها من سائر الحسنات و
الاجتناب عن جميع المنهيات حتى يحصل مفهوم المتقي بجميع اجزائها كما اذا اريد بها المدح فانه لا حاجة
الى ملاحظة الاستتباع لكون الصفات المذكورة هي المرادة وحدها واما فائدة زيادة تخصيص لان
الكلام في وصف الموصوف المعرفة لا بد ان تكون مخصصة متعينة فيكون التخصيص الحاصل من الوصف
زائدا على ما حصل بالتعريف فان لفظ زيد في قولك زيد التاجر جاءني وان كان موضوعا للذات
المشخصة بخصوصها بعينها ابتداء بحسب وضع واحد الا انه قد يوضع لشخص آخر ايضا فيحصل بها
عند السامع بحسب ذلك الوضع الآخر فاذا وصف بالتاجر زال ذلك الابهام وصار المسند اليه اوضح و
اخص مما كان قبل ذلك وانما كان التخصيص او التمييز بجعل الصفة الكاشفة والمادحة ايضا مفيدا للوصف
المخصص له زيادة تخصيص بقوله مفيدا غير فائدة الكشف او المدح فانه لو اقتصر على كون الوصف مخصصا
له زيادة تخصيص لما فهم ان الوصف المخصص من اقسام ابلغ قسيم لا لشركة الثلثة في هذا القدر فلا
فيه بذلك تميز عنهما لان المقصود بهما اصل الامر لا لمجرد التخصيص كما في الصفة المخصصة
وعم بذكر الذم مع الكشف والمدح اختصارا قوله وانت تريد بالمتقي المجتنب عن المعاصي يعني ان وصف
المتقي بما ذكر انما يكون لزيادة التخصيص في حال انك تريد بالمتقي المجتنب عن المعاصي والمنكرات سواء
كان اتيا للواجبات والطاعات او لا فان بذلك كان المتقي مشتبها بين تارك المناهي فقط صار المسند اليه الذي
مخصصا لانه صار معرفة بلام التعريف لكن المتقي بهذا المعنى يتناول تارك الواجبات وفاعلها فاذا وصفته
بالذي يؤمن ويصلي ويزكي فقد صار ممتازا عن تارك الواجبات وازداد وضوحه وهذا الوصف ليس
بكاشف للمتقي بمعنى المجتنب عن المعاصي لانه اخص من مفهومه فلا يكون صالحا للكشف كما اذا اريد بالمتقي فاعل
الواجبات وتارك المعاصي والمنكرات فان الوصف المذكور يكون كاشفا له لا يكون صالحا لذلك المعنى فان قيل
المتقي بهذا المعنى ليس اعم من المتقي بالمعنى الشرعي وهو فاعل الاوامر وتارك المناهي بل هو مساو له

بل

[illegible]

صدق

صدق ان الشخص انما يكون مجتنبا عن المعاصي اذا كان مؤمنا مصليا مزكيا اذ ترك الايمان
والصلوة والزكوة معصية فكيف تفيد هذه الصفات زيادة تخصيص المتقي بمعنى المجتنب
وانما يفيد ذلك ان لو جاز وجود المتقي بذلك المعنى بدونه وكذا الصفات قلنا اجاب عنه الشريف المحقق
بقوله اراد بالمعاصي المنهيات التي تعلق النهي بها صريحا كالشرك والزنا والسرقة ونحوها وترك الواجب
منهي عنه ضمنا بناء على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده فلا يدخل في المعاصي بالمعنى المذكور فكون
الشخص مجتنبا عن المعاصي بالمعنى المذكور لا يستلزم كونه مؤمنا مصليا مزكيا فاذا وصفته بقولك الذي
يؤمن ويصلي ويزكي فقد صار ممتازا عن تارك الواجبات وازداد وضوحه على الوضوح الحاصل
بالتعريف وقوله او تاكيدا له مجردا اي او فهي اذا كان الوصف تاكيدا للمعنى المفهوم من المسند اليه
المعرف مجردا اي تاكيدا محضا وهو احتراز عن ان يعتبر بشيء آخر مع التاكيد كالتخصيص والمدح
والذم ونحوها فان الوصف الذي لا يكون لمجرد التاكيد لا يكون قسيما بل انه من الاحوال المقتضية
لتوصيف المعرف قوله وكان ما تعلق بالوصف مطلوبا عطف على قوله فهي اذا كان الوصف
مبينا او مدحا او ذما الى آخره وكان ما تعلق بالوصف من البيان والكشف والمدح والذم والتخصيص
والتاكيد مطلوبا وما تراه من طلب التمييز بالوصف وامتناع ان تميزه شيئا من غيره بما لا توقفه
يمكنك ان تتوصل به الى ان حق الوصف كونه عند السامع معلوم الثبوت للموصوف والحكم بان تحقق
الشيء للشيء فرعا على تحققه في نفسه لا يشتبه عليك ان حق كل وصف هو ان يكون في نفسه ثابتا
محققا وان حق كل ما يقصد ثبوته للغير ان يكون في نفسه ثابتا وعندك مما لا يكون ثابتا كذلك او محققا
يمتنع منك جعله وصفا وكذا خبرا ايضا بحكم عكس النقيض قوله وما تراه الواو فيه ابتدائية وما موصولة
واللام متعلقة بيمكنك ومن بمعنى قدم والعائد محذوف اي والذي تعلقه ومن بيانية وطلب مصدر
مضاف الى مفعوله وهو التمييز اي جعل الموصوف متميزا عن غيره بالوصف اي بسبب الوصف وهو متعلق بقوله
التمييز اي من طلبك ان تميز الموصوف عما عداه بسبب الوصف موضحا كان او مخصصا او مادحا او غيرها
وقوله وامتناع عطف على قوله طلب التمييز قوله بما لا تعرف اي بما لا تعرف ثبوته له ذلك فضمير تعرف راجع
الى ما الموصولة بتقدير المضاف وما قدم من طلبك تمييز الموصوف من غيره بسبب الوصف وامتناع
ان تميز شيئا عن شيء بشيء لا تعرف ثبوته لذلك الشيء الذي تريد ان تميزه عن غيره يمكنك ان تحصل

(اي تمييز الشيء عما عداه بسبب الوصف)

(لان الموصوف كيف يتميز عن غيره عند السامع بما لا يعرف ثبوته له)

(فان قولك طلبا لكمالك ان تجعله وصفا او خبرا لا يكون ثابتا في نفسه وعند السامع بعكس النقيض لا قولك كل ما لا يكون ثابتا كذلك يمتنع جعله وصفا او خبرا)

بهذا العلم لان حق الوصف كونه عندك مع معلوم التحقق للموصوف قبل جعله صفة له وذلك
لان المقصود بالوصف تمييز المخاطب الموصوف عن غيره بالوصف فلا بد ان يكون معلوم التحقق الثبوت
للموصوف عنده كما يستحيل ان يميز شيئا عن شيء بما لا يعرف ثبوته له بخلاف الخبر فان حقه ان لا يكون
معلوم التحقق للمبتدأ ثم اذا علم ذلك صار صفة ولهذا يقال ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار
كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف ثم يشترك الوصف والخبر في لزوم كونهما ثابتين في انفسهما
ليصح ثبوتهما للموصوف والمبتدأ وانما قال يمكنك ان يتوصل به لان العلم بالمقدمات غير كاف في حصول
المطلوب بل لا بد من التأمل والنظر ومقصود المصنف من هذا الكلام اثبات مطالب ثلثة وبين كلا
منها بتقديم العلة على الحكم ليقبله الذهن حال وروده عليه بما توقف المطلب الاول ان الوصف حقه
ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عند المخاطب قبل جعله صفة له وقد تم بيانه والمطلب الثاني ان حق
كل وصف ان يكون ثابتا في نفسه وذلك لان تحققه للموصوف فرع على تحققه في نفسه فان قيل لا
يلزم من كل صفة هو العلم بتحققها للموصوف ولا يلزم من كونه معلوم التحقق للموصوف عندك ان يعلم المتكلم
ان يكون متحققا له حتى يلزم منه تحققه في نفسه لجواز ان يكون اعتقادهما غير مطابق للواقع اجيب بان
الكلام على تقدير مطابقة ذلك الاعتقاد للواقع وان كان العلم يمنع الاعتقاد والمطابق للواقع صح ان
يقال حق الوصف مطلقا كونه معلوم التحقق للموصوف عند المتكلم والمخاطب وكونه معلوم التحقق له
عندهما يستلزم كونه متحققا له في نفس الامر بحكم كون اعتقادهما مطابقا للواقع ومن المعلوم ان تحقق شيء
لشيء فرع على تحققه في نفسه ويلزم منه ان حق كل وصف ان يكون ثابتا في نفسه على تقدير ان لا يحصل الاتحاد
بما يكون مطابقا للواقع لا يتم الكلام لانه يكون تقدير الكلام ح ان حق الوصف ان يعتقد المتكلم والمخاطب
بتحققه للموصوف وذلك انما يستلزم اعتقادهما بتحققه في نفسه لا تحققه في نفسه وانما قال ثابتا متحققا
تنبيها على ان الثبوت والتحقق بمعنى واحد وذلك المعنى عند المعتزلة اعم من الوجود فلا يرد عليهم النقض
بالاوصاف الاضافية والاعتبارية التي لا وجود لها في الاعيان كالابوة والبنوة والعمى لجواز ان يقولوا
انها ثابتة في نفسها وان لم تكن موجودة في انفسها ولما كان هذا الحكم متناولا للخبر ايضا عممه فقال وان
حق كل ما تقصد ثبوته للغير اي ولا يشتبه عليك ان حق كل ما تقصد ثبوته للغير سواء كان بطريق الاعلام
والاخبار كما في الخبر او بطريق الاشارة والاحضار كما هو معلوم كما في الوصف ان يكون في نفسه ثابتا كذلك

من ان

من ان تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه في نفسه وزاد ههنا ثبوته عند المتكلم حيث جاز وعندك كون ان
قصدك ثبوت شيء لغيره وحكمك به يستلزم علمك بثبوته له وهو مستلزم لعلمك بثبوته في نفسه فتلخص من ذلك
كله ان الشيء اذا كان ثابتا للغير وجب ان يكون ثابتا في نفسه وانه اذا قصد اثباته لذلك الغير فان كان بطريق
الوصفية وجب ان يكون ثبوته لذلك الغير وثبوته في نفسه معلومين للمتكلم والمخاطب وان كان بطريق الخبرية
وجب كونهما معلومين للمتكلم وحده ثم ان قوله كل ما قصد ثبوته للغير في قوة ان يقال كل ما يمكنك ان تجعله
وصفا او خبرا وقوله صح كذا في قوة ان يقال الواجب فيه كذا وانه بالضرورة او لا محالة يكون كذا
فالقضية المثبتة ههنا هي قولنا كل ما يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا يكون ثابتا في نفسه وعندك انها المتكلم لا
محالة وبالضرورة وهي تنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما لا يكون ثابتا في نفسه وعندك لا يمكنك بل يمتنع
منك جعله وصفا او خبرا فان عكس النقيض عندهم هو ان يجعل نقيض المحكوم به محكوما عليه ونقيض المحكوم عليه
محكوما به مع بقاء الصدق والكيف اعني الايجاب والسلب بحاله فقولنا كل فاعل مرفوع ينعكس الى قولنا كل
ما ليس بمرفوع ليس بفاعل وقولنا لا شيء من الفاعل منصوب ينعكس الى قولنا بعض ما ليس بمنصوب ليس
بفاعل فتركه او متحققا ان قيل انه لا فرق بين العبارتين وههنا بحث وهو ان المستحيل منفي اتفاقا
لا ثبوت له اصلا وقد يوصف بصفات ويحكم عليه باحكام صادقة كقولك المستحيل الذي يمتنع مفهومه امتنع الحكم عليه
ولا يمكن ان يقال تلك الصفات والاخبار ثابتة في النفس الخارج والثبوت الذهني فهم لا يقولون به
وعسى لو اتضح ما رددناك ان يحدث بفضلك في تزييف راي من لا يرى الصفة معلومة وان
تحقق مجاولة اثباته ان يتنفع في نفسه لشيء تستدعي ثبوت ذلك الآخر في نفسه لا محالة بما هو ان ذاته مسئلة
مذكورة في علم الكلام وان لم تكن من مقاصده الاصلية وهي ان مشايخ المعتزلة قسموا الاشياء الى
الذات والصفة وعرفوا الذات بما يصح ان يعلم ويخبر عنه وزعموا ان الصفة لا تعلم والآن ذكرت الاعلام
في المعلومية وما يتفرع عليها من صحة الاخبار فيدخل فيه حد الذات فرد المصنف عليهم بان ما بيناه من
كون الوصف المحقق معلوم التحقق لغيره وفي نفسه يدل على ان الصفة لا بد ان تكون معلومة الصاق به
فيكون حاصلا منها معناه شيء هو الذات ومعنى العلم هو الصفة عندهم فاذا جعلنا ذلك نقصا كان ما
يندرج في مفهوم معلوما ايضا فالصفة كما ذكره ابو الحسين البصري من ان الصفة نفسها لا
اصالة ولكنهم انهم وجدوا النسب التي تجعل الات لملاحظة اطرافها وتوقفا وهذا ابحث

لا يمكن الا في الا رحلتها من هذه الجهة ولا العلم بها على الاستقلال فمنها صفات وما عداها ذوات فالصفة معلومة بتبعية حيث جعلت آلة لمشاهدة غيرها كالمرآة للصور التي تشاهد فيها وهذا القدر من المعلومية لا تقتضي صحة الاخبار اذ لا بد للمخبر عنه من ان يكون ملحوظا في نفسه فلا تندرج الصفة في حد الذات قوله او الموضوع متعلق بعيسى وان تجد سبقا عن عبارة عن طريق على ان يخرج زيد وجذب الضبع عبارة عن التقوية والخفة عن الزوال قوله والتحقيق عطف على ان تجد به يريد ان الموصوف والحكم تحققهما ان يكون ثابتين في انفسهما فتسلط ما هو ثابت في نفسه بثبوت الشيء الآخر فيها بثبوت ذلك الآخر في نفسه وما قدمنا ما ذكره ان ما ثبت منها هو كون الوصف ثابتا في نفسه عند المتكلم وان لم يجب ويدعوا لا مرين وتعاون عليهما احدهما تزييف رأي جماعة المعتزلة من ان الصفة لا تكون معلومة فانه ما ثبت انه يجب معلومية الصفة بطل ما قالوه فانه قبل ما ثبت من لزوم المعلومية انما هو في الصفة النحوية لا في ما قابل الذات وبورود المباحث الكلامية اجيب بان المراد ان الصفة المقابلة للذات مما يصح ان يجعل صفة نحوية للذات تكون معلومة فانما به فحينئذ لا بد ان يكون معلومة فلا يصح القول بانها لا تكون معلومة البتة وثانيهما ان طلب ثبات ما هو في نفسه كما لو وصف شيء آخر لا موصوف بستدعي ثبوت ذلك الشيء الآخر في نفسه احتمالا ثبوت الثابت لما لا ثبوت له في نفسه فانه قيل الامر الثاني ظاهر لا حاجة فيه الى الاستيضاح بما تقدم بل يكفي ان يقال ان تحقق النفي للشيء وثبوته له يستدعي تحقق الشيئين وثبوتهما ولا حاجة الى ما ذكره من التطويل والتفصيل اجيب بانه يقال نعم ان الامر كذلك لكن المصنف نقول الى اثبات هذا الامر الثاني على ما تقدم في جملة ما ذكر حتى تحقق ان ثبوت شيء لغيره فرع ثبوته في نفسه تحقق بر شبهة ان ثبوته لغيره فرع ثبوت ذلك الغير في نفسه لان هذا اولى الامرين لانهم جوزوا كونه ما دون المحمولات الخارجية معدومة فيه كالعمى ولم يجوزوا ذلك في موضوعاتها فانه فو ان زيد اعمى قضية خارجية صادقة مع ان العمى مفهوم عدمي لا وجود له في الخارج وان اتصف به الموجود الخارجي ولا شك ان صدقها موقوف على وجود زيد في الخارج فانه اذا لم يوجد فيه لم يتصف في الخارج بصفة وان كانت عدمية ثم لعله اراد ان الطلب يسعى في تحصيل وان تحصيل الحاصل ممتنع كما سيأتي بكل ذلك في ان الطلب يجل ان معلوما مثله في نحو هل رايت كذا او في نحو اضرب يمتنع لان يكون ثابتا عندك ومتحققا فيمتنع ان يجعل مثله وصفا او خبرا ولذلك تسمعنا في مثل قوله جاء او تعدده هل رايت الذئب قط بقوله تقديره جاء او يحذف فحوله

عنده هذا القول اي يحمل الكلام رأيته ان يكون بانه هل رايت الذئب قط ان المراد جبال التراب لون الذئب لورقته لكونه شعارا قوله ثم لعله علة لقوله بعده نعم وهذا هو المطلوب الثالث وهو ان الجملة الطلبية يمتنع ان يجعل وصفا او خبرا وانما اورد لفظة ثم لان اثبات هذا المطلوب لا يتم بما ذكره ها هنا وحده بل مع ما تقدم من كون الوصف او الخبر ثابتا عند المتكلم وتقرير الكلام ان مضمون الجملة الطلبية لا يكون ثابتا متحققا عند المتكلم لامتناع طلب الحاصل وكل ما يمكن ان يجعل وصفا او خبرا يجب ان يكون ثابتا متحققا عند المتكلم كما سبق فالجملة الطلبية يمتنع ان تجعل وصفا او خبرا وقوله مثله منصوب على انه بدل من قوله مطلوبك والضمير الذي فيه راجع الى مطلوبك اي ما كان مثل مطلوبك في نحو هل رايت من الاثبات وقوله يمتنع خبران في قوله ان مطلوبك وانما قال يمتنع ان يكون ثابتا عندك بجواز ان يكون المطلوب ثابتا في نفسه ولا يعلمه الطالب فيطلبه واذا لم يكن ثابتا عنده لم يمكن ان يجعله وصفا او خبرا لما مر من ان ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوته في نفسه عند المتكلم ومضمون الجملة الطلبية غير ثابت عند المتكلم لامتناع طلب الحاصل واستدل المصنف على المطلب الثالث بان الكلام الطلبي لو جعل وصفا لغيره لكان مدلوله ثابتا في نفسه ومعلوما للمتكلم وكونه طلبيا يستدعي ان يكون مدلوله معلوما بالمتكلم فلا يكون معلوما له لامتناع تحصيل الحاصل وهما متنافيان وتنافي اللوازم يستلزم تنافي الملزومات فلا يجتمع كون الكلام طلبيا مع كونه وصفا لغيره واعترض عليه الشريف المحقق بان اللازم من جعله وصفا لغيره ان يكون مدلوله الذي هو الطلب معلوما للمتكلم واللازم من كون الكلام طلبيا ان لا يكون الحكم معلوما له ولا منافاة بينهما فالدليل المذكور لا يستلزم منافاتهما ان يجعل الجملة الطلبية وصفا لغيره ثم قال فالصواب ان يقال في الاستدلال على امتناع الوصف يجب ان يكون معلوم الانتساب الى الموصوف عند السامع قبل ان يجري على الموصوف والطلب لا يعلم الا بالكلام الصادر عن المتكلم الدال عليه وكذا سائر الانشاءات فلا يجوز ان يجعل شيء منها وصفا الا بتأويل وهذا الدليل يعم الانشاء الطلبي وغيره اذ ليس شيء منها معلوم الانتساب الى الموصوف عند السامع قبل التكلم به وهكذا الا ان هذا الدليل اقتضاه وسفره لا يجري في الخبر اذ لا يصح ان يقال الخبر يجب ان يكون معلوم الانتساب الى المبتدأ عند المخاطب قبل ان يخبر عنه وبيانه دليلان آخران احدهما للجمهور وهو قولهم الانشاء يمتنع ان يجعل خبرا لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والانشاء لا يحتملهما

وهو ما ليس قطعا فناء من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدأ وبين ما هو بل لان الثاني والدليل الثاني
للمصنف وهو ان مضمون الخبر يجب ان يكون ثابتا في نفسه وجعلوا الكلام الطلبي ليس كذلك وهو ايضا
فاسد لانه قد ظهر لك بطلان كل واحدة من مقدمتيه اذ قد عرفت ان مضمون الجملة الطلبية حاصل وقد
تقدم ان الخبر لا يجب ان يكون ثابتا في نفسه كما في الاخبار الواردة على المستحيل وزعم بعضهم انه يجوز وقوع الجمل
الانشائية خبر المبتدأ بلا تأويل بناء على ان الدليل الذي استقصاه الشريف المحقق انما يجري في الصفة لا
في الخبر على ان الدليلين الاخيرين فاسدان فلذلك جوز ذلك على خلاف المشهور فان المشهور انها لا تقع
خبرا للمبتدأ الا بتأويل وذلك لان الخبر للمبتدأ يجب ان يلاحظ من حيث انه حال من احوال المبتدأ ومنسوب
اليه سواء وقعت النسبة بينهما او استفهم عنها ولا شك ان نحو اضرب في قولك زيد اضربه ليس من احوال
زيد لغة اجري على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا ولا اذ الاول بمعنى في حقه اضرب على معنى انه يستحق ان
يقوم لغيره فهو حينئذ ملحوظ من حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة بحيث بهما فقولك اضرب زيدا الاكثر ههنا كلام
بعضهم والمشهور انه مستحق لذلك وقس عليه نحو قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم اي مقول لكم في شانكم هذا الدعاء
اي مستحقون لان يدعى عليكم بهذا الدعاء فقد قصدت الدعاء عليهم واشرت الى استحقاقهم اياه ولا يخفى على
ذي مسكة ان المبتدأ انما وضع لينسب اليه حال من احواله ولسنا ندعي ان الخبر يجب ان يكون قائما به او
محمولا عليه بمواطاة ايجابا او سلبا حتى ينتقض بالامور الاعتبارية وبالجمل الواقعة خبرا او بصورة
الاستفهام لا لافرع على المبتدأ بل يكتفي بان الخبر يجب ان يكون ملحوظا من حيث انه حال من احوال المبتدأ
فانه كاف لنا في اثبات ما نحن بصدده وان شئت على ذلك شاهدا فتامل في الفرق بين زيدا اضربه
وزيد اضربه فان زيدا في الاول مفعول به لانه لم يلاحظ الفعل معه على وجه يكون به حالا من احواله
بل انما ذكر ليتعين محل الضرب وفي الثاني مبتدأ لانه لوحظ معه الفعل من حيث انه حال من احواله
والانشائي لا يكون من احوال المبتدأ بدون التأويل فلا بد من التأويل وقد قيل النزاع واقع في مثل
اين زيد ومنع القعاد من الجملة التي تضمن الخبر فيها معنى الاستفهام فليس مما نحن بصدده حيث يجعل
الانشائية خبر المبتدأ حتى يحتاج الى تأويله بتقدير القول لان الاستفهام ههنا داخل في الحقيقة
على النسبة بين المبتدأ المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده فان المعنى ازيد حصل في الدار ام في السوق
فلا يتصور تقدير القول اذ لم تقع الانشائية خبر المبتدأ وليس المعنى زيد احصل في الدار او في السوق

الابري

الابري كانه اذا اقترن باسم الفاعل لكان الاستفهام داخلا بالمبتدأ حقيقة ولولا هذا لما وجب تقديم
الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدأ الا في زيد الكائن في قولك زيد اين هو الا يرى انك اذا قلت
زيد اين هو لم يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة خبرا فوجب تقديم اين اول
واذا قلت اين زيد وجب تقديمه عليه لان الاستفهام متعلق بالنسبة التي بين زيد وخبره المقدر
مع كلمة قيل ازيد حصل في الدار او في السوق فلا وجه لتقدير القول وليس تيدع فانه يكتب
من زيد ايضاح لذلك لانه انه تم قوله ولذلك الى الامتناع وقوع الطلب صفة او خبرا او قوله
سمعت تقول كقولك سمعت زيدا يقول فيقول حال اي سمعته قائلا والمعنى سمعت قوله
قائلا واما بدون تأويل المصدر اي سمعت قوله وقد يتوهم انه ثاني مفعولي سمع كانه توهم
انه مثل افعال القلوب في تعديته الى مفعولين وليس بشيء نعم يصح ان يقال سمعت زيدا قوله بتقدير سمعت
من زيد لما ورد ان يقال الدليل الذي ذكرتم على ان الجملة الطلبية لا تقع صفة منقوض بمثل قوله
جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط اجاب عنه بقوله ولذلك سمعنا الخ والمذق اللبن المخلوط بالماء
وقط مخفف من قولهم رايته قط فقط اي في جميع الزمان الماضي وقوله ما زلت اسعى معهم واختلط
جن اذا جن الظلام واختلط وقوله اي بجل تعيينه بقوله مقول عنده اي لا تريد ان هذا القول
مقول عنده تحقيقا بل تقديرا على ان المذق يجعل رائيه على ان يخاطب صاحبه هذا المذق اي من يحضره
بذلك القول وحاصله جاؤا بمذق لونه لون الذئب الا انه عبر عنه للمبالغة كانه قيل هو بحيث من
راه قال لصاحبه هل رايت فهذا اللبن لونه مثل لونه واللام في قوله لابرازه متعلق بيجعل والضمير
المجرور فيه راجع ورقته للمذق والورقة بياض يضرب السواد والسمار بمعنى اللبن الرقيق وتشبيه
اللبن الرقيق بالماء وفي مثل زيدا اضربه او لا تضربه انه يحمل على ان يقال اي يقال في حقه اضربه او
لا تضربه وبعضهم قرأه ابن عباس رضي الله عنه ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون
على لفظ من الاستفهامي ورفع فرعون بانه لما وصف الله تعالى العذاب بكونه مهينا بيانا لشدته و
فظاعة امره واراد ان يصور كنهه قال من فرعون اي هل تعرفونه من هو في فرط طغيانه وشدة
شكيمته في تعنته ما ظنكم بعذاب يكون المعذب مثله ثم عرف حاله في ذلك قائلا انه كان عاليا
من المسرفين ويستطيع من كان بانا هذا من صدره حق صدقته على قراءة تحجبه في الكلام

وان الدين ضلوا ضير الارض ما بغم وهو ايضا طالب المرور)

قوله اي بجعل المذق فانا رايت ان يقول من عنده عند القائل بالمذق ... انه اي مضروب وعندنا المقول له ... بمعنى طالب بهذا المذق ... قوله وانه يحمل ... مثل زيدا اضربه ... يقال على ... ليقال)

فرط الصعوبة الا ... والمحاورة ... وشدة الشكيمة ... عن ... النفس ... (ابية)

فوروح في مثل عطف على ما في مثل قوله جاؤوا بمذق اي وتسمعنا في مثل زيد اضربه بتقول انه محمول على
بمعان فقدر ههنا بيان وفي البيت مقول لكن قد جاء وحكوا الامرين وانما لم يعكس لان الوصف اوفي بالاسم للدلالة
على الثبوت والخبر اولى بالفعل الدال على الحدوث قوله وتفتري على تقوله اي ولذلك تسمعنا تفتري قراءة
النفسي في غير القول قوله بانه لا وصفوانه متعلق بقوله نفتري قراءة ابن عباس رضي الله عنهما
والضمير الذي في قوله بانه ضمير الشان وقوله بيانا مفعول له لقوله وصفوانه وضمير شنونه واهره للقرآن
وقوله واراد عطف على قوله وصفوانه وقوله حال من فرعون جرآ لقوله لا وصفوانه وقوله
من هو بدل من الضمير المنصوب في قوله تترفونه والنوط بسكون الراء وفتح الفاء التجاوز عن الحد و
العتو الظلم الشديد والتكبر اهانة اي تكبر غير مطيع لاحد وفرعون لقب لوليد بن المصعب
ملك مصر المشهور بالظلم ثم اتسع واطلق على كل من ملك العمالقة نحو كسرى وقيصر لمن ملك العجم والروم
وللنوط ظلم وليد بن المصعب من بين الفراعنة وتجبره شتق منه فرعن وتفرعن بمعنى تجبر وظلم و
قوله ما ظنكم بعذاب التبيان او بدل من قوله من تترفونه وقوله ما ظنكم مبتدأ وخبر قوله ثم عرف
عطف على حال اي ثم عرف حال فرعون انه في فرط عتوه وشدة شكيمة والظاهر من سوق كلامه
انه جعل قوله فرعون بلفظ الاستفهام في موضع الصفة لعذاب المهين وما تقرر ان الطلب لا يقع
وصفا فسره بتعبير كونه خلاصته ان يجعل الجملة الاستفهامية معمولة قول مقدر لا صفة للعذاب
وان صفته هو القول المقدر ثم ان جعل العذاب المهين معهودا فالرضيا فقدر القول معرفا اي الذي
نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين المقول عنده من فرعون وان جعل معهودا ذهنيا في معنى النكرة
فقدر القول منكرا اي مقولا او يقال عنده من فرعون على حالتي قوله اقتصر على اللشم بسببي قوله على لفظ
من الاستفهام احترازا عن قراءة العامة بلفظ من الجارة فتكون حالا اي كائنا من فرعون قوله و
سيطلع ما لظاهر بقوله وكم من لي ههنا معاني دقيقة لطيفة كانها غرر ما كانا مختبئة في الكلام
سنذكر ان من قدم متابه هذا ومع صدق منه اطلع على نقائر لها كثيرة ولقد صدق في هذا المقال
لكن ان ذا في حق الخدمة والله الموفق والمستعين واما الحالة التي تقتضي تأكيده فهي لو كان
المراد ان لا يظن بك ان تبرع صلحا له كل تجوزا او سهوا او نسيانا كقولك عرفت انا وعرفت
انت وعرف زيد او نفسه او عينه قوله تقتضي تأكيده اي تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع يسمى

تاكيدا

تاكيدا وهو التابع الذي يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول والمراد بالظن ههنا مجرد
التوهم والاحتمال لا الاعتقاد الراجح لان التاكيد لا يلزم ان يزول مثل هذا الاعتقاد بل
اللازم ان يزول مجرد التوهم والاحتمال فان السامع ربما يتوهم في حكمك بالمسند على المسند
اليه تجوزت فيه بان نسبت المسند الى غير ما هو له بتأويله على طريقة المجاز العقلي او سهوت فيه
بان غفلت عما هو له فذكرت ما غيره مكانه او نسيته فوضعت غيره مكانه والسهو ما ينبه
صاحبه ادنى تنبيه لان زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة
والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء فاذا اردت دفع ذلك التوهم اكدت المسند اليه تاكيدا لفظيا اما
باعادة لفظه بعينه نحو عرف زيد زيد واما بذكر ما هو في حكم اعادته مثل عرفت انا فيندفع به توهم
التجوز والسهو والنسيان او تأكيدا معنويا بلفظ النفس او العين فيندفع به توهم التجوز الا اذا
دون السهو والنسيان فان تأكيد المتكلم كلامه في نحو جاءني زيد نفسه لا يدفع توهم ان يكون المتكلم
غفل عن خصوص الجائي او نسيه فذكر غيره موضعه بناء على ذلك فقال زيد نفسه في موضع عمرو
سهوا او نسيانا ورب ما كان القصد مجرد التقرير كما يطلعك عليه تفصيل اعتبار التقديم والتاخير
مع الفعل هذه جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه جيء بها للدلالة على ان المقصود
بمثل هذا الكلام قد يكون مجرد تقرير المسند اليه جعله مقررا محققا بحيث لا يظن به غيره من غير
قصد الى دفع وهم التجوز او السهو او النسيان اي وربما كان القصد بتأكيد المسند اليه تاكيدا لفظيا
او المعنوي المذكور مجرد تقريره اي تحقق معناه في ذهن السامع فانك اذا قلت جاءني زيد و
توهمت ان معنى زيد لم يتقرر في ذهن السامع اكدته باعادته ليتقرر في ذهنه وانما قال مجرد التقرير
تنبيها على ان ما تقدم مشتمل على التقرير ايضا الا انه قصد به شيء آخر من دفع التجوز او غيره فان
التاكيد اللفظي ذكر الشيء مرتين فيفيد تقريره قطعا ولفظ نفسه وعينه في قوة التكرير فلا
يخلو من التقرير وان جاز ان يقصد معه شيء آخر واورد لفظة ربما اشعارا بانه قليل بالقياس الى ما تقدم قوله كما يطلعك عليه على ان ارادة دفع توهم التجوز او النسيان او
السهو يقتضي تأكيد المسند اليه الفصل المذكور فانه ذكر هناك ان قولك انا سعيت في حاجتك
يفيد القصر وان قولك انا سعيت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان

فانه ليس الا من قوله اوضلال الى تمحيص ان ان لا الا ان ... عطف على قوله ... ان يعم ... في خلاف ... باعتبار التقرير ... ذلك ...

جاز ان يراد ما على الضمير اما ما ذكر قبل هذه بحكم ان ما ذكرت على سبيل الالاعتراض فكما فرع عليه ما ذكر على الكلام السابق

فيعلم من ذلك ان تكرير المسند اليه في نحو انا عرفت لا يفيد دفع ذلك التوهم وانما يفيده تكريره
على وجه التأكيد فيكون ارادة دفعه مقتضية لتأكيد المسند اليه لا لتكريره مطلقا وبحسن قوله كما
يطلعك عليه متعلق بقوله وربما كان القصد مجرد التقرير كما يوهمه ظاهر العبارة اذ لم يجر فيما
اعتبار التقديم والتأخير مع القصر ما يطلعك على ان التأكيد قد يقصد به مجرد التقرير ومن جعله
متعلقا بوقع في حيزه واضطر الى ان المراد تقرير المسند اليه او تقرير الحكم وتقويته فقد ان المراد
التأكيد الاصطلاحي ادعا هو الاعم منه وفيه ان هذا الاطلاع في ذلك الفصل او فيما هو قريب منه
وفيما ذكر من كونه متعلقا بما قبله مندوحة عن هذه الاضطرابات او خلاف الشمول والاحاطة
نحو كل عرفني الرجلان كلاهما والرجال كلهم ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان
قوله او خلاف عطف على قوله تجوزا وما بينهما اعتراض اي اذا لم يكن المراد ان لا يظن بكل
السامع في حكمك تجوزا او ارادة خلاف الشمول والاحاطة وتوهم ارادة خلاف الشمول في
مثل عرفني الرجل صحيح اذ ربما يتوهم ان القصد به الجنس او البعض اذ عموم الجمع المعرف باللام
ظاهر ظني لا منصوص قطعي فاذا قيل كلهم يندفع ذلك التوهم واما في مثل عرفني الرجلان فمشكل
لان المثنى نص في مدلوله فلا يجوز ان يقصد به بعضه فلعل ان تاكيده بكلاهما لمجرد تقرير الشمول وتقويته
لا لدفع ظن خلاف الشمول اللهم الا ان يقال شمول ارادة خلاف الشمول في المثنى ايضا باعتبار ان
الفعل الصادر من احد المصاحبين قد يسند اليهما فيقال لهما فعلا زيد الكونه احدهما باشر الفعل ورضي
الآخر به فاذا قيل فعلاه كلاهما فقد اندفع توهم ارادة خلاف الشمول الا انه راجع الى ان تكريره التأكيد
لدفع توهم ان فيه تجوزا في اسناد الفعل اليهما مع انه مسند الى احدهما حقيقة وبسلم الآخر بحيث
يصح عطفه عليه قوله ومنه كل رجل عارف اي ومما يدفع به ظن خلاف الشمول وان لم يكن تاكيدا
اصطلاحيا بناء على ان كلمة كل هي ها للتاسيس وافادة الشمول من اول الامر لا للتاكيد ودفع توهم
عدم الشمول الا انه يجب المصير الى ذلك في قوله ان يجاء الرجال كلهم عارفون كان لفظة كل فيه بهذا الاعتبار
لدفع توهم فلان الشمول ولو كان لفظة كل في كل واحد من المثالين لافادة الشمول ابتداء لا لدفع
توهم خلاف الشمول الا بالتكلف المذكور وصله عما قبله واما الحالة التي تقتضي بيانه وتفسيره ففي
اذا كان المراد زيادة ايضاحه بما يخصه من الاسم كقولك صديقك خالد قدم وقوله علمت كلمة

لاتخذ

لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد من هذا القبيل سبيل الهين باثنين واله بواحد لان
لفظ الهين يحتمل معنى الجنس ومعنى التثنية وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة والذي له
الكلام مسوق هو العدد في الاول والوحدة في الثاني ففسر الهين باثنين واله بواحد بيانا
لما هو الاصل في الغرض قوله تقتضي بيانه اي تعقيب المسند اليه المعرف بتابع الذي يسمى عطف بيان
لافادة بيان متبوعه وتفسيره وانما كان زيادة ايضاح لان المعرفة لا تخلو عن وضوح الا ان
مع ذلك الوضوح يجوز كونه محتملا لشيئين او اكثر فيزداد ما فيه من الوضوح بما يراد عقيبه بكونه
خاصا به والاصدق على غيره من محتملات لفظ المسند اليه سواء كان علما كما في قولك صديقك خالد قدم
او غير علم كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام فان صاحب الكشاف قد صرح بان البيت
الحرام عطف بيان للكعبة على سبيل المدح فظهر ان المراد بالاسم في قوله بما يخصه من الاسم هو اللفظ
الدال على الشيء سواء كان علما او لم يكن فان عطف البيان على ما فسره المصنف في قسم النحو هو
ما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا له لكونه اعرف وبهذا التفسير لا يجب ان
يكون علما اذ يجب ان يكون اعرف فقد اوضح وشيع دلالة على المقصود ولا يكون [illegible] يجب ان يكون
عطف البيان مختصا بمتبوعه على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا به في محله واقله بالقياس
الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع ليتصور ايضاحه اياه وما ذكره المصنف في قسم النحو من
ان عطف البيان يكون اعرف البتة يفهم منه ان كل واحد من المتبوع والتابع حالة انفراده عن
الآخر لا بد ان يكون التابع اعرف واوضح دلالة على المقصود بالنسبة الى دلالة المتبوع عليه وهو
محل بحث لان الواجب كونه موضحا لمتبوعه وذلك لا يستلزم كونه اوضح منه عند الانفراد بل يكفي
ان يوضح متبوعه عند الاجتماع فانه اذا سمي ثلاثة اشخاص بعمر وكني واحد منهم مع عشرة من غيرهم
بابي حفص فلا شك ان ابا حفص اوضح من عمر حال الانفراد واذا قيل جاءني ابو حفص عمر كان
عمر موضحا له قطعا وان لم يكن اعرف منه حال الانفراد قوله وقوله علمت كلمة مبتدأ خبره ان
هذا القبيل من قبيل التابع الذي يراد به البيان والتفسير وان لم يكن عطف بيان صناعيا
ولا متبوعه مسندا اليه فان اثنين وواحدا من الصفات المؤكدات الا انه لم يقصد بها مجرد
التأكيد كما في امس الدابر ونفخة واحدة بيان ان الغرض الاصلي من متبوعها ما هو ذلك المعنى

الذي اكثرهما و يساق في البيان كالصفة الكاشفة اذ فيها بيان مفهوم المتبوع وفي هذا بيان المقصود
الاصلي من مفهوم قوله وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة وذلك لان اسم الجنس كان فلانه
كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة اعني الفرد المنتشر كانت الوحدة داخلة في مفهوم اله كالاثنينية
في مفهوم الهين وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كانت الوحدة مستفادة من تنكيره وتنوينه والحاصل ما
وعلى كل واحد من المذهبين يصح ان يحمل لفظ اله على معنى الجنسية والوحدة في الجملة قوله والذي له الكلام مسوق
الى الغرض الاصلي الذي سيق الكلام لاجله هو العدد اي هو النهي عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا عن
اتخاذ الاله فانه مامور به البتة فكيف ينهى عنه كانه قيل لا تتخذوا اثنين من جنس الاله محط النهي
والاصل فيه هو العدد واما الجنس فانه ملحوظ من حيث انه قيد فيتم ما هو مصب النهي خارج عن المنهي
عنه بخلاف قوله تعالى انما هو اله واحد فان الغرض الذي سيق هذا الكلام لاجله هو اثبات الوحدانية لجنس الاله
لا اثبات جنس الاله فان ثبوته مسلم متفق عليه كانه قيل هو واحد في الوهية فوصف الهين باثنين في
صورة النهي ووصف اله بواحد في صورة الاثبات لبيان ما هو الغرض الاصلي منهما فان معنى الاثنينية وان
كان يفهم من لفظ الهين بطريق التضمن الا ان توصيفه باثنين يدل على ان الغرض الاصلي منه هو العدد
دون الجنس وكذا يستفاد معنى الوحدة من لفظ اله اما بطريق التضمن او الالتزام الا ان توصيفه
بقوله واحد يدل على ان الغرض الاصلي من سوق الكلام هو اثبات الوحدانية لا اثبات الجنس فان ثبوته مسلم
ومن هذا الباب منه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ذكر في الارض مع دابة
ويطير بجناحيه مع طائر لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسين والى تقريرهما
قوله ومن هذا الباب اي من باب التابع الذي يراد به البيان والتفسير وان لم يكن عطف بيان اصطلاحيا
بل هو من قبيل الصفة المؤكدة المسند اليه فان كل واحد من لفظي دابة وطائر في قوله تعالى وما من دابة
ولا طائر يدل على مفهوم هذين الجنسين مطلقا على الوحدة المتعلقة بكل واحد من الجنسين فلما وصفهما
الله تعالى وبينهما بما هو من خواص الجنس وهو في الدابة حصولها في الارض وفي الطائر الطيران بالجناح
علم ان المقصود منهما نفس هذين الجنسين لا الوحدة الصنفية او الفردية المتعلقة بهما اذ لو اريد
بهما الوحدة المذكورة لبينهما بما هو من خواص الصنف والشخص وقصده من الاية الاولى لاختلافهما
من حيث ان الصفة في الاية الاولى اسم وفي الثانية فعل او ظرف فكانت هذه ابعد من عطف

البيان

البيان لانه لا يكون الا اسما فلذلك قال من وجه حيث لم يكن من باب الاية الاولى من جميع الوجوه
وايضا هذه الاية تشاركه الاية الاولى في كون الوصف فيهما للبيان والتفسير لبيان ان المراد
من المتبوع احدهما بجملة هو الجنس وفي ان القصد بهما الى الجنس وفي الاية الاولى الى العدد
والوحدة فلم تكن هذه الاية مثل الاولى من جميع الوجوه فان قيل اذا كان التوصيف بقوله في
الارض وبقوله يطير بجناحيه لبيان ان المراد بلفظ دابة ولفظ طائر نفس هذين الجنسين مع قطع النظر
عن الوحدة المتعلقة بهما كيف يصح ان تدخل عليهما من الاستغراقية وهي لا تدخل الا على الماهية
مع قيد الوحدة لان العموم والاستغراق لا يتصور في مفهوم الجنس من حيث هو قلنا لا نسلم ان مفهوم
الجنس من حيث هو وان كان مفهوما واحدا لا تعدد فيه لا عموم فلا يصح ان يدخل عليه من الاستغراقية
بهذا الاعتبار الا ان توصيف كل واحد من دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لا ينافي ان المراد منهما
جنس الدابة والطائر من حيث هو كانت من الاستغراقية متعلقة بحسب المعنى بالجنسين لا بالجنس الاول
وحده فكانه قيل وما من جنس من هذين الجنسين الا امم فان جنس الدابة مع ما عطف عليه متعدد فدخل
عليهما من الاستغراقية لافادة العموم وحكم على كل واحد من الجنسين بانه امم وحمل على كل ما هي
آدم عليه السلام واما الحالة التي تقتضي البدل عنه فهي اذا كان المراد منه تقرير الحكم وذكر المسند
اليه بعد توطئة ذكره لزيادة التقرير والايضاح كقولك سلب زيد ثوبه وجاءني القوم اكثرهم وفي
قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم في الانواع الثلاثة من البدل دون الرابع
فليتأمل قوله يقتضي البدل عنه اي الابدال من المسند اليه ليناسب ما تقدم من البيان والتاكيد
والوصف فان المراد بها معانيها المصدرية ولذا قال مفيد تقرير الحكم ولم يقل اذا كان المراد تقرير
الحكم لان المراد من هذه العبارة تقرير الحكم لفظا وليس كذلك بل هو تقرير نية وقصدا قوله و
ذكر المسند اليه منصوب معطوف على نية لا مجرور معطوف على تقرير لان ذكر المسند اليه حاصل لفظا
لا نية فقط كما ان تقرير الحكم فتأمل وقد جعل المبدل منه تارة مسندا اليه نظرا الى الظاهر حيث قال
يقتضي البدل عنه فان الضمير راجع الى المسند اليه الذي هو المبدل منه واخرى توطئة للمسند اليه الذي
هو البدل نظرا الى الحقيقة حيث قال وذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره قوله لزيادة التقرير
متعلق بذكر المسند اليه وانما قال في التاكيد وربما كان القصد مجرد التقرير وقال هنا لزيادة

التوهم تنبيها على ان المقصود الاصلي في البدل كونه منسوبا اليه فيكون التوهم فيه امرا زائدا
بخلاف التاكيد فان التوهم فيه مقصود اصلي اذا عرفت هذا فنقول في الابدال امران الاول تكرير
للحكم بنية وذلك لكون البدل في حكم تكرير العامل بناء على انه المقصود بالنسبة فيتكرر العامل وجوبا
وايضا ورود البدل مع تكرير العامل صريحا كثير كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم والثاني
زيادة التوهم والايضاح وذلك لان كون المسند اليه مذكورا بعد توطئة يقتضي كونه ابين فيوضح
وايضاحه قطعا وكونه مذكورا مرتين ظاهر في بدل الكل وفي بدل البعض ايضا لان البعض مذكور
في ضمن الكل قطعا واما في الاشتمال فلان قولك سلب زيد ثوبه يفيد سلب شيء من زيد ثوبه ومنه
يعلم في بدل الاشتمال ذكر المسند اليه اجمالا ثم تفصيلا فانه يعلم قطعا ان المسلوب ليس نفس زيد
بل شيئا مما يتعلق به ومن هنا يظهر السبب في تسمية الثاني بالاشتمال اذ اول الكلام مشتمل على آخره اجمالا
واما ما يقال من ان السبب هو اشتمال المبدل منه كثيرا على البدل كما في اعجبني زيد علمه او اشتمال
البدل على المبدل منه كما في سلب زيد ثوبه فليس مما يعول عليه وكذا ايضا في بدل البعض ذكر المسند اليه
اجمالا ثم تفصيلا منهما في الايضاح اقوى من بدل الكل لاشتمالهما على الاجمال والتفصيل
قطعا وليس في ذلك واجبا في بدل الكل وان كان اضعف منهما في التوهم كان اقوى منهما في التقرير لكونه د
على ذكر الشيء مرتين كاملا بخلافهما وقد يكون الثاني في بدل الكل اوضح من الاول فيفيده ايضاحا
من هذه الجهة ايضا وتقديم الاشتمال والبعض على الكل لكونهما اظهر في الايضاح والاشيع في البدلية
لان الكل يحتمل عطف البيان غالبا ولظهور التوطئة فيهما لان البدل الكل عين المبدل منه فجعله مما
توطئة نوع تحكم قوله في الانواع الثلثة متعلق بقوله كقولك واعلم بان فيه يتضح ان الرابع
ان بدل الغلط انما يكون في كلام يصدر لا على روية وفطانة فهو بمعزل عن تراكيب البلغاء ومن بعد
وضدهم واما الحالة التي تقتضي العطف اي العطف بالحروف على المسند اليه فهي اذا كان
المراد تفصيل المسند اليه مع اختصار كقولك جاءني زيد وعمرو وخالد او تفصيل المسند مع اختصار
كقولك جاء زيد فعمرو في الدار او ثم عمرو وخالد وجاء القوم حتى خالد ولا بد في حتى من التدريج
كما ينبئ عنه قول من قال وكنت فتى من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى صار ابليس من جندي
وتفصيل الشيء تعداد كل واحد من افراده متميزا بعضها عن بعض وحروف العطف عند احد عشر

وتركه منها

وتركه منها كلمة ام لاختصاصها بالاستفهام والكلام في الخبر فبقي منها عشرة احرف والحالة
التي تقتضي عطف شيء على المسند اليه باحد هذه الحروف فهي اذا كان المراد احد المعاني المقصودة
بالحروف العاطفة وهي في دلالتها على المعاني على ستة اصناف اولها الواو ومعناها تفصيل افراد
المسند اليه على سبيل الاختصار وثانيها الفاء وثم وحتى وثلاثتها تدل على تفصيل المسند مع الاختصار
ولكل واحدة منها تميز عن صاحبتها بخصوصية فالفاء تدل على الترتيب بغير مهلة وثم على الترتيب
مع مهلة وحتى على الترتيب مع تدريج وتراخ اكثر من تراخي ثم وثالثها لا ولكن مخففة وكلاهما
تدلان على نفي الحكم ان بوكل لفظة لا تدل على نفي الحكم التابع عليها فيكون معناها نفي التابع
ولفظة لكن تدل على نفي النفي ان بقي عليها فيكون معناها ايجاب التابع اذ نفي النفي ايجاب والعلماء
يستعملونها في موضع يكون المراد رد السامع عن الخطأ الذي توهمه الى الصواب الذي حكم به المتكلم
ورابعها بل ومعناها صرف الحكم عن المتبوع الى التابع سواء كان ايجابا او نفيا فهي تثبت الحكم الى
للتابع وتصرفه عن المتبوع على معنى ان المهم للمتكلم هو الحكم على التابع وليس لاعتماد ثبات الحكم على
المتبوع ولا يعتبر ان الحكم واقع في نفسه على المتبوع اولا وخامسها او واما وكلاهما تدلان على
تردد المتكلم وشكه في ان الحكم ثابت للمتبوع او للتابع وربما يستعملان عند ارادة تشكيك المتكلم
السامع في الحكم وسادسها اي ومعناه تفسير الشيء وبيان معناه وهي من الحروف العاطفة عند البعض
وعند غيره من حروف التفسير لا من حروف العطف والتكرر دل كل واحدة منها على التفصيل مع اختصارها فان
لواو اذا عطف بها على المسند اليه كان المقصود تفصيله اي تعداد افراده متميزا بعضها عن بعض
مع غاية الاختصار بحذف الفعل وحذفه من المعطوف فلو قيل مثلا جاء رجلان فات التفصيل
ولو قيل جاء زيد وجاء عمرو كان من عطف الجمل وفات الاختصار وليس في الواو تفصيل المسند
وتمييز بعض افراده عن بعض في قولك جاء زيد وعمرو وخالد لجواز ان يكون مجيء الثلثة في زمان
واحد وانما يتحقق تفصيل المجيء بالتفرق لاختلاف ازمنته ان مجيء احدهم وقع قبل مجيء
الآخر وبعده او معه فلا يفهم من الواو تفصيل المسند وتعدده بل يفهم منها مجرد اشتراك افراد
المسند اليه في مطلق المجيء ثم يلزم عقلا تعدد افراد المجيء لامتناع قيام عرض واحد بمحلين الا ان
هذا الامر العقلي مقصودا عن العبارة والعطف اصلا وان التفصيل المسند انما بالفاء

بع

والمتبوع لدلالتها على التعقيب وهو ان ملابسة المجيء للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة
فيفهم منها التفصيل وتقدمه واما تفصيل المسند اليه فهو وان كان حاصلا في الفاء الا انه ليس
مقصودا بل المقصود الاصلي بيان التعقيب كما في قولك جاءني زيد فعمرو وعقب بين زيد فمجيئهما ولم يعرف
التعقيب بينهما واعتبر الاختصار ايضا احترازا عن مثل قولك جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيل
المسند اليه وليس من قبيل العطف على المسند اليه لعدم الاختصار بل هو من عطف الجملة وثم مثل الفاء الا
انها تدل على المهلة وحتى تشاركهما في الدلالة على الترتيب وافادة تفصيل المسند لكن الترتيب فيها من التدريج
بان يكون المسند اليه ذا اجزاء يتعلق بها المسند شيئا فشيئا حتى يبلغ جزءه الاضعف او الاعلى او الادنى نحو
بعض مثال الادنى قولك قدم الحاج حتى المشاة ومثال الاعلى قولك مات كل اب لي حتى آدم ومات
الناس حتى الانبياء والترتيب على هذا الوجه اي الترتيب في تعلق المسند بالمسند اليه شيئا فشيئا حتى ينتهي
الى الجزء الاضعف او الاقوى المذكور بعد حتى يعتبر بحسب الذهن دون الخارج اذ ربما كان حصول المسند
لما بعد حتى في الخارج قبل حصوله لما قبلها او في اثنائه كما في قولك مات كل اب لي حتى آدم ومات الناس
حتى الانبياء فمعنى كون الترتيب بحسب الذهن ان يكون تعلقه بما قبل حتى اقرب واولى عند الذهن
من تعلقه بما بعد حتى كما ان تعلق الموت بغير آدم الذي هو اصل الكل اولى من تعلقه به وان كان موته في
الخارج متقدما على موت غيره وكما ان تعلق الموت بغير الانبياء اولى من تعلقه بهم وان كان موت كثير من
الناس واستشهدوا على التدريج بالبيت لظهوره فيه فان التابع لا ينقلب متبوعا والمتبوع تابعا الا بتدريج
وللاشعار بلزوم التدريج لحتى وان كانت بعطف الجمل فان صار جملة معطوفة بحتى على جارحتي فان حتى
العاطفة اصلها الجارة التي تعتبر فيها التدريج فتعتبر في العاطفة ايضا سواء كانت في المفرد او الجمل
والمعنى مازال ... الشرارة والبرجاني اي ان صار متبوعي تابعي وبعده ولو عنت حتى مانه
احدث بعده دهرا ... ليس بحذرها بعده او كان المراد رد السامع عن الخطأ في الحكم الى
الصواب كقولك جاءني زيد لا عمرو لمن في اعتقاده ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا
وكقولك ما جاءني زيد لكن عمرو لمن في اعتقاده ان زيدا جاءك دون عمرو او كان المراد صرف
الحكم عن محكوم له الى آخر كقولك جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو جوز في كلامه لا
ان تستعمل لقصر القلب مثل ان يقال ما زيد لا عمرو لمن اعتقد مجيء عمرو دون زيد وفي

قصر

قصر الافراد بان يقال لذلك لمن اعتقد مجيئهما وفي دلالتها على الاعجاز انها تستعمل القصر القلب فيه
ولم يذكر في لكن المخفف سوى استعمالها في قصر القلب اذ لم يوجد استعمالها في الافراد فلا يقال ما جاءني
زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو او اعتقد انهما جاءاك فمعنى ما جاءني زيد
لكن الواجب ان يقال بل عمرو فانه لاثبات ما نفي عن الاول الا ان كونها للاستدراك اعني رفع الوهم
الناشي الذي نشأ من الكلام السابق يقتضي ان يكون قولك ما جاءني زيد لكن عمرو خطابا لمن
اعتقد انتفاء المجيء عنهما بعد نفيك المجيء عن زيد فيكون الاشتراك في عدم المجيء قوله او كان
المراد صرف الحكم كائنا بل اذا كان ما قبلها مثبتا دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله في حكم
السكوت بحيث يحتمل ثبوت المسند له وعدمه كان المتكلم قال الحكم على الثاني ولا اتعرض
للاول ومن قال ان الحكم على الاول كان خطأ اراد ان تعرضه لاثبات المسند للاول كان كذلك
لان ثبوت المسند له كان غير مطابق للواقع حتى يلزم انتفاؤه عنه فانه مما لم يذهب اليه احد
وقد وقع في كلام ابن الحاجب ان الحكم للاول كان غلطا واراد ان يرجع النسبة عليه
والاخبار عنه كان غلطا كما يدل عليه كلامه صريحا وصرح به ايضا شراح كلامه واما القول
بانه يدل على انتفاء المسند عن الاول فمما لم يقل به احد ولا يرضى به ذو ادب واذا كان ما قبلها منفيا
فهي عند المبرد تدل على صرف ذلك النفي عن الاول وجعله في حكم المسكوت كما في الاثبات لا نفي
وعند الجمهور تدل على ثبوت المسند للثاني وكون الاول في حكم المسكوت فلا صرف للحكم
على مذهبهم فكانه اختار مذهب المبرد وذهب جماعة الى ان النفي في المتبوع متحقق كما ان الاثبات
في التابع فلا صرف ايضا على هذا المذهب وفائدة بل الاعراض عن الحكم بالنفي على المتبوع الى
الحكم بالاثبات على التابع لكون هذا الاثبات اهم من ذكر النفي وعلى هذا المذهب تكون بل مفيدة
للقصر كما يشعر به المصنف في مباحثه واما اذا افادت كون الاول في حكم المسكوت فلا يفيد
قصرا اذ لا بد فيه من حكمين اثبات ونفي او كان المراد الشك فيه او التشكيك كقولك جاءني
زيد او عمرو او اما زيد واما عمرو او كان المراد التخيير كقولك جاءني اخوك اي زيد على قول
قوله الشك فيه اي شك المتكلم في المسند اليه هل هو الاول او الثاني او تشكيك السامع فان ذكر
فان التشكيك قد يكون مقصود الغرض يتعلق به قوله على قول الجمهور على ان اي حرف تفسير

وما بعده عطف بيان لما قبله ويؤيده ان ائمة اللغة يفسرونه بالضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد وحصول الضمير
المجرور بلا اعادة الجار وان سائر الحروف العاطفة يقتضي التغاير بين المعطوفين فان العطف تفسيرية
بالواو ولما قبله والمصنف تردد بانه حرف عطف وكان نظره الى ان النحو يكرهه الاعراب بتوسط الحرف فمن
خواص حرف العطف فلذا ذكره ههنا لكونه حرف العطف وفي توصيف الابتداء العطف بالواو وكلام يا يبين
في المغني الرابع ان تسأله تعالى الستر المثل بجاه محمد سيما ذي مثلان وقولهم لا سيما كلمة يستثنى بها
وهي سي ضم اليه ما والاسم الذي بعدما لك فيه وجهان ان شئت رفعته على انه خبر مبتدأ محذوف وان
شئت جررته باضافة سي اليه فان كلمة ما هذه اما موصولة او زائدة فان كانت موصولة كان ما بعدها مرفوعا
على انه خبر مبتدأ محذوف وذلك في لا سيما زيد كان تقديره ولا سي الذي هو زيد والجملة صلة ما وان كانت
زائدة كان ما بعدها مجرورا باضافة كلمة سي اليه كان تقديره لا سي زيد اي لا مثل زيد والمقصود ان مباحث
العطف ليست منحصرة على ما ذكرناه بل سيأتي في باب الفصل والوصل مباحث جمة ودقائق شتى تخص
خصوصا في العطف بالواو واما الحالة التي تقتضي الفصل اي تقتضي تعقيب المسند اليه المعرف
بصيغة مرفوع منفصل مطابق له يسمى ضمير الفصل فهي اذا كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند اليه
كقولك زيد هو المنطلق زيد هو افضل من عمرو وخير منه زيد هو يذهب وضمير تخصيصه يجوز ان يكون
للفصل وان يكون للمتكلم اي اذا كان مراد المتكلم تخصيص الفصل او المتكلم للمسند بالمسند اليه على جعله خاصا
بالمسند اليه لا يتجاوزه الى غيره والباء في قوله بالمسند اليه داخلة على المقصور عليه هو الاستعمال الاصح فقوله
تخصيص المسند بالمسند اليه معناه قصر المسند على المسند اليه بحيث لا يتجاوزه الى غيره وقد تدخل الباء على المقصور
كما يقال خصصت فلانا بالذكر اي ذكرته دون غيره قال تعالى والله يختص برحمته من يشاء اي يجعل من يشاء
منفردا بالرحمة لا يرحم سواه وذكر زيد هو افضل للاشارة الى انه يشترط في دخول الفصل ان يكون الخبر معرفا
باللام او افعل من كذا سواء كان معنيا اي صيغة نحو خير وشر او غير معنى او فعلا مضارعا وقدم المعرف
باللام لانه الاصل ولا بد في ضمير الفصل ان لا يكون له محل من الاعراب وكان الاوجه ان يمثل بما يكون نصا في
الفصل نحو قولك كان زيد هو القائم بالنصب فان كلمة هو في الامثلة المذكورة يحتمل ان يكون مبتدأ خبره ما
بعده وكون ضمير الفصل لتخصيص المسند على المسند اليه دون العكس مما يشهد به العقل والاستعمال مثل زيد هو
القائم وانه هو الرزاق ولعل كونه لقصر المسند اليه على المسند في قولك الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي

لا الكرم

اي لا الكرم الا التقوى ولا الحسب الا المال فكلام ظاهري فان قصر المسند اليه فيه على المسند ناشئ من
من تعريف المسند اليه باللام على طريقة قولك المنطلق زيد وضمير الفصل قد ذكر ههنا لمجرد التقوية و
تحقق الافادة تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه كما يتوهم من ان الفصل قد يفيد تخصيص المسند اليه او تاكيد
تخصيصه به فليس بشيء لان اللغة لا يحتمل المعنيين فقد تجوز لاحدهما ويجوز الاخر الا انه ثبت ان
الفصل قد يفيد حصر المسند اليه في المسند او تاكيد هذا الحصر واما الحالة التي تقتضي تنكيره فهي اذا كان
المقام اي موضع ذكر الكلام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى وجاء رجل اي فرد من اشخاص رجال
وقوله تعالى والله خلق كل شيء دابة من ماء اي من نوع من الماء مختص بتلك الدابة او من ماء مخصوص
وهي النطفة قوله للافراد اي لجعل المسند اليه فردا من جهة الشخصية بان يراد به شخص ما من
شيء مما يدل عليه لفظ المسند اليه او من جهة النوعية بان يراد نوع ما مما يدل عليه لفظه شيء ما اي
شخصا فقوله شخصا او نوعا في موقع التمييز ويحتمل الحال من المنصوب المحذوف للافراد فان كان اسم الجنس موضوعا
للماهية بقيد وحدة شخصية او نوعية فاطلاقه عليها ظاهر وان كان موضوعا للماهية من حيث
هي كان الافراد الشخصي او النوعي مستفادا من التنوين الدالة او المقامية الدالة على ان ليس
المراد الماهية من حيث هي بل من حيث انها في ضمن فرد من افرادها او نوع من انواعها قوله اي نوع
من الماء حمل تنكير الماء على النوعية فكان تنكير الدابة ايضا كذلك اي للنوعية ليتناسبا وايضا كون كل شخص
من الدابة مخلوقا من نوع من الماء مستبعد جدا واما عكسه وهو كون كل نوع من الدابة مخلوقا من شخص
من الماء فهو محال قطعا قوله او من ماء مخصوص عطف على قوله من نوع من الماء فتنكير الماء في هذا الوجه
ايضا للنوعية لكنه قيل خلق كل نوع من انواع الدواب من نوع مخصوص من الماء وهي النطفة و
الفرق بين الوجهين مع ان المراد من الماء المنكر فيهما نوع من الماء هو ان نوعية الماء في الوجه
الاول باعتبار اضافته الى نوع من الدابة وفي الوجه الثاني باعتبار كونه نطفة فانها نوع من الماء ممتاز
عن سائر انواعه فانه اذا اعتبر اضافته الى نوع من الدابة كان بهذا الاعتبار نوعا من الماء مع قطع النظر
عن كونه نطفة وكذا اذا اعتبر كونه نطفة كان بهذا الاعتبار نوعا متميزا عن سائر الانواع مع قطع
النظر عن اضافته الى نوع مخصوص من انواع الدواب ولم يتعرض المصنف لجعل التنكير في ماء ودابة
للافراد شخصا وان كان صحيحا في نفسه لانه لا يلائم التفصيل المذكور بعده وهو قوله فمنهم من

بمعنى على بطن الآية فانه تفصيل للانواع لا للاشخاص فان قيل كيف يصح التفصيل بقوله تعالى
والله خلق كل دابة من ماء مع ان المنكر فيه ليس مسندا اليه قلت بما انه نكر ليدل على ان المراد فرد
ما يدل عليه لفظ اما شخصا او نوعا فلنا الآية فقال للحالة المقتضية لتنكير المسند اليه وهي كونه كما
اي موضع ذكر الكلام للافراد شخصا او نوعا لا التنكير المسند اليه وما يقتضي تنكيره جاز ان يكون مقتضيا
لتنكير شيء آخر كالمفعول به ونحوه وبهذا يعرف جواب ما يقال انه في كثير من مواضع هذا الكتاب من ان بعض
الامثلة خارجة عن الباب لكونه من غير باب المسند اليه وذلك لان الامثلة انما هي للحالات المقتضية
لا لما تقتضيه تلك الحالات من اعتبارات المسند اليه وهي لا تختص بتلك الاعتبارات فان المقتضي لتنكير
المسند اليه جاز ان يكون مقتضيا لتنكير سائر اجزاء الكلام اما معه ان رد الشيرازي بان دابة و
ماء مسند اليه بالتأويل فان تقدير الآية كل دابة خلقها الله من ماء اي من نوع من الماء او يقال الله
خلق الله كل دابة منه فجعل دابة مسندا اليها بهذا الاعتبار وبهذا هو الجواب لا يخلو عن تمحل الحاة
المقام غير صالح للتعريف اما لانك لا تعرف منه حقيقة الا ذلك القدر وهو انه رجل او نحو
ومنه انك لا تعرف منه الا جنس كما سمعت شيئا لا تعرفه فسألت عما هو عندك معنى كذا ان
واردت ان تظهر لاصحابك سوء اعتقادك به فقلت هل لكم في حيوان على صورة انسان يقول كذا
وكيت سمعت بان تقول فلان مسمية كانك لست تعرف منه ولا اصحابك الا تلك الصورة
ولعله عندكم اشهر من الشمس   قوله غير صالح للتعريف اي لا يصلح المقام لتعريف المسند اليه لان المتكلم
لا يعرف بعينه وانما يعرف منه القدر الذي يعبر عنه بالنكرة وذلك اما على سبيل الحقيقة او بطريق الادعاء
ونصب حقيقة على المصدرية اي انتفى علمك بمعرفته انتفاء حقيقيا اي انتفاء حقيقيا لا ادعائيا و
جعله تمييزا لا وجه له اذ ليس هنا مفرد ولا نسبة يحتاج الى التمييز قوله او نحو هل عطف على قوله
لا تعرف منه حقيقة الا ذلك كما في قبيل اما لانك تتجاهل او نحو هل وفائدة هذا التجاهل والاشارة
تحقيره وعدم الاعتداد به واظهار انه غير ملتفت اليه بخصوصه وذكر كذا بعد مغنى مبالغة ومعناه
اي هي مبهما محترزا لان من فاعل فعل وقوله كانك الى آخره بيان للتجاهل الذي يتضمنه قوله فقلت
هل لكم في حيوان رو حال اخرى من ضمير لكم طلبا اي فعلت متشبها انت بمن لا يعرف هو ولا اصحابه منه
الا تلك الصورة لعل عدم معرفتكم فمن التنكير ولعل عدم معرفة اصحابك فمن قولك هل لكم اذ معناه

هل

هل لكم رغبة في معرفة حيوان كذا وكذا علمه قوله وليطابق حال متعلقة بجميع قوله كانك لست
بالتأويل اي تعلم عدم معرفتهم حيوانا اي محتملا كونه عندهم اشهر من الشمس   وعليه ما يحكيه
اي وعلى ما حكي عن الكفار في حق النبي صلى الله عليه وسلم هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق
انكم لفي خلق جديد كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وباب التجاهل في البلاغة والسحر ها
وان شئت فانظر لفظ كان في قول ليلى ترثيه ايا شجر الخابور مالك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف
ماذا امري   قوله وعليه اي وعلى التجاهل وان لم يكن في المسند اليه كما في الشعر الآتي بطريق التجاهل
لكم في حيوان ايضا كذلك فانه ايضا من قبيل التجاهل في غير المسند اليه والتمزيق التفريق وكل ممزق
في موقع المصدر اي كل تمزيق والشرطية اعني اذا مزقتم متعلق بقوله ينبئكم بمعنى ينبئكم بعضكم بهذا
الكلام او على تقدير القول اي قائلا هذا المقال وقوله انكم لفي خلق جديد جواب اذ وفي كان الجملة
لكونه في معنى تجدد فالحكم عدل الى الاسمية للدلالة على التحقيق البتة قوله كانهم لم يكونوا يعرفون
ما يحكي عن الكفار مبنيا على التجاهل اي كانوا ذكروا في صفته صلى الله عليه وسلم كانهم لم يكونوا يعرفونه
الا انه رجل ما قوله ولمح سحرها يعني ان التجاهل لاشتماله على نكتة بديعة تستميل النفوس بحسنها
مالك سحر البلاغة والتصرف في امرها وشأنها نسبة باب التجاهل بولوج سحر البلاغة ومالكه والمتقدم
فيه من حيث انه يبنى عليه نكت غريبة واغراض لطيفة تشبيها بالسحر في استمالة النفوس بحسنها وخفاء
شتغنى ان تعرف كونه كذلك فانظر لفظ كان وما قبلها ايضا وهو قوله مالك مورقا فانه في لفظ كان
دلالة على ان تلك المرأة ليلى الخارجية اي التي كانت من الخوارج كانها لا تعرف عدم جزع الشجر على ابن
طريف وكذا افراده ما لك مورقا يدل عليه ايضا والمورق اسم فاعل من اورق الشجر اي صار ذا ورق
وهو حال من فاعل لك وقوله ماذا امري حال من فاعل فانظر بالتأويل ومقولا في حقك ماذا امري وانا
بذلك لا اشك لانا اذا تاملت فيما يدل عليه معنى هذا الطلع على الطائف نجيبه فتسأل منها وذلك لان التجاهل
ومشاهدة على انها ولهت فتخيلت ان الارض وما عليها تغيرت عن حالها وذهبت فضاء ربها
تفجعا عليه فوجدت شجر هذا الموضع الذي يقال له الخابور مخضرا وبارزا فانكرت ما لك مورقا كانك لم
تجزع او علم انها اذ فقدت اخاها بنحو شأن الصبية ويكون نحوها الجزع المعهود في المصائب ضجيجها
لها كالشجر وعند ما نكرت كون هذا الشجر مورقا مع شدة جزعه وفرط حزنه فظانا قالت كيف تورق

مع نشرة جوانبك وقرة ذلك او الالتفات في قوله علام الغيوب فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم متضمن للتوبيخ لهم على تمريضهم ومحاورة عقدهم في الايمان ناعيا عليهم ان يتوقع من امثالهم ان تولوا امور الناس وتامروا عليهم ان يفسدوا في الارض ويقطعوا ارحامهم تناحرا في الملك وتهالكا على الدنيا ليس يحتمل الا على ما هو المتوقع على ما يتحتم به من اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم لئلا يسعوا في الارض اذا وقعتهم بذلك على سبيل التقصي هل ادى العمر وانا لا ينقلب له حالا ينفعهم وقوله او الالتفات عطف على الفعل فكان اي في نظر الفعل كان او الالتفات ومعناه الاستفهام وطلب الخبر وفي العدول عن الاستفهام الى الالتفات رعاية ادب لان الاستفهام معناه الاصلي طلب الفهم فيتبادر منه عدم الفهم والالتفات معناه الاصلي طلب الخبر ولا يجب ان يكون لعدم العلم والخبر وتعالى لو كان ايضا منزها عن ان يتوهم فانظر الى الى ما حمله في قوله الحارجية وفي قوله علام الغيوب فان اطلاق لفظ التي احمل على انه لا يخلو من الادب وذكر علام الغيوب اجمالا من قوله الا على ان الالتفات ليس على حقيقته واختيار الكلمة او على الواو حيث قال او الالتفات لانتشار بان كل واحد منهما يمكن كان في التنبيه على ما ذكر من ان تحوف الكلام مساق المجهول ادى الى البلاغة والمعنى انه لو اخبروا بانكم ان توليتم تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم ويجري ذلك المذكور من الافساد والتقطيع الاشتهار باللعنة والصم والعمى لاشتد غيظهم ولجوا في الباطل ولم يذعنوا للحق فعدل الى صورة الالتفات ولفظ التوقع ليستدرجهم الى الاعتراف بالحق ونبلينا لسورة ... وقوله متضمنا حال من الالتفات والتمريض التقصير يقال مرض في الامر اذا قصر فيه ولم يبالغ كما ينبغي والمراد تقصيرهم في امر الدين ورفاوة العقد ضعف الاعتقاد دونا عيبا حال من الالتفات ايضا وتنوع لحال لكن ما مترفة للحال الاولى ومن ثمة لم يجئ جعلها من الاحوال المتداخلة باته يكونه حالا من ضمير متضمنا يقال نعى عليه هفواته اذا شهر بها كان كلا هفوة هوة والى هي الاصل هو المخبر بخبر الموت ومن كشف كذبوا نعيره وسيئاتها فكأنه اخبره بموته بناء على ان العبوة في حكم الموت وان يتوقع مفعوله فكانا ناعيا وان تفسدوا فاعل يتوقع فقوله ناعيا عليهم ان تفسدوا ومعناه مشهرا عليهم انه يتوقع الافساد وتقطيع الارحام من امثالهم وقوله ان تولوا شرط معترض بين انه يتوقع وفاعله هو ما ... وهو ان تفسدوا في الارض وجزاؤه

الشرط

الشرط ظاهر مضمون قوله ان تفسدوا وتقطعوا كانه قيل تولوا يتوقع منهم الافساد والتقطيع وقوله وتامروا عطف على قوله تولوا تفسيرا له لئلا يتوهم انه من التولي بمعنى الاعراض عن الدين بل هو من التولية بمعنى الولاية فقوله تعالى ان توليتم معناه ان صرتم متولي امور الناس وولاة عليهم وامراء متسلطين بحال تامر عليه اذا تسلط قوله تناحرا مفعول له لقوله تفسدوا وتقطعوا والتناحر التهالك والالحاح والمقاتلة ويروى التناجز بالجيم والزاي المعجمتين وهو المبارزة في موضع المحاربة والقتال والتهالك على الشيء شدة الحرص عليه بحيث يجعله كانه يوقع نفسه في الهلاك بسببه وقوله ليس يحتمل بهم التامل اي ليطلعهم التامل في المتوقع الذي هو الافساد والتقطيع على تحمه اي على ما يفيده ذلك المتوقع ... المستعمل في حمل الافاد ... في هذا الموضع باعتبار تضمينه معنى الافادة يقال ... به عليه بالحلفة عليه نعمة والبا في قوله بهم للتعدية واللام في لكان متعلق بالالتفات المستفاد من مساق الكلام كانه قيل استخبر الله تعالى استخبارا على الوجه المذكور من التضمين والنعي ليس يحتمل بهم ونكتة في اختيار طريق الالتفات على التصريح بالاخبار بانكم ان توليتم تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم ويجري ذلك الاشتهار باللعنة والصم والعمى وقوله على ما يتحتم متعلق بقوله ليس يحتمل بهم وكلمة من في قوله من اولئك الذين بيانية بين بها ان ثمرة ذلك المتوقع ما ذكره الله تعالى بقوله اولئك الذين لعنهم الله الى اخر الاية يعني اشتهارهم واتساعهم بكونهم ملعونين صما عميا حتى يوضعوا بذلك في الالسنة وقوله لئلا يلبسوا متعلق بالالتفات ايضا فانه قد علم ان قوله ليس يحتمل متعلق بمعنى الالتفات وكذلك قوله لئلا يلبسوا لكنه متعلق به بعد ما تعلق به الاول فتكون علة بالمعلل فالعلة الثانية وارد ليس يحتمل كانه قيل والالتفات لحاصل الاصل المذكور بهم حاصل لاجل عدم لبسهم فقوله لئلا يلبسوا من ثمة نكتة الالتفات وجعل وكانه ... فعل من اذا عرض وما اذا كان كذا ثابتة في الاشتقاق زائدة في المعنى وقيل انها ليست بزائدة بل من طريقة العامل فيها لئلا يلبسوا وصلة ما مقدرة اي لئلا يلبسوا اذا عرض لهم عرض لهم بذلك اي بقوله تعالى فهل عسيتم الامر وقوله على سبيل النصيحة متعلق بعرض اي عرض على طريق النصيحة والارشاد لا الحقا على سبيل العدوان اما هو ابلغ وازيد في الاغضاب والالتهاب فان التعريض الذي هو في التصريح اذا كان على وجه النصيحة به فقد لم يكن موجبا للغضب بخلاف ما اذا كان على وجه التعيير والتقليل فانه يكون اشد اغضابا والتهابا ولبس جلد النمر والتقلب لما يبقى عبارتان

عن سورة الغضب فانهم علم فيها وكما انبق جميع جملات العين وهو باطن الجفن قوله وان لا يعقد
عطف على قوله لئلا يلبسوا واما لانه لا طريق لكن الى تعريف الزايد على هذا القدر سامحتمل عطف
على قوله اما لانكر لانه فرعنه وكذا قوله واما لانه في تعيينه ما فما يفضي واما لانه في شانه ارتفاعا او
انحطاطا واصل الضد بوهم انه لا يمكن ان يعرف فتقول لك جيء ذلك عندنا رجل او صغر رجل وقوله
شر اهر ذا ناب من الاعتبار الاخير وستسمع في مثل هذا التنكير كثيرا على نحو رجل جاء وامراة حضر
قوله ففضل كون المقام غير صالح للتعريف له امور اربعة احدها امر و الثاني لا يعرف الشارع من
المسند اليه الا القدر الذي يعبر عنه بطريق التنكير وقد يقال اما لانك لا تعرف من المسند اليه انت او سامعك
سوى ما يعبر عنه بطريق التنكير على الاسلوب ما ذكر في المختصر وهو قوله مثلا لا تعرفه لكن هذا امر معلوم
سواه اولي الجنبية لانه قصد ايراد حديث الى اهل المخصوص بالمتكلم وذلك يقتضي ان لا ينتظم الامر الثاني
في سلك الامر الاول والثالث ان يكون هناك مانع يمنعك من تعيين المسند اليه كارادة الابهام على
السامع وتأتي الانكار لدى الحاجة والتحرز عن التلفظ بالاسم الذي بعينه او عن نقل فيه والرابع ان المسند
اليه في شانه من جهة الارتفاع او الانحطاط واصل الضد بوهم فقصور العبارة عن تعريفه وتعيينه ثم
مثل لهذه الاربعة بمثالين المسند اليه في احدهما مبتدأ موضوع الا اخره فاعل وكل واحد منهما يصلح
مثالا لكل واحد من الامور الاربعة قوله من الاعتبار الاخير اي من الوصول الى حد لا يمكن معه التعريف
اذ المراد انه عظيم بلغ من كمال العظمة حدا لا يمكنه كنهه فهو من قبيل ارتفاع الشان فانه قوله في مثل
هذا التنكير ... كثير مثل قولهم شر اهر ذا ناب وهو ما كان المسند اليه فيه مبتدأ نكرة وخبره فعلا له
وكذلك قوله في ... من نحو مقداره في نوع من الانواع عنده شيء قال ... ولئن مستهم نفحة
من عذاب ربك ... منه ان نظن الا ظنا قوله وكذا قوله تعالى ايضا من الاعتبار الاخير الا انه
قبيل الانحطاط لان قوله عنده شيء معناه عنده شيء قليل حقير فيلزم تحقيره وكان النفحة
في ذكر النوع ولفظ شيء يدل على القلة والحقارة من ثلاثة وجوه جوهر الكلمة وبنائها للمرة
والتنكير للعارض وكونه الشيء والنفحة ... الكلمة جوهر بنائها المرة بصورتها كما يفيد التحقير لا يبالغ
الا يكون التنكير ايضا للتحقير فيجوز ان يستفاد ذلك من المادة والصورة والتنكير للعارض لان
القلة قابلة للزيادة فيتوهم من اجتماع الاول الثلاث ان القلة في الغاية وكذا الحاصل في النفحة

فاندفع

الزوال

فاندفع اعتراض صاحب الايضاح بان التحقير مستفاد من بناء المرة ومن نفس الكلمة لا من التنكير
قوله ومنه اي من الاعتبار الاخير ان نظن الا ظنا اي ظنا قليلا حقيرا او المعنى لا نظن بالساعة في
الا ظنا ضعيفا لا اعتداد به وقوله ابن ابي السمط له حاجب عن كل امر يشينه وليس له عن
طالب العرف حاجب منه ايضا انظر كيف يجد النوعين والوجهين يقتضيا بحسن كمال ارتفاع شان حاجبه
الاول وكمال انحطاط حاجبه الثاني اي ومن الاعتبار الاخير ايضا بيت ابن ابي السمط
فان معناه له حاجب اي مانع عظيم من كل امر يعيبه ويجعله موصوفا به فيذمه وليس له عن طالب العرف
مانع حقير فضلا عن العظيم بيانه انه يشينه اي عابه والعرف بمعنى المعروف والاحسان والا فتضمنه
يتعدى الى مفعولين بيان اقتضاه الذي من القضايا يجمع الاداء والالهيات بجملته قضية وفي
اعلم ان الاعتبار الاخير الذي هو البلوغ الى حد لا يمكن معه التعريف على قسمين احدهما البلوغ
الى ذلك الحد من جهة ارتفاع الشان وثانيهما البلوغ اليه من جهة انحطاط الشان ومثالهما
على كل واحد من قولهم شر اهر ذا ناب ومن قوله تعالى ولئن مستهم نفحة وقوله تعالى ان نظن الا
ظنا ومن قولك عنده شيء ومن بيت ابن ابي السمط ثم من الاعتبار الاخير الا ان قولهم شر
اهر من قبيل البلوغ الى ذلك الحد من جهة ارتفاع الشان وان قوله تعالى ولئن مستهم نفحة وقوله
ان نظن الا ظنا وقولك عنده شيء من قبيل البلوغ الى ذلك الحد من جهة انحطاط الشان
وبيت ابن ابي السمط مشتمل على قسمي الاعتبار الاخير اعني الارتفاع والانحطاط فهو منه
في الموضعين ... معلق الاعتبار الاخير لا الى احد قسميه ... لفظا حاجب ... كمال ارتفاع
شان حاجب الاول ... على الحكاية ولفظ الاول فيه مجرور بحالة صفة للمضاف اليه وجاز
وقوعه صفة له مع انه معرفة وحاجب نكرة بناء على ان القصد من لفظ حاجب لفظ حاجب المعهود
المذكور في البيت فكانه صفة له بتقدير كمال ارتفاع شان الحاجب الاول الا انه ترك اللام للحكاية
هذا اذا اريد بالحاجب معناه وان اريد به اللفظ كان معرفة ايضا لانه ... اول هذا اللفظ وقيل
وصف حاجب بمعرفة لانه علم حقيقة على حاجب المذكور في البيت حقيقة وذلك لان كل لفظ
وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار في التلفظ اسما علما لنفسه في ذلك اللفظ الموضوع
لمعناه ولذلك يوصف بمعرفة فيقال ضرب الذي ذكر في كلام كذا فعل ماض ومن المذكور فيه

حرف جر وهذا باطل قطعا لانك لا تقول حسن الذي وقع في عبارة فلان لفظ مهمل ولا وضع
له هنا لا صحيحا ولا صحيح فكيف يكون ... وما وقع في كلام بعض النحاة من ان اللفظ اذا اريد
به نفسه كان علما لم يرد به انه علم له حقيقة بل المراد انه بمنزلة العلم في تعيين المراد وتشخصه فا
لصواب ان يقال في وجه تنوينه انه مأول بهذا اللفظ وقال الله تعالى وعلى ابصارهم غشاوة
هذه جملة فعلية معطوفة على الاسمية التي قبلها وهي قوله ... والمسند منه فتنكير غشاوة
اما ... فتنكيرها للنوعية اي على ابصارهم نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس
وهو غطاء التعامي عن آيات الله تعالى ويحتمل تنكيرها على التهويل والتعظيم اي غطاء عظيم ...
وقال تعالى ولكم في القصاص حياة فتنكير حياة على معنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة
لمنعه ما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا او نوع من الحياة وهي الحياة الحاصلة بالارتداع
عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص قوله في هذا الجنس اشارة الى ان اللام في القصاص لتعريف الجنس
لانه انسب بالمقام دون العهد والمعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو ... جنس القصاص
حياة عظيمة هي حياة الجماعة الذين ... من قتل ... بالقصاص من القاتل ... وقد
كانوا في الجاهلية يقتلون جماعة كثيرة بواحد متى اقتدروا عليه كما قتل مهلهل بسبب ... كليب
خلقا كثيرا لا يحصى عددهم فصار حكم القصاص ... سبب الحياة خلق عظيم يحصل للناس فيه
حياة عظيمة جدا جعل قوله تعالى ولكم في القصاص ... ولكم في حكم القصاص ... لان نفس
القصاص ليس فيه حياة وجعل الحكم بالقصاص جنسا من الحكم حيث قال ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي
هو القصاص لان الحكم المتعلق بجنس القصاص جنس من الحكم وهذا على تقدير ان يكون تنكير حياة
للتعظيم وان يكون من الاعتبار الاخير ويحتمل ان يكون التنكير فيها للافراد والنوعية ...
ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص نوع من انواع الحياة وهي الحياة الحاصلة لمن انتهى
عن قتل غيره بسبب ارتداعه ... لعلمه بالاقتصاص منه واللام في قوله لمكان متعلق بالارتداع
قوله لمكان العلم اي للعلم والمكان زائد لتفخيم العلم كما يقال ... المجلس العالي ... صاحب
المجلس او هام ... بالقتل فتذكر الاقتصاص فارتدع ... كيف يسلم صاحبه من
القتل وهو من القود فبسبب حياة نفسين ... هذا البيان لكيفية حصول الحياة بالارتداع المذكور

على

على العلم بالاقتصاص والاول من مفعولي ... محذوف لقصد التعميم كأنه قيل اوهام اي شخصا
اي شخص كان ممن يروم القتل ... الجملة الشرطية وجواب اذا قوله يسلم وفاعل ... ضمير
الاقتصاص او تذكره فقوله فيتسبب عطف على يسلم وفاعله ضمير الارتداع وكمعنى طلب التعظيم و
التهويل بالتنكير قال الله تعالى فأذنوا بحرب من الله ورسوله دون ان يقول بحرب الله ورسوله
وبخلاف ذلك قال الله وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها
ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله اكبر دون ان يقول ورضوان الله اكبر قصدا الى
افادة ان قدر يسير من رضوانه خير من ذكر كله لان رضاه سبب كل سعادة وفلاح واما قوله فاخاف
ان يمسك عذاب من الرحمن بالتنكير دون عذاب الرحمن بالاضافة فاما للتهويل واما بخلافه بمعنى اخاف
ان يصيبك نفحة من عذاب الرحمن وقوله وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك رسل اي رسل
ذوو اعداد كثيرة واولوا آيات ونذر واهل اعمار طوال واصحاب صبر وعزم وما اشبه ذلك قوله
ومعنى طلب التعظيم والتهويل قدم الجار ... عاملا ... على اختصاص المنكر بالتعظيم كما
بينه بتقديم الجار في المثال الذي يليه على اختصاصه بخلاف التعظيم ... الشيء جعله ملحوظا
وعطفه على التعظيم يجري مجرى التفسير ... في موضع اخر ... ذلك ...
ان المتبادر من قوله وبخلاف ذلك هو التحقير المقابل للتعظيم لكن ... التنكير في قوله تعالى
ورضوان من الله للتحقير ... للتقليل الذي يقابل التكثير كما صرح به حيث فسره بقدر يسير من
رضوانه وكأنه لما كان التقليل مستلزما للتحقير غالبا جعله مقابلا للتعظيم والتهويل فقال اولا و
بخلاف ذلك وفسره بمجرد التقليل كما عرفت وقال ثانيا واما بخلافه فان بخلاف التهويل وفسره ايضا
حيث قال نفحة من عذاب الرحمن اي قدر يسير منه وهو في الاصل ما تنفحه الريح من التراب ونحوه
في اصول الشجر ولكن ... انه عبر عن التقليل بخلاف التعظيم والتهويل نظرا الى كونه مستلزما للتحقير
غالبا ثم ... في المثالين ... ان يتوهم كون التنكير فيهما للتحقير ويبين ان المراد فيهما مجرد التقليل
من غير ان يعتبر معه التحقير لان في الاول فلا مناعة فيه واما في الثاني فلعدم ظهوره وجوزوا ان يكون
تنكير عذاب في قول ابراهيم عليه السلام لا ... للتعظيم وبخلافه فان كان للتعظيم كان معناه يا
ابت اني اخاف ان يصيبك عذاب عظيم بسبب كثرة ... مستحقة من الرحمة الواسعة ...

وما عنك وان كان للتحقير كان معناه لو اخاف ان يمسك شيء قليل من عذاب الرحمن فضلا عن
ان يصيبك كله وذكره للحمل على التقليل يناسب اظهار الشفقة الموجبة لقبول النصيحة والحمل على التهويل
يناسب المبالغة في الزجر لدلالته على ان ما هو فيه يقتضي العذاب الهائل العظيم وبهذا ندفع ما يتوهم من كلام المصنف
على هذا الوجه اعتراض صاحب الايضاح وهو ان المصنف لم يفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير و
التقليل مع ظهور الفرق لان العظم والحقارة بحسب المنزلة والرتبة والتكثير والتقليل بحسب العدد و
الكمية قيل العبارة الواقعة في نسخ المصنف هكذا او قوله وان يكذبوك اي قوله تعالى وان يكذبوك
الخ وهو ليس عطفا على شيء بل هو ابتداء كلام وخبره قوله المعنى رسل اي رسل والعائد محذوف اي فيه
فاللام في المعنى اما عوض عن المضاف اليه واما مقيدة بمعناه الاضافي على ما عرف من مذهبي الكوفية
والبصرية وفي بعض النسخ المعول عليه وقال وان يكذبوك عطفا على قوله تعالى وعدالله والتنكير فيهما
المقصود التكثير والتعظيم معا واشار المصنف الى الاول بقوله ذوو اعداد كثيرة والى الثاني بقوله
واولوا آيات اي قوله وعظم اي واولوا آيات [illegible] ظاهرة واعمار طوال [illegible] على تكذيبهم [illegible] النبوة
وعزم على الجزم في اظهار الحق [illegible] وما اشبه ذلك فقد جرت عادة المصنف في هذا الكتاب على ان يفصل
الحالات المقتضية لكل واحد من اعتبارات الكلام ثم يختم الكلام بان يقول انها ليست منحصرة فيها بل لها
نظائر مقتضية لتلك الاعتبارات فالمناسب لهذه العادة ان يكون المعنى وما اشبه ذلك المذكور من مقامات
التنكير [illegible] العموم [illegible] من ارادة والانسب بسياق الكلام والعطف بالواو
ان يكون المراد وما اشبه ذلك من جهة تعظيم الرسل كان يقال مثلا وارباب [illegible] وجدود واهم
عند الله وفضل منه واما الحالة التي تقتضي تقديمه على المسند فهي متى كان ذكره اهم ثم ان كونه
اهم يقع باعتبارات مختلفة اما لانه اصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه ويسمع الكلام في هذا
المعنى في آخر الفن الثالث ان شاء الله تعالى نقل عن الشيخ عبد القاهر رحمه الله انه قال انا لم نجد شيئا
يجري مجرى الاصل في اقتضاء التقديم سوى العناية والاهتمام بالمقدم الا انه لا يكفي ان يقال قدم للعناية
بل لا بد ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف ان ذكر الشيء معنى مناسب لاقتضاء العناية ولا شك
انه لا بد من سبب العناية لم يشتمل يكون ذكر الشيء مقتضيا للعناية وعلة لها بحسب اقتضاء المقام
الوقتية فلذلك شرع المصنف في بيان وجوه الاهمية وعطف الكلام الدال على وجوه الاهمية

على

على ما قبله بحكم للدلالة على كونه متبوعا في الرتبة بالنسبة الى ما قبله فقوله اما لانه ا
اصله التقديم اي لان الراجح في المسند اليه هو تقديمه على المسند لان المسند صفة للمسند اليه وحال
من احواله فيكون متقدما عليه طبعا وايضا ما لم يكن يتصور المسند اليه لا يحكم عليه فيكون متقدما
عليه في الوجود الذهني فناسب ان يتقدم اللفظ الدال عليه ليطابق الوجود اللفظي الوجود الذهني
والوضع الطبع وهذا اذا لم يكن هناك مانع من تقديمه على المسند واما اذا كان هناك ما يمنع من
تقديمه عليه كما اذا كان المسند اليه فاعلا فان كونه الفعل عاملا في المسند اليه يمنع من تقديمه عليه
وكما اذا تضمن الخبر معنى الاستفهام مثلا فانه مانع من تقديم المسند اليه عليه لان الاستفهام يقتضي
صدر الكلام فقوله في هذا المعنى اي في ان الشيء يتقدم اذا كان اصله التقديم ولا مقتضي للعدول
عنه والكلام الموعود سماعه يجيء في فصل اعتبار الفعل مع ما يتعلق به في الحالة المقتضية
للنوع الثالث منها ويذكر فيه ان ذلك كما عند اداة المفعول ودونها لحال المعروف وكما للعامل في
آخر الكلام واما لانه متضمن للاستفهام كقولك ايهم منطلق اي اذ يكون اهمية
المسند اليه لكونه متضمنا للاستفهام كان الاولى به ان لا يذكر هذه الوجوه في هذا المقام لانه
في قوة الخبر كما لم يذكر ام في بحث العطف وكانه يحال الى ان تضمن الاستفهام من احوال الموقع
مسند اليه في الكلام وان لم يكن خبرا وورد في هذا المقام لكونه من الاحوال المقتضية لتقديم
المسند اليه على المسند لكونه في عد وتفصيل تلك الاحوال على طريق ايراد الامثلة من غير ما يتعلق بالمسند
اليه لكونها امثلة للحالات المقتضية للاعتبارات الراجعة الى المسند اليه من التعريف والتنكير ونحوهما وان
لم يكن فيها لا ذكر لاعتبار من حيث تعلقه بالمسند اليه وسيجيء في الفائدة الثانية اي سيجيء
هناك وجه كون تضمن الاستفهام مقتضيا للتقديم وهو ما ذكر في آخر باب الاستفهام ان الاستفهام طلب
والطلب انما يكون فيما يمكن ويقتضي شأنه وكونه الشيء من هذا الجنس مستدعية لتقديمه في الكلام فلا
يجعل لزوم كون الاستفهام صدر الكلام واما لانه ضمير الشأن والقصة كقولك هو زيد منطلق
ومن ضرب ثم وقف الشرح والتزام تقدمه كل واحد من ضمير الشأن والقصة راجع الى حكم خبره
متعقل في الذهن وذلك الحكم المعهود في الذهن اعتبر من حيث انه امر وشأن يذكر الضمير الراجع
اليه فيقال هو زيد منطلق مثلا وان اعتبر من حيث انه قصة تؤنث فيقال هي زيد منطلق

بمعنى ان القصة المعهودة هي هذا الحكم اعني زيد منطلق الا ان الاستعمال الغالب جرى على ان الضمير
انما يستعمل للحكم المعهود في الذهن انما يؤنث اذا كان مرجعه الجملة التي تقترن مؤنث عمدة فضلة كقوله
هند مليحة فلا يقال انها زيد منطلق ولا انها لا تعمى الابصار وكلمة مع في قوله عن قريب بمعنى بعد كما في
قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي بعد قريب ثم في الشرح التزام تقدمه وهو ما ذكره في بحث اخراج المسند
اليه على خلاف مقتضى الظاهر من انه بوضع الضمير موضع المظهر ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه فانه اذا لم
يفهم من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه وهذا
هو السر في التزام تقدمه فان الشيء اذا ذكر اولا مبهما ثم فسر كان اوقع عند النفس وامكن فيها وقد سبق
الى كثير من الاوهام انه اشارة الى ما ذكره عقيب هذا الكلام من قوله واما لان في تقديمه تشويقا للسامع الى
الخبر ليتمكن في ذهنه اذا اورده كما اذا قلت صدق فيكون فاعله الصانع رجل صدوق فان المسند اليه في
هذا المثال لكونه اسما ظاهرا ... ومتبوعا لما اجرى عليه من عطف البيان وهو فلان والصفة
المذكورة بعده وهو الفاعل الصانع كان في تقديمه تشويقا للسامع الى الخبر الذي يجيء بعده ليتمكن ذلك
الخبر في ذهنه اذا اورده عليه لان الحصول بعد الشوق والطلب اعز واوقع عند الطالب من المساق بلا طلب وتعب
ولا يخفى ان التشويق الى الخبر انما يظهر اذا كان في المسند اليه طول ويتقوى اذا اشتمل على امر عجيب فلذلك
اورد في المثال عطف البيان والصفة ليطول الكلام ويتحقق التشويق وانما قلنا ان هذا الوجه لا يصلح
سرا في التزام تقدم ضمير الشان وان قوله عن قريب ثم في الشرح السر لم يتقدمه ليس اشارة الى ما ذكره
بقوله واما لان في تقديمه تشويقا للسامع الى الخبر لانه لو كان الامر كذلك لكان تقدمه من العوارض اللاحقة
للمسند اليه المستندة الى حالة تقتضيه مثل كونه سببا للتشويق للسامع الى الخبر الذي يعقبه كما لا تقدير
بتقدير الكلام وستعرف عن قريب ان السر في التزام تقدم ضمير الشان هو ان في تقديم المسند اليه تشويقا
للسامع الى الخبر سواء كان المسند اليه ضمير الشان او غيره فيلزم ان يكون تشويق ضمير الشان حالة مقتضية
لتقديمه ولا يخفى انه لا تشويق في مجرد ضمير الشان مع قطع النظر عن تقدمه كما انه لا تشويق في مجرد
المسند اليه المظهر مع قطع النظر عن طوله واشتماله على امر عجيب فان قيل قوله واما لان في تقديمه تشويقا مع
الى الخبر شامل لكون المسند اليه ضمير الشان او سبب يقتضيه ايضا هو التشويق فذكر ضمير الشان على الافراد
يوجب التكرار قلنا انه من قبيل التعميم بعد التخصيص فانه ذكر اولا ان كون المسند اليه ضمير الشان

يقتضي

يقتضي ايضا بالنسبة الى المسند بناء على ان ذكر الشيء مبهما ثم تفسيره امر يقتضيه المقام
ثم ذكر ان المسند اليه مطلقا اذا كان تقديمه يوجب تشويق السامع الى الخبر يكون ذلك امرا
عند المتكلم بالنسبة الى ذكر المسند الآن اجرا قوله الفاعل الصانع في مقام المدح ... في
في الاستعمال فان المتعارف عند اهل العرف تقييدهما كما يبين عن اوصاف ذميمة كما ... و
سياق الكلام يقتضي كونها عبارتين عن الصفات المحمودة كما ان على الكرم ويدل على الاخبار عنه بقوله رجل
رجل صدوق فانه يستعمل لها في الاوصاف الذميمة عرف ظاهر والمصنف يستعملها في اصل معناهما والخبر
هو قوله صدوق وقوله رجل توطئة له وفي ذكره مبالغة كما اذا قلت زيد رجل عالم فانه ابلغ من قولك
زيد عالم كانه قيل عالم معدود من الرجال العلماء وهو احد خواص تركيب الاخبار في باب الذي كما
اذا قلت بدل قولك زيد منطلق الذي زيد هو منطلق او بدله قولك ضمير مقدمك ستري ان الذي هو سر تقديم
مقدمك والذي ضمير وستري مقدمك وهو السبب في التزام تأخير الخبر في هذا الباب واعتبار العبارة
عن ضمير الشان العبارة المشهورة بين النحاة ان يقال الاخبار بالذي كما قال ابن الحاجب في الكافية
واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخبرت عنه ... والعبارة المشهورة ان يقال
وهو اي التشويق احد خواص تركيب باب الاخبار بالذي ... كون الباء صلة للاخبار و
هو كاسر لان الذي ليس بمخبر به فتكون العبارة محتاجة الى تأويل يجعل الباء للاستعانة واختار بعضهم عبارة
لا تحتاج الى تأويل فقال وهو احد خواص تركيب الاخبار في باب الذي واوفق بلفظ الكتاب في الذي اشعارا
بجريان الاخبار المذكور في اخواته ومتصرفاته ايضا والمراد بخواص هذا التركيب الآثار المختصة به في الجملة
وذلك لا ينافي وجدان تلك الخواص في تركيب اخرى كالتشويق فانه خاصة اضافية كما مر فلذلك جعله
المصنف احدى آثار هذا التركيب خواصه الاضافية اما كونه خاصة اضافية لهذا التركيب فلانه ليس خاصة
مطلقة له بل هو خاصة له بالنسبة الى بعض ما عداه واما كونه احدى خواصه فلان له خواص اخر كالتقوية و
تأكيد الحكم والاجمال والتفصيل وحصول القصر في هذا التركيب ظاهر لان المخاطب اذا كان يعتقد خلاف
ما يفيده او يتردد فيه والقاء تأكيد الحكم فمن تقديم المسند اليه فيستلزم المخاطب رد المسند عليه حيث وقع
دخول ما ... كما ذكره الشيخ عبد القاهر وكلمة ما في قوله كما اذا قلت موصولة صلتها الظرف وقوله بدل
نصب على الحال من قوله الذي زيد هو منطلق وهو مفعول قوله اذا قلت قدم الحال عليه لكونه نكرة كما في قوله

لانه موضع طلب فخبره والمبتدأ كالتشويق الذي يكون في قولك الذي زيد هو منطلق فان كونه
بدل قولك زيد منطلق فان المقصود فيه الاخبار عن زيد بمنطلق الا انه لما اريد تشويق السامع الى
الخبر ليتمكن الخبر في ذهنه تصدرت الجملة بالذي وبعبر عن مفهوم الخبر وهو منطلق وجعل موضع المنطلق
ضميرا راجعا الى الذي لئلا تخلو الصلة عن الضمير الراجع الى الموصول واخرت قولك منطلق عن تلك الجملة
وجعلته خبر الذي ليطلع السامع اولا على مفهوم المنطلق على سبيل الابهام بسبب تعبيرك عنه بقولك
الذي زيد هو فيتشوق الى معرفته على التعيين فقولك الذي زيد هو منطلق مثال للاخبار عن المسند
في قولك زيد منطلق وقولك الذي هو مسرع خبر مقدم مثال للاخبار عن المسند اليه المضاف [illegible]
مع ما اضيف اليه ويمتنع الاخبار عن المضاف وحده وان اردت الاخبار عن المسند اليه الذي ليس بمضاف
كما في زيد منطلق قلت الذي هو منطلق زيد وقولك الذي خبره مسرع مقدم مثال للاخبار عن المضاف
اليه وحده في قولك خبر مقدم مسرع فقوله وهو اي التشويق الى الخبر هو السبب في التزام تاخير الخبر في
باب الاخبار بالذي فانه لما كانت العمدة الكبرى من هذا الباب هو التشويق الى الخبر وكان ذلك مستلزما
لتقديم المسند اليه لانه لو قدم الخبر لكان معلوما من اول الامر وامتنع التشويق اليه التزموا تاخير الخبر
فيه وهو ايضا هو السبب في امتناع الاخبار عن ضمير الشان لانه موضوع لان يذكر مقدما ويشار به الى حكم
ذهني مبهم فيصير بتقدمه مشوقا الى خبره ثم يفسر ذلك المبهم بما بعده من الخبر حتى يتمكن ذلك الخبر في ذهن
السامع لحصوله بعد الاشتياق اليه فلو اخبر عن ضمير الشان لفات المقصود من وضعه وذلك لان ما تخبر
عنه بحسب المعنى في هذا الباب يجعل في التركيب خبرا مؤخرا فلو اخبر عن ضمير الشان مع انه ملتزم
التقديم للتشويق الحاصل بالتقديم لكان خبرا مؤخرا فيفوت التشويق المطلوب من وضعه لان
التشويق انما يحصل بسبب التقديم   والمراد بالاخبار في عرف النحويين رحمهم الله في هذا الباب ان
تصدر اي اسم شئت في الكلام في جملة الى اخره وتصير ما عداه صلة للذي ان كانت الجملة اسمية
واما ان كانت فعلية فله وللالف واللام بمعناه واضعا مكانه الاسم المؤخر ضميرا عائدا الى الموصول
مراعيا في ذلك ما قرره علماء النحو مثلا ان ضمير الشان ملتزم التقديم وان الضمير لا ينصب مفعولا
وان الحال لا يكون معرفة وان ربط المعنى بالمعنى اذا كان بسبب عود الضمير لا بد منه وانا اضرب لك
امثلة لتحقق جميع ذلك فلو اردت الاخبار عن ضميره في اظن الذباب يطير في الجو فيغضب زيد

الذي

الذي اظن الذباب يطير في الجو فيغضب ابازيد انا او انطاه الذباب وعن الذباب الذي
اظنه يطير في الجو فيغضب ابازيد الذباب وعن الجو الذي اظن الذباب يطير فيه فيغضب
ابازيد الجو وعن ابي زيد الذي اظن الذباب يطير في الجو فيغضب ابو زيد وعن زيد الذي
اظن الذباب يطير في الجو فيغضب اباه زيد ولا تخبر في قولك هو اكرم زيدا قائما واجب عن
ضمير الشان لئلا يلزم تاخيره الممتنع ولا عن الاكرام لئلا يلزم اعمال الضمير الذي يقع موقعه
في زيدا ولا عن قائما لئلا يلزم وقوع الضمير الذي هو معرفة موقع الممتنع عن التعريف وهو
الحال ولا عن الضمير في واجب لئلا يلزم من عود الضمير القائم مقامه اذا اعاده الى الموصول
ما يجب من كون ربط الخبر بالمبتدأ   قوله والمراد مبتدأ وخبره ان تصدر وهو ضمير منفصل قوله اي
اي اسم شئت اي من الاسماء المذكورة في الكلام سواء كان منسوبا او منسوبا اليه فضلة او عمدة فان
الاخبار جار فيه اذا امكن فيه رعاية شرايطه قوله في جملة اي تؤخره الى عجز الكلام وتجعله مسندا
وهو معطوف على قوله تصدر وكذا اخره وتصير ثم ان تضع الذي او الالف واللام في صدر تلك الجملة
وتصير ما عدا ذلك الاسم من الجملة صلة للذي دون الالف واللام ان كانت الجملة اسمية وان
كانت فعلية فان شئت جعلته صلة للذي وان شئت جعلته صلة للالف واللام التي بمعنى
الذي بعد ان تضع في مكان الاسم المؤخر ضميرا راجعا الى الموصول الذي وضعته في صدر الجملة ليربط
الصلة بالموصول مراعيا في ذلك العمل ما قرره علماء النحو اياه اي بشرط ان لا تخالف في ذلك شيئا
من قواعد علم النحو مثلا ان ضمير الشان واجب التقديم فلا تخبر عن ضمير الشان لئلا يلزم مخالفة تلك
القاعدة وعند اخباره عنه يستلزم تاخيره ومثلا ان الضمير لا يعمل فلا تخبر عن الاسم الناصب
للمفعول لئلا يلزم المخالفة التي هي اعمال الضمير عند وضع الضمير مكان ذلك الاسم الناصب ومثلا
ان الحال لا يجوز ان يكون معرفة فلا تخبر عن الحال لئلا يلزم المخالفة وهي تعريف الحال عند وضع
الضمير مكانه ومثلا انه اذا كان ربط المعنى بالمعنى بسبب عود الضمير من احدهما الى الآخر فلا بد من
الضمير فلا تخبر عن الضمير الذي يكون سببا للربط لئلا يلزم المخالفة وهي عدم ربط احدهما
بالآخر عند وضع الضمير الراجع الى الموصول مكانه وذلك لان الضمير اذا رجع الى الموصول لم يمكن ان يرجع
الى الشيء المذكور فيلزم عدم الارتباط بينهما قوله او بالالف واللام اشارة الى ان الموصول مجموع

قوله هو ضمير الشان ونحو موقع المحل على انه مبتدأ اول وقوله اكرم اي زيد ابوه مبتدأ ثان وقوله قائما حال اما من المفعول او من الفاعل واما من المفعول الاعتباري اللفظ لكل منهما وقوله واجب خبر المبتدأ الثاني وفيه ضمير راجع الى المبتدأ الاول الذي هو ضمير الشان والمجموع جملة خبر عنه

الالف واللام لا اللام وحده كما اختاره سيبويه في حرف التعريف فانه اختار ان حرف التعريف
هي اللام وحده والهمزة مجلوبة للوصل قوله مراعيا في ذلك اي فيما ذكر من الرفع والوضع قوله
مثل منصوب على انه بدل من قوله ما ادركه وهو مفعول لمراعيا وقوله وان الضمير لا ينصب مفعولا
الاولى ان يقول بدله وان الضمير لا يعمل لتعلم منه امتناع الاخبار عن الاسم العامل بدون معموله سواء
عمل فيه الرفع او النصب او الجر وكانه نظر الى المثال الثاني الذي يورده لامتناع اعمال الضمير اذ فيه كما
يلزم نصبه للمفعول قوله لتتحقق جميع ذلك اي لتتحقق كيفية الاخبار عما يصح ان يخبر عنه وامتناعه
فيما لا يصح وذكر المصنف في الاخبار عن ضمير كما طريقين الاخبار بالذي والاخبار باللام وسكت
في الاخبار عنه بانه في الاعما عن طريق الاخبار باللام فان اخبرت باللام عن الذباب قلت الطائر اما
يطير فيغضب زيد الذباب وعن الجو قلت الغاضب انا الذباب يطير فيه وقس عليه نظائره قوله
ولا الخبر عطف على فصل كما بين افعل الاسما التي يمكن الاخبار عنها اراد ان يورد امثلة الاسما التي
يمكن الاخبار عنها فقال ولا الخبر انت في قولك واكرام زيدا جاء واجب عن ضمير الشان وهو قولك
هو ولا عن قولك اكرام اي ولا عن قولك جاء وما ولا عن الضمير الذي في قولك واجب اما عن ضمير الشان
فلانك لو اخبرت عنه لزم ان تؤخر في الكلام كما عرفت مما ذكر في بيان طريق الاخبار فيلزم تاخير ضمير الشان
مع انه ممتنع عندهم واما عن قولك اكرام زيدا فلانك لو اخبرت عنه لزم ان تضع موضعه ضميرا فيلزم
ان تعمل الضمير في قولك زيدا اذ لا عامل له سواه غيره وهو ممتنع واما عن قولك جاء فلا لانك
لو اخبرت عنه لزم ان تضع مكانه ضميرا والضمير معرفة البتة فيلزم وقوع الضمير الذي هو معرفة
في موضع الحال الذي يمتنع تعريفه وهو الحال فهو ممتنع عندهم واما عن الضمير الذي في قولك واجب
فلانك لو اخبرت عنه لزم ان تضع مكانه ضميرا راجعا الى الذي كما عرف من الضابطة فيلزم ان لا يرتبط
الخبر الذي هو قولك واجب بالمبتدا الذي هو اكرام اي وذلك لان الضمير الراجع الى الذي لم يمكن ان
يرجع الى المبتدا الحقيقي فيبقى المبتدا بلا ضمير راجع اليه وهو ممتنع عندهم واما لانه يتقوى الاسناد
الخبر اليه على الظاهر المعرفة في الفن الثالث عطف على قوله واما لان في تقديم المسند اليه
تشويقا وكذا كونه معطوفا على قوله اما لان اصله التقديم الا ان عطفه على الاقرب اولى
فيكون جعل المصنف كون تقديم المسند اليه مفيدا التشويق الى الخبر والتقوي الاسناد

الخبر اليه

الخبر اليه من اعتبارات الجهة ذكر المسند اليه المقتضية لتقديمه بناء على ان تقديمه لما كان مفيدا
لهذه المعاني كان ذكره اهم من ذكر المسند فيجعل فيما كون تقديمه مبنيا على تعظيم والاولى ان يجعل
افنان هذه حالا مقتضية للتقديم بلا توسط الاهمية وهو ظاهر ولعل المصنف ادرجها في تلك
الاعتبارات روما للضبط لحالات المقتضية للتقديم وحصرها في الاهمية قوله على الظاهر حال من
يتقوى الاسناد الخبر الى المسند اليه لان كون الكلام محمولا على الظاهر وهو ان يكون المسند اليه المقدم
ملفوظا ايا تحرى انا عرفت مبتدا ويكون الفعل الذي بعده خبرا من غير اعتبار تقديم وتاخير فانه ح يتقوى
الاسناد والخبر الى المسند اليه لتكرره واما اذا اعتبر كون المسند اليه مؤخرا في الاصل مع انه تاكيد للضمير
المتصل ح فحمل ح يكون التقديم للتخصيص لا للتقوي وهذا لما قال في الفن الثالث في بحث تقديم
المسند ان مثل انا عرفت يجري تارة على الظاهر وهو ان يكون انا مبتدا وعرفت خبره فلا يفيد الا
تقوي الحكم والاولى على ان اصله عرفت انا فيفيد التخصيص دون التقوي وقد يقال في توجيه كلامه
انه اراد ان التقوي بناء على الظاهر دون التحقيق وذلك لان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان
يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم
سواء كان خاليا عن الضمير ام لا اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا
فيكتسي الحكم قوة الا ان ما ذكر من انعقاد الحكم اولا وصرفه الخبر الى المبتدا ثانيا بواسطة الضمير
انما هو بحسب الظاهر دون الحقيقة واما بحسب الحقيقة فلا والا لكان مثل قولنا زيد عرف تقعيد بخبر
وايضا الخبر في الحقيقة هو الفعل مع الضمير وليس اسناد هذا المجموع منكرا الا من حيث الظا هر
وهو ان اسناد الفعل الى الضمير بمنزلة اسناده الى المبتدا وقد كان الخبر في الحقيقة هو الفعل
مع الضمير المتصل به لم يتحقق فيه تقوي الحكم حقيقة لان التقوي انما يكون بسبب اسناد الخبر الى
المبتدا مرتين وهذا المجموع لم يسند اليه الا مرة واحدة واما لان اسم المسند اليه يصلح
للتفاؤل فيقدم مثل اسد تاب لينشره ونسوه مثلا ان تقول سعد بن سعيد في دار فلان و
سقاك الله الخبر الخ او الصدر يعني المشهور ان التفاؤل مختص بالخبر ولم يستعمله في الشر الا
الا ان المصنف اورد المثال لما يتناول الخبر والشر فلذا جعله تارة للمسرة وتارة
للمساءة حيث قال لمسرة او مساءة قوله متفرطا كان هذا اسم المسند اليه يصلح

للتفاؤل او ان يكون اسماؤه الا على ما يفرح به النفوس من الخير والسعادة او اسماؤه الا على ما تكره به
النفوس من الشر والنحوسة مثال الاول سعد بن سعيد في دار فلان فان السامع ما وصل اليه
لفظ سعد بن سعيد فرح به لانه سمع في مبتدا الكلام واول ما يدل على التفاؤل من المكروه وهو لفظ سعد
وسعيد فيتفاؤل منه تفاؤلا حسنا فيصير مسرورا ومثال الثاني في الثاني سفاك بن الجراح في دار صديقك
فان السامع لما وصل الى سمعه ما يدل على شكل الدم والجراحة تفاؤل منه تفاؤلا مشؤما وتكره ويحصل له
الكآبة وذلك لان التفاؤل والتطير انما يكونان بمبتدا الكلام لا بما يذكر في اثنائه وزعم صاحب الايضاح
ان التفاؤل يحصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يكون ذلك مقتضيا لتقديم المسند اليه فلذلك زاد
لفظ التعجيل وقال المقتضي لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة او المساءة بتعجيل التفاؤل وما ذكره مخدوش
والتحقيق ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع في مبتدا الكلام كلفظ سعد او سعيد مثلا وهو
هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه اذا كان صالحا له وقد يكون بمضمون الكلام كما في قولك سعد في دار فلان
لمن طلب ان يكون سعد في داره وهذا التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضي تقديمه على
المسند ولكن صاحب الايضاح اشتبه عليه الفرق بين التفاؤلين فتبصر انت وافرق بينهما وقال المصنف
في دار فلان دون داره لئلا يتوهم ان المراد تفاؤل لمن طلب حضور سعد بن سعيد في داره فان تفاؤله متعلق
بمجموع الكلام ومضمونه ولا يقتضي تقديم المسند اليه الذي يقتضيه هو التفاؤل الحاصل بمجرد سماع الاسم
سعد بن سعيد في مبتدا الكلام وقال في المثال الثاني في دار صديقك ليجتمع فيه التطير الحاصل بمجموع
الكلام مع التطير المتعلق بسماع اسم المسند اليه في اول الكلام فيزداد المساءة فتامل وكن على بصيرة
فانه لما بين ما يراد في المثال الاول ان المقصود هو التفاؤل الحاصل بسماع لفظ المسند اليه في اول الكلام
اعتمد عليه في المثال الثاني فجمع فيه بين التطير والمساءة ولم يكن لاحدهما مدخل في التقديم واما قوله
كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لان نفس الخبر كما اذا قيل كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب
ويطرب اراد بكون المسند اليه متصفا بالخبر اي بالمسند ثبوته له على سبيل الاستمرار بحيث يعد المسند من
اوصافه ويعد هو من المتصفين المتسمين بمفهوم المسند كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم ويسمى المراد
من اتصافه بالمسند مجرد حصوله في الجملة فان كان المطلوب بيان كون المسند اليه موصوفا بالمسند على
سبيل الاستمرار بحيث يعد من المتسمين به يتقدم المسند اليه فيقال الزاهد يشرب بمعنى انه موسوم بالشرب

مستمر

مستمر عليه يحصل منه ذلك على الاستمرار ولو اريد مجرد الحكم بصدور الفعل عنه وحصوله في الجملة لا
يلتزم تقديم المسند اليه بل يقال يشرب الزاهد بمعنى انه يحصل ذلك منه في الحال او الاستقبال فالخبر الاول
بمعنى خبر المبتدا والثاني بمعنى الاخبار والحكم وعلى هذا اندفع اعتراض الخطيب بان نفس الخبر يتصور
فلا يكون مطلوبا بالجملة الخبرية لان المطلوب بها لا يكون الا تصديقا وقوله لا نفس الخبر يشعر ان يكون
نفس الخبر مطلوبا بالجملة الخبرية الا ان هاهنا بحثا من وجه آخر وهو ان الاستمرار في قولك الزاهد يشرب
ويطرب وكذا في قوله تعالى الله يستهزئ بهم ليس مستفادا من التقديم بل من المضارع فانه يتصور الاستمرار
التجددي اذا كان هناك قرينة كما في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر وقوله فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل
لهم مما يكسبون فريقا كذبتم وفريقا تقتلون وهاهنا قرينة دالة على ان المضارع للاستمرار وهي كيف كان بالتاكيد
بما هو في الحال المستمرة في الكثير الاوقات وفسر عبارة الكتاب بمعنى آخر لا يتوجه عليه ذلك البحث الذي يتوجه
على المعنى الاول الذي هو ان معنى كلامه ان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصفه بالخبر
لان يكون المطلوب ان يعلم ان المسند اليه موصوف بالخبر لان الخبر صفة له فيكون الاهتمام بشان موصوفية
المسند اليه بالخبر اشد من الاهتمام بشان وصفه بالخبر او ان كان موصوفية المسند اليه بالخبر مستلزما لكونه بالخبر
وصفا له وبالعكس الا انه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب والفجار
ان الزاهد يشرب بتقديم الزاهد ليعلم ان غرضك بالكلام اثبات موصوفية الزاهد بالشرب لا اثبات وصف الشرب
له وقد يقصد الثاني كما اذا كان في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد بتقديم الفعل
واما لتوهم انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به فهو الى الذكر اقرب اي او لكن تقدم ذكر المسند اليه
لتوهم انت ايها المتكلم ان المسند اليه لا يزول عن خاطرك البتة فتقول الله ربي افرده بتقديم الله تعالى لعلمه
ان الله تعالى حاضر في ذهنك ابدا فلذلك قدمه في الذكر او لكن تقدمه وتجده لذيذا فتجعله اقرب في الذكر لان
لكونه اقرب حاضر في القلب وللذة وتقول وصاكل حلو الحبيب المنتظر لان من احب شيئا قدم ذكره
على سائر الكلام واما لان تقديمه ينبئ عن التعظيم والمقام يقتضي ذلك بان تقديم ذكر المسند اليه ينبئ
عن تعظيمه اي عن اظهار عظمته بناء على ان التقديم في الذكر اللفظي يشعر بالتقدم في الشرف والمرتبة او
العقلية فيكون التقدم على وفق المذكور بهذا شرح كلامه الا ان كون التقديم في الذكر ينبئ عنه بناء على
التعظيم والتقدم في الشرف على المتاخر متعارف لكن المتاخر هاهنا هو الخبر وبيان شرف المبتدا او

سايرها لا يلتفت اليه بل بالخواص فكانه اراد ان الافتتاح به في صدر الكلام كانه على سنن تلك الطريقة
المتعارفة ابتناء على ان المسند اليه شرفه فضلة في الجملة لانه الف قصدها هذا المعنى بالتقديم في موارد كثيرة لا يعني
لشرفها وفضلها على الخبر لولا معنى له فوقه والمقام يقتضيه فكان الظاهر انه اشارة الى تعظيم المسند اليه وتحقيقه
الا انه لا وجه لتخصيصه لانه معتبر في جميع الامور المقتضية لتقديم المسند اليه فذكره هنا تذكير لما هو
معتبر فيما تقدم وتاخر وامالانه يفيد زيادة تخصيص اى لان تقديم المسند اليه يفيد زيادة في تخصيص
الاسناد بالمسند اليه فان التركيب كالاسناد في يفيد معرفة الاسناد والخبر الى المسند اليه سواء قدم فيه المسند اليه
او اخر الا ان تقديمه يفيد مع افادة معرفة الاسناد والخبر اليه زيادة في تخصيص الاسناد بالمسند اليه كقوله
متى تهزز بنى قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في الشكائم زرافات وان ضيفا الم فهم خفوف
والمراد بالاستشهاد في البيتين هو قوله هم خفوف اذ المراد بقوله خفوف في البيت هو بنو قطن
لا غيرهم لان الشاعر اثبت لهم صفة فاورد الضمير زيادة لذلك التخصيص وقصد الا يكون الخفة
انما وجدت في البيت عليهم لا على غيرهم فهذا هو المراد بزيادة التخصيص والا لم يكن للفظ الزيادة
معنى لانها تشعر بوجود التخصيص قبل ذكر المسند اليه وهو الضمير لما مر ان التخصيص نوعان
تخصيص في الانباء اى انباء الخبر بشى على التعيين ولا ينافى ثبوته لشى آخر في نفس الامر وان لم
تخصيص في الثبوت وهو القصر والتخصيص بهذا المعنى لا ينافى قوله هم خفوف اذ ليس المقصود انه خفوف
لا غيرهم قوله تهزز اى تحركه يقال هززت الشى هزا اذا حركته والمراد به هنا طلب المعاونة وبنى قطن
وبنو قطن قبيلة وقوله سيوفا اى رجالا امثال السيوف في المضاء وقطع الامور والعواتق جمع العاتق
وهو المنكب وقوله سيوف المراد به السيف بالمعنى المشهور وقوله جلوس جمع جالس والمراد به انه ثابت
صاحب الوقار وقوله زرافات جمع زرين بمعنى ذى الزرانة وهى الوقار والثبات وقوله خفوف جمع خفيف
بمعنى سريع الحركة وقوله يجمع القوم ان يعلموا بانهم مشتبهين بمعنى مقصر سبيل علي جمع الجوار
لا انت حلو ولا انت مر واشباه ذلك البائع قوله يحسبك زائدة تقديره حسبك اى كافيك
قوله مقفر اى صاحب الضيقة وهى نفح الضاد والمهملة. الكلاب الكثير والمقفر هو الذى يرد عليه صفة
من الكلاب والسنح يحسن صورت له ما هو افتح منها واسمح من الزجاج الذى لا علاقة له ومن البحر
الذى لا طعم له في المنزل هو اسمح من نحر الجوار اى لا طعم له والمليح من اتباع المسح وكلاهما بالخاء

الجمع

الجمع والكار ولذلك قدما لم يتفق واذا فضل فهو فضيل قوله لا انت حلو ولا انت مر باعادة
المسند اليه في تكريره وتقديمه للدلالة على زيادة تخصيصه وتعيينه في هذا الحكم وهو عدم النفع
للاولياء والمضرة على الاعداء مبالغة في نفيه لحاقه بالعدم ومعنى البيت حسبك يقيناع
الاقوام وكافيك فيما بين الاقوام ان يعلم كل احد منهم انك فيما بينهم عين ذو احوال كثيرة مقفر صاحب
اهل مشى مرة من الولع الكلاب فتوسل بها لعدوا ولا صديقا وقدم شر الاعراض انك اسمح مليح لا اظن
نكرة لا بحار مثل لحم الجوار لا طعم له ولا غذاء لا انت حلو فيميل القوم اليه عودك ولا انت مر فينفر الاعداء
من باسك قوله او اشباه ذلك بزيده بالنصب عطفا على زيادة تخصيص احوالها لان تقديمه يفيد زيادة
تخصيص او اشباه ذلك وبالجر عطفا على قوله لانه يفيد اى لاجل الاشباه ما ذكر من وجوب تقديم المسند اليه
والاول الظاهر لانه لو قصد الثاني لتعين ان الاشباه مذكوره كما يقتضيه سياق الكلام قوله اما ما كان مختلفا بالاشباه
مثل ان يقصد في ابتداء الكلام الى تحقيق نحو ولد لك غلام صعرا والترحم عليه نحو سليم المسكين بالباب
او التحذير الشامع منه نحو السروافق هاهنا والقضابطاه كل معنى ما صلح له اسم المسند اليه فلازم
تحمل افادة فقدم واما الحالة التي تقتضي تاخيره عن المسند فهى اذا اشتمل المسند على وجه من وجوه
التقديم كما سيجى تفصيله في الفن الثالث اذ ما الله لا اله الا هو ضمن كان اذا ما تقتضي تقديم تقتضي
تاخير المسند اليه وبالعكس فلذلك اكان اهاهنا تاخير المسند اليه على ما يقتضي تقديم المسند وان كان هاهنا تقديم
المسند على ما يقتضي تقديم المسند اليه لكن بيرد عليه المسند اليه فتاخر لسبق نفسه لانظيره ما يقتضي تقديم
المسند اليه مثل كونه اسما ما ينظم به ولا يتعين في المقام وكونه قليل الحضور في الذهن وكذا تاخر المسند
للاخبار عنه كما ذكر فلنا تاخيره ما يوجب اسبابه ما يرجح جانب تقديم ما يقدم عليه كان المصنف لم يلتفت اليها لقلتها
وضعفها او نظر الى اندراجها في جانب التقديم ثم يرتب على كون المسند اليه ما ينطق به اولا كان
جهة مقتضية للتاخير لجهة تقديم المسند الا انه يمكن ان يدعى كونه مندرجا في جهة تقديم المسند وتوازي
كونه المسند اليه مما ينظم به يقتضى تقديم المسند ونظر الى اعتبار الاقوال المذكورة قعلا للضبط وحالة
تاخير كل واحد منهما على تقديم الآخر واما الحالة التي تقتضي لاطلاق المسند اليه وتخصيصه
حال التنكير فانها اذا امرت فيما تقدم استغنيت عن التعريف فيها يعني انها قد عرفت الحالة
المقتضية لاطلاق المسند اليه عن القيود التي هي التوابع المخصصة لتخصيصه ما جاه نوعه فعرف علمها

شرط تقديم المسند اليه ...
وتقديم المسند ... تخصيص ...

الاطلاق عدم التقييد والتخصيص
التقييد بنوع من التقييد

لحالة المقتضية لها حال تنكيره ويستغني بذلك عن تعليمها وتبيينها في المنكر ايضا فان قلت لم
يعرف فيما تقدم من الابحاث الحالة المقتضية لاطلاق المسند اليه المعرف فكيف يعرف منها الحالة المقتضية
لاطلاق المنكر فحوالة معرفتها على ما تقدم من قبيل الحوالة على المجهول وهو غير جائز قلنا قولكم لم يعرف
فيما تقدم الحالة المقتضية لاطلاق المعرف ممنوع لان المهارة فيما تقدم تفيد معرفة ما يقتضي اطلاق
المعرف ويعرف منه ما يقتضي اطلاق المنكر ايضا لان الاصل عدم التقييد والتقييد انما يتحقق عند
تحقق ما يقتضيه فلما بين فيما سبق ما يقتضي تقييد المعرف باحد التوابع لمحة فقد تبين ان
انتفاء ما يقتضي تقييده يقتضي اطلاقه لان الاصل الاطلاق ومقتضى التقييد مانع عن تحقق الاصل
واذا ارتفع المانع الذي هو مقتضى التقييد وقد تحقق ما يقتضي الاطلاق وهو الاصالة فقد
وجب الاطلاق لوجود المقتضي وارتفاع المانع فاذا امهرت فيما تقدم وتحققت الحالات المقتضية
لتقييد المسند اليه المعرف وان انتفاء تلك الحالات يقتضي اطلاقه امكنك ان تعتبر امثالها في المسند اليه
المنكر من غير احتياج الى تعليم وارشاد بان تقول الحالات الفلانية يقتضي تقييد المنكر وانتفاؤها يقتضي
اطلاقه والمراد بقوله اذا امهرت فيما تقدم انك اذا تحققت ما سبق على بصيرة استغنيت عن التعليم
في حق اطلاق المنكر وتخصيصه الا ان الظاهر ان يقال وتخصيصه بكلمة الواو الجامعة دون او والجامع
لان المقصود توزيع كل واحد من اطلاق المسند اليه وتخصيصه على الحالة المخصوصة التي تقتضيه فلما
ذكر اللف بطريق الجمع وقيل الحالات التي تقتضيهما كان ينبغي ان يذكر النشر ايضا بطريق الجمع بان يعطف
احد المتعددين على الآخر بالواو الجامعة وانما يحسن العطف بكلمة او ان لو كان لكل واحد من اطلاق المسند اليه
وتخصيصه حالات يقتضيانه وليس كذلك فقيل في توجيه عبارة المتن كلمة او هنا بمعنى الواو
وذلك لانه لما كثر استعمالها في الاباحة التي معناها جواز الجمع استعملت في معنى الجمع كالواو على ما نص
عليه بعض المحققين ومن البين في ذلك المعنى قول ابن هرستان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه
وقيل في وجه اختيار كلمة او في هذا المقام انه قد شاع في الاستعمال ذكر اللف بطريق الجمع وذكر النشر
على طريق التفصيل والتقسيم بمعنى انه لا يجوز القسمين مثل ان يقال زيد وعمرو يجيء جاء عالما
او عابدا اذا كان احدهما يصاحب العالم والآخر يصاحب العابد وفي التنزيل وقالوا لن يدخل الجنة الا
من كان هودا او نصارى واختير العطف بكلمة او لبيان ان ما اتفق عليه الموجبان هو ان دخول

الجنة

الجنة لا يجوز احد الفريقين وان امر التعيين موكول الى السامع فكذا ههنا اشتراك الحالات
في اقتضاء احد الامرين لا في اقتضائهما معا وقوله حال التنكير ظرف متعلق من حيث المعنى
بكل واحد من الاطلاق والتخصيص على سبيل التنازع واما الحالة المقتضية لتقصير المسند اليه ثالثة
فهي ان يكون عند السامع حكم مشوب بصواب وخطأ وانت تريد تقرير صوابه ونفي خطائه مثل
ان يكون عند السامع ان زيدا متمول وجواد فتقول له زيد متمول لا جواد ليعرف ان زيدا مقصور
على التمول لا يتعداه الى الجود او تقول له ما زيد الا متمول او انما زيد متمول فان المعنى فيهما ايضا
ان زيدا مقصور على صفة التمول لا يتعداه الى الجود ثم نقل المقصود بها عدل الى الاسم الظاهر في هذه الحالة
مما جعل ههنا زيدا لا يصلح فيهما لكونه آخر احوال المسند اليه الجارية على مقتضى الظاهر على ان المعدول عن
الظاهر في هذه الحالة فائدة مختصة بها وهي دفع توهم رجوع الضمير الى المنكر فان قيل قوله وانت
تريد تقرير صوابه ونفي خطائه انما يتصور في قصر الافراد فان السامع اذا اعتقد ان زيدا متمول وجواد
فقد حكم حكما مشوبا اي مخلوطا بالصواب وهو الحكم بانه متمول وبالخطأ وهو الحكم بانه جواد ايضا فاذا
اردت تقرير صوابه ونفي خطائه قلت زيد متمول لا جواد ولا يتصور في قصر القلب فانك اذا قلت ما زيد
الا متمول لمن اعتقد انه جواد لا متمول فالظاهر ان حكم السامع خطأ محض في نفيه واثباته غير مشوب
بصواب وخطأ حتى يتصور تقرير صوابه ونفي خطائه اجيب بان حكم السامع في قصر القلب ايضا مشوب
بالصواب بنوع تكلف فانه اذا اعتقد ان المسند اليه جواد لا متمول فقد اعتقد انه احد الوصفين مطلقا
وان ذلك الوصف هو الجود وحكمه الاول صواب والثاني وهو الحكم بالتعيين خطأ فاذا قلت ما زيد الا متمول
فقد قررت صوابه ونفيت خطاه كما صرح به المصنف في مباحث القصر حيث قال يحقق في قصر القلب تعيين
الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين وهو صوابه ونفي تعيين حكمه وهو خطاؤه
ويحقق في قصر الافراد حكمه في بعض وهو صوابه وتنفيه عن البعض وهو خطاؤه انتهى كلامه واما قصر
التعيين الداخل عنده في الافراد فان السامع المتردد في ان المحكوم عليه هل هو متمول او جواد حكما
وان امكن بتكلف كونه حاكما بثبوت احد الوصفين له على الاطلاق وهو حق وصواب الا انه تحير
عن تعيين ذلك الوصف الثابت له انه هل هو الجود او التمول لاستوائهما عنده ولا يحكم ايضا بانهما
متساويان في الثبوت له وعدم الثبوت حتى يكون حكمه خطأ وذلك لانه يعلم ان الثابت له احدهما

مع ان قصر المسند اليه على المسند بناء او
والقصر بالعكس والتخصيص يعم
جميع انواع القصر يطلق القصر
بيان لحالة التخصيص (ولو اريد)
المنكر وتعليمه

بعينه لكنه لا يعلم فليس للسامع في قصر التعيين حكم مشوب بصواب وخطأ حتى يثبت صوابه وينفى خطأه
اذ ليس عنده الا الحكم بثبوت احدهما مع التردد في تعيينه وهو ليس بحكم حتى يوصف بكونه خطأ فلا يكون
تقرير الصواب ونفي الخطأ حاله متحققة بالنسبة الى جميع انواع القصر وجعل حكم السامع بان زيدا
منهم ليس حكما واحدا مشوبا بصواب وخطأ حيث شبه الحكم الواحد المشوب بهما مع انهم جعلوه
التفصيل الى حكمين احدهما صواب والآخر خطأ مواقع معنى القصر فيه تقرير صوابه ونفي خطائه نظرا الى
ان محصول الحكم يكون جامعا بين الوصفين بعد حصر صوابه وخطائه بجزأه يكون للحكم وان يكون الحكم
قوله مثلا ان يكون منصوب على انه حال من قوله حكم مشوب وقوله فيتقرر منصوب عطفا على يكون
اوهو فرع على ان الفاء جواب شرط محذوف اى فان تقرر واقتصر من طرق القصر على الثلثة وهي
ان يعطف على المسند بكلمة لا نحو زيد متقرر لا جواد والاستثناء بعد النفي نحو ما فاضل زيد الا متقرر وكلمة انما
نحو انما زيد متقرر ولم يذكر الطريق الرابع اعني التقديم مع ان تقدم المسند ايضا يفيد قصر المسند اليه على
المسند مثل متقرر زيد اي لا جواد ونحوها الى لا فيتنى ان الحصر في ذلك الطريق من فوائد تقديم المسند
فكان المناسب ان يؤخر ذكره في بحث تقديم المسند فلذا لم يذكره في هذا المقام وعليه ما يحكى
في وجل في حق يوسف عليه السلام عن النسوة ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم اى انه مقصور على الملكية
لا يتخطاه الى البشرية بها يحكى عن اليهود في قوله واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون
اى نقولون نحن مقصورون على الصلاح لا يتاتى فيها امر سواه قوله وعليه وعلى قصر المسند اليه
على المسند لتقرير الصواب ونفي الخطأ لكن لا يخفى ان الآية الاولى ليست من قصر الافراد اذ ليس معتقد
السامعين ان يوسف عليه السلام جامع بين وصفي الملكية والبشرية حتى تقرر النسوة ما هو الصواب
من الحكمين وهو اعتقاد الملكية وتنفيين ما هو الخطأ منهما وهو اعتقاد البشرية بل هو من قصر
القلب حيث اعتقد النسوة انه بشر لا ملك فقررنه بكلامهن ما هو الصواب من اعتقاد ان معين
وهو اعتقادان يوسف عليه السلام على احد الوصفين في الجملة وينفين ما هو الخطأ من اعتقاده
وهو تعيين البشرية في حقه واما الآية الثانية فالظاهر انها من قصر الافراد بانه يعتقد من قال
لهم من المؤمنين لا تفسدوا في الارض انهم جامعون بين الاصلاح والافساد لظاهر حالهم
الا انه رأوه كافرا انه يجمع الاصلاح والافساد فيه تنبيها لهم عن الجمع بينهما فلما اجابوه بقولهم
اى

انما نحن مصلحون قرروا ما اعتقدوه صوابا وهو الاصلاح ونفوا ما اعتقدوه خطأ وهو الافساد
وقول المؤمنين لهم لا تفسدوا لا يدل على انهم ليس لهم اصلاح قطعا بل انهم محض الافساد
حتى يكون قصرهم انفسهم على الاصلاح من باب قصر القلب فقولهم نقولون نحن مقصورون على الصلاح
مبني على ان الاصلاح صلاح واعلم ان القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون ايضا للمسند
على المسند اليه ثم ليس هو مختصا بهذا الباب بل له شيوع ولذا قوى بانه فالاولى ان يفرد للكلام
في ذلك فصلا ويؤخره الى تمام التوضيح لما سواه في قانوننا هذا فيكون الى الوقوف عليه اقرب
قوله ثم هو اى بعد ان القصر يكون للمسند على المسند اليه كما يكون للمسند اليه على المسند ليس هو مختصا
بما بين المسند اليه والمسند ومقصورا على ذلك بل له شيوع الى عموم وتحقق فيما بين غيرهما كما يكون بين
الفاعل والمفعول وبين المفعولين وبين ذي الحال والحال الى غير ذلك قوله ولذا تنوعا شتى كما نقاده
الى الافراد والقلب والتعيين تارة بطرق متعددة واشتراط كل طريق بشروط واختصاصه باحكام مختلفة
ولا شك ان افراد فصل على حدة للقصر مع ما فيه من سائر مباحث القانون يقتضي ان يتوجه
اليه بقصد على حدة مع فراغ البال فيكون ذلك اقرب الى الوقوف عليه من ان لا يفرد له فصلا او يورد
فصلا في اثناء مباحث قانون الخبر واعلم ان جميع ذلك هو مقتضى الظاهر ثم قد يخرج المسند اليه
لا على مقتضى الظاهر فيوضع اسم الاشارة موضع الضمير وذلك اذا كملت العناية بتمييزه اما لانه
اختص بحكم بديع كقوله كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا قد سبق في الفن الاول ان مقتضى
الحال ينقسم الى قسمين مقتضى الظاهر وخلاف مقتضاه وكما فرغ عن الاعتبارات الراجعة الى
المسند اليه من كونه محذوفا او مذكورا معرفا او منكرا مقدما او مؤخرا او نحو ذلك ومن تفصيل
الحالات المقتضية لها قال ان جميع ما ذكر من مباحث المسند اليه هو مقتضى الظاهر وشرع بعد ذكر
في بيان ما يعد من صور اخراجه لا على مقتضى الظاهر والارشاد الى كيفية سلوك طريقه وما كان بعض
صور ذلك الاخراج من قبيل الالتفات استقل اليه وتم ببسط الكلام بعض البسط الا انه لا ينبغي
لانه فن مقبول من فنون البلاغة له شيوع في الكلام لا اختصاص له بالمسند اليه وله فوائد
ولطائف تختص بما وافقه ومن صور اخراج المسند اليه على خلاف مقتضى الظاهر ان يكون

او وضع موضع الضمير لتقدم ذكر المسند اليه ثم وضع اسم الاشارة موضعه وذلك اذا كملت العناية بتمييز
المسند اليه لان كمال التمييز من لوازم الاشارة الحسية فان قلت كيف يصح وتصدق المطابقة الكاملة ما ذكر
من مباحث المسند اليه هو مقتضى الظاهر مع انه قد تقدم من الامثلة ما ليس على مقتضى الظاهر كقوله اولئك على
هدى من ربهم ونحو اولئك آبائي وهذا على الخلف فان اسم الاشارة فيها وضع موضع ضمير المقدم ذكره المشار اليه
اجيب بان المصنف لعله نظر الى ان الاعيان اذا ذكرت صارت بمنزلة المشار اليه حقيقة فاسم الاشارة هناك في
موضعه بخلاف المعاني اذا ذكرت فان حقها ان يعبر عنها بالضمير فاذا عبر عنها باسم الاشارة فقد وضع موضع
الضمير وهذا الجواب منقوض فيه لان المشار بمنزلة المشار اليه لا يكون مشارا اليه حقيقة والاولى ان يقال
النكتة المذكورة وهذه الامثلة هنا كلم يعتبر فيها كون اسم الاشارة موضوعا موضع الضمير بل اعتبر فيه
مجرد كون المسند اليه اسم اشارة يقصد به كمال تمييز فلم يلاحظ خروج تلك الامثلة هناك كونها على خلاف
مقتضى الظاهر قوله اى لانه اختص شيء وبرع في تفصيل اسباب كمال العناية بتمييز المسند اليه مثل ان يختص
بحكم بديع فيعتنى بتمييزه ليعلم ان هذا المتميز المتعين هو الذي له هذا الحكم العجيب اما كما في قوله
كم عاقل عاقل فى الثانى وصف للاول بمعنى كامل مرغ عقله متناه فيه وكذا جاهل الثانى واعيت
مذاهبه اى صعبت طرق معاشه فلم يتمكن من سلوكها ولم يهتد الى ما يوصل الى مطالبه يقال اعيى عليه الامر
اى صعب والمذاهب مواضع الذهاب اى الطرائق والمسالك ولفظة هذا اشارة الى ما ذكر من كون العاقل قل
رزقه وكون الجاهل فارغ البال وفيه الاستشهاد فان القياس ان يقال هو لكونه اشارة الى الحكم ن
المذكور الا انه وضع اسم الاشارة موضع الضمير لكمال العناية بتمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع
هو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا اى مبطلا للكون نافيا للصانع الحكيم او قائلا بالهين فالق
الشر وفالق الخير كما هو مذهب الثنوية والمجوسية القائلين بان في الوجود الهين احدهما خالق الخيرات
والآخر خالق الشرور والقبائح والنحرير العالم المتقن اى الذي استحكم علمه وكون العاقل محروما والجاهل
مرزوقا هو الذي جعل العالم النحرير على ان يقول لو كان هناك صانع حكيم لما كان الامر بالعكس ويتحير في صدوره
عن المدبر الحكيم وينسب ذلك الامر الى اله هو يخلق الشرور والقبائح ويثبت في الوجود الهين احدهما خالق
الحسنات والآخر خالق السيئات والحق ان ذلك تقدير العزيز العليم وما علينا الا الايمان بالقضاء والقدر
او التهكم بالسامع والسخرية منه كما اذا كان فاقد البصر او لم يكن ثمة مشار اليه اصلا

او النداء

او النداء على كمال بلادته بانه لا يميز بين المحسوس بالبصر وبين غيره او على كمال فطانته وبعد غور
ادراكه بان غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره قوله او لم يكن عطف على كان اى كما اذا
كان او اذا لم يكن ثمة مشار اليه فيشار اليه لكون الخبر مستهزأ به لا عما بفعله وقوله او النداء
عطف على التهكم او لانه قصد التنبيه على كمال بلادة السامع وعدم ادراكه فكملت عناية بتمييز
المسند اليه بالاشارة الحسية كما اذا قال السامع كل حي ذو حرارة غريزية وهذه حاصلة لكل فيعبر عنها
بهذه لا في مع انها لا تحس بالبصر ليجيب السامع انها مما يحس بالبصر فيدركها بعقل العقلاء ذلك
لينظر الناس سخافة بلادة السامع بحيث لا يميز بين المحسوس بالبصر وبين غيره او لكمال عناية المتكلم
بتمييز المسند اليه لكونه مقصود المتكلم ان ينبه على كمال فطانة السامع بحيث يكون الامور التي لا تحس
بوجه من الوجوه ظاهرة المكشوفة عنده بمنزلة المحسوس المشاهد عند غيره كما اذا اشار الى الامور الغائبة
عن الحس بهذا ليفهم الناس كمال فطانة السامع وان المعقولات عنده بمنزلة المرئيات عند غيره قيل
ان المصنف قد جعل قصد التهكم بالسامع والنداء على كمال بلادته او فطانته وادعاء ان المسند
اليه ظاهر ظهور المحسوس بالبصر من اسباب كمال العناية بتمييز المسند اليه مع ان شأنها لا يقتضي كمال
العناية بتمييزه فلا يكون من اسباب كمال العناية وانما يقتضي كل واحد منها ان يعبر عن المسند
اليه باسم الاشارة فالظاهر ان يقتصر على قوله فقد وضع اسم الاشارة موضع الضمير اما لان المسند
اليه اختص بحكم بديع واما لانه قد وضع اسم الاشارة موضع التهكم او النداء الخ من غير اعتبار
كونها اسبابا لكمال العناية بتمييز المسند اليه الذي هو سبب لوضع اسم الاشارة موضع الضمير واجيب
بان هذه النكت اعنى قصد التهكم والنداء ونحوهما تتقوى بملاحظة كمال العناية فان التهكم
مثلا يزيد بزيادة التمييز فان السامع اذا فرض انه غير بصير واراد المتكلم ان يستهزئ به
فقال له جاء زيد وهذا جالس عندك فان مقتضى الظاهر ان يقول وهو حاضر عندك الا انه
وضع اسم الاشارة موضع الضمير تهكما بالسامع الاعمى كانه يقول له انك قادر على الابصار
فابصره وهو مستهزأ به ولا شك ان الاستهزاء يزداد ويتقوى بزيادة التمييز فلما قصد
المتكلم ان يستهزئ به كملت عنايته بتمييز المسند اليه بالاشارة اليه باشارة حسية فاورد
اسم الاشارة او قصد ادعاء انه ظهر ظهور المحسوس بالبصر كقوله تعالى كي يبيح وما

بجملة تمييز من فضلى قد ظرفت بذكر دعا شامل ذلك قوله او قصد ادعا عطف على قوله قصد التهكم
اطلاق قصد التهكم او قصد ادعاء ان المسند اليه بما حقه ان يعبر عنه بالضمير ظاهر ظهور المحسوس بالبصر فيشار
اليه باسم الاشارة وان كان الظاهر ان يعبر عنه بالضمير لان ذا اشارة الى الفضل المذكور سابقا على قوله فذلك
وكان القياس ان يقول هو ولكن لما كان قصده ادعاء ان الفضل ظاهر ظهور المحسوس بالبصر اشار اليه باسم
الاشارة لا بالضمير قوله ودعا شامل كل ذلك عطف على قوله ادعاء اى او قصد شامل لكل ذكر على الدعاء والنداء
ونحوهما مما هو من اسباب كمال العناية والتناسب لمساق كلامه عطف قوله شامل بكلمة او دون الواو
الا انه نعني بالواو وكثيرا ما يختار الواو ولا التنبيه على عدم منع الجمع اوارادة بان كلا ما يفيده اسم
الاشارة من بيان القرب والبعد والتوسط والتفخيم والتعظيم ويوضع المضمر موضع المظهر كقولهم
ابتداء من غير جرى ذكر او قرينة حال ربه رجلا ونعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو مكان ربّ رجل ونعم
الرجل وبئس الرجل على قول من لا يرى الاصل زيد نعم رجلا وعمرو بئس رجلا وقولهم هو زيد عالم و
هى هند مليحة مكان الشان زيد عالم والقصة هند مليحة ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه فان السامع
متى لم يفهم من الضمير معنى بقى منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في
ذهنه وهو السر في التزام تقديمه قال الله تعالى قل هو الله احد وقال فانها لا تعمى الابصار وكما يوضع
المظهر موضع المضمر لذا اريد تمكين نحو زيادة تمكين كقوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل قوله
نحو وعلى انه الصمد دون هو الصمد بعد قوله قل هو الله احد الكاف في كقولهم صفة مصدر محذوف
اى يوضع وضعا مثل وضع الخ في قولهم وقوله ابتداء مصدر لفعل المقدر الواقع موقع الحال
اى مبتدئين ابتداء وقوله من غير جرى كالبيان لقوله القول ابتداء وقوله لفظا منصوب على انه صفة
مصدر محذوف والتقدير من غير ان يجرى ذكر شئ يرجع اليه الضمير ذكرا لفظيا وقوله او قرينة حال عطف
على لفظا بجعل او تقديرا وقدر مجرورا بالعطف على قوله جرى فينبغى ح قوله لفظا بلا مع الا ان
ان يجعل كلمة او بمعنى الواو ويكون التقدير ومن غير قرينة حال وكان ظرف لقوله كقولهم وقوله على قول
من لا يرى حال من نعم رجلا وبئس رجلا يعنى انهما انما يكونان مما نحن فيه اذا كان كل واحد من نعم و
بئس مسندا الى ضمير مبهم يفسره رجلا كضمير ربه رجلا لعدم جرى ذكر الشئ يرجع اليه الضمير ولا قرينة
حالية تدل عليه وسكوا هذا التعريف لان في ابهام الضمير تشويقا للسامع الى حصول المرجع اليه فيكون

تفسيره

تفسيره بعد الابهام معينا للمزيد تمكنه في ذهن السامع فان قلتم في افعال المدح والذم فيه انه
اصرح قوله نعم رجلا كلام تام وقولهم زيد خبر مبتدا محذوف اى هو زيد وعلى هذا المذهب لا يرجع
الضمير الذى في نعم الى زيد فيكون مبهما واقعا موقع المظهر فكانه قيل نعم الرجل رجلا وهو زيد وقوله
ان قولهم زيد مبتدا وقولهم نعم رجلا خبره وعلى هذا المذهب لا يكون الكلام مما نحن بصدده لان الضمير
لا يكون في موضع لكونه راجعا الى زيد المذكور لفظا المتقدم عليه في الاصل فلهذا قال المصنف على قول
من لا يرى زيد نعم رجلا فقيل وانما قيد بذلك مع ان على هذا القول ايضا ليس الضمير عائدا الى زيد بدليل
نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون بافراد الضمير بل يعود الى متعقل معهود ولكان قول من يجعل
زيد خبر مبتدا محذوف لانه لا قطع على هذا القول بكون المضمر موضوعا موضع المظهر بجواز ان
يعود الى المخصوص ويكون افراد الضمير من خواص هذا الباب محمودة واعلم ان الضمير المبهم في نعم
وبئس لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل البصرة بل على الاظهر الاشهر لعلتين احديهما عدم
تصرف نعم وبئس فانهم لا يقولون نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امراة لان ذكر نوع التصرف وله
اجازوا نعم المراة هند وبئس المراة وعدم ما اجازوا نعمت المراة لان لحاق تاء التانيث كاد يطرد
عن لحاق علامتى التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت والعلة فلذلك
اطرد نعمت المراة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان المضمر المفرد المذكور يستغنى بها
عن غيره لانه انما يستفيد منه اذا لم يتقدم ما يعود عليه الاضمار فيبنى ويثنى ليصلح للمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث ونوعيته وانتشر ليتخصص بسبب الافادة مع التثنية والجمع والتانيث والقصد بعد الاضمار
الابهام فما كان ادخل فيه كان اولى وقوله ليتمكن متعلق بوضع المضمر موضع المظهر اى يوضع
ليتمكن في ذهن السامع ما يعقب الضمير وقوله لعقبى الكلام اى اخره وفي الصحاح العقب والعقبى
وغيرهما بمعنى وعقبى كل شئ اخره وقوله هو خبر ثوابا وخير عقبا وعاقبة كل شئ اخره وقوله وهو السر اى التمكن
المسموع في ذهن السامع فضل تمكن هو السر في التزام تقديم ضمير الشان فانه قد اشتهر ان الحصول بعد
الطلب اعز من المنساق بلا تعب وهذه الفائدة وهى تمكن ما يعقب الضمير في ذهن السامع انما
تظهر اذا كان ما يعقبه حاصلا بعد ابهامه ومراد تمكنه فيه كما في الايتين فلذلك اوردهما بعد ذكر الفائدة
فلا يصح ان يقال هو الذباب يطير وهو الثلج بارد وكذا الكلام في ضمير ربه رجلا فان المتكلم لما قال ربه

في ابتداء الكلام واراد ان يورد محموده كان مقتضى الظاهر ان يورده مظهرا لعدم جريان ذكره فيرجع اليه
الضمير المجرور لكنه اراد ان يتمكن محموده في ذهن السامع فضل تمكن فوضع موضعه ضميرا مبهما وهو ربه
ثم فسره بقوله رجلا ليتمكن في ذهن السامع فان الامر اذا كان مبهما لا يعرف ذاته فيتشوق الى معرفة ذاته
وينتظر آخر الكلام فاذا سمع قوله رجلا عرف ذاته فكان الشيء المبهم فيتمكن في نفسه تمكنا بالغا على
ما لو فسر غيره قوله كما يوضع المظهر متعلق بقوله وقد يوضع المضمر موضع المظهر اي يوضع المضمر موضع
المظهر وضعا شبيها بوضع المظهر موضع المضمر والمراد بالمظهر ههنا غير اسم الاشارة لانه قد سبق
وضع اسم الاشارة موضع الضمير وبالضمير غير ضمير المتكلم كما سيأتي من قوله وتنزيل الحكاية الى المظهر
قوله اذا اريد تمكين نفسه اي نفس المظهر يعني ان وضع المظهر موضع المضمر يفيد تمكين نفس المظهر
اي تمكين المعنى الذي اريد بالمظهر بخلاف وضع المضمر موضع المظهر فانه يفيد تمكين ما يعقبه
كما مر قوله ان تسألوا الحق نعطي الحق سائله والدرع محقبة والسيف مقروب قوله نعطي الحق
سائله وضع فيه لفظ الحق موضع ضمير الغائب ولفظ سائله موضع ضمير المخاطب اذ اصله نعطيه اياكم ومعنى
البيت ان تسألوا ما هو حقكم ونصيبكم ولا تطلبوا الزيادة منه نعطي ذلك الحق سائله المستحق له و
ينادى به القوم الكرة والشيء فتكون الدرع غير ملبوسة بل موضوعة في الجراب والسيوف غير
مسلولة بل مردودة الى القراب قوله محقبة اي موضوعة في الحقيبة وهي الوعاء الذي توضع فيه الثياب
وغيرها قوله مقروب اي موضوع في القراب وهو غلاف السيف قوله ربه رجلا مثال لوضع المضمر
موضع المظهر وان لم يكن المضمر مسندا اليه وقوله نعطي الحق سائله مثال لوضع المظهر موضع المضمر من غير
باب المسند اليه تنبيها على ان الاخراج لا على مقتضى الظاهر لا يختص بباب المسند اليه ونظيره خارج
باب المسند اليه وبالحق انزلناه وبالحق نزل وكذا قوله فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم
فانزلنا على الذين ظلموا رجزا اي نظير قوله الله الصمد في وضع الظاهر موضع المضمر لزيادة التمكن
مع كون ذلك الظاهر خارج باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه اي ما انزلناه الا ملتبسا بالحق
والحكمة الداعية الى انزاله وما نزل الا ملتبسا به واما اذا فسر الحق الثاني بالاوامر والنواهي فلا يكون
مما نحن فيه اذ لا يكون الموضع حينئذ موضع الضمير حتى يوضع الظاهر موضعه فقوله خارج منصوب على انه حال
من نظيره بناء على انه بمعنى المثل واضافته غير لفظية فيكون نكرة صالحة للحالية وبناء على الخروج

ههنا

ههنا دون قوله فقد ظنوا بذلك وربه رجلا ونعطي الحق سائله تنفتح عبارته وكذا الآية الثانية
فان مقتضى الظاهر ان يقال فانزلنا عليهم لتقدم ذكرهم قوله تعالى فبدل الذين ظلموا قولا الا انه وضع
المظهر موضع المضمر ليتمكن الذي اريد بالمظهر زيادة تمكن وهذه الآية نزلت في حق قوم موسى عليه
السلام واذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغدا وادخلوا الباب سجدا وقولوا
حطة نغفر لكم خطاياكم وسنزيد المحسنين فبدل الذين ظلموا الآية امرهم الله تعالى ان يدخلوا بيت
المقدس سجدا اي منحنين متواضعين مستغفرين قائلين حطة اي مسألتنا حطة اي ان تحط عنا
اوزارنا ومغفرة ذنوبهم من الله تعالى ليغفر لهم خطاياهم فبدل الذين ظلموا منهم بالقول الذي
امروا به قولا غير الذي قيل لهم فانزل الله تعالى عليهم بسبب مخالفتهم امره رجزا اي عذابا من السماء قيل
الطاعون روي انه مات منهم بالطاعون في ساعة واحدة اربعة وعشرون الفا وقيل سبعون الفا
وتنزيل الحكاية الى المظهر اذا تعلق به غرض مثل فعل الخلفاء حيث يقولون امير المؤمنين يرسم لك كذا مكان
انا ارسم لك وهي ادخال الروعة من ضمير المهابة او تقوية داعي المأمور على قوله تعالى
فاذا عزمت فتوكل على الله او غير الاستعطاف حيث يقول عبدك يتضرع اليك مكان انا اتضرع
اليك يكون له ضرب من الاستعطاف وعليه قول الشاعر الهي عبدك العاصي اتاكا وما جرى مجرى هذا الاعتبار
قوله وتنزيل الحكاية عطف على وضع المظهر موضع المضمر اي كما يوضع المظهر موضع المضمر الغائب
وكما يوضع المظهر موضع الحكاية والمراد بالحكاية ايراد ضمير المتكلم وقوله الى المظهر متعلق بمحذوف
تقديره وتنزيل الحكاية وتحويلها الى المظهر كما في قوله تعالى انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن الشرك واقصدوا
خيرا لكم وترك الحكاية الى المظهر وان كان مندرجا في وضع المظهر موضع المضمر الا انه افرده بحثا
عليه ليبنى عليه حديث الالتفات وقوله فعل الخلفاء منصوب على مصدريته لان الفعل الناصب للمصدر
لا يجب ان يكون من لفظ المصدر بل يكفي ان يكون بمعناه كما في هذا المقام لان الترك فعل خاص فكأنه
قال يفعل هذا الفعل وهو الترك فعل الخلفاء لا لان الفعل بمعنى الترك ولذا التقدير تركه الخلفاء
لان الفعل اعم من الترك واطلاق العام وارادة الخاص بعيد اذ لا دلالة للعام على الخاص لا
مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما ولا ينتزع لا فيما لا نقرب منه وقوله حيث يقولون [illegible] قوله
فعل الخلفاء وفي بعض النسخ لم يوجد لفظة حيث بل الكلام هكذا فعل الخلفاء يقولونه وعلى هذه

السلام
وسنزيد المحسنين حطة ونغفر لكم خطاياكم
روي عنه الطاعون وكذا الصاعقة
اسأله او رب ما ينعم عليه الشاعر

النسخة يكون قوله بتولوه لاستعطاف خوله ادخال الترويعة هذا اذا لم يكن له حوف في اربداعوانه
وقوله تربية المهابة اذا كان له ضعف واريد ادخاله وهم بعطف بكلمة او للتشبيه على انهما تستعار بهما
كانهما متلازمان في الوجود وقوله او تقوية عطف على ادخال الترويعة والمراد بها هو الذي يعلو كهم
في فعل المراد به ما هو الارادة الجازمة على الفعل فان داعية المامور الى الفعل تتقوى بسماع اسم
المؤمنين قوله وعليه او على تركه الحكاية الى المظهر لتقوية داعي المامور فانه كالخطاب جار في باب
المسند اليه قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله فان لفظ الله ينبئ عن كمال القدرة ووجوب الاطاعة
وسعة الرحمة واستحقاق تفويض الامور اليه فتتقوى داعية التوكل عليه قوله او فعل عطف على قول
فعل الخلفاء او حيث يقول اي حيث يقول استعظم حيث للزمان قوله وعليه اي وعلى تركه الحكاية الى المظهر
ليكون ادخل في الاستعطاف فان لفظ العبد ادخل فيه من ضمير المتكلم خصوصا اذا اضيف الى المخاطب
وتمام البيت مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا قوله
وما جرى مجرى هذا الاعتبار مجرور محلا معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل تركه الحكاية الى المظهر
لما ذكرنا وما جرى مجراه كالتمكن من اجراء الوصف في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم
جميعا الذي له ملك السموات والارض لا اله الا هو يحيي ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي
يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون فانه انما قال فآمنوا بالله ورسوله ولم يقل بالله وبي لكي
تجري عليه الصفات التي اجريت عليه وليعلم ان الذي وجب الايمان به والاتباع له هو هذا الشخص الموصوف
بانه النبي الامي الذي يؤمن بالله وبكلماته وكالتفخيم في قوله افضل العصر الحاور كان خبر ذلك من
المعاني التي يصلح لها ذكر الاسم المظهر واعلم ان هذا النوع اعني نقل الكلام عن الحكاية الى
الغيبة لا يختص المسند اليه ولا هذا القدر بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينقل كل واحد
منها الى الاخر ويسمى هذا النقل التفاتا عند علماء علم المعاني والعرب يستكثرون منه ويرون الكلام
اذا انتقل من اسلوب الى اسلوب ادخل في القبول عند السامع واحسن تطرية لنشاطه واملا با
ستدرار اصغائه وهم احرياء بذلك اليس قرى الاضياف سجيتهم ونحر العشار للضيف
دابهم وهجيراهم لا مزقت ايدي الادوار لهم اديما ولا ابادت لهم حرما افترا بهم يحسنون
قرى الاشباح فيخالفون فيه بين لون ولون وطعم وطعم ولا يحسنون قرى الارواح فلا يخالفون

فيه

فيه بين اسلوب واسلوب وايراد وايراد فان الكلام المفيد عند الانسان لكن بالمعنى لا بالصورة
اشهى غذاء للروح واطيب قرى لها قوله ان هذا النوع يعني ان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر
لا انواع وهذا النوع اعني نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة لا يختص المسند اليه اي لا يختص فان
الاختصاص ان كان يستعمل بالباء ومتعديه الآن الاستعمال الاصلي ان تدخل الباء على ما دخل الخاصة
فالمناسب ان يحمل الكلام على الاستعمال الاصلي ويقال الاصل لا يختص به فحذف الجار واوصل الفعل وكذا
قوله ولا هذا القدر فان اصله ولا بهذا القدر وهو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة ولا بد فيه
من تقدير آخر اذ لا معنى لان يقال هذا النوع لا يختص بهذا القدر يعني ان نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة
لا يختص بهذا القصد الذي هو نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة فتقدير الكلام ولا النقل مطلقا يختص بهذا
القدر بل كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة ينتقل الى كل واحد من صاحبيه فالاقسام ستة نقل الحكاية
الى الخطاب والغيبة ونقل الخطاب الى الحكاية والغيبة ونقل الغيبة الى الحكاية والخطاب ولا يرد
عليها لا انحصار الالتفات من كل واحد من الثلاثة الى اخويه وكون الثلاثة في الاثنين ستة ثم ان الانتقال
من طرق من الثلاثة الى آخر منها انما سمي التفاتا اذا كان على خلاف مقتضى الظاهر كما يشعر به لفظ
الالتفات واشعاره بذلك ظاهر لان الجاري على مقتضى الظاهر لا يقال فيه التفت ويشعر به ايضا ايراده في
الاخراج لا على مقتضى الظاهر وما ذكر من فائدة العامة فان تطرية نشاط السامع واستدرار اصغائه
سيتصوران في صورة النقل والاخراج لا على مقتضى الظاهر فلا يكون نحو انا الذي فعلت وانت رجل
تفعل كذا من الالتفات في شيء لان حق ضمير العائد الى الموصول او الموصوف ان يكون غائبا وان كان
الموصول او الموصوف عبارة عن المتكلم والمخاطب لان الاسماء الظاهرة غيب فليس فيه نقل واخراج
على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر في الضمير العائد الى الموصول هو الغيبة قال الشيخ سعد
الملة نور الله مرقده ثم لا يخفى ان مثل انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانا ضد الكامل
انت ليس من الالتفات في شيء وكذا الاستمرار على الطريقة الملتفت اليها مثل اياك نستعين
بعد اياك نعبد لكونه على وفق مقتضى الظاهر وكذا يا ايها الذين آمنوا وانا الذي فعلت كذا وانت
الذي فعلت كذا وقوله يمن يوعلينا ان تفارقهم وجدانا كل شيء بعدكم عدم لعدم مقتضى الظاهر في
شيء من ذلك فان مقتضى الظاهر في الضمير العائد الى الموصول هو الغيبة لان الاسماء الظاهرة غيبة وكذا

وكذا العايد الى الموصوف محمولا على المتكلم او المخاطب مثل نحن او انتم قوم فعلوا كذا او انا الذي الف
للظاهر هو رعاية الغيبة لا التكلم او الخطاب. مثل نحن الذين فعلنا وانتم الذين فعلتم وانا الذي سمتني
امي حيدرة وانت الذي اخلفتني ما وعدتني ونحن قوم علمنا وانتم قوم تجهلون فصح قال المازني لولا
الاشتهار وكثرة موارده لرددته بل الظاهر ان مثل يا ايها الذين آمنتم وانا الذي سمتني امي حيدرة
وانتم قوم تجهلون مما عدل فيه عن طريق الغيبة الى التكلم او الخطاب. ينبغي ان يكون من باب الالتفات من الغيبة
الى التكلم او الخطاب. قوله ويسمى هذا النقل اي نقل كل واحد من الحكاية والخطاب والغيبة الى الآخر
انما قيد بقوله على خلاف مقتضى الظاهر التفاتا لكونه ميلا من جانب من الكلام الى جانب آخر كالتفات الانسان
بيمنه ويسره وهو من مباحث علم المعاني من جهة تعلقه بمعرفة خواص التراكيب في الافادة وكونه بحثا عن
احوال اللفظ من حيث المطابقة لمقتضى الحال وما ذكره صاحب الكشاف من انه يستحسن في علم البيان با
لالتفات مبني على انه كثيرا ما يطلق علم البيان على ما يعم المعاني والبيان وكونه من افراد خلاف مقتضى الظاهر
الذي هو من افراد الكناية المبحوث عنها في علم البيان لا يقتضي ان يكون لصاحب البيان نظر فيه و
بحث عنه وتعلق بتسميته كسائر ما يخالف مقتضى الظاهر فان الاحكام الجزئية المندرجة في قواعد
علم فروع وثمرات لمسائله اذ ليست مبحوثا عنها بخصوصياتها فيه والتطرية بالهمزة الايراد والاقتضاء
منظور اليه اذا اوردوا بالبناء للتجديد من طرية الثوب تطرية اذا اعمله بما يجعله كانه جديد
والنشاط بالفتح حركة السرور اي يرونه احسن ايرادا واجدى النشاط واحسن نحو بدا له قوله واملأ
اي اشد امتلاء باستدرار اصغاء السامع بناء على انه افعل من ملي بالكسر بمعنى امتلأ فهو ملآن وخفا
لغة ملي بالكسر لازما على البعض في ما حواه اي انه تفضيل بمعنى المفعول من ملات الاناء ومن ملؤ
بالضم بمعنى غني واقتدر من الملاءة وهي المعاونة وجميع ذلك لا يخلو عن بعد والاستدرار في الاصل
استجلاب الدر اي اللبن والمراد به ها هنا مطلق الاستجلاب والاحرياء جمع حري على فعيل بمعنى جدير
قوله بذلك اي بالاستكثار من الالتفات قوله اليس جملة استئنافية لبيان كونهم احرياء بذلك و
الهمزة فيه لانكار النفي وتقرير الاثبات ووجه كونه بيانا لذلك انهم اذا استقروا الضيفان كان من
عادتهم كالقرى في قراهم بان يأتوا من الطعام بلون ولون وطعم بعد طعم وطعم بعد طعم رضا منهم على اكرام
الضيفان بايراد الاطعمة الشهية بان ايرادهم فاذا كانوا احسنوا قرى الاشباح على الوجه

المذكور

المذكور فاقتراحهم لا احسنوا قرى الارواح التي هي اشرف من الاشباح واكرم والانجالقوة
في قرائحهم بين السلوب والسكون وايراد الكلام المفيد على الاسلوب والعادة لما سمعوا قرى ليروطه
يعتنون بشانه هذا النوع لهم بما فيه انهم احريا بذلك والسجية الطبيعة والخلق والتكرم
على وزن التفعل في العادة وكذا الاتحيير ايجاب ماذا الكلي بتحيير اه والتحيير اي داية وعادة
سحيت العادة يحيز لانه يحيز كل شئ اليها قوله لا من فتت دعائهم والتغرير التزويج والاديم
الجلد والمراد بالادوار ادوار الفلك وتمزق الاديم عبارة على العيب والطلال بالوصل الآن
جعل الغني ضلالا والحرم ما يتعلق بملك الشخص ويحرم على التصرف فيه بغير اذنه واباحته عبارة عن
تسليط العدو عليه لاسر والنهب قوله اقتراحهم استئناف لبيان انه يكره في قرى الاضياف على ما
ذكر يقتضي استكثار الالتفات قوله فتح اللقوة اي فهو تام لو في قرى الاشباح على طريق
تحويله وتحرجه وا فيها ما يصح ان يوضع فيه الجرح والقاعدة لتفصيل المجمل فان قوله فتح القوة تفصيل لجنوبه
قوله على طريقة قوله تعالى فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم على وجه قوله فان الكلام دليل على ان ايراد
ان ايراد الكلام والعادة لا تستحق قرى الارواح قوله لكن دفع لتوهم ارادة مطلق الانسان فان قوله
لكن بمعنى معطوف محذوف يدل عليه قوله بعده لا بالصورة والتقدير فان الكلام المفيد عند الانسان
لا عند الانسان بالصورة لكن عند الانسان بمعنى فان الانسان انسان بمعناه اي بفطنته ودرايته
لا بصورته وشكله كما قال الشاعر لا يجد عنك اللحى ولا الصور تسعة اعشار من ترى بقر في النخل السم ومنهم
مثل لسروا وما له ثم قوله بمعنى متعلق بجامع الانسان من معنى الفعل المنصف لان الانسانية بحسب المعنى لوما
تسد على قال ربيعة بن مقروم بانت سعاد وامسى حبلها انقطعا واحتلت الغور فالاجداد فالضبعا
فالتفت كما ترى حيث لم يقل واخلفتني ثم قال حاتم الا ان امرا لا تراه بسهل الفعال وليس الجابع
لمحمودا وقد سمعت بقوم يحمدون فلم اسمع بمثلك لا حلما ولا جودا فالتفت كما ترى حيث لم يقل
بمثله وقال ذكرت والذي تحبك بيننا والذي بان وصلها فتقضبا وحل بفلج والاباتر اهلنا
وشبط فحلت غمرة فمثقبا فالتفت في البيت ودا عوف بن الاحوص لقد علمت بحا فرو
لم يكلم بحوص من قصابه الا لحو له اذ هم معني واهلك ساكنون وهم زيال فالتفت مثالنا في
وقال عبد الله بن عنمة ما ان ترى السيد زيدا في نفوسهم كما تراه بنو كوز ومرهوب اذا شالوا

اللحق تموط الحق سائر والدرع محقبة والسيف مقروب فالتفت في تسألوا وقال الحارث
بن حلزة طرق الخيال ولا كليلة مدلج سدكا بأرحلنا ولم يتعرج اني اهتديت لنا وكنت رجيلة
والقوم قد قطعوا متان السجسج فالتفت في الثاني وقال علقمة بن عبدة طحا بك قلب في الحسان
طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب يكلفني ليلى وقد شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب
فالتفت في البيتين وقال امرؤ القيس تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت
له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود فالتفت في الابيات الثلاثة
وامثال ما ذكر من ان تضبطها القلم قوله قال ربيعة بن مقروم [illegible] لبيان كيفية
الالتفات واستحسانهم اياه وصرح الشراح ليعلم ان تلك الامثلة من كلام العرب العرباء قوله بانت اي
فارقت وبعدت مني فامسى اي فصار القلب معمودا اي موجعا لا حراك به والعميد اسم مفعول من عمده العشق
اي جعله عليلا ضعيفا لا يمكنه التحرك ورجل معمود وعميد اذا هده العشق واخلاف الوعد يتعدى الى
مفعولين يقال اخلفه الوعد اذا لم يف به ولم ينجزه والمواعيد جمع موعود او ميعاد بمعنى الوعد
لا جمع الموعد لانه لا يجمع على مفاعيل وانطبق الالتفات على مذهب المصنف فانه لا يشترط سبق التعبير
الملتفت منه بل يكتفي بمجرد اقتضاء الظاهر التعبير به قوله ثم قال اي ربيعة في هذه القصيدة بعد
عدة ابيات وعطفه بكلمة ثم لان بينهما سبعة ابيات وقوله فالم الاف بدل من فالم الثاني في البيت الذي
عليه عنى قوله تشكت لي الاين قلت لها لا تشتكي فالم الثاني مسعودا وكلمة ما فيها للمدة وما
مصدرية على حذف المضاف اي مدة عدم ملاقاة [illegible] اي امرأ اعطى عطايا بسهل [illegible]
فانه اذ لا حاجب دونه كالارباب [illegible] والترحيب للواسع والباء [illegible] صدر منزل البدرين وقد يراد به الشرف
والكرم [illegible] واسع الشرف والكرم والمبيع على الاوزار واسع الباع بالبذل والعطاء و
في الاسس سمعه وسيع [illegible] ويحمدونه على اللفظ المبني للمفعول وان كان في الظاهر انه صفة قوم الا
انه ليس صفة له بل هو في موقع البدل منه بمنزلة [illegible] يقوم [illegible] القوم الموصوف
ليس مسموعه بالمسموع [illegible] كان المسموع [illegible] قوله لا حلما تمييز عن النسبة
الاضافية التي هي في قوله بمنكر والكلمة لا في الموضعين زائدة لتذكير النفي وتاكيده فمعنى قوله
بمنكر الشكوى من الغيبة الى الخطاب بالاتفاق بين الجمهور والمصنف لانه سبق التعبير عن الذات

المرادة

المرادة بطريق الغيبة حيث قال فالم الاف امرأ الا بواهبه ثم التفت الى الخطاب في قوله
ومقتضى الظاهر ان يقال يقيه والضمير في قوله تشكت راجع الى الناقة وهو الاين الاعياء من شدة
السير [illegible] تشكى الي الاعياء والتعب الذي يجده من شدة السير فقلت لها لا تشتكي ما
تجد من الاعياء العظيم فالم الاف مسعود الكريم فالم الاف امرأ عطيا مواهبه كثيرة سهلا الوصول
الى داره العالية من غير منع ولا حجاب ولا وقوف على باب وقد سمعت بقوم يحمدونه على صفاته الحسنة
ويشكرونه على عطاياه السنية فلم اسمع بمثله ما تحكي في صفة من الصفات لا في الحلم ولا في الجود ولا في
العفة ولا في الصبر للنائبات فان فاء بعد قوله لا حلما ولا جودا هو قوله ولا عفافا ولا صبرا للنائبة
ولا ابني [illegible] بالباطل السديد اي الاخبار السديد عكس الحديث الباطل كما هو عادة الشعراء في المبالغة
في باب المدح والذم بل كان قوله حقا وخبرا صدق به صدق مطابق للواقع والمراد بالسيد هو [illegible]
بن بكر بن سعد بن ضبة رئيس قوم ربيعة بن مقروم والمراد بهما القبيلة اي لا اخبرهم بالباطل
قوله وقال اي ربيعة بن مقروم تذكرت يخاطب نفسه فهو التفات من الحكاية الى الخطاب على مذهب [illegible]
حيث لم يسبق التعبير عن نفسه بطريق الحكاية وان كان مقتضى الظاهر ذكرته زينبا مفعول تذكرت
والجملة المتوسطة بينهما حال اي والحال ان الذكرى [illegible] ولينسى [illegible] لتهيج التفات لانه استمرار
على قاعدة الخطاب والاستمرار عليه بعد العدول اليه هو مقتضى الظاهر فلا يكون التفاتا قوله تقضب
اي تقطع يقال قضبه اي قطعه وقضبت الكرم تقضيبا فتقضب اي قطعت اغصانه ايام الربيع
فتقطعت والفلج بفتح الفاء والجيم موضع بدرب البصرة والاباتر موضع ايضا ووجه دخول الواو
بينهما ظاهر ويروى بالفاء ايضا وهو الاولى لما فيه من زيادة المعنى وهي ان الحلول بالاباتر صار
عقيب الحلول بفلج وقوله اهلنا فاعل قوله حل وفيه التفات من الخطاب في قوله تذكرت وتهيجك الى
المتكلم وان كان الخطاب بصيغة المفرد والتكلم بصيغة الجمع وهي صيغة اهلنا والالتفات من المفرد الى الجمع
جائز في باب الالتفات وقوله شطت اي بعدت مسندا الى ضمير زينب وقوله غرة مخففا بكسر القاف
موضعا والرواية بالقاف بينهما ومعنى البيتين تذكرت زينب في جانبها والايام التي كنت
فيها بوصلها وذكرى تلك الحالة يحرك شوقك الى وصالها والحال ان باقي وصلها الذي ترجوه
وتطمع فيه قد تقضب اي انقطع وكيف لا وقد حل بفلج فالاباتر اهلنا وبعدت المحبوبة عنك

فلتة عمرة مختفيا وبين منزلتكما بون بعيد قوله فالتفت في البيتين من الخطاب الواقع في البيت الاول
الى التكلم الواقع في البيت الثاني قوله لم تدر حت جواب قسم محذوف وهو فيه ما در كلما بها على صيغة المبني
للمفعول والنصائب جمع نصيبة وهي حجارة توضع حول الحوض وتسد الفرج التي بينهما بالطين والآذاء
بالزاء المعجمة الموضع المعمول لانصباب الماء في الحوض وقوله باي المعجمة اسم امرأة والمعنى بفتح الميم وسكون
الغين المعجمة المنزل وفي قولهم مغنى حذف مضاف تقديره اذهم اهل مغنى وقوله وهم ربا اي اهم متقاربون
يجاور بعضهم بعضا قوله كلون صبغه لحياض او الحوض والمعنى على الاول انه لم يدر من الحياض الكائنة لها
وعلى الثاني انه لم يتركها الحوض الكائن لها قوله اذهم ظرف متعلق بما تعلق به قوله اي الكائنة لها حين كانوا
اهل مغنى وضمير الجمع في قوله اذهم لاصحاب الجار من المدلول عليهم بفحوى الكلام وقيل لاصحاب حوله ومغنى
مصدر من غنى بالمكان اي اقام به فيقدر مضاف اي ذوو مغنى او يجعل بمعنى اسم الفاعل اي مقيمون بالمكان
في رجب قوله فالتفت في الثاني حيث قال واحكم وكان الظاهر ان يقول واحكها فهو التفات من الغيبة الى الخطاب
وعنمة بفتح العين والنون وكلمة ان في قولها ان ترى زيدت لتأكيد النفي ذكر سيبويه ان ما الحجازية
اذا قرنت بان هذه يبطل عملها ويفسد قول الشاعر فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا
وترى ليس من الرؤية البصرية بل بمعنى نجد والسيد وزبيد وبنو كوز ومرهوب قبائل والظاهر ان الرؤية
ههنا بمعنى الابصار لانه لو كان بمعنى الاعتقاد لم يجز حذف احد مفعوليه كما في قوله كما تراه بنو كوز لانه ح ع
احد مفعولي افعال القلوب والمعنى لا ترى القبيلة المسماة بالسيد القبيلة المسماة بزبيد كالذي تراه تانك
القبيلتان يعني ان بني السيد لا يعظمون الزبيد من التعظيم ولا يوجبون له في نفوسهم من الحرمة و
التبجيل مثل ما توجبه وتعتقده تانك القبيلتان اعني قبيلتي بني كوز ومرهوب يعني ان بني السيد
لا يوجبون قتل واحد منهم بواحد من زبيد فانه قيل كيف تكون الرؤية بمعنى الابصار مع ان قوله
في نفوسهم يأبى ذلك فالجواب انه مال قوله ان قبيلة السيد لا تبصر قبيلة زبيد مثل ما يبصر بنو كوز ومرهوب
ان قبيلة زبيد لا يعظمونه في نفوس قبيلة السيد كما يعظمونه في نفوس تينك القبيلتين فقوله في نفوسهم متعلق
بترى بمعنى تبصر بلا ملاحظة فان معناه فان مال قولنا ان قبيلة زبيد لا يعظمونه في اعين السيد كما يعظمونه ه
في اعين بني كوز ومرهوب ان قبيلة زبيد لا يعظمونه في نفوس السيد وفي نفوسهم اياهم كما يعظمونه في نفوسهم
بني كوز ومرهوب والضمير في نفوسهم للسيد لانها عبارة عن القبيلة وضمير له لزبيد والمراد به الحق

الدية

الذرية اي انك لو ... الذرية تعطى لمن يسألها والجار محقبة اي مشدودة موضوعة في الحقيبة
والسيف مقروب اي مشدود من القراب قوله فالتفت في ... لو اعطى الغيبة في لم يزل الى الخطاب ومقتضى
الظاهر ان يقال لو ابيات الغيبة وكذا التفت في ... من الغيبة في السيد لنا الحكاية لان
الضمير فيه للسيد والتفت فيما مر من الحكاية في قوله ... لو ال الغيبة قوله حلزة بكسر الحاء
واللام المشددة وفتح الزاء المعجمة وهي في الاصل القصيرة وقيل البخيلة يقال رجل حلز وامرأة حلزة
قوله كواف الخيل اي جاء خيال الحبيبة بالليل انما طروق مثل طروق ليلة مرجح اي انه في
اول الليل يريد به ... المقصود تفصيل طروقه في تلك الليلة على طروقه في غيرها وان كان الظاهر انه
فضل الليلة التي طرق الخيال فيها على سائر الليالي قالوا وفي قوله والاطيلة مرجح للحال وكلمة لا
لنفي الجنس والكاف فيه بمعنى المثل وهو في الظاهر اسم لكلمة لا في الحقيقة صفة لاسمها اي والحال انه لا طروق
مثل طروق ليلة مرجح ومن جعل الواو للعطف على طروق وطيلة في موقع المصدر بفعل محذوف اي
لا طرق مثل طروق ليلة مرجح فقد ارتكب ضلالة لان لا على الماضي بدون التكرار والدعاء ... قوله سدكا
لازما حال من الخيال يقال سدك به بمكان كذا اي لزمه وقوله بارحلنا اي بمنازلنا جمع
رحل وهو مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث ولم يتصرح اي لم ينعطف ولم يمل الى غيرها وهو معطوف
على قوله سدكا عطف الجملة على المفرد قوله انى اهتديت اي كيف اهتديت لنا في الليلة الظلماء
ولم تكن رجلة بالجيم اي قوية على المشي والحال ان المسافة بيننا كانت بعيدة حيث قطع القوم
متان السبجبج وفي الصحاح امرء رجيل بالجيم اي قوي على المشي وناقة رجيلة اي شديدة قوية
على السير وقد روي بالحاء المهملة ايضا من الارتحال اي الخالب ... وعلى التقدير الواو في قوله
وكنت للعطف على قولها اهتديت اي من اين صرت وكيف صرت قوية على المشي والمتان جمع متن
وهو ما صلب من وجه الارض وارتفع والسبجبج هي الارض المستوية او التي ليست بجبلية ولا
سهلة وقيل هو اسم موضع وانه المراد ههنا قوله فالتفت في الثاني حيث قال اهتديت وكان ه
قوله اهتدت فهو التفات من الغيبة الى الخطاب لانه جعل الخيال نفس الحبيبة فالتفت من طريق الغيبة
الى خطابها قوله تحلم بي ... فهو التفات من الحكاية الى الخطاب حيث لم يقل ...
مطلبه اذ ذاهب في كل شيء اي او فقرة في تفكر ... كثيرة حتى صار ... حيران وفي ... متعلق

اي من اين اهتديت خطاب للخيال الذي هو عبارة عن الحبيبة

وفي اي من اين اهتديت خطاب للخيال الذي هو عبارة عن الحبيبة

بطروب اى قلب كثير الطرب والنشاط فى طلب الحسان والميل اليهن والطروب صفة توضح الانها
من شرة الشوق ولوعة الحرقة وبعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف مضاف الى الشباب وقوله عصر حان اوحين حان
مشيب بدل من الشباب بدل من بعيد فيكون ظرفا مبنيا واحد ولا منافاة بينهما اذ المراد طرب الحال
وى الشباب وكاد يهجم واقبل المشيب يشكو عن قلبه ما طرب الشوق وبقولها اى قلبك وسرعة
محبته الحسان وذلك بعيد لانه اخذ زمان الشباب حين جاء المشيب المنادى بالرحيل وهو من الحسان الجزاء
يكلفنى اى القلب وصال ليلى وروى بالتاء الفوقانية على اسناد الفعل الى الضمير بعده وهو ليلى
المفعول محذوف اى يكلفنى شدائد فراقها او على حذف العتب قوله وقد شط وليها اى وقد بعد قربها
قوله وعادت يحتمل ان يكون على وزن فاعلت من المعاداة فيكون استعارة تبعية لان حقيقة المعادات
غير متصورة من عوادى الدهر وهى حوادثه التى تعوق وتحول بين المرء ومطلوبه تشبه ما حيلولته للدهر
والحوادث على سبيل المراد بالمعادات فاستعير لها اسم المعادات واشتق منه لفظ عادت وان يكون على وزن فعلت من
العود اى عادت العوائق الى ما كان عليه من الحيلولة بيننا قوله فالتفت فى البيت من التفت فى طحابك من
التكلم الى الخطاب لان مقتضى الظاهر ان يقول طحابى وفى يكلفنى من الخطاب الى التكلم لان الظاهر ان
يقال يكلفك على وفق طحابك سواء كان المعنى يكلفنى ليلى شدائد فراقها معا سابقه ان يقول او كان يكلفنى
بتاء الغيبة مسندا الى ضمير القلب اى يكلفنى القلب وصال ليلى وان كان تكلفنى بتاء الخطاب على خطاب
القلب يكون فيه التفات من الغيبة الى الخطاب اى تكلفنى ايها القلب وصال ليلى وعلى كل تقدير يخفى فى
البيت التفاتان والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم موضع وروى بكسرها والخلى الخالى من الحرقة
والعائر القوار وهو العرق الرطب الذى تلفظه العين حال الوجع فلا يجد بحاله الرمص والارمد ذو
الرمد وهو صفة ذى العائر من رمد بكسر الميم اذا هاجت عينه والمراد تشبيه نفسه بذى العائر الارمد فى
القلق والاضطراب وتشبيه ليلته بليلته فى الطول الا انه اختصر فى الكلام ولم يصرح بتشبيه نفسه
بذى العائر قوله وذلك اى ما الذى حكى من حاله فى البيت من الاخبار بما جاءنى وخبرت ذلك الخبر نبا عن ابى
الاسود ثم قيل ذلك النبا ما هو قتل ابيه وابو الاسود كنيته وقيل ... الخبر من اجل ... الاسود
قوله فالتفت فى الابيات الثلاثة اما فى الاول فلان امرأ القيس خاطب نفسه التفاتا من التكلم الى
الخطاب اذ القياس ليلى وليلى واما فى الثانى فمن الخطاب الى الغيبة حيث قال وبات والقياس

ان

ان يقول وبت على خطاب نفسه وليس فى قوله ولم ترقد التفات لخطابه فى مقام التكلم ولان قوله
وباتت له بضمير الغائب فى مقام ضمير المتكلم التفات لانها استمرار على الطريقة الملتفت اليها ووردها
على ظاهر ما سبقها واما فى الثالث فمن الغيبة الى الحكاية فى جاءنى والقياس جاءه ليوافق
قوله بالاثمد اعلم ان اقسام الالتفات على ما مرت ستة وذكر المصنف امثلة الاقسام الخمسة منها
ولم يذكر مثال الالتفات من الحكاية الى الغيبة فكان لم يجد له مثالا فى اشعار الاعراب المخلص من
اهل الجاهلية وله مثال فى القرآن وهو قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر فتبارك الله وقوله تعالى انا
اعطيناك الكوثر وقوله ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شىء قبلا ما
كانوا ليؤمنوا الا ان يشاء الله وقوله تعالى وكذلك جعلنا لكل نبى عدوا شياطين الانس والجن
يوحى بعضهم الى بعض زخرف القول غرورا ولو شاء ربك ما فعلوه وقوله تعالى والله الذى ارسل الرياح
فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت مكان قوله اما الذى ارسل الرياح قوله وافعل ما ذكر الكثير
من ان يقتضيها التمييز وعلله الجاربردى لا يصلح ان يكون مفضلا عليه ليس شاركه ما قبلها فى اصل
الفعل على الكثرة ونظيره قولهم اكثر من ان يحصى وقوله الناس ليس من ان يعد جواز اعلام بروز
عشرة آلاف انسان وهو كثير من كلام المولدين فقيل فى توجيه الكلام انه كثير من ليست تفضيلية بل هى
متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل وتقدير الكلام ان افعل ما ذكر متباعد فى الكثرة من ضبط الحاصر
من الاحصاء ومتباعد فى الكثرة من عدد الرجال اكثر من الاحصاء ورد بانها اذا لم تكن تفضيلية
فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلاثة ولا يمكن ان يقال صيغة افعل ههنا ليست للتفضيل بل
هى بمعنى المتباعد فقط فلا حاجة الى الاشياء الثلاثة اذ لا شك ان معنى التفضيل مراد فلا بد
ان يستعمل باحد الاشياء فالوجه ان يقال انها تفضيلية وان معنى الكلام اكثر مما يمكن ان يضبط
بالعلم وما يمكن ان يحصى والكسر مقحم منه ان يعد الحالى من الاحصاء الا انه سوع العادة
اعنى داعى ظهور المراد وهو ابانة المعنى المقصود اذا اريد تصوير التقدير فقيل اكثر من متعلق
الضبط ومتعلق الاحصاء والكسر منها على مرة بما رواه احسان واما النوع المختص
مواقعه بلطائف معان فلها تختص الا الافراد او بلطائف اولى ان المراد فى هذا النوع الكلام
اللطائف التى ... ومن احسن ... من ذلك ... فضل ...

اى بلطائف من معان
ان الالتفات يختص من ...

واورث الت مع زيادة همزة وش اواو وجد بعنره من القبول ارفع منزلة ومحل
ان كان ممن يسمع ويعقل وقليل ما هم ام تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون قوله وهذا النوع
اراد به الالتفات في مواقعه كلها لكن ربما اشتمل بعضها على فائدة او نكات فيزداد حسنه فيه فانه
لما بين الفائدة المشتركة بين جميع صور الالتفات اراد ان يشير الى ان الالتفات الواقع في جميع
مواقعه وان كانت مشتركة في الفائدة العامة له الا ان ما وقع منه في بعض المواقع قد يختص بما
يخصه مما وقع في المواقع فيزداد حسنه فيه قوله تختص رده على ما ذكره العلامة في مواقع الالتفات
بان التي اختصت به تلك اللطائف التي هي الخاصة المقصورة على المواقع فيكون الباء داخلة على
المقصور كما في قوله تخصيصه بالعبادة واختص المذكور بكلمة وان كان كل واحد من العبادة وكلمة
وما هو الخاصة المقصودة وان كان الاصل دخول الباء على المقصور عليه اعني ما هو الخاصة كقولك
التنوين يختص بالاسم قوله فلا يتضح من الوضوح والمراد بالتعلق العدم اي لا يتضح الا للا وحدي من
فرسان البلاغة وهم الافراد الممدودة بنظرهم الثاقب وسليقتهم الاصلية لا لطائف علم المعاني
او للكاملين في المهارة في هذا الفن الذي هو علم المعاني وقوله والعلماء الذي هو عطف على قوله ان
المهرة والذي فرد واحد فيكون من عطف الصفات بعضها على بعض اشعارا بان المهارة فيه انما يكون للعالم
النحرير وهو بكسر النون هو العالم الذي اتقن علمه واستحكم وكلمة ما في قوله قلما كافة للفعل عن العمل
اي عن طلب الفاعل ويجوز ان يكون مصدرية فيكون اي مع الفعل الواقع بعدها فاعلا لقل والدليل على
ان قوله قلما اتضح بمعنى لا يتضح صحة الاستثناء المفرغ الواقع بعده وهو قوله الا الافراد بلغائهم لان
المستثنى منه لا يحذف الا في الكلام المنفي قوله وهما اختص موقعه لما موقع الالتفات بشيء يعني ذلك
الامر اللطائف المعاني والضمير المستتر في كساه راجع الى الشيء والضمير المنصوب راجع الى قوله موقعه
قوله فضل بهاء ورونق اي زيادة حسن وطراوة هو المفعول الثاني لقوله كساه اي البس والمراد
ههنا التزيين اي زين ذلك الشيء موقع الالتفات بزيادة حسن وطراوة وقوله كساه خبر او نعول
مع اختص والمستتر فيه او ضمير الشيء كما ان المستتر في كساه ضمير الشيء ايضا وضمير وجد لموقع
او للالتفات المختص موقعه بشيء من ذلك والمعنى متى اختص موقع الالتفات بشيء من ذلك كساه
ذلك الشيء الموقع واورث ذلك الشيء الالت مع زيادة همزة وهي بكسر الهاء حركة السرور

الارتباح

والارتياح ووجد ذلك الموقع او الالتفات عندك مع اعلى مرتبة من القبول ان كان ممن
يسمع الكلام حق سماعه ويعقل لطائفه على وجهها وكلمة ما في قوله وقليل ما هم مزيدة لتاكيد القلة او
قليل مع كونه خبر القوله هم اما لتقدير موصوف مفرد اي شيء قليل او فريق قليل هم او لكونه على
صيغة المصدر كالصهيل والنهيق فلم يجمع كما لا يجمع المصدر او لان هم راجع الى من وهي مفرد اللفظ مجمل
ما هو عبارة عنه في حكم المفرد لفظا فافرد خبره وفي صيغة الافراد اشعارا بالقلة ايضا وهو اقتباس
كان قوله ام تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون اقتباس ايضا لاستشهاد على قلة من يسمع ويعقل
لان الاستفهام فيه للانكار الحسبان فاذا كان حسبان السماع والتعقل في حق الاكثر منكرا يكون الاكثر
على خلاف هذه الصفة فيلزم منه ان يكون من يسمع ويعقل قليلا ولا مرما وقع التباين لما في
على الحد من غير الكلام رتبة القوة وعمقه وبابن غواص في بحر فرايده وغواص ما ذكر ان اللطائف
المختصة بمواقع الالتفات معان لطيفة غامضة لا تتضح الا الا وحدي من الا وحد افراد بلغائهم
وهم الافراد الممدودة بسليقتهم لدراك تلك اللطائف والثاني من ليس كذلك بل يحصلون
لا حد البلاغة بطول خدمة علم المعاني وتحصيل المهارة فيه بمزيد ذكاء وفطنة وقوة حدس و
رقة في استعماله بقوله وقليل ما هم ذكر ما يصدق قلتهم ويشهد لهم في اللام ولام
عظم وقع البون البعيد بين مخترعي القوانين المجيدة كانه لولا عسر الوقوف على لطائف علم المعاني
انزل اعليه القرآن الكريم لا يمكن ان يطلع عليها الكل من يقصد ان يتنبه ويغوص في بحر فرايده
وكل التفات وارد في القرآن متى صرفت من سامعه فكرها بوقعه واذا احسن ان تقيم ما في
ثم لتسئل عليك قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فلعلك ليس ما يشهد له الوجدان بحيث تعينه
عن شيء دونه ما سواه ان المرء اذا اخذ في استخفار حاجاته متفعلا فيها على الاجمال لي
التفصيل وجدمن نفسه تقاصرا لحال ربنا لا بكاد بتنبه آخذ فهله هناك اولها او هاما ان اذا كان
في حضرت مع انسان وقد حضر مجلسكما من له حاجات في حق كيف تصنع تحول عن الحاضر وجهك
وما حضر في الشكاية عنه للصاحب بنبه الشكوى معددا جناياته واحدة فواحدة وانت بعيد عن
ذكره اجدر اجلك مما على زائد مثل كان غضبه يدعوك الى ان توانيه كالحاضر وقرنه يلي
سوءا وانت لا تجيبه حاله سببه يقطع الحديث مع الصاحب ومباشرا اياه وترجع الى المحاور

به بانه فلم لا تعامل احدا مثل هذه المعاملة بل تعامل معامله لسوء ما فعلت اذا كان كذا فيما
يحتملك اذا كان مروة تردعك على هذا او اذا كان الحاضر مجلسكما دائم عليك كثيرة فاذا افرطت
في التعديد نعمه عندها حيث سحضر النعم حيث اهتمت من نفسك بما له كانها انطابق بالاقبال
على نعمتك في مرتين ذلك ولا تزال تزايد ما دمت في تعداد نعمه حتى تخجلك من حيث لا تدري على
ان تخجلك وانت متوهم في الكلام تثني عليه وتدعو له وتقول بانى لسان اشكر صنايعك الروايع وبايه
عبارة احصر عوارفك الشوارف وما جرى ذلك المجرى   قوله واذا وصفت لقوله التفت وقوله من عيه
خبر لقوله صرت والمراد التماعي كما ينبغي وهو التمايه على وجه التفطن لما فيه من النكت لان عطلني
ينصرف الى الكمال فان الشايع الذي لا يفهم خواصها سمعه كانه غير سامع لها والمستتر في عطف على الالتفات
وقوله في موقع جملة اسمية استفهامية في موقع المفعول الثاني لوجدك والاستفهام فيه للتعجب والمعنى
انه وقع ذلك الالتفات موقعه لحسن الجليل في الغاية الذي بحيث اذا سئل عنه يقال ما موقع هذا الالتفات
والمراد بموقعه الموضع الذي يستحق لان يقع فيه ذلك الالتفات وخبر قوله انما تصير محذوف يدل عليه ما قبله
اي اذا احببت ان تصير من سامعي الالتفات واحد مما وقع في القرآن او التفات كان منها من كثر الالتفات وافرغ فيه
لان المراد بقوله وكل التفات وارد فيه كل واحد منه على البدل لا الكل المجموعي قوله فاجعل امرك مما اصاخ الى
الى الحديث اي استمع اليه هو صواب قوله اذا احببت وقوله ليمثل امر باللام معطوف على قوله فاصخ وكلمة في
فيه للتنزه اي التزم لان التلاوة اعلى رتبة من الاصاخة في ضبطه ورعاية ساعاته حتى سماعه وتوقف ان حولي
يستحق ان يقع فيه ذكر الالتفات وخبر لعلك محذوف اي لعلك تصير من سامعيه الذين يتابعهم لما فيه من
النكتة كما يجب واختار لفظ الترجي على ما يدل على الجزم لان الدخيل لا يبلغ درجة الناشئ وقوله
البس لها مقدمة وجدانية مشتملة على قصتين قصة المتكلم مع من له جنايات في حق ذلك المتكلم
وقصة مع من له على المتكلم نعم كثيرة مهدها لبيان نكتة الالتفات المذكور في قوله تعالى اياك نعبد
وتحقيق ما فيه من اللطايف وتوقف حسن موقعه ولما كان قصة المنعم اقرب الى ما في الآية وقصة
الجاني اظهر في وجدان الحالة المحركة الداعية الى الاجابة والالتفات اقتضى حسن الترتيب التعليم
تقديم قصة الجاني على قصة المنعم والاستفهام في البس لانكار النفي وتقرير المنفي قوله ما يشهد
له الواجد خبر ليس وضميره يرجع الى ما في قوله ما يشهد وفاعل يشهد ضمير الوجدان وكذا ضمير

ما سواه

ما سواه وضمير مفعوله لما يشهد وكذا ضميره وقوله ان المرء الخ اسم ليس والمعنى اليس
كون المرء بالصفة المذكورة من جملة ما يشهد له الوجدان بحيث نفي الوجدان ذلك الشيء
عين شهادة ما سوى الوجدان قوله اذا اخذ اي شرع قوله مستقلا فيها الا في الجنايات وقوله
وجد من نفسه الخ قوله اذا اخذ وقوله اذا اخذ مع جوابه خبر لان في قوله ان المرء وضمير نفسه
للمرء وقوله تغاير مفعول اول لقوله وجد وقوله من نفسه مفعول ثان له وفاعل الايجاد ضمير ان في
وضمير حاله للمرء او للالتفات وضمير اولها للحالة وهناك اشارة الى اخذه في استيفاء الجنايات وجملة
لا يكاد يخفى بها تاكيد لقوله وجد من نفسه تغايرا في الحال قوله او ما تراه عطف على محذوف بعد
الهمزة اي الشك فيما ذكرناه وما تراه ومفعوله الثاني قوله كيف تصنع وقوله تحاشى عن الخ بدل او بيان لكيف
تصنع وقوله اذا كنت الخ ظرف لكيف تصنع من حيث المعنى لا من حيث الاعراب لان كيف يقتضي صدر الكلام فلا
يتقدم معمول ظرف خبره عليه وقوله تجد الشكوى تاكيد لقوله ما اخذ في الشكاية من انيشك بصرى اي الظاهر
لك قوله واحدة فواحدة حال من جناياته اي مفصلة متعاقبة وجملة وانت فيما بين ذلك واجد حال من
ضمير معدودا وقوله على تزايد متعلق بمحذوف اي متجاوزا على تزايد بحركة ذلك التزايد وقوله وانت لا تحب حال
من تكاف تزعوك اي ونحال انك لا تحب تلك الحالة الداعية الى المواثبة والمشافهة اي ان نقيم مقلوبا اما قوله
فتنقطع بالترفع على الاستيناف اي فينقطع وقوله بانه فلان مفعول حشا فيها لانه بمعنى قال لا لانه بالمخافة وفي
قبل التفات من الغيبة الى الخطاب لان المعتبر في الالتفات وحدة المرجع لمساواة الكلام دون وحدة المخاطب
الذي يلقى اليه الكلام وههنا قد اتحد المرجع لان المخاطب بل قد كان سامعا للكلام السابق الذي جرى
بينك وبين صاحبك الذي تشكو عنه وان لم يكن مخاطبا به قوله على هذا النصب على المصدر اي حكاية
كاينة على هذا النمط من التوبيخ وفيه اشارة الى ان الحكاية لا تحتاج الى تكرير خصوصية ما ذكر من العبارات
الدالة على تلك المعاني المخصوصة بل يكفي ان تكون على طرز ما ذكر في الدلالة على التعيير والتوبيخ وهو
يجار معناه فسر ذلك الكلام على هذا المنوال ولا تكتفي بالقدر المذكور وهو ربط قوله وما جرى ذلك المجرى
في قصة المنعم قوله واذا كان الحاضر مجلسكما دائم عليك عطف على قوله اذا كنت في حديث مع
انسان وقد حضر وان كان مجلسكما بمعنى فيهما لقوله وقد حضر مجلسكما وذلك لان كون المخاطب في
حديث مع انسان معتبر حضور الجاني مجلسا وكذا في حضور المنعم هناك فلذا لم يعطفه على قوله

وقد حضر مجلسكما الخاص لكان الظاهر ان يقال او وقد حضر مجلسكما ذو نعم عليكم فلما
عدل هذه العبارة الى قوله واذا كان الحاضر مجلسكما ذا نعم عليكم ظهر انه لا يجوز عطفه على قوله
وقد حضر لانه لو عطف عليه لكان تقدير الكلام او ما تراكما اذا كنتما في حضرة سلطان فان
كان الحاضر مجلسكما الخ وهو ينفك نظام الكلام كما لا يخفى واذا عطف على قوله اذ الحلت كان تقديره او ما
تراكما اذا كان الحاضر مجلسكما ذا نعم فينتظم اجزاء الكلام وقال ههنا في محاكمة فيما تقدم الا ان تغلب عليه
اشارة الى ان الحالة المقتضية لتنبيه تأثيرا واقوى وقوله تغلي عليه ثاني مفعول تجد والضمير الموصوف
الى النعم الجليلة الفارقة العظيمة والنزارة التامة من وزن فالرجوع اذ اساء قوله وما جرى في الكلام
اي من المدح والاطراء وتعداد النعم وهو عطف على مفعول تجد واذا ادعيت ما قصصته عليكم تامل
الالتفات في اياك نعبد واياك نستعين بعد الحمد وذكر ما قبله من قوله الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك
يوم الدين على الوجه الذي يجب من التامل العقلي علمت ما موقعه وكيف اصاب المحز وطبق مفصل البلاغة
لكونه منبها على ان العبد المنعم عليه بتلك النعم العظام الثابتة للمحصر اذا افتتح ماثلا بين يدي مولاه من
صفته اذا اخذ في القراءة ان تكون قراءته على وجه يجد معها من نفسه شبه محرك الى الاقبال على من يحمد صائرا
اثناء القراءة الى حالة شبيهة بايجاب ذلك عند ختم الصفات مستدعية انطباقها على المنزل كما هو عليه
والا لم يكن قاريا للوجه هو اذا افتتح التحميد ان يكون افتتاحه عن قلب حاضر ونفس ذاكرة يعقل فيم هو وتحميد
من اذا انتقل من التحميد الى الصفات ان يكون انتقاله محذوا به حذو الافتتاح فانه متى افتتح على الوجه
الذي عرفت مجريا على لسانه الحمد لله افلا يجد محركا للاقبال على من يحمد من معبود عظيم الشان حقيق بالثناء و
الشكر مستحق للعبادة ثم اذا انتقل على نحو الافتتاح الى قوله رب العالمين واصله الى كونه ربا مالكا
للخلق لا يخرج شيء من ملكوته وربوبيته افتتح ذلك المحرك لا يبوا ثم اذا قال الرحمن الرحيم فوصفه بما
ينبئ عن كونه منعما على الخلق بانواع النعم جلائلها ودقائقها تضاعف قوة ذلك المحرك فلا تتقاعس
عن قوة ذلك المحرك عند هذا ثم اذا آل الامر الى خاتمة هذه الصفات وهي مالك يوم الدين المنادية على
كونه مالكا للامر كله في العاقبة يوم الحشر للثواب والعقاب فما ظنك بذلك المحرك اتسع ذو قراءة لا اليهم
الى حد يوجب عليك الاقبال على مولاك ان نفسك معه منذ افتتحت التحميد ما تصور نفسك يقع اذ لا تقول
اياك يا من هذه صفاته نعبد ونستعين لا غيرك فلا تنطبق على المنزل على ما هو عليه قوله واذا

وحيث

وحيث ان حققت ما قصصته من الحالة المقتضية للالتفات وهذه الشرطية معطوفة على قوله واذا
احببت قوله كيف تمام وكيف ظرف لقوله تامل وقوله على الوجه الذي يجب متعلق بقوله تامل اي بعد تامل
ما قبله على الوجه الذي يجب لكن لوجه في التلاوة وهو التامل القلبي ولكنك ان التامل انما يكون
بالقلب لكن وصفه بكونه قلبيا للاشارة الى انه يجب ان يكون قلبيا محضا بحيث لا يشوبه شائبة وهم
من ساوس الشيطان وقوله علمت جواب قوله واذا ادعيت وقوله وكيف اصاب المحز
عطف على قوله ما موقعه والمحز موضع القطع ومعنى اصابة الالتفات المحز انه وجد موضعه اللائق يقال طبق
السيف اذا اصاب المفصل واتاه العضو ومعنى تطبيق الالتفات مفصل البلاغة اصابته الموضع الذي
يستحقه من البلاغة وقوله لكونه منبها علة لقوله علمت ما موقعه وكيف اصاب المحز وطبق المفصل وقوله انما انه
لحقيق بان اياه يعني ان الخصم لا يدركها ولا يصل اليها بمعارفه كذا اذا سبقه بحيث لم يدركه وقوله
اذ لعقد اي فرض مع وجوده تعلوا وقوله ماثلا اي واقف وقوله من صفته خبر قوله ان العبد وقوله
تكون قراءته فاعل لقوله من صفته لانه ظرف اعتمد على المبتدا وقوله اذا اقتدر ظرف لقوله من صفته فتم
عليه اذا ادرك النحو كسيب على اصله قبل المعنى ان العبد المنعم عليه من صفته اذا افتتح انه ماثل بين يدي مولاه
اذا اخذ في القراءة ان تكون قراءته وقوله اذا اخذ بدل من قوله اذا اقتدر اي فرض ولا حظ وانما اخر
البدل عن المبدل وقدم عليه المبدل منه احترازا من توالي الظرفين لفظا وقوله يجد معها صفة وجه والعائد
محذوف اي يجد معه القراءة وقوله صائرا بالجر على انه صفة محرك ولا يظهر انه يجوز صائرا بالنصب على انه
صفة لنفسه الا انه يحتاج حينئذ الى ان لفظ شبه مقحم كما يشعر به قوله فيما بعد افلا يجد محركا وقوله بايجاب ذلك
اي بايجاب الاقبال ولم يجعل الحالة المذكورة موجبة للاقبال حقيقة كما شئ عنه وصفها بالايجاب
مطلقا بل جعلها حالة شبيهة بايجاب ذلك اي بايجاب تلك الحالة ذلك الاقبال وقوله عند ظرف للايجاب وقوله
مستدعية صفة بعد صفة لقوله حالة وقوله انطباقا مفعول قوله مستدعية والضمير المجرور فيه راجع الى
القراءة وقوله على ما هو عليه حال من المنزل اي كائنا على الوجه الذي هو كائن عليه وقوله والا اي وان لم تكن
قراءته كذلك لم يكن هو قاريا على الحقيقة لسوء غفلته وانما كان الالتفات الواقع في كلام الله تعالى منبها
على ان من حق العبد الماثل بين يدي مولاه اذا اخذ في القراءة ان يجرد في حال قراءته ما يحركه ويدعوه
الى الاقبال عليه مشتغلا من تعداد اوصافه العظام لا اختصاصه بصفات الاجلال والاكرام بحيث تكون

قراءته منطبقة على الكلام المنزل عليه كأننا على الوجه الذي انزل عليه لان الفاتحة وان كانت كلها آيها
منزلا من السماء الا انها انزلت على لسان العباد ليقرؤها على الوجه الذي انزلت هي عليه فكان الالتفات
الواقع فيها منها وتشير الى كيفية قراءتهم لها وقوله والوجه مبتدأ وقوله هو ضمير منفصل وقوله ان يكون
خبر المبتدأ وقوله اذا افتتح متعلق بقوله ان يكون لما على التوسع في الظروف اما على كونه معمول العامل فلكون
ان المصدرية موصولا حرفيا فلا يتقدم معمول صلتها عليها الا على طريق التوسع وكذا الكلام في قوله واذا
انتقل ان يكون عطفا على قوله فاذا افتتح ان يكون والمعنى ان ذلك الوجه الذي من حق العبد ان تكون
قراءته عليه هو ان يكون افتتاح العبد ناشئا عن قلب حاضر [illegible] وكذا اذا انتقل العبد من التحميد الى
الصفات فالوجه ان يكون في انتقاله محاذيا به حذو الافتتاح اي مقدر الافتتاح حاضرا وبارزا في كونه عن
قلب حاضر وقوله به فاعل محاذيا والضمير للانتقال لكنه بتعديه بنفسه [illegible] حذوه [illegible] محاذيا اذا قدرت
لحذو واحدة على صاحبها [illegible] وسويتها بها فلا حاجة الى الباء فكان المصنف ضمنه معنى الذات مذاهبا به مذهب
الافتتاح قوله فانه متى افتتح تعليل لكون ذلك الوجه المذكور هو هذا وقوله على الوجه الذي عرف يعني
كونه عن قلب حاضر الى قوله افلا يجد محركا جواب متى على انه ذلك المحرك قطعا قوله من معبود عظيم الشان فان
هذه المعاني مستفادة من اسم الله الدال على الذات المتصف بجميع الجلال والاكرام ومحاسن الافعال و
الانعام فكان عظيم الشان حقيقا بالثناء لغاية كماله وبالشكر لوفور انعامه ونواله ومستحقا للعبادة اعني
غاية الخضوع والتذلل لكونه جامعا لجميع ذلك الاستحقاق مع ان اللام الجارة تنبئ عن استحقاق الحمد والثناء
قوله ثم اذا انتقل على نحو الافتتاح [illegible] ثم على المهملة اي ينبغي ان يجري الحمد اولا [illegible] ثم ينتقل
وهكذا ايضا بعده فان فائدة كلمة ثم الواردة في قوله ثم اذا [illegible] الى الابر اي التنبيه على المهلة قوله
جلايلها ودقايقها اي عظايمها وما هو دونه ذلك اشارة الى ما قيل من ان الرحمن لكونه ابلغ من الرحيم في
الدلالة على الاتصاف بالرحمة بناء على ما اشتهر من ان زيادة حروف المباني تدل على زيادة المعاني يتناول
جلايل النعم [illegible] واقطعها فلذلك قدم وذكر الرحيم بعده كالتتمة والترديف تنبيها على [illegible]
[illegible] يكون منسيا بدقايق النعم ايضا فلا [illegible] من ان عادتهم [illegible] في صفات المدح الترقي من الادنى
الى الابلغ الاعلى كما يقال فلان عالم نحرير والرحمن ابلغ في الوصف بالرحمة من الرحيم فكيف قدم على الرحيم
في الذكر فان طريق الترقي انما يستعمل اذا كان الابلغ من جزئيات الادنى كما في نحو فلان عالم نحرير فان طريق

الترقي

الترقي يتعين هناك لئلا يلغو ذكر العالم بعد ذكر النحرير واما اذا لم يكن كذلك فيجوز ان يسلك
طريق الاحضار والتتميم كما في قوله تعالى الرحمن الرحيم فان تقديم الجلايل هو المناسب لمقام التعظيم ويكون
ذكر الدقايق بعده تتميما لشمول كرمه واحاطته للكل وذكر لتقديم الرحمن وجه آخر وهو ان لفظ
الجلالة اسم خاص بالباري تعالى لا يطلق على غيره لا مفردا ولا مضافا فقدم في الذكر لاختصاصه تعالى في
اختصاص الرحيم بوصف غيره تعالى مفردا ومضافا فاخر في الذكر والرحمن يوصف به غيره مضافا و
لا يوصف مفردا الا انه تعالى فتوسط بينهما وذكر الجوهري وغيره ان الرحمن الرحيم بمعنى واحد كنديم
وندمان فيجيء هذا الايراد على اقتضاء الترتيب الواقع في نظم القرآن سؤال طلب [illegible] قوله المنادية بالجر على
انها صفة لائمة قوله للعلم كله هذا العموم مستفاد من حذف معمولها [illegible] من الاحتراز عن التحكم بلا
مرجح في العاقبة [illegible] نحو قوله تعالى يوم الدين للاشارة الى ان اليوم وان اجري المعمول به في الآية [illegible]
الا انه باق على ظرفيته بحسب المعنى وقوله تختم بتقسيم يعود في العاقبة وقوله ليشعر متعلق باختم قوله
يوجب عليك الاقبال عليه التفات من الغيبة الى الخطاب كما في الآية بعينه [illegible] ان يجري الوجب عليه
على وفق قوله ان العبد المنعم عليه [illegible] قوله ثناء نفسك مبتدا خبره قوله ما تصورت وهذه
الجملة في محل الخبر على انها صفة قوله موحد والعابد [illegible] قوله ما تصورت محذوف [illegible] ما تصورته
من انك تجد من نفسك محركا للاقبال يتقوى [illegible] قوله فتستطيع منصوب بالعطف
على قوله ان لا يصير والمعنى [illegible] ان لا يصير ذلك المحرك [illegible] الاقبال على مولاك فلا
تستطيع ان لا تلتفت الى خطابه بان تقول اياك نعبد وقوله فلا تستطيع عطف على قوله ان لا تقول و
فاعله ضمير [illegible] وقوله على ما هو عليه متعلق بالمنزل اي كاننا على الوجه الذي هو عليه هو اياك نعبد
واياك نستعين بطريق الخطاب. وليس [illegible] وهو [illegible] في شان البلاغة و
لطائف [illegible] في ادراك اللطائف والمعتبر [illegible] من [illegible] النكت في امتنانه في
الكلام اذا التفت تلك الالتفات وكان يمكنه ان لا يلتفت البتة وذلك انه يسوق الكلام على
الحكاية في الابيات الثلاثة [illegible] ولم ترقد وبت وبات له
ليلة [illegible] وكيف [illegible] واحدا [illegible] وبت
وباتت له ليلة وذكر [illegible] عن [illegible]

واستعفائه في البناء الموجع والخبر المبكي للواقع الشنعاء في العضد المحرق للقلب والكبد نحو ذلك
مبتدأ في النعامة الاول علي ان نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليه ولهيب وله التكلي فاقام مقام
المصاب الذي لا يسلي بعض التسلي لا يتجرع المكاره ويخبرهم عليه واخذ مخاطبه يتطاول
ليلك بسلية اوبنه علي ان نفسه لعظامة شان النبأ واستعظامه قوم كذا او نحا فنا ابدت
قلقا لا يسعلقه كمد وصبرا لا يلجه مرمحض وكان من حقها ان تتثبت وتصبر فعل الملوك وذوي
محاسنها الملوك عند طوارق النوائب وبوارق المصائب يحيين ثم تغفل سكاته في اثنائه
فاقام مقام مكروب ذي حرق فايلاله يتطاول ليلك مسليا لما فرغ من بيان حسن موقع
النعاة واحدها وقع في التسهيل وما يختص به من النكتة والمعنى اللطيف في بيان اللطائف
المختصة بالالتفات الواقعة في ابيات امرئ القيس وابن حجر بحاء مهملة مضمومة ثم جيم ساكنة كنيته امرئ
القيس ملك من ملوك العرب من قبيلة كندة وهو الذي اتفق الناس على فضله الكامل في شان
البلاغة ودرك لطائف المعاني والاعتبارات الذوقية قوله يبعد خبر ليس والمستتر يبعد ضميره ابن حجر
قوله ان يكون حين قصده متعلق بيبعد على حذف حرف الجر اي من ان يكون فاو بدل اشتمال من
فاعله المستتر وتقدير الكلام وليس ابن حجر الكندي يبعد في افتتانه في الكلام من ان يكون حين
قصد تهويل الخطب لا فاد فقد هذا زعمت ان الشان لا ضمير في يبعد وان فاعله قوله ان
يكون وفيه ضمير عائد الى قوله ابن حجر وبه يحصل الربط اجيب بانا لم نقدر ذلك لانه لا يبقى
وجه لايراد الجملة الحالية اعني قوله وهو المشهود له بعد قوله يبعد اذ لا ضمير فيه حينئذ حتى تقع تلك الجملة
حالا عنه بل المناسب حينئذ ان تقدم تلك الجملة على يبعد لتكون حالا عن ابن حجر او تؤخر عن قوله ان يكون
لتكون حالا عن ضميره واما على تقديره ان يستتر في يبعد ضمير ابن حجر فانه حينئذ يكون قوله هو المشهود
له حالا من ذلك المستتر ويكون الفائدة في ايراد الحال التعليل انتهى العبد [illegible] بن الحاج و
قصبات السبق اي القصبات التي تركز في منتهى الميدان فيبتدرون فمن سبق ووصل اليها
اولا واخذها عد سابقا ويقال لمن اخذه احرز وحاز قصبة السبق ويجعل اخذه اياها دليلا على
تقدمه وسبقه ثم صار احراز قصبات السبق في ان الامر كان عبارة عن التقديم والكمال والدرك
بفتح الدال وسكونها بمعنى الادراك والمقتضى المقتطع من العلاوة وهي القطعة من الكبد و

اللحم

واللحم والماء لا يغير او قوله للاماسي معمول المفعول واللام فيه لتقوية العمل لان اسم الفاعل ضعيف في
العمل فيتقوى باللام فيقال تخضاب للتربو تاركة كذا او الاماسي جمع انسان العين وهو ما يرى في سواد
العين والنكتة اللطيفة المؤثرة في العلم من النكت وهو الاثر في الارض نحو قضيب والمراد يكون
الشخص مفعولا للاماسي من عيون النكت كونه آخذا للمحي مثارات منى مثارات النكت على ان المثارات
المذكورة اوكا معنى الاماسي والمذكورة [illegible] بمعنى العيون [illegible] الاماسي من المثارات من مختارات النكت
واللطائف لان انسان العين اشرف جزء من اشرف عضو اذ العين من اشرف عضو الوجه من اشرف
عضو هو الراس وقوله في افتتانه متعلق بالمفعول وهو الاتيان بفنون الكلام وقوله اذ انت
باذ التي للمضي دون اذا التي للاستقبال تعليل لافتنانه وظرفه اي لان التفت او حين التفت
كذا في شرح الشيرازي وقال الشريف رحمهما الله قوله التفت ظرف ليبعد ثم قال وقد يضبط في نسخة
مصححة اي حزة النعل ذا نظرا الى ان المعنى على المضي فالكتاب اذن نقطا اذا للفظه اذ قوله كان
بمكنه حال من فاعل التفت بتقدير قد والتمثيل بيت ازالة الاستبعاد افراد والضمير في قوله تطاول
ليلك وجمعه في قوله وباتت لنا ليلة مع كونها ضميرا لشيء واحد وكذا الخطاب في بنا على نحو [illegible] وتاب
لكم في الوجه الاول فكان المصنف يشير ان يقال كيف تزعم ان ابن حجر يمكنه ان الالتفات البتة مع
ان ذلك يستلزم اختلاف ضمير شيء واحد او جمعا وايضا يختل الوزن لو قيل وبت وباتت لنا ليلة
فاجاب بان ذلك واقع في كلام البلغاء الاترى ان لبيدا قال كيف سوال ادم يقل سوالي مع يوافق
قوله فوقفت اسائلها وامر الوزن سهل فانه يحصل باشباع الفتحة وقوله حين قصد ظرف ليكون
او خبره اعني قوله وليس ابن حجر المشهود له بكمال الفضل يبعد في افتتانه في الكلام من ان يكون حين قصد
وتهويل الخطب جعله هائلا اي عظيما مخوفا عنه واستعظامه وجرائه فظيعا اي شنيعا شديدا وقوله
في النبأ متعلق بتهويل الخطب او حال من الخطب والفجيع بالتشديد بمعنى الموجع بالفجيعة واو جود اي بمعنى وجعا
وقوله للواقع متعلق بالنبأ فان النبأ ونظائره من القصد والحديث انه يتعلق بها الظرف وان يرد بها
المعاني المصدرية قال الله هل اتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين
اذ دخلوا عليه الموجين قصد تهويل الخطب في النبأ لاجل الامر الواقع اي للامر الذي وقع وحدث واقام
ضمير الواقع [illegible] يقال فت اي كسر [illegible] عضد بكارة طريقة بحركة [illegible] اقبح بفصل [illegible] فعل الفت في العضد

وهو كناية عن قتل ذكرتها وتوبيخ امره ولقد بالغ حيث وصف الخبر بالايجاع والتفجيع وبالقدرة
التي اخبر عنها بالفجع والاحراق وقوله فيلزم ذلك اي النقض بمكل الالتفات حين فصد تقرير الخطاب في
في التفاته الاول وقد ذكر الالتفاتة الاول اربع نكت وللثالث ثلثا وللثاني وحدة وجمع بين نكتين
من نكت الالتفات الاول الانها لما العلية الحي كشف النفع والوقاية بينهما ان الاولى اعتبر فيها كون السلي
ملكا ولم يعتبر ذلك في الثانية وان اقامة النفس مقام الخطاب مبنية على صنو الملكة في الثانية دون الاول
قوله فاقام اي اقام نفسه مقام الخطاب اي كاطب ذلك الخطاب تسلية اي ليحصل له بعض التسلي
بسبب تفجيع مثل هذا الملك له وتحزنه عليه والا لام في قوله لنفسه متعلقة بابرت وضمير لتشعرها
للنفس بحال المتشم حتى اذا اضمر في قلبه اتقد الحزن المكتوم ولا ارعاعن الاحتراق من الحزن والتفجع
القلق والاضطراب من الالم وضمير لا يطاقه ولا يتحجره في موضع المصدر لمن لا يطاق ذلك القلق ولا
يفجو ذلك الصبر قوله ولكن من حصه جان من ضمير ابرت وفعل الكون نصب على انه مصدر لان تفنى و
تنقضي وكذا حبرا كان قيل وجرى في الثبات والصبر حبا عاسنها وضميرها للنفس المملوكة لان التشكيك
من خواص انها نفس انها بقيت اذ ان كانت قبل هذه الحادثة مثبتة متصبرة في النوائب والمصائب كالملوك حان
لم تنشعب بهذا تشككت وعند ظرف لقوله ان تثبت والنوائب المصائب والبوائق جمع بائقة
وهي سحابة ذات برق قوله فهي من عادتها اي حين لم تنقل النفس للتثبت والتصبر والمعنى فتشككت حين لم
تنقد والنبي للسببية وما بعده نفسه من القلق والعذو هو سبب تشككها نفسه ومحا الغا السببية له
تدخل في السبب الذي هو التشكيك فان قدم ذلك عليه كان الغافيه صورة ومقتضيا حال من التشم
في قائما كانه حال من المستتر في اقامها وفي الثالثة الثالث على ان النجوة نكرة صدر ولذلك الالتفات وتم
لحال خاطبنك لم تم اخاطبك وفي الثالثة الثالث على ان جميع ذلك اي كان ما حفته ثم يعده
لي من سواه او نبه في الثالثة الاول على ان ذلك النبا اطار قلبه وابانه وترك قامه بامر
ما فظن معه بمقتضى الحال من الحكاية فجرى على لسانه من غير ارادة ما كان الفه من الخطاب الدائم
في مجاري امور الكبار لم او لهما والانسان اذا وهمه ما يحار فيه العقول وتطير له الالباب
وتدهش معه النطق لا يكاد يسلم كلامه من افنان ذلك قوله وفي الثالثة الثالث عطف على قوله في الثالثة
الاولى لا يبعد من ان يكون خطاب في كل الالتفات منبهم في الثالثة الثالث من الحكاية الى الغيبة ونبه على ان

النجوة

النجوة الذي اظهره تسليا للخطاب المكرو بخبر صدق لا يتفاوت بحضور ذكر الخطاب وغيبة نحو
ذكرا قوي واوضح في التسلية فنبه باتيانه بصيغة الغيبة في بات بعد ما سلك سبيل الخطاب في قوله تطاول ليلك
على ان الخطاب لو كان غائبا لا يتغير تحزنه عليه ولا يبعد ايضا ان ينبه في الثالثة الثانية لتنظر نوع
التكلم في قوله جاءني على ان جميع ما ذكر في الابيات الثلثة من تطاول الليل وانتفاء الرقاد وتوالي الشدة
بالليل انما كان لاجل الرصفة ولم يتجاوزه لي غيره بجميع انه نبه في الثالثة الثالث على ان تلك الشدايد
كانت لام ورد عليه فيكون هو ممتلي بتلك الشدايد ومراده بذكر الخاطب والغايب المذكورين اولا ولولا
الالتفات الثالث لجاز ان يراد بهما غيره فتكون تلك الشدايد لام ورد على غيره لا عليه قوله ابا الى الحكى
وليته اي عليها نزلها اي مخبرا الكاف واللام في قوله كمقتضى لكل صلة فطن بفتح العين فانه يتعدى
باللام وفي الصحاح تقول فطنت للشي بالفتح فطنة وهو فطن وفطن والذي يتعدى بنفسه هو فطن
بالكسر يعني فهمه قوله من الحكاية بيان لمقتضى الحال وههنا بحث وهو ان قوله او نبه في الثالثة الاول
على ان ذلك النبا اطار قلبه وابانه لي حاصلا فقوله تطاول ليلك لم يصدر عنه لا عن روية فخطابه
فهو مبني له بكلام لنفسه فلا يكون الخطاب الذي فيه من جهات نقل الكلام ولا يقصد ايضا التنبيه
على ما ذكر لان سلوب العقل والفهم لا يقصد منه ان ينبه غيره مع ان مسلوب العقل
والادراك وغايته ما يتحقق من ذلك ان يتكلم ببيت او جزء ينبه على ان ذلك النبا جعله كذلك حال ما ينبادر
من العبارة فانه غير معقول بل ارادوا انه ينبه على ان ذلك النبا لشدته وفظاعته بحيث اذا ورد على
على انسان سلبه نظره لمقتضى الحال وجعله بحيث يجري على لسانه ما كان الفه ولكن الشاعر نبه على
هذا المعنى من كلام سقط للحال الذي هو ورود النبا وفظاعته كمقتضاه الذي هو الخطاب فكذا اراد
بقوله الانسان اذا وهمه اي اصابه وغلبه ما يحار له العقول لان الانسان اذا ابتلي بمثل هذه الحالة
لا يسلم كلامه من افنان ما ذكر الامام ابن حجر لم يسوغ عقله بحالها فقال انه تثبت في هذا المقام ونبه على مقتضاه
والثالثة الثالث على انه بعد الصدمة الاولى حين افاق شيئا ما درك بعض الادراك فما وجد النفس
معه فبنى الكلام على الغيبة قائلا وبات وباتت له ليلة وفي الثالثة الثالث عليها ما سبق او نبه في
الثالثة الاول على انه حين لم تتثبت ولم تتصبر غافلة لك فاقامها مقام الشخص للعتاب قائلا
له على سبيل التوبيخ والتقسيم تطاول ليلك وفي الثالثة الثالث على ان الكلام على الخطاب والعتاب

لكان هو الغيظ والغضب لحين سكت عنه الغضب بالعتاب الاول فانه سورة الغضب بالعتاب بتكسر
وفي عنها الوجه وهو يدوم فانه لادبات وبانت له في النغمة الثالث على ما تقدم وانما ذكرت لك
ليتقف على ان التحير البيت لا يعتبرون بالبلاغة لامرئ القيس ولا يفهمون الكلام وزنا ما لم يعنى وامي مطاوع
افتتنانا به على لطايفه اعتبارات التفاضل بين الكلامين فلا يمنع الا باشباههما قوله وفي التابع
التابع اي وبنه في النغمة الثالث وهو عطف على ما قبله من قوله او بنه في النغمة الاول على ان ذلك
البناء اطار قلبه حال الصدمة الاولى فما فطن اي تنفيه الحال وهو الحكاية عن نفسه فيجاب بذلك العتاب
لكونه معهود اله في اكثر الاحوال قوله ما وجد ضمير ان في قوله على انه بعد الصدمة الاولى بعد حرف لو
ما وجد فقدم عليه توسعا في الظروف لان ما النافية تقتضي صدر الكلام فلا يتقدم ما في حيزها
عليها الا توسعا وحين افاق بدل من بعد وسنا الغضب على المصدر اي حين افاق عن حيرته ودهشته
افاقة ما اي شيئا من الافاقة وقوله مدركا حال من فاعل افاق وقوله ما وجد النفس معه حين طارت
وغايت حين جاء وهمه اي جاءه ذلك البناء الوجيع والفاء رجع من الافاقة والادراك ليس الا
شيء قليل منهما فبني الكلام على الغيبة قوله في النغمة الثالث على ما سبق وهو ان جميع ذلك انما كان
لما صدقه على بعده لما سواه وكذا قوله بعد ذلك على ما تقدم قوله محافظة ذكره اي عدم بيتها والقسم
قائم نفسه مقام المستحق للعتاب قائلا له اي المستحق للعتاب والتوبيخ لشدة ايلامه
والتشنيع الحاق العار للشخص ظاهر عليه فلما لم تثبت لغرضه نفسه عند ورود ذكر البناء عليه كما هو عادة
الملوك والاكابر محافظة عدم لقبه قال لها على سبيل الايلام والعتاب تعالا ولي ايتكلم وجدت من ذلك البناء
وكان الواجب عليك ان لا تجزع على ما وقع بتقدير الحكيم وتدبيره قوله فيمن سكت عنه الغضب
الى قوله وهذا مقام الوصل في موقع الجواب لما والظرف اعني في حين متعلق به والاستعمال الكثير في
جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء فلو صدرت في هذا الجواب يعني قوله بحين لكن الجملة
فان جعلت الفاء والجملة على وجه تقديره او كان المعنى فولى حين سكت لزم مخالفة الاستعمال من ثبت
انه صدر جواب لما بالفاء فان الشريف المحقق رحمه الله قد وجدنا في الحديث دخول الفاء في جواب لما مع
كونه ماضيا لكونه قليلا واسند السكوت الى الغضب للمبالغة في كونه حاملا على الفعل وذكر ان انه جعل
الغضب الحامل على الفعل كالآمر به والمغري عليه فعبر عن سكونه بالسكوت وتذكير ضمير عنها في قوله

وولى عنها الوجه اولى لكونه راجعا الى المستحق للعتاب الذي اقام النفس مقامه الا ان المصنف
انثه نظرا الى ان ذلك المستحق هو النفس في الحقيقة ونظير تانيثه ما قد وجد في بعض النسخ المعتبرة
فاطبتك اولم افاطبك بعينها بكسر الكاف والزوجة بين الكلام مع النفس ظاهرا قوله وانما ذكرت
ذلك ما ذكرته اعتذار منه لتوضيح بيان لطايف كلام امرئ القيس مع ان التمثيل بقوله اياك نعبد
كاف ظاهر بصدده وهو بيان ان الالتفات قد تختص مواقعه بلطايف معان وحاصله اني ذكرت هذه
الامثلة لتعلم الدقيقة في التفاتات امرئ القيس يعلم انه ما ذا اشتهر بالبلاغة واعترف بها مع ان ذكرها
ارشاد للمتعلم الى كيفية استخراج اللطايف المختصة بالتفاتات وانحو لا جمع محلها هو المدكرين الابل
والبقر كجمع بازل وهو البعير الذي فطر نابه في السنة التاسعة وقد تشقق نابه ونصب على غاية القوة قوله ان
اي ابي جلراي رجلا كان اصله ضرا ادخل عليه همزة الوصل فصار امرأ وتوهم بعضهم انه اراد امرئ القيس
محذوف المضاف اليه وليس بشيء بل هو بمعنى الرجل الا انه عدل عنه الى لفظ امرئ لينبه على ان هو كقا
جمع قطوف موضع الغي قوله والتفاضل بين الكلام كالاعتراض وفيه تنبيها على اللطايف الاعتبارات
وعبر عن الامثال بالاشباه تحقيقا لها اي فما تقع لكلام فضيلة على الكلام الاخر الا بامثال تلك اللطايف
بان يشتمل الكلام الاول على اضافها ويخلو عنها الكلام الثاني واعلم ان لطايف الاعتبارات امور
لكن هذا الفن من تلك كمطالع النادرة من مماكن الاشبه احق اثباتها فلا عذر بعض ذلك في
الاستغراق لما هنالك اطيار الجمهور ولم تخلف في السعي للمستقبح منها اوراقه يحكي حده معهود ما ذا
يقتبسكم صدرا حده ببطش في منتقى قال ببابه بسبطان لا تستقلن من في ضحكة ورقة وقسيه مسطر
في طاعتكم ان تستنشقوا التنفس لكن بنطق وطبع لطيف مع فهم ما هو ومعاد صفوه ومحل قدره
وعليها هذه الطبقة الناظرة بانوار البصائر المخصوصة بالعناية الالهية المكرمة بما اوتوا من الحكمة
وفصل الخطاب على ان كلام رب العزة وهو قرانه الكريم وفرقانه العظيم ليس ينكر تلك الطلاوة والحلاوة
تلك الحلاوة وما غدقت اسافله ولا اعزت عاليه وما كان بحيث يعلو ولا يعلى الا لانصبابه في قوالب
التراكيب ولوروده على تلك الاساليب ثم فرغ من تفصيل الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه
ما يدل على ترغيب الطالبين في دركها واستحضارها وتشويقهم الى استماعها باذن واعية وتامل ما
نظارة فيه على ما هو رأيه وعادته من افتتاح كل فن واختتامه بعبارات مهذبة واستعارات مستحسنة

في وجها الحواشي الكتاب وضبط لمباحث الكتاب. واراد باللطايف الخواص وبالاعتبارات مناسباتها
الواقعة في تراكيب البلغاء قوله ام فوته منصوب على انه اللطايف ويجوز جره على انه صفة الاعتبارات واراد
بهذا الفن فن الفصاحة والبلاغة والمطامح جمع مطمح وهو موضع الطموح وهو ارتفاع البصر الى شيء وبالصورة
بكثرة ذكر الشيء تنقل عليها فالمطامح المواضع العالية والمراد بها ههنا ما نشأ تلك اللطايف فيه من التراكيب
البليغة المشتملة على الاعتبارات الراجعة الى نظم الكلام من التقديم والتأخير والفصل والوصل والايجاز
وغير ذلك والنازحة وهي البعيدة مجرورة على انها صفة المطامح جعل مناشي اللطايف بعيدا لانه معرفة
تفاصيلها وما ينشأ منها على ما ينبغي كالمواضع المرتفعة البعيدة واللطايف المستخرجة منها كالامور المرفوعة
هناك التي لا تدرك بالبصر واستخراجها من اكثر تلك الامور واخذنا منها بدليل قوله المرفوعة من تلك المطامح اي
المستخرجة الماخوذة منها وقيل المرفوعة ههنا من رفعنا القضية الى الحاكم والسلطان حيث عرفناه
البلغاء رفعوها الى [illegible] بتفهيمها كما ترفع القضية الى السلطان و[illegible] الشارحين رحمه الله وعده [illegible]
جدا وقال انه لا يناسب المقام اصلا قوله لا تنتشها اي لا تحقق تلك اللطايف والاثر [illegible]
الا بمعرفة الاول الحذق البليغ والسعي الكامل والثاني الهمة [illegible] والثالث الفن
اليقظى والذهن الثاقب وانما ذكرها على هذا الترتيب لانه اعتبر ادراك اللطايف ثم ما يتوقف عليه الشيء
ثم ما هو مبدأ الشيء ثم ذكر ما هو الاصل ولو اعتبر الواقع لانعكس الترتيب والامتراء افتعال من المري في
مسح الضرع لاخراج الدر تقول مريت الناقة مريا اذا مسحت ضرعها للدر والاستشراف رفع البصر
للنظر وبسط الكف فوق الحاجب كالمستظل من الشمس قوله بها هناك اي اللطايف التي في تلك المطامح
قوله اخلاف العنصر منصوب على انه مفعول به وهي جمع خلف بالكسر وهو موضع اجتماع اللبن من الناقة 4
والمجهود ذات الثافر فهو بمنزلة الضرع للناقة والغنم والثدي بما يشق حافره وذلك دون الاخلاف
والمجهود الطاقة على انه مصدر ميمي من الجهد بضم الجيم وهو الطاقة ويجوز انه يكون من الجهد بفتح الجيم
وهو المشقة وغاية الجد في الشيء فالمعنى ما استخرج بعض [illegible] ما تمكن وما هو [illegible]
كما يستخرج المستخرج [illegible] اللبن الصافي من الاخلاف قوله ولم يكلفها اي ولم يجعل انت خلفها
ولم يحاول [illegible] وصول الناس اليه فهم عند هذا الشيء للتعبير عنها اي من لطايف الا
اعتبارات التي في تلك المطامح النازحة والتقييم المبالغة في التفتيش واللام فيه متعلقة بالشيء

وضمير

وضمير عنها للطايف الاعتبارات التي هناك وقوله وراءه تأكيد للتخلف الذي تضمنه قوله لم تخلف
وهو مسند الى ضمير الكتاب المستتر فيه لا الى ضمير المؤنث الغايبة الراجع الى البصيرة بدليل قوله وراءك
وقوله عادا بقبضتك اي بعضدك وما ذاك من فاعل لم تخلفه وهو ضمير المخاطب المستكن فيه والراد بها
في بقبضتك لتنقضي من الكد منع الاخذ والبطش الاخذ بقوة وعنف قوله متوفقا الى من في مطلوبه الى الباع
تقدر ما بين اليدين وصف بكونه بسيطا اي واسعا ممدودا والامادة زيادة القدرة على الاخذ والحفظ قوله ان
لا تقدر الى لتنال منزلته وهو متعلق بقوله تبطش او عادا والمرمى موضع الرمي والغرض الهدف الذي يرمى اليه
السهم والقيد قلامة الظفر وتطلق على القشرة التي تتعلق بالنمر والمراد به ههنا الشيء القليل
في الغاية قوله ومستظهرا حال من فاعل لم تخلف مثل عادا اي مستعينا وطالبا للقوة والمعونة والظاهرة
مصدر بمعنى الطمع كالكراهية مضاف الى الفاعل ومفعوله قوله ان تستشعرها اي تستشعر تلك اللطايف اي
تتخذها شعارا وهو ما يلي الجسد من الثياب وقوله تنبيها متعلق بقوله مستظهرا والمعاونة كثير المعاونة قوله
هذه الطبقة اراد بها علم البلاغة فان العلوم طبقات متفاوتة وعلماء هذه الطبقة منها تتفوق على انه
كلام رب العزة قوله الناظرة مرفوعة على انه صفة لقوله علماء او صفة لجمع فاطرين بانوار البصيرة
اشارة الى صفاء اذهانهم وبكونهم مخصوصين بالعناية الالهية اشارة الى كونهم موفقين من قبله تعالى في
الاشتغال بالحكمة النافعة والمذكورون اي المذكورون اولى بحجة اذا توسلت بها وهو اشارة
الى السعي الجد والحكمة العلم المشفوع بالعمل فان العلم اذا شفع بالعمل استحكم وفصل الخطاب اما
بمعنى الفاعل اي الكلام الفاصل بين الحق والباطل بكونه مبينا ملخصا يعرفه من يخاطب ولا يلتبس عليه او
بمعنى المفعول اي المفصول من الكلام الذي يتبينه من يخاطب به قوله كان كلام رب العزة الحكيم
لقوله وعلماء هذه الطبقة اي هم على ان اعجاز القرآن بالبلاغة وكونه واردا على اسلوب لا يتبع على
منواله البشر من حيث انه تعالى صرف عباده عن اتيان مثله والعجزهم عنه مع قدرتهم عليه في حد انفسهم و
وتمكنهم منه بحسب فطرتهم وسليقتهم قوله وهو قرآنه الكريم اشارة الى ان كلامه تعالى هو هذا النظم المنزل
من الحروف والكلمات كما هو مذهب الى المعنى القديم القائم بذاته تعالى على ما هو رأي اهل السنة والطلاوة
بضم الطاء الحسن والقبول والمغدقة اي الغزيرة الكثيرة والاعلام اي العلامات كثيرة الماء والاغدقة الغزيرة
الماء الكثير شبه القرآن بشجرة طيبة استحكم اصولها كثيرة الماء واثمرت فروعها في السماء اشارة الى

ونضبط بتزوق الفترة والقلامة الظفر

الى ما نقل عن بعض ارباب السليقة انه قال في وصف القرآن ان له لحلاوة وان عليه لطلاوة
وان اسفله لمغدق وان اعلاه لمثمر وانه يعلو ولا يعلى وما هو بكلام البشر والغرائب جمع غريبة
جمع غالبة فالتزم كسرة اللام [illegible] الاساليب المراد بها الطرق المذكورة في فن المسند اليه بخروجها
على مقتضى الظاهر وعلى خلافه والحصر المستفاد من قوله الا لانصبابه في تلك الغرائب والاساليب
اضافي اي ليس من حيث انه تقاصر فهم عن معارضته بسلب علمهم بذلك اذ ليس المراد ان كون الكلام
متصفا بتلك الصفات ليس الا لاجل رعاية احوال المسند اليه فيه على ما ينبغي مع قطع النظر عن رعاية الا
عتبارات الراجعة الى الاسناد والمسند ونحوها **الفن الثالث** في تفصيل الاعتبارات
الراجعة الى المسند وبيان الاحوال المقتضية لها للوجه الذي علمت اي المخصوص من بين الاوجه
ملكة ذوق ابانة حسنه المستودع في اشكال خفية من اسرار البلاغة كما ان الفن السابق كذلك فلا
يحتجب عنه شيء من بدائع النكت في مكانها المستخرج للطائف النحو البياني عن معادنها المستطلع طلع
الاعجاز التنزيلي باستفراغ طوقه اي الكل لمن رام الحكم [illegible] المتحدى به [illegible] وعرب ذوقه فهو
الطلبة وما عداه ذرائع اليه هو المرام وما سواه اسباب للتسلق عليه اي لا بد من التصفح لمقتضيات
الاحوال في ايراد المسند اليه على تلك الصور والكيفيات تعلم انه ايضا لا بد من التفحص عن الاحوال
المقتضية لانواع التفاوت في المسند من كونه متروكا تارة وغير متروك اخرى ومن كونه مفردا او جملة
وفي افراده من كونه فعلا نحو قام زيد ويقوم وسيقوم او اسما نحو زيد قائم او من جملة المعرفات مقيدا
كل من ذلك بنوع قيد نحو ضربت يوم الجمعة وزيد رجل عالم وعمرو اخوك الطويل او غير مقيد وفي كونه جملة
من كونها اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية ومن كونه مؤخرا او مقدما وغير ذلك مما يليق بها الكلام [illegible]
معاهم بسمة وانه يجري الى ما ذكره مقتضاه على القوم سمة [illegible] الذي [illegible]
الذي يمتاز فيه الحاذق عن القاصر ذكر قبل الشروع في تفصيل الحالات المقتضية للاعتبارات الراجعة
المسند مقدمة وهي الكرة قد علمت انه لا بد من التصفح لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على صور متنافية
وكيفيات مختلفة وعلمت ايضا وجه كونه لا بد وذكر الوجه هو انه مدار حسن الكلام على المطابقة
تركيبه باعتبار مجموعه واجزائه على مقتضى الحال فلا بد من معرفة مقتضيات الاحوال في باب المسند اليه
ليبنى الكلام في موضعها ولتنوير الوجه بعينه تعلم انه لا بد من معرفة مقتضيات الاحوال في باب المسند

ليتأتي

١٢١

ليتأتي بروزه كذلك فقوله كذلك للوجه الذي علمت متعلق بما يجيء بعده وهو قوله تعلم [illegible]
نكون بعد العهد كرر بما يجري كالبدل من قوله للوجه على ما مر في قوله [illegible] وكهاه نجعل قوله للوجه
متعلقا بمحذوف بقرينة قوله تعلم كانه قيل تعلم للوجه الذي علمت انه يحذف فعلم وفسر تعلم ليكون
تكون قوله ان لا بد من التفحص معمولا للمذكور لا للمحذوف على الاول كان معمولا للمذكور فان قلت لو كان
المذكور مفسرا للمحذوف لكان متعلق العامل بشيئا واحدا قيل [illegible] ان يكون لفظا ايضا مستدركا
عنه بمنع اللزوم [illegible] وصف الوجه بانه علم الشيء آخر وقوله علمت صلة الذي حذف منه العائد
الموصول اي علمته له والاوازي جمع آذي وهو موج البحر شبه فكره بالبحر في كثرته واشتماله على امور نفيسة
واثبت له الاوازي تخييلا للاستعارة بالكناية وتلاطم الامواج ان يضرب بعضها بعضا ووقع
موضع الحال والمعنى يا ايها الذين خصني وتتوقد بتلاطم امواج فكره صحا وفي ذلك ابتعاد في التركيب
في اصل الفكر والمستودع بفتح الدال بيان المستودع عنه الشيء اي طلبت منه ان يكون الشيء وديعة عنده
والمعنى انها الذي استودع واعطي كما لانه في اشكال في اسرار البلاغة فقوله كما لانه منصوب
على انه مفعول ثان للمستودع لا متعدد بمثل الموصول والتفات بوزن الكتاب الزجر والعلاقة كانه ينقب
الكلمات فيصل الى حقائقها والمحدث بفتح الدال المشددة هو الزجر العالي والظن في الامور كانه حدث
بها وقد يعبر عنه بالملهم وقوله فلا يحتجب عطف على الصلة كان قيل الذي حدث فلا يحتجب عنه شيء
من اللطائف البديعة المزينة في مكانها اي في مواضع اختفائها وهو جمع مكمن وهو مكان الاختفاء يقال
كمن الشيء يكمن اذا اختفى ومنه الكمين في الحرب واراد ببدائع النكت غرائب خواص التركيب في مكامنها اي مواضعها
التي اختفت فيها وبلطائف النحو البياني وجوه الدلالات اللطيفة المستخلصة للعقول بالبهاء المستخرجة
عن معادنها اي مواضعها المختصة بها فقد اشار الى علمي البلاغة اي علمي المعاني والبيان اشار الى الاول
بقوله النقاب المحدث الخ والى الثاني بقوله المستخرج للطائف النحو البياني فقوله المستطلع اي الطالب
للاطلاع يقال استطلعه رايه اي طلبت الاطلاع عليه والطلع بالكسر اسم من الاطلاع لكن يمكن ان
المراد اطلاعا فاخا حقيقة بالاضافة فان الطلع باضافته الى الاعجاز التنزيلي صار نوعا من الاطلاع
فكانه قيل الطالب لهذا النوع من الاطلاع ولما وصف مخاطبه بانه لا يحتجب عنه شيء من خواص التركيب
وشيء من وجوه دلالات الطرق المختلفة عن مواضعها المختصة بها وكان حقيقة ان يحصل بروزه

الصفة انها اي موصوف بالمهارة في مباحث علمي البلاغة ان ربود اي تسلط لمن ثانية العلمين قلت كوريا
ومن ادركه لكمال القرآن على الوجه الذي ادركه ارباب البلاغة السليقة قوله طوقه اي طاقته يقال هو طاقتي
اي منتهى وسعي قوله لزمام الحكم اي الحكم بكونه معجزا وكما انحصر كمالاته اذا قابلته وصفت نظيره اقبح
هاهنا حام المكافي والنظم والنقيب على انه حال من الضمير المستتر في قوله الكامل اي حال كونه تعظيم
الجد بين وهو جمع متخذ اسم مفعول من تخذيته اذا نازعته في خصلة على سبيل الغلبة قوله فهو اي علم
الاعجاز بمعنى هذا النوع من الاطلاع وهو الاطلاع على اعجاز القرآن قوله هو العلية بكسر اللام
اي هو الكلم من فن البلاغة وما يتعلق وما عدا العلم المذكور وسائل اليه والذريعة الوسيلة
والتسلق التوسل بالتدريج من قولهم تسلق الجدار اذا تسوره وصعد عليه وقوله ان لا بد مصدر
علمه وان مخففة واسمها ضمير شان محذوف قوله لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه بفتح
الضاد وجمع حالة في قوله في ايراد هو الموافق لما تقرر في صدر باب المسند اليه كانه قال هنا كما في التصحيح
لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على كيفيات وفي بعض النسخ بكسر الضاد ونصب ايراد على انه
مفعول اسم الفاعل وهذا انسب بقوله بعده من قوله تعالى ايضا ان لا بد من التفحص عن الاحوال المقتضية
لانواع التفاوت في المسند فان قلت كيف جاز ان ينتصب ايراد على انه مفعول اسم الفاعل من غير اعتماد
واجيب بانه في المعنى معتمد على الموصوف لان اضافته الى الاحوال بيانية فكانه قيل لاحوال مقتضية
ايراد المسند اليه ولا شك ان تصحيح المقتضيات يستلزم تصحيح المقتضيات وبالعكس فكل واحدة
من النسختين تلايم ما تقدم وما تأخر اما صورة واما معنى فالنسخة الاولى توافق ما تقدم صورة
وما تأخر معنى والثانية بالعكس قوله وفي افراده وفي كونه جملة معطوفان على قوله في المسند اي
لانواع التفاوت في افراده وكونه جملة قدم الفعل لانه الاصل في المسند ومثل بالماضي والحال
والمستقبل دون الامر لان الكلام في الخبر قوله من جملة الموقتات اشارة الى انه لا بد لخصوصية كل
منها من تقتضيها قوله مقيدا اصفة لقوله فعلا وما عطف عليه واورد لكل واحد مثالا فقوله ضربت
يوم الجمعة مثال لتقييد المسند اذا كان فعلا وقوله زيد رجل عالم مثال لتقييد المسند اذا كان اسما منكرا
وقوله عمرو اخوك الطويل مثال له اذا كان معرفا وقوله بيتها متعلق بالتحقيق اي لا بد من التفحص
عن الاحوال المقتضية لما ذكر حتى يتبينها كل الاحتياج المسند لكل مقام بسمة اي بعلامة ذكر الكلام

لعار

وعلامة ...
الذي ...

بيان اسم الحال اذا جعل لنفسه سمة يعرف بها قوله على اقوم سمة اي على طريقة والضمائر التي
في قوله سمة ومقتضياته وسمة لكل مقام وضمير يشبع ويخبر للمسند ومعنى اتسام المسند بسمة اللائق
كونه على وفق ما يقتضيه المقام كما ان المسند اليه يمثل منزلته في موضعها وكذا اجراء المسند لما حققه
المقام على اعدل طرق لذلك المقام قوله فهو اي ذكر الاتسام والاجراء موضع امتحان القوي الكريمة
واعتبار للاضعف من الاقوى والمطارح اسم مكان على لفظ اسم المفعول من طارح الكلام ابداه
بعضهم على بعض كما في المناظرة وكذا المطارحة فانه ايضا اسم مكان على لفظ اسم المفعول من طارح
بعض الفرسان بعضا اذا حمل عليه وطرده كمطاردة الاقران في الحرب والجزع من الفرس ما له سنان
والقارح ما له خمس سنين ومعناه يعلو ويصلح للكلام وقوله تبارز فحول بتقديم الراء المهملة على
الزاي المعجمة بمعنى تحقق محاربة ببروزه اي خروجه وامتحنه والقرائح جمع قريحة وهي الطبع الجيد الذي
تستجيد دقائق العلوم اما الحالة المقتضية لترك المسند فهي حيث كان ذكر المسند اليه بجارا خبر
عنه المسند وتعلق بتركه غرض لقا اتباع الاستعمال كقولهم ضمنا زيدا قائما واكثر شرع التسويق
ملتويا واخطب ما يكون الامير قائما وقولهم كل رجل وضيعته وقولهم لولا زيد لكان كذا زيد وفي
نحو ذلك لا يترك المسند اليه الا عند تحقق امر من احدهما قيام قرينة حالية يعرف بها المسند وعند
وجودها يجوز الامران الذكر لاصالته والحذف اعتمادا على دلالة القرينة والامر الثاني ما يترجح به
جانب الترك على جانب الاثبات مع كون الاثبات اصلا في اركان الكلام والمصنف اشار الى الامر الاول بقوله حتى
كان ذكر المسند اليه بجار يعرفه اي من ذكر الحال المسند والى الثاني بقوله وتعلق بتركه غرض اي داع سواء
كان غاية يقصد حصولها بالترك كالاختصار وتحصيل العدول واتباع الاستعمال او باعثا متقدم الوجود
عليه كتحقق الاختصار وضيق المقام ثم فصل للاغراض المتعلقة بتركه منها اتباع الاستعمال وهو على قسمين
الاول اتباع الاستعمال الوارد على تركه وهو لا يتصور من الذي يتكلم بذلك الكلام اولا والثاني اتباع
الاستعمال الوارد على ترك نظائره كما في الامثلة المغيبة من القياسات وهو يتصور من المتكلم الذي يتكلم
بذلك الكلام المخصوص لولا قياس على نظائره من الامثلة المقيس عليها من القياسات بان يكون هناك
ضابط يعلم من استقراء كلامهم انه يحذف المسند عنده وقد ذكر عدة امثلة من ذلك اما جربها
ضربي زيدا قائما والضابط فيه ان يكون المبتدأ مصدرا منسوبا الى فاعله ومفعوله الواجبا

ويذكر بعد ذلك المبتدأ حال منهما او من احدهما فمثال المنسوب الى الفاعل ضربي زيدا قائما
على ان يكون المصدر بمعنى الفاعل او مع ان جعل بمعنى المفعول كان مثال المنسوب الى المفعول
ومثال المنسوب اليهما ضربي زيدا قائما راكبين فان اصله ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف
كما هو حكم الظرف المستقر ثم حذف اذا كان للدلالة الحال عليه بما بين الظرف والحال من المناسبة ولقيامه مقام
الظرف تكون من تتمة الخبر وكونه حالا من الضمير في كان وكان تامة ومن ذلك قوله اكثر شربي السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قائما والضابط فيهما ان يكون المبتدأ افعل التفضيل مضافا الى مصدر كذا
اكثر شربي السويق حاصل اذا كان ملتوتا ولت السويق اذا بل عليه بشيء من الماء ... واخطب
كون الامير حاصل اذا كان قائما فالحال ههنا من فاعل المصدر وما مصدرية ... كون الامير وحصوله خطيبا
مجاز في الاسناد فحذف الخبر فيهما وهو قوله حاصل كما يحذف متعلق الظروف العامة ثم حذف الظرف لدلالة
الحال عليه فالحال لما دل على الظرف ودل الظرف على خصوصية الخبر العام فقد دل الحال عليه ايضا وقاما بوجوه
لان حق الخبر ان يقع بعد المبتدأ فلما وقع الحال بعد المبتدأ فقد وجد فيه شيء واقع موقع الخبر فوجب حذفه
لذلك ومن ذلك قولهم كل رجل وضيعته والضابط فيه ان يعطف على المبتدأ بشيء بالواو التي بمعنى مع وكان الا
مقارنة المبتدأ مع المعطوف فان تقدير المثال المذكور كل رجل مقارن لضيعته وضيعته مقارنة له فحذف الخبر
لدلالة الواو التي بمعنى مع عليه ولوقوع المعطوف في موقع الخبر ومن ذلك قوله لولا زيد لكان كذا والضابط
فيه ان يقع المبتدأ بعد لولا ويكون الخبر امرا عاما كما في المثال المذكور فان تقديره لولا زيد موجود لكان كذا
فحذف الخبر لدلالة لولا عليه لان كلمة لو اذا دخلت على النفي كان معناه ثبوت ما بعدها فعلم منه ان خبر المبتدأ
الذي بعدها هو موجود ولوقوع جواب لولا في موقع الخبر قوله ونحو ذلك يعني مثل قولك لعمرك لافعلن كذا و
الضابط فيه ان يكون القسم به في التركيب مبتدأ وتقديره لعمرك قسمي لافعلن كذا فحذف الخبر لدلالة القسم
عليه على ان المراد بالخبر هو قسمي او يميني ولوقوع جواب القسم في موقع الخبر ولقصد الاختصار
والاحتراز عن العبث كما اذا قلت خرجت فاذا زيد او قلت زيد منطلق وعمرو وقوله عز من قائل افانبئكم
بشر من ذلكم النار اذا حمله على تقدير النار شر من ذلكم ولقا ضيق المقام مع قصد الاختصار والاحتراز
عن العبث نحو قوله قالت وقد رأت اصفراري من به وتنهدت فاجبتها المتنهد اذا حمل على ان يكون
المتنهد هو المطالب ومن هو المتنهد وسنعرف الحالة المقتضية لكونه اي المسند فان التقدير بين

او في قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف اي نحن بما عندنا راضون
قوله واما لقصد الاختصار لم يذكر لفظ القصد في اتباع الاستعمال وذكره في الاختصار لان حذف
المسند واجب في الامثلة التي ذكرها لاتباع الاستعمال فيجب علينا اتباعه البتة بخلاف الاختصار
فانه قد يقصد فيترك المسند وقد لا يقصد فلا يترك وقوله والاحتراز يروى مرفوعا ومجرورا والجر
احسن والظاهر والجمع بينه وبين الاختصار تنبيه على جواز الاجتماع في الاعتبار ولذلك جمع ضيق المقام
معهما فانها امور يجوز اعتبارها مجتمعة ومفردة وقوله خرجت فاذا زيد وقد ينتبع فان تقديره
خرجت فاذا هو موجود فحذف المسند لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بحسب الظاهر لان
كلمة اذا للمفاجأة وهي تدل على مطلق الوجود والحصول فاذا كان المعنى فاذا زيد كائن حاضر
جاز حذف الخبر جوازا قياسيا فلا يلزم العبث وهو الكلام من غير فائدة لوجود ما يدل عليه فان لم يكن المعنى ذلك بل
اريد الحضور والوجود على الوجه المخصوص كالقيام والقعود وما اشبه ذلك فلا بد من ذكره اذ ليس في
الكلام ما يدل على خصوصية الخبر كما اذا قلت زيد في الدار فان اردت مطلق حصوله فيها فلا بد من ذكره
فلا تقول زيد مستقر او مستقر في الدار وان اردت غيره فلا بد من ذكره اذ ليس في الكلام ما يدل عليه فتعين
الخ ... فاذا زيد لا يدل الا على مجرد الوجود ... فاذا للمفاجأة تدل على الحصول المطلق
فاستغني عن ذكره فلذلك جاز حذفه جوازا قياسيا ويجوز ان يقصد هنا اتباع الاستعمال مع قصد الاختصار
والاحتراز عن العبث لما عرفت من جواز اجتماع المرجحات قوله او قلت زيد منطلق وعمرو فانه اذا جعل من
عطف الجملة على الجملة كان تقدير الكلام وعمرو منطلق لكن حذف خبر الجملة المعطوفة لدلالة
خبر الجملة المعطوف عليها على ذكر الخبر فلو قلت وعمرو منطلق يلزم العبث بحسب الظاهر وكقوله افانبئكم
بشر من ذلكم النار فانه جعل تقدير الآية النار شر من ذلكم يكون من حذف المسند بخلاف ما ان قدرت
بانه بمعنى هو النار فانه حينئذ يكون من حذف المسند اليه وقوله ذلكم اشارة الى غيظهم على من يتلو عليهم الآيات
قوله واما ضيق المقام لكلالة التكلم وفوت الزمة ولمحافظة على وزن او سجع فان طول الكلام يخل
في السجع مما لا يستحسن قوله قالت اي قالت الحبيبة والحال انها رأت اصفرار وجهي من به اي من المطالب
بهذا الاصفرار اي من الذي اخذ بحبك ما حصل لك من اصفرار وجهك وتغير حالك ومن الذي صار سببا له وتنهدت
اي تنفست تنفس الصعداء بحيث انتفخ صدرها وارتفع لعظم تنفسها لشدة ... تقطعها

جار الله مني فاحتياج الى المستشهد فانه من صور حذف المسند ان جعل تقدير الكلام الا فلانه
المستشهد هو المطالب بذلك الاصرار فحذف المسند لضيق المقام مع قصد الاختصار عن العبث
وان جعل المستشهد خبر مبتدا محذوف وكان تقدير الكلام ان المطالب بذلك الاصرار هو المستشهد
يكون البيت خارجا عما نحن فيه فيكون من باب حذف المسند اليه وسنذكره في الحالة المقتضية لكونه
المسند اسما مفردا اي التوهم من ادعى اي من قولنا المستشهد هو المطالب او المطالب هو المستشهد
قوله اي نحن بما عندنا راضون فحذف الخبر لضيق المقام مع قصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على دلالة
القرينة عليه وهي قوله راض اي ههنا وان كانت مغايرة عن المحذوف الا انه في موضع الخبر وهو قوله بما عندنا
نوع اشعار بذكر الخبر المقدر   واما تخييل ان العقل عند القرينة هو معرفة وان اللفظ عند الذكر هو معرفة
حينئذ الظاهر وبين الموضعين بون بعيد وكل ما اخذ من هذا القبيل قوله عز وجل والله ورسوله احق ان
يرضوه   التخييل العائد الشيء في بال الشخص وهذا نوع اخر لحذف المسند وهو ان يوقع المتكلم في بال
السامع عند حذف المسند ان حذف المسند في هذه الحالة التي هي حالة الحذف هو العقل الصحيح الذي يحكم بانضمام
المسند اليه بدون المسند وبما منع القرينة المعينة له وان معرفة حالة ذكره هو اللفظ بحسب الظاهر لا بحسب
الحقيقة اذ المرجع في جميع الاحوال هو العقل فحسب وبين الموضعين بون بعيد كقوله في حذف المسند اليه ثم في
الشاهدين قوله وكل ما اخذ من هذا القبيل اي من قبيل حذف المسند لاجل التخييل في حذف المسند اليه قوله تعالى
يحلفون بالله لكم ليرضوكم والله ورسوله احق ان يرضوه ان كانوا مؤمنين هذه الاية نزلت في شان المنافقين
الذين يتخلفون عن الجهاد في سبيل الله ثم جاءوا يعتذرون الى المؤمنين ويحلفون بانه طالبين لرضاهم فقال تعالى
والله ورسوله احق ان يرضوه اي والله احق ان يرضوه ورسوله كذلك فاقتصر على خبر الاول وان اي موضع خبر الثاني
ليكون كالعوض عنه او هو خبر الثاني دال على خبر الاول وفي قوله وكل ما اخذ اي وتجوز كل ذلك ان اي
ان هناك وجها اخر ارجح منه وهو ان لا يكون في الاية حذف المسند ويكون المذكور خبرا عنهما ويكون افراد الضمير
في يرضوه للاشعار بان ارضاء الرسول صلى الله عليه وسلم ارضاء من الله عز وجل [illegible] رضاه انه
صلى الله عليه وسلم رضى الله عز وجل وفيه اعتبار لطيف وهو التنويه بشانه وعلو مكانه صلى الله عليه وعلى اله
واما التخيير في ذكر ما ليس بمراد كما اذا [illegible] ازيد عندك ام عمرو ولم عندك ام عمرو فانه يخرج ام على انها
منقطعة لا انها منقطعة واما الاختبار ان السامع هل يتنبه عند قرينة الاحوال وما مقدار تنبهه عندنا ولما

طلب

١٢٤

واما طلب تكثير الفائدة بالمذكور من حمله عليه تارة وحمله على غيره اخرى كقوله فصبر جميل فوطاعة معروفة
يحتمل حمله تارة على فصبر جميل احمل وطاعة معروفة امثل وحمله اخرى على فامري صبر جميل وطاعة عندكم طاعة
معروفة بالقول دون الفعل   قوله ولما ان يخرج وفي بعض النسخ ان يخرج وكلاهما صحيح فانه اخراج
الذكر اي ما ليس بمراد بالعطف على الترك داع اليه وعدم اخراج ذكره اليه ثانية فيترتب على الترك وقد عرفت
ان الغرض اعم منهما اعلم ان كلمة ام من الحروف العاطفة وهي على قسمين متصلة ومنفصلة وتسمى
المنقطعة فالمتصلة ما يطلب بها تعيين احد الامرين الذين علم ان احدهما لا على التعيين ثابت في النسبة
في علم المستفهم فهي لازمة لهمزة الاستفهام ويلزم ان يكون ما يلي كلمة ام مساويا لما يلي الهمزة على ما
فيقال ازيد عندك ام عمرو واقام زيد ام قعد بخلاف اقام زيد ام عمرو وازيد عندك ام عندك عمرو فان المنقطعة
بمعنى بل والهمزة اي بل اضراب من كلام سابق استفهاما كان او خبرا او الاستفهام من كلام لاحق فالمراد بقوله
ازيد عندك ام عمرو وطلب تعيين من علم ثبوته عند المخاطب على الابهام كما هو معنى ام المتصلة فلو قيل
ازيد عندك ام عندك عمرو وبذكر المسند يخرج الكلام الى ما ليس بمراد وهو الاضراب عن الاول والاستفهام
عما يليها على ما هو معنى ام المنقطعة فترك المسند لئلا يخرج ذكره على هذا وانما قال ام عندك عمرو وبتقديم
لكونه قطعيا في الاخراج الى غير المراد بخلاف ما لو اخر المسند فانه قيل ازيد عندك ام عمرو عندك فان كلمة ام
وان كانت في هذه الصورة منقطعة ايضا بدليل انك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الا
في العدول الى الجملة دليل الانقطاع الا انه يمكن ان يدعى احتمال ان يكون كلمة ام فيها متصلة [illegible]
ولا الى الهمزة [illegible] واما الاختبار ان السامع مع ترك اللام لان الاختبار انه من جملة الاغراض المتعلقة بترك
المسند فينبغي ان يذكر على السوية ما تقدم من الاغراض الا انه نظر الى كون اللام مقدرة فيما تقدم بحسب
المعنى كانه قيل بترك المسند لما ذكر وللاختبار ثم عدل الى الاسلوب الاول تنبيها في تفصيل الاغراض افتنانا
في التعبير [illegible] واما طلب تكثير الفائدة بالمذكور اي بما ذكر من الكلام سواء كان مسندا اليه كما اذا احتمل
ترك المسند او مسندا كما اذا احتمل على ترك المسند اليه ملحوظا كل واحد منا صبر جميل وطاعة معروفة ام مذكور
يمكن حمله تارة على ترك المسند واخرى على ترك المسند اليه فهذه نكتة مشتركة بين حذف المسند اليه والمسند
يمكن ارادة في حذف كل واحد منهما فانه يحتمل ان يكون تقدير الكلام فصبر جميل اجمل وطاعة معروفة
افضل فيكون المحذوف فيهما هو المسند ويحتمل ان يكون تقدير الكلام فامري صبر جميل وطاعة عندكم طاعة

اي بترك المسند اليه لا [illegible] ان السامع هل يتنبه عند قرينة الاحوال او لا يعلم ما مقدار تنبهه عند وجود القرائن

معروفة اي معروفة بالقول دون الفعل اي بانها قولية لا فعلية ويكون المحذوف حينئذ المسند اليه
واما اي انه المقتضية لذكره فهي ان لا يكون ذكر المسند اليه بغير المسند بوجه ما من الوجوه كما اذا قلت
ابتداء زيد قائم فقدم ان كون ذكر المسند اليه كان يعرف من ذكرنا لكان المسند حال يقتضي ترك المسند او
بحوزه فاذا لم يمكن ذكره وطلب بذكرها كان اي اذا ذكر المسند اليه بحيث لا توجد قرينة حالية ولا مقالية
تدل على ان المسند ما هو فحينئذ يجب ذكر المسند فهو لو جهل اي لا يفيده المسند اليه لا بذاته ولا بقرينة خارجية
حالية او مقالية كما اذا قلت ابتداء اي من غير سبق ما يعرف المسند زيد قائم فان زيدا دالة لزيد اصلا
على انه يخبر عنه بانه قائم او العدم تقدم ذكره وما لا يدل عليه اصلا او ان يكون في ذكر المسند غرض واحد
اما زيادة التقرير او التعريض بغباوة السامع اي او ان تكون ههنا قرينة تدل على المسند الا انه
تعلق بذكره غرض يرجح ذكره على تركه سواء كان غاية معا فرة او بايعا محضا وانما قال زيادة التقرير
لان القرينة تقرر المسند في ذهن السامع فذكره زيادة تقرير فيه فتوكد او التعريض اي او للاشعار بان السامع مع
لا يفهم المسند الا بذكره صريحا ولا يتمكن من الانتقال اليه بحسب القرائن او الاستلذاذ اي او لعذ
ذكره للمسند لتزيدا او قصد التعجب من المسند اليه بذكره كما اذا قلت ام قصر كما اقام زيد ام قعد
عمرو وازيد عند ام عمرو فان ام منقطعة بمعنى بل والهمزة اي زيد يقاوم الاسد مع دلالة قرائن الاحوال
يعني ان قرائن الاحوال من حضور الاسد وتلطيخ ثوب زيد وسيفه بالدم ونحو ذلك تدل على انه قاوم دم
الاسد وان مقاومة الاسد هو الذي كان يريد اسناده الى زيد فانهم يذكر مع وجود هذه القرائن فهم
سناده الى زيد الا انه لا يفهم منه قصد التعجب واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد لذكره
من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا لحمل عليه فانه لا شك ان مقاومة الاسد تقتضي التعجب من المسند اليه
والمراد بقرائن الاحوال جميع القرائن الحالية كتوجهه الى الاسد وتلطيخ ثوبه وسيفه بالدم والمقالية كان
يقال من يقاوم الاسد فيقول يقاوم الاسد زيد وهم نحو قرينة تدل على المسند كان ذكره في ما سبق من قوله
ان يكون ذكر المسند اليه يفيد المسند بوجه ما لا يقصد التعجب وان كان مفهوم مقتضيا للتعجب او تعجب
او ما أشبه ذلك مما يصلح للتفصيل الذي صح المسند اليه ان كان صالحا لذلك او بسط الكلام
بذكره والمقام مقام بسط اولان الاصل في الخبر جواز ذكره كما سبق امثاله وكذلك في اثبات المسند اليه
اي او تعظيم المسند اليه كقولك هذا لي لنا الخلفاء الراشدون ائمتنا او اهانة المسند اليه كقولك زيد

ابن

ابن الجاهل السوقي او غير ذلك كالتوبيخ والتهديد والترحم والاغراء عليه وغير ذلك من
المعاني التي تصلح الان بقصد لها في حق المسند اليه ان كان المسند صالحا لذلك النوع من الغرض فتركه والمقام
مقام بسط كان يكون اصغاء السامع مطلوبا او كان يقصد الافتخار والابتهاج بذكر المسند واللام في قوله
او لان الاصل للنظر الى جانب المعنى وكذا في قوله او ليتعين بالذكر كونه اسما نحو زيد عالم فيستفاد
الثبوت صريحا فان اصل الاسم صفة او غير صفة للدلالة على الثبوت او كونه فعلا نحو زيد علم فيستفاد
التجدد او ظرفا نحو زيد في الدار فيورث احتمال التجدد والثبوت بحسب التقدير نوعا ما فحسن او
حصر وما بين فيه كلام ولتصحيح الشعور بهذه الاعتبارات نحو كلامك عندي لي ان الله الهنا ومحمد نبينا والا سلام
ديننا والتوحيد والعدل مذهبنا والخلفاء الاثنا عشر ائمتنا والناصر لدين الله خليفتنا والرضا في
التسلط عليه خليفتنا يعني قد تقوم القرينة على ان المسند المحذوف ما يدل على اتصاف المسند اليه بنوع من
الحدث نحو علم او عالم او يعلم او له العلم او نحو ذلك ولا تدل على خصوصية شيء من هذه العبارات الدالة على
الاتصاف بالعلم فيقصد بذكر المسند تعيين احد المذكورات لغرض يتعلق به والاسم كعالم مثلا يدل على
ثبوت العلم لمن يحكم به عليه وليس فيه تعرض لاقترانه بزمان وحدوثه فيه ولا لدوامه واستمراره والغرض حاصل انه
لا دلالة لقولنا زيد قائم على ازيد من حصول القيام له ان لا دلالة له على دوام او تجدد في زمان او استمرار على
تجدد الازمنة نعم اذا كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن كما في ضائق
في قوله وضائق به صدرك في موضع ضيق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح والمبالغة و
ايضا قد يدل العقل او خصوص المسند على دوام او تجدد مثل زيد طويل او قصير عمرو والتجدد
ولكنه انما قال فيستفاد الثبوت صريحا تنبيها على ان مجرد الثبوت يستفاد من الاسم صريحا بالوضع
وقد يستفاد منه غيره بقرينة كما يستفاد الاقتران باحد الازمنة عند اعماله على مذهب البصرية
ويستعمل للدوام في مقام المدح او الذم او الافتخار مثلا اذا قصد المبالغة وكذا حكم الظرف
واما الصفة المشبهة فلا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا او الدوام باعتبار المقام والجملة الاسمية
اذا كان خبرها اسما فقد يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن واما اذا كان خبرها مضارعا فقد
يفيد استمرارا تجدديا بمعونة القرائن كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم ونظائره ولكن هذا الاستمرار التجددي
يستفاد من المضارع في الحقيقة وما ترى الجملة الاسمية ههنا تفيد الدوام فليس لكل جملة اسمية

مفيدة للدوام فان قولك زيد قائم يفيد تجدد القيام كما سيأتي في كون المسند جملة فعلية فلا
ان مانحن فيه ان الجملة الاسمية تدل على الاطلاق لا تدل على الدوام وقوله فاستعمل الاسم دفعا لما يتبادر من الاسمية
كاسمي الفاعل والمفعول تدل على الزمان والتجدد يعني ان الاصل في الاسم صفة كان كاسم او غير صفة كغلام
الدلالة على الثبوت واما الدلالة على التجدد في اسم عارض من الصفات فلا اعتداد به قوله فيستفاد التجدد
اي صريحا فان الفعل يدل بوضعه على التجدد اي الحدوث والا فقد ان باسم فاعل كذا قوله فثبوت اي الثبوت
والتجدد اراد به صريحا الا انه اكتفى بذكره في الاسم قوله ويصلح لشمول هذه الاعتبارات قوله اي يصلح اي
الاقوال لان يكون مشتملة لهذه الاعتبارات التي هي الاغراض المقصودة من ذكر المسند فان قوله الله الها
يصلح مثالا لزيادة التقرير فان المخالف يعلم ان الله عز وجل اله الخ بل لهذا القول فذكر المسند لزيادة
تقرير هذا الحكم وقوله محمد نبينا يصلح مثالا للتعريض بغباوة السامع لان المخالف لما انكر مذهب القائل
لهذا القول جعل القائل بمنزلة من لا يعرف ان محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم نبي بهذا القائل وان مذهبه
هو دين محمد فذكر المسند تعريضا بغباوته وقوله الاسلام ديننا يصلح مثالا للتلذذ اذ القائل ذكر دين الاسلام
وقوله التوحيد والعدل مذهبنا يصلح مثالا لتعظيم التعجب من المسند اليه لان القائل لما مدح بكونهما مذهبا له
علم منه كونهما امرا يتعجب به ويعتنى بشانه ويصلح ايضا مثالا لتعظيم المسند اليه لان مذهب القائل يكون
عظيما مقبولا وكذا الكلام في باقي الامثلة والمعتزلة لما نفوا الصفات القديمة عن الله سموا انفسهم اصحاب
التوحيد حيث نفوا تعدد القدماء وقالوا لا قديم الا الله عز وجل واما ذهبوا الى انه تعالى يجب عليه ثواب
المطيع وعقاب العاصي سموا انفسهم اصحاب العدل حيث زعموا انهم نزهوا الله تعالى بقولهم هذا عن الظلم
وذكر الناصر لدين الله اشارة الى ان تصنيف مفتاح العلوم وقع في زمان خلافة الناصر لدين الله و
هو الرابع والثلاثون من الخلفاء العباسية بويع له سنة خمس وسبعين وخمسمائة وتوفي سنة اثنين وعشرين
وستمائة قوله يصلح لشمول هذه الاعتبارات اي لشمول الكثير لا جميعها اذ ليس فيها مثال لان المسند اليه
ولا مثال لما اشار اليه بقوله او غير ذلك والحق صالح لزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع الخالي والاستلذاذ اذ
تذكر المسند وبسط الكلام ورعاية الاصل وتعيين الاسمية من الثلاثة وفي الاكثر تعظيم المسند اليه واما
الحالة المقتضية لافراد المسند فهي اذا كان فعليا ولم يكن المقصود في نفس التركيب تقوي الحكم واعني
بالمسند الفعلي ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه كقولك ابوه زيد منطلق

والكثر

والكثير من النحاة يسمون وضرب اخوه عمرو وبنسبتهم كما يكون ان يقطع وفي الدار خالد اذ تقديره مستقر او
او حصل في الدار على قول الاصمعي لابن هشام الفصل بالظرف كقولك الذي في الدار اخوك كما يقرر ائمة
علم النحو وتقييد تقوي الحكم بذكره حالة تقدم المسند على المسند اليه ومنع لفظ المسند موضع ضمير والظاهر
ان يقال لافراده ليوافق ما قبله وما بعده وقصد الزيادة تمكنه في ذهن السامع لان المسند المفرد ينقسم
الى عدة اقسام ويشتمل على مباحث جمة فناسب ذكره لحصول زيادة تمكنه في ذهن السامع والمراد بقوله
المسند هنا ان لا يكون جملة وان كان لفظ المفرد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل المضاف و
شبه المضاف وعلى ما يقابل المركب مع غيره مطلقا والمقتضي لافراد المسند هنا المجموع الامرين احدهما
كون المسند فعليا اي فعلا ثابتا للمسند اليه ثبوتا حقيقيا بان قام به وحمل له حقيقة كقولك قام زيد
وزيد قائم واحترز به عن المسند السببي نحو زيد قام ابوه او زيد ابوه قائم فان القيام فيه ليس قائما بالمسند
المسند اليه حقيقة بل هو قائم بمن له تعلق واتصال بالمسند اليه بوجه ما واحترز عنه لانه يجب ان يكون جملة وثانيهما
ان لا يقصد بنفس التركيب تقوي الحكم بان يكون اسناده اليه مرتين نحو زيد قام فانه مثل هذا المسند يجب كونه
جملة ايضا فان قيل كيف تقول ذلك مع ان مثل قولك زيد قصد بنفس تركيبه التقوي لتحقق تكرر الاسناد فيه
ايضا وليس المسند فيه جملة بل هو مفرد واجيب بانه ليس فيه من التقوي ما يعتد به لكونه شبيها بالخالي
عن الضمير فيكون داخلا في ضابطة افراد المسند وهي كون المسند فعليا وان لا يكون المقصود من نفس التركيب
تقوي الحكم واعتبر في كونه قصد التقوي ما نافى الافراد كونه مقصودا بنفس التركيب لانه ان قصد
بالتكرير او باداة التاكيد لا يكون منافيا لافراد المسند كقولك قام زيد زيد وان زيدا لقائم
قوله واعني بالمسند الفعلي جعل في قسم النحو الوصفي على قسمين فعليا وهو ما يكون مفهومه ثابتا
للمتبوع نحو مررت برجل كريم وهو الذي سماه النحويون وصف الشيء بحال نفسه وسببيا وهو ما
يكون مفهومه ثابتا لما هو متعلق بمتبوعه نحو مررت برجل كريم ابوه وهو الذي سموه وصف الشيء بحال
متعلقه وعلى ذلك القياس جعل المسند على قسمين فعليا نحو زيد قام وقام زيد وسببيا نحو زيد
ابوه قائم وزيد قام ابوه اعترض على تعريف المسند الفعلي بانه يتناول المسند السببي الذي جعله
مقابلا للفعلي لان ما وقع مسندا في الجملة الخبرية فعليا كان او سببيا عبارة عما حكم بثبوته للمسند
اليه او بانتفائه عنه فلا يكون تعريف الفعلي مانعا لاغياره واجيب عنه بمنع ذلك بناء على ان المراد لا يكون

فان المسند فيه وان كان فعليا لكن قصد به تقوي الحكم فكان جملة

مفهوم المسند محكوما بثبوته للمسند اليه او بانتفائه عنه ان يحكم بثبوته له ثبوتا حقيقيا وان يرجع
ثبوته الحقيقي وهو قيامه بالمسند اليه وكونه حالا له حقيقة والمسند السببي لا يحكم بثبوته له ثبوتا حقيقيا
بل يحكم بان ثبوته لمتعلق المسند اليه ثابت له ولا امثلة التي ذكرها امثلة للمسند الفعلي مع قطع النظر عن كونه
مفردا او جملة وليست امثلة لافراد المسند لان المسند في بعضها جملة وهو بعينه للتقوي مثل اكثر من البر سبيلين
وفي الدار خالد على اقوى الاحتمالين ويدل على كونها امثلة للفعلي سواء كان مفردا او جملة انه اورد الامثلة
بعد تقسيم الفعلي ثم قال وتفسير تقوي الحكم يذكر فيما بعد فلو كانت امثلة للمسند المفرد لاقرها على التعرض بعد ضابط
الافراد كما تشهد به الذوق السليم وايضا لم يجعل لافراد المسند لانه اما اسم متكرر او مفرد او فعل ماض او مضارع وقد ذكر
امثلة لمقررات منها وهو الموضع موضعه ولا مانع لذكر امثلة الافراد على الاطلاق بل ينبغي ان يذكرها سوى ذلك فقوله ابوه
منطلق مثال للفعلي الذي هو اسم مفرد وقوله اكثر من البر سبيلين مثال لما هو ظرف متأخر عن المسند اليه محتمل لكونه
جملة ومفرد وانما احتمل كونه جملة اقوى وارجح وقوله ضرب اخوه عمرو مثال لما هو فعل ماض خبره مفرد وقوله يشكر
يكبر ان تعطه مثال لما هو فعل مضارع مقيد بالشرط وكلاهما مفرد وقوله في الدار خالد مثال لما هو ظرف مقدم على
المسند اليه فان خالد مبتدأ وفي الدار خبره اذ تقديره كائن او حصل ونحوه وقد يقدر انه لو قدر بالاسم الفاعل لكان المسند
فعليا حتى يراد ان يجار المسند فعليا سواء قدر الظرف بالفعل او بالاسم الفاعل فلا وجه للتعليل بتقدير الفعل
بل هو مبني على ان المختار عنده ان يقدر الظرف بالفعل وانه اقوى الاحتمالين واحتج عليه بان حق الظرف ان يكون
مقدرا بالفعل لان الظرف قد يقع صلة للموصول ويجب كونه مقدرا بالفعل اتفاقا فكذا ينبغي ان يقدر بالفعل اذا
وقع خبرا لان معنى قولنا في الدار في قولنا الذي في الدار اخوك كمعناه في قولنا زيد في الدار فلما قدر بالفعل
في الاول ينبغي ان يقدر به في الثاني ايضا طردا للباب فان قيل اذا كان في الدار مقدرا بحصل كان خبرا فعلا
للمبتدأ وقد تقرر في النحو ان الخبر اذا كان فعلا للمبتدأ مثل زيد قام وجب تقديم المبتدأ اذ لو اخر
لالتبس بالفاعل فيلزم ان لا يصح ان يقال في الدار خالد بتقديم الخبر مع انه صحيح اجيب بانهم علّلوا ذلك
لتوجيه المبتدأ فصل حكم الصورة بنحو في مثلها يستلزم الالتباس بالفاعل والحكم لا يتحقق الا عند تحقق علته ولا التباس
ههنا لعدم جواز اعتماد الظرف الذي هو شرط عمله فلا يجوز اعمال الظرف سوى الاعتماد فتعين كونه خالد
فاعلا واما الحالة المقتضية لكونه فعلا فهي ان افادة اكرام وتخصيص المسند باحد الازمنة على اخصر ما يمكن مع
افادة التجدد وكونه ايضا ولا فرق بينهما باعتبار ايراد احد الامرين ما تلك سوى اي من الامر على الاتفاق ايدي

تنبيه

من كتبه فلم يكن يحل لهم ودين لهم بما يكسبونه بدين يعود ما صنعوا الله منها وقوله ثم قرؤنا كريم
وفي قولنا يعقلون اي فقروا ذكر نحو على التمام وفي غنم على تكذيبه ما بقي منه يكذب به فربما تعقلونا اي تعقلون
لكم فيتذكر على التمام وانما يبدو لنا خبر كم ان عقوا افلكم فيحيون حول قبل محمد صلى الله عليه وسلم فاتهم بعد علم
العقد وقوله ثم في شكهم ايه وهو سبعون الشيء وقوله سندرهم وامر او باكثر فانه اي فيما وجد
قيد ما تكلم الذي انتقيه وبالمستقبل ما يتم قبل وجوده وبدنا به لما اراد اسمى الطرفين يتعقب بعضها بعضا
من غير فرد ومهملة ومن اجل الحكم في ذكر هو الوقف لا غير العضدي في قوله فلكونه فعلا راجع المسند الكون والاح المسند
مطلقا لان الفعل احد اقسام الكلمة فلا يكون الا مفردا ويرد عليه قوله في اول الفن الثاني ونفي افراده من كونه
فعلا او في ذكرها بعد واما الحالة المقتضية لكونه جملة وهي تخصيص المسند باحد الازمنة بجملة مخصوصة معبر
بالزمان الماضي والحاضر او المستقبل واتى كان الفعل اخصر طريق للتخصيص باحد الازمنة لدلالته على الحدث الذي
هو المسند وعلى الزمان معا بخلاف الاسم فانه يحتاج فيه للدلالة على الزمان الى شيء آخر كقولك زيد قائم في
الزمان الماضي فان قيل قد تحققت الحالة المقتضية لكون المسند فعلا في نحو زيد قام وهي كون المراد تخصيص
المسند باحد الازمنة على اخصر ما يمكن مع افادة التجدد وليس المسند فيه فعلا بل هو جملة معقودة لتقوي الحكم لكون
الكلام جملة اسمية اجيب بان ما ذكر من الحالة المقتضية لكونه فعلا انما تقتضيه بعد تحقق الحالة المقتضية لكونه مفردا
وفي مثل زيد قام لم يتحقق هذه الحالة لانها انما تتحقق اذا لم يقصد بنفس التركيب تقوي الحكم والمقصود في مثل زيد قام
هو التقوي فلم توجد فيه ضابطة الافراد فلم ينتقض به ضابطة كونه فعلا لخروجه عن ضابطة الافراد
وقد يجاب ان مثله خرج بقوله على اخصر ما يمكن بناء على ان مثله وان كان يفيد تخصيص المسند باحد الازمنة
مع افادة التجدد لكنه ليس باخصر ما يمكن لان الضمير في حكم الملفوظ والحاجة اليه ما ذكرنا من وجه ضابطة
الافراد ومعنى التجدد الحصول بعد ان لم يكن فافادة الحدث لازمة لكل فعل لدخول الزمان في مفهوم الفعل وليس
المراد به ما فيه مجرد اقترانه بالحدث بالزمان بل حصوله فيه فما كان افادة التجدد لازمة لكل فعل لكانه
ذكر افادة لتحقيق المقام كون المسند فعلا لا للاحتراز عما لا يفيد التجدد فنحو علم الله وعلى انه لا يعتقد
به تجدد في علمه تعالى حتى يلزم منه التجدد في العلم القديم بل الانعم يتجدد بتعلق ولا محذور فيه كما علم في موضعه
فان قيل قد تحقق ضابطة كون المسند فعلا في نحو زيد كاتب والكل فانه يفيد التجدد والاختصاص
باحد الازمنة وليس بفعل وقد ذكر بان الكتابة والاكل يتجددان ولا يقصد استمراره في الازمنة عرفا

وان المتبادر من قولنا زيد كاتب الحال هو زمان الحال الا ان يكون هناك صارف اجيب بانه ذكر للتأكيد
التجدد والاختصاص من الزمان بدلالة الفعل وقرينة المقام وحيث حصلت الحركة لا لجنس اصحاب وضع الاسم بخلاف
زيد يكتب ويكتب وكما تقرر ان اخص الدلالة على الزمان المعين مع التجدد لا يكون الا في الفعل وان الاسم
لا يدل على الزمان المعين فيتعين للدلالة على التجدد وكان ارادة تقييد المسند بزمان معين من الازمنة الثلثة بأخصر
ما يمكن مع التجدد جعله فعلا فكان في قوله فويل للذين يكتبون الكتاب بايديهم ثم يقولون هذا
من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون وآية كلمة وويل بالهلاكة والعذاب ويحتمل الاهل مصدر
لم يستعمل فعله ككون كل واحد من فائه وعينه حرف علة والكتب فعل مجرد نعم او وقع فعل لهذا الابوصفه
ما يلحق فانه تعالى اراد ان يبين استحقاق اليهود للويل والهلاك العظيم من اجل فعلين ما صدر احدهما ما
صدر عنهم في الزمان الماضي من تحريف الاحكام الثابتة المذكورة في التورية وثانيهما ما هم عليه
حال نزول القرآن وهو تزيينهم للحكام بتغيير بعض احكام التورية وتبديلها بما يوافق اهويتهم وكسبهم الاوزار
بانه يأخذون الرشى من الحكام بسبب كل التغيير اورد المسند الاول وهو قوله كتبت فعلا ماضيا ليدل
على ان تلك الكتبة والتحريف قد صدر عنهم في الزمان الماضي واختصت به واورد المسند الثاني وهو قوله
مما يكسبون على لفظ المضارع الحالي ليدل على ان كسبهم الاموال باخذهم الرشى بعد ما كتبوه في الزمان الماضي
انما هو في زمان الحال الذي هم فيه وكلمة ما في قوله تعالى مما كتبت ومما يكسبون مصدرية او موصولة وبيان كسبهم
باخذ الرشى لا بنفس التحريف لان مكسوب العبد حقيقة هو فعله الذي يثاب عليه او يعاقب واطلاق المكسوب على شيء
من الاعيان بكونه المقصود انه مكسوب بتحصيله فقوله مما يكسبون بذلك بعد اي بعد ما مضى مجاز ذلك لبيان ان يكسبون
للحال وكان في قوله تعالى افكلما جاءكم رسول بما لا تهوى انفسكم اي لا تحب استكبرتم اي فعظمتم عن الايمان ففريقا
كذبتم وفريقا تقتلون حيث جعل الرسل الذين جاءهم فريقين احدهما هو الذي تعلق به تكذيبهم اياه كعيسى
ومحمد عليهما السلام وثانيهما هو الذي قصدوا قتله سوا قتلوه كزكريا ويحيى وشعيا او لم يقتلوه وهم
بصدد قتله كمحمد صلى الله عليه وسلم وعليهم فانهم اطعموه شاة مسمومة فانه تعالى انكر على اليهود فعلين احدهما
ما صدر عنهم في الزمان الماضي وثانيهما ما يصدر عنهم في زمان الحال فاورد المسند الاول وهو قوله
كذبتم فعلا ماضيا ليدل على انهم كذبوا جماعة من الرسل في الزمان الماضي وقد مضى وكذلك يعني منهم
رسوله عيسى ما كذبتم واورد المسند الثاني وهو قوله تقتلون فعلا مضارعا حاليا ليدل على انه ما

يتيسر

١٠٨

يتيسر لهم قتله وهذا الثبوت على الدوام وانهم بصدد قتله وهم يحصل لهم النزاع عن قتله بالكلية لان قتل محمد
صلى الله عليه وسلم لم يتيسر لهم بعد فعلى هذا الثبوت ليس ماضيا محققا لان بعضهم تيسر بعد والاستقبال كما
لانهم قتلوا بعضا كزكريا وشعيا عليهما السلام فهم مشتغلون بالقتل في الحال لانه قصد قتل محمد في فعل
واصدم بيانه انهم لم يتحصلوا بعد فيتدبرونه جهدهم ولما فعلهم انه يتحوا قتله فيجوز حصول قتل محمد صلى الله عليه وسلم
وهم يفعلون مجاز عقلي حيث اسند قتل الانبياء الى اليهود الذين في الحاضر ومجاز لغوي ايضا حيث جعل
قصد القتل بمنزلة القتل لان قصد القتل سبب للقتل ومن لم يفعل بعد يكون قد نفس الفعل فوضع يجد
يفعلون على ... ... القتل وقصد ... فوضع لفظ مستقبل اي الحاضر مجازا والآيات الثلاث
الاخير امثلة للاعتبار صريحة في انه تعالى اراد ان يخبر انه يكفي محمدا صلى الله عليه وسلم امر اليهود وينصره
عليهم في الزمان المستقبل فاورد المسند وهو يكفيهم فعلا مستقبلا فقال فسيكفيكهم الله وكذا اراد
ان يخبر سفهاء اليهود يقولون في الزمان المستقبل عند تحويل القبلة من بيت المقدس الى الكعبة ما
ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها واي شيء كان سببا لذلك مع انهم ينكرون ذلك لعدم جواز نسخ الاحكام
عندهم فاورد المسند وهو قوله سيقول فعلا مستقبلا الذكر وقيل المراد بالسفهاء الذين يقولون عند
تحويل القبلة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجع عن قبلة آبائه ورأى الكعبة الى بيت المقدس ثم رجع الى الكعبة
فكذلك يرجع الى دين آبائه بعد اعراضه عنه وكذا اراد الله تعالى ان يخبر انه يأخذ الذين يكذبون بآياته على سبيل
التوبيخ والاستهزاء في الزمان المستقبل بان يعطيهم نعمة بعد نعمة حتى يغفلوا ويركنوا اليها ويفعلوا ما يستحقون
به العذاب ثم يأخذهم بغتة ويعذبهم اورد المسند وهو قوله سنستدرجهم فعلا مستقبلا فما كان يختص
المسند باحد الازمنة الثلاثة موقوفا على المقصود اراد ان يبينها فقال والمراد بالزمان الماضي الزمان
الذي ان الزمان موجود لكنها اي الماضي منه قد وجد ولبس هو موجود الآن والمستقبل منه قبل الوجود والحال اي الزمن
زوال الماضي واجزاء من اوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ والتقدير زمان اي زماني بالاجزاء اجزاء الاخير
تسمى بالآنات على ما يراه المتكلمون من تركب الزمان من الآنات كالجسم من الجواهر الفردة وقد يأتي على
ان اجزاء يتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها لا بازمنة اخرى بخلاف الزمانيات والحق ان الزمان
متصل واحد لا جزء له بالفعل وانما ينقسم الى الماضي والمستقبل بحسب التوهم فيه حد مشترك بين جزئيه
نهاية لاحدهما بداية للآخر وهو الحال اي الآن جزءا من الزمان حقيقة بل هو طرف لاجزاء الزمان المفروضة

ما ... ... عند المتكلمين ... ... الماضي والمستقبل معدوم ... ... والحال موجود ... ... الزمان ... ... الاجزاء ... ... الماضي ... ... لا جزء منه ... زمان ... موجود

فهو بمنزلة النقطة المفروضة في الخط والتنوينات المذكورة للازمنة الثلثة ثم نبه على ما يستنبط منه وذكر
لازالة الايهام الذي يطرا بالنسبة الى بعض الاذهان فيحتاج الى التنبيه لما فاتهم من وضوح دلالته على
مفهوماتها وليست من التدقيقات الصناعية فلا يخفى ان نحو قوله جئت زمانك منصوب على انه ظرف لوجود
الزمان فيلزم ان يكون الماضي زمانا يوجد في الزمان السابق على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان
آخر يوجد هو فيه او يكون الشيء ظرفا لنفسه لا لان الحال لا يصح تعريف المستقبل بانه الحال ما بعد وجوده
لان لفظ بعد قبل ان جعل بمعنى الاستمرار فان معنى الترتيب اذ لا يتصور ترتيب الاستقبال في الاستمرار
ان جعل بمعنى الحال لكنه كلام واحد من الحال والاستقبال فاضطر الى تعريفها الاجزاء ولكنه في ذلك اي في تعيين
مقدار زمان الحال هو الوقت ما هو زمان الحال يعود هو اجزاء من الطرفين ولم يتبين مقدار تلك الاجزاء بذلك
بان لا يتعين مقدار الحال مفوض الى العرف متفاوت بالزيادة تارة وبالنقصان اخرى بحسب اختلاف الامور
الواقعة فيه مثل انه يقع في الحال او بالكل او يمشي ويرمي او يحج او يسبح الناس او يزيد او نحو ذلك فاعلم
ان زمان الحال السلم الاستقبال غير قابل للزيادة والنقصان بل هو امر تخميني يكون بالنسبة الى كل حدث
يقع فيه على قدر تعينه الوقت فلا اشكال في اختلاف مقادير ازمنته واما الحالة المقتضية لتقييده فكما
اذا كان المراد ذكر زيادة الفائدة كما اذا قيدته بشيء مما يتصل به من نحو المصدر نحو ضربت ضربا شديدا
او ظرف الزمان نحو ضربت يوم الجمعة او ظرف المكان نحو ضربت امامك والسبب الحامل نحو ضربت
تاديبا ويورث حبا او المفعول به بدون حرف نحو ضربت زيدا او بحرف نحو ضربت بالسوط او ما ضربت
الا زيدا او المفعول معه نحو جلست والسارية او الحال نحو جاء زيد راكبا او التمييز نحو طاب زيد نفسا
او الشرط نحو يضرب زيد ان ضرب عمرو وان ضرب عمرو يضرب زيد ان او وقفت وهذه كلها
تقييدات للمسند وتفاصيلها زياد الحكم بها بعد او لم يذكر الخبر في نحو كان زيد منطلقا لان الخبر
هو نفس المسند لا تقييد للمسند انما تقييده هو كان فتامل وقد ظهر لك من هذا ان الجملة الشرطية جملة
خبرية مقيدة بقيد مخصوص تحتمل في نفسها للصدق والكذب قوله لتقييده اي لتقييد المسند
المفرد الذي هو الفعل كما يشعر به سياق كلامه وذلك لانه ذكر اولا المسند المفرد وذكر ثانيا المفرد
الذي هو فعل ثم اورد بحث التقييد وتركه وبعد ذلك ذكر المفرد والذي هو اسم وذكر الحالة المقتضية لكونه
الاسم منكرا ثم ذكر الحالة المقتضية لتخصيص الاسم المنكر بالاضافة والوصف ثم الحالة التي تقتضي

ترك

ترك تخصيصه فالذوق السليم يشهد بان ما توسط بين الفعلية والاسمية يكون متعلقا بالفعل
وحده لا بهما معا وانما خص الفعل بالذكر مع جريان هذه التقييدات في الاسماء المتصلة بالافعال
كالمصدر واسم الفاعل لان الاصل في هذا التقييد فيعلم تقييد ما عداه بالمقايسة عليه وذكر ان
ما عدا الفعل من الاسماء المتصلة به انما يجري فيه هذا التقييد بناء على اشتماله على معنى الفعل فهو في الحقيقة
تقييد للفعل فلا حاجة الى ذكره قصدا بل يعلم بالمقايسة على تقييد الفعل الصريح بخلاف تقييد الاسم
المنكر بالاضافة او الوصف فان ذلك تقييد له من حيث انه اسم مطلقا فلذلك ذكره قصدا فيما بعد
وسماه تخصيصا فان قلت كيف يقول ان ضمير قوله لتقييده للمسند الذي هو فعل مع ان قوله فيما
بعد فهذه كلها تقييدات للمسند صريح في ان الكلام في تقييد المسند مطلقا فعلا كان او اسما
متصلا به اذ لو كان الكلام في تقييد الفعل بخصوصه لكان الظاهر ان يقول تقييدات للفعل اجيب
عنه بان هذا الدليل لا يعارض ما قدمنا من الدليل الدال على ان الضمير المذكور للمسند الذي هو
الفعل غاية ما في الباب انه لما صدق الفعل بالذكر وبين الحالة المقتضية لتقييده اشار بقوله تقييدات
للمسند الى جريانه في غير الفعل ايضا بحيث يستلزم اولا مثار من غير الباب كما هو عادته قوله بما يتصل
به ان يتعلق بالفعل سواء كان معمولا له كما عدا الشرط او لا كالشرط وزيادة لفظ نحو في
قوله من نحو المصدر للاشارة الى ان القيود المتصلة بالفعل ليست منحصرة في هذه المذكورات
بل هناك قيد غير مذكور ههنا كالمستثنى المنصوب في مثل قولك جاءني احد الا زيدا ووصف
المصدر بقوله شديدا ليظهر كونه قيدا ولو لم يذكر الوصف لجاز كونه لمجرد التاكيد وبتقييده
بالوصف ازداد الحكم بعدا وحصلت زيادة الفائدة وعبر عن المفعول له سببا لجعل لفظ التاكيد والوقت
المطلق كما في ضربت تاديبا والباعث المتقدم كما في نحو قعدت جبنا وعطف بالسوط في ضربت بالسوط
مفعولا به بواسطة حرف الجر مع ان الباء فيه ليست للتعدية كما في مررت بزيد بل هي للاستعانة بناء على الاعتبار
والمجرور ملحق بما هو اقرب اليه من المفاعيل وقوله وما ضربت الا زيدا مثال آخر للمفعول به بواسطة حرف فان
المتوسط بين الفعل والمفعول به فقد لا يكون حرف جر فان زيدا منصوب على انه مفعول له لكونه مستثنى مفرغا
وهو يكون معربا بحسب مقتضى العوامل الا ان الفعل المنفي لما لم يمكن ان يتعدى بنفسه لما قصد وقوعه عليه
عدي اليه بتوسط اداة الاستثناء وجلست والسارية المجتمعا معها ومستندا اليها ومن الاطالة

قوله

قوله كقولك يضرب زيد ان ضرب عمرو وقدم التمثيل بما هو جزاء معنى على ما هو جزاء لفظا ومعنى لان المختار عنده كون الجزاء جملة وكون الشرط قيدا له وتقديمها هو جزاء معنى الظهر لا اختياره قوله الذي او قدم من كلام اهل العربية لفظ الخطاب اي سواء قدم الشرط او اخره وهو قيد للمسند الواقع في الجزاء والوقت الذي اذا قدم يسمى المعتبر جزاء او يجزم بجزء في الشرط مثل ان يضرب زيد يضرب عمرو وانما جزمهم بعلة في ان ضرب عمرو يضرب زيد حيث روى يضرب عند التعبير ايضا مرفوعا لان الشرط لما كان ماضيا جاز ان لا يعمل حرف الشرط في الجزاء كما لم يعمل في الشرط واذا اقرانى الشرط لما كان المعتبر والا ما في الجزاء ويعتبر الجزاء محذوفا قوله وهم الوهم كانه قيل لم تذكر الخبر في بحث كان من متعلقات المسند مع انه كان خبر مسند الى اسم فوقع الذي هو واقع على حسب النحو ولقيد هو خبر الشبيه بالمفعول فكان ما عليه ان تذكره هو كما وان لا تكتفي بذكره في قوله من نحو المفعول ضمنا فاجاب بان الخبر في هذا الكلام هو المسند في الحقيقة لا قيد للمسند وذكر ان الا في الناقصة لانه ما مع عمانها كلاما مفيدا حتى يكون الخبر قيدا فيه وذكر لبيته الفائدة فهذه الافعال في الصورة مسندة الى ما هو فاعل وما هو في الحقيقة قيود للمسندات التي هي اخبارها من حيث ان تلك الافعال تفيد تخصيص اخبارها بالازمنة الثلثة كان زيد قيل بوقائم في الزمان الماضي وحيث كان في المقام دقة يخالف الصورة الحقيقة امر بالتأمل قوله وقد ظهر لك من هذا اي مما ذكرناه من ان الشرط سواء قدم او اخر قيد للمسند في جملة الجزاء ان الجملة الشرطية اي المركبة من الشرط والجزاء جملة خبرية اي ما صورته الخبر مقيدة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط وقوله محتملة في نفسها اي مع قطع النظر عن خصوصية المتكلم وعن خصوصية الخبر ايضا فانه هو المعتبر في احتمال الجملة الخبرية للصدق والكذب فان قلت ان طلعت الشمس جاء النهار كان محتملا للصدق والكذب في نفسه اي من حيث كونه حكما مخبرا عنه وان تعين صدقه اذا نظر الى خصوصية الخبر المقيد وكذا قولك ان طلعت الشمس جاء الليل فانه يحتمل لهما في نفسه وان تعين كذبه اذا نظر الى خصوصية الخبر فقولك ان يضرب عمرو يضرب زيد حكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت وقوع الضرب من عمرو وهذا تقدير كما تقول يضرب زيد في وقت ضرب عمرو وان المحتملة للصدق والكذب باعتبار الاخبار والانشاء عن الاعتبار الابعاد عن كما في قولك ان طلعت الشمس جاء النهار او وجد الليل واما الشرط نفسه مثل ان طلعت الشمس فليس بكلام فضلا عن احتمال الصدق والكذب واما المنطقيون فانهم يجعلون كلا من الشرط والجزاء خارجا عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ويعتبرون الحكم فيما بينهما باللزوم او الاتفاق فان كان مطابقا للواقع

في القضية

في القضية صادقة والا فكاذبة سواء كان الشرط والجزاء صادقين او كاذبين او مختلفين ويعبر عنه بان المحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء بمنزلة المسند اليه والمسند في زيد قائم والحكم هو التعلق بينهما باللزوم او الاتفاق او عدمه لا ثبوته له او انتفائه عنه كما في القضية الحملية ثم انه لا يخفى على الفطن ما ذكره المصنف انما هو فيما اذا كان الجزاء جملة خبرية اعني ما عدا انه في قانون العربية نحو ان جاءك زيد فاكرمه او لا تكرمه فانه انشائية مقيدة بقيد مخصوص في هذا المقام تدقيقا لم يبلغ الرجل لابرازه واعلم ان للفعل وما يتصل به من المسند اليه وغير المسند اليه اعتبارات في الترك والاثبات والاظهار والاضمار والتقديم والتاخير ولما اعتنى الفعل بتقييده بالقيد الشرطي بما يخصوص اعتبارات ايضا بذكر جميع ذلك في اخر هذا الفن مع قصد لما عاصرة كما اورد المصنف الحالة المقتضية لكون المسند فعلا ولكونه مقيدا بقيد ما وكان للفعل وما يتصل به من فاعل وغيره ما يتعلق به من المقيدات احوال مختلفة توجب بسطا في الكلام سيما ان لم يذكر الاجمال فصلا منفردا فيما رواه واعلم ان للفعل وما يتعلق به من المسند اليه الذي هو الفاعل ومن غير المسند اليه الذي هو المفاعيل الخمسة وغيرها اعتبارات ولطائف يعتبر في الفعل في تركها واثباتها وفي اظهارها واضمارها الخ فان في الترك ونحو تلك الترك اشعار بان الاعتبارات هي الاحوال المقتضية لا مقتضيات الاحوال فكانه قال للفعل وما يتعلق به امور واحوال معتبرة في الترك وغيره قوله اي مقتضية ايا او لوقال احوالا اعتبارات من الترك الخ لكان اسلم من بيانه فتكون الاعتبارات عبارة عن هذه الامور التي هي مقتضيات الاحوال وما اورده كلمة في كان في الاعتبارات احوالا مقتضية للامور المذكورة قوله ولما بين الفعل اخص الفعل في قصره بالمظهر لكونه انسب بمقصوده الذي هو افراد اعتبارات القيد الشرطي بالذكر اظهارا للاعتناء ان نا قيل لا بد من وجه الايراد في قوله بتقييده وايثارها على كلمة في التي هي انسب بالمقام اذ المعنى ان للفعل اعتبارات في تقييده بالشروط المختلفة فلعل كلمة الباء فيه بمعنى في ويحتمل احتمالا لاحقا ان تحمل على السببية والظاهر انه يتصل باعتبارات الثاني كالاول لكونه معطوفا عليه بكلمة الواو الواقعة في قوله وله لكنه روى مرفوعا اما عطفا على محل اسم ان واما على انه مبتدأ خبره جملة و لا بد فان في خبره قوله اعلم بل يكون كلاما مبتدأ ولما الحالة المقتضية لترك تقييده فهي اذا منع عن تربيته الفائدة مانع قريبا او بعيد قوله مانع قريبا اي ظاهر يعرف بادنى تامل والبعيد يحتاج الى دقيق نظر وتفكر

تأمل لعدم علم المتكلم بالقيود المفيدة لزيادة الفائدة او كونها معلومة للمخاطب او كونها مما لا يحتاج
الى ذكرها او عدم الفرصة لذكرها او عدم ارادة اعلام السامع بها او مانع بعيد ان يخبر فلان بحيا جاء لزيادة
لخوف من توهم كونه مكثارا او وقوع الكلام فيتولد منه عداوة السامع له وحده او الاتحاد على
العقد او ... وأما الحالة المقتضية لكونه اسما فهي اذا لم يكن المراد افادة التجدد والاختصار
باحد الازمنة الثلاثة افادة الفعل لاغراض تتعلق بذلك المسند المفرد اما اسم او فعل والمقتضي لكونه فعلا
على ما تقرر ارادة افادة التجدد والاختصاص باحد الازمنة على اخصر ما يمكن فعدم هذه الارادة يكون مقتضيا
لكونه اسما قوله افادة الفعل منصوب على المصدرية من الحصر الواقع خبرها يمكن ان جعله بدلا عنه غلط او
المنع لان افادة الفعل في كونها على اخصر وجه وقوله لاغراض متعلق بها يمكن وقوله لكن اشارة على كثرة
المراد ما ذكر اي الاغراض تتعلق بعدم ارادة افادة التجدد وتلك الاغراض مثل ان لا يكون المسند ... فانيا
كقولك انه عالم او لا يختص باحد الازمنة كقولك زيد عالم او كان تخفيفا به لكن ان يسقط الكلام كقولك زيد
ضارب في الزمان الماضي او لا يراد الاطلاع على زمانه واما الحالة المقتضية لكونه منكرا فهي اذا كان
لحكمه وارد على حكاية المتكلم كما اذا اخبر عن رجل في قولك عندي رجل بقصد تحقيق الذي عندي رجل
او كان المسند اليه نكرة كقولك رجل من قبيلة كذا حاضر فان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء
كان يمتنع عقلا او يصح عقلا ليس في كلام العرب وتحقيق الكلام فيه ليس مما يهمنا الان واما قوله
جانبي نحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء وبيت الكتاب اظبي كان امك
ام حمار محمول على ضرورة الشعر ... واصلا لا يستقيم ولا يكن موقفا منك الوداع ويكون
مزاجها عسلا وماء واظبيا كان امك ام حمار ولا يظن بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه بان كان
اسم كان الذي هو الضمير والضمير معرفة فليس المراد ... على ان ارتفاعه بالفعل
لا بالابتداء ولكن قد زال الاضمار على ما قرر في البيت اعتبار ان سؤالا وجوابا فلا علينا ان نناقش
وايا كان والتوسيع في تحقيقه ... قوله لكونه منكرا اي لكون المسند الذي
هو اسم منكرا وانما قلنا ان الضمير يرجع الى المسند الذي هو اسم لانه يبين الحال المقتضية لكون المسند
المفرد اسما ثم شرع في بيان الحالات المقتضية للخصوصيات العارضة لذلك الاسم كالتنكير وما يتعلق
به من التخصيص وتركه وكالتعريف والتناسب لهذا التعبير ان يعترف بها بعد الحالة المقتضية

لكونه

لكونه معرفا الا انه جاز لكونه اسما معرفا مع ان ضميره لكونه هنالك ايضا راجع الى المسند الذي هو
اسم بناء على بعد العهد عن ذكر الاسم فذكر لفظ الاسم في ضمنه كان ليكون توطئة لما هو الخبر حقيقة
كانه قيل لكون المسند الذي هو اسم معرفا على طريقة قولك زيد رجل عالم مع ان الخبر في الحقيقة
هو عالم ورجل توطئة لذكره واعلم ان التعريف والتنكير من عوارض الاسم وخواصه لا يوصف بهما
غيره وما وقع من توصيف الجملة او الفعل بالتنكير فانما هو بالنظر الى الاسم الماخوذ من معناهما قوله
فهي اذا كان الخبر اي خبر المبتدأ والحكاية اي يورد المتكلم في كلامه اللفظ الواقع في كلام آخر على
سبيل المحافظة على صورته الاولى فاذا وقع منكرا في ذلك الكلام استقام المتكلم على تنكيره قوله كما اذا اخبر
عن رجل اي باستعانة الذي بان تقول مثلا عندي رجل واراد المتكلم تحقيق ذلك في ذلك القول بان
يخبر بالذي عن النكرة الواقعة في كلامك وهو رجل فيؤخره الى العجز ويجعل ما عداه صلة للموصول الذي
صدر به الكلام ويضع موضع المؤخر ضميرا عائدا الى الموصول فيقول الذي عندي هو رجل فيورد
المسند وهو رجل نكرة ليكون المحكي موافقا للمحكي عنه لان الحكاية تقتضي ذلك الا انه لا يلزم حكاية
اعراب المحكي عنه بعينه لانه جعل خبرا عن الموصول فوجب كونه مرفوعا البتة والذي اللازم استيفاء
صورة التنكير ليعلم ان المراد ذلك الاسم وقوله لقصد مفعول له لقوله اخبر على طريقة قولك ضرب
زيد تاديبا حذف اللام منه مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المبني للمفعول وهو زيد بل هو فاعل الضرب المبني للفاعل
ذكر تعليلا للفعل الواصل اليه وكانه قال اولا ثم بني للمفعول فشرط النصب مثل هذا المفعول له ان يكون فعلا
لفاعل اصل الفعل لا ان يكون فعلا للمسند اليه الفعل المبني للمفعول قوله فان كون المسند اليه نكرة الخ تعليل
لكون تنكير المسند اليه مقتضيا لتنكير المسند وقوله ليس في كلام العرب خبر ان وقوله سواء قلنا يمتنع او
يصح جملة اسمية اعترضت بين اسم ان وخبرها اي مستويان قولنا يمتنع وقولنا يصح على ان قوله قلنا
يمتنع او قلنا يصح في تاويل المصدر المرفوع على انه مبتدا وخبره قوله سواء وكلمة او بمعنى الواو
وقولنا او قلنا ليس مذكورا لفظا في متن الكتاب لكنه مذكور تقديرا قوله وتحقيق الكلام فيه
ان انه يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس مما يهمنا في هذا المقام بل يكفينا فيه التمسك بعدم الوقوع الثابت
بالاستقراء فان قيل مذهب سيبويه ان من في من ابوه وكذا كم في كم مالك مبتدأ خبره ما بعده فقد اخبر فيه
عن النكرة فان من نكرة بمعنى اي شخص وكذا كم لانه بمعنى اعشرون ام ثلاثون اجيب بان المراد ...

التعريف والتنكير من خواص الاسم لا يوصف بهما غيره

بقوله ليس في كلام العرب ان ذكره ليس في افعال كلامهم الذي هو جملة خبرية وذهب غيره الى انه
من وكم خبرا فقدم وهو من الخالين كما بعده وعلى هذا لا يتجه الاعتراض على كلام المصنف فانه قد
ذكر في الحكم ايضا نحو قولهم كان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ونحو قوله كم رجل افضل منه
ابوه فان قولك افضل مبتدا وابوه خبره على ما ذهب اليه سيبويه وان ذهب غيره الى ان افضل خبر مقدم
اجيب بان المصنف لم يقل ما ذكر نحوه من باب القلب كلاما فيما هو جار على اصله من غير اعتبار قلب
فيه حرر ذلك واما ثانيا فانه قيل كيف ادعيت ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العرب مع
وروده في كلام فصحائهم فاجاب عنه بان ذلك على طريق القلب حيث جعل المسند اليه في مكان المسند
واعرب باعرابه وجعل المسند في مكان المسند اليه واعرب باعرابه على طريق قولهم عرضت الناقة على الحوض والاصل
ان يقال عرضت الحوض على الناقة فوضعوا الناقة موضع الحوض واعربوها باعرابه ووضعوا الحوض موضع
الناقة واعربوه باعرابها فان القلب عبارة عن ان يجري حكم احد جزئي الكلام على الآخر فههنا جعل كل واحد من
المسند اليه والمسند في حكم الآخر واعرب باعرابه والمسند اليه في الابيات الثلاثة وان كان معرفة والمسند
نكرة الا انك اذا رددت الكلام الى اصله لاستحالة الوقوع في كلام العرب وجدت المسند اليه معرفة والمسند
نكرة والابيات الثلاثة من ابيات الكتاب كتاب سيبويه الاول والثاني ظاهر بيان قائله نسبه الى الكتاب لشهوده به
والبيت الاول للقطامي عمرو بن سليم التغلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي وقد كان اسر
الشاعر فاطلقه ورد عليه ماله وزاده مائة من الابل واول القصيدة قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك
موقف منك الوداعا فموقف نكرة اسم كان والوداعا معرفة خبره بتقدير المضاف اي موقف الوداع وضباعا
ترخيم ضباعة اسم بنت صغيرة لزفر بن الحارث المذكور والالف في ضباعا للاطلاق والمعنى الدعاء بان لا يكون
موقف من المواقف موقف الوداع والفراق منها والبيت الثاني لحسان بن ثابت الانصاري رضي الله عنه
من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ويهجو ابا سفيان واول البيت كان سبيئة من بيت راس يكون
مزاجها عسل وماء بنصب مزاجها على انه خبر كان وهو معرفة ورفع عسل على انه اسم كان وهو نكرة و
السبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد آخر فهي سبية بالياء لا غير وبيت راس
مدينة صغيرة بالشام بين رملة وغزة اشتهرت بجودة خمرها وقيل هو موضع الى ... وعناه
وبلدته وصدر البيت الثالث فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار وبعده لقد لحق الاسافل بالاعالي

وماج

وماج اللؤم واختلط اي كثر اللؤم والزناة واشتبه الاصل والنسب واكتسب الناس اخلاق
اللئام وذهب عنهم السودد حتى لو نظروا في هذه الحالة سنة لا يبالي انسان انجيبا كان امه ام غير
نجيب فانه اراد بالظبي الكريم والنجيب وبالحمار اللئيم والهجين وذكر الامرين الاقراف والهجنة عبارة
عن النزاهة وهذا من الغدر وذكر قد تكون من قبل الجد وقد تكون من قبل الام والاول يسمى اقرافا والثانية
هجنة للجوهري المقرف من الفرس وغيره الذي امه عربية وابوه ليس كذلك لان الاقراف انما هو من قبل الفحل والهجنة
من قبل الام فاذا كان الاب عتيقا اي كريما والام ليست كذلك كان الولد هجينا وان كان بالعكس كان الولد مقرفا
وتوجيه كون هذا البيت من تنكير المسند اليه وتعريف المسند هو ان ظبي مرفوع على انه اسم كان المحذوف المفسر بكان
المذكور وامك منصوب على انه خبره وانما اضمر تقدير كان لان الاستفهام بالفعل اولى كقوله ولا نطيل ببيت
الكتاب فاردنا ما نحن فيه من كون المسند معرفة والمسند اليه نكرة وقوله ذا بامعول له لنطيل لما احتمل
ان يقال ان قوله ظبي مرفوع على انه مبتدأ المختص بالاستفهام والجملة بعده خبره واسم كان هو الضمير العائد
الى ظبي والضمير معرفة نفى صحة هذا الاحتمال بقوله ولا تعلق الى قوله والضمير معرفة بعيد كان عائدا الى
نكرة فهو معرفة كانه انا رجل ذلك المنكر من حيث انه معلوم بوجه ما الا ترى انه يقع مبتدأ في نحو قولك جاءني رجل
وهو راكب على هذا الاحتمال يكون كل واحد من اسم كان وخبرها معرفة وتكون الجملة خبر المبتدأ المنكر الذي
هو ظبي لتخصصه بالاستفهام فانه قد ذكروا ان دخول الاستفهام على النكرة يصحح وقوعها مبتدأ كما صح ان يقال
ارجل في الدار ام امرأة كقوله فلبس الحمار اذا اهم بهذا ... بيت الكتاب مستشكلا به على قولنا ان كون المسند اليه
نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العرب قوله كان اهكل ابكم فيه ان اسم كان هذه نكرة وخبرها معرفة فالنقض
به قولنا ان ذلك ليس في كلام العرب حقيقي بان اسمها ضمير يعود الى المبتدأ النكرة والضمير معرفة فلا ينتقض
به القول المذكور مرادنا بالبيت قوله ظبي النكرة وانه اسم كان المقدر المفسر بالمذكور في العدد وانا جعل قوله ظبي
مبتدأ كما ذكرتم من انه مما هو الاصل في الاستفهام ونرى للاولى بلا ضرورة فانه قد حررنا الاستفهام الذي في
بعد اسم مقدر بالفعل بناء على ان تقدير الاستفهام بالفعل اولى على انه لو ارتفع قوله ظبي على الابتداء لدل الكلام
على ان الشاعر يعرف اصل الامر من لا ابعينه و شك في ان النعيين وهذا المعنى ليس بمراد وانما المراد بيان تغير الزمان
وسقوط شرف النسب عن حيز الاعتبار وهذا المراد يستدعي ان يكون الكلام من قبيل قوله سواء عليهم
انذرتهم ام لم تنذرهم اي مستو عليهم انذارك وعدم انذارك فكذلك اي ولانا ذا رفعنا ظبي بتقدير

فالمسند اليه فيه وهو ظبي نكرة والمسند وهو امك معرفة وقد قلنا ان ذلك ليس في كلام العرب

المقدر المفسر لا بالابتداء فقدرنا اصل الكلام اظبيا كان امك فجعلنا ظبيا مسندا وامك مسندا اليه
مع رجوع الكلام الى الاصل من كون المسند نكرة والمسند اليه معرفة قوله وفي البيت اي بيت الكتاب اعتبارات
بعضها سؤال وبعضها جواب فلا عليك ان تتامل اي عليك ان تتامل واياك والتمحل اي ان تتعرض
ان تتعرض للتبخيت وهو القول في شيء بما لا علم لك به اعتمادا على البخت واتفاق التبخيت ان يتعرض لكلام
اصدق في تلك الاعتبارات فتخطئ لان القول بما لا علم فيه تخطئة المصيب غالبا قوله فتخطئ منصوب على انه
جواب النهي لان قوله اياك والتبخيت بمعنى لا تبخت وقيل انه منصوب باضمار ان عطفا على التبخيت فمن الامور
ما توهم انه لا يجوز ان يكون ظبي مبتدا خبره الجملة فلا يكون البيت مما نحن فيه وجوابه ما علم ايضا من انه عدول
عن الاولى بلا ضرورة فان همزة الاستفهام وان جاز دخولها على الاسم لكنها بالفعل اولى وقد صرح المصنف في
قسم النحو فاذا امكن تقدير الفعل بعدها لا يعدل الى الوجه المرجوح ومنها انه اذا قدر فعل كانت الهمزة
داخلة على الفعل وام داخلة على الاسم فلا يتعادلان وجوابه ان ذلك الفعل محذوف فهو بالوجود وعدمه
فكانه لا فعل هناك فلا قدح في التعادل ومنها ان الضمير العائد الى النكرة اقوى منها في الابهام لانه كناية
عنها فيجب ان يكون نكرة فلا فائدة في جعل ظبي مرفوعا على الابتداء وجعل كان مسندا الى الضمير العائد اليه
في دفع الاشكال الوارد على ظاهره ويكون مثل ان الكلام الخ لكونه باقيا بحاله من جهة ان الضمير العائد الى
النكرة نكرة بل اشد منها في الابهام وجوابه ان معنى التعريف هو التعيين اي الاشارة الى معلوم من حيث
هو معلوم وان كان مبهما وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة دونها ولهذا اجرى عليه احكام المعارف
اتفاقا اي الكلام في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا فان الظاهر كونه نكرة لان المرجوع اليه ليس بمذكور لفظا
ولا معنى حتى يكون اشارة اليه من حيث انه معلوم متعين بوجه من الوجوه وحكمهم بان الضمائر مطلقا
من المعارف تقتضي كونه معرفة مع ان الاشارة فيه ليس معلوم من حيث هو معلوم بخلاف الضمائر الراجعة
الى المذكور لفظا او معنى ومنها ان المسند اليه في اصل الاستعمال لما كان امك وجب تانيث الفعل لانه مسند
الى مؤنث حقيقي من الادميين بلا فصل ولو كان الفعل المقدر مؤنثا لكان مفسره ايضا كذلك لكونه
المفسر عين المفسر فيجب ان يتوافقا تذكيرا او تانيثا وما كان المفسر كان بدون التاء كان المقدر ايضا
كذلك فيجب ان يكيف جاز اسناده الى امك وجوابه ان المقدر في الظاهر مسند الى ظبي وهو مذكر فروعي
تذكيره ثم يرد على عبارة المصنف انه ينبغي ان يقول في بيان اصل الاستعمال اظبيا كانت

افكل

افكل ثابت الفعل لكنه تنزل وفرع الفعل بين الخبر المذكر والاسم المؤنث بجعله كالضمير الواقع
بين المذكر والمؤنث لذات واحدة كقولك امك كان ظبيا فجاز ايضا ان يجاء الظبيا كان امك با
لتذكير كما جاز ان يجاء كانت بالتانيث الا انه اختار رعاية افق نظم البيت واما هذا النمط
مسمى فيما بيننا بالقلب اي ما نحن فيه من الاخراج لا على مقتضى الظاهر وله شيوع في التراكيب
اي مما يورث الكلام ملاحة ولا يشجع عليها الا الكمال البلاغة يأتي في الكلام وفي الاشعار
وفي التنزيل من يقولون عرضت الناقة على الحوض يريدون عرضت الحوض على الناقة وقال القطامي
كما طينت بالفدن السياعا اراد كما طينت الفدن بالسياع وقال الشاعر كما عصبت العلباء
بالعود اراد كما عصبت العود بالعلباء وقال صدا الشيء ومشى الدماج بالضياطرة الحمر اراد ومشى الضياطرة
الحمر بالدماج وكل ذلك لا تخلو عن القلب وقال ساطع استعارة الشعار كمراد الطعان وقال رؤبة ومهمه مغبرة
ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه اراد كان لون سمائه من غبرتها لون ارضه وقال الله تعالى ثم دنا فتدلى
او يكب فيعتم اراد او يعتم فيكب وفي التنزيل وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اي جاءها باسنا
فاهلكناها على احد الوجهين وقيه اذهب بكتابي هذا فالقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون
على ما يحمل من الفه اليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم وفيه دنى فتدلى بحمله على تدلى فدنا والفاظ
في الاصل نوع من البسط والمراد ههنا نوع من انواع التصرف المبسوط لا دليل المعنى اي هذا النوع
من التصرف الوارد في الامثلة المذكورة يسمى فيما بين علماء المعاني بالقلب من قلب الخبر اي
جعلنا ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا او تانيث الضمائر في قوله وشيعة وله شيوع وهي مما يورث ولا يشجع
عليها واما في الكلام والاشعار باعتبار الشعبة الا ان قوله وياتي روي بتذكير الضمير عودا الى القلب
قوله وهو مما يورث الكلام ملاحة فيه اشارة الى ان القلب يزيد ويحسن الكلام ويزينه فكان مقبولا مطلقا
وان تضمن اعتبارا لطيفا او حسنه على قياس الشئ فان قال سعد الملة لا يتصور اخراج الكلام لا
على مقتضى الظاهر في الكلام البليغ الا اذا كان هناك مقتض غير ظاهر يرجح عن الظاهر الدعاوي
لا اقل ليكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال وما ذكره صاحب الايضاح من ان السكاكي قبل القلب مطلقا سواء
تضمن اعتبارا لطيفا او لا وهم من قبيل انه توهم ان بعض الابيات التي اوردها المصنف قبلها خال عن اعتبار
لطيفة وليس كذلك قوله ولا يشجع عليها الا الكمال البلاغة يؤيد كون القلب مطلقا مقبولا عنده من

ابو السعود تضمنا اعتبارا لطيفا او لا

حيث انه يدل على ان الكامل في البلاغة يتصرف في الكلام تفننا فيقلب في بعض الكلام
اجزاء الكلام بعضها على بعض اذ ليس هنا كان الباعث في المقصود اما بشارة المعنى كما في قوله
عرضت الناقة على الحوض وقوله طينت بالفدن او بشارة اللفظ كما في قوله ولا يك موقف فان نكره
يرفع التباس او لو بنا ذهابها كما في قوله يكون مزاجها عسل وماء على طريق زهرة النصر في اصول الملوك
وهذه هي الفائدة العامة في القلب ثم تختص مواقعه بلطائف الاعتبارات وقوله باقي في الكلام بيان
لقوله بما شيوعه وقوله يقولونه بيان للبيان اورده بلفظ المضارع المفيد للتجدد والاستمرار على طريق الزمان
واورد قول الشعراء الماضين بلفظ الماضي واورد قوله في التنزيل ... على صورة الجملة الاسمية
المفيدة للدوام والثبات فان قوله ومع التنزيل خبر مقدم لمبتدأ ... على طريق الكناية فقد سلك
في ازالة استبعاد القلب استشهاده سبيل الترقي فقال هو واقع في كلام الناس ومحاوراتهم مبتدأ ولو يعني
بينهم فيقولونه على سبيل التجدد والاستمرار عرضت الناقة على الحوض بل واقع في اشعار الفصحاء الماضين
بل ثابت في كلام الله تعالى الذي هو فوق كل كلام ولاستغنائه بفعل الشرط في اعادة الجار من المعطوف حيث
جاء في الاشعار وفي التنزيل قوله ... عرضت الحوض على الناقة وذكر ان المعروض عليه يجب ان يكون
ذا شعور واختيار وفي هذا القلب اعتبار لطيف وهو ان المعتاد ان ينقل المعروض عن مكانه ويؤتى به الى المعروض
عليه فلما اتى بالحوض في موضع ... بالناقة اليه جعلت كانها هي المعروضة على الحوض ومن نظائره ادخلت
الخاتم في الاصبع والقلنسوة في الرأس فان المدخل هو الاصبع والرأس الا ان العادة تحريك الخاتم والقلنسوة
للادخال فجعلا كانهما مدخلان واول قول القطامي فلما ان جرى سمن عليها كما طينت
بالفدن السياعا ... بالرجال ... ونحن نقول ان ... طينت الفدن ...
اذا اصلحه وسويته بالطين والفدن القصر والسياع الطين المخلوط بالتبن يصف ناقة بالسمن وانها
كفدن طين ... الشحم منه ... حسبي ... العلبا بالعود والضمير في منه
للدلاء ولم ... العصب الشديد والعلباء عصب العنق اي انا منه ... اي يجعل
... العلبا بالعود ... وفي البيتين اعتبار لطيف ... على المبالغة بجعل الكثير
فيما ... اعتبار لطيف حيث جعل الفدن كالطين بالنسبة الى المبالغة في كثرة ... الفدن
شيئا قليلا ... الكثير حتى يظهر كثرة سمن الناقة ولا يخفى برودة هذه المبالغة وكذا الحال

في العود والعلباء قوله وتشقى ... بينهما وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر ... الهوادة
بالصلح واللين والرفق والضياطرة جمع ضيطار كبياطرة جمع بيطار وهو الرجل الضخم الذي لا غنى فيه
ولا كفاية عنده والحمر جمع احمر اللون ... الضياطرة من قولهم عدو ... الاعداء بالحمر لان
الغالب في اعداء العرب الحمرة وقيل المراد بالاحمر من الاسلاح ... والمعنى ... فرسانا لا
... للمصالحة بينهم وتشقى الضياطرة بالرماح اي تشقى رجال لا علم لهم بالقتال الرماح
بسبب ... او ... وفي القلب اعتبار لطيف وهو ان في اسناد الشقاء الى الرماح تنبيه على ان
الضياطرة ... بالرماح شقاوة عظيم ... في شقاوة الرماح بان ... ان رماحهم
جازاه ... الرماح بالضياطرة ... الطعن ... تشقى الرماح
... ان الطعان ... بجميع الكم ... بتعبه وفي البيت وجه آخر
لا قلب فيه ... وهو ان ... الرماح ... الضياطرة ... بانه ...
بها ... من ... الرماح ... نهاية ... الا ان يطعنوا بها
... تشقى ... الغبار الا آخرا
جمع ... لون الارض ... يبين ان لون السماء ... وصار مثل لون الارض ...
ان يبين ان لون ارضه ... فصار مثل لون السماء ... كان لون سمائه لون ارضه الا
انه قلب التشبيه ... كان لون ارضه سماؤه للمبالغة في ... لون السماء حتى كانه اصل في الغبرة وان لون
الارض يشبه به وقوله يمشي صدره ... وقوله ... ببعض العين من ... بغير
والعنق ... الصدر ... الظهر ... والكتاب ... على الوجه ... كتب وهو
من النوادر والعثرة ... ان الغوادي ... قد صار ... اذ ...
الاقعس ... السقوط او يعثر فيكب وفيه قلب لان الغبار ... السقوط ... الغالب ...
انه من غاية ضعفه سقط على وجهه قبل الغبار ... كما قال الخطيب ... للقلب ... فائدة
... على اصل الوجهين ... الذي هو في هذا الوجه المبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى
كانهم اهلكوا قبل مجيء البأس اي العذاب اليهم واما على وجه الآخر وهو ان يكون اهلكنا بمعنى
اردنا اهلاكهم فلا قلب وقوله على ما يجلد ... بكتابي هذا فالقه اي هو من القلب

حال كونه على الوجه الذي يحمل عليه وانما رمز لكونها ان لم يحملا آخر لا قلب فيه وهو ان المعنى
ثم قرب اي عزيم لاهو ملكان قريبا يتوارى فيه بحيث تسمع كلامهم فانظر ماذا يرجعون اي اي جواب
يردون وفائدة القلب على انه يحمل الكلام على معنى الغير فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم يطلب
المسارعة في الامر الجميع وقوله ثم دنى فتدلى اي ثم قرب جبرئيل عليه السلام من محمد صلى الله عليه وسلم
فتدلى اي فتقرب وتكلف طلب القرب ونظيره قفانبك يحمل على القلب اي تدلى فدنى وذلك لان التدلي
الذي هو تكلف القرب ونظيره متقدم على الدنو وفي لفظ يحمل اشارة الى انه يحمل آخر لا قلب فيه وهو ان
التدلي هو التعلق من العلو الى اسفل اي دنا جبرئيل عليه السلام من النبي صلى الله عليه وسلم فتعلق مترددا بين العلو والاسفل
بين السماء والارض من تدلت الثمرة من الشجرة فاذا رغب الكشاف فتدلى اي فتعلق عليه في الهواء او كان
المسند اليه معرفة لكن المراد بالمسند وصف غير معهود ولا مقصود الانحصار في المسند اليه كما تقول زيد كاتب
وعمرو شاعر اذ لا تعلمنا ما في تعريف المسند باللام اللفظي عندك ما ذكرنا او كان يجب تنكيره كما تقدم في تنكير
المسند اليه من ارادة تعظيم الشان او الانحطاط كما قال تعالى هدى للمتقين من تمرير التنكير انه هدى لا يكتنه كنهه
وكما قال ان زلزلة الساعة شيء عظيم قوله او كان المسند اليه معرفة عطف على قوله او كان المسند اليه
نكرة واراد بالوصف ما يعم الاسماء المشتقة من الافعال فان لها مزيد تعلق يستدعي الاسناد الى ما يوصف
بها والاسماء المشتقة نكرة في اصل وضعها وقد تقرر في النحو ان الاسماء النكرة لا تعرف الا باللام التي هي للعهد
او الجنس او بالاضافة وهي للعهد وقد يقصد بها الجنس ايضا كما في قوله تعالى يا آبانا كما ذهب اليه صاحب الكشاف
الا ان المشتق لا يتعرف بالاضافة لان اضافتها لفظية وهي لا تفيد التعريف الا نادرا فتعين ان
يكون تعريفها باللام واللام تفيد تعريف العهد البتة عند المصنف ثم ينقسم الى تعريف الحقيقة والاستغراق
وتعريف العهد الخارجي المشهور كما يجيء بعد فاذا كان المراد بالمسند وصفا غير معهود اي غير معلوم لا يحتاج الى تعريفه
باللام المفيدة لتعريف العهد فلا تدخل اللام المفيدة للتعريف والمعلومية فقوله غير معهود احتراز عن
مثل قولك زيد المنطلق اذا اردت به معهودا وقوله ولا مقصود الانحصار احتراز عن مثل قولك زيد الامير
وعمرو الشجاع اذا اردت به الجنس فانه يفيد الانحصار فانه اذا كان المراد بالمسند وصفا مقصود انحصاره
في المسند اليه وجب تعريفه بلام الجنس قوله من ارتفاع الشان اي يمكن من ارتفاع الشان لان الفخيم انه عائد
الى المسند وقد ان ارتفاع شان المسند لم يتقدم في تنكير المسند اليه انه عائد الى المسند اليه وان تنكير

المسند

المسند لا ينبئ عن ارتفاع شان المسند اليه بل اراد به ارتفاع الشان في الجنس ولا شك ان الجنس
قد تقدم في تنكير المسند اليه وان تنكير المسند يفيد هذا الجنس فلا يرد شيء من الاشكالين والضمير
في الانحطاط للشان لا للمسند على ما توهم ونظيره الآية النعت في قوله تعالى شيء عظيم على ارتفاع الشان لا انه
دلالة التنكير عليه ايضا اذ لا خفاء في جواز اجتماع دلائل متعددة على مدلول واحد واما الحالة المقتضية
للتخصيص اما بالاضافة كقولك زيد ضارب غلام او بالوصف كقولك زيد رجل عالم فهي اذا كان المراد
كون الفائدة اتم لما مر في فصل تعريف المسند اليه قوله للتخصيص اي تخصيص المسند الذي هو الاسم
النكرة وخص الاضافة والوصف بالذكر مع ان المسند النكرة يتخصص بغيرهما مثل خير في الدار قائم في المكان والدار
والنجم وغيرهما مثلا اذا قيل زيد جالس في الدار يصير المسند اخص بسبب تقييده بكونه في الدار وكذا اذا قيد
بغيره لان المراد من التخصيص هنا هو التخصيص بمعنى تقليل الاشتراك الواقع في النكرة وهو اصطلاح
النحاة فانهم يسمون التقييد بالمتعلقات من الفاعل والمفعول وغيرهما تخصيصا وان صار بها الفعل و
ما يشبهه اخص بالنسبة الى اطلاقه فمقابل يسمونه تقييدا او تعريفا في نحو غلام زيد فتخصيص اسم النكرة بهذا
المعنى الاصطلاحي لا يكون الا بالاضافة الى النكرة او بالوصف بالمستوي فان قيل فعلى هذا كان على المصنف
ان يتعرض لتقييد الاسم النكرة بمتعلقاته كما تعرض لتخصيصه بالاضافة والوصف فكيف اقتصر على ما يجب عليه ذكره قلنا
لا نسلم انه اخل بذكره فانه قد ذكر الحالة المقتضية لتقييد الفعل بمتعلقاته قبيل ولا فرق بين الفعل وبين الاسماء
المتصلة به في ذلك فقد علم حالها ايضا فلا اخلال وهذا معنى قول المحقق الشريف لان تخصيص الاسم من
حيث انه اسم انما يكون بالاضافة والوصف واما تخصيصه بالمفعول ونحوه فهو باعتبار كونه في معنى الفعل لا من
حيث انه اسم ويسمى تخصيصه بمتعلقاته تقييدا وقد علم ذكره في ضمن تقييد الفعل على سبيل التبعية والمقايسة
وتسمية الاضافة والوصف تخصيصا والمفعول ونحوه تقييدا مجرد اصطلاح وان كانت الفائدة في ذلك المسند
اتم واكثر عند تخصيصه لما عرف في فصل تعريف المسند اليه من انه كلما كان المسند او المسند اليه اخص كانت
الفائدة في ذكره اتم واما الحالة المقتضية لتركه اي ترك التخصيص فظاهرة لكونه كان ما سبق على ذكر مثل
ان ان كان ما سبق في حالة المقتضية لترك تقييد الفعل على ضعفك وهو ان يكون هناك مانع من تربية الفائدة
قريبا كان او بعيدا واما الحالة المقتضية لكونه اسما معرفا فهي اذا كان عند السامع مشخصا باحدى طرق
التعريف معلوما له وكان ثابتا معلوما لشيء فالمسند اذا كان مشخصا عند السامع معلوما لشيء

لا بمعنى انه كون المسند اليه معلوما له ايضا لما قدمنا انه واذا كان معلوما عنده فماذا يستفيد اما
لازم الحكم كما تزعم فيه من انني عليك بالغيب الذي انني عليّ بالغيب انت معروفا له انك عالم بذلك او الحكم كما
نزعم فيكون المعنى يعرفه انه لقاه ويعرف ان انسانا يسمى زيدا او يعرفه يحفظ التورية او بوجه بين يديه لكن لا يعرف
ان ذلك الانسان هو اخوه اذا قلت له اخوك زيد او اخوك الذي يحفظ التورية او اخوك هذا فقد عرفت الاخ
او اذا قلت زيد اخوك او الذي يحفظ التورية اخوك او هذا اخوك فاعرفت الاخ معروفا له بجميع ذكر احدهما
الآخر قوله معلوما له تاكيد لكونه مشخصا اي اذا كان متعينا معلوما للسامع باحدى تلك الطرق وقوله
بكنه خبر لكان ومتعلقه محذوف وقرئ اسمعك حال من الضمير في كان والعامل لكان تقديره كان ملتبسا
بكنه حال كونه اسمعك ويحتمل ان يكون خبرا ثانيا لقوله كان وقوله يتحول حال من ضمير اسمعك قوله والمخبر
الظاهر ان المصنف فرع السؤال على ما سبق من جواز كون المسند معلوما باحدى طرق التعريف ونظيره ولذا كون المسند
معروفا معلوما يستلزم كون المسند اليه كذلك لما تقرر ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العرب
واذا كان طرفا الكلام المخبر معلومين عند السامع فماذا يستفيد من الكلام فلا يجوز ان يكون المسند معرفة معلوما
عنده والا لكان الكلام خاليا عن الفائدة وتقرير الجواب انه لا يلزم من معلومية الخبر بأن الطرفين معلومية الجزء
الثالث وهو الخبر الصورية والاسناد فيستفيد الحكم اذا لم يكن معلوما له وان كان الحكم معلوما له يستفيد
لازمه ولم يتعرض الشريف المحقق بكون منشأ السؤال هو الكلام السابق مع ملاحظة لازمه الذي هو كون المسند
اليه معلوما ايضا وكونه منشأ منهما كما هو الظاهر من تقريره مبني على ان من علمهما يستفيد فائدة الخبر
مع الغفول عن الجزء الصوري الذي هو الحكم والاسناد لانه سؤال واه بين السقوط بل جعل منشأ السؤال
هو الكلام السابق ووجه كونه منشأ له ان من علم المسند يستفيد فائدة الخبر بناء على ظاهر ما تقرر ان
الفائدة هو الخبر فاذا كان معلوما فاني يتصور الفائدة خصوصا اذا كان المسند اليه ايضا معلوما وتقرير
الجواب ان معلومية كل واحد من الطرفين لا يستلزم معلومية الاسناد فجاز ان لا يكون الحكم والاسناد معلوما
مع كون الطرفين معروفين باحدى طرق التعريف فيستفاد الحكم والاسناد من الخبر وجاز ان يكون الحكم
ايضا معلوما فيستفاد لازمه والمصنف قدم استفادة اللازم لانه اولى بالاستفادة فيما اذا كان الطرفان فله
معرفتين وقولهم محط الفائدة هو الخبر ليس معناه ان الخبر في نفسه هو المقصود من الكلام بل معناه ان المقصود
الاصلي من الكلام استناده الى المخبر عنه وكونه معرفة انما يستلزم كونه معلوما في نفسه وذلك لا يستلزم معلومية

استناده

محذوف

استناده الى المخبر عنه قوله فانا لا نعول جزاء شرط مقدر تقديره فان كنت تقول ذكرنا انا نعول الحاذق
في قولك كان زيد نحو كما في النصب على انه صفة مصدر محذوف اي استفادة مثل الاستفادة التي ترى او قوله معروفا حال
من ضمير الكاف في قولك عرفنا اذا قلت ظرف نحو لمن لا يعرف ان كان زيد نحو قولك اذا قلت وكان قوله لمن لا يعرف
ان ذلك الانسان هو اخوه لا يلائم تقدير الاخ في المثال كما سيأتي منه ان ضابطة تقديم احد الاسمين المعرفين
على الآخر مع كون كل منهما صالحا لان يحكم عليه فانهما كمعرفة او نوعها ان الح كان منك الحكم عليه
يجعله مبتدأ والآخر خبرا لا غير ولا شك ان ذلك الانسان اخوه فهو كالطالب للحكم على ذلك الانسان بانه اخوه
لا على الاخ فلا يلائم له ان يوجد الاخ فكان الوجه ان يقول لكن لا يعرف ان احدهما الآخر كما انه المصنف
فيما بعد وقوله معروفا له بجميع ذكر حال من ضمير الكاف في قوله نحو كما لمن يعرف ومن ضميره اذا قلت الا وجه ما
عطف عليه ولا يتقدم فيما نحن فيه ما يتقدم بسلاسة الا من لكن اذا انني عليك بالغيب انسانا وعلمت
انه يتعلق الحكم وانت تتصوره كالمستخبر عن حاله هل تعلم انه ذلك المثني عليك هو او هل تحكم عليه بذلك المثني
به فتقول الذي انني عليّ بالغيب انت فتأتي بالحكم على الوجه المتصور او كان انني عليك هو وعمرو وعلمت ان
ثناء ذلك متعلق الحكم وانت تتصوره كالطالب ان يتبين له كيف حكم عليه على ذكر الآخر فتقول الذي
عليّ بالغيب انت فتكون بالحكم على ما تتصوره وتقييده انه اي انما عنيت ثناءه دون ثناء غيره واذا قلت
انت الذي انني علي بالغيب فلانه اذا كان انني عليك وتعلق الحكم انت المخاطب ومخاطبته فتتصوره
كالطالب ان يتبين له كيف حكم عليه فتثبت بالحكم على الوجه المطلوب واذا قلت اخوك زيد فلنه لمن
يعتقد انه اخ لنفسه لكن لا يعرف على التعيين فتتصوره طالبا ان يحكم على اخيه بالتعيين واذا قلت زيد
اخوك فلنه لمن يعلم زيدا وهو كالطالب لان يعرف حكمه له وانه معتقد ان له اخا لكن لا يعلمه على التعيين
ولذلك اذا قلت اخوك الذي يحفظ التورية او الذي يحفظ التورية اخوك او اخوك هذا او هذا
اخوك واذا قلت زيد المنطلق فلنه لمن يطلب ان يعرف حكما لزيد اما باعتبار تعريف العهد ان كان
المنطلق معهودا او اما باعتبار تعريف الحقيقة والاستغراق واذا قلت المنطلق زيد فلنه لمن لمنطلق
في ذهنه المنطلق باحد الاعتبارين وهو طالب لتعيينه في الخارج واذا انما ملت فاعلم ان عليك
اعتراض على معنى قول النحويين بعد حكمهم انه لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا معرفتين معا بل ايهما
قدمت فهو المبتدأ وما قد سبق لي بعض الخواطر من ان المنطلق دال على معنى نسبي فهو في

في نفسه متباين للخبر وان زيدا دال على الذات فهو في نفسه متعين للمبتدائية متقدم او ما جعلا
موضوعا عليه فان المنطلق لا يجعل مبتدأ الا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق وانه بهذا المعنى لا يجعل
خبرا وان زيدا لا يقع خبرا الا بمعنى صاحب اسم زيد ويكون المراد من قولنا المنطلق زيد الشخص الذي
له الانطلاق صاحب اسم زيد واما ما هو فقد يقع من نحو قوله تم وان لم اكن كما انكرا وكذا
لعاب الافاعي القاتلات لعابه مما لا يستقيم معناه الا بالتقديم والتأخير فخرج على التأويل المقدم
ذكره فافهمه. بين المصنف ان في طرفي الكلام الخبري اذا كانا موضوعين جاز ان يستفيد السامع
منه الحكم او لازمه واورد ما يستفيد منه لازم الحكم مثالا واحدا لم اورد ستة امثلة مما يستفيد
منه الحكم فقدم في ثلثة منها احد الموضوعين وفي ثلثة اخرى قدمت الموضوعة الاخرى فاشار الى
ان ما تقدم من الموضوعين لا يتقدم بسلامة الامر اي جزافا بلا سبب يدعو اليه بل لابد ان يطلب سبب
وهذا من افعال البلغاء وكلام البلغاء من التقديم اذا اعتذوا شيئا من الكلام لم يعتذوا جزافا فقال صاحبه
فيما ياخذه فيجوز بسلامة الامر اي ما دام امرنا سالما فنفعل هكذا كثيرا بحكومة في ذلك بسلامته ثم
بين الداعي في تلك الامثلة وغيرها والضابط في التقديم انه يراعي حال السامع فاذا تصور كالطالب
ان يعلم حكما على احد هذين الموضوعين كزيد مثلا اخذ منه وجعلته محكوما عليه بالاخر ليطابق كلامك
ما يطلبه السامع وكذا تقدمه اذا تصوره كالطالب ان يعلم لازم حكم عليه فتقول الذي اثنى علي
بالغيب ثم لان المثني لما كان في قلبه ان المثني عليه هو عالم بان ذكر المثني اما او لا ذكر لذلك الكلام
على الوجه الذي تصوره المثني انه طالب ان يجعل هذا محكوما عليه حكما بما هو كذلك لكن اذا اثنى عليك اذا
من قوله لا يقدم اي لكن اذا اثنى عليك على الوجه المذكور تقدم الذي اثنى علي وتجعله محكوما عليه بقوله
اتت اذ هناك لا يتحقق سبب يقتضي تقديمه عليه فقوله هل علم وقوله هل يحكم على ذلك المثني بانه هو الذي
اثنى بالغيب اشارة الى ان السامع يستفيد ههنا لازم الحكم لان نفس الحكم معلوم له قطعا وكذا يقدم
الذي اثنى علي اذا كان اثنى عليك ذلك الانسان وغيره وعلم ذلك الانسان ذاته ونقل اليك انه
كلامهما اثنى عليك لكن لا يعلم انك اعتبرت ثناءه او ثناء غيره وانت تتصور كونه يطلب ان يتبين
له انك كيف حكمت على المثني الذي هو ذلك الانسان وحكمت عليه بان المثني هو ذلك الانسان
او اعتبرت المعنى الذي هو ذلك الانسان وحكمت عليه بان المثني هو ذلك الانسان او اعتبرت

الغير

الغير وحكمت عليه بان ذلك الغير فيقتضي الحال حينئذ ان يقال اثنى علي بالغيب انت فتأتي
بالحكم على ما تتصوره من طالب السامع وتقدم انت مع ان الكلام انما اعتبرت ثناءه دون ثناء غيره
لان تقديم المسند يدل على الاهتمام به والاعتناء بشانه فقوله على الوجه المتصور اي على الوجه المتصور
من كون السامع كالطالب للحكم على ذلك الوجه وكذا معنى قوله على ما تتصوره فقوله كيف حكمك على
وعلى ذلك الاخر جعله محكوما عليه وان كان محكوما به لان المحكوم به في باب الذي هو المخبر عنه في المعنى
اي كيف حكمك على المثني الذي هو مخاطبك وان الاخر هل يحكم عليه بانه اي طالب مستزاد انه
حفظ او بانه الاخر او بهما معا نعم في هذا المثال يستفيد السامع حصول المثني فيه ولذا لم يجد
به ثناؤه فيعتنوا على سبيل قصر التعيين فكانه قيل الذي اثنى علي ثناء معتدا به انت فيكون
السامع مستفيد الحكم ثم اشار الى وجه تقديم انت على الذي اثنى فقال واذا قلت انت الذي
اثنى علي بالغيب قلته اذا كان اثنى عليك ذلك الانسان الذي تعبر عنه بانت وتعلم انك
ذكرت الثناء بحضور ذلك الانسان وحضور غيره ثم يشكل ان المثني ذلك الانسان او غيره
لكن المثني عليه يعرف بان ان الاحوال ان المثني ذلك الانسان فيقول انت الذي اثنى علي بالغيب
فتصورت ذلك الانسان كمن يطلبه يتبين له انك كيف تحكم عليه اي علي ذلك الشخص بانه هو
المثني او لا تحكم عليه بل تخبر بانه هو المثني فاثبت بالحكم على الوجه الذي يطلبه ذلك الانسان وجعلت
كون ذلك الانسان محكوما عليه والذي اثنى محكوما به فتقول انت الذي اثنى علي بالغيب اي لا غيرك
فالمثال يفيد قصر التعيين فيستفيد السامع منه الحكم ايضا فقوله بحضرة وحضور غيره متعلق
بتعلم ثم ان المصنف لما فرغ من بيان وجه تقديم ما قدم في الكلام الذي يستفيد منه السامع
لازم الحكم بان افادة الخبر كونه عالما بمضمون الكلام اراد ان يبين وجه التقديم والتأخير
في الامثلة الاخر فقال واذا قلت اخوك زيد فقد قدمت اخوك على زيد وقلته لشخص يعتقد
ان له اخا فتصوره من جهة كونه اخا له لكن لا يعرف بخصوصه وباسمه العلم فانت تصور
ذلك الشخص طالبا منك ان تحكم على اخيه بالتعيين وتورد اسمه العلم وتصيره محكوما عليه واذا
قلت زيد اخوك وقدمت زيدا على اخوك فقلته لمن يعلم زيدا بخصوصيته وهو كالطالب
ان يعرف حاله بل صفة تحكم بها عليه ليحيط علمه بزيد اتم والى ان ذلك الانسان

يستقران لانا لكن لا يعلم على التعيين ولا يعرف انه زيد فتقدم زيدا مبتدأ اياه ان زيدا المنطلق
عندك هو بعينه اخوك الذي توقعه وكذلك الحال في المثالين الاخيرين اذا قلت اخوك الذي يحفظ
التورية بتقديم الاخ او الذي يحفظ التورية اخوك بتأخير الاخ او اذا قلت اخوك هذا الذي تجده
الاخ او هذا اخوك بتأخير الاخ ولا يخفى التفاوت بين صورتي التقديم والتأخير فيهما ودونها لعدم
الاحاطة بما سبق وهذا توضيح الكلام المتعلق بالامثلة الستة التي اتى بها وقد اورد المصنف مثالا او
عليه ما سبق وهو انه يجوز احد المنتسبين فيه مما معرف باللام فقال واذا قلت زيد المنطلق بتقديم زيد
فكانه لا يعلم زيدا بخصوصه باسمه العلم ويعلم منطلقا معينا معهودا او يعلم المنطلق الموصوف بتعريف الحقيقة
والاستغراق لكن لا يعلم ان زيدا هو المنطلق المعلوم باحد الاعتبارات ويطلب تعيين انه توقف حكما
لزيد وهو ان زيدا هل هو المنطلق باعتبار تعريف العهد لان المنطلق عنده معهود او هل هو المنطلق
باعتبار تعريف الحقيقة والاستغراق ان كان المنطلق عنده معلوما بتعريف الحقيقة واذا قلت المنطلق زيد
بتأخير زيد فكانه للذي تشخص المنطلق في ذهنه اما باعتبار العهد او باعتبار تعريف الحقيقة وتحققها
في الخارج بان يحكم عليه باسمه العلم ثم ان المصنف اورد تعريف الحقيقة والاستغراق معا بناء على ان
تعريف الحقيقة في مثل هذا المقام وهو الخطابي يستلزم الاستغراق فانا اذا قلنا زيد المنطلق معرفا
بتعريف الحقيقة كان المعنى ان زيدا هو جميع المنطلقين لا منطلق غير زيد كما يجيء تحقيقه بعد فلا ينفك تعريف
الحقيقة عن الاستغراق فلذلك قرنهما قوله اعتبر ذلك اي اجمع قول النحويين اي اطلعك على وجه قولهم يعني
انهم النحويين ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين لم يجز تقديم الخبر على المبتدأ بل ايهما قدمت
كان هو المبتدأ والاخر هو الخبر لكن هذا شرط لان كل علم يتعلق به هو خوف الالتباس حتى اذا قامت القرينة
وامن الالتباس جاز تقديم الخبر كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
بينوا ... ام امعنوا ... تقتضي ما اتفق اعلى فيها المصنف لكن اذا تاملت فاعلم ... عن ان
يقدم ... الامير ... المعنى الذي قرراه في الامثلة والوجه الذي ... اطلعت على حقيقة المعنى
وسر ما ذكروه ان محل ما تقدم كان هو الذي قصد الحكم عليه ... قصد الحكم به والمحكوم عليه مبتدأ والمحكوم
به خبر والبحث الذي اورده الشريف ليس ... وما قد سبق ... بعض ... قال المصنف يجوز
تقديم المنطلق على زيد بان يجعل المنطلق زيد ويجعل المنطلق مبتدأ اذا قصد الحكم عليه وقال الامام

الرازي

الرازي في كتابه المسمى بنهاية الايجاز ما ذكره النحويون غير صحيح لان المنطلق دال على معنى
نسبي لتضمنه الضمير فانه يدل بالوضع على معنى مكون منسوب الى شيء مجهول عليه ... المنتفي مطلقا
منعينة في انفسها الا تحمل على الاشياء وتسند اليها فهي متعينة لان تجعل خبرا ولا يمكن ان تجعل خبرا
مبتدأ وان زيدا ونحوه دال على الذات وهو في نفسه متعين لان يجعل مبتدأ سواء تقدم او تأخر الا ان
ما التي اسندت اليها الصفات والامور القائمة بالغير فكيف يصح ان يجعل المنطلق مبتدأ وزيد خبرا واجاب
عنه المصنف بان المنطلق اذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد به مفهومه المشتمل على معنى نسبي اعني نسبة
الانطلاق الى شيء بل اريد به ذات ما صدق وهو زيد اذا اخر وجعل خبرا اريد به مفهوم مسمى بزيد
فيكون الوصف مستندا الى الذات دون العكس وانما اول زيد بصاحب اسم زيد لان الجزئي الحقيقي
لا يصح حمله على شيء بل هو مما يحمل عليه المعنى ... الكلية ... ما ملك في ... قطع النظر
عما توهمه الالفاظ فلا يرد عليه لا تحويل ولا اضافة من ... على المنطقية اذا ما
عليه ... قوله ولهما ... وجوب تقدم المبتدأ على
الخبر اذا كانا معرفتين غير صحيح على اطلاقه لانتقاضه بنحو قول ... تمام ... فانه لم
... ان ذلك كذلك فان المعنى لا يصح الا بالتقديم والتأخير الا ... ان
المراد ... فان المناسب للمشتاق ... بالعشاق والكرى اول النوم ... البيت
خاطب محبوبه وقال ... السعادة واليمن ... في ظلال الامان والامن وانما ... من
الم ... شدة اشتياقه ... في حصول ... ان تقصد ... في هذا القول فانه و
... ان ... على ان ما ... ونحو قوله وصف القلم لعابه الافاعي القاتلات لعابه وارى
الجنى اشتارته ايد عواسل فان المعنى لعابه كلعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه مداد قلمه بالسم
في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء فجاء به من قبيل القلب حيث جعل المبتدأ خبرا والخبر
مبتدأ والاري العسل ... اي اجتنته ... وهم الذين يتخذون العسل والجنى ما يجتنى
... الاري الجنى ... على ... العسل ... لا ... من ... كانه
تولد من ... وان ... القول بتعريف الحقيقة باللام وباستغراقها مشكل اذ جعلنا المراد من تعريف
الحقيقة باللام القصد اليها وتمييزها من حيث هي ... يكون ... الاجناس معارف فانا

موضوعة لذلك وانه قد لم يقل به احد ولئن التزم فملتزم لكن لا بد من منع امتناع نحو رجع رجعى
الشريح او البطنة وذكر وكرب لحسنة والقبيحة وانما اقل رجوعا الشريح وذكر الحسن عجما
للمبالغة في التجنب عن صدر شا التنوين ما بينه ولئن لا ان في نحو رجل وفرس في تنوين اعتبار الوحدة
فليس فيها القصد الى الحقيقة اذن من حيث هي اي ليلزم منكا المصادر من نحو ضرب وقتل وقيام و
قعود رجعى وذكرى فليس فيها ذلك بالاجماع ولزم ان تكون اللام في نحو الرجل او نحو الضرب لتا كيد
تعريف الحقيقة اذ لام يقصد العهد وانه قول ما يقال به احد واذا قلنا المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها
حال حضورها او تقدير حضورها لم يتجه على تعريف العهد الوارد بالتحقيق او بالتقدير لان تعريف
العهد ليس شيئا غير القصد الى الحاضر في الذهن حقيقة او مجازا فلو كان جاني رجل فقال الرجل كذا
وقولك انطلق رجل الى موضع كذا او المنطلق ذو جد قال الله تعالى وليس الذكر كالانثى اي وليس الذكر
الذي طلبت كالانثى التي وهبتها واذا قلنا المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق لزم من اللام
كونها موضوعة لتعيين التعريف اذا لم تكن والزم مع ذلك ان يكون الجمع بينها وبين تنوين التمكن وجمعا بين المتنافيين
وان قيل في الجمع بينهما ما في نحو الجمع بين المفرد وبين الواو والنون في نحو مسلمون لا اشتمال وجوه كثيرة
لا يخفى منها منافي انواع الاداء وما وجوب نحو الرجال الطوال والرس الذي اد او صحة لا اقل في الوا
وكان لابد ... فاسد فقد ذكرنا ان اللام في زيد المنطلق والمنطلق زيد لما يجوز ان يكون
تنوين العهد بل يجوز ايضا ان يكون لتعريف الحقيقة ولاستغراقها الافراد ورد على كونها للتعريف الحقيقة
اي الجنس اشكالا انه اخبار بما هو الاذ عنده فحركه واذا قلنا الى قوله وكان ذلك ما ذكرنا فاسد
بيان لا بالانكار وتوجيه ان هناك احتمالا ثلثة لا يرد عليها الا ان اراد المراد بتعريف الحقيقة القصد
اليها من حيث هي هي وتمييز عما عداها من الحقائق ويلزم محذورات الاولى ان يكون اسماء الاجناس معارف
من غير ان تكون مقرونة بشيء من الات التعريف لكونها موضوعة للقصد الى الحقيقة وتمييزها اذ ليس معنى
الضرب مثلا في ضربت ضربا الا تلك الحقيقة المخصوصة من بين الحقائق واللازم باطل بالاتفاق وكذا
الملزوم اللام في قوله فانها موضوعة لذلك ليست صلة للموضوع بل هي لام العاقبة والغاية كما في
قوله لدوا للموت وابنوا للخراب فان القصد الى الحقيقة ليس موضوعا له اللفظ بل هو موضوع لحقيقة
فيقصد اليها او تمييزه عما عداه قوله فان قولهم ان كون اسماء الاجناس معارف قول لم

يقل

رعتير ضنين اولا منع بطلان اللازم صح

١٢٩

لم يقل به احد من اهل اللغة وائمة العربية الذين شانهم بيان الاوضاع ومعاني الالفاظ
ثم اورد في هذا الكلام المتكلم بالملازمة وبطلان اللازم بناء على ان عدم القول بالشيء ليس قولا
بعدمه ومنا بامنع الملازمة بناء على ان اسماء الاجناس موضوعة للحقائق معتبرة بغير وحدة
غير معينة الا انه لم يحسن الترتيب لان الانسب بدابالمناظرة ان يقدم منع الملازمة على منع بطلان
اللازم وقد عكس حيث قدم منع بطلان اللازم على منع الملازمة فان قوله ولئن التزم فملتزم منع
لاستحالة اللازم وهو كون اسماء الاجناس معارف اي ان التزم ملتزم كون اسماء الاجناس بالوضع
معارف فلكذب هذا الملتزم في خطه ذكرناه ليبين كذبه وقوع امتناع وصف اسماء الاجناس بالمعارف
فانه لو صدق في التزامه لما امتنع وصفها بالمعارف بل لما جاز توصيفها لان صفة المعرفة يجب ان يكون معرفة
باجماع النحاة وانما نسب التزام كون اسماء الاجناس معارف الى ملتزم مجهول حيث قال ولئن التزم ملتزم
لان هذا بديهية محضة بناء على ان سكوت ائمة اللغة عن ذكره مع تعرضهم لانواع المعارف واحكامها برانه
دلالة قاطعة على انها ليست معارف ويرد عليه ايضا امتناع وصفها بالمعارف واللام ولئن
التزم لتوطئة القسم وفي قوله فليكذب في لفظ المبني للمفعول المسند الى ضمير ملتزم لام جواب القسم
وهو قائم مقام جواب الشرط وكذا في قوله لئن ذهبت ليلزم جمعك قوله وانما لم اقل لا اقل رجوعا
الشريح للاشارة الى فائدة ايراد المصدر غير منون عند بيان كذب من التزم كون اسماء الاجناس معارف
بامتناع توصيفها بالمعرفة وهي قصد المبالغة في بيان مطلوبه فانه لو قال ليكذب في امتناع نحو رجع
رجوعا الشريح وذكر ذكر الحسن لكان المعترض ان التنوين الذي في رجوعا وذكرا هو تنوين
التنكير فلذلك لم يجز وصفه بالمعرفة لا لكون المرجوع في نفسه نكرة غير صالحة للوصف بالمعرفة ولو قال كما
ذكرنا الصحيح الى ان يقال له ان هذا التنوين تنوين التمكن لا تنوين التنكير وان تنوين التنكير لم يلحق
في الاسماء الغير المتمكنة كصه وايضا لو كان تنوين التنكير لما دخل على الرجوع الذي هو معرفة عندكم فطالت
المسافة في سرعة الوصول الى المطلوب بسبب تخلل هذا البحث في البين فلما اورد المصدر غير منون
لم يحتج الى توسط بحث التنوين في البين ووصل الى المطلوب على مسافة قصيرة واما تنوين نحو
رجل فللتمكن لكونه اسما متمكنا اي معربا منصرفا وكذا تنوين زيد الثاني في قولك مررت بزيد وزيد آخر
فانه تنكير على التنوين ... في معنى ... زيد فان تنوين التنكير لا يدخل الاعلام ... ولئن

اشارة الى منع الملازمة وتوجيهه انا لا نسلم انه لو كان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث
هي هي لزم ان يكون اسماء الاجناس معارف وانما يلزم ذلك ان لو كان القصد فيها الى نفس الحقيقة فان اسماء
الاجناس ليست موضوعة للحقائق من حيث هي هي بل الفردية معتبرة فيها فمعنى رجل فرد من افراد الحقيقة
فليس القصد فيها اذن الى الحقيقة من حيث هي هي لاعتبار امر زائد عليها وهي الفردية وانما ذهب الذاهب الى
اعتبار الفردية فيها الى طي لانه حيث ذهب اليه كثير من العلماء ولم يصرح بالمذكور حتى يكون اسماء الاجناس
معارف فانه باطل محض لا يستلزمه الاستلزام محذور وارد بالاجماع اهل اللغة فانهم اجمعوا على ان المصادر
التي للمذكور موضوعة للحقائق ليس فيها اعتبار الفردية وان كان لبعض العلماء فيها خلاف فانهم حكموا بان
المصدر اسم جنس وقيد في الوحدة لكنه مخالف للاجماع ممن رجع اليهم في احكام اللغة فلا يكون ملتفتا اليه
ولما ورد منع الملازمة المذكورة بان قيد انما يلزم ان يكون اسماء الاجناس معارف على تقدير ان يكون المراد
من تعريف الحقيقة ما ذكرتم اذا لم يكن والآنه على الحقيقة مع اعتبار الفردية وليس كذلك اذ انا نقول انه
من مثل قولنا جائني رجل جائني فرد من افراد الرجال فليس القصد فيها الى الحقيقة من حيث هي هي فانه
فلا يلزم ان يكون معارف فبطل الملازمة اشار الى جوابه بقوله ولئن ذهبت الى ذلك في نحو رجل وفرس
ونحو ذلك من اسماء الذوات فيسلم فكيف صدق الملازمة في المصادر اذ ليس فيها اعتبار الفردية بالاجماع فصح
قولنا لو كان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث هي هي للزوم كون اسماء الاجناس معارف فانهم
اجمعوا على ان المصادر المذكورة انما يقصد بها الى الحقائق من حيث هي فاذا اريد بها الفردية او دخل عليها التاء
فيما الشبهة فصح الملازمة فانها تثبت بلزوم المحال في صورة ما لا يحتاج الى لزومه في جميع اسماء الاجناس
ولا شبهة في ان القصد في المصادر الخالية عن تاء المرة او النوع الى نفس الحقيقة قوله ولزم عطف على
لزم الاول وهو المحذور الثاني اللازم من كون المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث هي هي اي ولو
كان المراد منه ذلك للزم ايضا ان لا يكون اللام في نحو الرجل او نحو الضرب لتعريف الحقيقة بل يكون لتاكيد
تعريف الحقيقة لانها لا تفيد حينئذ سوى ما يفيده اسم الجنس بعينه من القصد الى الحقيقة وتميزها واللازم باطل
بالاجماع ولم يتعرض ههنا الالتزام التالي ومنع بطلانه بان يجعل اللام في نحو الرجل ونحو الضرب لتاكيد
تعريف الحقيقة لكونه اظهر بطلانا مما تقدم بل استدل على بطلانه بقوله وانه اي كون اللام في اسماء الاجناس
كلها او في المصادر وحدها لتاكيد تعريف الحقيقة مما لم يقل به احد والاصح اي الثالث ان المراد بتعريف الحقيقة

القصد

القصد اليها حال حضورها او تقدير حضورها اي الاشارة اليها من حيث انها حاضرة في ذهن
السامع اما تحقيقا او تقديرا ويلزم من ذلك بان لا امتياز لتعريف الحقيقة عن تعريف العهد التحقيقي او التقديري
لانه ليس معنى تعريف العهد سوى القصد والاشارة الى الحاضر في الذهن حضورا حقيقيا او مجازيا اي
يلزم ان يكون تعريف الحقيقة مندرجا في تعريف العهد قسما منه لا قسيما له كما يزعمونه وانما ذكر منع تعريف
العهد بطريق الحصر حيث لان تعريف العهد ليس شيئا غير القصد الى الحاضر في الذهن حقيقة او مجازا تنبيها
على اندفاع ما يتوهم من ان تعريف العهد هو القصد والاشارة الى حضور الحصة من الحقيقة لا الى
حضور الحقيقة فتغاير التعريفان قطعا فكانه قال مع تعريف العهد هو مجرد القصد والاشارة الى الحاضر
من حيث انه حاضر واما اخذ كون الحاضر هو الحقيقة او حصة منها فامر خارج عن حقيقة تعريف العهد
بل هو اختلاف راجع الى معروض التعريفين اعني الحاضر لا الى معنى التعريف اعني الاشارة الى الحاضر فلو
زعم خصوصية الحاضر وسمي الاشارة الى حضور الحقيقة تعريف الحقيقة والى حضور الحصة تعريف العهد
كان ذلك امتيازا بمجرد اصطلاح والكلام في تحقيق ماهية تعريف الحقيقة وامتيازها في نفسها
من تعريف العهد ثم ان سياق كلامه يقتضي ان يكون مراده بالتحقيق والتقدير في العهد تحقيق الحضور
وتقديره ويؤيد ذلك قوله حقيقة او مجازا فان الحضور المجازي ان لا يكون الشيء حاضرا لكن يجعل
كالحاضر لما سيأتي من الوجوه الخطابية وح يلزم ان يكون تعريف المطلق والذكري للعهد التحقيقي ايضا
لان المراد بها حاضر في ذهن السامع تحقيقا وان لم يكن مذكورا لفظا فعدم ذكره فمثال التقديري ما مر
على ما ذكره من بيان وجوه التقدير وقد يقال الظاهر انه اراد بالعهد التقديري ما ليس مذكورا لفظا
كما هو المشهور وجعلها مقابلا له الاصح الثالث ان يكون المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق ويلزمه
محذوران الاول ان يكون اللام الموضوعة لتعريف الحقيقة موضوعة لغير التعريف وذلك لان الاستغراق
معنى مغاير للتعريف لوجوده حيث لا يتوهم هناك تعريف نحو كل رجل وكل رجال ولا رجل ولا رجال فاذا
انفك الاستغراق عن التعريف في هذه الامثلة دل على ان الاستغراق معنى مغاير لمعنى التعريف غير مستلزم له
ايضا بلا شبهة وقوله اذا تأمل متعلق بيلزم يعني انه قيد لظهور اللزوم لا لنفسه فان اللزوم ثابت
قبل التأمل ايضا لكن ظهوره في زمان التأمل والثاني ان يكون الجمع بين الحقيقة ولفظ المفرد جمعا
بين المتنافيين لدلالة اللام على الكثرة ودلالة لفظ المفرد على الوحدة وهذا انما يلزم اذا كان

[illegible]

فالموضوع للاستغراق لا يكون موضوعا للتعريف

اسم الجنس المفرد دال على الماهية بقيد وحدة لا بعينها واما دال على الماهية من حيث هي والاسم
هو المذكور فلا اشكال اصلا على من قال اسماء الاجناس موضوعة للماهية من حيث هي وبقيد في الكل
عند القائل باعتبار الوحدة معها باحد الشيئين اللذين ذكرهما الشريف المحقق بقوله على انه جاز على الاول
ان يجرد عن معنى الوحدة من غير ان يجعل الكل كلمة واحدة او يراد به كل فرد فرد لا المجموع الافراد فلا يأتي
ايضا قوله وانه يصح في الجمع بينهما اي انه يصح والتحقيق في الجمع بين اللام ولفظ المفرد لان المفرد سلب
عنه دلالته على معناه بالمرة وضم اليه اللام وجعل المجموع دالا على معنى آخر كلفظ مسلمون فانه دال كله
المسلم يدل على الوحدة والواو والنون على الكثرة لكن الجمع بينهما ليس جمعا بين المتنافيين لان
المسلم وحده يدل على الوحدة فاذا ركب مع الواو والنون دل المجموع على الكثرة ولا فساد في ان يدل
الشيء بانفراده على معنى فاذا ركب مع غيره دل المجموع على معنى غير معنى المفرد كقولنا رجل وكل رجل
تعود نحو فوائد الجمع بين لام الاستغراق ولفظ المفرد ممتنع لوجوه كثيرة منها ان المجموع لو دل على الكثرة
لجاز تأنيث الفعل المسند اليه بأن يقال جاءت الرجل كما يجوز ان يقال جاءت الرجال ولجاز تأكيده
باجمعون كما يجوز به ولجاز دخول بين عليه كما يقال بين الرجال ولجاز ان يعود اليه ضمير الجمع بان يقال
مثلا الرجل ضربوا واللازم ان لا يكون اللام في نحو الرجل كلمة برأسها كالواو والنون في نحو مسلمون
ولجاز ان يوصف بالجمع بأن يقال الرجل الطوال والفرس الدهم كما يجوز ان يقال الرجال الطوال قوله
وادناها اي ادنى تلك الوجوه الكثيرة وجوب توصيفه بالجمع جعل وجوب الوصف بالجمع وجوازه ادنى
الوجوه اي اقلها محذورا مبالغة في كون الجمع بينهما مستلزما للمحذور فلا يجب ان يكون محذورية
اقل بحسب الواقع وقيل ادناها بمعنى اقربها الى الوقوع بناء على ان الوصف بالجمع واقع في الجملة قوله او
صحته عطف على وجوب حكما او على الوجوب توصيفه بالجمع بناء على ان المفرد الموصوف باللام دال على الكثرة
فح فلعوله ان يكون صفته ايضا مشكلة الا ترى ان الصفة تابع للموصوف في الافراد والتثنية و
الجمع ثم قال او صحته على الاطراد اي في جميع المواضع غير مختص بموضع السماع اشارة الى ان الى قوله
على التشاكل بين الصفة والموصوف بحسب المعنى لا يجب لكونها منافيه لرعاية التشاكل بينهما لا يجب العدة
الاصلية ولا شك ان رعايتها امر حسن ولو كانت الى قطعة المذكورة واجبة لا منتفت رعاية
التشاكل الصورية فيما اذا كان الموصوف مفردا محلى بلام الاستغراق فاندفع بذلك القول بوجوبها

لكن

لكن الامر في الجواز والصحة الاخيرة ان اسماء الجموع كالقوم والرهط توصف بالجمع مع كونها مفردة
باعتبار الفاظها وقيد الصحة بقوله على الاطراد لان وصفه بالجمع مسموع في الجملة الا انه شاذ لا يقاس
عليه نحو اهلك الناس الدرهم البيض والدينار الصفر قوله لا اقل من الصحة على الاطراد ومن جملة
صحته ضمنه بين الظرف وعامله قوله ولكن ذكرها اشارة الى جميع ما سبق من اللوازم وقال الشريف نوزم فيه انه
اشارة الى ما بين فساده من اللوازم في الاحتمال الثاني والثالث واما الاحتمال الاول فقد ذكر فيما سبق
بطلانه فلا حاجة الى ادراجه في قوله لكن ذكرها فاسد وقد تبين لك منها ان القول بتعريف الحقيقة باللام
مشكل وتبين منه ان القول بكون اللام للاستغراق الحقيقي مشكل ايضا كما ادعاه في صدر الكلام فلا
يرد ان دليله قاصر عن مدعاه حيث لم يبين الا ان القول بكون اللام لتعريف الحقيقة مشكل
والاقرب بناء على قول بعض ائمة اصول الفقه بان اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير هو ان يقال
المراد بتعريف الحقيقة احد قسمي التعريف وهو تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية قوله
بناء منصوب على انه مفعول له لما يدل عليه الذي يقال في قوله هو ان يقال فكانه قيل الاقرب ان يقال بناء حذف
ان يقال الاول لدلالة الثاني عليه اي احتيج الى التقدير لان معمولها بعد ان لا يتقدم عليها وكان
تجعله حالا من الضمير المستتر في الاقرب الراجع الى الموصوف المقدر اي القول الاقرب حال كونه مبنيا على كذا
هو ان يقال وانما احتيج الى تقدير الموصوف لان الاقرب فيه ضمير البتة ولا يعود الى اللام لكونه مقالا
اسما موصولا فتعين ان يرجع الى المقدر وجعله تعليلا للاقربية بعيد جدا اذ ليس مرضيا وكاسبا حالا
ايضا لما بين ان القول بتعريف الحقيقة باللام مشكل لامتناع تقسيمها باحد تلك المعاني اراد ان يبين ما
هو الحق عنده فقال الاقرب الى التحقيق والصواب ان يقال ان اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير كما
قال به ائمة الاصول بل معنى التعريف مطلقا هو العهد اعني الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود اي معلوم
حاضر في ذهن السامع قال في الكشاف معنى تعريف الجنس في الحمد هو الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد
ما هو وفي ايضاح المفصل لابن الحاجب ان زيدا موضوع لمعهود بينك وبين مخاطبك وان غلام زيد
موضوع لمعهود بينهما بحسب تلك النسبة المخصوصة ولا شبهة لاحد في اعتبار معنى العهد في الموصول
ثم فرع على هذه المقدمة معطلا ان مرجع التعريف مطلقا ما ذكره واذا كانت اللام موضوعة لمعنى العهد مطلقا
اي سواء كان لحاضر ماهية او حصة منها كان تعريف الحقيقة قسما من العهد كما ان ما سموه تعريف العهد قسم

منه ثم ان الحاضر سواء كان ماهية او حصة جاز ان يكون حضوره تحقيقا كما اذا كان مذكورا
صريحا او في حكم المذكور وان يكون تقديريا بان ينزل منزلة الحاضر بوجه خطابي اقناعي فتنويع العهد
بينا والقسمين احدهما الاشارة الى الماهية الحاضرة حقيقة او تقديرا وثانيهما الاشارة الى ما
هو حصة حاضرة منها تحقيقا او تقديرا او تعريف الحقيقة هو القسم الاول من هذين القسمين فكان
الاولى بالمصنف ان يكون تعريف الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وهو ان يكون للحاضر الحقيقة اما تحقيقا كما في قولك
الحمد لله او ما هو الحقيقي بالحمد لله تقديرا بان ينزل الحقيقة منزلة المعهود الحقيقي بوجه من الوجوه الخطابية
وهو بعيد لكنه اي جعل التعريف مطلقا عبارة عن الاشارة الى الحاضر تحقيقا او تقديرا وجعل تعريف الحقيقة
احد قسمي التعريف مطلقا وذكر الاحد من القسمين هو الاشارة الى الحقيقة الحاضرة تقديرا او فسر الماهية
فان قيل هو تنبيه لما لم مع ان تعريف الحقيقة ثانيا والاشارة الى الحقيقة الحاضرة تحقيقا ايضا الا انه نزل
منزلة المعهود لحضوره وكثرته ووقوعه بخلاف كونها معهودة تحقيقا فانه قليل ظاهر اما لان ذلك الشيء يحتاج
اليه على طريق التحقيق فهو لذلك حاضر في الذهن فكانه معهود او على طريق التهكم والتمليح فنزل
في علم البيان واما لانه عظيم الخطر معقود به الهمم على احد الطريقين فينبغي ان يذكر وانه فكانه […]
لذلك منزلة المعهود الحاضر واما لانه لا يغيب عن الحس على احد الطريقين فينبغي على ذلك حضوره
وينزل منزلة المعهود واما لانه جار على الالسن لكثرة الدور في الكلام على احد الطريقين فيقام لذلك مقام المعهود
واما لانه ابلغ في شانه فانه حزه او غير ذلك مما يجري مجرى هذه الاعتبارات فيقام الحقيقة لذلك مقام المعهود
ويقصد اليها بلام التعريف قوله لان ذكر الشيء […] بوجه لتناسب اللام والابلغ المعنى واحضار لفظ
الشيء بحيث […] لان ذكر الشيء […] الحقيقة كما يقتضيه سياق كلامه يتبع الحقيقة وغيرها فانه
ايضا قد ينزل منزلة المعهود تحقيقا قوله فهو لذلك حاضر اي فذلك الشيء لكونه محتاجا اليه على طريق
التحقيق حاضر في الذهن اي كانما حاضر فيه فكانه معهود حقيقة لان ما يحتاج اليه على طريق التحقيق كالاشجار
والزرع والطعوم والمشروبات والملبوسات ينزل منزلة المعهود بين المتكلم والمخاطب لكونه محتاجا اليه
لا يغيب عن الاذهان قوله او على طريق التهكم وهو السخرية والاستهزاء بان يكون ذلك الشيء مستغنى عنه
لخساسته وخلوه عن المنفعة فينزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه للتهكم والتمليح فيثبت له ما يلزم
الاحتياج كالحضور والمعهودية فيعرف باللام وسيأتي في علم البيان ان الجبن مثلا ينزل منزلة الشجاعة

لاصد

لاضداد من المذكورين اعني التهكم والتمليح فيما يليه في البيان قوله على احد الطريقين اي التحقيق
او التهكم قوله في شانه صنعة كذا وقوله فنفذة ضمير له اي لو لان بالمجمعة في شانه ذلك
الشيء يتعاظم فيعاد فيجعله كالحاضر الموجود في الذهن وان لم يكن كذلك في الحس او غيره عطف على ما
اللام في قوله اما لانه ذكر الشيء اي او غير ذكر المذكور مثل كونه محبوبا خارجا عن النظائر او مجهولا
او قطعيا فيهتم بشانه فيجعل كالحاضر عطفا على ما تقدم نظرا الى المعنى كانه قيل اما
منزلة المعهود الحاضر اما ما ذكره او غير ذكر قوله فيقام الحقيقة لذلك الظاهر او يجاز فيقام الشيء لذلك مقام المعهود
الا انه رجع الى ما كان بصدده من بيان تعريف الحقيقة بعد الاشارة الى التعيين بذكر الشيء لكمال ثم انما
الحقيقة لكونها من حيث هي لا متعددة تحقق مع التعدد ولا لا متعددة تحقق مع الوحدة فاذا
كانت لا تنفك في الوجود عن احدهما صالحة للتوحد والتكثر فيكون للحكم الاستغراق عند في مقتضى
المقام فاذا كان خطابيا مثل المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على
الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما يعود الى ترجيح احد المتساويين
واذا كان استدلاليا حمل على اقل ما يحمد وهو الواحد في المفرد والعدد الذي لا يجري الا معنى بواحد في الجمع
فلا يوجب في قصر القرينة الا واحدة مثل حصة الدراهم الا ثلثة ويتوقف على الى نوع الاخر
اذا انتهينا اليه قوله الظاهر من كلام النحاة ان اللام لها معنيان تعريف الحقيقة وتعريف العهد
ومن كلام بعضهم ان الاستغراق معنى ثالث وقد يتوهم ان هناك معنى رابعا وهو العهد الذهني الذي في حكم
النكرة وقد تبين ان معنى اللام واحد هو العهد الشامل والتعريف الحقيقة فلا ينبغي ان يجعل تعريف الحقيقة معنى اخر
مقابلا للعهد كما فعله وان الاستغراق لا يجوز ان يكون معنى اللام كما مر من ان الاستغراق معنى
لوجوده حيث لا يتوهم هناك تعريف نحو كل رجل وكل رجال ولا رجل ولا رجال فمرجع بيان كيفية استفادة
الاستغراق والعهد الذهني من اللام مع كونها موضوعة لذلك المعنى الواحد وقد وقع عبارة الكتاب في نسخة
الاصل وعليه الشرح هكذا ثم ان الحقيقة لكونها من حيث هي لا متعددة تحقق مع التعدد ولا
لا متعددة تحقق مع الوحدة وقد صح عن المصنف تغيير هذه النسخة القديمة الى قوله لا متعددة
لتحققها مع التوحد ولا لا متعددة لتحققها مع التكثر ووقع هذه النسخة المغيرة لما ظاهره وهو ما اشتهر
في الكتب الكلامية من ان الماهية من حيث هي ليست واحدة ولا كثيرة ولا شيئا من المقابلات التي تحمل

عليها كالكلي والجزئي والعام والخاص الى غير ذلك والا لما اجتمعت مع العام بل الآخر بل هي صالحة لكل واحد
من المتقابلين بلا تعين فتحقق معهما وقد صرح الكلام في ان المعرف باللام اذا قصد به الى الحقيقة من حيث
هي ليست بواحدة ولا كثيرة بل صالحة للتوحد والتكثر ففي المقام الذي يكتفى فيه بالظن ولا يطلب اليقين
صح ان يلزم الحمل على الاقل المتيقن تحرزا عن الحمل على جميع الافراد لان الحمل على الواحد او على بعض افراده الكثيرة يؤدي
الى الترجيح بلا مرجح واما النسخة الذي فيه فقد حمل الجمهور على ان الكلام مسوق لسلب التعليل لا لتعليل
السلب انها ليست من حيث هي هي متعددة بسبب تحققها مع التعدد ولا غير متعددة بسبب تحققها مع الوحدة
اي عدم التعدد وذكر انه ربما يتوهم ان الماهية بسبب تحققها مع التعدد تكون متعددة او انها بسبب تحققها
مع اللا تعدد اي التوحد تكون لا متعددة فنفى كل واحد من هذين التوهمين وانت خبير بان كلا منهما فان
تحقق الماهية مع شيء لا يستلزم ان يكون مقتضية له فكيف يتوهم العاقل ان الماهية مقتضية للتعدد
بسبب تحققها مع التعدد وانها مقتضية للتوحد بسبب تحققها معه حتى ينفى كل واحد من التوهمين
كيف وكل واحد من التوهمين ينافي الآخر ويدفعه فكيف يجتمعان في عاقل ولعله ان كان يتوهم انما
يكون لغير صاحب الآخر حتى لا يلتفت اليه قوله حاصل ضابطة الحقيقة واللام فيه للحقيقة لكونها متعلقة ومن
حيث هي هي حال من ضمير لكونها اي ماخوذة من هذه الحيثية ولا متعددة بالنصب عطف على خبر الكون قوله فيكون
الحكم اي اذا كانت الحقيقة صالحة للتوحد والتكثر لم يكن المعرف باللام دالا بنفسه على الوحدة او الكثرة بل على
نفس الحقيقة من حيث حضورها في الذهن تحقيقا او تقديرا فان قصدت بالمعرف باللام الماهية من حيث
حضورها كما في مقام التعريفات او اجراء الاحكام على الماهيات فذاك وان قصد الماهية من حيث وجودها في
ضمن الافراد بناء على ان الاحكام التي اجريت عليها انما يثبت لها في ضمنها فكان استغراقا او عدم استغراق مفوضا
الى مقتضى المقام فاذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بالظن ولا يطلب فيه اليقين البرهاني حمل على الاستغراق دفعا
لتوهم الترجيح بلا مرجح واذا كان استدلاليا يطلب فيه اليقين حمل على اقل ما يتحقق فيه الحقيقة فقد صح الاستغراق ق
والعهد الذهني اعني الحمل على فرد غير معين الى تعريف الحقيقة فاسم الجنس اذا عرف باللام فان كان هناك
حصة من الماهية معهودة حمل عليها والا فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث وجودها في
ضمن افرادها حمل على الحقيقة وان دلت قرينة على ارادتها من حيث الوجود فان كان المقام خطابيا فالاستغراق
حمل على الاحد على غير معين واما قدم الحقيقة على الماهية حيث قيل اذا كان هناك حصة معهودة حمل

المعرف

المعرف باللام عليها مع كونها الماهية معلومة معهودة ايضا اما تحقيقا واما تقديرا لانها اعرف فقوي
في معنى العهد الذي معلومية لا في العهد الحقيقي والخفية كلتاهما معلومتان قوله كاستغراق تعيين الحكم وقصر
يكون هو موقوفا على مقتضى المقام اي يكون مفوضا اليه والنون بالكسر هو الذي يتخذ من سهولة تعلقه بمجاريه وقيل
بالفتح الخراج الخبيث المجربة قوله نحو ضربكاه والجملة حال من المعرف باللام للحقيقة ايكاد الفتن معرف
مفردا او جمعا والمراد التسوية بينهما في الحمل على الاستغراق او الاقل وتقديم خبر كان واجب في مثل هذا الموضع
وانما زاد لفظ الابهام وهو الايهام في وجود الشامع لان تساوي جميع الافراد في تحقق الحقيقة فيها الاستلزام
ان يكون لبعضها ترجيح من جهة اخرى فاللازم الابهام لا الترجيح بلا مرجح قوله على اقل فالجمع ما هو على
صيغة المبني للمفعول وكذلك قوله فلا يوجب قوله والعدد الزائد على الاثنين بواحد في الجمع كان العدد
ان يعود والثلاثة من الجمع الا انه عبر عن الثلاثة بالعدد الزائد على الاثنين بواحد باقامة لحرف عام المحدود
تصريحا بالابهام بقضية من كون الاثنين جمعا اي هو العدد الزائد على الاثنين لا الاثنان قوله ويتفق
على هذا اي على الحمل على الاقل المتيقن في المقام الاستدلالي نوع الاستدراك حيث هنا كان الجملة التي
لا تكون مبنية للخارج العدد وخلافه مثل قولنا النحو من غير ذكر سمية مهملة ولا حاجة الى الحمل على
ان استعمل لم يستعمل الذي المتيقن وهو البعض والطلب اليقين في الاستدلال اي لا يترك الحقيقة فيه الى المجاز
ولا النص يحتاج الى الكناية   ومبنى كلامي هذا على ان الاثنين ليسا بجمع فان عند العام الموضح نصا
بسواتي وقواصم لا الاثنين جمعا غير المتفق عليه   قوله كلامي هذا مبني على حكم بان الاقل في الجمع هو الزائد
على الاثنين بواحد قوله ليسا بجمع يعني ان الاثنين من افراد الحقيقة ليسا بجمع من كلمتها التي بصدد عليها
حقيقة صيغ الجموع الاصطلاحية فكان النسبة بين المفرد والمثنى والجموع كالنسبة بين الواحد والاثنين و
الثلاثة فيكون الجمع بعد التثنية كما ان التثنية بعد المفرد فكما ان التثنية تزيد على المفرد بواحد فكذلك تزيد
الجمع على التثنية بواحد وقوله هذا مشكل ان اريد بما على الرؤية يكون معنى سواتي السواتي منها كاللغة والنحو
والصرف فان كل واحد منها جزء العلوم جزءا من اجزاء علم الادب سابق على فاضافة السواتي الى العقائد
بهذا المعنى من اضافة الجزء الى الكل بمعنى اللام وقولنا السوابق منها بيان لحاصل المعنى لان الاضافة بمعنى من
ويكون المراد بقواصم ما يتاخر عنها في الحصول ما يتم به اصول التركيب للعقائد وهو علم الكلام وما يتبعه
وان اريد بها علم الكلام والبيان يكون المراد بالسوابق والقواصم الامور الخارجة عنها مما يتوقف عليها علم

خبر ان في ... [illegible] ... الاثنين
عنه

اي اقل ما تحقق فيه الحقيقة
وهو مبني على ان الاثنين ليسا بجمع

البلاغة كاللغة والصرف والنحو وما يتم به تحقيق مسائله كالمنطق بقسميه وهما الحد والاستدلال
وبعض التقدير من قد سلم في تلك العلوم عن [illegible] الجمع باختلاف [illegible] صيغتها وعود الضمائر و
بجواز التأنيث وفي نحو جاءني الرجال دون الرجلان وهذا [illegible] بصاحب الكشاف حيث قال في قوله تعالى
اشهر معلومات ان لفظ الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد وعند الاثنين من الجمع وان لم يكن ذلك مذهبه [illegible]
في هذه المسألة ما ذكره الشيخ الكامل المكمل محيي الدين [illegible] في الفتوحات وهو قوله رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم في منامي واقفا في عرفة وقد سألني سائل [illegible] عن أقل الجمع في العدد وكنت أقول [illegible]
اثنان وعند النحويين ثلاثة فقال صلى الله عليه وسلم أخطأهما [illegible] فكيف [illegible] العدد
قسمين ثم أخرج [illegible] دراهم بيده المباركة [illegible]
وقال لي ينبغي لمن سئل في هذه المسألة ان يقول [illegible] عدد [illegible] عن العدد [illegible] شفعا او
على العدد [illegible] ثم [illegible] الكريمة [illegible] فقال هذا أقل الجمع في عدد [illegible]
بيده على الثلاثة فقال هذا أقل الجمع في عدد الوتر [illegible] في هذه المسألة كذا [illegible] الشيخ [illegible] سره
فاستيقظت [illegible] هذا الكلام [illegible] ما رأيت وما سمعت منه من غير تغيير شيء عنه قوله وهنا دقيقة وهي
الاستغراق نوعان حقيقي وعرفي فلا بد من رعاية ذلك فالعرفي نحو قولنا جمع الأمير الصاغة اذا جمع صاغة
بلده واطراف مملكته لا صاغة الدنيا وغير العرفي نحو قولنا انه غفار الذنوب أي كلها [illegible] المحقق
ان الاقرب الى الصواب ان يكون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير وان تعريف الحقيقة راجع الى ذكره [illegible] الاستغراق
مفوض الى المقام ومن المعلوم ان استغراق الحقيقة المقصود [illegible] من حيث تحققها في ضمن جميع افرادها من غير ان
يختص ببعض دون بعض وقد صرح القوم بان تعريف بعض اسماء الاجناس الموقعة باللام للاستغراق [illegible]
الحكم فيها ليس متعلقا بجميع الافراد بل يختص ببعض دون بعض كما في نحو جمع الامير الصاغة [illegible] هذه
الشبهة فقال وهنا دقيقة يجب ان [illegible] لينتضح لكم [illegible] العموم المراد باستغراق العرفي ما يعد الحكم فيه
متعلقا بجميع الافراد عند اهل العرف وان كان متعلقا ببعض الافراد في نفس الامر وبغير العرفي الذي هو الاستغراق
الحقيقي ما يكون الحكم فيه متناولا لجميع الافراد في نفس الامر [illegible] لكونه تأكيد [illegible] وهو الذنوب
والمقطع انه تعالى [illegible] ان يغفر الذنوب الا ان غفران الكبائر مقيد بالتوبة عند المعتزلة وعندنا متعلق بمحض
مشيئته وغفران الشرك مقيد بما عند الكفر والتعدي ذلك يشمل الذنوب بجميع افرادها لانه تعالى يغفر الشرك ايضا
وان كان

وان كان بشرط التوبة واستغراق المفرد يكون اشمل من استغراق الجمع ويتبين ذلك بان ليس بصحيح
لا رجل في الدار في نفي الجنس اذا كان فيها رجل او رجلان ويصدق لا رجال في الدار ومن هذا يرى [illegible]
بحكيه تعالى عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني دون وهن العظام حيث توصل باقتصار اللفظ
الى الاطناب في معناه قوله يكون اشمل بزيادة لفظ يكون والعدول عن كون الجملة اسمية [illegible]
يشعر بان استغراق المفرد قد يكون اشمل لا دائما مطردا في جميع المواد لا تفاق الائمة على انه العام [illegible]
ما سمي بالعام من غير فرق بينه وبين لفظ العام فكأنه قال واستغراق المفرد قد يكون اشمل من استغراق الجمع
كما في النكرة المنفية نحو لا رجل في الدار وهو ظاهر وكما في المعرف باللام في بعض المواضع بمعونة القرائن
كما في قوله وهن العظم مني فانه توصل باختيار لفظ المفرد على الجمع الى الاطناب في معناه وذكر [illegible]
المفرد على ان الوهن حصل لكل واحد واحد من افراد العظم دون الجمع فان الجمع يدل على الوهن حصل في
كل جماعة جماعة من العظام وحصول الوهن في كل جماعة من العظام لا يستلزم حصول الوهن في كل [illegible]
وذلك لان عدم الوهن في الجماعة يستدعي سلامة جميع اجزائها فاذا حصل الوهن في شيء منها انتفى
عدم الوهن في الجماعة فيحصل الوهن فيها لا محالة فلا وجه لان يقال لا نسلم صحة حصول وهن
المجموع بوهن البعض دون كل فرد وتوضيح المقام ان المفرد اذا عرف بلام الجنس وقصد الاستغراق
تناول كل فرد من افراد مفهومه من آحاد الجنس فاذا انسب اليه حكم كان منسوبا الى كل واحد منها وان
الجمع المستغرق فيما هو على المفرد يقتضي تناوله لكل جماعة جماعة لان المفرد يستغرق افراد مفهومه وهي
الآحاد فكذا الجمع ينبغي ان يستغرق افراد مفهومه وهي الجماعات دون الآحاد [illegible] شرط ان لا
تتداخل الجماعات واجزاؤها احترازا عن التكرار [illegible] جماعة كثلاثة مثلا لم يعتبر تلك الثلاثة ولا
افرادها في جماعة اخرى فاذا انسب اليه حكم كان منسوبا الى كل جماعة فان كان الحكم ثبوتا لما ثبوته للآحاد دا
كالمجيء مثلا فهو ثبوته لكل واحد والا فلا فان ثبوت المجيء بجماعة لا يتصور الا بثبوته لآحادها [illegible]
ثبوت الوهن لجماعة من العظام فانه لا يستلزم ثبوته لكل فرد منها كما عرفت فكان استغراق المفرد
في هذه المادة اشمل من استغراق الجمع بمعونة القرينة واليه مال المصنف زاعما ان نسبة الوهن الى العظام
لا يدل على ثبوت الوهن لكل عظم فاختيار اللفظ الافراد وتوصل الى الاطناب في معناه وذهب صاحب
الكشاف في قوله تعالى والملك على ارجائها الى ان الملك اكثر من الملائكة [illegible] عن ابن عباس رضي الله عنهما

انه قرأ وكتابه ورسله وكتبه وقال والكتاب اكثر من الكتب ووجهوا قوله بان معنى استغراق
المفرد شمول لافراد الجنس فلا يخرج فرد وفردان ومعنى استغراق الجمع شمول جموع الجنس والجمعية في
جمع الجنس كالفرد في وحدانه واذا كان معناه كل جماعة خرج عنه الواحد والاثنان فيكون استغراق المفرد اشمل هذا
ولكن اتفق جمهور ائمة التفسير والاصول والنحو على ان الجمع المحلى باللام كالعالمين والمحسنين وكذا الجمع المضاف
الى المعرفة نحو عبيدي يتناول كل واحد من الافراد كالمفرد حتى اذا قال والله لا اتزوج النساء حنث بواحدة
ولو قال عبيدي احرار يعتق الكل بالاجماع ولو كان لا اتزوج نساء لا يحنث الا بثلاث ولذلك يجاز العطل عن
الجمعية من الجمع المحلى باللام وصار للجنسية ويؤيده صحة استثناء الواحد والاثنين من الجمع المعرف باللام
نحو جاءني الرجال الا زيدا ولو كان معناه كل جماعة لم يصح استثناء زيد منه ظاهر الصحة وكذا استثناء اثنين
وقد يراد بالجمع الحقيقي المجموع كما في قولك للرجال عندي درهم اذا لم يحصل الا درهم واحد بخلاف ما لو قال لكل
رجل عندي درهم فانه وجب عليه لكل واحد منهم درهم واحد لان كل رجل صح في الكل الافرادي
ثم قد فرق في المعرف بلام الجنس بين المفرد والجمع في جانب القلة بان المفرد يجوز ان يراد به بعض الجنس الى
الواحد وفي الجمع لا يراد به بعض الجنس الا الى الثلاثة لا الى الواحد وهذا ما قاله صاحب الكشاف ومن ان المفرد
صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه
لا الى الواحد وجعله بعضهم ان تخصيص المفرد بحيث لا يبقى منه الا الواحد جائز بخلاف تخصيص الجموع الى الواحد
فانه غير جائز لعدم بقاء معنى الجمعية وانتفائه بالكلية واذا عرفت هذا فنقول معنى قولنا زيد المنطلق
او المنطلق زيد في المقام الخطابي لزم ان لا يكون غير زيد منطلقا وكذلك ينبغي ان لا يجوز زيد المنطلق
وعمرو بالواو ولا ينبغي ان يجوز زيد المنطلق لا عمرو وبحرف لا لانه اذا كان الامر في نفسه كذلك كما اذا قلت
الله العالم الذات صح على الانحصار حقيقة والا كما في قولك حاتم الجواد وقال النبي ع وقوله عز
وعلا ام ذلك الكتاب صح على الانحصار مبالغة وتنزيل الجود من غير حاتم وشجاعة غير خالد وكون
غير الكتاب كتابا منزلة العدم لجهة ما اعتبارية قوله واذا عرفت هذا اي كون المعرف باللام في المقام
الخطابي محمولا على الاستغراق كان معنى قولنا زيد المنطلق زيد جميع افراد المنطلق وكان معنى قولنا المنطلق
زيد جميع افراد المنطلق زيد ومعنى كل واحد منهما انه لا منطلق سواه وهذا معنى الحصر فلزم ان يكون
غير زيد منطلقا على كل واحد من القولين ولذلك ينبغي ان لا يجوز زيد المنطلق وعمرو بالواو كما انه

الناقض

التناقض وهو ان يكون زيد كل المنطلق وان لا يكون ولا ينبغي ان يجوز زيد المنطلق لا
عمرو اذ لا محذور فيه لان قولنا لا عمرو يؤكد ما يدل عليه الجملة الاولى صريحا ويؤكده ويصح ان
يقال المنطلق زيد وعمرو بالواو لانه حينئذ يصير المنطلق فيهما معا ولا محذور فيه قوله لجهة ما اعتبارية
مثل ان يكون جود غير حاتم قليلا في نفسه او ضعيفا او غير تام او غير واصل الى المخاطبين او عدم وصوله
الى المتكلم او السامع واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم بنفس التركيب
كقولك انا عرفت وانت عرفت وهو عرف وزيد عرف كما سيأتي تحقيق هذا المعنى في قولنا بكر يشكر
ان يعطى او بكر ان يعطى يشكر كما عرفت ان الجملة الشرطية ليست الا جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص
وكقولك في الدار زيد او لكون المسند سببيا وهو ان يكون مبنيا على مبتدأ ويكون الحكم عليه بالثبوت لما هو مبني
عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعلق بغيره مما هو مبني عليه تعليق اثباته له بنوع ما او نفيه عنه بنوع
ما كقولك زيد ابوه انطلق او منطلق والبر الكر منه بستين جعل الحالة المقتضية لكون المسند
جملة امرين قصد تقوي الحكم بنفس التركيب وكون المسند سببيا اما اقتضاء الاول لكون المسند جملة
فلانه اذا اريد ذلك التقوي وجب ان يسند الفعل الى ضمير المسند اليه ويسند المجموع اليه فيتكرر الاسناد
ويكون المسند جملة واحترز بنفس التركيب عما اذا اريد تقوي الحكم بالتكرير نحو ضربت ضربت او بحرف
التاكيد نحو ان زيدا قائم والمسند اذا كان جملة اسمية لم يتصور بها تقوي الحكم لما ذكرنا من ان طريق
افادة التقوي ان يسند الفعل الى ضمير المسند اليه ويسند المجموع اليه فلذلك لم يمثل بها واورد المسند اليه
فيما اذا كان المسند جملة فعلية مضمرا على احوال الثلاثة ومظهرا اشارة الى الحق في افادة التقوي مع
عطف المظهر ايضا حيث قال او زيد عرف لان الفاعل بعيد التخصيص ايضا بخلاف المظهر فان التخصيص
لا يكون في الاسم المظهر على ما سيجيء قوله كما سيأتي اشارة الى ما سيذكره في تقديم المسند من ان سبب
تقوي الحكم هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء الى آخر كلامه محصوله ان
سبب التقوي هو تكرر الاسناد وقوله للشرطية نحو زيد ان تعطه يشكرك للاشارة الى انه لا فرق في
افادة التقوي بين تقديم الشرط وتاخيره واورد الجزاء جملة فعلية اذ هي محل سبب التقوي وقولنا
عرفت تعليل الصحة ووقوع الشرطية خبر المبتدأ وافادتها التقوي فانه لكن لما كان مسندا الى ضمير
المبتدأ وكان محمولا على الشرط مسندا الى الاسم الصريح فقد تكرر الاسناد فكانه قيد الشرطية

عطف على قوله اذا اريد تقوي الحكم

ثبت ركن الفعلية المحضة في افادة التقوى لما فيها من تكرر الاسناد ايضا بناء على ان الخبر المسند
الى ضمير المبتدأ كما ان مجموع الشرطية مسند الى ضمير المبتدأ كما اذا كان الخبر فعلية محضة غاية ما في
الباب ان الخبر ههنا جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط وانما ادخل الشرطية لفظ قولك حيث
قال او قولك ابوه الخ وانما ادخل الظرفية لفظ الكاف ايضا حيث قال كقولك خالد في الدار لان الاخير
ابعد عن افادة التقوى لما مر انه يؤول بالمفرد وكذا الشرطية فانها جملة مقيدة وانما اقتضا لكون المسند
سببيا لكونه جملة فلا ينافي بقوله او اذا كان المسند سببيا الى آخره وهو عطف على قوله اذا اريد تقوى الحكم
وقد تقدم ان المسند السببي بمنزلة وصف الشيء بحال متعلقه الا ان مثل هذا رجل كريم ابوه ووصف سببي
ومثل زيد كريم ابوه لا يعد مسندا سببيا لما سيأتي من انه اخرج عن السببي محافظة على ضابطة ان المسند
السببي يجب ان يكون جملة ثم ان ظاهر قوله او اذا كان المسند سببيا يدل على ان المسند السببي يكون
نفس جملة لان المتبادر من لفظ المسند في قوله او اذا كان المسند سببيا هو المسند الذي تصدى لبيان حاله
المقتضية لكونه جملة فعلى هذا المسند السببي في هذه الامثلة هو جملة ابوه منطلق ونظائره الا انه
منطلق لكن توجيه يقتضي ان يكون المسند السببي هو نفس منطلق وانطلق وعلى هذا فقد يكون المسند
السببي مفردا كمنطلق وقد يكون جملة كانطلق لكن المسند السببي مطلقا يقتضي في ذلك الكلام
الذي هو فيه ان يكون مسنده جملة ولك ان تصور ان كلامهم متردد في ان المسند السببي في مثل زيد ابوه كريم
وزيد قام ابوه وكريم او قام ام الجملة الواقعة خبر المبتدأ والظاهر من تقسيم المصنف هو الاول فظاهر
قوله اذا كان المسند سببيا يدل على انه هو الثاني فقيل يطلق السببي على كل واحد منهما فعلى عبارة
المصنف يكون المراد بالمسند المعنى الاول وبالضمير في قوله وهو ان يكون مفهومه المعنى الثاني على طريق الاستخدام
والمراد بضمير الضمير الذي في قوله مفهومه لان ضمير هو يحتمل ان يرجع الى كون المسند سببيا وان
يرجع الى المسند الا انه على الثاني يحتاج الى تقدير المضاف في التقدير وهو ان المسند السببي ذو
ان يكون مفهومه مع الحكم عليه الى آخره على ظاهره انه يلزم من هذه العبارة ان يكون المسند السببي محكوما به
والمحكوم عليه هو المسند اليه فيلزم ان يكون المسند السببي مسندا اليه وهو باطل فالعبارة الظاهرة
ان يقال وهو ان يكون مفهومه مع الحكم بثبوته لما هو مبني عليه الخبر عنه او بالانتفاء عنه وقد يقال في توجيه
عبارة المصنف ان لكل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له في
المسند

مثلا

مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه في المفعول بانه وقع عليه الفعل الى غير ذلك والمراد بالمبني عليه
هو المبتدأ الثاني فانه اساس بني عليه الخبر وقوله مطلوب التعليق منصوب على انه خبر ان يكون
وقوله بعلي تعليق اثباتا منصوب على انه مصدر التعليق وضميره وعنه لغيره ما هو مبني عليه والمعنى
ان المسند السببي على قسمين ذكر الاول بقوله وهو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بثبوته لما
هو مبني عليه بانه ثابت لشيء تقدم عليه على ذلك المسند وبني ذلك المسند عليه او بالانتفاء عنه
اي مع الحكم عليه بانه منتف عما هو مبني عليه مطلوب التعليق اي ان يكون مفهومه مع الحكم المذكور بحيث
يطلب تعلقه بغير الشيء الذي بني عليه المسند المذكور تعليق اثبات له بنوع من التعليق او نفي عنه كذلك
مثال الاثبات زيد ابوه انطلق او ابوه منطلق او ابوه بكر فان مفهوم انطلق ومنطلق وبكر مع الحكم
عليها بثبوتها لما هي مبنية عليها وهو ابوه مطلوب التعليق بغير ما هي مبنية عليه وهو زيد تعليق اثبات
هذا المجموع لزيد وتعيين الشيء الذي بنيت هي عليه ومثال النفي زيد ابوه لم ينطلق او ابوه غير منطلق
او ابوه ليس بكر وهذا القسم يكون المسند السببي فيه جملة اسمية البتة مثل اوكانا بالفعل وهو انطلق
في باب الصفة المشبهة وهو منطلق ثم بالظرف وهو سابق والنفي مثله الا ان الاثبات لانه الاصل وذكر القسم الثاني
بقوله او يكون المسند فعلا يسند الى الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليقه على ما قبله بنوع
اثبات او نفي لكون ما بعده بسبب مما قبله نحو عمرو وضرب اخوه لا اشتغالا بالفعل نحو زيد ضارب اخوه
او مضروب او كريم بسبب تعلقه عليه قوله او يكون المسند فعلا عطف على قوله يكون في قوله هو ان يكون
مفهومه فالمسند السببي لا تبرأ السند او الى متعلق المسند اليه الاول ثم يسند هو مع ذلك الاسناد الى المسند
اليه الاول كقولك زيد ابوه منطلق فان المنطلق اسند اولا الى متعلق زيد وهو ابوه ثم اسند هو مع
اسناده الى ابيه الى زيد فالمسند السببي يكون مع اسناده الاول جملة فاذا اسند الى المسند اليه الاول
ثانيا حصل جملة اخرى مركبة من الجملة الاولى ومن المسند اليه في الجملة الكبرى وقوله فيطلب منصوب
عطفا على قوله او يكون ووصفا الفعل بمسند على الاسناد الى ما بعده مع ان كل فعل كذلك ليترتب
على كون المسند فعلا موصوفا بكذا قوله فيطلب قوله بسبب مما قبله متعلق بمحذوف هو خبر الكون
اي لكون ما بعده ملتبسا بتعلق مما قبله اي متعلقا به كتعلق الاخ بزيد وارتباطه به بسبب الضمير الراجع
المتقدم اليه لو لم يكن بينهما تعلق لكان المسند جملة مستقلة برأسها غير متعلق بما قبله

فلا يحصل منهما جملة واحدة وقال بنوع اثباته لان ضرب اخيه لشخص ليس ثابتا له ثبوتا حقيقيا
بل هو منسوب اليه بنوع ثبوت قوله لانها عطف على قوله فلا شرط المسند في القسم الثاني فلا وانكر
بان نفى كونه من الاسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لان المسند اذا كان من هذا
القبيل نحو زيد منطلق ابوه لا يكون سببيا لشبهه بالخالي من الضمير اذ لا يتفاوت المستتر فيها حكاية وخطابا
وغيبة نحو انا ضارب وانت ضارب وهو ضارب ولذلك لم يحكم على اسم الفاعل ونحوه مع الضمير بانه جملة
وهو المراد بقوله ستر يطلعك عليه فلم يذكر افعل التفضيل في امثلة الاسماء المتصلة بالفعل لانه لا يعمل فيما
هو سبب مما قبله وما ذكرت لك اذا تحققت مضمونه اغنتك على وجه حكم النحويين لا بد في الجملة الواقعة
خبرا من ذكر يرجع الى المسند اليه لفظا وتقديرا واغنتك على ان الجملة بعد ضمير الشأن في نحو هو زيد منطلق
وانه زيد منطلق مستثناة من هذا الحكم لكونها نفس المخبر عنه واغنتك على وجه نيابة تعريف الجنس عن الضمير
في نعم الرجل زيد على قول من يجعل المخصوص مبتدأ ونعم الرجل خبره ونيابة العموم عنه في مثل ان الذين امنوا
وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا قوله وما ذكرت لك اي من ان المقتضي لكون المسند جملة اما
ارادة التقوي او كونه سببيا اذا تحققت اي علمت حقيقة مضمونه اغنتك على ما قاله نكت معتبرة
بها في علم النحو النكتة الاولى وجه قول النحاة لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يعود الى المبتدأ لفظا كما في
الامثلة المتقدمة من نحو زيد ابوه انطلق وعمرو ضربت اخوه او تقديرا اي محذوفا مقدرا كما في قولهم البر
الكر بستين والسمن منوان بدرهم وفي قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور فان الذكر العائد الى
المبتدأ في هذه الامثلة الثلاثة محذوف وهو قوله منه والوجه الذي علم منه هذا الحكم انه لا بد في الجملة
الواقعة خبرا للمبتدأ اذا كانت للتقوي لا بد في تلك الجملة من ذكر يرجع الى المسند لان التقوي لا يكون بدون
اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ ثم اسناده بمجموعه الى نفس المبتدأ ليتكرر الاسناد المستلزم له وان كان المسند
في تلك الجملة سببيا لا بد ان يكون بعد بنائه على ما بني عليه واسناده الى ما بعده معلقا بالتعليق حتى
الذي هو المبتدأ الاول فلا بد من ضمير ملفوظا او مقدرا يربط ويجعله متعلقا به فعلم ان الضمير انما يحتاج اليه
لشيئين احدهما ارادة التقوي والثاني الربط لان الجملة لا ترتبط بغيرها من غير رابط والنكتة الثانية
وجه استثناء الجملة خبر ضمير الشأن عن هذا الحكم الكلي وهو اشتراط الضمير في الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ فانهم
قالوا ان فائدتها من انه لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يرجع الى المبتدأ ليس كليا بل الجملة الواقعة خبرا

لضمير

١٤٧

لضمير الشأن سواء كان قبل دخول العوامل نحو هو زيد منطلق او بعد دخولها نحو انه زيد منطلق مستثناة
عن هذا الحكم فان هذه الجملة لا تحتاج الى ضمير يربطها بضمير الشأن لانها بعينه فلا تتعلق بالمخبر عنه تعلق
السببي ولا هي نيبت لها على الفعلي بل هي نفس المخبر عنه ولا معنى لربط الشيء بنفسه فان التقوي انما يقصد اذا
اريد اثباته معنى للمبتدأ او كون المسند سببيا انما يتصور اذا اريد تعليقه بالمبتدأ وربطه به وكل منهما
يستدعي التغاير بين المسند اليه والمسند وحيث لا تغاير بينهما كما في ضمير الشأن مع الجملة المفسرة له لا حاجة
لا يحتاج فيه الى ذكر يرجع الى المبتدأ والنكتة الثالثة وجه نيابة تعريف الجنس في نعم الرجل ونيابة العموم في
احسن عملا عن الضمير وذلك لان المقصود من الذكر العائد الى المبتدأ الربط وهو يحصل بكل واحد من تعريف الجنس و
العموم كما يحصل بالضمير فينوب كل واحد منهما عن الضمير فان المخصوص بالمدح وهو زيد اذا كان مبتدأ ونعم الرجل
خبره فمن احسن عملا على ذكره ليعود الى اسم ان وهو الموصول لان الجملة الواقعة خبرا لما وجد فيها لفظ يرتبط
على المسند اليه وغيره جعل ذكر العموم قائما مقام الضمير فان اللام التعريف في نعم الرجل للاستغراق فهي تشمل
جميع افراد الرجل فيشتمل على زيد وعلى غيره فبهذا الشمول يقوم العموم مقام الضمير وكذا كلمة من في قوله تعالى
احسن عملا يدل على العموم فيشمل كل محسن فيدخل فيه الذين امنوا فاخذ ذكر العموم يقوم مقام الضمير فكأنه
قيل انا لا نضيع اجرهم واجر غيرهم ايضا فيه عطف نيابة العموم على نيابة تعريف الجنس يشعر بان ليس معنى الجنس
الاستغراق بل الماهية التي هي جنس لزيد المتعلق عليه وعلى غيره فحينئذ ذكر مع الخبر عن زيد على انه هو فيكون
ذكرا عائدا اليه واما الحالة المقتضية لكونه جملة فعلية فهي اذا كان المراد افادة التجدد نحو زيد انطلق
او ينطلق فان الفعل موضوع لافادة التجدد وحدوث الزمان الذي من شأنه التغير فهو بهذا ملزوم
بذلك كما بين ما يقتضي كون المسند جملة على الاطلاق شرع في بيان الحالات المقتضية لخصوصيات
الجمل الاربع من كونها فعلية او اسمية او شرطية او ظرفية على النمط الذي سبق في المسند المفرد وان
فانه ذكر اولا ما يقتضي كونه مفردا على الاطلاق ثم ذكر ما يقتضي كونه فعلا مقيدا او غير مقيد او اسما
منكرا او معرفا مقيدا اي والحالة المقتضية لكون الجملة فعلية فهي اذا كان المراد من الجملة التي وقعت
مسندا التجدد اي حدوث المسند للمسند اليه فيختص زيد انطلق يفيد تجدد حصول المسند وهو الانطلاق
وحدوثه لزيد كانت الجملة الاسمية فليست كذلك جملة اسمية لانها ثبوت بل اذا لم يكن الخبر فعلا فانه
لا فرق بين قام زيد وزيد قائم فان كل واحد منهما يفيد تجدد القيام لزيد وان افترقا من جهة

ان زيد قائم يفيد التقوي ايضا دون قام زيد فان قيل لو افاد مثل قولنا زيد قائم التجدد للزم التنافي
المنافقين لدلالة مجموع الكلام على ثبوت القيام واستمراره لكونه جملة اسمية ودلالة لفظ الخبر على تجدده
لكونه جملة فعلية اجيب بان مجموع الكلام انما يدل على ثبوت تجدد القيام واستمراره لا على استمرار نفس
القيام فيلزم هذا يكون الاستمرار نوعين احدهما الاستمرار في الثبوت وهو اذا كان الخبر اسما كما في قولك
زيد قائم والثاني الاستمرار في التجدد وذلك اذا كان الخبر فعلا كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم اي يتجدد
الاستهزاء انه تعالى بهم آنا فآنا هذا الجواب ظاهر فيما اذا كان الخبر فعلا مضارعا وغير مسلم فيما اذا
كان فعلا ماضيا فلا مدفع للزوم اجتماع المتنافيين فيه فالظاهر في الجواب ان معنى الثبوت اعم من الاستمرار
فان الجملة الاسمية تدل على مجرد ثبوت مفهوم المسند للمسند اليه وكونه ثابتا به كما يقال صفة مع قطع
النظر من كون ذلك الثبوت على وجه التجدد والحدوث او على وجه الاستمرار والدوام الذي هو كمال الثبوت
فان الاستمرار الثبوتي مفوض الى المقام وكذا الاستمرار التجددي مفوض اليه فان المسند الذي هو فعل يدل
على تجدد الثبوت واستمراره مستفاد من المقام وكذا المسند الذي هو اسم انما يدل على مجرد ثبوت المسند اليه
واستمراره مفوض الى المقام فان الاسمية التي عدل اليها عن الفعلية يفيد الدوام الذي هو كمال الثبوت لا
الاسمية مطلقا واللام في قوله لافادة الفعل موضوع لافادة التجدد ليست صلة للوضع بل هي للغاية لانه ليس
بموضوع ليدل على التجدد بل هو موضوع ليدل على صدور الحدث عن فاعل ما في زمان من الازمنة الثلاثة ولما
كان الزمان امرا ممتدا غير قار الذات ولهذا لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض بل يتجدد بعضها عقيب انقضاء
البعض الآخر على التوالي والدوام وكان الزمان الذي شأنه هذا داخلا في مفهوم الفعل كان تغير الزمان
وتجدده موذنا بتجدد الحدث الواقع فيه وحدوثه فكان استفادة التجدد من لفظ الفعل غاية لوضعه
لمعناه واما لان المنتفية لكونها اسمية فهي اذا كان المراد حصول التجدد والتغير نحو زيد ابوه
منطلق فالاهم ان دل على التجدد لم يدل عليه الا بعوض وما سمع من تفاوت ما بين الفعلية والاسمية
تجددا وثبوتا هو لطلعك على انه حين ادعى المنافقون الايمان بقولهم آمنا بالله وباليوم الآخر جاؤوا
به جملة فعلية على معنى احدثنا الدخول في الايمان واعرضنا عن الكفر ليروج ذلك منهم بمقتضى الحال
في ادعائهم الكاذبة قوله تعالى وما هم بمؤمنين حيث جيء بجملة اسمية وفي الباء وعلى نفاق [illegible]
المنافقين مع المؤمنين ومع شياطينهم فيما يحكيه عز وعلا عنهم [illegible] واذا لقوا الذين آمنوا

قالوا

١٤٨

قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم تعالوا لا في جملة فعلية وهي آمنا والى اسمية
وهي انا معكم كيف اصاب شاكلة الرمي ومثل ان ابراهيم عليه السلام حين اجاب الملائكة
عليهم السلام عن قولهم له سلاما بالنصب بقوله لهم سلام بالرفع كيف كان عاملا بالذي حث
عليه في القرآن المجيد من قوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها قوله اذا كان المراد خلاف التجدد
هذا انما يجري في الاسمية التي خبرها اسم كما في مثل قولك زيد ابوه منطلق واما في نحو زيد ابوه انطلق
فانه يفيد التجدد والمراد بخلاف التجدد مطلق الثبوت اعني ثبوت المسند للمسند اليه مطلقا اي لا بخصوص
التجدد لا الاستمرار الثبوتي فانه مفوض الى المقام كما ان الاستمرار التجددي في المضارع مفوض اليه
ايضا كما مر وقوله فيما سبق ان نحو زيد انطلق يفيد التجدد لم يرد به ان هذه الجملة الاسمية تفيد ذلك
بل اراد ان انطلق الذي وقع خبرا فيها يفيد التجدد فلا تنافي بينه وبين قوله هنا الجملة الاسمية يراد
بها خلاف التجدد والكلام في كون نحو زيد قائم دالا على مطلق الثبوت لعدم دلالة الاسم على الزمان
بحسب مفهومه سواء كان جامدا كما في نحو زيد انسان او مشتقا كما في نحو زيد قائم واما في نحو زيد
انطلق ففيه بحث فان جملة اسمية خبرها فعلية اسند فيها الفعل الى ضمير المبتدأ فان قلنا انها تدل
على الثبوت يلزم منه نوع تناقض لان انطلق يدل على التجدد بلا خلاف اي على حدوث الانطلاق [illegible]
العائد الى زيد فان اسندت هذه الجملة الفعلية الى ذات زيد والفعل باسناده اليه جملة اسمية دالة على الثبوت لزم
ان يجتمع في اسناد الانطلاق الى زيد كونه على وجه التجدد وثبوته مع القطع عنه فلا وجه له وان قلنا انها تدل على
التجدد يلزم انه لا يكون كل جملة اسمية دالة على الثبوت فلا بد ان يخص قولهم الجملة الاسمية يراد بها خلاف التجدد
بالاسمية التي يكون الخبر فيها اسما مفردا نحو زيد قائم او جملة اسمية خبرها اسم نحو زيد ابوه قائم واما الاسمية
التي خبرها فعلية نحو زيد قام او اسمية خبرها فعلية نحو زيد ابوه انطلق فانها يفيد التجدد قوله فالاسم
انما دل على التجدد الخ جواب عما [illegible] من دلالة الجملة الاسمية على خلاف التجدد والتغير لعدم دلالة الاسم
بحسب مفهومه على الزمان غير صحيح على اطلاقه لدلالة بعض الاسماء على التجدد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ولذلك يعمل عمل الافعال مثل زيد ضارب عمرا فان اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
وكاسماء الافعال الموضوعة للدلالة على الافعال مثل هيهات فانها ايضا تدل على التجدد وتوهم الجواب ان دلالة
الاسماء على التجدد ليست بحسب الجنس مفهومها بل بعوض [illegible] ان تقتضيها ما يوجب

وإنما

سيجيء

ولانها على الزمان لاسم الفاعل اذا كان عاملا فانه انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فيفيد
التجدد وكذا الفعل الا انه عارض ولا كلام الموضوع للفعل نحو هيهات فانه انما يدل على التجدد بواسطة ذلك الفعل
ثم ان المصنف لما بين ان الجملة الفعلية تدل على التجدد والاسمية على الثبوت اراد ان يحقق ذلك بذكر ما به
رفعا رونا وما سمعه من قولنا ان الجملتين الفعلية والاسمية متفاوتان في الدلالة على التجدد والثبوت هو
الذي يطلعك على اللطايف التي كانت سببا لايراد بعض الجمل التي في الايات الثلاثة المذكورة فعلية وبعضها
اسمية فقوله وما سمع مبتدأ خبره قوله يطلعك وقوله هو ضمير الفصل وجيء به للدلالة على الحصر اي هو
المطلع لا غيره من القواعد التي سبقت وقوله تجددا منصوب على انه تمييز عن النسبة الاضافية اي من تفاوت
الجملتين من جهة الدلالة على التجدد والثبوت وضمير على انه للشان وقوله حين اوحى المنافقون متعلق بقوله
طبق المفصل وقوله كيف طبق خبر لقوله انه وجاز ذلك مع ان المفرد يجب ان لا يكون الا جملة خبرية لانه
انخلع عن معنى الاستفهام وصار معناه طبق تطبيقا بليغا كاملا ومن ثمة جاز ان يكون حالا من فاعل طبق
مع ان ما فيه صدر الكلام لا يتقدم عليه وجاء بين حال من المنافقين وضمير بقولهم قوله كيف وجاء اي يجيء ذا
ريبة متعلق بجانبين وقوله تعالى فاعل لقوله طبق وقوله ذلك اشارة الى دعائهم الاحداث اي لو جاءوا بالايمان
مدعين انهم ثابتون في الايمان لم يكن ذلك الا ترويجا منهم مستقبلا كيف المتبادر حال ادعائهم الاحداث
وقوله حيث جاء متعلق بطبق وقوله ومع الباء عطف على قوله جملة اسمية اي وكائنة مع الباء فان قوله
جملة اسمية حال من قوله تعالى والتوجه في تطبيق قوله تعالى وما هم بمؤمنين المفصل واصابته موقعه في رد
دعواهم الكاذبة انهم ادعوا احداث الايمان لا ثبوته ليرد عليهم فرد ذلك عليهم بانهم مستمرون على عدم الايمان
مع التاكيد بالباء فانه في الاسمية اذا كانت مثبتة يقصد بها بحسب المقامات استمرار الثبوت فكذا اذا
كانت منفية يقصد بها بحسب المقامات استمرار النفي ويلزم من استمراره انتفاء الاحداث فيكذب دعواهم في
دعوى احداث الايمان لا للبث ولو قيد وما امنوا لم يبلغ الرد عليهم والتكذيب بهم هذه المرتبة قوله ونفاوت
كلام المنافقين عطف على قوله على انه حين اوحى المنافقون الايمان ولما تسبب لما تقرر من قوله على انه
وما اخرج من قوله وعلى انه ابراهيم انه يقال وعلاه تعالى وقوله ولما لم يوجد كلمة ان صدقوا كيف اصاب
بدل منها اي من تعالى وقوله انه يطلعك على انه وعلى قوله تعالى وعلى اعلام على البلاغة واصابته ولو وجد كلمة ان كان
كيف اصاب حيث يعقب سواء تقدم وما تاخر وبين المصنف تفاوت نفوس المنافقين مع المؤمنين ومع اخوانهم

المعتبر

المعتبرة بالشياطين حيث كان قولهم مع المؤمنين جملة فعلية وهي آمنا وقولهم مع اخوانهم
جملة اسمية وهي انا معكم لانهم لما خاطبوا مع المؤمنين ارادوا ان يروج كلامهم عندهم فجاءوا بالجملة
الفعلية الدالة على الحدوث والتجدد وجردوها من التاكيد لان انفسهم لا تساعدهم على هذا الكلام و
ليس لهم رغبة فيه ولما تكلموا مع اخوانهم ارادوا ان يبينوا انهم مستمرون على الاعتقاد ودواء اعتقادهم ثابت
على ما كان فجاءوا بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت واكدوها لانهم في ذلك على صدق رغبة وقوله نشاط
فانظر كيف اصاب هذا التفاوت مفاصله الرمي ووقع موقعه وان كلمة الخاصة والرمي المرمى لانه فعل
بمعنى المفعول اي اصاب الشيء شاكله في المرام قوله فيما يحكي ظرف لتفاوت كلام المنافقين
والمعنى وما سمعه يطلعك على انه وعلى تفاوت كلامهم مع المؤمنين كما في القران الذي يحكيه تعالى عنهم
فجعل كلام المنافقين هو عين ما يحكيه الله تعالى عنهم فلا معنى لجعل ما يحكيه ظرفا لتفاوت كلامهم الا على
التجريد فتدبر ولا بد من التجوز في ضمير هو في قوله وهو واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا اذ لا يجوز
ان الكلام المنافقين والالى ما يحكيه لان كلامهم هو عين ما يحكيه عنهم وليس فيه قوله تعالى واذا لقوا
الذين آمنوا قالوا آمنا فالآتي بقول المحقق يوز انه تعالى قدر القائلين الاوروم في ضمير هو راجعا لما يحكيه
ولا شك ان المحكي آمنا وانا معكم الا ان المصنف لما توجه الى الحكاية في الحكم تغليبا و هذا الاعتبار
صح ان يكون فيما يحكيه ظرفا لتفاوت كلام المنافقين بلا تكلف تجريد لان يحكيه بهذا المعنى يشتمل على كلامهم
لانه قوله تعالى والى حملة فعلية واسمية معطوف على مطلق المصدر الاول وهو في قوله وعلى تفاوت كلام المنافقين
وقوله الى جملة متعلق بالمصدر الاول على الاظهر لان الاظهر ان المفعول المطلق لا يكون عاملا اذا لم
يكن بدلا من عامله قوله وعلى ان ابراهيم عطف على قوله على تفاوت كلام المنافقين او على قوله على انه اي
ويطلعك على ان ابراهيم عليه السلام كيف كان عاملا بقوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها حين اجاب
عن الملائكة عليهم السلام على ما حكاه الله تعالى بقوله ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال
سلام فقوله تعالى قالوا تحية الملائكة لابراهيم وتحية ابراهيم لهم حيث حيوه بقولهم سلاما بالنصب جاءوا
بالجملة الفعلية واجاب تحيتهم بقوله سلام بالرفع جاء بالجملة الاسمية لان الملائكة لما حيوا ابراهيم
كانه متقيد بالحال انه حيوا بتحية مجددة مناسبة للملائكة انهم اياه حيوا بالجملة الفعلية الدالة على التجدد
واما ابراهيم فلما اجابهم عن تحيتهم اراد ان يعمل بموجب الامر الذي يتلى في القران العظيم من قوله تعالى و

عنهم

واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها جاءا بالجملة الاسمية الدالة على ثبوت السلام على سبيل الدوام
لتكون تحية احسن من تحية الملائكة ويصير ممتثلا للامر المذكور فانظر كيف عدل ابراهيم بالامر المذكور حين
اجاب الملائكة بالجملة الاسمية فان قولهم سلام مرفوع على الابتداء وخبره محذوف وهو عليكم وهذا هو
الاسمية اعني التي تكون معدولة عن الفعلية بقيد الدوام الذي هو كمال الثبوت واما الحالة المقتضية
لكونها شرطية فستقف عليها في موضعها اي في الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة
واما الحالة المقتضية لكونها ظرفية فهي اذا كان المراد اختصار الفعلية كقولك زيد في الدار بدل
استقر فيها او حصل فيها على اقوى الاحتمالين على ما تقدم ويظهر لك من هذا ان مرجع الجمل الاربع الى
شيئين اسمية وفعلية قوله فهي اذا كان المراد اختصار الفعلية اي اذا كان المراد ما يترتب على
الجملة الفعلية من كون ثبوت المسند للمسند اليه على سبيل التجدد والحدوث ثم يتعلق به قصد الاختصار كان
جعل الحالة المقتضية لكونها ظرفية ارادة اختصار الفعلية لا ارادة احتمال التجدد والثبوت مع ان
الظرفية محتملة لهما وان كان كونها مقدرة بالفعل اقوى الاحتمالين لان الكلام في بيان الحالات
المقتضية لخصوصيات الجمل الاربع بعد ما تبين كون المسند جملة على الاطلاق لتحقق ما يقتضي كونه جملة وهو
تقوي الظرف لا يكون جملة الا بتقدير الفعل فلم يتصور كون الجملة الظرفية محتملة للثبوت لعدم احتمال
كونها مقدرة بالاسم قوله بدل استقر في محل النصب على انه حال من المقول اي مبدلا من استقر وقوله على اقوى
الاحتمالين حال من ضمير مبدلا اي كائنا على اقواهما وقوله على ما تقدم حال من ضمير كائنا فهذه احوال
متداخلة قوله ويظهر لك من هذا اي من كون الظرفية اختصار الفعلية مع ما تقدم من ان الشرطية جملة
خبرية مقيدة بقيد مخصوص من جهة الشرط ان مرجع الجمل الاربع المشهورة الى شيئين لان الظرفية راجعة
الى الفعلية والشرطية الى الجملة التي وقعت جزاء وهي اما فعلية او اسمية نحو ان جئتني اكرمتك او فانت مكرم
واما الحالة المقتضية لتاخير المسند فهي اذا كان ذكر المسند اليه اهم كما مضى في فن المسند اليه
واياك ان تظن بكون الحكم على المسند اليه مطلوبا يستجلب صدر الكلام له فليس هو هنا كان فلا تغفل لما فرغ
المصنف من ذكر الحالات المقتضية للامور العارضة للمسند بالقياس الى نفسه من كونه مفردا او جملة ونكرة ووصفه
وغير ذلك شرع في ذكر الحالات المقتضية لما يعرضه بالقياس الى المسند اليه كتاخيره عن المسند اليه و
تقديمه عليه ولما كان الاصل في المسند ان يكون متاخرا عن المسند اليه قدم الحالات المقتضية لتاخيره عنه

وهي متى كان

وهي متى كان ذكر المسند اليه اهم بوجه من الوجوه كما مضى في فن المسند اليه في بحث تقديمه وهي كونه
تقديم المسند اليه اصلا ولا مقتضي للعدول عنه وكونه متضمنا للاستفهام وكونه ضمير الشان وكونه
مشوقا للسامع الى الخبر ليتمكن في ذهنه وكونه صالحا للتفاؤل فتقديمه الى السامع ليسره و
كون التصاقه بالخبر هو المطلوب لا نفس الخبر وكونه مستلذا او كونه مبنيا من التعظيم وغيره فان
كان الحالة التي تقتضي تقديم غير المسند اليه من بينها تقتضي تاخير المسند فلا حاجة الى ذكرها
من حيث كونها مقتضية للتاخير حذرا من التكرار قوله بكون الحكم على المسند اليه مطلوبا مفعول اول
لقوله ان تظن ومفعوله الثاني قوله يستجلب صدر الكلام كما ظن انه لما كان زيد خبرا وما نسب الى بعض
الكوفيين القول بان كون الحكم على المسند اليه مطلوبا يوجب له صدر الكلام اي تقدمه على المسند
بناء على انه لا جزاء بعقد المحكوم عليه اولا حتى يكون الحكم على متعقل لانه لا يتصور الحكم على غير المتعقل
فيجب بذلك تاخير المسند ولا يحتاج الى شيء من الاعتبارات المذكورة في تقديم المسند اليه حتى يعتني
عن ان ينص في هم احد انما سبيلهم فيما ان وانما كان ان تظن اي انتم نفسك ان تظن بكون الحكم
على المسند اليه مطلوبا يستجلب صدر الكلام للمسند اليه اي لا تظن ذلك موجبا لتقديم المسند اليه على
المسند فليس هو هنا كان اي ليس كون الحكم على المسند اليه مطلوبا هنا كان اي بحيث يوجب للمسند اليه صدر
الكلام وتقدمه على المسند لان غاية الامر ان يكون تقدمه عليه هو الاصل وهو لا يستلزم وجوبه
لان كونه متقدما على الحكم في التعقل لا يستلزم تقدمه في الذكر وفي قوله فلا تغفل اشارة الى ان هذا
الظن منشؤه الغفلة فان الحكم كما يتوقف على تعقل المحكوم عليه يتوقف على تعقل المحكوم به ايضا
فتقدم كل واحد منهما على الحكم في التعقل لا يوجب تقدم احدهما على الآخر في التعقل ولا في الذكر
نعم لما كان المسند اليه ذاتا يطلب لها الحكم بالوصف الذي هو المسند كان الاصل تقدمه عليه تعقلا وذكرا
واما وجوب تقدمه عليه لذلك فكلا الا يرى الى وجوب تاخره في الجملة الفعلية وجوازه في الاسمية و
واما الحالة المقتضية لتقديمه فهي ان يكون متضمنا للاستفهام نحو كيف زيد وابن عمرو ومتى الجواب
والقانون الثاني موضع تقديره قد مر الكلام في تفصيل الحالة المقتضية لتاخير المسند بناء على ان
ما يقتضي تاخيره هي الاحوال المقتضية لتقديم المسند اليه فلا حاجة الى تفصيلها ههنا اعتمادا على
كونها مفصلة في بحث تقديم المسند اليه وقد مر ايضا ان الحالة الموجبة لتاخير المسند اليه هي وجوه تقديم

المسند حيث واما الحالة التي تقتضي تاخير المسند اليه عن المسند فهي اذا اشتمل المسند على وجه
من وجوه التقديم ولم يفصل تلك الوجوه هناك فلا بد من الاهتمام بتوضيحها وتفصيلها ههنا
ليعلم بمعرفة وجوه تقديم المسند ما يوجب تاخير المسند اليه فاورد من وجوه تقديم المسند ثمانية اوجه
الوجه الاول ان يكون المسند متضمنا لمعنى الاستفهام كنحو كيف زيد فان كيف الذي هو خبر المبتدا
متضمن لمعنى الاستفهام عن الحال واين متضمن للاستفهام عن المكان ومتى للاستفهام عن الزمان فالخبر
في الامثلة الثلاثة جملة ظرفية استفهامية متقدمة على المبتدا بناء على ان الاستفهام صدر الكلام و
الثاني اللازم وهو ان يكون الطلب موضع تقديره اي وتقديره اي جزء من اجزاء الكلام يقتضي معنى
الاستفهام يجب تقديمه على الجزء الاخر سواء كان مبتدا نحو ايهم منطلق او خبرا كما في هذه الامثلة الثلاثة
او يكون المراد تخصيصه بالمسند اليه كقوله عز وعلا لكم دينكم ولي دين وقولك تميمي بقول زيد اما قائم
لا اما قاعد فيمن تردد بين القيام والقعود من غير ان تخصصه بتحد بما قائم هو وقولهم تميمي انا وارد
على ما هذا لو بيان تبكر في هذا المعنى في فصل القصر كعلم المراد بتخصيص المسند حله منوط بالنسبة للمسند اليه
وهو معنى قصر المسند اليه على المسند فمعنى لكم دينكم ولي دين ان دينكم مقصور على الحصول لكم لا يتجاوزه الى الحصول لي
ودين مقصور على الحصول لي لا يتجاوزه الى الحصول لكم فالمقصور ... والمقصود المتاركة وقد سبق
تاية الفنا واعلم ان الاكثر في لفظ التخصيص في الاختصاص والخصوص ان يستعمل بادخال البا على المقصور
عليه يعني بحالة الباقية فيقال مثلا اختص المال بزيد اي المال له دون غيره لان المعنى في الاستعمال
ادخال البا على المقصور اعني الداخلة كقولك خصصت زيدا بالمال بناء على تضمين معنى التمييز والافراد وذلك
لان تخصيص شيء باخر في قوة تمييز الاخر به فكانك قلت ميز زيدا بالمال عن غيره ومن هذا الاستعمال خصصت
فلانا بالذكر وتخصك بالعبادة واختص المندوب بدر او يختص برحمته من يشاء وكذا منه قوله تخصيصه
بالمسند اليه اي تمييز المسند وافراده من بين الاخبار الصالحة لان يحمل على مسنده باثباته للمسند اليه وهذا
قصر المسند اليه على المسند واعلم ان الاستعمال الاصلي قوله ههنا من غير ان تخصصه بالصدر بما وقوله في ضمير العين
اذا كان ما الخبر او تخصيص المسند المسند اليه بكا مر ومن قال زيد اما قائم واما قاعد لم يجزم بقيام زيد
ولا بقعوده بل كان متردداً بين القيام والقعود من غير ان يخصصه بحيرة على التعيين فحينئذ يقال
قائم هو بتقديم المسند على المسند اليه لبيان ترديده وبيان ان زيدا مقصور على القيام لا يتجاوزه الى

القعود

القعود فان القصر حينئذ يكون لقطع الشركة وهو قصر الافراد وهو لا يتصور الا اذا جوز
من العام قوله يعتقد الشركة ويقول ان زيدا قائم وقاعد معا وقد يكون لنفي التردد وهو قصر التعيين
وهو المراد في هذا المقام كما اشار اليه المصنف بقوله فيمن تردد بين القيام والقعود وقد يكون لقلب حكم
السامع من الخطا الى الصواب مثلا اذا اعتقد السامع ان زيدا قاعد لا قائم تقول له قائم هو وقلبا للحكم
وكذا قولهم تميمي انا وارد على هذا اذا كان جوابا للمتردد في ان المتكلم هل هو تميمي او قيسي من غير
ان يخصصه باحدهما فيجيب المتكلم بان يقول له تميمي انا على طريق قصر التعيين ويحتمل ان يكون من قصر
القلب بان يعتقد السامع انه قيسي لا تميمي ولا يحتمل كونه لقطع الشركة للتنافي بين الوصفين فلا
يعتقد السامع كونه متصفا بهما معا فتذكره وسيأتي تبكر في هذا المعنى اي في القصر المستفاد من التقديم
او ان يكون المراد التنبيه على انه خبر لا نعت كقولها كحت راسي سرج وعلى ابيه درع وقوله له همم
لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر وقوله له خلق ضيق ليوان وحسبه قواد كلم
يحكم يلكلي ما جسم وقوله الكل جديد لذة غير انني وجدت جديد الموت غير لذيذ وقوله ظلها
مضرة ومنافع وارد البر ادلى لا تضر وتنفع وقولها اي الليج يا خير الهداة به كان علم في راسه
نار وقوله لها وتم في الارض مستقر ومتاع الى حين ومات لحل ذلك فان النعت لا يتقدم على المنعوت
وذلك كله على راي البار جار وله كقولها اي كقول القائلة اوان شاعرة وهي لم ينقط شعرا وهي
وان لم يسبق ذكرها صريحا الا انها لكونها بمعنى الغا تلقى في حكم المذكور لدلالة لفظ القول على القائل
وليس بجواز الاضمار مبنيا على شهرة ان الكلام لها بل لبيان ان القائل باسره يقولون في كتبهم كقول وقولها
يعني القائل والقائلة اوان شاعرة وان لم تشتهر القالة بكونها قائلة لها بل ربما يجعل القائل مجهولا
ومن قصتها انها لما هلك ابو تابط شرا كانت امه تبكي كثيرا وتثني عليه وكان في غاية الشجاعة فسئلت
عن سبب تلك الشجاعة منه فقالت ما حملته تضعا ولا وضعته يتنا ولا ارضعته غيلا ولا ابته مبغا
ولا اسقيته هدبدا ولا اطعمته كبدا ولقد حملت به في ليلة مظلمة مشدودة حبل النطاق تحت راسي
سرج وعلى ابيه درع اي حلقة السابغة وهذا الكلام ما عرفت قولها تحت راسي وقولها على ابيه
المتقدمين للتنبيه على انهما خبران لا صفتان اذ لو اخرتهما وقالت سرج تحت راسي ودرع على
ابيه لاحتمل ان يظن ان قولها تحت راسي صفة لقولها سرج وعلى ابيه صفة لقولها درع وخبرهما

محذوفان فلما قدم منهما تعين انهما خبران لا صفتان اذ الصفة لا تتقدم على الموصوف وفي هذا الوجه
ايضا قدم الخبر في سائر الامثلة والتفصيع بمعنى الوضع بضم الواو وهو ان تحمل المرأة في آخر طهرها حين قرب
زمان حيضها واليتن بضم الياء ان تخرج رجلا الولد من الرحم قبل يديه والسحر هو مذموم عندهم
والغيل اللبن الذي ترضعه المرأة ولدها وهي حامل ولدا آخر وحولها والابنة بفتح الهمزة من الابانة
من البنوة يقال ابنت الغم بخير والكيق من يبكي وياخذه شبه الفواق عند البكاء كما يرى في الاطفال
والهدر مقصور من الهدابر وهو اللبن الخاثر اي الغليظ الى ترى المخوضة ولحبك الطاق جمع
الحباكة وهي الطريقة في الرمل والمراد به ههنا المعاقد والنطاق شقة اي ثوب يلبس لها حجزة ولا ساق
تأتزر المرأة بها فتشد وسطها ثم ترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل يجر على الارض وليس لها رتج
بعولها راسي ... وعلى ابيه رحى لرحا ... الكرب من ان المرأة اذا افزعت وطلقت في حالة الخوف
ورغبة الزوج في ذلك ... بالولد شجاعا فانها ارادت به انها حملت به في حالة الفزع والخوف وان
اباه كان ... وذلك حتى لم يحل لها لانه بسط فراشا ولا هو ايضا وضع الدرع قوله له همم من ابيات
حسان رضي الله عنه يمدح به النبي صلى الله عليه وسلم وقبله له راحة لو ان معشار جودها على البر كان البر
من البحر والاستشهاد في قوله له همم حيث قدم له على المسند اليه وهو قوله همم لاذم ... لو ان اصغر
ان يكون وصفا آخر لقوله همم فانها نكرة موصوفة فلذلك صح الابتداء به وكذا الكلام في قوله لها
حلق ضيق فان حلق نكرة موصوفة فلذلك ابتدئ بها وقدم عليها خبرها للتنبيه المذكور وضمير لها
للدرع فانها مؤنث سماعي وحلق بفتحتين جمع حلقة بسكون اللام والقياس ان يجمع على حلق
بكسر الحاء والقاف ... وصف ضيقة بالتاء لان الضيق بالسكون في الاصل مصدر وضع موضع
الصفة المشبهة وهو ضيق بتشديد الياء والمصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث والتوصيف فعيل
بمعنى المفعول اي الموصوف وهو المنسوج يقال وضنت النسج اي نسجته والمراد به ههنا الحلق
التي ينسج بعضها في بعض والكل جنس هو الذي يجاء بالباء والمعنى ان هذه الدرع لها حلق ضيقة
متداخلة بحيث لا يبقى فيها فرج ولا مسام يمكن ان تدخل فيها السهام وان حلقاتها المتداخلة
من الضيق بحيث لو فرضنا انها فواد كان الذي هو محل خطور الانظار لم يمكن ان يخطر بقلب
ها جس محكم وان لم يكن له حظ من الحجم والمقدار وقوله غير انني مستثنى منقطع اي لكنني والبيت

للبيد

للبيد قاله عند النزع وقرب الموت وقال انه في مدح البرامكة عند الملوك والحكام
المدبرين لامور الانام مضرة بالنسبة الى الاشرار ومنافع بالنسبة الى الاخيار وارباب العقل
لكونهم مجبولين على غاية الفضل ونهاية الكرم بمعزل عن المضرة لنوع ما من افراد الناس فمعنى قوله
تكون مصيرا للافضال والانعام والارشاد ودفع الخيبة بالتعظيم والاكرام وموضع الاستشهاد قوله لهم
الملوك مضرة قوله وقولنا وكقول الخنساء في مرثية اخيها صخر والاغر في الاصل الابيض الجبهة
من الفرس وهو ممدوح فيها ثم استعير لكل شريف لم يلحقه شيء يشينه وهو المراد في هذا المقام
والابلج بالجيم المضيء الذي يشرف وجهه الغاية صفائه ونورانيته يقال بلج الصبح اي اضاء
واشرق قوله تأتم اي يقتدي والهداة جمع هاد وتعني انه اصل في الارشاد ودال وجوه لخبه و
الرشاد وغيره ممن سلك سبيل الهداية وارشاد الانام يقتدون به ويسلكون سبيله والعلم
هو الجبل المرتفع الذي يرى من جميع جوانب الارض مع انها لم تقنع بتشبيه اخيها بمثل هذا الجبل في
الاشتهار بين الناس بل وصفت ذلك الجبل بان يشتغل في راسه نار عظيم ان فان التنوين
في علم وفي نار للتعظيم فان الجبل الرفيع اذا اشتعل في راسه نار عظيم يكون في غاية الشهرة بحيث لا يخفى
على احد فكذلك اخوها فكانها ارشدت به الى ان اسمه مطابق لمسماه وموضع الاستشهاد قوله في رأسه
نار فانه جملة اسمية وقعت صفة لعلم وجاز ان يكون نار فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف فلا يكون مما
نحن فيه قوله حال كل ذلك اي المذكور من الامثلة قوله فان النعت متعلق بقوله لا نعت وتعليل
لكون تقديم المسند منبها على ان المقدم خبر لا نعت فان تقديم المسند في جميع هذه الامثلة انما يدل
على كون المسند خبرا لا نعتا لان النعت لا يتقدم على المنعوت كما علم في النحو فاذا لم يكن نعتا تعين كونه
خبرا قوله ولا حالا ولان النعت لا يتقدم يقال جاءني راكبا رجل بنصب راكبا على انه حال ولا يشكل انه لو
كان نعتا مرفوعا فلم يمتنع تقديم النعت جاز رفعه مقدما على انه نعت ايضا وانما يصار الى هذا
التنبيه لان الظرف بتاخره عن المنكر يكون محتملا على الوصف اولى منه بالحمل على الخبر لان ما يتعاقده
في ذلك المسند على المنكر في مقام الابتداء او يوصف بنعتوت بذلك فايدة الحكم كما سبق في الفن الثاني و
صلاحية الظرف فان يكون من صفاته ولذلك لا يجب تقديم الظرف على المنكر اذا كان موصوفا في الثاني
واجب وفي عنده لما ذكر المصنف ان تقديم المسند قد يكون لاجل التنبيه على ان المسند خبر لا نعت بين

لانها عنده وردت ارادته الى جانب عليه

كما قدم المسند ... على المسند اليه ... مستقر

لكن تقديم المسند

اي بظاهره في ... حمله على الوصف

انما يرجع الى التنبيه على ان المقدم خبر لا نعت

ان هذا التنبيه انما يصار اليه فيما اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا فانه لولا الظرف في هذه
الصورة لكان حمله على الوصف اوضح من حمله على كونه خبرا لما ذكره من الامرين الذين يتعاضدان في
اقتضا حمله على الوصف احدهما استدعا المنكر لو كان منكرا ان يوصف ليتقوى فايدة الحكم والثاني
صلاحية الظرف لان يكون من صفات المنكر فان الظرف المتاخر سواء قدر باسم الفاعل كما هو مذهب الكوفيين
او كان مقدرا بالفعل وهو الاصح له صلاحية وقابلية لان يكون صفة المنكر اما على الاول فظاهر
لان نكرة والنكرة تصلح ان تقع صفة للنكرة واما على الثاني فلان الظرف حينئذ يكون جملة والجمل نكرات
فتصلح ان تكون صفة للمنكر واما قيد التاخر عن المنكر لان الظرف المتاخر عن المعرف كما في نحو زيد في الدار
لا يصلح ان يكون وصفا لذلك المعرف سواء قدر بالفعل او باسم الفاعل المنكر لانه على التقدير بن يكون
نكرة فلا يصلح صفة للمعرف اما تقديره باسم الفاعل المعرف فانه لا يصح جعله صفة للمعرفة الا انه انما
يجوزه بعض الكوفيين وضميره للظرف المتاخر ولفظة ما في الموضعين متعلق باولى الا ان او لوية
الاول باعتبار كونه مفضلا واولوية الثاني باعتبار كونه مفضلا عليه كقولك زيد بالاكرام
اجدر منه بالاهانة وتلخيص معناه زاد جدارته بالاكرام على جدارته بالاهانة وقوله الامرين تعليل
للاولوية وقوله في ذلك اي في اولوية حمل الظرف المتاخر على الوصف من حمله على الخبر وقوله يتعاضدان
مجرور على انه بدل البعض من الامرين وقوله وصلاحية الظرف عطف عليه ويجوز رفعهما على ان الاول
خبر مبتدا محذوف لكن الجر اولى من الرفع لان الجر هو الرواية والرفع فيه ارتكاب الحذف والمراد بما
سبق في الفن الثاني ما ذكر في تعريف المسند اليه من ان المسند والمسند اليه كلما ازداد اختصاصا ازداد
الحكم بعدا فقوي الفائدة في الاعلام قوله ولذلك اي لكونه اولوية الحمل على الوصف لاجل تعاضد
الامرين المذكورين اولان المصير الى التنبيه بتقديم المسند لتعاضد الامرين في اقتضاء الحمل على الوصف
لا يجب تقديم الظرف حيث لا يتعاضدان كما اذا كان المنكر موصوفا فان المنكر حينئذ لا يستدعي الوصف
استدعاء ولذا لم يكن موصوفا لحصول ما يتقوى به فائدة الحكم المنكر موصوفا فان المنكر حينئذ لا يستدعي
استدعاءه اذا لم يكن واستفادته بذلك خصوصا كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده فان قوله
واجل مبتدا نكرة وقوله عنده ظرف وقع خبرا له ولم يقدم عليه لان المبتدا ههنا موصوف بقوله
مسمى فلم يتحقق تعاضد الامرين ههنا اذ النكرة بسبب كونها موصوفة لم تستدع ان يكون الظرف

نفسا

١٥٧

نفسا له بحصول ما يتقوى به فائدة الاعلام بالحكم بسبب كون المنكر موصوفا فلم يحتج الى
التقديم للتنبيه على انه خبر لا نعت وان هذا التقديم ملتزم مع مبتدا نكرة غير مصدر اما في
المصدر نحو سلام عليكم وويل لك فلا فرقا بين ظرف له حق في التاخير عن مبتدائه وذلك قبل
صيرورته مبتدا وذلك قولك سلاما عليكم بالنصب منزلا منزلة اسلم عليكم بعد التجدد ولذلك
وبين ظرف ليس له ذلك كما ذكر ان الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدا المنكر وجب تقديمه على
ذلك المنكر الا ان يكون موصوفا فحينئذ لا يجب ذلك التقديم وكان المتبادر من هذا الكلام وجوب التقديم
في جميع الصور اذا لم يكن موصوفا وليس كذلك الا يرى ان سلام في قول السلمي سلام عليكم مبتدا
منكر غير موصوف مبني مع ان الظرف الواقع خبرا مقدما عليه نبه الشارح ههنا على تفصيل وهو ان الظرف
الواقع خبرا عن المنكر الغير الموصوف ان لم يكن له حق في التاخير عن ذلك المنكر قبل صيرورته مبتدا
فانه يجب تقديمه على ذلك المنكر كما مر في الامثلة المذكورة وان كان له حق في التاخير عنه لم يجب محافظة
على الحق القديم وفرقا بين القسمين قوله وذلك اي الظرف الذي له حق التاخر قبل صيرورة المبتدا
مبتدا هو قولك سلاما عليكم بالنصب فان قولنا سلام عليكم كان قبل ان يجعل السلام مبتدا
سلاما عليكم بالنصب بعامله المحذوف فحذف العامل وهو اسلم واقيم مصدره مقامه لدلالة المصدر
على فعله وافادة تجدد السلام وكخصيصه للزمان لكن الاجل كونه منزلا منزلة الفعل المذكور فان
الظرف هو قوله عليكم استحقاق التاخر عن العامل لان حق المعمول ان يتاخر عن عامله فان الاول معمول
للفعل المحذوف ههنا والمعمول يستحق التاخر عن عامله فيستحق ان يتاخر ايضا عما كان منزلا منزلة
وقائما مقامه اعني المصدر المذكور ثم جعل ذلك المصدر مبتدا ليدل الكلام على ثبوت السلام ودوامه
فهذا الظرف يستحق التاخر عن مبتدائه من وجهين احدهما سابق على الابتدائية وهو استحقاق
المعمول التاخر عن عامله وثانيهما متاخر عن الابتدائية وكونه خبرا وحق الخبر التاخر واما الظرف
الذي لا يكون له استحقاق التاخر الا بوجه فكقولك رجل في الدار فان هذا الظرف اعني في الدار اذا
اسند الى رجل يحصل له استحقاق التاخر عنه لان حق الخبر ان يتاخر عن المبتدا اما قبل ذلك
فلم يكن له استحقاق التاخر عنه اذ لم يكن بينهما تعلق العاملية والمعمولية كما كان في الصورة الاولى
فقبل جعل هذا المبتدا النكرة لم يتخصص خبر الابتدائية بالتعلق الثاني ويكون صادرا عن الفاعل

كما تخصص المبتدا الذي هو مصدر فان نكره غير مخصصة فاستدعى ان يكون الظرف الذي بعده
نعتا له فاشتبه الخبر بالنعت فلزم ان يقدم كما تقدم تقريره بخلاف المبتدا الذي كان في الاصل مصدرا
لفعل فانه قد تخصص بما علم ذلك وبالتعلق الى ان لم يستدع ان يكون الظرف الاتي بعده نعتا له
فلم يلتبس الخبر بالنعت فلم يلزم تقديمه فهذا بيان الفرق بين الصورتين في المبتدا اعني احدهما تقدم المسند
وعدم المسند الاخر اياه فان قيل القاعدة المذكورة وهي قوله الظرف اذا وقع خبرا عن المنكر
الغير الموصوف وجب تقديمه على ذكر المنكر كما تنتقض بنحو سلام عليكم وويل لك تنتقض ايضا بنحو
رجل احد في الدار ورجل في الدار ام امراة فان الظرف فيهما وقع خبرا عن المبتدا المنكر الغير الموصوف
مع انه لا يلزم تقديمه كما لا يلزم ذكره في نحو سلام عليكم فلم اقتصر المصنف على ذكر ما كان في الاصل
مصدرا منصوبا عدل به الى الرفع للدلالة على الثبات اجيب بانه اقتصر على ذكره بناء على انه يعرف
حال الصور الباقية بالمقايسة على المنكر الموصوف فاما ما بيان ان الظرف الواقع خبرا للمنكر الموصوف فلا يجب تقديمه
كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده بناء على ان المنكر لما تخصص بالوصف فقد حصل ما يتوقف عليه الحكم
فصح الحكم بذلك لان يقع مبتدا او يكون الظرف المؤخر خبرا لان المنكر لما كان مخصصا بالوصف فان اولى
كون الظرف المؤخر نعتا لا خبرا فعلم انه لا يحتاج الى تقديم الظرف ليتعين كونه خبرا فكذلك اذا كان المبتدا
المنكر مقصودا بحرف النفي او الاستفهام فانهما توجبان تخصيصا كالوصف فلا يتعين تقديم ...
ايضا قوله فلا جواب اما اي فلا يمتنع تقديمه وقوله في النفي الالتزام وقوله عن مبتدا له وكان مبتدا المنكر
الذي ليس موصوفا قوله وهذا لكن قوله كل جملة اسمية والاشارة فيها الى اللفظ الذي يصح بعد مبتدا وكان
للظرف حق في التاخر عنه فان سلاما المنكر النصب لم يصح مبتدا بعد ما هو منصوب على انه مفعول مطلق
لفعل المحذوف والظرف الذي بعده حق التاخر عنه لكونه ظرفا لغوا متعلقا به او بفعل المحذوف في حق
المصدر التاخر عن عامله فلما جعل ذلك المصدر مبتدا وجعل الظرف الواقع بعده ظرفا مستقرا خبرا عنه
لم يلتزم تقديم ذلك الظرف على المبتدا مع انه منكر غير موصوف رعاية لحقه القديم وهو كونه مؤخرا عنه
قوله منزلا حال من سلاما عليكم ولا يصح كونه صفة له لانه يستلزم ان تكون النكرة صفة للمعرفة بناء على
اللفظ المحكي معرفة لان المراد خصوص ذلك المحكي فكان علما لهذا اللفظ وهو الكلام وان كان مع قوله
لم يجز ان يكون منزلا صفة له لكونه نكرة وكذا قوله مفيدا حال منه لا صفة له لما ذكر قوله لذلك اي لكون

منزلا

منزلا منزلة اسمع عليكم فانه يفيد تجدد السلام وتخصيصه بزمان الحال فكذا ما نزل منزلته وفي
قوله ان المصدر منزل منزلة الفعل وقائم مقامه اشارة الى ان حذف الفعل واجب لئلا يلزم اجتماع
النائب والمنوب عنه فيكون المصدر هو العامل في عليكم على الاصح فيظهر ان له حق التاخر عنه لكونه معمولا له
والقياس فيه ان يكون خبرا وخبره مبتدا ان يجاز ويما لك به بجارا ويعامل الظرف لانه بمعنى ... كالكل الا ان
الشايع في الاستعمال وتكريرها للاضافة والتاكيد ولفظ بين في قوله وبين ظرف ليس في ذكره ان حق الكلام
ان يكون فيه بين ظرف له حق في التاخر وظرف ليس له ذلك لكنه اكتفى بذكر احدهما عن الاخر يظهر المقصود والثاني فقبل
خبره مبتدا لانه بعد ما صار مبتدا الجملة حق الكل ان يتاخر عنه لان حق الخبر التاخر مطلقا سواء كان له حق
ذكره حق التاخر عنه اولا اوان يكون قبل الشايع معقودا به كقولك فيه مكل صدر ممكن بين مجموع ذلك
او لانه صالح للتفاول او لانه اهم عند القائل كما اذا قلت علينا من الرحمن ما يسعه او كقوله سلام الله
يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وقوله وليس بمعنى في المودة شافع اذا لم يكن بين الضلوع شفيع
او ان يكون المراد بتقديمه التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس
الضحى وابو اسحق والقمر وقوله وفي نار الحيوة فمن رماد واخرها وفي لهب دخان وحق هذا الا يطول في الكلام في المسند والا لم يحسن ذلك الحسن قوله او ان يكون قبل الشايع عطف على قوله او
ان يكون المراد بتقديمه التنبيه على انه خبر والمعنى الحالة المقتضية لتقديم المسند سواء يكون المراد تنبيه
او ان يكون قبل الشايع معقودا به اي متعلقا بالمسند طالبا له فيتقدم المتكلم المسند ليعلم مطلوبه بها
منزلة يقول قد يحكى خصمك لمن يتوقع هلاكه وينتظره فيقدم المسند وهو قوله قد هلك ليعرف الشايع
هلاك خصمه من اول الامر قوله او لانه يشرع صالح عطف على ما تقدم بحسب المعنى فان قوله واما
لكن الحالة المقتضية لتقديم المسند في ان يكون متضمنا للاستفهام او ان يكون المراد تخصيصه بالمسند اليه
الى ان قوله او بجار واما تقدم المسند فلكونه متضمنا للاستفهام او لكون المراد تخصيصه بالمسند اليه او لكونه
المسند صالحا للتفاول نحو سعيد من ابر افقك او لكون المسند اهم عند القائل كالامثلة المذكورة في ... ولا
قوله علينا من الرحمن ما يسعه اي من جلايل النعم ومن سوابغ النعم فقدم المسند وهو عليه على المسند اليه
وهو قوله ما يسعه لكون الاهتمام بقوله ذلك عليه اشد واتم بالنسبة الى كونه ذلك ثوابا او عقابا
لان الاهتمام بالشي يقتضي تقديمه على غيره قوله وكقوله عطف هذا البيت على ما قبله بكلمة او لانه

عبارة

فعدم بيان الرحمن وان حال
منه الى السماء من علية

على التساوي بها في الاستقرار يصح التمثيل بكل واحد منهما على طريقة قوله تعالى او كصيب من السماء
ويجوز ان يكون عطفه بكلمة او مبنيا على احتمال ان لا يكون تقديم المسند في قوله وليس عليك يا مطر
للاهتمام بل يكون تقديمه لقصد تخصيص المسند بالمسند اليه مبالغة في اثبات السلام على المرأة
التي سلم عليها بقوله سلام الله يا مطر عليها ووجه المبالغة انه اثبت السلام عليها اولا بالدلالة
الوضعية وثانيا بدلالة فحوى الكلام فان تخصيص نفي السلام بالشخص المسمى بمطر يدل بفحواه
على ثبوته لتلك المرأة وقد عطف البيت الثاني وهو قوله وليس عليك يا مطر على البيت الاول وهو سلام
الله يا مطر عليها بالواو وكان شيخنا اكتفى بها في النظم واستواؤهما في صحة التمثيل بهما لكون التقديم للاهتمام
فانه قدم قوله بعض وهو خبر ليس وقدم قوله يا ابن الفلوة وهو خبر يكن للاهتمام قوله يا مطر
منادى مفرد معرفة لانه اسم رجل ونون مع ان حقه البناء على الضم لضرورة الشعر وقوله يا ابن الفلوة ٤
عبارة عن العلاء اذا لم يكن في قلب المحبوب مودة وميل الى الالفة والوصلة لا يحصل المودة
والميل بشفاعة شافع من خارج اي شافع كان وغير الاسلوب ان ابن في قوله اولانه صالح
للتفاؤل وقوله اولانه اهم عند القائل وسلك سبيل العطف بحسب المعنى للتفنن في الكلام ثم
عاد الى الاسلوب وهو عطف المورد على المورد فقال او ان يكون المراد بتقديم نوع تشويق الى ذكر المسند
ومما كان التفاؤل والاهتمام العائل قريبين من عند قلب الباب جمعهما بحامع ثم مثلهما بقوله ثلثة
مسند موصوف بقوله تشرق اي تضيء الدنيا ببهجتهم هذه الثلاثة فالدنيا فاعل تشرق فان المتبادر
استعمالها لازما كقوله تعالى واشرقت الارض وقد يجعل الدنيا مفعول تشرق على انه متعد اما
بنفسه او بتضمين الانارة وفاعله ضمير الثلثة وفيه عدول عن الاصل الشايع الى النادر فقوله
ثلثة مسند موصوف بقوله تشرق الدنيا اي تضيء ببهجتهم تلك الثلاثة وفي تقديم هذا المسند مع
تنكيره للابهام ووصفه بالاجلال يهم الناس معرفته تشويق تام الى ذكر المسند اليه قوله و
كالنار للحيوة جملة اسمية وكذا قوله فمن رماد واواخرها فقدم كالنار على الحيوة ومن رماد على اواخرها
للتشويق اي من جنس الرماد اواخر الحيوة واولها دخان اي هي من جنسه شبه الحيوة بالنار ثم
اشار الى وجه الشبه ببيان ان زمان الصبي فيه ظلمات الجهل وكدورات اللهو كالدخان اول النار
ودخان ضعيف متكدر لا يهتدى به الى المقاصد وزمان الشيخوخة فيه ضعف القوة واستيلاء

البرد واليبس كما ان آخر النار الرماد الذي لا ضياء فيه لا بها وقبله وعيشتي الشباب
وليس منها صباي ولا ذوابي الهجان قوله وحق هذا الاعتبار اي حق اعتبار التشويق
بتقديم المسند تطويل الكلام في المسند بذكر الصفات المتعلقة به فان مجرد تقديم المسند وان
كان مشوقا الى معرفة المسند اليه بخصوصه من حيث انه اذا قدم المسند يعلم السامع ان هناك
شيئا يجيء بعده ويسند اليه هذا المسند الا انه عام يعلم بعينه بشيء فالى معرفة بعينه لان علم
الشيء على الاجمال يقتضي طلبه على التعيين لان طبيعة الانسان مجبولة على الرغبة في
معرفة الاشياء باعيانها ثم انه بعد تقديم المسند اذا طول الكلام فيه ازداد المشوق وكلما
ازداد المشوق ازداد الشوق الى المسند اليه المعين وبحسب ازدياد الشوق يزداد الحسن لانه
اذا علم بخصوصه بعد اشتياقه اليه يكون التذاذه بمعرفته اتم واكمل لان حصول الشيء بعد
الطلب يكون الذ واقتصر على مجرد تقديم المسند من غير ان يطول الكلام فيه لم يحسن الكلام
ذلك الحسن الا ان الفرق بين قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها وبين قوله كالنار للحيوة ومن رماد
اواخرها فانه قد حصل في الاول بتطويل الكلام من التشويق ما ليس في الاخير من تفاوتهما بكون
المشوق في الاول دونها او يكون المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند
فعلا او يقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى احترز عن نحو انا عرفت وانت عرفت
وهو عرف فان الفعل فيه مستند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى
ما قبله يستند اليه في الدرجة الثانية قوله او ان يكون عطف على بدل ان في قوله ان يكون فيكون
من عطف الفعل على الفعل وهذا على عادة افتنانه في الكلام حيث تفنن في طريق العطف اي
اذا اريد بالجملة افادة تجدد الحكم الذي تضمنته دون الثبوت يجعل مسندها فعلا لانه الموضوع للافادة
التجدد ويقدم البتة على المسند اليه الذي هو فاعله فكما ان افادة التجدد تقتضي كون المسند
فعلا على ما مر كذلك تقتضي كونه مقدما على المسند اليه كيف لا وكونه فعلا يستلزم تقديمه على فاعله
فلا وجه لما زعم من ان هذا الحكم مر كما سبق من ان قصد التخصيص باحد الازمنة وافادة التجدد
يقتضي كون المسند مفردا فعلا فاضاف افادة التجدد تارة الى جعل المسند فعلا وتارة الى تقديمه
فالمراد بالجملة هي الجملة التي يكون المسند فيها مسندا في الدرجة الاولى ويدل عليه قوله ويقدم البتة

على ما يسند اليه في الدرجة الاولى لان تقييد المسند اليه بقوله في الدرجة الاولى يدل على ان مراده
بالجملة المذكورة الجملة التي يكون المسند فيها مسندا في الدرجة الاولى ولو قال ويقدم البتة على ما يسند
اليه من غير تقييده بقوله في الدرجة الاولى لورد ان يقال قول المصنف اذا كان المراد من الجملة افادة التجدد
وجب تقديم المسند غير صحيح على اطلاقه فان المراد من جملة انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف
هو التجدد ومع ذلك لم يجب تقديم المسند فيها مع ان الفعل فيه قد اسند الى المبتدأ ولم يقدم عليه فلما قيده بقوله
يرد ذلك لان ارادة التجدد من الجملة انما تقتضي تقديم المسند على ما اسند اليه ابتداء اي في الدرجة الاولى لا على
على ما اسند اليه مطلقا والفعل في مثل انا عرفت مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء اي في الدرجة الاولى
ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبل الفعل وهو المبتدأ او مسند اليه في الدرجة الثانية وما هو مقدم على ما يسند
اليه ابتداء ولم يتقدم على المبتدأ ولذا اشكل هذه القرينة لسلكت اعتبارين يختلف بين احدهما ان يجرى
الكلام على الظاهر وهو ان المبتدأ وعرفت خبره وكذا انت عرفت وهو عرف ولا يقدر تقديم وتأخير
كما اذا قلنا زيد عارف وزيد عرف للتقوى الا في التلفظ وثانيهما ان يقدر اصل النظم عرفت انا وعرفت
انت وعرف هو ثم يقال قدم انا وانت وهو فنظم الكلام بالاعتبار الاول لا يفيد الا تقوى الحكم
قوله بهذه الطريقة يعني ان يسند الفعل الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله
يستند اليه الفعل في الدرجة الثانية وفسر اجراء الكلام على ظاهره بان يجعل المرفوع قبل الفعل من
اول الامر اي بلا اعتبار تقديم وتأخير مبتدأ ويجعل الفعل مع الضمير خبره ونظم الكلام بهذا الاعتبار
لا يفيد الا تقوى الحكم وشبهه في هذا الاعتبار بنحو زيد عارف وزيد عرف مما كان فاعل ما وقع مسندا اليه
في الجملة اسما ظاهرا معرفة فان نحوهما متعين لان يجري على الظاهر ولا يعتبر فيه تقديم وتأخير فرقه
بين زيد عرف وهو عرف حيث جوز في الثاني ان يحمل على الاعتبارين المذكورين ولم يجوز في
الاول الا ان يجري على الظاهر كما سيجيء من قوله واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو
عرف في احتمال الاعتبارين على السواء بل حق المعرف اي نحو زيد عرف حمله على وجه تقوى الحكم و
هو ان يجعل زيد من اول الامر مبتدأ ويجعل الفعل مع الضمير خبره فيحصل اسنادان في زيد لو قدما
وحق المنكر اي نحو رجل عرف حمله على وجه التخصيص وهو ان اصل النظم عرف رجل لكن قدم المنكر للتخصيص
ونحو هو عرف صالح لانه يحمل على الوجهين فهو يحتمل للتقوى وللتخصيص والمعرف لا يحتمل الا التقوى

والمنكر

والمنكر لا يحتمل الا التخصيص اما احتمال نحو هو عرف للتقوى والتخصيص فلانه يمكن ان يقدر
ان المبتدأ فيه كان متأخرا في الاصل فقدم فيفيد التخصيص ويمكن ان يقدر انه مبتدأ في الاصل لم
يكن متأخرا فيفيد التقوى اما امكان الاحتمال الاول فلانا اذا قلنا انه في قولنا هو عرف كان متأخرا
في الاصل وان تقديره عرف هو لم يكن لفظ هو فاعلا لعرف لما عرف في النحو من ان ضمير الفاعل لا يكون
منفصلا الا بوجهين احدهما ان يكون الفعل جاريا على غير ما يكون الفعل له في الحقيقة فيجب ابراز الضمير
ضميرا منفصلا لئلا يلتبس بضمير الغير كما اذا قلنا زيد بكر يضربه هو فان يضربه جار على بكر
لانه خبر له والضرب ليس صادرا منه بل من زيد فيجعل فاعل يضربه ضميرا منفصلا وهو ليدل على ان
الضرب صادر من زيد لا من بكر اذ لو جعل متصلا وقيل زيد بكر يضربه لم يعلم ان زيد ضارب بكر
ام بكر ضارب زيد هذا في صورة الالتباس واما في غير صورة الالتباس فيجعل ايضا منفصلا طردا
للباب كما اذا قلنا زيد هند ضاربها هو اذ لا في هذه الصورة لو قيل زيد هند ضاربها بانفصال الضمير
لما التبس الامر وثانيهما ان يتقدم على ضمير الفاعل حرف الاستثناء وهي الا او ما لفظا نحو قولنا ما ضرب
الا هو او معنى نحو قولنا انما يدافع عنكم انا اذ معنى هذا القول ما يدافع عنكم الا انا ولا يمكن ان
في هذه الصورة اعني عرف هو لم يتحقق شيء من الوجهين فوجب ان يكون فاعل عرف ضميرا مستترا
فيه فيكون ضمير هو تأكيدا لذلك الضمير المستتر فيه لا فاعلا لعرف واذا لم يكن ضمير هو فاعلا له فلا
جاز ان يقدم ويقال هو عرف مع بقاء الجملة المذكورة وهي عرف هو على حالها لان التأكيد لم يخرج عن
مفهوم الجملة فكذا ابطال التأكيد وتقديمه عن حاله لم يتغير مفهوم الجملة اذ تغير مفهوم الشيء انما يكون بتغير
اجزائه الذاتية لا العوارض الخارجية فاذا قلنا هو عرف امكن ان يقال انه هو كان في الاصل متأخرا
على انه تأكيد للضمير المستتر ثم قدم فيفيد التخصيص واما امكان الاحتمال الثاني وهو كونه ضمير
هو مبتدأ في اصله فلانه واقع في موضع الابتداء من حيث انه وقع مقدما على الخبر وهو عرف ولانه
لما كان متصفا بشرط صحة الابتداء وهو قوة الفائدة في الاخبار عنه اعني كونه معرفة
لما مر من انه كلما كان المبتدأ اكثر تعينا وخصوصية كانت الفائدة في الاخبار عنه اتم واقوى
واذا كان الشيء واقعا في موضع الابتداء متصفا بصفاته امكن الحمل على الابتدائية فقد
ظهر ان قولنا هو عرف ونظائره محتمل للتقوى والتخصيص واما ان حق نحو زيد عرف ان يحمل على التقوى

فقط فلانا لو فرضنا ان اصل زيد عرف كان عرف زيد لزم ان يكون زيد فاعلا لو فرض ان لم يكن
فاعلا لكان بدلا من الضمير المستكن في عرف وتأكيدا له اذ لا محل له سواهما ونظيره قوله تعالى
واسروا النجوى الذين ظلموا فان قوله الذين ظلموا بدل من الضمير الذي في اسروا وهو الواو لكن
نظائر القول قليلة نادرة فلا يجوز ان يحمل عرف زيد على هذا القليل النادر اذ لا ضرورة داعية اليه
ههنا اذ لو قلنا ان زيدا فاعل عرف لكان صحيحا بخلاف قوله واسروا النجوى الذين ظلموا اذ لا يمكن
ان يجعل هنا قوله الذين ظلموا فاعلا لاسروا لان الواو هو الفاعل والبادرة فلا يمكن ان يكون له فاعل آخر فقد علم
ان زيدا في قولنا عرف زيد يكون فاعلا لعرف على تقدير التأخير ولذا لكان فاعلا لو فرض لا يكون له اصل التقديم
على عرف مع بقاء الجملة المذكورة بحالها لما تقرر في علم النحو من ان الفاعل لا يتقدم على الفعل اذ لو قدم على عرف
لبطل حينئذ شكل الجملة اذ الا عرف معتقد بالجملة الفعلية فاذا ارتفع بطلان الجملة لوجب ارتفاع الكل عند
ارتفاع الجزء فقد علم انه لا يمكن لنا ان نقول ان زيدا في قولنا زيد عرف كان متأخرا ثم قدم الا بحمل على
ذلك الوجه البعيد وهو كونه بدلا من الضمير المستكن في عرف لكن لا يجوز ارتكاب هذا المحمل البعيد في الظاهر
النحو اذ يمكن ان نقول ان هذا الظاهر اللفظ مبتدأ في الاصل ولا تأخير ولا تقديم لكونه في موضع الابتداء
وعلى شرطه فلا ضرورة في ان يقال انه كان متأخرا في الاصل على ذلك الوجه النادر ثم قدم لان ارتكاب المحمل
النادر انما يجوز اذا لم يوجد محمل آخر غيره كما في المبتدأ النكرة الغير المخصصة مثل قولنا رجل عرف
اذ لا محمل غيره ان نقول انه كان متأخرا في الاصل ثم قدم لامتناع ان نقول انه مبتدأ في اصله بلا تقديم
وتأخير لانه لم يتحقق بصفة صحة الابتدائية التي هي التعريف او التخصيص ولما لم يكن مبتدأ في الاصل
لزم ان نقول انه كان متأخرا في الاصل ثم قدم ليتخصص تلك النكرة لكونها فاعلا في المعنى ويجوز
ان يقع مبتدأ كما عرف في النحو واذا وجب حمله على التأخير فلا يجوز ان نقول انه كان فاعلا اذ لو كان
فاعلا امتنع تقديمه كما عرف فوجب ان يحمل على الوجه النادر وهو كونه بدلا من الضمير الذي في عرف فثبت
بجواز ان يتقدم مع بقاء الجملة بحالها فقدم على ان النكرة المخصصة اذا وقع مبتدأ لا يحمل على التأخير
والتقديم فيفيد التخصيص البتة بخلاف الاية التلفظ استثناء من قوله ولا يقدر تقديم وتأخير على
دلالة ما جاء في نحو شر الا للزيادة اي ما جاء في احد منها لنوع من لا يخص الا الاجل الزيادة
فالمعنى ههنا لا يقدر ذلك بحسب امر من الامور الا بحسب التلفظ والاستثناء من النفي اثبات فيلزم ان

يكون

يكون هناك تقدير تقديم وتأخير في اللفظ الا انه لا تقدير هناك اصلا فالمعنى ان هناك
تقديما وتأخيرا صوريا من حيث اللفظ فقط لا حقيقيا بحسب المعنى فان ذلك انما يكون في المزال
عن موضعه لا فيما هو ثابت في محله وظاهر ان المبتدأ في الامثلة المذكورة واقع في موضع الابتداء
واللفظ متى وقع في محله الطبيعي لا يعتبر فيه تقديم ولا تأخير بحسب المعنى غاية ما في الباب انه يقال
انه مقدم لفظا وقوله اللهم منادى حذف حرف ندائه وجوبا لقيام الميم المشددة مقامه ويستعمل
الاول في الاستثناء النادر وقوعه وبعد وجوده فيقصدون بذكره الاستعانة بتنبيه انه تعالى حضور
ذلك الامر البعيد وتحقيقه قوله ثم بيان منصوب عطفا على قوله بعدد ويكلمة ثم للتراخي في المرتبة و
المراد بتقديم انا وانت وهو تقديمها بجعلها مبتدأ لا تقديمها حال بقائها تأكيدا حتى يكون انا
عرفت جملة حالية لان التوابع لا تتقدم على متبوعاتها حال التبعية ثم ان المصنف لما ذكر ان طريق
المذكورة تشترك باعتبارين اراد ان يشير الى ما يفيده كل واحد من الاعتبارين فقال فيقيم الكلام
بالاعتبار الاول وهو حمله على الظاهر لا يفيد الا تقوي الحكم وهو تحقق ذلك الحكم من غير شك ونفيه
ولا يفيد تخصيص الحكم بالمسند اليه اي قصر المسند على المسند اليه اذ ليس هناك تقديم معنوي ليستفاد
منه التخصيص وفيه رد على من قال انه يجوز استفادة من التقديم اللفظي كما ذهب اليه صاحب الكشف في قوله
تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء وسبب تقوي الحكم هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه
شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن
ضمير المبتدأ نحو زيد غلامك او كان متضمنا له نحو انا عرفت وانت عرفت وهو عرف او زيد عرف ثم اذا
كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فاذا قلت هو يعطي الجزل كان
المراد تحقيق اعطائه الجزل عند السامع دون تخصيص اعطاء الجزل به وعليه قوله عز وعلا واتخذوا من
دونه آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون ليس المراد ان شيئا سواهم لا يخلق انما المراد تحقيق انهم
يخلقون وقوله ان وليي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين وقوله وحشر لسليمان جنوده
من الجن والانس والطير فهم يوزعون وقوله واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به
وتقرير ما ذكره من سبب افادة التقوي هو ان المسند الى المسند اليه مرتين لان المبتدأ بسببه كونه
مبتدأ اي مجردا عن العوامل ليخبر عنه يقتضي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يكون صالحا لان يسند اليه

فقد اجاب عنه ان عرفت بهذا الاعتبار
لا بد ان يراد به الا بموقعه لكن يزيد
به تقدير ما زيد فان مع وتحقيق
تمكنا وقت

لان العلم في مثلك ليس ضمير المبتدأ
بل هو لنفي العلم الذي هو خاص فيكون
الخبر خاليا عن ضمير المبتدأ ولكن هذا ايضا
فيه تقوي الحكم

صح فيه المبتدأ الى نفسه لوجود المقتضي والقابل فينعقد بينهما حكم سواء كان المسند خاليا عن ضمير
يرجع الى المبتدأ نحو قولك زيد غلامك او متضمنا له نحو قولك انا عرفت وانت عرفت وما هو نحو مما يكون
المبتدأ فيه ضميرا او نحو قولك زيد عرف مما يكون المبتدأ فيه اسما مظهرا اذ الكلمة او في قوله او زيد عرف
لان قولك هو عرف وزيد عرف وان تساويا في افادة تقوي الحكم لكنهما لا يتساويان في احتمال الاعتبار بين
ما تعين ان حق نحو زيد عرف ان يحمل على التقوي فقط ثم اذا كان المسند متضمنا لضمير يرجع الى المبتدأ
صح فيه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا للتعلق الذي يحصل بينهما بسبب عود الضمير فيحصل الحكم على المبتدأ
مرتين فيكتسي الحكم بذلك قوة تاكدا ويعلم انه ثابت البتة واما عدم افادة التخصيص فلان الالفاظ
الموضوعة للمعاني تدل عليها وضعا اي لا تدل الا على ما يلزم وضعها ولا تدل على شيء آخر الا بقرينة
فاذا كانت في مواضعها الاصلية ولم توجد قرينة تدل على غير معانيها الموضوعة دلت على معانيها
الاصلية فقط اذ ليس ثمة ما يدل على ارادة معنى خارج عن معانيها الوضعية فيدل الكلام على
ثبوت نسبة المسند الى المسند اليه ولا يدل على عدم ثبوته لغير المسند اليه لان هذا المعنى زائد على معنى المسند
والمسند اليه والحكم بثبوت احدهما للآخر مثلا اذا قلنا زيد كتب وكان زيد مبتدأ في اصله وكتب خبرا
له ولم يوجد قرينة تدل على شيء آخر فلا يدل الكلام الا على معناه الوضعي وهو ثبوت الكتابة لزيد
في الزمان الماضي ولا يدل على تخصيص الكتابة بزيد لان ثبوت الكتابة لزيد اعم من ان تختص به او لا
تختص فاما اذا لم يكن المبتدأ في اصله مبتدأ بل كان متأخرا عن الخبر فقدم كان ذلك التقديم قرينة
لارادة معنى مناسب لتقديم زيد على المعاني الاصلية الوضعية للجملة المذكورة اذ لو لم يكن كذلك لزم
العدول عن الاصل بغير فائدة وذلك غير جائز فعلم مما ذكرنا انه اذا قلنا ما هو يعطي الخبر وكان ما هو
مبتدأ في الاصل ولم يقدر كونه متأخرا عن يعطي الخبر بل كان مرادا به هذا الحكم كتحقيق اعطاء ذلك المخبر
المخبر عنه بمعنى الخبر واعلام السامع بذلك ولم يكن مرادا تخصيص اعطاء الخبر به حتى
لا يكون معطى آخر غيره في الوجود هذا تقرير ما ذكره في سبب التقوي وفيه بحث وهو انه صرح
اولا بان الفعل في نحو انا عرفت يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء اي في الدرجة الاولى ثم بواسطة
عود الضمير الى المبتدأ يستند اليه في الدرجة الثانية وهي مناقضة لما تكلم في زعم ان الفعل يستند الى
المبتدأ اولا ثم بواسطة تضمنه الضمير العائد الى المبتدأ انه يستند نفسه قال انتهى ثانيا حيث قال

المبتدأ

المبتدأ اذا جاء بعده ما يصلح ان يستند اليه صرف المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم مع قطع
النظر عن وجود الضمير وعدمه ثم ان كان هناك ضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا و
يظهر من كلامه هنا ان في انا عرفت ثلاثة اسانيد الاول اسناد الى المبتدأ الى ما صلح صرفه فابتدأ
الى نفسه والثاني اسناد الفعل الى الضمير والثالث الى المبتدأ بتوسط عود الضمير اليه وهذا
الثالث مذكور في الموضعين وقد حكم بتأخره عن الاولين فانه ذكر الاسناد الاول وهو اسناد الخبر
بنفسه الى المبتدأ بقوله صرف المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم وذكر الثاني وهو اسناده الى الفاعل
الذي هو الضمير بعده بقوله فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء وهذا هو
الاسناد في الدرجة الاولى بالنسبة الى الثالث وهو اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ وذكر
هذا الثالث بقوله بقوله ثم اذا كان متضمنا لضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا وهو
الاسناد في الدرجة الثانية وبقوله ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبله يستند اليه في الدرجة
الثانية ولا يتنافى كون اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ سابقا على الدرجتين جميعا فمنهم
من التزم الاسانيد الثلاثة وهو بعيد جدا لانه ان نظر الى المعنى فليس هناك الا اسناد واحد
وهو اسناد الوقوع الى المتكلم وان نظر الى الاصطلاح فهناك اسنادان اسناد الفعل الى
الضمير واسناد الجملة الى المبتدأ ومنهم من قال اسناد الفعل الى الضمير واسناده الى المبتدأ بتوسط
عود الضمير متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار اذ هناك اسناد للفعل الى الضمير اصطلاحا
فان اعتبر الضمير في نفسه سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل اليه وان اعتبر كونه عائدا الى ما قبله و
عبارة عنه سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل الى المبتدأ بتوسط العود ولا شك ان اعتبار
الضمير في نفسه متقدم على اعتبار عوده الى ما قبله فلذلك قال اسناد الفعل الى الضمير في الدرجة
الاولى واسناده الى المبتدأ بواسطة عوده اليه في الدرجة الثانية فما صح ح بلا ولا ليس
الا اسنادا واحدا له اعتباران احدهما متقدم على الآخر واما الاسناد الى المبتدأ الصرف
الى نفسه فهو اسناد آخر مغاير بالذات للاسناد المذكور اولا وهو ظاهر ومتقدم في الاعتبار
على الاسناد الاول باعتبارية وذلك لان المقتضي لهذا الاسناد وهو المبتدأ المتقدم مع
مطلق صلاحية ما يذكر بعده وملاحظة هذا المطلق متقدمة على اعتبار اشتماله

على الضمير وعوده الى المبتدأ الا انه ان اراد تقدمه على الاعتبار الثاني من الاسناد الاول
حيث قال ثم اذا كان مقتضى الضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا وانما اقتصر هنا على ذكر
اعتباره الثاني لانه داخل في سبب التقوي واما اعتباره الاول فهو وسيلة الى ما هو داخل فيه وهذا
القول هو الصواب. فان قلت اذا عرفت ان هاهنا كبرى وصغرى اتفاقا وفي كل واحدة منهما اسناد
واحد ففي الصغرى اسناد الفعل الى الضمير وفي الكبرى اسناد جملة الفعلية الى المبتدأ لكن المحقق
زاد في اسناد الفعل الى الضمير اعتبارا وسماه اسناد الفعل الى المبتدأ فظن قوم انه اسناد مغاير لاسناد
الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدأ فوقعوا في التثليث قوله او زيد عرف عطف على قوله لانه لا
يحتمل التخصيص كما يحتمله اصلا اذ ليس ادخل في التقوي قوله فان قلت هو عطف على الخبر متعلق بقوله لا
يفيد الا تقوي الحكم فانه يفيد التقوي فقط لوقوعه في مقام لا يناسب التخصيص قوله وعليه وعلى الاعتبار
الاول المفيد للتقوي فقط ورد هذه الآيات اذ ليس معنى التخصيص ملائما لها كما ذكر المصنف انه
الاعتبار الاول يفيد التقوي لا غير اراد ان يورد عليه شواهد من التنزيل فقال وعليه قوله واتخذوا
من دون الله آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون فانه تعالى اراد بقوله وهم يخلقون تحقق مخلوقية الآلهة
التي هي الاصنام لا تخصيص تلك الآلهة بالمخلوقية حتى لا يكون شيء سواهم مخلوقا لان ذلك غير
صادق فلزم حمل تلك الآية على الاعتبار الاول ونظم هذه الآية اتخذوا ولين دونه آلهة الا
دون الله فهو سهو من قلم والمراد به لو قال في قوله تعالى ان ولي الله هو الناصر وكذا معنى قوله وهو يتولى
الصالحين انه ينصرهم الى انه فالمراد تحقيق ان الله تعالى متولي للصالحين وليس المراد ان غيره لا يتولى
الصالحين لان معنى التخصيص قصر المسند على المسند اليه وغيره تعالى من الانبياء والاولياء يتولى
الصالحين كما يتولاهم الله فلا معنى لتخصيص تولية الصالحين به تعالى ومعنى يوزعون يحبسون
ويمنعون اي يحبس اوائلهم ليلحق بهم اواخرهم وذلك لكثرتهم فالمراد بقوله فهم يوزعون تحقيق ان
جنود سليمان يوزعون لا تخصيص الموزعية بهم بحيث ان غيرهم لا يوزعون فان غيرهم يوزعون
ايضا وكذا قوله تعالى واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به فان الله تعالى اراد
بقوله وهم قد خرجوا به تحقيق انهم خرجوا ملتبسين بالكفر تكذيبا لهم في دعوى احداث الايمان بعد الكفر
لا قصر الخروج بالكفر عليهم فان غيرهم من المشركين والمرتدين ايضا خارجون مع الكفر فقد علم ان

جميع

جميع هذه الآيات نازلة على الاعتبار الاول وان الضماير التي جعلت مبتدأ فيها ليست ماخوذة الا
وكذلك اذا قلت انت لا تكذب لكان اقوى للحكم بنفي الكذب عن المخاطب من قولك لا تكذب من غير تأكيد
ومن قولك لا تكذب انت هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بانه هو لا غيره لا لتأكيده فقدمه و
عليه قوله تعالى والذين هم بربهم لا يشركون وقوله تعالى لقد حق القول على اكثرهم فهم لا يؤمنون وقوله
تعالى فعميت عليهم الانباء يومئذ فهم لا يتساءلون وقوله ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا
يؤمنون قوله وكذلك اذا قلت عطف على قوله فاذا قلت كما ذكر ان الكلام الذي يكون المبتدأ فيه
ضميرا وخبره جملة فعلية مسند الفعل فيها الى ضمير المبتدأ يعتبر على وجهين مختلفين احدهما يجري
الكلام على ظاهره وثانيهما ان يعتبر فيه تقديم وتأخير ثم ذكر ان نظم الكلام بالاعتبار الاول لا يفيد
الا تقوية الحكم وتحقيقه وذكر للكلام الماخوذ بالاعتبار الاول امثلة متعددة يفيد الكلام فيها تقوية
الحكم الايجابي اراد ان يذكر امثلة ماخوذة بذلك الاعتبار يفيد الكلام فيها تقوية الحكم السلبي فقال
وكذلك اذا قلت انت لا تكذب وقصد من امثلة مقوية للحكم الايجابي ليكون هذا من امثلة التقوية في
جانب النفي بزيادة التقوي لا يختلف بكون خبر المبتدأ المقدم منفيا لان سبب التقوي موجود فيما
كان الخبر منفيا قوله للحكم بنفي الكذب متعلق بقوله اقوى و قوله بنفي الكذب عنه متعلق
بقوله المحكوم عليه اي الذي حكم عليه بنفي الكذب عنه وهو انت حكم بانه قولك انت لا تكذب
تقوية للحكم بنفي الكذب عن المخاطب من قوله لا تكذب بغير ذكر انت بلا شبهة اذ في الاول قد نفيت
الكذب عن المخاطب مرتين وليس في لا تكذب ما يفيده تأكيدا اصلا حيث نفيته عنه مرة واحدة و
في كونه اقوى من لا تكذب انت شبهة لاشتماله على التأكيد بانت الا ان هذه الشبهة مزوالة
انت هاهنا لتأكيد المسند اليه لا لتأكيد الحكم وتقويته لانه لم يقع مبتدأ ليتكرر الاسناد فيتقوى
الحكم فقدمه اي تفكر فيما سبق من ان تأكيد المسند اليه يكون لتقريره ودفع توهم التجوز او السهو
او النسيان في نسبة الفعل اليه وان تقوية الحكم انما يكون اذا وقع انت مبتدأ يستدعي الاسناد اليه
ثم يتكرر ذكره بالاسناد الى ضميره ينفتح لك الفرق بين انت لا تكذب ولا تكذب انت قوله وعليه اي
على نحو انت لا تكذب في كونه تقوية للحكم بالخبر المنفي وردت الآيات المذكورة لظهور انه ليس المعنى فيها
على التخصيص فان قوله تعالى هم بربهم لا يشركون المراد به تحقيق عدم اشراكهم بربهم لا التخصيص

بهم اي عدم الكشف اي لا يختص بهم سواء اريد بكلمة هم في الآية طائفة مخصوصة او من اتى بكلمة
مطلقا وكذا قوله تعالى لقد حق القول على اكثرهم فهم لا يؤمنون فان المراد به تحقيق عدم ايمان اكثر اهل
مكة لا تخصيصه بهم لان عدم الايمان غير مخصوص لهم وكذا قوله تعالى فعميت عليهم الانباء يومئذ
فهم لا يتساءلون فان المراد قوله ثم لا يتساءلون تحقيق عدم تساؤل اهل المحشر لا تخصيص الحكم بهم
لان ذلك لا يختص بهم وكذا قوله تعالى ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون فان المراد
بقوله فهم لا يؤمنون تحقيق عدم ايمانهم لا تخصيصه بهم ويقرب بعض قبيل انا عرفت وانت عرفت
وهو عرف في اعتبار تقوية الحكم زيد عارف وانما قال يقرب دون ان يقول نظير لانه لم يتفاوت
في الحكاية والخطاب والغيبة نحو انا عارف وانت عارف وهو عارف لشبهه بالخالي من الضمير و
لذلك لم يحكم على عارف بانه جملة ولا عومل معاملتها في البناء حيث اعرب في نحو رجل عارف رجلا عارفا في
رجل عارف كما عرفت في علم النحو وانه في حكم الافراد ونحو زيد عارف ابوه مما ذكر المصنف ان
نحو انا عرفت اذا اجري على ظاهره يفيد التقوي لوجود سببه وهو تكرر الاسناد وهذا السبب متحقق في
نحو زيد عارف لاسناد عارف الى ضمير عائد الى زيد فيضمر في ذلك الضمير الى زيد ثانيا فيتكرر الاسناد
فينبغي ان يفيد التقوي كما يفيده نحو انا عرفت اشارة الى انه يفيد التقوي ايضا الا انه لعدم تفاوته
في الحكاية والخطاب والغيبة شبيه بالخالي من الضمير من الاسماء الجامدة كحيوان جامدة مثلا فكان
ضعيفا في افادة التقوي فلم يكن نظيرا له من جميع الوجوه ولعل السر في عدم تفاوت عارف في الاحوال الثلث
هو ان المعنى على تقدير موصوف اي انا رجل عارف وانت رجل عارف وهو رجل عارف فنحو عارف وان كان
مشتملا على الضمير الا انه شبيه بالاسم الجامد الخالي من الضمير نحو رجل في عدم اختلاف صورته في الاحوال
الثلاثة اذ يقال انا زيد وانت زيد وهو زيد وصيرورته بهذا الشبه في حكم كلمة مفردة لم يحكم على عارف
مع ضميره بانه جملة بل قيل انه في حكم المفرد ولا عومل ايضا معاملة الجملة في البناء فلم يحكموا ببنائه بل اعرب
على حسب اختلاف العوامل فان الخبر في مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره وان الاعراب الجاري على عارف
هو الذي يستحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول لانك
ان اجريت عليه اعرابه الذي يستحقه لا يكون مبنيا فقول المصنف زيد عارف في محل الرفع بانه فاعل
يقرب او الضمير في قوله لانه راجع الى قوله عارف وكذا الضمير الذي في قوله لم يتفاوت و في قوله

كشبهه

كشبهه وقوله كذلك اشارة الى مصدر قوله لكن كشبهه الخالي اي ولشبهه بالخالي قوله وابتدي
بما يجاري مسند ان يكون عارف ليس نظير انا عرفت بل هو قريب منه ضعيف في افادة التقوي
لشبهه بالخالي في عدم التفاوت وكونه كلمة واحدة فلذلك لم يحكم على المشتق بجملة لا مبنيا
فما بال عارف المسند الى المظهر في نحو زيد عارف ابوه وليس فيه هذا الشبه فينبغي ان يكون نظير انا
عرفت في التقوي وكونه جملة مبنيا واجاب بان المسند الى الظاهر جعل تابعا للمسند الى المضمر في مجرد
الحكم في الافراد وعدم البناء طردا للباب وضمير انه لنحو رجل عارف فان اسم ان فيه مستتر الى
الضمير المستتر وقوله نحو زيد عارف ابوه مرفوع على انه قائم مقام فاعل يتبع الا انه ما جعل تابعا هو قوله
عارف ابوه لا المجموع قوله نحو زيد عارف ابوه فتسامح في العبارة وبالاعتبار الثاني يفيد التخصيص
قال الله تعالى ومن اهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم اي لا يعلمهم الا الله ولا يطلع
على اسرارهم غيره لابطانهم الكفر في سويداء قلوبهم وسيأتي بيانه في مبحث التقديم والتأخير
قوله وبالاعتبار الثاني عطف على قوله بالاعتبار الاول فرق بين نظم الكلام بالاعتبار الاول وبين
نظمه بالاعتبار الثاني حيث قال في نظمه بالاعتبار الاول انه لا يفيد الا التقوي للحكم وقال في نظمه بالاعتبار
الثاني انه يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص للاشعار بكونه مفيدا للتقوي ايضا لانعقاد
سببه وهو تكرر الاسناد مع ان التخصيص يستلزم تقوي الحكم وتأكيده لما تقرر ان التخصيص ليس الا
تأكيدا على تأكيد لكن يجب ان يعلم ان التقوي لا يكون مقصودا اصليا في الاعتبار الثاني بناء على ان ثبوت
اصل الفعل مقرر عند السامع فلا حاجة الى القصد الى تأكيده لانه انما يحتاج اليه اذا كان في قلب السامع
شبهة في ثبوته الا انه لما كان لازما له قطعا يقصد اليه تبعا الا ترى ان صاحب الكشاف في جميع ما في
قوله تعالى الله نزل احسن الحديث حيث قال ان ايقاع اسم الله مبتدأ وبناء نزل عليه تأكيد الاسناد و
احسن الحديث الى الله تعالى وانه من عنده وانه مثله لا يجوز ان يصدر الا عنه قوله مردوا
صفة موصوف محذوف اي قوم مردوا والمرد هو غاية العتو والمهارة فيه والابطان جعل
الشيء ضمنا في الباطن والسويداء تصغير سوداء وهي حبة القلب التي ينبعث منها الروح
وقوله تعالى ومن اهل المدينة عطف على قوله ممن حولكم من الاعراب منافقون او خبر مبتدأ
هو موصوف مردوا اي ومن اهل المدينة قوم مردوا على النفاق ان الخ وافيه

وعشوا او استمروا عليه فقوله نحن نعلمهم اصله نعلمهم نحن فقدم نحن وقيل نحن نعلمهم ليدل
على ان العلم بهم مخصوص بالله تعالى فالتقديم لهم يفيد اختصاص العلم بهم بالله تعالى للزوم العلم
الامر بلا فائدة قوله وسيأتي تحقيق بيانه اي بيان ان نظم الكلام بالاعتبار الثاني يفيد التخصيص
ونظيره قولنا انا عرفت في اعتبار الابتداء لكن على سبيل القطع وقولنا زيد عرفت او عرفته في اعتبار
التقديم زيدا عرفت الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا والنصب يفيد انك خصصت زيدا بالمعرفة
واما زيدا عرفته فانه باعتبار انك تقدر الفعل المفسر قبل المنصوب على نحو عرفت زيدا عرفته وحمله
على باب التاكيد وان تقدر بعده على نحو زيدا عرفت عرفته وحمله على باب التخصيص واما نحو
قوله تعالى واما ثمود فهديناهم بالنصب فليس الا للتخصيص لامتناع ان يقدر فهدينا ثمود
على ما ذكروا ان الضمير اذا كان مبتدأ وكان خبره فعلا مسندا الى ضميره كان القصر نحو انا عرفت وانت عرفت
وهو عرف يحتمل اعتبارين الاول ان يجعل الضمير المقدم من اول الامر مبتدأ من غير اعتبار تقديم وتأخير
فيفيد التقوي والثاني ان يعتبر في الاصل على انه تأكيد لضمير الفاعل ثم قدم فيفيد التخصيص
وكان ذكر التقوي في طرف واحد من الاعتبارين نظير لا يحتمل الا اعتبار الاول ونظيره بحيث واو ان يشير
اليهما فقال ونظيره قولنا انا عرفت في الاعتبار الاول وهو كونه مبتدأ في الاصل لكنه الظاهر ومفيد التقوي
دون التخصيص لكن على سبيل القطع من غير ان يحتمل الاعتبار الآخر اعني التقديم والتاخير قولك زيد عرفت
او زيد عرفته مما يكون المبتدأ فيه مظهرا او خبره فعلا صحت بضميره سواء حذف او ذكر الضمير نحو زيد عرف او لم يحذف
كزيد عرفته فان كل واحد منهما قطعي في اعتبار الابتداء لا يحتمل التقديم ونظيره في اعتبار التقديم
والتاخير ولافادة التخصيص من غير ان يحتمل ان يكون مبتدأ في الاصل زيدا عرفت مما يكون
الفعل ناصبا لمظهر متقدم عليه فانه قطعي في اعتبار التقديم لا يحتمل الابتداء وانما كان اعتبار الابتداء
في زيد عرف او عرفته قطعيا لانه لو فرض ان زيدا كان مؤخرا ثم قدم لم يكن له وجه لانه في قولك زيدا
عرفت لو فرض في اول الامر كونه مرفوعا على الابتداء لم يكن لنصبه وجه بل يجب ان يعتبر مؤخرا على انه مفعول
عرفت ثم قدم ليفيد اختصاصه بالعرفان المتعلق به وقصره عليه وقوله افادة زيد عرفت او عرفته
لتقوية الحكم وتحقيقه غير ظاهر اذ ليس فيه تكرير الاسناد الى زيد الا ان يقال ان المتكلم اذا
قال زيد وجعله مبتدأ ثم ذكر بعده عرفت استشعر المبتدأ لكونه خبرا له صلاحية الخبرية فحصل

بينهما

بينهما حكم ونحوه وقوع الوفاة على زيد ثم لما تضمن الخبر ايقاع الوفاة على زيد تحقيقا كما
في قولك زيد عرفته او تقديرا كما في نحو زيد عرفت فقد علم وقوع الوفاة على المبتدأ مرة ثانية فتكرر
الاسناد والوقوع اليه وتقوي الحكم الا ان هذا الوجه مبني على ان يكون المراد بالضمير المذكور في تعليل
التقوي ما يكون عبارة عن المبتدأ مطلقا لا كونه المسند اليه الفعل او واقع عليه في كلام سيكون ثم
ان يكون ما ذكر في تعليل التقوي مقتضيا لكونه مثل زيد ضربته وزيد ابوه منطلق مفيدا التقوي
الحكم فان التزم ذلك ورد ان المصنف جعل المسند السببي قسيما لما يراد به التقوي حيث قال و
اما كونه المقتضية لكونه جملة فلما ذكر اذ يراد تقوي الحكم بنفس التركيب واما اذا كان المسند سببيا
وان خص الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل او كان تقييدا اطلاقا وليس لان الضمير ذكر فيه
مطلقا ولا دليل في كلامه على التقييد الذي ذكرنا نحوه فقوله كلامه زيد عرفت او عرفته قطعي في الاعتبار
الاول وهو انه يجعل الضمير المقدم من اول الامر مبتدأ لا يحتمل الاعتبار الثاني وهو اعتبار التقديم
والتاخير في قولك زيدا عرفت قطعي في الاعتبار الثاني لا يحتمل الاعتبار الاول فالمثال الاول
للابتداء المحض والثاني للتخصيص واما قولك زيدا عرفته مما يكون الاسم المظهر فيه منصوبا بفعل
محذوف يفسره الفعل المذكور بعده المشتغل عنه بذلك الاسم بضميره فجاز نظيره بقولك انا عرفت في احتماله
الاعتبارين لانه يحتمل ان تقدر الفعل الناصب لزيد مؤخرا والفعل المفسر بعرفته المذكور
قبل زيد وفعل تقديره عرفت زيدا عرفته وحمله على باب التاكيد والتقوي دون التخصيص دون
كونه مفيدا التاكيد وقوع الوفاة على زيد وتحقيقه بتكرر ما يدل على كون الوفاة واقعا على زيد
لان المقدر الناصب اثره في حكم الملفوظ فهناك تكرر صيغتي ما يدل عليه فان زيدا لما كان منصوبا بعرفت
المقدر على انه كون الوفاة واقعا على زيد وما كان ضمير الراجع اليه منصوبا بعرفت المذكور بأكثر ذلك
الوفاة بتكرار ما يدل عليه ووجه عدم افادة التخصيص بهذا الاعتبار انعدام ما يوجب ذلك وهو
ان يكون المفعول مأخرا من عامله في الاصل ثم قدم عليه ليفيد التخصيص وقد انعدم ذلك في هذا الاعتبار
لان كل واحد من زيد وضميره متأخر عن عامله فلا موجب للتخصيص وان تقدرت المحذوف
المفسر بعد المنصوب وقبل تقديره زيدا عرفت عرفته وحمله على التخصيص لان زيدا على هذا
التقدير يكون مقدما على عامله فيفيد التخصيص كما يجد هذه الامثلة من قبيل ما تقدم في

نظير الا ان التقوي والتخصيص كما هنا كان بالنسبة الى المسند اليه الذي هو انا على حسب المعنى وهنا
الا منه كان بالنسبة الى المفعول لان قوله تعالى واما ثمود فهديناهم يعني ذلك فان المنصوب الذي
قبل الفعل المشتغل عنه بالضمير واقعا بعد كلمة اما فان الفعل المحذوف المفسر بالمذكور لا يجوز ان يقدر بعد الاسم
اي اما ثمود فهدينا فهديناهم ويمتنع ان يقدر قبله مثلا اما فهدينا ثمود فهديناهم لان الكلام لا
تولي حرفي الشرط والجزاء والتزاما لهم وقوع شيء بينهما يكون كالعوض عما التزم من حذف فعل
الشرط اعني يكن من شيء لان قولك اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق فوجب
ان يقدر الفعل المحذوف بعد الاسم تفاديا عن كون الكلام مفيدا للتخصيص لاجل تقديم المفعول واما في
قراءة النصب لانه لو قرئ بالرفع لم يكن مفيدا للتخصيص بل يكون مفيدا للتقوي هذا تقرير كلام المحقق
وتبيين مراده ولا يخفى ان الهداية المذكورة اعني الدلالة على ما يوصل الى المطلوب ليست مخصوصة
بثمود فلا وجه لحمل الكلام على التخصيص واجيب بان المخصوص والهداية مع ما عطف عليها اعني
فاستحبوا العمى على الهدى واجيب بان ليس المعنى في مثل هذا على التخصيص ردا على من زعم الاشتراك او
انفراد الغير بالهداية بل اثبات الهداية لهم على وجه التحقيق والتاكيد على ما هو مدلول كلمة اما من الاخبار
على ما صرحوا به فان تقدير الكلام كما مر مهما يكن من شيء فهديناهم ثمود فوضع كلمة اما موضع حرف
الشرط وفعله وقدم شيء مما في حيز الفاء اعني ثمود عليها ليكون فاصلا بين الحرفين ولكان العوض
من الشرط المحذوف ويدل على ان المقصود بيان حال الاسم الواقع بعدها اعني ثمود مثلا فالتقديم
هنا لهذه الفوائد لا للقصد التخصيص الذي لا يلائم المقام ويؤيد ما ذكرنا انك اذا قلت جاءني
زيد وعمرو فقيل لك ما فعلت بهما تقول اما زيدا فضربته واما عمرا فاكرمته من غير قصد التخصيص
لعدم جريانه مع حذف الفعل ففي قراءة النصب تاكيد اثبات الهداية لهم وتحقيقه بالتكرير والابلاغ
لما فيها من الدلالة على اللزوم والتحقق واما على قراءة الرفع فيتقوى الحكم بتكرير الاسناد وبما فيه
يعلم ايضا من الدلالة على اللزوم والتحقق واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو عرف
في احتمال الاعتبارين على السواء بل في المعرف جملة وجه تقوي الحكم وفي المنكر يحمل على وجه التخصيص
وانما افترقا في الحكم بين الصور الثلث لانا اذا قلنا عرف او لم يكن فاعلا للوصف لما وقع على
الفعل او ضمير اليه علق لا ينفصل الا اذا جرى الفعل على غير ما هو له نحو صنع الالباس او اذا القدم

عليه

عليه الا صورة كما تحقق ما ضرب الا هو او معنى كمعنى انما يدافع عنكم انا اذ المعنى لا يدافع عنكم
الا انا واذا لم يكن هو فاعلا احتمل التقديم على الفعل فاذا قلنا هو عرف كان له ذلك الاحتمال
مع احتمال الابتداء لكونه في موضعه وكونه مع ذلك على شرط في صورة التأخير بالاخبار عنه وهو هو
واذا قلنا عرف زيد كان زيد مرفوعا بعرف لفظا فاعلا واسم والتحوي الذي قطعوا وجوه لا يكون
احتمال التقديم على الفعل كما سبق ذكره على النحو فلا يكون لقولنا زيد عرف غير احتمال الابتداء اللهم
الا ان يكون الوجه البعيد فلا يرتكب في المعرف لكونه على شرط الابتداء واما يرتكب في المنكر لكونه
الشرط اذا لم يمنع من التخصيص مانع كما اذا قلت رجل جاءني على تقدير البدل بمعنى رجل لا امرأة ولا
اثنان ودون قولهم شر اهر ذا ناب لامتناع ان يراد المهر الذي ناب شر لا خير اللهم الا اذا حمل
التخصيص على وجه اخر وهو الافراد على تقدير رجل جاءني لا رجلان فانه محل لفظ اليه كثيرا عند علماء
هذا النوع وشر اهر ذا ناب لا شران لكن هذا الوجه بعيد لما بين مضمون المقصود وقد صرح
الائمة بتخصيصه وجهات ولوجه بما اهر ذا ناب في الوجه تعظيم شأن الشر بتنكيره كما سبق وهو كره
وما عرف من ان بناء الفعل على المبتدأ اقوى للحكم نحو انهم اذا قصدوا بلفظ المثل ولفظ الغير طرق
الكناية نحو مثلك لا يبخل بمعنى انت لا تبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت تجود من غير ارادة التعريض
بلفظ المثل والغير على ان يكون المقصود الى حالهما دون غيره قدمهما لكونه اعون للمعنى المراد
بهما اذ ذاك وتحقيق هذا في علم البيان انه من الكناية كما بين ان المبتدأ المضمر في انا عرفت وانت
عرفت وهو عرف يحتمل الاعتبارين وعلى الاجراء على الظاهر وتقدير التقديم والتأخير اذا اريد
ان المبتدأ المظهر المعرفة والنكرة فاما نحو زيد عرف فهو ما يكون المبتدأ فيه مظهر
معرفة ونحو رجل عرف وهو ما يكون المبتدأ فيه نكرة محضة اي غير مخصصة فليسا من قبيل هو عرف
وهو ما يكون المبتدأ فيه مضمرا في انهما يحتملان الاعتبارين كما يحتمله هو بل كل واحد منهما
لا يحتمل الا اعتبارا واحدا اما المظهر المعرفة فانه يحمل على اعتبار تقوي الحكم لانه يتعين انه مبتدأ
في الحمل كما في الظاهر واما النكرة المحضة فانه يحمل على وجه التخصيص لانه يحال ان اصله التأخير وتقوي
2 بشرط ان نحو زيد عرف يحتمل التخصيص ... فقوله بل يحتمل المعرف نوعا ... الى
ايضا لان معناه بل الاول والاولى ... على وجه تقوي الحكم بان يحمل الكلام على ظاهره

قوله ووضع المنكر فهي مبني على الحذف كله لان مراده بنحو رجل عرف ما يكون المبتدأ فيه نكرة يجب لا يصلح
للابتداء الا بتقديم التقديم ما يكون في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى محله على وجه التخصيص يكون واجبا
واضح في الحكم بين الصور الثلاث اعني ما هو عرف وزيد عرف ورجل عرف من حيث ان للاول احتمال الاعتبارين
على السواء فانه يحتمل ان يقدر ان المبتدأ فيه كان متأخرا في الاصل فقدم فيفيد التخصيص ويمكن ان يقدر انه
مبتدأ في الاصل ولم يكن متأخرا فيفيد التقوي اما الاحتمال الاول فلانا اذا قلنا انا عرفت قولنا ما هو عرف
كان متأخرا في الاصل وان تقديره عرف هو لم يكن هو فاعلا لفظا عرف في الغرض ان ضمير انا على ان لا يكون منفصلا
الا بوجه من الوجهين احدهما ان يكون الفعل جاريا على غير ما يكون الفعل له بالحقيقة فيجعل الفعل الضمير المنفصلا
لئلا يلتبس بضمير الغير كما اذا قلنا زيد بكر يضربه هو فانه يضربه جار على بكر لانه خبر له والضرب ليس
صادرا من بكر بل من زيد فيجعل فاعل يضربه ضميرا منفصلا وما هو هو ليدل على ان الضرب صادر من زيد
لا من بكر اذ لو جعل متصلا وقيل زيد بكر يضربه لتوهم ان زيدا ضارب بكر لم بكر ضارب زيد هذا في صورة
الالتباس واما في غير صورة الالتباس فيجعل ايضا منفصلا طردا للباب كما اذا قلنا زيد هند ضاربها
هو وفي هذه الصورة لو قيل زيد هند ضاربها باتصال الضمير لما التبس والثاني انه يتقدم على ضمير الفاعل
حرف الاستثناء وهي الا اما لفظا كنحو قولنا ما ضرب الا هو او معنى كنحو قولنا انما يدافع عنكم انا فان
معنى هذا القول لا يدافع عنكم الا انا ولا شك ان في هذه الصورة اعني صورة عرف هو لم يتحقق شي
من الوجهين فوجب ان يكون فاعل عرف ضميرا مستترا فيه فيكون ضمير هو تأكيدا لذلك الضمير المستتر
لا فاعلا لو فرض انه لم يكن ضمير هو فاعلا لو فرض جاز ان يتقدم ويقال هو عرف مع بقاء الجملة المذكورة
وهي عرف على حالها لان التاكيد لم يخرج عن مفهوم الجملة فاذا ابطل وتغير عن حاله لم يتغير مفهوم الجملة
لان تغير مفهوم الشي انما يكون بتغير اجزائه الذاتية لا العارضة الخارجية فاذا قلنا هو عرف امكن ان يقال
ان هو كان في الاصل مؤخرا فقدم فيفيد التخصيص واما الاحتمال الثاني وهو كون ضمير هو مبتدأ في الاصل
فلانه واقع في موضع الابتداء اعني انه مقدم على الخبر وهو عرف ولانه مع ذلك متصف بشرط صحة
الابتدائية وهو قوة الفائدة في الاخبار عنه اعني كونه معرفة لما علم من ان المبتدأ كلما كان اكثر تخصيصا
كانت الفائدة في الاخبار عنه اتم واقوى واذا كان الشي واقعا في موقع الابتداء ومتصفا بما هو
شرط صحة الابتداء منه امكن ان يحمل على الابتدائية فقد ظهر ان قولنا هو عرف في نظائره يحتمل

للتقوي

للتقوي او التخصيص واما احتمال الصورة الثانية وهو زيد عرف للتقوي فقط فلانا لو فرضنا
ان اصل زيد عرف كان عرف زيد لزم ان يكون زيد فاعلا لفظا ولو لم يكن فاعلا لفظا لكان بدلا من الضمير
الذي استكن في عرف او تأكيدا له اذ لا محل له سواه ولو كان نظير قوله تعالى واسروا النجوى الذين
ظلموا لان قوله الذين ظلموا بدل من الضمير الذي في واسروا وهو الواو ولكن نظائر هذا القول قليلة
نادرة فلا يجوز حمل عرف زيد على هذا الحمل النادر اذ لا ضرورة داعية اليه ههنا اذ لو قلنا ان
زيدا فاعل عرف كان صحيحا بخلاف قوله واسروا النجوى الذين ظلموا اذ لا يمكن ان يقال ههنا
ان قوله الذين ظلموا فاعل لاسروا والواو البارزة فلا يمكن ان يكون له فاعل اخر فقد علم ان
زيدا في قولنا عرف زيد يكون فاعلا لفظا على تقدير التأخير واذا كان فاعلا لفظا فلا يكون له
احتمال التقديم على عرف مع بقاء الجملة المذكورة بحالها لما سبق في علم النحو من ان الفاعل لا يتقدم
على الفعل اذ لو قدم على عرف لبطل مفهوم تلك الجملة اذ الفاعل جزء مقدم للجملة فاذا انعدم بطلت
الجملة لوجوب ارتفاع الكل عند ارتفاع جزئه فقد علم انه لا يمكن ان يقال ان زيدا في قولنا زيد عرف
كان متأخرا فقدم الا بحمله على ذلك الوجه البعيد وهو كونه بدلا من الضمير المستكن في عرف لكن لا
يجوز ارتكاب هذا الحمل البعيد في المظهر المعرف اذ يمكن ان يقال ان هذا المظهر المعرف مبتدأ في الاصل ولا حاجة
الى التقديم لكونه في موضع الابتداء وبلا شرط فلا ضرورة في ان يقال انه كان متأخرا في الاصل على
ذلك الوجه النادر ثم قدم لان ارتكاب الحمل النادر انما يجوز اذا لم يوجد محمل آخر غيره كما في المبتدأ
النكرة الغير المخصصة مثل قولنا رجل عرف اذ لا محمل غيره ان يقال انه كان متأخرا في الاصل ثم قدم
لامتناع ان يقال انه مبتدأ في الاصل بلا تقديم واصلا لانه غير متصف بصفة صحة الابتداء التي هي
التعريف او التخصيص ولما لم يمكن مبتدأ في الاصل لزم ان يقال انه كان متأخرا في الاصل ثم قدم ليتخصص
تلك النكرة بكونها فاعلا في المعنى ويجوز ان يقع مبتدأ كما عرف في النحو واذا وجب حمله على التأخير
فلا يجوز ان يقال انه كان فاعلا اذ لو كان فاعلا لامتنع تقديمه كما مر فوجب ان يحمل على الوجه النادر
وهو كونه بدلا من الضمير الذي في الفعل حتى يجوز ان يتقدم مع بقاء الجملة بحالها فقد علم ان النكرة المحضة
اذا وقعت مبتدأ لا تحتمل غير التأخير والتقديم فيفيد التخصيص البتة قوله اذا لم يمنع متعلق
بقوله وانما يرتكب قوله كما اذا قلت مثالا لما لا مانع فيه من التخصيص او لما لا مانع متعلق بقوله

لصحة وتنبيه على ان صحة ارادة تخصيص جنس الشر بما ظاهره ممن يصلح ان يكون ما معاينة
به على امتناع ارادة تخصيص الجنس في شر اهر ذا ناب بخلاف الغيبة فيمن يصلح ان يكون سلعا والمهر ههنا
صوت الكلب دون الناب. وهو الكلب في وجهه وانما قال قد يتحقق مانع من التخصيص في شر اهر ذا ناب
لانه قد اشتهر عند العرب ان المهر للكلب هو الشر دون الخير لان هرير الكلب موضوعه عند ما فيه وجهه
عما يؤذيه فالاهرار لا يكون الا من الشر البتة فيمتنع ان يتردد السامع في ان المهر هو الشر او الخير
ويعتقد انه الخير دون الشر فيقول المتكلم شر اهر ذا ناب على ارادة ان المهر هو الشر دون الخير لينفي
تردد السامع او ليرده من الخطاء الى الصواب. فظهر ان المانع من التخصيص موجود ههنا ولا يحتمل تقديم
شر على ارادة تخصيص الجنس وقال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس الشر لا
من جنس الخير فظهر مما ذكره المصنف ان ما ذكره الشيخ المذكور من تجويز التخصيص الجنسي ليس بشيء
ولكن ظهر ان التخصيص انما يكون في موضع عرفان السامع فيه وجود الفعل وانطباق الفاعل وتردد فيه في
كل موضع يمكن ان يتردد السامع فيه في الفاعل بسبب انه يمكن ان يقع ذلك الفعل من الفاعل المذكور وغيره
لا يكون فيه مانع من التخصيص وفي كل موضع يقع الفعل من الفاعل المذكور ولا يقع من غيره يوجد المانع
من التخصيص مثلا في قولك رجل جاءني يمكن ان يقع المجيء من جنس الرجل ومن غيره اعني المرأة فلا يكون مانع
مانع من التخصيص واما اذا قلنا شر اهر ذا ناب فقد يتحقق فيه مانع من التخصيص لامتناع ان يتوهم
السامع ان الاهرار يكون من غير الشر لما اشتهر عند العرب ان الكلب انما يصيح عند رؤية الشر والمكاره دون
الخير. قوله الا اذا احمل التخصيص على وجه آخر استثناء من قوله دون قولهم والمعنى ان في قولهم
مانعا من ارادة التخصيص الا ان يحمل التخصيص على النوعي دون الجنسي فانه لا يتحقق فيه ح ذلك المانع
فانه يمكن للسامع ان يعتقد ان المجيء وقع من رجلين لا من رجل واحد فيقول المتكلم رجل جاءني فيرده الى
الصواب. ويفهم ح ان الجائي هو رجل واحد لا رجلان او اكثر وان هذا المعنى يستفاد منه كثيرا عند علماء
هذا النوع يعني علم المعاني وتكثير التخصيص على هذا الوجه اي نوع الاستبعاد المستفاد من لفظ الكثير
الدال على الندرة لان الكثرة راجعة الى الحمل على التخصيص على الوجه في مثل هذا التركيب والندرة راجعة
الى حمله على هذا الوجه في هذا التركيب بعينه في مواضع استعماله كما قال لكن التخصيص بهذا الوجه يكون
نابيا اي بعيدا عن مقام استعمال هذا القول اعني شر اهر ذا ناب لانه وان لم يمتنع ان يراد ان المهر

شر

شر واحد لا شران لكنهم لا يستعملون هذا الكلام في هذا المعنى بل يستعملونه في مقام تفخيم الشر
وتعظيمه. قوله اذ قد صرح الائمة كما ذكر ان قولهم شر اهر ذا ناب يمتنع ان يحمل على التخصيص مع
ان ائمة علم المعاني كانوا صرحوا بان هذا الكلام مفيد للتخصيص لانهم اولوه بان معناه ما اهر
ذا ناب الا شر ولا شك ان النفي والاستثناء يفيد ان التخصيص لا ان بين وجه الجمع بين ذكره من
وجود المانع من التخصيص الجنسي والفردي وما صرحوا به من كونه للتخصيص فقال واذ قد صرح
الائمة بتخصيصه اي بتخصيص قولهم شر اهر ذا ناب. والمراد بالتخصيص تخصيص المسند المسند اليه اي
قصر المسند على المسند اليه فوجه الجمع بين ما قلناه وبين ما قاله الائمة ان مرادنا وجود المانع من حمله على
التخصيص الجنسي والفردي ومرادهم ان يحمل على التخصيص النوعي بان يحمل التنكير على التهويل والتعظيم
كما سبق من ان التنكير قد يجيء للتعظيم فيكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون
فهو مجرد الى التعظيم بالتنكير موضع القطع كما اولوه به من قولهم اهاب الخ وطبق المفصل قوله
بالوجه حوية اذ اي ان قد صرح بتخصيصه مع تحقق ما بيناه من امتناع التخصيص الجنسي بنوع التخصيص
الفردي لانهم طلبوا وجها هو تفظيع شان الشر بجعل تنكيره على التهويل والتعظيم ليكون التخصيص نوعيا
اذ لا مانع منه بل هو المناسب لمقام استعماله ذكر الفور لانهم انما يقولونه في موضع يراد فيه تعظيم الامر
فالمراد بيان ان المهر شر عظيم لا شر حقير لا مكان حصر الاهرار من كل واحد منهما فان قيل على تقدير
ان يحمل تنكير شر على التهويل والتعظيم يكون المنكر بمنزلة الموصوف فيصح حمله على الابتداء كما يصح
حمل المظهر الموصوف عليه فلا يحتاج الى اعتبار التقديم والتأخير فيه ايضا فمن اين يستفاد التخصيص
اجيب بانه يستفاد من طريق آخر هو مفهوم الصفة كما تقرر في مثل اكرم افضلهم اي لا افضلهما وهو
معتبر في عرف اللغة فيصير المعنى شر فظيع اهره لا شر غير فظيع قوله وكما عرفت متعلق بقوله تراهم اي
تراهم يعني الفصحاء والمراد ببناء الفعل على المبتدأ كونه خبرا له اقوى اي اشد تقوية للحكم على ان يكون
اقوى افعل تفضيل مبني من المزيد فيه بحذف الزوائد او اشد تقوية لافادة الحكم والشرط فيه اعني
قوله اذا استعملوا الا يكادون تاتى معترض بين تراهم وقوله على انا بين متعلق بتعلق بالتوضيح على تضمن
معنى الاطلاق كراهة تكرار الباء الجارة المتعلقة بفعل واحد وان كان كل واحد منهما معنى آخر قوله لكونه
اي لكون تقديمها متعلق بقوله لا يكادون يتركونه تعليل لعدم كيدودة بالترك وانكون اخص من الا

واللام في قوله للمعنى متعلق باعون والاعانة له وعليه بمعنى والمراد بمعنى لفظ الفعل والفعل الغير بطريق الكناية ان يراد بلفظ مثل الشيء وغيره نفس ذكر الشيء وبالصفات المنتسبة الى المثل اولا الغير صفات ذلك الشيء ووجه الكناية في مثلك لا يبخل انه البخل اذا نفي عمن يكون على اخص اوصافه وسد مسده فقد نفي عنه قطعا وفي غيرك لا يجود انه الجود لا بد له من محل فاذا نفي عمن يماثله فقد اثبت له بلا شبهة وقوله من غير ارادة التعريض متعلق باستعمل او كلمة غير بمعنى لا اي استعمل لا ناشيا من عدم ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادته اي لم يقصد بلفظ غير مما الى امر آخر مغاير لما اضيف اليه غير اريد به معنى لا ولم يرد ان يكون الاستعمال ناشيا من عدم التعريض لا انه ليس ناشيا من التعريض ونظيره قولكم جئت من غير ذنب اي حضرت لم ينشأ من ذنب وقوله كذا اكثر ولم اداء المعنى الذي اريد بلفظ المثل والغير اذ ذاك الاستعمال الذي هو بطريق الكناية بلا تعريض حاصل وذاك اشارة الى الاستعمال المذكور بقوله ويتحقق على صيغة المبني للمفعول من تحققه اذا علمت حقيقته وهذا اشارة الى كون التقديم اعون ومقصود المصنف من هذا الكلام بيان ان التقديم لا فادته تقوي الحكم يكون اعون على هذا المراد من ترك التقديم فانه لما بين ان بناء الفعل على المبتدأ اعني اسناده اليه بعد اسناده الى ضميره يكون موجب التحقيق الحكم وتقويته اراد ان يورد حكما بيانيا يؤكده هذا المعنى فعلى ما عرفت قبل من ان اسناد الفعل الى الخبر بعد اسناده الى ضميره يكون اقوى للحكم ترى اهل علم البيان اذا استعملوا لفظ المثل والغير بطريق الكناية وقالوا مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود من غير ان يريد بالمثل المخاطب شخصا معينا مشتهرا بكونه مثلا او بالغير المخاطب شخصا معينا يكون مغايرا له بل يريدون بها نفس المخاطب بالصفات المحمودة على المثل وغيره الصفات المحمودة على نفي غيره يرونه يقولون مثلك لا يبخل انت لا تبخل ويقولون غيرك لا يجود وانما يفعلون ذلك تحقيقا لجود المخاطب وتقوية له كما سيتبين في علم البيان ان التعريض اقوى من التصريح وان الكناية اقوى من الافصاح بالذكر فلذلك ترى انهم لا يترك كون تقديم المثل والغير على الفعل وبنائه وبسنده اليه بما اي الفعل لكون التقديم اعون على المعنى المراد بهما في وقت ذكر الاستعمال وهو تحقيق جود المخاطب واثباته له على سبيل القطع لان التقديم يفيد تقوية الحكم فاذا اضيف الى طريق الكناية الدالة على التحقيق ما هو نافع في افادة التقوي فلولا ان التقديم يفيد التقوي لما التزموه في موضع يكون المراد فيه التقوي والتحقيق وسيجي تحقيق هذا الكلام في علم البيان حيث يتبين هناك كون

تقديمها

تقديمها اعون للمعنى المراد لكون الكناية ابلغ في افادة المعنى المراد من التصريح كما حيث ان الكناية اثبات الشيء ببينة فصل هذا هو الفصل الذي وعد انه يورده في آخر هذا الفن الذي هو الفن الثاني حين ذكر الحالة المقتضية لكون المسند فعلا او لكونه مقيدا بالتقييد باحد من المفعول وظرف الزمان او المكان او المفعول له او به او معه والحال والتمييز والشرط فان هذه كلها تقييدات للمسند وما في الفعل وما يتعلق به من القيود من الفاعل والمفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى وغيرها اعتبارات كثيرة واحوال مختلفة يوجب بسطها في الكلام مستقلا لانه يؤدي لاجلها فصلا مستقلا فقال واعلم ان للفعل وما ينصرف به من المسند اليه الذي هو الفاعل ومن غير المسند اليه الذي هو المفاعيل الخمسة وغيرها من القيود المتعلقة به اعتبارات يعتبر الفعل في تركها واثباتها واظهارها واضمارها في تقديمها وتاخيرها سواء كان التقديم معتبرا بين الفعل وبين متعلقاته او بين بعض متعلقاته وبين البعض الآخر وان للفعل حال كونه مقيدا بالقيد الشرطي اي الجملة الشرطية على الخصوص اعتبارات ايضا يذكر جميع تلك الاعتبارات في آخر هذا الفن اي فن المسند في فصل يورده لها على حدة هذا هو الذي وعده في ذكر الموضع فنرجع الآن في اي رها وعده والوفاء به فقال واعلم ان للفعل وما يتعلق به اعتبارات مجموعها راجعة الى الترك والاثبات والاظهار والاضمار والتقديم والتاخير فلا بد من الكلم هنالك ومن الكلام على الخصوص في تقييده اي الفعل بالقيود الشرطية فنقول اما الترك فلا يتوجه الى ما عليها علم في علم النحو وانما يتوجه الى نفس الفعل او الى غير الفاعل لكنه لا يتضح اتضاحا ظاهرا الا في المفعول به كما ستقف عليه واراد بالاعتبارات التي جعل مجموعها راجعة الى الستة الاعتبارات التي لها زيادة شعب وفروع ومزيد دقة وغموض ولم يبين حالها فيما سبق لان مطلق الاعتبارات المتعلقة بمتعلقات الفعل ليس مجموعها راجعة الى الستة المذكورة فان كثيرا من احوال المسند والمسند اليه يجري في متعلقات الفعل واعاد هنا ذكر هذه الاعتبارات الستة اعني الترك واخواته مع انها من احوال المسند والمسند اليه المذكورة في فنها ليعد العهد وليبني عليها تفاصيلها ولان الاعتبارات المذكورة في هذا الفصل من ترك الفعل ومتعلقاته واثباتها واضمار الفاعل واظهاره وتقديم بعضها على بعض وتاخيره عنه وعلة الاعتبارات المذكورة في فني المسند اليه والمسند هي الاعتبارات المتعلقة بالمبتدأ والخبر فليس هنا اعادة لما تقدم سابقا وحقق ما على الفعل بالتعرض لعدم توجه الترك اليه مع انه لا يتوجه اليه التقديم على الفعل والا

الفعل لما خرج عنه والاضمار فان الكناية بالضمير من خواص الاسم وكذا لا يجري الاضمار في الحال
والتمييز لانه معقود لبيان النوع بين فاعل الفعل وبين نفس الفعل وسائر متعلقاته ببيانه لان الفاعل
لا يتوجه اليه الترك بدون الفعل ويتوجه الى نفس الفعل الى غير الفاعل من المفاعيل وغيرها والحاصل
انه لم يرد ان كل واحد من هذه الاعتبارات جار في كل واحد من الفعل وما يتعلق به من الفاعل وغيره
بل المراد ان هذه اعتبارات ترجع الى الفعل ومتعلقاته اجمالا مع قطع النظر عن ان كلا منها يجري في
كل واحد منها او لا يجري وانما قال ان الترك لا يتوجه الى فاعل الفعل ولم يقل انه لا يتوجه الى الفاعل
مطلقا احترازا عن فاعل المصدر فانه يجوز حذفه كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
وارد على قوله اما الترك فلا يتوجه الى فاعله لان الكسائي جوز حذف فاعل الفعل في التنازع الا
وان الجمهور قد جوزوا امثلة ضرب واكرم الا انه من الاضمار قبل الذكر واجيب عنه بان ذلك مردود
لم يوجد في كلام العرب اصلا وبهذا الدليل القاطع ايضا وهو ان الكلام لا يتم الا بطرفيه وان الفعل
لا يستقل بدون الفاعل فلا بد من ذكره ظاهرا او مضمرا والعدول عما يرده الدليل القاطع لا يعتد به فلذلك
لم يلتفت اليه المصنف قوله فلا بد من الحكم هنا ان لكل الاعتبارات وقوله ومن الحكم على الخصوص في
تقييد الفعل بالقيود الشرطية من قبيل عطف الخاص على العام ظاهر الشرح فكعطف الروح على الملائكة لان ذكر
فان تقييد الفعل بالقيود الشرطية كان وان واذا ومهما وكلما ولو وغيرها مما فيه من الابحاث اللطيفة
والدقائق الخفية الشريفة كانه امر مغاير للاعتبارات المذكورة فلذلك افرده بالذكر وعطفه عليها قوله على
الخصوص حال من الحكم او في موضع المصدر اي حكما كائنا على الخصوص وجعله حالا من القيود
الشرطية بطريق تقديم الحال على ذي الحال والمجرور لا يخلو عن بعد قوله اما الترك فلا يتوجه الى فاعله
ليس المراد ان الترك لا يتوجه الى فاعل الفعل اصلا لجواز تركه مع فعله كما في قول من قال نعم في جواب
هل قام زيد وفي قوله تعالى واياي فارهبون فان اياي منصوب بفعل مضمر لكون الفعل المذكور مشتغلا
عنه بضميره والتقدير واياي ارهبوا فارهبون بل المراد ان الترك لا يتوجه الى نفس الفاعل بان يذكر
الفعل ولا يكون له فاعل لا مضمر ولا مظهر وذكر لفظ النفس في قوله وانما يتوجه الى نفس الفعل ليدل على
انه يجوز ان يحذف الفعل وحده ويذكر فاعله كما في قولك زيد لمن قال من قام لا ليدل على انه لا يحذف
مع فاعله لجواز حذفهما معا كما ذكرنا نعم لمن قال هل قام زيد وفي قوله تعالى فاياي فارهبون وكانه اشار

بذكر

١٦٧

بذكر لفظ النفس ههنا الى ان الفاعل لا يتوجه الحذف اليه في نفسه لو عكس في ذكر النفس في الفاعل
لكان اظهر في المراد قوله او الى غير الفاعل كالمفعول به في زيد يعطي والظرف في اليوم [illegible]
والمفعول له في مثل للتأديب ضربت وشتمت وفي الحال في مثل البر الكر بستين فان المحذوف الحال بد
اي المبتدأ وهو قوله حال من المستكن في قوله بستين والتمييز في نحو خذ عشرين [illegible]
قوله لكنه اي لكن توجه الترك الى غير الفاعل لا يتضح اتضاحا ظاهرا بحيث ينساق الذهن اليه بعد
الا في المفعول فان المفعول به مما يحتاج اليه الفعل المتعدي في التعقل والوجود فاذا لم يذكر انساق الذهن
بسهولة الى انه متروك لم يطلب معرفة حاله انه هل هو منسي او منوي يجب تقديره بخلاف غير المفعول
من متعلقات الفعل فان الفعل لا يقتضيها بحيث يفهم بعدم دخولها في مفهوم الفعل فلذلك
قد يذكر مع الفعل تارة وقد لا يذكر اخرى فاذا لم يذكر لا يعلم انها كانت معتبرة في الاصل ثم
تركت فلما انكشف حال المفعول في الترك بان الترك مقتضيا تحقق في غيره مما لا بد فيه من مفعول به
الفعل فان الترك لا يتضح فيه كذلك فلم يبين ما يقتضي تركه بل اكتفى بان بين حاله في الترك كما
ذكر في ترك المفعول به على طريق المقابلة وانما الحالة المقتضية لترك الفعل فهي ان تغني قرائن
الاحوال عن ذكره ويكون المطلوب هو الاختصار او اتباع الاستعمال الوارد على تركه
كما اذا اردت ضرب المثل بقولهم الا حظية فلا الية او بقولهم لو ذات سوار لطمتني او نحو
ذلك مما هو منصوب في هذا الغالب او على ترك نظائره كما اذا قلنا ان زيد جاء او عمرو ذهب
افراد لفظ الفعل وضميره ذكره مع جمع لفظ قرائن الاحوال يشير الى انه لا بد في كل مادة من مواد ترك
الفعل من اجتماع قرائن متعددة وليس كذلك لانه يجوز ان يترك الفعل في مادة واحدة فانه ليس فيه
الا قرينة واحدة الا انه افرد لفظ الفعل وعرفه تعريف الجنس بناء على ان الكلام في ترك جنس الفعل
وجمع قرائن الاحوال نظرا الى تعدد آحاد الجنس او اشارة الى ان وجود القرينة هي الحالة المصححة
للترك فلا بد منها في كل مادة من المواد التي ترك فيها الفعل لانه قد يكون القرينة لا يحصل الا
صلوح المقام للترك مع كون الذكر هو الاصل فلا بد لترجيح الترك من مرجح يرجح على الذكر اراد
بقرائن الاحوال ما يعم اللفظية والمعنوية ومعنى كلامه ان الحالة المقتضية لترك الفعل هي ان
يجتمع امران احدهما ان تغني قرائن الاحوال اللفظية او الحالية عن ذكر الفعل وثانيهما توجد

اي او اذا اردت ضرب المثل بغير [illegible] الاستعمال الوارد على ترك الفعل

فان الامر انه وجد [illegible] وانما المقتضي [illegible] الامر بعد كشف القرينة

مثال الاختصار ان تحذف [illegible] الفعل [illegible] فان الفعل محذوف [illegible] في جواب

(ح)

قرينة تدل على خصوصية الفعل وثانيهما ان يوجد ما يرجح الترك وهو طلب الاختصار
اما لضيق المقام او للاحتراز عن العبث او غيرهما كما قصد في حذف المسند اليه
والمسند من مقام تفصيل المرجح لان طلب الاختصار انما يكون بمعنى يوجبه لكن
فلذلك اكتفى في مقام تفصيل مرجحات ترك الفعل على ذكر كون المطلوب هو الاختصار
واتباع استعمال العرب ثم ان اتباع الاستعمال على نوعين الاول ان يتبع المتكلم في ترك
الفعل في الكلام الذي يتكلم به في تادية غرض من اغراضه استعمال العرب في ذلك الكلام بعينه
بترك الفعل فيه ترك المتكلم في ذكر الكلام اذا تكلم به ليكون كلامه مطابقا لكلام العرب
المسموع منهم فان الكلام اذا كان مثلا او بمنزلة المثل وشاع فيما بينهم استعماله
بترك الفعل وتكلم المتكلم بذلك الكلام على وجه المثل وجب عليه ترك ذكر الفعل ابقاء على الاستعمال
ويسمى هذا الحذف حذفا سماعيا والنوع الثاني ان لا يسمع من العرب حذف الفعل من الكلام
الذي يتكلم به المتكلم ولا يشيع ذلك فيما بينهم الا انهم حذفوا الفعل في نظائر ذلك الكلام
ووضعوا قاعدة كلية وقالوا كلما وجدت هذه القاعدة فالفعل واجب الحذف كما اذا
قلت ان زيد جاء بحذف الفعل الرافع لزيد او قلت لو عمرو ذهب بحذف الفعل الرافع
لعمرو فانك لا تتبع الاستعمال في نظائر قولك هذين فان العرب يحذفون الفعل في
كل موضع دخل على الفاعل لفظ يطلب الفعل كان ولو وهلا وغيرها لكون الشرط بالفعل
اولى وكذا التحضيض لانه لا يختص الا على الافعال وهذا النوع من الحذف يسمى حذفا
قياسيا والمصنف اشار الى الاول بقوله او اتباع الاستعمال الوارد على تركه والى الثاني
بقوله او على ترك نظائره وذكر للنوع الاول مثالين فان حذف الفعل فيهما من قبيل
اتباع الاستعمال الوارد على تركه وان حذفه فيها قياسي قطعا لكونه مبنيا على قاعدة
كلية يجب حذف الفعل عند وجودها وهي ان كل موضع دخل على الفاعل لفظ يجب دخوله على
الفعل كحروف الشرط وهما التحضيض يجب كون الفعل محذوفا فان الاشتغال يفيد التحقيق في مثل
طلب ذكر المسند اليه وورود الاستعمال على تركه قياسا او قياسي وغيره فانك اذا سمعت من العرب
كلاما حذف فيه المسند اليه من غير قياس وتمثلت به في مراسلك على هيئته فقد راعيت الاستعمال

الوارد

الوارد على تركه كقولك رمية من غير رام اي هذه رمية وضيق قليل وقضى نحبه اي
هذا الفعل ضيق قليل والحمد لله الحميد بالرفع على المدح اي هو الحميد ونحو ذلك اذا سمعت
منهم ما حذف فيه المسند اليه قياسا وتكلمت بعينه في غرض من اغراضك فقد راعيت ايضا
الاستعمال الوارد على تركه واما الاستعمال على ترك نظائره فيختص بالقياس ثم بين الفرق
بينهما بوجه آخر فقال وايضا الحذف لورود الاستعمال على تركه لا يتصور ممن يتكلم
بذلك الكلام اولا بخلاف الحذف لورود الاستعمال على ترك نظائره فانه يتصور منه ومن غيره
٤ فلا يرد انه يخالف المصنف اورد قولهم لو ذات سوار لطمتني من امثلة حذف الفعل لاتباع
الاستعمال الوارد على ترك الفعل وهو من امثلة الحذف لاتباع الاستعمال الوارد على ترك نظائر
الفعل المذكور في كلامك ووجه عدم وروده ظاهر وهو ان كون الحذف من قبيل اتباع الاستعمال
الوارد على تركه لا ينافي كونه قياسيا فان الحذف القياسي اذا وقع في كلام العرب بعينه
وجعلوه مثلا فيما بينهم على هيئة الحذف ثم اذا اردت ضرب المثل بذلك الكلام فانك
ترك الفعل فيه ايضا حفظا للمثل عن التغيير وتبع الاستعمال الوارد على تركه وان كان ذكر
الترك في بعض العرب قياسيا كحظية في قولهم الا حظية فلا الية مرفوع على انه فاعل فعل
محذوف اي ان لم تكن او لم توجد او لم تثبت لك في البيت حظية اي من تحظى عنده وتتمتع بها
فلا الية اي غير مقصر في قصد الحظوة على ان لا كلمة لا بمعنى غير كما في قولك جئت بلا شيء
وفي قوله تعالى لا فارض ولا بكر لا بمعنى ليس ليحتاج الى تقدير الخبر اي لا الية حاصلة ولا لنفي
الجنس ليحتاج مع الترفع الى التكرير وقد يروى بنصب الالية اي ان لم اكن الية والحظية
حظية بمعنى فاعلة على بناء النسبة اي وان حظيت من حظيت المرأة عند زوجها اي صارت
ذات حظوة والية من الالاء بالمد اي مقصر فالية بمعنى مقصرة واصل ذلك ان رجلا كان لا
تحظى عنده امرأة فلما تزوج هذه ثم تار اظهر انه تحظى عنده فلم ينفع وطلقها فقال
الا حظية فلا الية فصار مثلا في كل قضية كان الانسان اهلا لها مجتهدا فيها لكنها انتفت
عليه لعارض عرض لا من جهته وكلمة لو في قوله لو ذات سوار لطمتني شرطية وذات سوار
فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وجوابه محذوف وذات سوار كناية عن الحرة لان الاماء

لا يلتبس بسوار في عادة العرب لو لطمتني حرة لهان علي وهو من كلام حاتم الطائي حين اسر في
بعض احياء العرب فامرته ام صاحب المنزل ان يفصد ناقة لها وكان من عادة الجاهلية اكل الفصد في
المخمصة فنحرها فقيل له في ذلك فقال هكذا فزدي انه فلطمته جارية فقال لو ذات سوار لطمتني اي
حرة فالمشهور فصار مثلا للكريم يجني عليه اللئيم اي لو لطمتني من هو مثلي او من يجاريني او من هو اعز مني
لهان الامر علي لكن لطمتني امة خسيسة فلم اطق صبرا على هذه الذلة فلذلك جزعت هذا الجزع العظيم
وان كانت اللطمة واحدة وصادرة من امراة ضعيفة وقيل كلمة لو فيه ليست شرطية بل للتمني فلا
حاجة الى الجواب الا انه حينئذ لا يتعين كون المثل مما التزم الفعل لان لو بمعنى التمني لا يستلزم الفعل
قوله او غير ذلك بالجر عطفا على معطوف على قولهم اي او لحال اذا ارد [illegible] ضرب المثل بغير ذلك من الامثال
الواردة على حذف الفعل وهو معنى قوله مما هو مصيب في هذا الباب وما فرع منه ذكر ترك الفعل
اتباعا لما استعمله العرب الوارد على تركه في ذلك الكلام الذي تكلم به المتكلم عطف على تركه اتباعا
لاستعمالهم الوارد على تركه نظائر الفعل المضمر في كلامكم بما [illegible] من العرب تركه في ذلك الكلام الذي
يتكلم به المتكلم ومع ذلك يتركه المتكلم في كلامه بناء على ان العرب يتركه في نظائر ذلك الكلام ويتركه نظائر
ذلك الفعل فيا [illegible] الكلام على ما ورد منهم بترك الفعل فيها او على ترك نظائره كما اذا قلت ان زيد
جاء اي ان جاء زيد جاء ولو عمرو ذهب اي لو ذهب عمرو ذهب واما التزم حذف الفعل فيما اذا
ضرب المثل بالكلام الذي حذف العرب فيه الفعل قياسا على نظائره واتباعا للاستعمال الوارد على تركه
الفعل فيها كما في قول حاتم لو ذات سوار لطمتني او طلبا للاختصار كما اذا لم يوجد الفعل الموجب
لحذف الفعل لان القرينة في اصل المثل دلت على الفعل المحذوف فاغنت عن ذكره وقد اقتضت
بانه لا يجوز ذكر الفعل معه وهو كونه مثلا والامثال لا تغير والتزم حذفه ايضا في الصورة
لوجود القرينة المغنية عن ذكره مع وجود المفسر ومثل القرائن كثيرة وانا اضبط لك منها ما هنا
ما تستعين به على درك ما عسى يشذ عن الضبط فاقول والله الموفق للصواب منها ان يكون
مفسرا كجزاء ان ذو لوثة لانا لو ذات سوار لطمتني وهلا ابو كم حضر واذا السماء انشقت
ونحو ازيد ذهب او ذهب به او ذهب اخوه ونحو اياي فارهبون كما سيجيء النوع من في
علم النحو قوله ومثل القرائن اشارة الى القرائن التي تغني عن ذكر الفعل فيجب فيها او يجوز الكل

في

في جواب السؤال وان ما وجوبا كما اذا كان مفسرا وما ان يكون المحذوف الفعل مع فاعله كما
في قوله تعالى وانه او الفعل وحده كباقي الامثلة قوله وانا اضبط لك الخ قوله
ما تستعين الضبط ومنها اي من القرائن بيان ما تستعين قوله على درك ما عسى يشذ اي على درك
ما يحتمل ان يشذ ويخرج عن ضبطي وجمعي فانه ضبط القرائن المغنية عن ذكر الفعل بان ذكر ثلاث
ضوابط كلية اندرج تحت كل واحدة منها نوع من تلك القرائن كثيرة بحيث لا يمكن ضبطها الا
وجه كلي ويذكر تلك الضوابط الثلث انضبط جزئيات القرائن الا انه لما جاز واحتمل ان يكون من القرائن
ما يكون فاجا غير مندرج تحت شيء من تلك الضوابط الثلث وامكن ان يستعان بتلك الضوابط على دركه
بقياسه عليها قال وانا اضبط لك من القرائن في هذا المقام ما تستعين به على درك ما عسى يشذ ويخرج
عما ذكرته من الضوابط بقياسه على ما ذكرته يقال شذ عنه يشذ ويشذ شذوذا اذا انفرد عن الجمهور
وندر فهو شاذ وفي قوله منها ومنها اشارة الى ان الضوابط لا تنحصر في الثلث المذكورة ولفظة
عسى في هذا الموضع مقحمة او بتقدير القول اي ما يقال في شانه عسى ان يشذ لان الجملة الانشائية لا تقع
صلة للموصول وفائدة ادخاله الاشعار بان الشذوذ عن الضبط محتمل لا قطعي قوله منها اي من القرائن
المغنية عن ذكر الفعل ان يكون الفعل المحذوف مفسرا بفعل مذكور او ورد بدلا عنه سواء كان الفعل
المحذوف هو ذلك المذكور بعينه او فعلا بمعناه او فعلا يناسب معناه بحسب اقتضاء المقام وقد يعلل
ذكره بكونه موجبا للحذف حذرا من الجمع بين المفسر والمفسر وهو لا يجوز لكونه مستلزما لخلو التفسير
عن الفائدة لان المقصود من سلوك طريق الحذف والتفسير الابهام بشان المحذوف فان النفس
اذا ابهم [illegible] او لا ثم ازيل ابهامه بتفسيره ثانيا يكون اوقع في النفس لاهتزاز امره فيها فلو ذكر اولا
لفات هذا المقصود ولكان ذكره ثانيا خاليا عن الفائدة قوله ان ذو لوثة لانا بعض من
ابيات الحماسية وما قبله لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا اذن لقام
بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا كان بنو اللقيطة اغاروا على ابل هذا الشاعر
واغاروا عليها واستاقوها ولم ينصره قومه فاخذ يذم بني مازن والحفيظة الغضب والحمية واللوثة
بضم اللام الاسترخاء والضعف ويطلق على اللين والضعف واللام في قوله لقام بنصري لام
جواب قسم مقدر اي لو كنت من مازن واستبيح ابلي اذن والله لقام بنصري وساعدني

المعشر الجماعة والخشن جمع اخشن من الخشونة اي الغلظة والشدة

في تخليصها سلب منى جماعة فهم حشوة وكثرة عند الغضب لم يفعلوا كما فعل قوم من بلاد
الابهام والمبالات لا من باب سبب كثرة وضعفهم والاسم المرفوع بعده مرفوع على انه فاعل فعل
محذوف يفسره الظاهر اى لان ذو لوث لانا وكذا الاسم المرفوع بعد لو وهلا لان هذه الكلمات اختص
الفعل دون الاسم فلذلك لم يجعل الاسم الواقع بعدها مبتدأ والفعل المذكور بعده خبرا وكذا الاسم
بعد اذا الشرطية في قوله تعالى اذا السماء انشقت اى اذا انشقت السماء انشقت لوجوب
اضافته اذا الى الجملة الفعلية عند الاكثرين والفعل المحذوف في هذه الامثلة الاربعة هو الفعل
المذكور بعينه وكذا في قوله ازيد ذهب فان زيدا مرفوع على انه فاعل فعل محذوف والتقدير اذهب
زيد ذهب كما اختصا وبناء على ان همزة الاستفهام وان جاز دخولها على الاسماء والافعال الا ان
الاستفهام بالفعل اولى فلا يترك عند امكانه بان يوجد فعل في الجملة التي بعدها فيجعل ذكر الفعل
مفسر اللفعل المحذوف حذرا من ترك الاولى بغير ضرورة بخلاف ما اذا لم يكن ذلك كما في قولك
ازيد قائم فانه لا يمكن هنا رعاية الاولى بل يتعين رفع الاسم بالابتداء وفصل بين هذا المثال و
الامثلة التي قبله بعادة لفظ نحو بينهما للتنبيه على ان تقدير الفعل في هذا المثال ليس بواجب كما
في الامثلة السابقة بل هو اولى فيه وذكر للاستفهام امثلة ثلثة للفرق بينها بان الفعل المحذوف
في ازيد ذهب هو عين المذكور لفظا ومعنى لان التقدير اذهب زيد ذهب ويوافقه معنى فقط
لا لفظا في قوله ازيد ذهب به فان الفعل المحذوف فيه وهو اذهب ليس هو المذكور لفظا بل يوافقه
معنى فقط ولا يجوز ان يرفع زيد بذهب المجهول لانه لا يتعدى بنفسه بل بواسطة حرف الجر وكان
الاولى ان يكون الاستفهام بالفعل لم يجعل زيد مرفوعا بالابتداء بل بالفعل المحذوف ولم يجز ان
يقدر عين الفعل المذكور فقدر فعل بمعناه وهو اذهب وكان التقدير اذهب زيد ذهب به وكذا
قولك ازيد ذهب اخوه فانه لا يجوز ان يقدر فيه عين الفعل المذكور ايضا لان الذهاب الصادر
من الاخ غير صادر من نفس زيد فلا يصح ان يسلط على ذهب على زيد ورفعه به فيقدر فعل
يناسبه لها باخيه وهو الازم فقد يكون او فوت زيد فان ذهاب اخيه يستلزم اهانته ومن قبيل
تقدير المناسب نحو قولك ازيد حبست عليه فانه لا يجوز تقدير عين حبست وارتفاع الاسم به لانه لا
يتعدى بنفسه فيقدر مناسبه فيقدر هو الوبس زيدا او الزم لان كون زيد محبوسا عليه يستلزم

ملابسة

ملابسة وملازمة ثم ذكر مثالا آخر اعاد فيه لفظ نحو وهو واياى فارهبون لان
المحذوف فيه هو الفعل مع الفاعل والمذكور منصوب به لكن المحذوف فهو من قبيل ما اضمر عامله
على شريطة التفسير نحو زيدا ضربته والتقدير اياى ارهبوا فارهبون وفيما سبق كان
المحذوف مجرد الفعل والمذكور مرفوع به فتقديرهما بعينه لفظا ومعنى او معنى فقط او بتقدير ما
قوله كما سبق التنوين من رفع علم النحو فانه ذكر في بحث المفعول به لان الفعل الناصب بعضه
بشرط ان يفسر اما بلفظه ومعناه واما بمعناه او بملازمه وان حروف الشرط والتحضيض
يمتنع دخولها على غير الافعال وان دخول الاستفهام واذا على الفعل اولى وقد سبق في بحث الفاعل
لا اضمار الفعل وحده بقوله ان ذو لوث لانا ومنه ان يكون هناك حرف اضافة فانه حروف
الاضافة لو ضعها على ان تفضى بمعانى الافعال الى الاسماء لا تنفك عن الافعال الا ان دلالتها
على الفعل المطلق فاذا اريد تقييده احتيج الى دلالة اخرى اى ومن القرائن التى تغنى
عن ذكر الفعل ان يكون هناك اى في موضع حذف الفعل حرف اضافة اى حرف جر ووجه كونها
قرينة دالة على الفعل المحذوف كونها موضوعة على ان تفضى اى توصل معانى الافعال وتعديها
وتجرها الى الاسماء المجرورة بها ولذلك سميت حروف الاضافة والجر فهذه الحروف لا تنفك
عن معانى الافعال اى لا توجد بدون الافعال او بدون ما فيه معناها فيحذف الفعل معها
لدلالتها عليه الا ان دلالتها ليست الا على الفعل المطلق اى لا تدل على خصوصية فعل فلا
تحذف معها الفعل المخصوص الا بقرينة اخرى تدل على خصوصية ذلك الفعل فاذا اريد تقييد
ذلك المطلق بخصوصية احتيج الى قرينة ذات دلالة سوى دلالة نفس الحرف على الفعل المطلق
ثم هى تتفاوت فتارة تكون الشروع فيه كما اذا قلت عند الشروع في القراءة بسم الله
فانه يفيد ان المراد بسم الله اقرأ عند الشروع في القيام او القعود وان قلت كانه فانه يفيد ذلك
كما ذكر انه لا بد من قرينة اخرى تدل على خصوصية الفعل الذى يفهم اللفظ الدال عليه فقط ثم ذكر
القرينة الاخرى فقال ثم هى اى ثم تلك الدلالة الاخرى تتفاوت اى تختلف بحسب اختلاف
المقامات فتارة تكون تلك القرينة الشروع في الفعل الخاص الذى يفهم اللفظ الدال عليه كما اذا
قلت عند الشروع في القراءة بسم الله فان نفس الباء الجارة فيه انما تدل على ان هناك

فعلها اى فعل كان ولا تدل على الخصوصية فعل والمراد اضافة فعل مخصوص الى مجرورها
فالمقصود هو ذكر الفعل المخصوص فلا بد من قرينة تدل عليه وذكر المصنف لخصوصه وذكر القرينة في
هذا المقام بما الشروع في الفعل الخاص والاستعمال به فانما قلنا عند الشروع في القراءة
بسم الله كان الشروع فيها قرينة دالة على ان المراد بسم الله اقرأ وكذا الشروع في القيام
او القعود او نحوهما يفيد ان المراد هو ذكر الفعل الخاص وان تقدير الكلام بسم الله اقوم
او اقعد والباء في بسم الله اما للملابسة كما في ثبتت بالدهن والمعنى ملتبسا به مثبتا كان اقرأ
واما للاستعانة كما في كتبت بالقلم والمعنى بالاستعانة باسمه اقرأ والاول احسن لان الملابسة باسم
الله تعالى على وجه التبرك به اولى من جعله آلة للفعل وقدر [illegible] ابتداء القراءة لان اقرأ
يدل على انه ملابس باسمه تعالى في جميع ما يطلق عليه اسم القراءة بخلاف الثاني فانه انما يدل على
انه ملابس به في ابتداء القراءة لا في كلها وقدره مؤخرا ليفيد الاختصاص لانه قصد الاختصاص ص
مناسبا للمقام والاهتمام قوله فانه يفيد ذلك فان الشروع في ان فعل كان يفيد
ان المراد باسم الله افعل الفعل الذي الشروع فيه وانه يفيد ايضا ان تقديره لكل فعل مؤخرا
عن معمول انسب ليكون ترتيب اللفظ على حسب الترتيب في الوجود وتارة تكون الاقتران لمن يقول
لمن اعرس بالرفاء والبنين اولمن فوض اليك ان تختار اليك الاختيار فانه يفيد بالرفاء اعرست
واليك يفوض قوله لمن اعرس اى لمن اتخذ العرس وهو بكسر العين امرأة الرجل وبضمها طعام
الوليمة يقال اعرس فلان اى اتخذ عرسا او اعرس باهله اذا بنى بها اى زفها وكان الاصل
فيه ان الرجل كان يضرب عليها قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل داخل باهله بان والرفاء
والترفية الالتيام والاتفاق يقال [illegible] ودعا بالرفاء والبنين وهو دعاء الجاهلية للعروس
بان يكون اعراسه مع الموافقة بينه وبين زوجته ومع ولادة البنين لان المقصود من الاعراس
هو الموافقة والاستيناس وبقاء النسل الذي انما يحصل بالبنين لا بالبنات لان اولاد البنات لا ينسبون
الى ابيها بل الى الاجانب قوله بالرفاء متعلق بقوله كما تقول لمن اعرس وكذا قوله اليك الاختيار والظرف
الاختيار فيه مرفوع على انه فاعل يفوض المحذوف واليك ظرف لغو ولا يصح كونه مبتدأ وكون
اليك خبره لان الظرف الواقع خبرا لا يكون الا مستقرا ولا يجوز ان يكون اليك هاهنا مستقرا لان

الظرف

الظرف انما يكون مستقرا ان لوحظ الاكتفاء في عامله المقدر بكونه من الافعال العامة
وهاهنا يمتنع الاكتفاء بتقدير المعنى العام والمراد بالاقتران اقتران تمام نفس الفعل الذي اضمر
اللفظ الدال عليه بالقول الذي اضمر فيه فعل خاص هو متعلق لحرف الاضافة لا ان يقترن بذلك
القول مجرد الشروع فيه كما في بسم الله اه فتارة تكون تلك القرينة الشروع في الفعل الخاص الذي
يضمر ما يدل عليه وتارة تكون اقترانه ذلك الفعل الخاص بحكاية القول المذكور والضمير الذي في قوله فانه
يفيد راجع الى الاقتران فانك اذا قلت لمن اعرس وتزوج بالرفاء والبنين يكون متعلق الباء
الجارة محذوفا هو فعل خاص وهو اعرست ونفس الباء انما تدل على ان متعلقه فعل مطلق واقترانه
بالاعراس الذي هو فعل خاص بقولك بالرفاء والبنين يفيد انك تريد بقولك هذا بالرفاء والبنين
اعرست وكذا اذا قلت اليك الاختيار لمن فوض اليك اختيار الامر يكون اقتران التفويض بقولك
اليك الاختيار قرينة دالة على انك تريد بقولك هذا اليك يفوض الاختيار وحذف الفعل في هذه
الصور جائز وتارة تكون عموم الاستعمال كما في نحو في الدار او في البلد او كما فان المراد الا
مع المحصور اى وتارة تكون الدالة الاخرى اى تكون القرينة الدالة على الفعل المقيد المحذوف
المغايرة لحرف الاضافة عموم الاستعمال اى كثرة استعمال الجار والمجرور متعلقا بمعنى ذلك الفعل
المقيد فان حرف الاضافة في نحو قولك زيد في الدار او في البلد او في موضع كذا انما هو
في عرف العرب متعلقا بمعنى الحصول الذي هو فعل مقيد وكثرة استعماله كذلك قرينة تدل
على انك تريد زيد حصل في الدار ولا تريد زيد قام في الدار او قعد الا ان يكون هناك قرينة
مخصصة للمتعلق بفعل خاص ويحتمل ان يكون المراد بعموم الاستعمال كثرة استعمال معنى
الفعل المقيد الذي تعلق به حرف الاضافة لكونه معنى عاما موجودا في ضمن جميع الافعال
المخصوصة فالمراد الاستعمال على هذا استعمال الفعل المقيد الذي قدر متعلقا لحرف الاضافة
وعلى الاول استعمال حرف الاضافة متعلقا بذلك الفعل المقيد والمقيد معنى الحصول بعينها
على انه لا يجب تقدير نفس الحصول بخصوصه بل يجوز تقدير ما هو بمعناه من المعاني العامة
نحو الكون والثبوت وغير ذلك فان افعال هذه المعاني مع عمومها بجميع الافعال الخاصة
بسببها بامتياز عن سائرها كالقيام والقعود فلا منافاة بين عمومها وكونها افعالا مقيدة والحذف

عبارة العموم بمعنى الشيوع والكثرة
والاول [illegible] بين الاشياء الذي لفظ الاستعمال
[illegible] بين الاضافة وعلى [illegible]
الاستعمال اعم مما [illegible]
لان الكلام في تقدير [illegible]
على الفعل المقيد)

في هذه الصور واجب وتارة يكون غير ذلك من مقيدات الافعال تخصيص اي يخص على ما يذكر
من القراين الدالة على ان متعلق حرف الاضافة فعل مقيد على ما ذكرها من القراين الثلاث التي هي الشروع
والاقتران وعموم الاستعمال وقوله من مقيدات الافعال من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي
من الافعال المقيدة للفعل المطلق الذي دل عليه حرف الاضافة واراد بالافعال ما يعم القراين
الحالية والمقالية ويدل عليه قوله فتكون الحال مغنية عن ذكر يكتب فان القرينة المغنية ههنا هي
قول السائل من يكتبه والقرينة الدالة على ان المراد تقييد الفعل المطلق الذي هو مدلول حرف الاضافة
المغايرة للقراين الثلاث المذكورة منها ان يسبق ذكر الفعل نحو ضربته اليوم وللتاديب فان سبق
قوله ضربته قرينة تدل على ان زيد للتاديب ضربته او يسبق ما يدل على ذكر الفعل نحو قوله تعالى
ليحق الحق اي فعل ما فعل ليحق الحق وقوله تعالى ولتكملوا العدة اي شرع ما ذكر من الامر بمراعاة
العدة لتكملوا العدة ومنها ان يكون الكلام جوابا لسؤال واقع نحو ان يسمع منك يكتب التوراة
لي فقال من يكتبه فتقول زيد فتكون الحال مغنية عن ذكر يكتب وعليه قوله تعالى ولئن سالتهم
من خلق السموات والارض ليقولن الله وقوله تعالى ولئن سالتهم من نزل من السماء ماء
فاحيى به الارض من بعد موتها ليقولن الله اي ومن القراين التي تغني عن ذكر الفعل فيحذف
ان يكون الكلام جوابا لسؤال محقق نحو من يكتبه وقوله تعالى من خلق السموات والارض ومن نزل من
السماء ماء فالآيتان كالمثال الذي ذكره اولا في الاشتمال على سؤال محقق واقع اي حاصل مذكور وان
امتاز ذلك عنهما بان السؤال المذكور فيه متصف بالسؤالية تحقيقا بخلاف ما ذكر في الآيتين
فان كونه سؤالا مفروض مقدر فيهما وذلك لا يقدح في كونهما من قبيل كون الكلام جوابا لسؤال او فح
او جوابا لسؤال مقدر مثل ان تقول يكتب التوراة لي زيد وعليه بيت الكتاب ليبك يزيد ضارع
لخصومة وقراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال وكذلك يوحي اليك ربك ببناء الفعل
للمفعول في البيت وفي الآيتين ومن البناء على السؤال المقدر ارتفاع المخصوص في باب نعم
وبئس على احد القولين وعسى ان يتعرض في صدد الايجاز والاطناب بهذا الباب اي باب
نعم وبئس كل واحد من الافعال المذكورة من قوله يكتب التوراة لي وقوله ليبك يزيد وقوله
يسبح له ويوحي اليك على لفظ المبني للمفعول والاسماء المذكورة بعدها مرفوعة على انها فاعل

فعل

فعل محذوف لكون الكلام جوابا لسؤال مقدر يستدعيه المقام وكون ذكره في السؤال
دليلا على انه المقدر في الجواب فان السؤال والجواب لما اشتد اتصالهما صارا بمنزلة كلام
واحد فجعل ذكر الفعل في السؤال كذكره في الجواب فكما ان التكرار في كلام واحد غير
مستحسن فكذا في كلامين فيكتفى بذكر الفعل في السؤال ويجعل ذكره فيه دليلا على انه
هو المقدر في الجواب فانه لما قيل يكتب التوراة لي فكان سائلا سال من يكتبه فقيل
زيد اي يكتبه زيد فحذف الفعل لدلالة ذكره في السؤال المقدر عليه وكذا الحال في قول الحارث
بن الضرار النهشلي في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد على بناء الفعل للمفعول فكان
سائلا سال من يبكيه فقال ضارع لخصومة اي يبكيه ضارع اي ذليل لاجل خصومة
وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط هو السائل الذي ليس بينه وبين المسؤل عنه
قرابة ولا معرفة وكلمة ما في قوله مما تطيح مصدرية وتطيح اي تهلك من الحاجة اي اهلكه
والطوائح جمع طائحة بمعنى مطيحة اي المهلكة والمعنى ويبكيه ايضا السائل الذي يأتيه جانب
من اجل اهلاك المهلكات ماله واراد بالمطيح نوائب الزمان وحوادثه والمقصود ان
يزيد كان معاونا للذليل وملجأ للفقراء فلما ارتحل من دار الفناء وقف وجب على الضارع
الذي لحقه الهوان بسبب خصومة ابناء الزمان وعلى المختبط الذي اضطر الى الاذى لاجل
من اجل الحاجة المطيحة اي اهلاك الوقائع ماله ان يبكيا ويتوجعا لفقده وفناته وكذا
تمام قراءة يسبح له بفتح الباء فكانه سائلا سال من يسبح له فقيل رجال اي يسبح رجال
فحذف الفعل لدلالة ذكره في السؤال المقدر عليه وكذا الحال في قراءة يوحى اليك بفتح الحاء
فكانه سائلا سال من يوحي اليك فقيل ربك اي يوحي اليك ربك فحذف الفعل لكونه جوابا
لسؤال مقدر وكون ذكر الفعل فيه دليلا عليه قوله وكذلك يوحي اليك ربك هكذا وقع
في النسخ وهو سهو ونظم الآية هكذا كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله
العزيز الحكيم قوله ومن البناء على السؤال المقدر اي ومن كون الحذف مبنيا على كون الكلام
جوابا لسؤال مقدر وان كان المحذوف هو المبتدأ لا الفعل حذف المبتدأ في باب المخصوص
بالمدح او الذم على احد القولين وهو القول بان المخصوص خبر مبتدأ محذوف فان الجملة

مع تكونه واقعة في موقع الجواب لسؤال مقدر كأنه لما قيل نعم الرجل او رجلا قيل من الرجل
الذي مدحته بالمدح العام فاجيب زيد اي هو زيد وانما قال على احد القولين احترازا
عن القول الآخر وهو ان يكون المخصوص مبتدأ خبره فعل المدح او الذم المقدم عليه اذ على
هذا القول لا يكون الكلام مما نحن فيه لعدم اشتماله على الحذف قوله كارتفاع المخصوص الظاهر
ان يقول حذف مبتدأ المحذوف المخصوص وهذا المثال وان وقع فيه حذف بناء على سؤال مقدر
لكن لا يناسب البحث الذي نحن فيه وهو حذف الفعل بناء عليه لان المحذوف ههنا هو المبتدأ
لا الفعل والذكر فصل عما قبله فقال ومن البناء على السؤال المقدر ارتفاع المخصوص وحقه
ان يتعرض له في هذا الباب اي لباب نعم وبئس في فصل الايجاز والاطناب اذ في هذا الباب ايجاز
من وجه واطناب من وجه من حيث كونه موضوعا على الاستيناف وان هذا التركيب متى
وقع موقعه رفع شأن الكلام في باب البلاغة الى حيث يناطح السماك وموقعه ان يصدر
من بليغ عالم بجهات البلاغة بصير بمقتضيات الاحوال ساحر في اقتضاب الكلام ماهر في
انابة السحر الى بليغ مثله مطلع من كل تركيب على ما ادق معناه وخصوصه مستنبط ان فاه
جوهر الكلام البليغ مثله مثل الدرة الثمينة لا ترى درجتها تعلو ولا قيمتها تعلو ولا تشترى بثمن
ولا تجري في مساومتها على سننها ما لم يكن المستخرج لها بصيرا بشأنها والراغب فيها خبيرا بمكانها
ومن الكلام ان يصدر من البليغ الاصغاء واحسن الاستماع منه وان يتلقى من القبول له والاهتزاز
بالحمد ما يستحقه ولا يقع ذلك ما لم يكن ان مع مطلعا بجهات حسن الكلام ومعتقدا بان المتكلم تعمد
في تركيبه للكلام على علم منه فان ان مع اذا جهلها لم يميز بينه وبين ما دونه وربما انكر ولذلك
اذا ساء بالمتكلم اعتقاده ربما نسبه في تركيبه ذلك الى الخطأ وانزل كلامه منزلة ما يليق به من
الدرجة النازلة قوله وان هذا التركيب ابتدأ الكلام لبيان فضيلة هذا التركيب اي الذي يبني
فيه الفعل للمفعول ويذكر الفاعل بعده مرفوعا بفعل محذوف مقدر ومناطحة الكتيبة مقاربتهما
بقرونهما طلبا للغلبة على صاحبه والسماك اسم للكوكبين معينين من الثوابت احدهما السماك
الاعزل وهو من منازل القمر والثانيهما السماك الرامح وهو ليس من المنازل والمراد بمناطحة
الكلام البليغ السماك مغالبته في رفعة المكان والتجاوز عنه في العلو والرفعة وخص السماك

بالذكر

بالذكر من الثوابت مع ان جميعها في رتبة واحدة من العلو والرفعة ولبس السماك انما
من البواقي لان لفظ السماك يدل على السمو ومعناه العلو والارتفاع قوله وموقعه مبتدأ
خبره ان يصدر وقوله البليغ متعلق بقوله ان يصدر وكذا طارح وقوع التركيب موقعه ان يصدر
عن بليغ عالم بما يقتضيه كثير ما لم يتحقق قصده لم يراه ولطايفه فيقتضي ان يجد كلامه عليها
وان يصدر الى بليغ كذلك ليطلع على دقايقه فيجد عليها كالدرة انما يظهر كمالها ونقصانها قدرا
اذا كان كل واحد من البايع والمشتري عالما بحالها والاقتضاب هو الارتجال وهو قول الكلام
والشعر بغير روية وهو يدل على مهارة صاحبه في تأليف الكلام ونظمه والاقانين جمع الجمع لانه جمع
افنان والافنان جمع فن وهو النوع والاسلوب واقانين السحر اساليبه التي هي اجناس الكلام و
طرقه ودقائق المعنى ولطائفه وخصوص الشيء يختار انه مستعار من فص الخاتم الذي هو اعز
ما فيه مستنبط التركيب ما يتضمنه التركيب من اللطائف التي هي توابع دقائق معناه الذي هو
المقصود الاصلي منه فالمستنبط بفتح الباء اسم مفعول من استنبط الشيء اذا استخرجه و
وصلته ما يلي كل فان التركيب باعتبار دلالته على دقائق معناه يستتبع اللطائف والمعاني
الدقيقة التابعة له قوله فان جوهر الكلام تعليل لكون موقعه اللائق به ان يصدر من بليغ كامل
الى مثله وحمير سننها بفتح السين اي طريقها المساومة وهي طلب المبايعة والرغبة فيها وكلمة
ما في قوله ما لم يكن المستخرج لها للمدة اي ما دام لم يكن المستخرج لتلك الدرة الثمينة بصيرا
بشأنها وما دام لم يكن الراغب فيها خبيرا بمكانها وقوله ما لم يكن متعلق بلا ترى فقوله ان يورد
على بناء المفعول ومفعوله المرفوع وهو الضمير المستكن فيه الراجع الى الكلام ومفعوله الثاني هو
قوله صفة والمعنى ومن الكلام ان يعطى الكلام صفة وقرنا ما كاملا وصفة الاصغاء اليه و
تلقيه بالقبول والاهتزاز النحو كة من هزته هزا فاهتز اي حركته فتحرك والهزة بالكسر النشاط والارتياح
قوله ولا يقع ذكرها ذكر من التوفية والتلقي ما لم يكن السامع والمتكلم بليغين عالمين بجهات
حسن الكلام وما لم يكن السامع معتقدا بان المتكلم تعمد تلك اللطائف ووجهات الحسن في تركيبه
فان السامع اذا لم يكن عارفا بحسن الكلام وما فيه من اللطائف لم يميز بين الكلام البليغ
وما دونه فلم يرغب فيه ولم يتقبله وربما انكره بسبب جهله وكذا اذا لم يكن السامع معتقدا له

صح المتكلم اذ يتعمدها اى يتعمد جهات حسن الكلام وما فيه من اللطايف لا يجد ذلك الكلام
على انه مفيد لتلك اللطايف ولم يقبله ولم يرغب فيه بل ربما نسب المتكلم الى الخطأ وانزل
كلامه منزلة ما يليق به من الدرجة النازلة وان كان ذلك الكلام في نفسه حسنا يستحق ان يصغى
اليه ويقبل قبولا تاما اذا سمع من البليغ كما ان الدرة الثمينة اذا لم يكن كل واحد من المتبايعين
لها لاجل البيع ومن الراغب فيها لاجل الشراء اذا لم يكن عارفا بحالها من النفاسة وعلو القدر
لا يجرى في مبادلتها ومبايعتها والرغبة فيها على طريقها الواجب بل ربما يبيعها البايع باقل من
ثمنها الواجب في مثلها لجهله بحالها وكذا المشترى اذا لم يكن عارفا بحالها ربما لا يرغب فيها ولا يشتريها
ولا يشتريها بما هو ثمنها قوله عن علم منه متعلق بقوله يتعمدها اى اذا لم يكن السامع معتقدا بان
المتكلم تعمد جهات حسن الكلام في تركيبه الذي وقع به التخاطب عن علم منه اى من المتكلم الا انه
وقع منه اتفاقا بلا شعور منه بتلك الجهات فقد قوله عن علم منه مستغنى عنه لان تعمد تلك الجهات
من غير علم بها غير متصور ثم قيد ويمكن ان يجاب بانه جاز ان يكون المراد تعمدها عن علم بحالها من انها
مما يكسو الكلام مزيد مزية وفضل رفعة وعلو رتبة بحسب الحقيقة بل قال في بيان معنى الكلام
اى عن علم عظيم كامل فان هذا التوجيه يظهر به فائدة التقييد اذ ليس كل من تعمدها ناشيا من علم عظيم
كامل ومما يشهد لكل بهذا اى بان السامع اذا اساء بالمتكلم اعتقاده ربما نسبه في تركيبه
ذلك الى الخطاء الخ ما يروى عن على رضى الله عنه كرم الله وجهه انه كان يشيع جنازة فقال له
قائل من المتوفى بلفظ اسم الفاعل سائلا عن المتوفى فلم يقل فلان بل قال الله ردا للكلام عليه
مخطئا اياه منبها له بذلك على انه كان يجب ان يقول من المتوفى بلفظ اسم المفعول ويقال ان هذا
الواقع كان احد الاسباب التى دعته الى استخراج علم النحو فامر ابا الاسود الدؤلي بذلك فانه
فيه فهو اول ائمة علم النحو صلوات الله عليهم اجمعين وما قصد ذلك كرم الله وجهه الا انه عرف من
السائل انه اورد لفظ المتوفى على الوجه الذى يحسبه خطأ في المعنى وفي صحة الايراد وهو
وجه القراءة المنسوبة اليه والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا بلفظ بناء الفعل للفاعل على
ارادة معنى والذين يستوفون مدد اعمارهم ثم ذكر المصنف ان الكلام البليغ انما
يقبله السامع البليغ كما ينبغي ويعطيه حقه من ابلغ الاصغاء وحسن الاستماع اذا كان القائل

به بليغا واعتقد السامع بان من تكلم به تعمد ما فيه من جهات الحسن والبلاغة عن علم
عظيم منه بتلك الجهات واما اذا كان القائل غير بليغ او كان بليغا الا ان السامع البليغ لا يعتقد
بلاغته فالسامع البليغ لا يقبل ذلك الكلام ولا يصغى اليه اذنه وان كان في نفسه بليغا مستحقا
للقبول بل ربما نسبه الى الخطاء اراد ان يورد شاهدا يدل على تحقق ما ذكره فقال ومما
يشهد لكل بصحة ما قلنا ما يروى للنحو وفيه رد لما ذكره صاحب الكشاف من ان قراءة على
رضى الله عنه والذين يتوفون بلفظ المبنى للفاعل يناقض ما روى عنه من تخطئة القائل
من المتوفى بلفظ اسم الفاعل فان من خطاء القول بكون العبد متوفيا كيف يصح منه ان
يجعله متوفيا ويقرأ والذين يتوفون منكم بلفظ المبنى للفاعل ووجه الرد انه رضى الله عنه خطأ
ذلك القائل ونبه على ان الوجه ان يورد المتوفى على صيغة اسم المفعول لما فطنه
بذلك القائل وانه لم يكن عارفا بوجه حسنه فانه كلام حسن الايراد وهو ان يراد
بالتوفى استيفاء مدة العمر ويجعل كناية عن الموت لانه انتقال من اللازم وهو استيفاء مدة
العمر الى الملزوم وهو الموت فيصح كلام القائل فكانه قال من المتوفى مدة عمره وهو الميت
وايراده على هذا الوجه يكسو الكلام جزالة لكونه سلوكا لطريق الكناية التى هى ابلغ
من التصريح الا ان هذه الكناية لما كانت فيها دقة وكان من فطن امير المؤمنين كرم الله
وجهه ان القائل لا يهتدى اليها خطاه ونبهه ان الوجه ان يورده على صيغة اسم المفعول
وتخليص الكلام في هذا المقام ان التوفى بمعنى الاستيفاء واخذ الحق كملا لكنه صار حقيقة
عرفية في اخذ الروح واستيفائها فيكون فاعله بالمعنى المتعارف هو الله تعالى والملك عليه ما
قال تعالى قل يتوفيكم ملك الموت على هذا المعنى يجب ان يكون على البناء للمفعول بمعنى اخذ روحه
ويكون المتوفى مجازا بناء اسم المفعول بمعنى المأخوذ روحه وهو الميت ويكون المتوفى على بناء
اسم الفاعل بمعنى الآخذ الروح هو الله تعالى او الملك فجاز ان يراد بالتوفى استيفاء مدة
العمر ويجعل كناية عن الموت فيكون فاعله الميت لان الذى يستوفى مدة عمره واخذ حظه من
الحيوة وهذا وجه القراءة المنسوبة اليه كرم الله وجهه الا ان هذه الكناية فيها دقة فلم يكن
يليق عنده بحال ذكر القائل فحمل الكلام على المتعارف واجاب بما يليق به وهو قوله الله مخطئا

انه في قوله من التوقع سائلا عن المثبت قوله وهو اقرا ائمة النحو اراد به ابا الاسود الدولي
قوله فاخذ فيه اي في استخراجه اي شرع في طلب اخراجه من القوة الى الفعل بتمهيد قواعد
بعد ما امره به علي رضي الله عنه لاسباب دعته الى الامر ومن تلك الاسباب انه قرا قارئ
ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله فقال ما ظننت ان امر الناس صار الى هذا
فامره باستخراج علم النحو ومنها ان بنتا لابي الاسود قالت ما احسن السماء برفع احسن و
جر السماء فقال ابوها نجومها فقالت اردت التعجب فقال فقولي ما احسن السماء وقيل
القصة على وجه فقال هذه من مخالطة العجم واذ قد عرفت هذا فنقول في التركيب الذي
نحن فيه مثل يكتب القرآن لي زيد برفع زيد على بناء الفعل للمفعول وجوه للحسن منها
نكتها عليك ليكون لك ذريعة الى دركها سواها اذا استخرجتها بعضهم ثم منها ان الكلام متى
نسج على هذا المنوال ناب مناب الجمل الثلاث احدها يكتب القرآن لي والثانية الجملة المدلول
عليها بزيد بلفظ المبني للفاعل والاشبه ان الكلام متى كان اجمع للفوائد كان ابلغ
لما بين المصنف فضيلة هذا التركيب وهو الذي يبنى فيه الفعل للمفعول ويسند الى شيء
ثم يذكر بعده ما هو فاعل الفعل على طريق البناء على السؤال المقدر وانه اذا وقع موقعه يليح
السماع مثل قولك يكتب القرآن لي زيد على بناء الفعل للمفعول ورفع زيد بفعل مقدر على
كونه جوابا لسؤال مقدر بين هاهنا ان رجحانه على التركيب الذي يسند فيه الفعل ابتداء
الى ما هو فاعل له على الحقيقة ويذكر المفعول بعده منصوبا نحو يكتب القرآن لي زيد بحث اوجه الاول
ان التركيب الاول يتضمن ثلث جمل والتركيب الثاني لم يتضمن الا جملة واحدة ولا شك انه
المتضمن لفوائد يكون ابلغ مما لم يتضمن الا فائدة واحدة لان فوائد ثلث جمل اكثر من فائدة
جملة واحدة قوله ان الكلام متى نسج على هذا المنوال يعني انه متى ركب على هذه الطريق وهو
ان يبنى الفعل للمفعول ويسند اليه ثم يذكر فاعله مرفوعا بفعل مقدر بناء على سؤال مقدر ناب مناب
الجمل الثلث اي استفيد منه جمل ثلاث الاولى مصرح بها وهي قوله يكتب القرآن لي والثانية السؤال
المقدر الذي هو جملة من يكتبه وهي الجملة التي يدل عليها زيد فانه مع رافعه المقدر جملة مستانفة
جيء بها جوابا لسؤال مقدر في الجواب دل على عامله المقدر وذلك المقدر مع معموله دال على السؤال

المقدر

المقدر لو لا ذلك لم يقدر سؤال والدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء فيكون زيد دالا
على السؤال المقدر بهذا الاعتبار وهذا لا ينافي ان يكون الدال على السؤال المقدر هو قولك
يكتب القرآن لي بناء على انه هو المظنة للسؤال وان السؤال انما ينشأ منه وذلك لانه انما يبرز
على خصوصية السؤال وجملة الجواب انما يبرز على ان ثمة سؤالا في الجملة والثالثة زيد مع رافعه
المحذوف وهو يكتبه قوله بخلاف ما قيل يكتب المقدر المنصوب على انه حال من فاعل
نائب اي تام الكلام منابه الجمل الثلاث مطلب بحالة الكلام اذا قيل يكتب القرآن زيد على بناء
يكتب للفاعل ونصب القرآن بانه مفعول له لان الكلام المنسوج على هذا المنوال لا يتضمن الا
جملة واحدة ولا شك ان الكلام اذا كان مساويا لكلام آخر في اللفظ وزاد عليه في المعنى
يكون ابلغ واجمع للفوائد لان فوائد ثلث جمل اكثر من فائدة جملة واحدة ومنها ان الكلام
متى نسج هذا النسج فان كل واحد من لفظي القرآن وزيد مقصود اليه في الذكر غير مستغنى
عنه بخلاف في التركيب الآخر فان لفظ القرآن فيه يعد فضلة والتركيب ظاهر والتقريب
تطبيق الدليل على المدعى اعني سوق المقدمات على وجه يفيد المطلوب وهو ظاهر هاهنا فان
ما ذكرناه في بيان افضلية ما نحن فيه من التركيب الآخر يدل عليها دلالة ظاهرة فان
سوق الكلام على وجه يكون كل واحد مما ذكر فيه عمدة وركنا من الكلام بحيث لا يتم الكلام
بدونه احسن وافضل من ان يكون بعض ما ذكر فيه مستغنى عنه في تمام الكلام وان كان محتاجا
اليه في افادة المرام ومنها ان الكلام متى سلك به هذا المسلك لم يكن اوله مطمعا في ذكر
الكاتب فاذا اورد السامع فائدة ذكره كانت حاله كحال غنيمة له غنيمة من حيث لا يحتسب
بخلاف في النظم الآخر قوله فائدة ذكره مرفوعا على انه فاعل ورد وقوله السامع منصوب
على انه مفعوله يعني ومن جهات حسن هذا التركيب وما فيه من المزايا واللطائف انه اذا بني
الفعل ابتداء للمفعول واسند اليه لم يكن اول الكلام مطمعا للسامع في ذكر الكاتب فلا يطمع
السامع في معرفة الكاتب ثم ان المتكلم اذا ذكر الكاتب بعد ذلك وورد في ذهن السامع
فائدة ذكر السامع الكاتب وهي العلم به كانت حال السامع كمن تيسر له غنيمة من حيث لا يحتسب
ولا يطمع في حصولها فيكون لذيذا هنيا والذ فان الفائدة اذا حصلت من غير انتظار واشتياق

وهو ان يبنى الفعل للمفعول ثم يذكر الفاعل بفعل مقدر

موهم كانت اهنا ًوالذ واذا بني الفعل ابتداءً للفاعل كان اول الكلام مطمعا
للسامع في ذكر الكاتب اذا الفعل المبني للفاعل يدل على ان فاعله يذكر البتة فاذا ذكره
المتكلم بعد ذلك تكون الفائدة الحاصلة للسامع بذكره حاصلة بعد الانتظار والاشتياق
اليه فلا تكون في اللذة كالتي حصلت بذكره في التركيب الاول فان قلت لا شك ان الحاصل
بعد الطلب والاشتياق اليه اعز واوقع في النفس من الساق بلا تعب فهذا يعارض ما ذكرتم
اجيب بانه لا معارضة بينهما اذ لا منافاة بين كون ما حصل من غير طلب واشتياق الذ لكون
ميل النفس اليه اتم واكثر وبين كون ما حصل بعد الطلب والشوق اوقع في النفس واعز فان
كون الشيء الذ واوقع في النفس قدر عظيم غير كونه لذيذا هنيئا وشيء منهما لا يستلزم الآخر
وجاز ان يكون لكل واحد منهما مطلوبا معتبرا بحسب اختلاف المواضع ففي بعض المواضع يعتبر
هذا وفي الموضع الآخر ذاك ومنها ان الكلام على ذلك النظم يكون كالمتناقض في قبيح الظاهر
لان كون القرآن مفعولا لافضلة فيه يكون مؤذنا بان مساس الحاجة اليه دون مساس
الحاجة الى الفاعل وكونه مقدما فيه على الفاعل يكون مؤذنا بالاعتناء بشانه وان مساس
الحاجة اليه فوق مساس الحاجة الى ما اخر بخلافه في هذا النظم فانه يكون سليما مما ذكر في
هذا الوجه بل يذكر في الحواشي يعني ان الفضيلة الرابعة للتركيب الذي بني الفعل فيه
للمفعول ابتداء على النظم الآخر ان النظم الآخر وهو الذي بني الفعل فيه للفاعل ابتداءً
كالمتناقض من حيث الظاهر لان لفظ القرآن في ذلك النظم وقع فضلة ووقع ايضا مقدما
على الفاعل وهو زيد والاول وهو وقوعه فضلة فيه يؤذن بان الاحتياج اليه اقل من الاحتياج
الى الفاعل والثاني وهو وقوعه مقدما على الفاعل يؤذن بكونه اهم بالنسبة الى الفاعل وذلك
يؤذن بان الاحتياج اليه يكون اكثر من الاحتياج الى ما اخر منه وهو الفاعل فيلزم ان يكون
الاحتياج اليه لفظا اقل واكثر معا وهذا كالمتناقض من حيث الظاهر على معنى انه اذا نظر الى
ظاهر الكلام كان هناك تنافي يشبه التناقض وان كان ذلك التنافي يزول عند امعان النظر
الى حقيقة الحال فان كون المفعول فضلة مستغنى عنه في حصول اصل هذا الكلام لا ينافي كونه
ذكره اهم بالنسبة الى ذكر الفاعل فان المسند والمسند اليه جزآن مقومان للكلام يتوقف عليهما

حصول

حصول الكلام في نفسه بخلاف سائر المتعلقات فانها بسبب خارجة عن حقيقة الكلام واصله
بحيث لا يتوقف عليها حصول اصل الكلام ومع ذلك يجوز ان يكون ذكر شيء منها اهم عند المتكلم
البليغ لتوقف اداء المعنى المقصود من الكلام على ذكره فاذا كان المقصود بالادعاء بيان
تعلق المسند بما هو فضلة في اصل الكلام يكون ذكره اهم مع ان حصول اصل الكلام لا يتوقف فقف
عليه فليس هناك ما يشبه التناقض عند القائل بخلاف النظم الذي بني الفعل فيه للمفعول
فانه سليم عما يشبه التناقض اذ لفظ القرآن فيه ليس فضلة فيكون ابلغ واحسن من
الكلام المشتمل عليه والحواشي التي احال عليها ذكر النظم هي بشتهر بين الناس حتى يتعاطى
ما ذكره المصنف فيها من النظر فيتمكن كل احد مما دعا اليه فكره فيقبل لعل ذكر التعظم واوان
ايهام الجمع بين المتنافيين من محسنات الكلام بناء على ما ذكر في وجه حسن نعم الرجل زيد في بحث الا
طناب. فلا يصلح جهة للمرجوحية ويمكن الجواب بانه لو اقتضى مثل هذا النوع من التناقض مرجوحية
ما يشتمل عليه في الحسن يوجب ان يكون التشبيه ابلغ من الاستعارة سيما الترشيحية مثل رايته في
الحمام اسدا له لبد اظفاره لم تقلم اذ بين دعوى الاسدية ونصب القرينة المانعة شبه تناقض
ومنها ان الكلام في التركيب الذي نحن فيه يفيد الاسناد والنسبة الى الفاعل اجمالا اولا وتفصيلا
ثانيا ووقع عنه يفيد الاسناد اليه من وجه واحد فيكون هذا التركيب ابلغ الاسناد الاجمالي
ما هو صفتان في قوله يكتب ورح من يكتبه ولا شك ان تكرر الاسناد اكد وابلغ وايضا ذكر الشيء
مجملا اولا ومفصلا ثانيا اوقع في قلب السامع من ذكره مفصلا ابتداء ومن قبيل ما نحن
بصدده قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم فان شركاء مفعولا جعلوا والانتصاب الجن
بفعل مضمر دل عليه سؤال المقدر وهو من جعلوا شركاء جعله من قبيل حذف الفعل لاجل ابتناء
على السؤال المقدر بعد ذكر الفعل ابتداء على بناء المفعول لما فيه من حذف الفعل بناء على سؤال
المقدر ايضا وان لم يترك بان المحذوف فيما هو بصدده اي يبتر به رافع للفاعل المذكور و
ههنا ناصب للمفعول فان شركاء مفعول اول لجعلوا ولله في موضع المفعول الثاني والمعنى و
جعلوا شركاء ثابتة لله ولفظ الجن منصوب بفعل مضمر دل عليه سؤال المقدر الناشئ من
الكلام السابق وهو قوله تعالى وجعلوا لله شركاء فانه لما قيل وجعلوا لله شركاء كان ذلك

مظنة ان يسأل سائل ويقول من جعلوا شركاء فقدّر ان ذلك السؤال واقع وقيل الجن
اي جعلوا الجن شركاء فان الزنادقة اعني المجوس زعموا ان الله تعالى خالق الخير وابليس عليه
اللعنة خالق الشر وهو معنى دلالة السؤال المقدر على الفعل المضمر انه من القراين التي تغني عن
ذكر الفعل وهذا لا ينافي كون المثال للسؤال والدال على خصوص الفعل هو الكلام السابق وذهب
جماعة الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعول ثان ولله ظرف لغو متعلق بشركاء و
محله بعد المفعولين كما ان محل شركاء بعد الجن بان يقال وجعلوا الجن شركاء لله الا انه لما كان سوق
الكلام لانكار اثبات الشركاء لله تعالى قدم ما هو ادخل في الانكار [illegible] ولم يرض به المصنف
لان المقصود الذي سيق له الكلام انكار ان يتخذ الشريك لله تعالى مطلقا جنا كان او غيره وما ذهبوا
اليه يوهم ان يكون الانكار بسبب جعلهم الجن شركاء حتى لو جعلوا غير الجن شركاء لله تعالى لما كان جعل
ذلك منكرا وتعالى شأنه عن ان يكون له شريك مطلقا والمقصود الذي سيق الكلام له لا يستفاد
من تقديم لله شركاء على الجن لان المستفاد من التقديم هو الاهتمام بشأن المقدم فيدل بحسب المقام
على ان المقدم ادخل في الانكار ولا يدل على ان المؤخر غير مقصود بالانكار اصلا بل اختار ان لله
شركاء مفعولا جعلوا الا انه قدم المفعول الثاني لانه محط الانكار ولان المفعول الاول وهو شركاء
منكر فيصح ان يؤخر ويوضع موضع المفعول الثاني فان ثاني مفعولي جعل خبر من مفعول الاول
والمستحق للخبرية هو المنكر دون المعرف وجعل الجن منصوبا بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر الثاني
من قوله وجعلوا لله شركاء والمناسب للتوبيخ ان يقال وجعلوا لله شريكا لان اثبات شريك
واحد كاف في استحقاق التوبيخ الا انه قيل شركاء بلفظ الجمع قصد الى زيادة التوبيخ والتقريع
حيث اثبتوا شركاء لمن تنزه عن ان يكون له شريك واحد واما على الوجه الاول فانما جمع ليكون شركاء
للمطابقة مع الجن   واما الحالة المقتضية لاثبات الفعل فاستعمال المقام على جهة من جهات
الاستعمال له والتلفظ به كما نبهت على امثالها غير مرة   لما فرغ من ذكر الحالة المقتضية
لترك الفعل شرع في بيان الحالة المقتضية لاثباته فقال هي استعمال المقام الذي يذكر فيه
الفعل على جهة من الجهات المترتبة للفعل ولكونه ملفوظا به ومذكورا ولا يخفى ان المقتضي
بالذات لاثبات الفعل هو تلك الجهة الا انه اسند الاقتضاء الى استعمال المقام بواسطتها و

عطف

وعطف التلفظ به اي بالفعل على الاستعمال له اي للفعل على طريقة اعجبني زيد وكرمه
لان المراد من جهات الاستعمال الجهات المقتضية لكونه مذكورا ملفوظا به كعدم القرينة الحاذفة
الذكر وبسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب وزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع
الى غير ذلك من الجهات المقتضية لذكره الا انه قال من جهات الاستعمال له اي للفعل ليكون ذكر
الفعل توطئة لذكر التلفظ بالفعل كما يقال اعجبني زيد فيجعل ذكر زيد توطئة لذكر كرمه لان
الذات لا تكون معجبة لذاتها بل لمعنى قائم بها فكذا الحال ههنا فانه ليس المراد من الجهات الجهات
المستدعية للفعل اي المقتضية لكون المسند فعلا مفردا او جملة فعلية كافادة التجدد و
التخصيص باحد الازمنة على اخصر وجه وتقوية الحكم فانها مقتضية لذات الفعل مثبتا كان
او منفيا لا لكونه ملفوظا به ومذكورا فيكون ذكر الفعل توطئة لقوله والتلفظ به وهذا
جار مجرى عطف التفسير وليس عطف تفسير وانما يكون كذلك ان لو قيل من جهات الاستعمال اي
الفعل والتلفظ به قوله غير مرة صفة مصدر محذوف اي تنبيها اكثر من غير مرة واحدة و
ذكر انه ذكر امثال هذه الجهات مرة في اثبات المسند اليه واخرى في اثبات المفرد المسند مطلقا
وانما قال على امثالها لانه [illegible] ما نبهت على اعيانها [illegible] فانها
افعال مختلفة بالشخص متحدة بالنوع   واما الحالة المقتضية لترك مفعوله فهي القصد
الى التعميم والامتناع عن ان يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار وانه احد
انواع سحر الكلام حيث يتوصل بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى كقولهم في باب المبالغة فلان
يعطي ويمنع ويصل ويقطع ويبني ويهدم ويغني ويعدم وقوله عز وعلا والله يدعوا
الى دار السلام   لما ذكر الاحوال المقتضية لحذف الفعل واثباته اراد ان يذكر احوال
متعلقاته فبدأ منها بذكر الترك ولما لم يكن الترك متوجها الى الفاعل كما ذكره ذكر الحالة المقتضية
لترك المفعول وهي قصد المتكلم الى تعميم المفعول وامتناع المتكلم عن ان يقصر السامع الفعل
على ما يذكر معه من المفعول المعين مع ارادة اختصار الكلام فانه لم يكن الاختصار مطلوبا لا
يصار الى الحذف بمجرد قصد التعميم بل يذكر جميع المفاعيل اما على التفصيل ان امكن او على الاجمال
مثل ان يقال فلان يعطي النقود والعروض والجواهر والعقار او يعطي كل شيء من انواع

الامرا(ء) واذا اجتمع هذان الامران وهما قصد التعميم وارادة الاختصار يلزم منه ترك المفعول به
فانه لقصد التعميم يلزم من عبارتين احدهما ان لا يذكر شي من المفاعيل وثانيهما ذكر جميعها على التفصيل
او على الاجمال فاذا انضم الى قصد التعميم ارادة الاختصار وجب التعبير بالعبارة الاولى اعني ترك
المفعول راسا فان تركه راسا يدل على قصد التعميم لانه لما لم يذكر شي من المفاعيل كان حمل الفعل على انه
متعلق ببعضها دون بعض ترجيحا من غير مرجح لاستواء نسبة الفعل الى جميعها ولا يمكن ان يحمل على انه غير
متعلق بشي من المفاعيل لان الفعل المتعدي يقتضي المفعول به والمفروض ان يعتبر تعلقه بشي منها بحكم
وقوعه عليها فيلزم حمله على انه متعلق بجميع المفاعيل فظهر ان ترك المفعول يدل على قصد التعميم فاذا
قصد تعميم المفعول مع ارادة الاختصار يترك ولا يذكر مفعول خاص فلا يقال فلان يعطي الدرهم والا لفات
الاختصار والتعميم لان السامع ربما يقصر الفعل على ما ذكر معه من المفعول الخاص ولا يذكر ايضا مفعول
عام والا لفات الاختصار المطلوب فتعين تركه عند اجتماع الامرين فان قلت لا بد لما ذكر من قرينة
تدل على المفعول العام المتروك لاشتراط الحذف بوجود القرينة ومع تكون الحذف يجوز الاختصار اذ
العموم يستفاد من دلالة القرينة على عموم المقدر فلا مدخل لحذف المفعول في عموم المفعول المقدر
اجيب بان ما ذكر من ان عموم المقدر يستفاد من دلالة القرينة عليه مسلم لكن المحذوف من حيث
فيه انما هو فيما اذا دلت القرينة على مفعول عام مثل ان يذكر في الكلام مثلا اكل احدهم بجار فقد كان منه
ما يوم اي يوم لكل احد فحذف المفعول للتوصل به الى اختصار الكلام لا الى عموم المفعول المقدر لكونه علومه
مستفادا من القرينة واما اذا لم يكن هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين امر خاص او عام مع بو صعر
بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي الى تقديره عاما بناء على ان تقديره خاصا دون آخر ترجيح بلا مرجح
فالحذف على هذا الوجه حذف تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول وهو ان يحذف المفعول مع
تحقق قرينة دالة على المفعول العام وانت تعلم ان العام المقدر على الوجه الاول يتعين لفظه ومعناه
وعلى الثاني يتعين معناه فقط ويتساوى تقدير جميع الالفاظ الدالة على ذلك المعنى فتركه وانه اي ترك
المفعول لقصد التعميم مع الاختصار احد انواع سحر الكلام حيث يتيسر تحصيل اللفظ وهو فرق
المفعول الى تكثير المعنى وهو التعميم فقوله يعطي اي كل ما يصح ان يعطي الى جميع ما يستحقه ويمنع جميع الكارم
على كل احد وبعد عوام اي كل احد وكذا الباقي علمها
او القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي

منزلة

منزلة اللازم في غير نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما
للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق وعليه قوله عز وعلا فلا تجعلوا لله اندادا
وانتم تعلمون المعنى وانتم من اهل العلم والمعرفة يعني من الاحوال المقتضية لترك مفعول الفعل
المتعدي ان يتنزل منزلة اللازم بان يقطع النظر عن تعلقه بمفعول خاص او عام ويقصد الى نفس
الفعل من حيث هو فان الشي الذي يقتضي التعلق بشي آخر يمكن ان يوخذ من حيث هو ولا يعتبر
معه تعلقه بالشي الآخر وان كان ذكر التعلق لازما غير منفك منه في نفس الامر والتنزيل في قوله تنزيل
المتعدي محصور اضيف الى مفعوله وترك ذكر فاعله اي بتنزيل المتكلم الفعل المتعدي وقوله فيما اذا
من الفاعل المتروك لقوله بتنزيل المتعدي وقوله ايهاما تعليل لقوله ما اي فواهبا الى كذا الا جل الا
قوله ويوجد هذه الحقيقة اشارة الى ان اللازم في قوله يفعل الاعطاء للحقيقة لانه اذا قصد
في نحو فلان يعطي الى نفس الفعل وحقيقته كان يمتنزله ان يوف مصدره بلام الحقيقة كما اشار اليه
بقوله يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فيجري فيه ما جرى في المعرف بلام الجنس فيقصد تارة الى التعميم
كما في نحو فلان يعطي اخرى الى نفس الحقيقة بلا تعميم كما في قوله تعالى وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم
والمعرفة مع ان ما انتم عليه في امر ديانتكم من جعل الاصنام اندادا لله تعالى وتقدس هو غاية الجهل
ونهاية سخافة العقل والمراد بالمبالغة في قوله ايهاما للمبالغة ان يجعل حقيقة الاعطاء على جميع افرادها
في المقام الخطابي كانه قيل يعطي كل اعطاء والطريق المذكور هناك هو ان القصد الى فرد دون فرد
مع تحقق الماهية من حيث هي هي في كل فرد مما يستلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر من غير
مرجح فكان الوجه في نحو المنافق لئيم ان يحمل المنافق على الاستغراق والشمول وذلك لانه لما حكم على
الماهية من حيث هي هي بثبوت امر لها لزم من ذلك ثبوته لكل الامر لكل فرد لتحقق تلك الماهية في كل فرد
وكذلك فيما نحن فيه فانه لما كان القصد الى نفس الفعل مثل الاعطاء مثلا ونسبة نفس الفعل الى ما
يعطي على السوية فان الكلام يفيد المبالغة بان يحمل الفعل على جميع افراده في المقام الخطابي تحرزا عن
ايهام الترجيح بلا مرجح وهو المراد بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق فقوله وعليه متعلق
بفعل محذوف رافع لقوله قوله عز وعلا اي وعلى القصد الى نفس الفعل ورد قوله عز وعلا فلا
تجعلوا لله اندادا وانا اورده على صيغة الحصر حيث قدم المعمول على عامله مع انه جوز فيه تقدير

بان يحكم بنفس الفعل المفرد وحقيقته على جميع افراده كان حملها على بعض افراده دون بعض مع تحقق نفس الماهية في جميعها يستلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر من غير مرجح

المفعول كما سياتي تنبيها على انه هو الاولى فكانه متعين او القصد الى مجرد الاختصار
لنيابة قرائن الاحوال عن ذكره كقوله عز وعلا اهذا الذي بعث الله رسولا اذ لا يلبس
ان المراد اهذا الذي بعثه الله رسولا لاستدعاء الموصول الراجع اليه من الصلة وقوله
ارني انظر اليك لانفصاح ان المراد ارني ذاتك وقوله ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة
من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى
يصدر الرعاء لانصباب الكلام الى ارادة يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما ولا نسقي
غنمنا حتى يصدر الرعاء مواشيهم وقوله ولو شاء لهداكم لظهور ان المراد ولو شاء هدايتكم
لهداكم قوله او القصد الى مجرد الاختصار انما ذكر مجرد لان الاختصار لازم لترك المفعول
مطلقا الا انه قد يقصد به نكتة اخرى مع العمدة في تركه ومع افادة التعميم وقد يقصد الاختصار
وحده قوله اذ لا يلبس الخ اي لا يجيء ولا يلتبس تعليل لما يستفاد من التمثيل بقوله تعالى اهذا الذي بعث الله
رسولا من ان ترك مفعول بعث لقصد مجرد الاختصار لكون ثم ركة ذكره لكون القرينة الحالية مغنية
عن ذكره وعلى هذا فكل قوله اذ لا يلبس وكذا الحال في اخواته اعني قوله لانفصاح ولانصباب و
لظهور فان كل ذلك علة لما يستفاد من التمثيل بما ذكر قبله وهو كون قرائن الاحوال مغنية عن ذكر
المفعول واختلاف هذه العبارات من تفننات الا ان كل واحد من التفننات المذكورة مناسب لموقعه
فان قوله لاستدعاء الموصول الراجع اليه من الصلة يشعر بان الاول تقدير ضمير المفعول لاستدعاء الموصول
اياه مما لا بد منه في صحة الكلام وان تقدير ذلك بقرينة انظر اليك في غاية الوضوح وتقدير المفاعيل
للافعال الاربعة اعني يسقون وتذودان ويصدر ولو شاء ليس في تلك الغاية من الوضوح لاحتمال
ان يكون القصد فيها الى نفس الفعل كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر وجار الله فانهما قالا ان المقصود
فيها انه كان من الناس في تلك الحالة سقي ومن المرأتين ذود وانهما قالتا لا يكون منا سقي حتى يكون من
الرعاء اصدار وانه كان من موسى عليه السلام بعد ذلك سقي واما كون المسقي اغناما او ابلا فخارج عن
المقصود قوله امة من الناس اي جماعة منهم عن الاخفش انه قال الامة في اللفظ واحد وفي
المعنى جمع وكل جنس من الحيوان امة وبهذا فسر الامة بقوله من الناس وفي الحديث لولا ان الكلاب امة من
الامم لامرت بقتلها قوله يسقون اي مواشيهم ووجد من دونهم اي من مكان اسفل منهم امرأتين تذودان

اي تطردان

اي تطردان غنمهما لئلا تختلط بغنم القوم لضعفهما عن السقي معهم قال موسى ما خطبكما اي ما مخطوبكما
وسبب تطاردكما والمعنى ما لكما لا تسقيان غنمكما مع الناس قالتا لا نسقي اي غنمنا معهم حتى
حتى يصدر بضم الياء وكسر الدال من اصدره فصدر اي رجعه فرجع والرعاء جمع راع كتجار
وتاجر اي حتى يرجع الرعاء مواشيهم وبفتح الياء وضم الدال اي يذهب الرعاء بمواشيهم عن الماء
فحذف المفعول في تلك الصور لانصباب الكلام الى ارادته كما قررنا ومن هذا القبيل ايضا قوله تعالى ولو شاء
لهديكم لظهور ان المراد ولو شاء هدايتكم لهديكم وقد كثر حذف مفعول المشيئة وما في معناها اذا وقعت
شرطا وكان مفعولها مضمون الجزاء ولم يكن في تعلق المشيئة به غرابة كما في قوله فلو شئت ان ابكي دما
لبكيته فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فذكر المفعول ليتقرر تعلق الفعل به ولا يتوهم ان المفعول غيره
وكان منه قوله فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون وفي هذا المثال على تقدير وانتم تعلمون
انه لا يماثل او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت او وانتم تعلمون انها لا تفعل مثل افعاله
تعالى نظيره ان تقول هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء واكثر فواصل القرآن من نحو يعلمون
يعلمون [illegible] واردة على ما سمعت من الاحتمالين [illegible]
[illegible] البيع والشراء [illegible] وقوله وان شئتم [illegible]
من الفعل مقصود وقوله لو شئت عدت بلاد نجد عودة فحللت بين عقيقه وزروده لما ذكر
ان [illegible] المفعول في قوله تعالى فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون على القصد الى نفس الفعل
بتنزيله منزلة اللازم وعدم اعتبار تعلقه بالمفعول ذكر انه يجوز ذلك تنظيره في هذا المثال [illegible] مسلك
ما حذف فيه المفعول لمجرد الاختصار بان يقصد تعلق الفعل بمفعول معين ويحذف ذلك المفعول
لنيابة قرائن الاحوال عن ذكره ويجعل تقدير الكلام وانتم تعلمون انه تعالى لا يماثل قوله كقوله تعالى
هل من شركائكم الخ [illegible] الوجه الاخير اذ فيه بعد بخلاف الاولين والمراد
بالاحتمالين احتمال القصد الى نفس الفعل واحتمال القصد الى مجرد الاختصار وتقدير المفعول
على حسب دلالة القرينة عليه وانما قال واكثر فواصل القرآن لان بعض الفواصل يتعين فيه القصد
الى نفس الفعل كقوله تعالى وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون وبعضها يتعين فيه القصد الى مجرد
الاختصار كقوله تعالى [illegible] اي [illegible] امركم وعاقبة [illegible] وقرائن [illegible]

معطوف على قوله وفوزه ولو شئنا لهداكم او على قوله كقوله عز وعلا اهذا الذي بعث الله رسولا
والآيات الثلاثة من قبيل قوله تعالى ولو شاء لهداكم وقد ذكر بعضها امثلة قوله وكان شعرها اي آخره يستعظم اي
بيته بايراده فيما بين امثلة الشيء على ان حذف المفعول في الفواصل مطرد كحذف مفعول الخشية وفاعل
شئنا في البيت الاول وفي قوله اذا شئت طالع مسجورة ضمير القدر على الاعصم المذكور في البيت السابق
وهو قوله فلو ان من حتفه ناجيا لالفيته الصدع الاعصم ويروى لكان هو الصدع الاعصم والصدع والفتو
بفتح الصاد والدال من الوعول هو الوسط بين العظيم والصغير والاعصم الذي في يديه بياض
ثم شبهه عجبا لمن فار وحاد بحر من حتفه اذا شئت طالع مسجورة اي مملوءة وهي صفة حذف موصوفها
كما حذف مفعول شئت وهو المطالعة بمعنى الاطلاع اي اذا شئت المطالعة طالع بركة مسجورة او حياضا
مسجورة اي اطلع عليها يقال طالعت الشيء اذا اطلعت عليه وهو افتعل وقيل انه من قولهم فلانة
يطالع ضيعته اي يتعهدها فيكون المعنى اذا شئت اتيان بركة مسجورة بالماء ترى حولها الام وصف مسجورة
يقول يرى حولها اي المسجورة النبع وهو شجرة يتخذ منه القسي ومن اغصانه السهام والشث شجر
اسود فيها هو الآبنوس وكذا حذف مفعول المشيئة في البيت الثالث ايضا وهو قوله لو شئت
عدت بلاد نجد عودة اي لو شئت العود الى بلاد نجد وقوله بلاد نجد منصوب بنزع الخافض
اي ببلاد نجد وعقيق وزرود موضعان او الرعاية على الفاصلة نحو والضحى والليل
اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى يعني ان الحالة الرابعة من الاحوال المقتضية لترك المفعول
رعاية موافقة فواصل الآية بان يكون حروفا واخرها متماثلة اقسم الله تعالى بالضحى وهو اول النهار
وبالليل اذا سجى اي اقبل بظلامه وغطى الاشياء على مضمون قوله ما ودعك ربك اي ما قطعك
قطع مودع وما قلى اي ما قلاك حذف مفعول قلى حينئذ وما قلاك رعاية لموافقة فواصل الآية و
المعنى وما ابغضك كما قاله المشركون من ان محمدا صلى الله عليه وسلم قد ودعه ربه وقلاه وذلك
حين انقطع عنه الوحي مدة بسبب انه سئل عن اصحاب الكهف او الروح فقال ساخبركم غدا ولم
يستثن بقوله ان شاء الله والظاهر ان قوله او الرعاية على حذف المضاف اي او قصد الرعاية
ليناسب ما تقدم وما تأخر في كونه علة باعثة على ترك المفعول متقدمة عليه فان رعاية الفاصلة
ليست متقدمة على الترك بل هي غاية متأخرة عنه او استهجان ذكره لقول عائشة رضي الله عنها

ما رأت

ما رأيت منه ولا رأى مني تعني العورة يعني ان الحالة الخامسة من الاحوال المقتضية
لترك المفعول استهجان ذكره لما فيه من القباحة بوجه ما كقول عائشة رضي الله عنها حين سئلت
عن كيفية النظر الى العورة ما رأيت منه اي ما رأيت العورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا رأى اي النبي صلى الله عليه وسلم العورة مني حذفت المفعول في الموضعين استقباحا لذكره
او القصد الى اعتبار غير ذلك من الاعتبارات المناسبة للترك كعدم علم المتكلم بالمفعول
وخوف فوات الفرصة من ذكره ونظائر التنبيه منه وسلك في اعتبارات مع ومقدار تشبيه
الى غير ذلك مما ذكر في ترك المسند او المسند اليه واما الحالة المقتضية لاثباته فهو الاصل
عند ذكره او القصد الى زيادة تقريره وبسط الكلام بذكره او الرعاية على الفاصلة كقوله تعالى
والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها وما نحن ذلك من الجهات المعتبرة في باب الاثبات
لما ذكر الاحوال المقتضية لترك المفعول شرع في بيان الاحوال المقتضية لاثباته فبين ان
الحالة الاولى هي الكلام اي خلوه عما ذكر من الاحوال المقتضية لترك المفعول كما عرفت
ذكره على التفصيل فان الاصل اثبات المفعول فاذا لم يوجد ما يقتضي خلافه لزم اثباته
لوجود المقتضي وانعدام المانع والحالة الثانية المقتضية لاثبات المفعول وجود ما
يقتضي اثباته كالقصد الى زيادة تقريره مع بسط الكلام بذكره فانه اذا ذكر مع كونه معلوما
بدلالة القرينة عليه كان ذكره ثانيا فكان في ذكره زيادة تقرير له ولا كان ان لم يذكر
بسط الكلام بكلمة اولا انه وجه مغاير لزيادة التقرير الا ان يراد بالتقرير تقرير المراد وتحقيقه
فيعطف عليه بسط الكلام على طريق التفسير وقيل انما عطف تارة بالواو وتارة باو نظرا
لجواز اجتماع الاحوال واستقلال كل واحد منها على حياله فانه عطف بسط الكلام على زيادة
التقرير بالواو وعطف وما عطف بالواو ايضا وعطف الباقين باو واما الحالة المقتضية
لاثباته عارضة فهي كون المقام مقام حكاية اوقات بالقول كل حرف وعرفت او كون الفاعل مسبوقا
بالذكر كقوله فاني رجل فطلبت حتى كرا او مثل المسبوق كقوله في مطلع القصيدة زادت
عليه الكلام ذو لب ومن النجوم فلا تزد ونطق وقوله في الافتتاح فاتك ولم تقعد مقبل
لجنبي ما لا فقد البعد اسماع لما ذكر المصنف احوال الفعل والمفعول اورد احوال الفاعل

قيدا باضمار فاعل اى ذكره معبرا عنه بالضمير قيل ليس لتخصيص اضمار الفاعل واظهاره بالذكر من بين ساير احواله جهة ولا لتخصيص الفاعل بذلك من بين ساير المتعلقات على ان فيما سبق من اضمار المسند اليه غنية عن ذكره ولا ضرورة الى تقييده بالمبتدا واجيب بانه لما اعتنى بالفعل وما يتعلق به ذكر ترك الفعل واثباته مع اندراجهما فى ترك المسند واثباته وتعرض لحذف المفعول به واثباته ليقاس عليه ساير متعلقاته واورد اضمار الفاعل واظهاره مع كونهما مندرجين فى اضمار المسند اليه واظهاره تذكيرا لساير احوال الفاعل كالتعريف والتنكير وغيرهما مما ذكر فى المسند اليه تنبيها على احوال غيره مما يتعلق بالفعل واخر الاظهار مع كونه اصلا لتوقف معرفة الحالة المقتضية له على معرفة الحالة المقتضية للاضمار حيث قال فهو كون المقام غير ما ذكر قوله زارت اى الحبيبة اضمر فاعل زارت مع انه لم يسبق فى الذكر لان هذا البيت هو مطلع القصيدة فلم يسبقه بيت حتى يكون الفاعل مذكورا فيه الا ان فاعله لما كان الحبيبة صار فى حكم المسبوق بالذكر لانها حبيبة لا ينساه تكون نصب عينه ووردلسانه ولا تغيب عن خياله فتكون كانها مذكورة واذا كان الفاعل مذكورا حقيقة وفى حكم المذكور لزم ان يورد ضميرا غائبا فلذلك اضمر فاعل زارت واخر فاعل قالت ايضا مع انه ليس مسبوقا فى الذكر لان هذا البيت وان لم يكن مطلع القصيدة الا انه وقع فى افتتاح الكلام اى فى ابتداء الكلام فلم يكن الفاعل مذكورا قبله حقيقة الا انه كان فى حكم المذكور لما مر فى زارت فصح ارجاع ضمير الغايب اليه رواق البيت ستر ممدود دون السقف كالطرة فى هذه الجملة حال اى زارت المحبوبة والحال ان عليها للظلام رواق ستره بظلام الليل كان ستر الظلام رواق ممدود عليها شبه ظلام الليل برواق ممدود عليها والقلايد جمع قلادة وهى ما يعلق فى عنق المرأة والنطاق لغة تلبسه المرأة وتشدها وسطها ثم ترسل الاعلى الى على الاسفل الى الركبة والاسفل يجر على الارض وليس لها حجزة ولا ينفق ولا سلكاه وقد يراد بالنطاق ما يشد به الوسط وهو المنطقة التى يكون للرجال والنطاق بهذا المعنى اليق بالترصيع لكن النطفة اليق بالمرأة ثم ان الشاعر لما جعلها زايرة فى الظلام وكان عليها حلى قلايد ونطاق محلاة بالجواهر شبهه ما على تلك القلايد

والنطاق

والنطاق بالنجوم فجعل قلايدها ونجومها من النجوم فقال ومن النجوم قلايد اى وعليها من النجوم قلايد ونطاق والقيل والقال مصدران بمعنى القول منقولان من قيل وقال الفعلين والخنى الفحش يقال خنى بالكسر واخنى عليه فى منطقه اى افحش وقوله هلا مقول قالت اى امهل امهالا والابلاغ ايصال الشئ الى غايته والاسماع اسماع السمع واصل اسماع ما يكره يقال اسمعه اذا شتمه والمعنى قالت الحبيبة وقد اذيتها بتجريم الكلام وشدة الكلام ولم تقصد فى معارضتى لعبيد الخنا والمكلم بالارض مهلا فيما قلت وكف عما فعلت فانك قد بلغت فى اسماعى وملائت من قبيح القول اسماعى فاستحى من الله القادر العالم بالسرائر وأما الحالة المقتضية لكونه مظهرا فهو كون المقام غير ما ذكر او كونه مستدعيا زيادة التعيين والتمييز كقولك جائنى رجل فقال ذلك الرجل كذا او مستدعيا للالتفات كقول الخلفاء امير المؤمنين كذا امكان ادرسم كذا والالتفات فيه من التكلم الى الغيبة وهذا مبنى على ما ذهب اليه الجمهور من ان الالتفات لا يستدعى سبق التعبير بطريق آخر بل يكفى كونه مقتضى الظاهر ذكره الغرض من منع هذا الالتفات ادخال الروعة فى قلب السامع وتربية المهابة او تقوية داعى المكلف الى امتثال ما امر به قوله غير ما ذكر اى من الحكاية والكلام وتقدم الذكر حقيقة او حكما فان كل واحد من ذلك يقتضى اضمار الفاعل فاذا لم يوجد شئ منها يجب اظهاره اذ لا واسطة بين الاظهار والاضمار فاذا لم يوجد ما يقتضى الاضمار تعين الاظهار والسبب الثانى الاظهار كون المقام ما ذكر فى اضمار الفاعل لكن يوجد ثمة ما يرجح الاظهار على الاضمار وهو كثير وذكر بعضا منه وهو كون المقام مستدعيا زيادة التعيين و[illegible] التمييز كما فى قولك جائنى رجل فقال ذلك الرجل فانه فى موضع الاشارة موصوفا بالمظهر اعنى ذلك الرجل زيادة تعيين للفاعل بالنسبة الى ان يقال جائنى رجل فقال كذا فان المقام يقتضى ان يكون الفاعل مضمرا لسبق ذكره لكن القصد الى زيادة التعيين رجح الاظهار على الاضمار ومما يرجح الاظهار كون المقام مستدعيا للالتفات من التكلم الى المظهر يعنى يحصل الاظهار دون الاضمار وأما اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل فعلى ثلثة انواع احدها ان يقع بين الفعل وبين ما هو فاعل معنى كقولك انا عرفت وانت عرفت وهو عرف فقدره زيد عرف وثانيها ان يقع بينه وبين غيره وذلك كقولك زيدا عرفت ودرهما اعطيت

و عمرو امسطلقا علمت وثالثها ان يقع بين ما يتصل به نحو عرف زيد عمرا و عرف عمرا زيد و علمت
زيدا منطلقا و علمت منطلقا زيدا و كسوت عمرا جبة و كسوت جبة عمرا و لكل من ذلك حالة تعرف
مما ذكر احوال الفعل و متعلقاته في الترك و الاثبات و الاظهار و الاضمار و اراد بيان احوالها
في التقديم و التاخير فقال و اما اعتبار التقديم و التاخير مع الفعل فعلى ثلثة انواع و ذلك لان
التقديم و التاخير اما ان يعتبر بين الفعل و بين متعلقاته و اما ان يعتبر بين متعلقاته و القسم الاول
ينقسم الى قسمين احدهما ما يعتبر بين الفعل و بين فاعله بحسب المعنى و ثانيهما ما يعتبر بينه و بين غير ما هو
فاعل معنى من المفاعيل و اضافة الانواع الى التقديم و التاخير بيانية و المعنى و اما الاعتبار
الذي هو التقديم و التاخير اذ ليس المراد بالاعتبار معناه المصدري بل المراد به الامر الذي اعتبر
من قولهم اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه و راعيت حاله لانه تفصيل لما مر من قوله و اعلم ان للفعل
و ما يتعلق به اعتبارات بحسبها راجعة الى الترك و الاثبات الخ و معنى كونه مع الفعل ان يكون معها حاله
سواء كان بينه و بين ما يتعلق به او كان بين متعلقاته فوقاعل انه يقع اي احدها اعتبار التقديم
و التاخير و فوكدة فاعل معنى احترز بها عن الفاعل اللفظي بما تقرر في علم النحو من الفاعل حقيقة لا يتقدم
على الفعل بخلاف الفاعل معنى بان يكون تاكيدا لما هو فاعل اللفظ في نحو انا عرفت فانه يجوز فيه اعتبار التقديم
و التاخير بان يجعل اصل الكلام عرفت انا و يكون انا تاكيدا للضمير المتصل ثم يقدم على الفعل ليفيد التخصيص
كما يجوز ان يجري الكلام على ظاهره و يقال ان الضمير المنفصل مبتدأ من اول الامر و الفعل مع ضميره
المتصل خبر حتى لا يعتبر فيه تقديم و تاخير فلا يفيد التخصيص و انما يفيد تقوي الحكم فقط لما فيه من تكرر
الاسناد لان الفعل مسند ابتداء الى الضمير المتصل ثم مسند لما قبله في المرتبة الثانية بواسطة كونه
الضمير المتصل عبارة عنه و انما كان افادة التخصيص متوقفا على اعتبار التقديم و التاخير لان نحو
عرفت انا موضوع للدلالة على ان نسبة المعرفة الى المتكلم واقعة و معنى التخصيص هو علم ثبوت المعرفة
لغير المتكلم امر خارج من مدلوله الوضعي فلا يستفاد من الكلام الا اذا كان من قرينة تدل على ارادته
متفرع لان لا يكون فيظن ان انا مبتدأ من اول الامر بل يكون متأخرا عن الفاعل على انه تاكيد له فقدم فكان
ذكر التقديم قرينة تدل على ارادة معنى زائد على المعنى الوضعي للجملة المذكورة فناسب للتقديم و هو
معنى التخصيص فانه لو لم يكن المقصود منه اعتبار التقديم ذلك للزم العدول عن الاصل بغير فائدة

و ذلك

و ذلك لا يجوز و فوكدة دونه زيد عرف فانه ليس فيه اعتبار التقديم و التاخير بل يتعين كونه مجرد
على التقوي فقط لانا لو فرضنا ان اصله عرف زيد للزم ان يكون زيد فاعلا لفظيا لعرف الا ان يكون
بدلا من الضمير المستكن في عرف او تاكيدا له اذ لا يجعل اسما لها و لا يكون نظير قوله تعالى و اسروا
النجوى الذين ظلموا فان قوله الذين ظلموا بدل من الضمير في اسروا و هو واو الجمع لكنه نظائر هذا قليلة
قليلة نادرة فلا يجوز ان يحمل عليه نحو عرف زيد اذ لا ضرورة تدعو اليه اذ هنا الصحة جعل زيد فاعلا
لعرف بخلاف قوله و اسروا النجوى الذين ظلموا اذ لا يصح ان يجعل الذين ظلموا فاعلا لاسروا لانه
مسند الى ضمير الجمع فلا يمكن ان يكون له فاعل اخر فيتعين جعله بدلا منه بخلاف قولنا عرف زيد
فانه لا مانع فيه من ان يجعل زيد فاعلا لعرف فلا وجه لجعل عرف فيه مسندا الى الضمير المستكن و جعل
زيد بدلا من ذلك الضمير لما عرفت انه وجه بعيد قليل النظائر فلا يحمل الكلام عليه من غير ضرورة و
اذا كان زيد فاعلا لعرف لا يكون له احتمال التقديم على عرف مع بقاء الجملة المذكورة بحالها كما كان له
ان يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعلا فظهر انه لا يمكن ان يقال ان زيدا في قولنا زيد عرف
كان متأخرا ثم قدم الا بالحمل على ذلك الوجه البعيد و هو كونه بدلا من الضمير المستكن في عرف و لا وجه
لارتكاب الحمل على الوجه البعيد النادر مع وجود الوجه القريب الشائع فليس فيه اعتبار التقديم
و التاخير فلا يفيد التخصيص و انما يفيد تقوي الحكم و كلمته بخلاف رجل عرف فانه لا يفيد الا
التخصيص اذ لا يجعل له خبر ان يقال انه كان متأخرا في الاصل على انه بدل من الضمير الذي في عرف ثم
قدم للتخصيص لتمكن النكرة بكونها فاعلا في المعنى فيصح ان تقع مبتدأ لان الاسم لا يكون مبتدأ
الا بشرط التعريف او التخصيص و النكرة الغير المخصصة في نحو رجل عرف لما لم يكن مبتدأ لان الاصل
لتقدمه شرط صحة الابتداء لزم ان يقال انها كانت متأخرة في الاصل ثم قدمت لتخصص بكونها فاعلا
في المعنى و يجوز الابتداء بها فعلم ان النكرة المحضة اذا وقعت مبتدأ لا تحتمل غير التقديم و
التاخير فيفيد التخصيص البتة فكان ينبغي للمصنف ان يمثل بنحو رجل عرف ايضا الا انه لم يمثل
به لعله بحذافيره مع ذلك للنوع الثاني و هو ان يقع اعتبار التقديم و التاخير بين الفعل
و بين غير ما هو فاعل معنى من المفاعيل نحو زيدا عرفت فانه تقديم للمفعول الواحد على الفعل المتعدي
الى مفعول واحد و قد يعتبر ذلك في تقديم احد المفعولين على الفعل المتعدي الى مفعولين

متباينين وعمرا منطلقا بعلمت في تقديم كلا المفعولين على الفعل المتعدي الى مفعولين متضادين فيما بان يصح ان يجعل كل منهما على المفعول الاول وهم يمثل له بالتعدي الى ثلثة مفاعيل لعلته ووجوده لي في بكل النحويين وهما المتباينان والمتضادان لان اثنين منها متحدان والواحد الاخر خبار لهما ومثل للنوع الثالث وهو ما يقع باعتبار التقديم والتأخير فيه بين ما يتصل بالفعل بنحو عرف زيد عمرو وفي تقديم الفاعل على المفعول وعرف عمروا زيد في تقديم المفعول على الفاعل وعلمت زيدا منطلقا في تقديم المفعول الاول على الثاني في المفعولين المتضادين وعلمت منطلقا زيدا في تقديم المفعول الثاني على الاول في المفعولين المتضادين وكسوت عمروا جبة في تقديم المفعول الاول على الثاني في المتباينين وكسوت جبة عمروا في تقديم المفعول الثاني على الاول في المتباينين ولكل من ذلك اي من الاعتبارات المذكورة حالة تقتضيه فشرع في ايرادها وبيانها على التفصيل فقال فالحالة المقتضية للنوع الاول كان يكون هناك وجود فعل وعالم به لكنه مخطئ في فاعله او في تفصيله وانت تقصد ان ترده الى الصواب كما تقول انا سعيت في حاجتك انا كفيت مهمك لمن يرد دعوى الانفراد بذلك وتوهم الاستبداد به وتردد بذلك على من زعم ان ذلك كان من غيره او منه ومن غيره فقلت فيه ما قلت ولذلك اذا اردت التأكيد قلت لمن زعم في الوجه الاول انا كفيت مهمك لا غيري او لا عمرو وفي الوجه الثاني انا كفيت مهمك وحدي وفي قولهم في المثل المعلمني بضب انا حرشته شاهد صدق على ما ذكر عند من له ذوق ما عدا الانواع الثلثة للتقديم والتأخير بالفعل وما يتصل به ولكان لكل من ذلك حالة تقتضيه اراد ان يوردها على التفصيل فقال فالحالة المقتضية للنوع الاول اي لتقديم الفاعل المعنوي على الفعل هو ان يكون هناك اي في مقام الاخبار وجود فعل صادر عن احد كالسعي في حاجة احد ويكون هناك ايضا من هو عالم وجود ذلك الفعل لكن ذلك العالم مخطئ في فاعله بان يعتقد انه غير الذي هو فاعل في نفس الامر مثل ان يكون الساعي والكافي هو المتكلم الا ان السامع يزعم انه غير المتكلم او مخطئ في تفصيله بان يزعم ان الفعل صادر عن متعدد وهو المتكلم بان يشاركه غيره فيه لا يكون الامر على ما زعم بل يكون صادرا عن المتكلم وحده وانت تقصد ان ترد المخطئ في الفاعل او تفصيله الى الصواب فتقدم الفاعل المعنوي لكون الاهتمام متعلقا بشان ذكر الفاعل لان نفس

نفس الفعل حيث تقدمه عليه لانه معلوم لا نزاع فيه وانما النزاع فيمن صدر منه فلان تقدمه هو المناسب فتقول انا سعيت في حاجتك انا كفيت مهمك فتفرد بتقديم الضمير الذي هو الفاعل المعنوي على الفعل وهو السعي في الاول والكفاية في الثاني على من يزعم ان ذلك الفعل كان من غيرك لا منك وذلك في قصر القلب بان تقصد الرد على من كان مخطئا في الفاعل وزعم ان الفعل صدر من غيرك ويزعم انه كان منك مع مشاركة الغير اياك وذلك في قصر الافراد بان تقصد الرد على من اخطأ في تفصيل الفاعل وزعم ان ذلك الفعل وقع منك مع مشاركة الغير فرد له دعوى الاشتراك بذلك اي بما ذكر من السعي والكفاية هذه العبارة ظاهرة في قصر الافراد فمقابل الشركة مع الغير الا انه اراد به ما يندرج فيه قصر القلب ايضا لانه اذا ادعيت الكل منفردا بالفعل ومستبدا فقد ادعيت انه صدر منك لا من غيرك كما في قصر القلب لا بمشاركة الغير كما في قصر الافراد وقوله ادرج قصر التعيين في قصر الافراد بناء على ان المخاطب سواء زعم ان الفعل صدر من المتكلم او غيره او كان مترددا فيه يصدق عليه انه مخطئ في تفصيل الفاعل الا ان المخطئ انما يتصور من الحاكم ولا حكم للمتردد فالمناسب ان يذكر قصر التعيين على حدة ويشاركه في ان الفعل محقق صدوره ومقصود المتكلم ازالة تردده بتعيين الفاعل له حقيقة ولذلك اي ولكون تقديم الفاعل المعنوي على الفعل لرد المخطئ في الفاعل وفي تعيينه الى الصواب اذا اردت التأكيد والتنصيص على المقصود قلت في الرد على من اخطأ في الفاعل وزعم انه غير من هو فاعل في نفس الامر انا سعيت في حاجتك لا غيري او لا عمرو وانا سعيت في حاجتك وحدي لكونه صريحا فيما قصدته من نفي الشركة وقطعها منك لانه صريح فيما قصده هنا من نفي فاعلية الغير وقلنا في الرد على من اخطأ في تفصيل الفاعل وفي قولهم في المثل المعلمني بضب انا حرشته شاهد صدق بالاضافة والنعت على الوصفية قوله على ما ذكر اي من ان تقديم الفاعل المعنوي على الفعل يكون لنفي انفراد الغير بالفاعل او لنفي مشاركته فيها ووجه شهادة المثل المذكور على ما ذكر عند من له ذوق ان هذا المثل يضرب لمن يتصدى لتعليم من هو اعلم منه المخاطب بتعليمه اياه وهذا الانكار انما يقع موقعه اذا كان المتكلم متفردا بالحرش مستبدا به وكان قوله انا حرشته دالا على ان المتكلم وحده هو الذي صاده ولم يشاركه غيره في اصطياده لان الانكار لتعليم غيره اياه صفات ذلك الضب لا يتجه الا اذا كان هو اعلم به وانما يكون اعلم به اذا

صلاته وصومه اذ لو صاده غيره او ما صام غيره لجاز ان يكون ذلك الغير اعلم منه بحال ذلك
الضب وصيامه فلا يصح المبادرة التعليم ح و هذا الكلام يحتمل كلا من قصر القلب والافراد والتعيين
المراد بحسب اقتضاء المقام وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيا انا في حاجتك يجب
ان يكون ان عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطأ منه في موجده او تفصيله فتقصد
ازالة الخطأ بل اذا قلته ابتداء مفيدا اياه وجود السعي في حاجته منك غير منسوب بتجوز او
سهو او نسيان صح كما بين ان نحو انا سعيت في حاجتك مما قدم فيه الفاعل المعنوي على الفعل
يستدعي كون وجود السعي في حاجتك محققا معلوما عند السامع لا انه قد وقع منه خطأ في موجده
او تفصيله وانت تقصد بتقديم الضمير الرد عليه وازالة خطائه تبين ان منع القصر ورد الخطأ
مستفاد من تقديم الفاعل المعنوي بحيث يكون ذلك المعنى منتفيا عند انعدام التقديم بان لا
يكون في الكلام فاعل معنوي مثل سعيت في حاجتك او يكون ولا يقدم على الفعل نحو سعيت
انا في حاجتك فان الفاعل واحد من هذين التركيبين لا التام لا يستدعي كونه مسبوقا
بكون السامع عالما بوجود سعي في حاجته ومخطئا في فاعله او تفصيله فتقصد انت بالحاله
اليه ازالة الخطأ بل اذا قلت المثال الثاني وهو سعيت انا في حاجتك ابتداء اي من غير ان
يكون ذلك القول منك مسبوقا بما ذكر من كون السامع عالما بوجود السعي في حاجته ومخطئا في
موجده قاصدا بذلك القول ان تفيد السامع انه قد وقع السعي في حاجته منك من غير ان يكون
اسناد السعي اليك مشوبا بتجوز وهو ان يكون وجود السعي من غلامك مثلا فتتجوز في اسناده
اليك او سهو في ذلك او نسيان صح ذلك القول منك لان التأكيد انما يدل على مدلول الوضعي
المطابقي والمدلول المطابقي لهذا الكلام هو هذا المعنى فان اسناد الفعل الى ضميرك يدل على
السعي في حاجته وقع منك وتأكيد ضميرك بانا يدل على انك في هذا الاسناد غير متجوز ولا ساه
ولا ناس ولا يدل على معنى زائد عليه هو من القصر والتخصيص والثاني الوجوب بمعنى وجوب
ان يكون هذا الكلام للتخصيص ورد الخطأ اشارة الى وجوبه فيما تقدم والمقصود من قوله
وليس اذا قلت التحقيق والتوضيح لكون الحصر ورد الخطأ مستفادا من تقديم الفاعل المعنوي
ببيان انتفائه عند عدم التقديم بان لا يكون في الكلام فاعل معنوي مثل سعيت في حاجتك

او يكون

٧٢

او يكون لكن لم يقدم مثل سعيت انا في حاجتك واسم ليس ضمير الشان وخبره الجملة الشرطية او قوله
يجب والظرف لغو متعلق بليس وفاعل يجب هو قوله ان يكون وفاعل يكون وهو تامة ان مع اسمه
وهو وجود سعي وخبره قوله عند السامع وضمير منه للسامع وضمير موجده للسعي وضمير تفصيله للموجد
وقوله فتقصد منصوب معطوف على ان يكون وضمير اذا قلته للمثال الثاني اعني سعيت انا في
حاجتك لان الذي يفيده وجود السعي من غير شائبة تجوز في الاسناد الى المتكلم او سهو او نسيان
فعلها هو فائدة التأكيد بخلاف سعيت في حاجتك فانه لا دلالة فيه على عدم التجوز والسهو والنسيان
اذ لا تاكيد فيه وانما خص النسيان بالمثال الثاني لانه الذي يلتبس بانا سعيت في حاجتك لاشتماله على
الفاعل المعنوي وقوله غير منسوب حال من السعي وقوله صح جواب لان انتفاء الشوب بهذه الامور انما هو
للتاكيد الذي هو التكرير للمسند وذلك لان التجوز والسهو والنسيان من صفات المتكلم فكذا انتفاؤها
ومنه اي ومما يفيد الحصر قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب عليه السلام وما انت علينا بعزيز اي العزيز علينا يا شعيب
رهطك لا انت لكونهم من اهل ديننا ولذا قال عليه السلام في جوابهم ارهطي اعز عليكم من الله
اي من نبي الله ولولاهم لقتلوا قالوا وما عززت علينا لم يصح هذا الجواب ولا قال لهم اي ومن قبيل
النوع الاول وهو تقدم ما هو فاعل معنى على الفعل فقصد الحصر والاختصاص ورد السامع الى
الصواب من الخطأ في التفصيل للفاعل والاية لمن الخبر فعلا لان معنى كل واحد من اسم الفاعل والصفة
المشبهة قريب من معنى الفعل فقوله تعالى حكاية وما انت علينا بعزيز في معنى وما انت عززت علينا فقدم
الفاعل المعنوي لرد السامع وهو شعيب عليه السلام الى ما هو صواب في زعمهم وهو انتفاء العزة عنه عليهم
وثبوته لرهطه من خطائه في تفصيل الفاعل بحسب زعمهم فانهم زعموا انه لم يعلم ان العزيز عليهم هو نفسه
ورهطه جميعا فردوا عليه بقولهم ما انت علينا بعزيز وقصدوا به نفي العزة عنه واثباتها لرهطه لان
الكلام الذي قدم فيه الفاعل المعنوي على الفعل ان كان موجبا يلزمه النفي عما في الامثلة ان يجوز و
ان كان منفيا يلزمه الاثبات كما في هذا التركيب فان نفي العزة عن شعيب عليه السلام يلزمه اثباتها لقومه
ورهطه فيكون تخصيصا للعزة بهم ويلزمه تخصيص عدمها به الا ان المبادر كما يشهد به الذوق السليم
هو القصد الى الاول قوله ولذلك اي ولاجل ان قولهم ما انت علينا بعزيز اريد به تخصيص العزة
برهط شعيب في المعنى اي علينا يا شعيب رهطك لا انت قال شعيب عليه السلام في جوابهم ارهطي
العزيز

قوله علينا متعلق بعزيز وجاز تقديمه ... لان الظرف ... يكفيه رائحة الفعل

وكذا اذا قلت ما انت ضربت زيدا فالمعنى ان غيرك ضربه

فالمعنى ان العزيز علينا يا شعيب رهطك لا انت

اعز علينا من الله اي من نبي الله ووجه كون هذا الجواب دليلا على انهم لم يريدوا بقولهم ما انت علينا
بعزيز مجرد الاخبار بعدم عزته عليهم بل ارادوا بنفيها عنه تخصيصا برهطه في انهم لو ارادوا
ذلك بمجرد الاخبار بعدم عزته عليهم لما استقام هذا الجواب ولما كان مطابقا لمقالهم لان قولهم ذلك حينئذ
انما يدل على نفي العزة عنه عليهم فقط وهو لا يستلزم ان يكون رهطه اعز عليهم من الله حتى يطابق الجواب
المذكور لمقالهم واعترض الخطيب على السكاكي بان كون الحكم من قبيل كون تقديم الفاعل المعنوي
لافادة الاختصاص مبني على انه لا يفرق بين ان يقال ما انت بعزيز وبين ان يقال ما انت عزيز
علينا في افادة الاختصاص مع ان الاول من باب انا عارف وهو لا يفيد الاختصاص بالاتفاق
وانما يفيده التقديم على الفعل مثل انا عرفت وكون المثال من قبيل من الافعال في افادة التقوي
لا يقتضي كونه كالافعال في افادة الاختصاص وان التمسك بالجواب ضعيف لجواز ان يكون جوابا لهم
ولولا رهطك لرجمناك فانه يدل على ان رهطه هم الاعزة حيث كان الامتناع عن رجمه بسببهم لا به
ومعلوم بحسب الحال والمقام ان ذلك لعزتهم عليهم لا لخوفهم منهم والا اعتراض قوي فانه لا فرق بين ما هم
في مثل انا عارف وهو عارف فانه عارف قوله من نبي الله حمله على تقدير حذف المضاف لان كلامهم
انما وقع في شعيب ورهطه وانهم هم الاعزة دونه عليهم وليس في كلامهم ما يدل على ان رهطه اعز عليهم
من الله كما صح بناء عليهم بقوله ارهطي اعز عليكم من الله فجوابه لا يطابق كلامهم الا بتقدير المضاف
وقد يقال بان تهاونهم بنبي الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه اعز عليهم
من الله وبان المعنى ارهطي اعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم عن رجمي بسبب انتسابي اليهم وانهم
رهطي لا بسبب انتسابي الى الله وباني رسوله ولذلك صح ان يقال في النفي عند التقديم الفاعل ما انا سعيت
في حاجتك ولا احد سواي لاستلزامه ان يكون ساع في حاجته غيرك الا انت وان لا يكون ساع في حاجته
غيره ولا انت ولا تنبيها له بقال ما سعيت في حاجتك ولا احد غيري ولذلك اذا قلت
ما سعيت انا في حاجتك ولا احد غيري اي ولكون نحو انا سعيت في حاجتك مفيدا لمفهوم حرف النفي
على الفاعل المقدم مقتضيا لتخصيص الفعل على الفاعل واثباته لغيره كما يدل عليه قوله في بيانه منع ما حكى عن
قوم شعيب انه اعز علينا يا شعيب رهطك لا انه يمتنع ان يقال ما انا سعيت في حاجتك ولا احد سواي لان
مفهوم ما انا سعيت ان غيري سعى لانه يقتضي كون السامع عالما بوجود السعي ومخطئا في فاعله

باه

بان يعتقد ان الساعي انت فلما نفيته عن نفسك فقد اخذت ان الساعي غيرك فيكون تخصيصا
للسعي بغيرك منطوقا فقولك ولا احد سواي ان غيرك لم يسع وهذا المنطوق يناقض مفهوم الاول
لان مجموع الكلام افاد ان غيرك سعى في حاجته ولم يسع وانه تناقض وكلمة لا انت في الموضعين للاشعار
بان في التناقض انما هي لبيان تمام المعنى بل التناقض انما هو بين ثبوت السعي في حاجته لغيرك وسلبه
ولا انت اي ان يقال ما سعيت في حاجتك ولا احد غيري لعدم استلزامه التناقض لان ما سعيت في حاجتك
لا يدل على سعي الغير اذ لا تقديم فيه يدل على ذلك قوله وكذلك اذا اكرمت اي لا ينبغي هذا ايضا اذ لا دلالة
لتاكيد الفاعل على ثبوت اصل الفعل لغيرك فلا تناقض اصلا فان تاكيد الفاعل انما يدل على نفي السعي
من الفاعل عن غيره ان يكون فيه تجوز او سهو او نسيان وهو لا يستلزم ثبوت السعي لغيره فلا تناقض
ولذلك ايضا اي ولان التقديم يفيد ... لم يصح ان يقال في النفي عند التقديم ما انا رايت احدا من الناس لاستلزامه ان يكون
انسان غير المتكلم قد رأى كل احد من الناس من الدنيا فينبغي ان يكون اياه ولم يستقم لجواز ان يقال ما رايت
احدا من الناس او ما رايت انا احدا من الناس وهذا الكلام تفريع اخر على ما سبق من ان تقديم الفاعل
المعنوي يفيد التخصيص وفي السامع من الخطائين الصواب بان يكون السامع عالما بثبوت الفعل المقيد
بمتعلقاته ومخطئا في فاعله بان ينسبه للمتكلم ولا يكون الامر كذلك بل يكون ثابتا لغيره اي واجب
ان تقديم الفاعل المعنوي يستدعي ان يكون ثبوت اصل الفعل متفقا عليه بين المتكلم والسامع ويكون
السامع مخطئا في فاعله سواء كان الحكم سلبيا او ايجابيا استحال ان يقال في الكلام السلبي عند اداة
التقديم ما انا رأيت احدا من الناس لان احدا نكرة في سياق النفي فيفيد العموم فيستدعي هذا التركيب
انه يكون رؤية كل احد في الدنيا متفقا بلا خلاف بين المتكلم والسامع ويعتقد السامع انها واقعة
من المتكلم ورد عليه المتكلم بنفيها عن نفسه واثباتها لغيره وكان يتوهم ان رؤية شخص واحد لكل احد
في الدنيا ظاهرة الاستحالة فلا ينبغي لاحد ان يعتقدها في غيره فلا يصح منك تسليم تخصيصها في نفس الامر
بنفيها عنك او اثباتها لغيرك وفرق بين ما انا سعيت في حاجتك ولا احد سواي وبين ما انا رأيت احدا
من الناس حيث قال في الاول يمتنع وفي الثاني يستحيل لانه يمكن تصحيح الثاني بان يحمل عموم احد على
الاستغراق العرفي لان المتبادر هو الحقيقي لا العرفي فيكون مستحيلا اي مستغنيا لا ممتنعا واعترض
بان المنفي في ما انا رأيت احدا من الناس هو الرؤية الواقعة على احد من الناس لا على كل احد منهم

والنفي انما يعم بوقوع النكرة في سياق النفي فلا عموم في الاثبات فلا يلزم الآن يعتقد فيكون معتقد انك
رايت احدا من احاد من الناس فتنفي انت تعلق الرؤية من نفسك وتثبتها لغيرك ولا محذور في ذلك وتبيينه
بان ما نفاه المتكلم عن نفسه هو الرؤية الواقعة على كل احد فيكون الثابت لغيره هي تلك الرؤية وذلك
لان الرؤية التي نفاها المتكلم عن نفسه ان كانت رؤية متخصصة بعينه كزيد مثلا لوجب ان يقال انا رايت
زيدا لغلطا وان كانت رؤية واحد لا بعينه الذي وقع النزاع في رؤيته بان ادعى عليك انك رايت احدا من الناس
واردت ان تنفيها عنك وتثبتها لغيرك كان للكاتب ان يقول ما انا رايت الا احدا من الناس لكونه موجودا باعتبار
تعلق الرؤية وعالم بوقوع المفعول بل تثبت الرؤية من الفاعل المذكور على وجه العموم في المفعول علم ان الرؤية
التي نفى المتكلم ان يكون فاعلها هي الرؤية الواقعة على كل احد فيلزم المحذور وهو ان يعتقد المخاطب ان انسانا
غيرك رأى كل احد واحدا وان ذلك الانسان انت واخطأت فيه وانت تعتقد ان تكون انت ذلك الانسان وقررت
الرؤية على وجه العموم في المفعول الغير كانه لما كان التقديم لرد خطأ ان يوجد في الفاعل مع اصابته في وقوع الفعل
كان الفعل مثبتا للغير على الوجه الذي نفي عن المذكور من العموم والخصوص وساير القيود سوى الفاعل وما نفي
عن المذكور على وجه العموم في المفعول كان ثابتا للغير كذلك واجيب عن الاعتراض المذكور بوجه آخر وهو
ان المراد ما انا رايت كل احد الا انه سقط هنا لفظ كل من قلم الناسخ وهو بعيد وهذا الاعتراض انما
هو اذا قدم الفاعل ولهذا اذا لم يقدم بل قيل ما رايت احدا من الناس بحذف انا او ما رايت انا احدا من الناس
بتاخير انا عن الفعل فلا يكون مستحيلا اذ لم يلزم شيء من المحذورات لان الفاعل لما لم يتقدم على الفعل
فيهما لم يكن الكلام مفيدا للتخصيص وردّ ان مع من لم يطلب في الصورتين لم يلزم ان يكون رؤية كل احد في الدنيا
واقعا بالاختلاف ويعتقد السامع انها واقعة من المتكلم ويرد عليه المتكلم بنفيها عن نفسه واثباتها لغيره بل الخ كيف
الاول يدل على نفي رؤية كل واحد من الناس عن المتكلم مطلقا والثاني يدل على نفيها عنه من غير ان يكون فيه
تجوز او سهو او نسيان ولكل واحد من المعنيين لا يستلزم محذورا فلا يستحق شيء منهما   ولا يجوز ان
يقال عند التقديم ما انا ضربت الا زيدا لان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا وتقديم ضميرك
وايلاؤه حرف النفي يقتضي نفي ان تكون ضربته ولا يجتمع انكار ما ضربت الا زيدا وما ضربت انا الا زيدا
قوله ولا يجوز عطف على يستحق اي ولذلك ايضا لا يجوز وهو تفريع آخر على ما سبق والتعبير عنه بعدم تجويز القول
المذكور بالنهي ولكلاهما معان والاحتراز واقع على عادة افتتانه في الكلام لان قوله ينهى وقد عنى

ويجوز

١٨٥

ويجوز باعتبار انه متفاوت به لان المنفي يكون مستثنى معا ويجوز عنه ووجه كونه محتجا عنه كونه مستلزما
للتناقض وهو انك ضربت زيدا او لم تضربه اما لزوم انك ضربت زيدا فلان انتقاض النفي بالا فانك لو قلت ما ضربت
الا زيدا كان زيد مضروبا بكون انتقاض النفي بالا وهذا المعنى لا يتغير بزيادة انا وتأكيد الفاعل لانه مؤخر
معنى فانتقاض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا واما لزوم انك لم تضربه فلان تقديم الفاعل المعنوي
وايلاءه حرف النفي اي جعله بحيث يلي حرف النفي ويتبعه بالقصد يقتضي ان يكون هناك ضرب واحد متعلق
بمفعول واحد قد وقع التنازع بين المتكلم والمخاطب في ذلك وانما التنازع بينهما في فاعل ذلك الضرب فيزعم المخاطب
ان فاعله هو المتكلم فيرد المتكلم عليه بتقديم ضميره على وجه الايلاء اي بان يقول ما انا ضربت وينفي
عن نفسه ذلك الضرب الواحد الذي اثبته المخاطب وان يكون فاعلا له فثبت ان تقديم المتكلم ضمير نفسه على وجه
الايلاء يقتضي ان لا يكون ضاربا لمن يدور فيه فلزم بحكم التناقض النفي بالا كونه ضاربا له وهو مناقض لان
ما نفاه المتكلم عن نفسه هو الضرب الذي اثبته المخاطب قوله وتقديم ضميرك وايلاؤه حرف النفي سبب
التخصيص اي التقديم والايلاء جميعا ولم يكتف بواحد منهما لان التقديم وحده لا يكفي في افادة هذا
المعنى فانك لو قلت انا ما ضربت الا زيدا لكان صحيحا لانه في معنى انا الذي لم يضرب الا زيدا ولا شبهة
في استقامته فالامتناع انما نشأ من الامرين جميعا ولا يحترز عن المثالين الاخيرين الذين ذكرنا الفاعل
فيه احدهما دون الاخر لان الضرب المنفي هو الضرب المتعلق بغير زيد والمثبت هو ما تعلق به فلا تناقض
والحالة المقتضية للنوع الثالث ان يكون هناك من اعتقد انك عرفت انسانا واصاب لكن اخطأ
في اعتقاد ذلك الانسان غير زيد وانت تقصد رده الى الصواب فتقول زيدا عرفت واذا قصد التأكيد
والتقرير قلت زيدا عرفت لا غيره ولذلك اي ولان ما يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس لم
ان يقال ما انا ضربت زيدا ولا احدا غيره   لما فرغ من بيان مقتضيات النوع الاول من اعتبار
التقديم والتأخير وهو ما يكون بين الفعل وبين فاعله المعنوي شرع في بيان مقتضيات النوع الثاني
عنه وهو ما يكون بين الفعل وبين غير الفاعل من متعلقاته نحو زيدا عرفت بتقديم المفعول بلا واسطة
على الفعل والحالة المقتضية له ان يكون صدور الفعل من الفاعل محققا عند السامع لكنه يكون مخطئا
في المفعول فيتصوره غير ما هو مفعول بالحقيقة كما اذا اعتقد انك عرفت انسانا لكنه اخطأ في
ظن ان ذلك الانسان هو الذي عرفته غير زيد والحال انك عرفت زيدا فانت تريد ان ترده الى الصواب

فتقول زيدا عرفت بتقديم زيد مفيدا اياه انك عرفت زيدا لا غيره فتردّه عن خطائه باعتقاده العكس
ويجال فيه بنفي حصر القلب اقتصر عليه في التمثيل لانه ادخل في الرد من الخطا الى الصواب واذا اردت
بهذا المثال حصر الافراد قلت في تاكيده زيدا عرفت وحده كما في الفاعل المعنوي وانما افاد تقديم
المفعول رد خطا وقع فيه لان تغيير المفعول عن اصله وجعله مقدما يفيد معنى زيدا عرفت عن ما هو اصل
الكلام مناسبا للتقديم المفعول كما ان تغيير الفاعل المعنوي عن اصل حاله بتقديمه على الفعل يفيد معنى
زايدا على ما هو اصل الكلام مناسبا لتقديم الفاعل وهو رد السامع عن خطائه في الفاعل ولما كان
تقديم المفعول مفيدا ان الذي عرفته هو زيد لا غيره كان قولك زيدا عرفت لا غيره تاكيدا وتوهم الجهة
المنع قوله ولذلك اي ولاجل ان تقديم المفعول يفيد نفي تعلق الفعل بغير المفعول المذكور ونفي اصل
المعاني انه يجال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس لاستلزامه التناقض لان تقديم زيد يقتضي انه يكون
عدم ضربك مخصوصا بزيد وانك ضربت غير زيد واذا قلت بعده ولا احدا من الناس فقد اوقعت
[illegible] ما ضربت غير زيد ايضا فاقتضى مجموع الكلام انك ضربت غير زيد ولم تضرب غيره وانه تناقض
كما هو في تقديم الفاعل ويجال ما انا ضربت زيدا ولا احد غيري لاستلزامه التناقض وهو ان يكون
غيرك ضاربا زيدا وغير ضارب اياه وقوله بهم منصوب بنزع الخافض اي كنى بهم [illegible] بهم
عن القول الاول [illegible] بهم من القول الثاني لاشتراكهما في علة النهي وهي مناقضة منطوق اخر الكلام
لمفهوم اوله كما في تقديم الفاعل حيث قال ولذلك يعني انه يجاز في النفي عند التقديم ما انا سعيت في حاجتك
ولا احد غيري والنهي الواقع مقصور على الحالة المذكورة اما اذا ظن بك المخاطب ظنا فاسدا انك
تعتقده وقد ضرب عمرا او انك تعتقد كون زيد مصرا وبابا فانك [illegible] على الصورة الاولى زيدا
ضربت وفي الثانية انا ضربت زيدا فيصح منك ان تقول ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس او ما انا
ضربت زيدا ولا احد غيري فما يقال ما لم نف واضح لما ذكر انه يجاز في تقديم الفاعل ان يقال ما انا ضربت
زيدا ولا احد غيري وفي تقديم المفعول ما زيدا ضربت ولا غيره لاستلزامها التناقض وكان ذلك النهي
غير صحيح على اطلاقه بل كان مخصوصا بما اذا كان التقديم للاختصاص ورد الخطا في الفاعل او
المفعول بان يكون المتكلم والسامع متفقين على وجود اصل الفعل ويكون السامع مخطيا في الفاعل او
المفعول ويريد المتكلم رده الى الصواب اراد ان يشير الى ذلك فقال والنهي الواقع الخ فوق النهي

تعريف

تعريف العهد والمعهود النهيان اللذان ستبينه احدهما بالاخر في الاشتمال على سبب النهي وهي النهي
عن قولك في صورة تقديم المفعول ما زيدا ضربت ولا احدا او عن قولك في صورة تقديم الفاعل ما انا
ضربت زيدا ولا احد فقال ان النهي عنهما مقصور على الحالة المذكورة وهي ان يقصد بالتقديم [illegible] الصواب
ورد الخطا في الفاعل والمفعول فان صواب المخاطب في اعتقاده بوقوع اصل الفعل وخطاؤه في تعيين
الفاعل والمفعول فاذا قلت ما زيدا ضربت ردا لخطائه في تعيين المفعول وجب ان يكون لفعلك مفعول اخر
غير زيد لانا فرضنا كون المخاطب مصيبا في اعتقاده بوقوع اصل الفعل منك وكان خطؤه في ان الفعل
المتعدي لا يقع الا متعلقا بمفعوله فيمتنع ان يعطف على المفعول الذي نفى عنه الفعل ما يدل على انتفائه
من غيره ايضا لكون منطوق المعطوف منافيا لمفهوم ما قبله وكذا اذا قلت ما انا ضربت زيدا ردا لخطاء
السامع في تعيين الفاعل بمعنى ان الفاعلية منفية عن نفسك وجب ان يكون للضرب الواقع بالاتفاق فاعل اخر غيرك
فيمتنع ان يعطف قولك ولا احد غيري على ضميرك لما ذكر من التنافي بين المعطوف والمفهوم واما في
غير تلك الحالة وهو ان لا يكون السامع مصيبا في اعتقاده وقوع اصل الفعل ايضا فلا يكون اعتقاده
مشتملا على صواب وخطا بل يكون اعتقاده خطا مطلقا فلا ينهى عن القولين ح اذ لا يراد التقديم
ح على التخصيص فلا يلزم التناقض كما اذا ظن بك شخص ظنا فاسدا انك تعتقد ان ذلك الشخص قد
ضرب عمرا لعداوة زيد [illegible] فالك بنا على ظنه الفاسد زيدا ضربت مدعيا انه ضرب زيدا دون عمرو وان
ظنك فاسد او ظن بك انك تعتقد ان زيدا [illegible] لتغيير ذلك الشخص وليس مصرا وبابا فالك بنا
على ظنه الفاسد انا ضربت زيدا مدعيا ان الضارب لزيد انا لا غيري وان ظنك كاذب فيصح منك ان
تقول له مجيبا عن قوله الاول ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس اذ لا يلزم التناقض ولان تقديمك
زيدا في هذه الصورة ليس بناء على ان ضرب المخاطب متحقق في نفس الامر وانما الخطا في المفعول وانت
تريد اثبات المفعول الحق ونفي المفعول الباطل بل لان الضرب ههنا ليس بمتحقق اصلا الا على زعم الخصم
ولا [illegible] ذلك وانت تريد بهذا التقديم الرد على حكمه المبني على الظن الفاسد وهو قوله زيد لضربت [illegible]
لكان الظن الذي ظننته وهو اني اعتقدته فبيني اني ضربت عمرا دون زيد ظن باطل لاني
ضربت لا زيدا ولا غيره ويصح منك ان تقول له مجيبا عن قوله الثاني ما انا ضربت زيدا ولا احد غيري
اذ لا يلزم التناقض ح ايضا لان تقديمك ضميرك في جواب هذه الصورة ليس بناء على ان الضرب

فان ما ذكر من النهي مختص بما اذا كان التقديم للاختصاص ورد الخطا في الفاعل او المفعول واما اذا كان التقديم [illegible] فلا تناقض ولا نهي فان [illegible] الخاطب [illegible] في اعتقاده [illegible] الفعل)

متحقق لكن على غير المخاطب بل بناء على ان الضرب ليس بمتحقق اصلا لا من المخاطب ولا من غيره وترد
بهذا التقديم رد الحكم الذي حكم به المخاطب في قوله انا ضربت زيدا المبني على الظن الفاسد لكم انما
فتلخص في الحاصل المذكور بين لتصحيح كل صحة القولين على احدهما دون الاخرى وحاصل الفرق بينهما
ان اصل الفعل وهو الضرب معلوم محقق الوقوع في الحالة الاولى لان المفروض اصابة الخطأ في ذلك وهو
يستدعي ما يتعلق به فاعلا كان او مفعولا فاذا نفيته عن شيء فلا بد وان يثبت لشيء آخر فلا يصح اذن
العطف بما يدل على انتفائه عن جميع ما عداه من الآحاد بان يقال ولا احدا من الناس او ولا احد غيري
بخلاف الحالة الثانية فان المخاطب لم يعتقد وقوع اصل الفعل فيها حتى يستدعي ما يتعلق به فاعلا كان
او مفعولا فلم يمتنع العطف بما يدل على السلب المطلق لذكر الحكم فيها اعترض على العطف لان الكلام
في الصورة الاولى يحتاج الى نفي شيئين احدهما نفي ... الحادث وهو تحصيل بقوله ما زيدا ضربت والثاني
نفي ظنه الفاسد وهو انك تعتقد انه قد ضرب عمروا وذلك انما يحصل بقوله ولا احدا من الناس ويحتاج في
الصورة الثانية الى نفي كون القائل هو الفاعل وهو انما يحصل بقوله ولا احد غيري فتقدم المفعول في
قولك الاول والمسند اليه في الثاني لتكون كلاما مبنيا على وقوع كلامه لا يفيد الاختصاص الذي هو منشأ
لزوم التناقض بناء على وجوده بثبوت اصل الفعل لغير المذكور   وكذلك امتنعوا ان يقال ما زيدا ضربت
ولكن اكرمته فيعقب الفعل المنفي باثبات فعل هو ضده لان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ وقع في
الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما مبناه على ان الخطأ في المضروب حين اعتقد زيدا فرده
الى الصواب ان يقول ولكن عمروا   قوله وكذلك عطف على قوله لذلك اي لما انهم لم يقولوا ما انا
يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس امتنعوا من ان يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرمته فان نهيا
عن القول المذكور من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم الذي هو الانتهاء والامتناع فكان المعنى   بالنصب ح
تشبيه الامتناع بالامتناع اذا معنى تشبيه الامتناع بالانتهاء قوله فترده لانه جواب للنفي   وكذلك
اذا قلت بزيد مررت لمن ان سألك كان يعتقد مرورك بغير زيد فازلت عنه الخطأ مخصصا مرورك
بزيد دون غيره   تشبيه المفعول الغير الصريح بالمفعول الصريح وهو المفعول بلا واسطة في ان التقديم يفيد
التخصيص وازالة خطأ السامع كافادة تقديم المفعول الصريح ذكره في قولك زيدا عرفت كما صرح
به في قوله الحالة المقتضية للنوع الثاني ان يكون هناك من اعتقد انك عرفت انسانا واصاب لكن اخطأ

فاعتقد

فاعتقد ان ذلك الانسان غير زيد وانت تقصد رده الى الصواب فتقول زيدا عرفت ثم اشار
الى تعميم الحكم فقال   والتخصيص لازم للتقديم   على ان تقديم التقديم بالجنس المعنى ان التخصيص
اي نفي الحكم عما عدا المذكور المقدم لازم ما حقه التأخير سواء كان فاعلا معنويا او مفعولا بلا واسطة
او بواسطة ظرفا او حالا او غير ذلك من متعلقات الفعل ولا يخفى ان هذا اللزوم اكثري لا كلي
فلذا ذكر في الصحاح الايضاح انه لازم للتقديم غالبا الا ان البلغاء يجعلون القليل بمنزلة المعدوم فلذلك
اطلق المصنف القول باللزوم مع ان المفهوم من اطلاقه ان يكون اللزوم كليا الا انه يرجع الى انه ليس كليا
مطردا بل هو لازم للتقديم غالبا فان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل يكون لمجرد الاهتمام والتبرك
او الاستلذاذ او رعاية الفاصلة او لموافقة الكلام السابق كما مر آنفا او غير ذلك الا ان هذه قليلة
فجعلها المصنف في حكم العدم   ولذلك تسمع ائمة علم المعاني في معنى اياك نعبد واياك نستعين يقولون
نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة فلا نستعين احدا سواك وفي معنى ان كنتم
اياه تعبدون يقولون ان كنتم تخصونه بالعبادة وفي معنى وبالآخرة هم يوقنون يذهبون الى انه
تعريض بان الآخرة التي عليها اهل الكتاب فيما يقولون انه لا يدخل الجنة الا من كان هودا
او نصارى وانها لا تمسهم النار الا اياما معدودات وان اهل الجنة فيها لا يتلذذون في الجنة
الا بالنسيم والارواح العبقة والسماع اللذيذ ليست بالآخرة وايقانهم بمثلها ليس من الايقان
بالتي هي الآخرة عند الله في شيء وستعرف التعريض في علم البيان   اي ولاجل ان التخصيص لازم للتقديم
تسمع ائمة المعاني يقولون ان التقديم في هذه المواضع يفيد التخصيص حيث قالوا قدم المفعول في قوله تعالى
اياك نعبد ليفيد التخصيص في نفي الحكم عما عدا ذلك المفعول وقالوا ايضا قدم المفعول وهو اياه في قوله
ان كنتم اياه تعبدون ليفيد معنى ان كنتم تخصونه بالعبادة ولا تعبدون غيره وقالوا ايضا قدم المجرور
بالواسطة وهو قوله بالآخرة على الفعل ليفيد ان المسلمين يخصون ايقانهم بما هو الآخرة حقيقة و
لا يوقنون بشيء مما يعده اهل الكتاب آخرة اي الآخرة وقدم الفاعل المعنوي في قوله هم يوقنون
تعريضا لاهل الكتاب بان ايقانهم بمثل هذه الآخرة ليس بايقان قوله وفي معنى قوله وبالآخرة هم يوقنون
يذهب الى انه تعريض سوق كلامه يقتضي ان يقال يذهب قوله يذهب الى انه تعريض يقولون انه تعريض
ليكون واقعا في حيز تسمع معطوفا مع الظرف والذي يتعلق على قوله في معنى اياك نعبد واياك نستعين

قوله الآخرة صفة لمحذوف اي الدار الآخرة ... بان يثبت الآخرة بنقيض الاولى ... الذين لا يدخل الجنة ... من ... فلذلك ... لا يعلم الله تعالى ... ١ ه

قوله وايقانهم منصوب عطف على اسم ان في قوله بان الآخرة اي وبان ايقانهم بمثل هذه الآخرة التي هم عليها ليس بايقان ١ ه

يقولون لكنه عدل عن ذلك لانه ليس قول جميع ائمة علم المعاني بل هو مما ذهب اليه في الكشاف فانه جعل
الائمة انهم يقولون ان كلا من تقديم بالآخرة وتقديم هم للتخصيص بناء على ان المؤمنين بالآخرة يوقنون
لا بغيرها كما هو حال اهل الكتاب وانهم هم الموقنون بالآخرة لا اهل الكتاب لان ما يزعمونه انه ايمان
ليس في الحقيقة بايمان فمعنى الآية تعريض باهل الكتاب من وجهين فصار نظم كلامه مشكلا بسبب ما فيه من
العدول عما يقتضيه سوق كلامه من وجوب ان يجعل قوله يذهبون في قوله وبالآخرة عطفا على جملة نسيم
ائمة علم الكلام يقولون في معنى اياك نعبد ان ولذلك يذهبون في قوله وبالآخرة ما ذكر بعد هذا من قوله في
قوله لتكونوا شهداء يقولون وفي قوله لا الى الله تحشرون يقولون باي ذكره ظاهر الكون عطفا على قوله
وفي معنى اياك نعبد يقولون واضافه في حين نسيم ائمة علم المعاني فوجب ان يجعل قوله وقوله في الموضعين
عطفا على نسيم ايضا لا على قوله في معنى اياك نعبد يقولون مع انه هو الظاهر لئلا يلزم الفصل بالاجنبي و
وهو قوله وفي معنى وبالآخرة هم يوقنون يذهبون فانه معطوف على نسيم كما عرفت قوله فيما يقولون انما
لا يدخل الجنة فيها الكلمة ما فيه مصدرية وان مكسورة وضمير انها للقصة او للآخرة وكذا ضمير وانها لا تمسنا
النار وضمير فيها في المواضع الثلثة للآخرة قوله ايام معدودة اي اربعين يوما عدد ايام عبادة العجل ثم
يدخلون الجنة على زعمهم عن مجاهد انهم كانوا يقولون مدة الدنيا سبعة آلاف سنة وانما نعذب مكان كل الف سنة
يوما كذا في الكشاف وفي قوله لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا يقولون اولا ان
صلة الشهادة اولا وقد وقعت ثانيا لان الغرض في الاول اثبات شهادتهم على الامم وفي الآخر اختصاصهم
يكون الرسول شهيدا عليهم وفي قوله لا الى الله تحشرون يقولون البتة الى غيره وغيرها في قوله وما ارسلناك
للناس رسولا يجعلونه تعريف الناس على الاستغراق ويقولون المعنى لجميع الناس رسولا من العرب والعجم
لا العرب وحدهم دون ان يحملوه على تعريف العهد او تعريف الجنس لئلا يلزم من الاول اختصاصه ببعض
الانس وهو ينافي عموم بعثته كلهم ومن الثاني اختصاصه بالانس دون الجن المراد بالصلة في عرفهم زيادة
متعلق بشبه الجملة المتعلقة بالموصول وكان الظرف المتعلق بالفعل او المشتقات والصلة المتأخرة
للشهادة هي قوله على الناس والمتقدمة هي قوله عليكم فان كلا الاول متعلق بقوله شهداء والثاني
بقوله شهيدا اخرت صلة الشهادة في قوله تعالى شهداء على الناس وقدمت في قوله عليكم شهيدا لان
الغرض في الاول اكرام امة محمد عليه الصلوة والسلام وتعظيمهم باثبات انهم شهداء على الناس

اذا الشهيد

اذا الشهيد يكون عدلا مقبول القول لا مخصوصا بزيادة فضيلة وهذا الغرض لا يستدعي تقديم الصلة بل
تقديمها لا يناسب الغرض المطلوب الذي هو التعظيم لان التقديم يكون مفيدا للتخصيص فيلزم منه ان
شهادتهم انما هي على الناس دون غيرهم وهذا المعنى لا يناسب مقام التعظيم لان كون الشهادة مقبولة في بعض
الصور دون البعض الآخر ليس فيه تعظيم بل هو بخلاف قوله ويكون الرسول عليكم شهيدا فانه قدم فيه الصلة
ليدل بتقديمها على ان شهادة الرسول تكون عليهم لا على غيرهم فان التخصيص هاهنا مناسب للغرض المطلوب
وذلك لان شهادة الرسول عليه الصلوة والسلام في حق جماعة وتزكيته لهم دون غيرهم دالة على اختصاصهم
بمزيد التعظيم وكيفية شهادة امة محمد صلى الله عليه وسلم على الناس وشهادة الرسول عليهم على ما جاء في الحديث
لما ثور وهو ان الله تعالى يقول للكفار يوم القيمة الم ياتكم نذير فينكرون ويقولون ما جاءنا من نذير فيقول
للانبياء كذبوا فقد بلغنا فيسالهم الله تعالى البينة وهو اعلم اقامة للحجة عليهم فيؤتون بامة محمد عليه الصلوة والسلام
فيشهدون للانبياء بالتبليغ فتقول الامم من اين علموا وقد جاؤا بعدنا فيسال الله تعالى امة محمد صلى الله عليه وسلم
عن ذلك فيقولون انت ارسلت الينا رسولا وانزلت الينا كتابا اخبرتنا فيه بتبليغ الرسل وانت صادق
ثم يؤتون بمحمد صلى الله عليه وسلم فيزكي امته ويشهد بصدقهم وكذا يقولوا اهل المعاني في قوله تعالى ولئن متم
او قتلتم لالى الله تحشرون انه قدم قوله لالى الله ليفيد معنى انهم يحشرون الى الله دون غيره قوله
وغيرهم عطف على نسيم اي ولذلك تراه انه على المعاني يجعلون تعريف الناس في قوله تعالى وما ارسلناك
للناس رسولا على الاستغراق اي ارسلناك رسولا لجميع الناس من العرب والعجم لا للعرب وحدهم على ما زعم
طائفة من اهل الضلال فان قوله للناس متعلق بقوله رسولا ومعمول له مقدم عليه ليفيد الاختصاص ثم
ان صورة التخصيص تختلف باختلاف محامل تعريف الناس فان حمل على الاستغراق يكون المعنى ما ذكره
بقوله ارسلناك رسولا لجميع طوائف الناس لا للعرب وحدهم وهذا الحكم صادق مطابق للواقع مؤيد
بالكتاب والسنة واجماع الامة ولو لم يحمل على الاستغراق فلا يخلو من ان تكون اللام فيه لتعريف العهد
الخارجي والمعهود هم العرب او لتعريف الجنس والحقيقة فعلى الاول يكون صورة التخصيص لم يكن الا رسالتك
للبعض المعهود من الناس لا لكلهم فهو تخصيص بعقيدة من يخص بعض الناس وغيرها مما يأباه وهو كل
الناس وهذا المعنى ظاهر الفساد وعلى الثاني يكون المعنى ارسلناك رسولا لحقيقة الانسان لا لما يقابلها
من الحقايق كحقيقة الجن وهو ايضا ظاهر الفساد لما ثبت بالدلائل القاطعة انه عم رسول الثقلين فثبت

ان تعريف الناس يجب ان يكون للاستغراق لا للعهد او الجنس فلذلك قرن الائمة بحمله على الاستغراق لا على
شيء منهما فان قيل كيف يصح ان يكون قوله للناس معمولا لقوله رسولا مع انه مصدر وان معمول المصدر لا يتقدم
عليه اجيب بانه ليس بمصدر وهو الرسول بمعنى المرسل ولئن سلم فيصح تقديم معموله عليه وانما يمتنع ان لو كان بمعنى
ولافادة التقديم عندهم التخصيص ثم انهم قد يعلمون على التقديم ما لم يعلموه على نص التخصيص فكما اذا قيل
ما ضربت اكبر اخوتك قيل هو ان انه ينبغي ان يكون ضاربا للاصغر بدليل الخطاب يقولون ايضا اذا قيل
ما زيدا ضربت اي انه ينبغي ان يكون ضاربا لانسان سواه ونحو ذلك يمتنعون ان يقال ما زيدا ضربت ولا
احدا من الناس ولا يمتنعون ان يقال ما ضربت زيدا ولا احدا من الناس وتسمعهم في قوله تعالى لا فيها
غول ولا هم عنها ينزفون يقولون قدم الظرف ليفيد تفضيل خمور الدنيا وان المعنى ليس فيها الخصوص لا فعال
العقول اعتبار خمور الدنيا ويقولون في قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه يمتنع تقديم الظرف على
لانه اذا قدم افاد تخصيص نفي الريب بالقرآن وهو صحيح ولكن جهات يصح ان ريبا في سائر كتب الله تعالى
وعلى هذا سبق قلتم اذ اعلمتم قرات القرآن افاد تقديم الظرف اختصاصا من قرأ بكونه وجعلا معنى لا اقرأ
الا اذا خلوتم شغلهم قوله ولافادة التقديم عطف على قوله ولذلك تسمع وتراهم يجعلون تعريف الناس
على الاستغراق لما حكم بان التخصيص لازم للتقديم وسيعاد منه فرع عليه ان ائمة علم المعاني يقولون
ان تقديم ما حقه التأخير في هذه الامثلة لافادة التخصيص بمعنى اثبات الحكم للمذكور ونفيه عما
يقابله الا ان الامثلة المذكورة الى هذا الموضع كانت من قبيل الاثبات والتي يذكرها من هنا الى
قوله في سائر كتب الله من قبيل النفي ولذلك فصلها بقوله ولافادة التقديم عندهم اي عند ائمة علم
المعاني التخصيص تراه ائمة علم المعاني يعلمون على التقديم الذي يفيد التخصيص ما يعلمون على تخصيص
الشيء بالوصف او الشرط او نحوهما فانك تعلم انهم يعلمون على التخصيص بالوصف نحو ما ضربت
اكبر اخوتك انه ينبغي ان يكون ضاربا لاقرانه الاصغر بحكم مفهوم المخالفة المسمى بدليل الخطاب ولحن
الخطاب لئلا يكون التقييد لغوا كذلك يعلمون على التقديم المفيد للتخصيص في ما زيدا
ضربت انه ينبغي ان يكون ضاربا لانسان آخر سوى زيد لئلا يكون التقديم الذي هو تصرف زائد في
اصل الكلام خلوا عن الفائدة وقوله قيل هو عطف على قيل وكان حقه ان يقال قد ذهبوا الا انه
عدل الى المضارع لحكاية الحال الماضية مثا فرعن الغرض واما استحضارا صورته على طريق حكاية الحال الماضية

واذا

واذا الاولى لمجرد الظرفية كما ان الثانية كذلك لتقدم عاملها اعني يقولون عليها و
الكاف في قوله فكما يجمع المثلين منصوب المحل على انه صفة مصدر محذوف لقوله يقولون ايضا و
المعنى ثم انهم يقولون في صورة التقديم اي اختصاص الحكم فيما قدم غير متعد لما سواه ذهابا مثل
ذهابهم في صورة التخصيص بالوصف اي اختصاص الحكم في الموصوف المقيد بالوصف المذكور بناء على ان
تقييده بالوصف وتخصيصه به لفوائد لما كان قوله فكما متعلق بقوله يقولون ايضا تعلق للحصر
كانت الفاء التي فيه داخلة بتقدير اما على قوله يقولون ايضا عاطفة له على قوله يعلمون فكانه قيل
يعلمون على التقديم فيقولون اذا قيل ما زيدا ضربت مثلا اي انه ينبغي ان يكون ضاربا لانسان سواه
ذهابا كذهابهم اذا قيل ما ضربت اكبر اخوتك فذهبوا الى انه ينبغي ان يكون ضاربا للاصغر لانه
بتقدير التخصيص بالوصف اي افادة الاكبر بدليل الخطاب اي مفهوم المخالفة واعلم ان ان فيه
قسموا المفهوم المقابل للمنطوق الى مفهوم موافقة وهو ان يكون المسكوت عنه موافقا للمذكور في
الحكم اثباتا كان او نفيا كتحريم ضرب الابوين المفهوم من قوله تعالى ولا تقل لهما اف الموافق للمنطوق
وهو تحريم التأفيف والى مفهوم مخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا للمذكور في الحكم كمفهوم مخ
الصفة والشرط وقوله وانكرته ذي واجلاله تقدم قوله زيد في المثال المذكور يستلزم ان يكون الحكم
ضاربا لانسان آخر لا يجوزون ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس لكون منطوق العطف مناقضا
لمفهوم التقديم واعلم ان المفهوم انما يعتبر للتقييد بالوصف انما يثبت اذا لم يظهر هناك فائدة اخرى
سوى المفهوم المخالف واما اذا كان له فائدة اخرى فلا كما اذا ذكر مع الوصف ما يقابله بان يقال
مثلا ضربت الكبير من اخوتك والاصغر منهم فان التوصيف في مثله يكون للتنصيص على حكم كل واحد منهما
فلا يثبت لشيء من الوصفين مفهوم ويجوزون ان يقال ما ضربت زيدا ولا احدا من الناس لانه ليس فيه
تقديم ما حقه التأخير حتى يكون مفهومه مناقضا لمنطوق العطف فان قولك ما ضربت زيدا لا يدل
على كونك ضاربا لانسان آخر قوله وتسمعهم عطف على قوله ثم انهم يعلمون والتنزيه في صدر النفي
فيرعى النفي آخر قوله ولا هم عنها ينزفون بالكسر لانه معطوف على مفعول العقول وهو قوله قدم الظرف والمراد
بالغول اذالة العقل من قولهم غاله الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدره وقصد المراد به غائلة
الصداع ونحوه قوله ولا هم عنها ينزفون بضم الياء وفتح الزاء معناه لا يسكرون من نزف الرجل

ينزف

على بنا المجهول اذا ذهب بعقله من السكر وقرئ بضم الياء وكسر الزاء على بناء المعلوم من انزف الرجل
اذا انفد شرابه وشره اى لا ينقطع شربهم لكثرته دائما وتقديم ... على انه قوة لتقوية الحكم السلبي
وتقديم عنها لرعاية الفاصلة وقوله على الخصوص في موقع الحال من ضمير لا نقاد اى لا سلب الغول
وما يتبعه بمعنى تقديم الظرف على المبتدا اى لتقديم فيها على قوله غول والمعنى ان عدم الغول مقصور على خمر
الجنة لا يتجاوزها الى خمور الدنيا والنكت يقولون في قوله ويقولون في قوله تعالى الم ذلك الكتاب مع ظرف الحوز
عنه معطوف على يقولون ان يتاتى مع ظرفه المقدم عليه فلا حاجة الى جعله معطوفا على السعدي كما في
غاية ما في الباب انه لم يجر كلامه على نظام واحد فانه ... وفي قوله المراد يقولون كجميع
تقديم الظرف على اسم لا بان يقال لا فيه ريب لان تقديمه عليه يفيد تخصيص نفي الريب بالمقدم وهو ضمير
القرآن ويكونه ذكره دليل فصاحب على ان حكم سائر كتب الله تعالى على خلاف هذا الكتاب فيلزم ان يوجد
ريب في سائر كتبه تعالى وهو باطل اذ لا ريب في شيء من كتب الله تعالى ومحصول المعنى على تقديم ان يقدم
الظرف على اسم ان جنس الريب منتف عن القرآن وثابت فيما يقابله من سائر كتب الله وانتفاء الجنس
يكون بانتفاء جميع افراده وثبوته بثبوت ادنى فرد منه فلذلك قال على اوليها بالتنكير الذي يقصد
به التعليل ... ويرجع من قبيل الافعال الناقصة لانه بمعنى يكون ويصير اسمه ضمير مستتر فيه راجع الى تقديم
الظرف وقوله دليل فصاحب منصوب على انه خبره اى ويصير التقديم بسبب افادة التخصيص دليلا على
على ما ذكره والموجود في النسخ ويرجع بلفظ المضارع والمناسب ان يكون ماضيا لكونه معطوفا على
قوله ادى ولا وجه ... الا ان يحمل على حكاية الحال الماضية واحضارها في ذهن السامع
فان قيل ما وجه ايراد هذين الآيتين في هذا المقام مع انهما من قبيل ما قدم فيه خبر المبتدا عليه
والبحث انما هو في تقديم متعلقات الفعل عليه اجيب بان الكلام في النوع الثاني من التقديم
والتاخير الا انه بعد بيان الحالة المقتضية له عمم الحكم حيث قال والتخصيص لازم للتقديم فان المراد
بالتقديم فيه تقديم ما حقه التاخير مطلقا وهو يشمل الفاعل المعنوي وسائر متعلقات الفعل وخبر
المبتدا ثم انه لما ذكر ان تقديم الظرف في قوله تعالى لا فيها غول وفي قوله لا ريب فيه يفيد التخصيص
اى يفيد ان عدم الغول مقصور على خمور الجنة لا يتعدى الى خمور الدنيا وان عدم الريب مقصور
على هذا الكتاب المبين ولا يتعدى الى سائر كتب الله تعالى قال وعلى هذا متى قلت اذا

خلوت

خلوت قرأت القرآن افاد تقديم الظرف اختصاص قرائتك به اى وعلى قياس ان تقديم الظرف
في الآيتين المذكورتين يفيد الاختصاص حكم تقديم سائر الظروف في سائر المواضع كما في قولك
اذا خلوت القرآن على ان تقديم الظرف الذي هو قولك اذا خلوت على عامله الذي هو قرأت القرآن يفيد
قصر القراءة على الظرف بمعنى لا اقرأ الا اذا خلوت فان اذا معمول قرأت وحق المعمول التاخير عن عامله
فلما قدم عليه افاد التخصيص وقوله وعلى هذا متعلق بكان الواقع جواب متى والمعنى افاد تقديم الظرف
... هذا الاختصاص على قياس تقديم الظرف في ما ... ان يتقدم عليها وهو السند
... ما ذكر من تقديم معمولات الفعل على عاملها ولما كان ملاحظ المعتبر في هذا المقام
لا يخلو من خفاء قال في آخر كلامه فافهم ووجه الخفاء ان كلمة اذا فيه لا تخلو اما ان تكون لمجرد الظرفية او
تكون شرطية فان جعلت ظرفية لا تكون معمولة لخلوت لان اذا الظرفية تكون مضافة الى ما بعدها ومن
المعلوم ان المضاف اليه لا يعمل في المضاف فتكون معمولة لقرأت فيكون الحصر مستفادا من تقديمها
على عاملها وحده وان جعلت شرطية تكون مضافة الى شرطها فلا تكون معمولة لخلوت ايضا لان
المضاف اليه لا يعمل في المضاف بل يكون معمولة للجزاء اعني قرأت ويكون الحصر مستفادا من التعليق بالشرط
كما في قولك ان خلوت قرأت وجاز ان يكون التقديم هنا للتعليق في افادة الحصر وجوز بعض النحاة
ان لا تكون اذا الشرطية مضافة الى شرطها كما قاله ابن الحاجب كما لا يضاف متى الى ما بعدها فيصح ان يعمل
فيها شرطها كما يعمل في متى اتفاقا ويكون التعليق بالشرط مستقلا في افادة الحصر لما ... المثال بهذه
الوجوه ... وقيل انما قال فافهم لانه كان من قصد الشارح ... في بيانه ... بيان الحصر
بقوله فافهم ثم شرع في بيان ذلك اى فافهم جميع ما قدمناه من الاختلاف المفيدة للتخصيص ثم شرع في
بيان وجه افادة التقديم التخصيص فقال واما لزوم التقديم التخصيص فلان ... الحكم ثبوتا ونفيا فكانت
الجملة في نحو اما ضربت زيدا مقام ضربت زيدا ولم يضرب غيره وفي نحو ما زيدا ضربت مقام ضربت زيدا
وضربت غيره وفي نحو اذا خلوت قرأت القرآن مقام اقرأ القرآن اذا خلوت ولا اقرأ اذا لم اخل
لما عرفت ان فائدة التقديم هو ان ترد ... يعتقد وقوع ... وهو مصيب في ذلك لكنه مخطئ في
الفاعل او المفعول او غير ذلك من متعلقات الفعل وانت تقصد رده الى الصواب فاذا نفيت
من كان اعتقده من الفاعل او المفعول المستدعي المقام غيره ذلك ... للنفي مع الاثبات

لما ذكر ان التخصيص لازم للتقديم وان التخصيص ... [illegible]

لكن سواه وإذا ثبت غيره من كان اعتقده بسند من المقام تعين أن من اعتقده لكونه خطأ فيجتمع
الإثبات للمثبت مع النفي للمنفي. قوله التقديم منصوب على أنه مفعول لزم وقوله بسند على الكلام فقوله
على أنه فاعل وقوله ثبوتاً ونفياً تمييز وكلاهما على أنه مصدر أضيف إلى مفعوله والمعنى وإنما لزم التقديم
بسند على أنه بثبوت الكلام ونفيه حتى جاءت الجملة الواحدة في كل صورة من صور التقديم مقام جملتين لأنه إذا
كان المقدم فاعلاً معنوياً كما في نحو أنا ضربت زيداً فالثبوت فيه منطوق والنفي مفهوم أو مفعولاً به كما
في نحو ما زيداً ضربت والمنطوق فيه الثبوت هو النفي والمفهوم هو الثبوت أو ظرفاً كما في نحو إذا أخطأ
قرأت القرآن والمنطوق فيه الثبوت والمفهوم النفي كما في أنا ضربت أو غير ذلك من معمولات الفعل كالمصدر
في نحو ضرباً شديداً ضربت وظرف المكان في نحو في المسجد صليت والمفعول له في نحو للتأديب ضربت
والحال في نحو راكباً جئت ونحو ذلك. قوله لما عرف متعلق بقوله وإنما لزم التقديم وتعليل له وقد
بين حالة التقديم أي الحالة المقتضية له بقوله سابقاً والحالة المقتضية للنوع الثاني هي أن يكون
بمشاهدة من اعتقاد الكل عرف إنساناً ما أنه فاعله أو ورد مثالاً لا جزاء ما تقدم فيه المعمول المخصوص على عامله
المعاين وبين الحالة التي تقتضي تقديمه عليه الآن حققه ما ذكر على وجه التصور والتخييل وإنما أورد بيان
الحالة المقتضية لتقديم معمولات الفعل ومتعلقاته مطلقاً على فعلها وأشار إليه بقوله لأن حالة
التقديم هو أن من كان ساعدك إلخ والخطاب فيه ضمير المقصود والذكر لم يؤنث وهو كان ضمير أو جاز للحالة
لوجب تأنيثه. قوله فإذا تعين من كان اعتقده من الفاعل أو المفعول يعني أن السامع إذا كان مخطئاً
في الفاعل أو المفعول أو غير ذلك من معمولات الفعل ومتعلقاته فلا يخلو إما أن يعتقد أن الفعل وقع
منك أو عليك مثلاً وهو في نفس الأمر واقع من غيرك أو على غيرك فقصد رده من الخطأ إلى الصواب
أن تورد حكماً سلبياً تنفي به وقوع الفعل منك أو وقوعه عليك بأن تقول مثلاً ما أنا ضربت زيداً أو
ما زيداً ضربت فيكون منطوق كلامك نفي من اعتقده من الفاعل والمفعول ورده به خطأه في تعيين
الفاعل أو المفعول فلما نفيت عن المذكور المقدم بسند من المقام أنه يحقق الفعل متعلقاً بغيره من الفاعل
أو المفعول فلما نفيت عن المذكور لأن المفروض أن السامع مصيب في اعتقاده وقوع الفعل ولو الفعل
المعتقد لا يستقر إلا بما يتعلق به من الفاعل والمفعول فثبوت الفعل لغير من اعتقده السامع من
الفاعل أو المفعول هو المفهوم بالقرينة بسند من المقام إياه فيجتمع لذلك الاعتقاد على نفيك للمنفي لكونه

خطأ

خطأ مع الإثبات لمن سواه لكونه صواباً فيفيد القصر لذلك وإما أن يعتقد السامع أن الفعل
وقع من غيرك أو على غير من هو واقع عليه في نفس الأمر على أن الحال ليس كذلك فقصد رده من الخطأ
إلى الصواب أن تورد حكماً إيجابياً تثبت به الفعل لنفسك مثلاً أو توقعه على من هو واقع عليه في
نفس الأمر فتقول مثلاً أنا ضربت زيداً وزيداً ضربت فمنطوق كلامك إثبات غير من اعتقده السامع
فقد رددته به السامع من الخطأ فاستدعى المقام نفي من اعتقده السامع لكونه خطأ فيجتمع إثباتك
للمثبت مع النفي للمنفي فالإثبات في مثله منطوق الكلام والنفي مفهومه بسبب استدعاء المقام إياه
بخلاف الأول فإن النفي فيه منطوق الكلام والإثبات مفهومه بسبب استدعاء المقام وإنما أسند الاجتماع في
الأول إلى النفي وفي الثاني إلى الإثبات حيث قال في الأول فيجتمع نفيك مع الإثبات وفي الثاني
فيجتمع إثباتك مع النفي لأن النفي في الأول منطوق والمنطوق مقدم على المفهوم. واعلم أن ما
ذكره من وجه إفادة التقديم التخصيص جار في تقديم ما عدا الخبر من معمولات الفعل وخبر
المبتدأ سواء فقد يكتفى في إفادة التخصيص بمجرد التقديم اللفظي كما في قوله تعالى الله يبسط الرزق
لمن يشاء. ويفيد التقديم في جميع ذلك وراء التخصيص اهتماماً بشأن المقدم فيقع المؤمن
في نحو بسم الله إذا أراد تقدير الفعل مؤخراً يؤخر الفعل في نحو بسم الله أقرأ وأكتب. يعني
أن التقديم في جميع ما ذكر من الفاعل المعنوي والمفعول وغيرهما يفيد فائدة أخرى غير الفائدة التي
سمعتها وهي التخصيص وتلك الفائدة هي نوع ما اهتمام يكون للمتكلم بشأن الشيء الذي قدمه أي بذكره لما
لتعظيمه أو التبرك به أو استلذاذه أو لكونه نصب العين فيحتمل أن يكون تمام مراده بهذا الكلام أن الحالة المقتضية
لتقديم ما تقدم الناشئ هي مجموع الأمرين وهما قصد التخصيص والاهتمام المتكلم بذكر المقدم ويحتمل أن يكون
مراده أن كل واحد من التخصيص والاهتمام يستفاد من التقديم فيصلح كل واحد منهما لأن يكون حالة مقتضية
له بدون الآخر. قوله فيقع المؤمن تفريع على ما تقدم إلا أن معنى التفريع يختلف باختلاف المراد بما تقدم فإن
كان المراد بما تقدم أن مجموع الأمرين حالة مقتضية للتقديم يكون معنى التفريع إذا كان الأمر كذلك كان
يجب على المؤمن إذا قال بسم الله أن يؤخر الفعل المقدر من قوله بسم الله في نحو بسم الله أقرأ إذا شرع في القراءة
أو بسم الله أكتب إذا شرع في الكتابة ليحقق ما يقتضي تقديم الجار والمجرور على عامله وهو مجموع الأمرين
لتحقق الأمر الأول فلجواز أن يكون سامعه مخطئاً في أنه يعتقد أنه ابتدأ بغير اسم الله تعالى فيه فوالي

سيأتي في بحث المسند إليه أن الاهتمام مما ينبغي أن يكون له أسباب
زائدة على الاهتمام بشأن المقدم الذي يفيده

ويصلح الأول ظاهر من قوله فيما قبله
والتخصيص لازم للتقديم

الصواب بقولك بسم الله اقرأ اي لا بغيره وأما تحقق الامر الثاني فلأن المؤمن له اهتمام عظيم بشأن
اسم الله زايد على اهتمامه بشأن الفعل الذي يفعله فوجب عليه أن يقدم قوله بسم الله على عامله المقدر الا انه
على هذا لا يتجه السؤال باقرأ باسم ربك بأن يقال لو كان الامر على ما ذكرتم من وجوب تقديم بسم الله
على فعله فما بال قوله تعالى اقرأ باسم ربك فانه قد قدم فيه الفعل على متعلقه الذي هو قوله باسم ربك وان
كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته فثبت ان الامر ليس على ما ذكرتم وانما قلنا انه لا يتجه بناء
على ان الحالة المقتضية للتقديم ليست بمتحققة في قوله تعالى اقرأ باسم ربك لان قوله تعالى اقرأ الى قوله ما لم
يعلم اول ما نزل من القرآن العظيم على ما دلت عليه الاحاديث الصحيحة وبخلاف انه اهمل تمام السورة
فانه قد قيل اول سورة نزلت هي سورة اقرأ وقيل هي سورة المدثر وقيل هي سورة الفاتحة وقال البخاري اول
اول ما نزل من القرآن قوله تعالى اقرأ الى قوله ما لم يعلم واذا كان هذا القدر من القرآن اول ما نزل منه لم يكن النبي
عليه السلام مأمورا باصل القراءة فضلا من ان يعتقد كون تلك القراءة ملتبسا بغير اسم الله تعالى حتى يكون الكلام مقام
التخصيص ورد الشريك كما هو المقصود. لان التخصيص يتوقف على علم انه امر باصل القراءة وكونه
مأمورا بها فكان الامر باصل القراءة والمناسب للمقام تحصيلها بحال ملابسته باسم الرب تعالى ايضا المخاطب
هو النبي صلى الله عليه وسلم كما هو الظاهر ولا يتصور منه تجويز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد بالتقديم
احد وجوه القصر اعني قصر القلب او الافراد او التعيين فاذا لم يتحقق فيه ما يقتضي التقديم لم يتجه السؤال
به وان كان المراد بما تقدم ان مجرد الاهتمام بذكر المقدم مما يقتضي تقديمه كما يقتضيه قصد التخصيص
يكون معنى التفريع اذا كان التقديم مفيدا للاهتمام وكان الاهتمام مقتضيا له كان يجب على المؤمن ان يؤخر
الفعل عن متعلقه المقدر الاهتمام بذكر اسمه تعالى وان لم يقصد تخصيصا توجه ذلك السؤال وكان جوابه انما لم
يقدم باسم ربك كيلا يتوهم التخصيص الذي هو بعيد عن هذا المقام ولا يقدح ذلك في كون اسمه تعالى
اهم من حيث ان اسمه تعالى وان كان اهم عند المؤمن ونصب عينيه الا انه اذا وقع في التركيب فربما وجب
تأخيره في الكلام لوجود ما يقتضي تقديم غيره وذلك لا ينافي الاهمية الثابتة له في نفسه وكان في
قوله فما بال اقرأ باسم ربك قدم الفعل على المعمول وان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته اشارة الى
وفيه عندنا انه يجعل اقرأ بمعنى افعل القراءة واوجدها على نحو ما تقدم في قولهم فلان يعطي ويمنع في احد
الوجهين غير متعد الى مفعول به وان يكون باسم ربك مفعول اقرأ الذي بعده اشارة الى سؤال يرد على قوله

تقديم

يقدم ما حقه التأخير يفيد الاهتمام بشأن المقدم وان الاهتمام المذكور يقتضي تقديمه وقدم تقرير
السؤال فلا نعيده ههنا وكان في طلبنا كما سمعت تقول اذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا في مثله
فما بال قوله تعالى اقرأ باسم ربك ان ما لم يراع فيه ما ذكرتم مما يجب رعايته مع ان كلام الله تعالى احق برعاية
ما يجب رعايته قوله مقدم الفعل منصوب على انه حال قدم على المفعول وهو قوله باسم ربك جعله مفعولا
لان المفعول به يطلق على ما يتعلق بالفعل بواسطة حرف الجر ايضا قوله فالوجه عندنا فيه تعريض الى
وجه ذكره الزمخشري في الكشاف وهو ان تقدم الفعل في مفتتح السورة لانها اول سورة نزلت فكان الامر
بصلة القراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله تعالى اهم في نفسه والوجه الذي اختاره الجاربردي عليه
رحمه الله ان يقال ان قوله باسم ربك ليس مما قدم عليه فعله حتى يراعى فيه ما يجب رعايته وهو كونه متعلقا
بجملة متعلق باقرأ الذي بعده ومعنى اقرأ الاول افعل القراءة واوجد حقيقتها كما في قولهم فلان يعطي
ويمنع في احد الوجهين وهو ان ينزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولا يلاحظ تعلقه بمعمول وكبره المعنى
يفعل الاعطاء ويوجد حقيقته والوجه الآخر فيه ان لا يقصد نقل الفعل بل يقصد تعلقه بالمعمول الا انه
يحذف المعمول لقصد التعميم كما في قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام اي يدعو كل احد وانما اختار ما اختاره
على ما ذكره صاحب الكشاف لان ما اختاره مبني على ترجيح ما هو الاهم في نفسه وهو كلام الله تعالى على ما هو
اهم لعارض وهو كونه جزء السورة اول ما نزل من القرآن وايضا يكون الكلام على ما اختاره المصنف
جوابا لسؤال مقدر كأنه قيل لما قال اقرأ واوجد حقيقة القراءة فأجيب باسم ربك اقرأ واوجد القراءة ويكون
الكلام مبنيا على تقدير السؤال من جملة محسنات الكلام والمعنى على تقدير كونه مبنيا فاباسم
ربك الذي خلق اي كل الخلق خلق الانسان اي جنس الانسان من علق جمع علقة اقرأ وقوله وربك الاكرم
جملة اسمية والاكرم هو الذي لا يوازيه كريم ولا يعادله في الكرم نظير والحالة المقتضية للتقديم الى ان
ان يكون العناية بما يقدم اتم وايراده في الذكر اهم والعناية التامة بتقديم ما يقدم والاهتمام بشأنه
نوعان احدهما ان يكون اصل الكلام في ذلك هو التقديم ولا يكون في مقتضى الحال ما يدعو الى العدول
عنه كالمبتدأ المعرف فان اصله التقديم على الخبر زيد عارف وكذي الحال المعرف فان اصل التقديم
على الحال نحو جاء زيد راكبا وكالعامل فاصله التقديم على معموله نحو عرفت زيد عمرا وكان زيد عارفا و
ان زيدا عارف ومن زيد وغلام عمرو وكان عامل عمرو اصل التقديم على المعمول وما يشبهها من الحال

والتمييز نحو ضربت زيدا الجاني بالسوط يوم الجمعة امام بكر ضربا شديدا تأديبا له ممتثلا من الغضب
واقفا الا انا ما وكان الذي مر في حكم المبتدأ من مفعولي باب علمت نحو علمت زيدا منطلقا او في حكم الفاعل من
مفعولي باب اعطيت وكسوت نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت عمرا جبة فزيد عاطٍ وعمرو كاسٍ
فحقها التقدم على غيرها وكان المفعول به المتعدي اليه بغير وساطة فاصله التقدم على المتعدي اليه بواسطة
نحو ضربت الجاني بالسوط وكان التوابع فاصلها ان تذكر مع المتبوع فلا يتقدم عليها غيرها نحو جاني زيد
الطويل راكبا وعرفت انا زيدا وكذلك عرفت انا وفلان زيدا او غير ذلك مما عرف في علم النحو موضع
من الكلام بوصف الحالة بالاطلاق   والنوع الثالث من انواع التقدم والتأخير ما يكون التقديم
والتأخير بعض متعلقات الفعل مع بعض قوله كذا اراده يجوز فيه الرفع عطفا على محل الغاية لان تقدير
الكلام على انه يكون العناية وان يكون اراده ويجوز الجر ايضا عطفا على لفظها والاول هو الرواية قوله
احدهما ان يكون اصل الكلام في ذلك التقديم فيه مساهلة وذكر انه جعل كون اصل الكلام هو التقديم احد
نوعي الاهتمام وليس كذلك اذ ليس ذلك باهتمام وانما هو سبب للاهتمام وكذا الكلام في قوله وثانيهما ان
يكون العناية بتقديم ما يقدم والاهتمام بشأنه لكونه في نفسه نصب عينيك فان ذلك ايضا ليس باهتمام بل هو
سبب له وقد يجعل الكلام على تقدير اللام ويجعل تقدير الكلام ان احد النوعين العناية والاهتمام لان يكون
اصل الكلام في ذلك الشيء والذي يقدم هو التقديم وثانيهما العناية والاهتمام لاجل ان يكون العناية بتقديم
ما يقدم والاهتمام بشأنه لكونه نصب عينيك لذاته [illegible] عارض الا ان [illegible] لا يرفع [illegible] هو في
توجيه الكلام [illegible] الامكان وتقييد المبتدأ [illegible] بالحال [illegible] عن النكرة مثل في الدار رجل وجاني راكبا
رجل فان تقديم الخبر مصحح للابتداء بالنكرة فليس التقديم اصالة في المبتدأ النكرة ولا في ذي الحال المنكر
بل يجب تأخيره من الحال فان تقديمه عليها يؤدي الى التباس الحال بالصفة في بعض الصور مثل رأيت راكبا
رجلا فقد توجه لاصالة تقديم المبتدأ على الخبر في بحث تقديم المسند اليه هو ان المسند صفة له والحال من
صفاته فهو متقدم عليه طبعا فناسب ان يقدم عليه لفظا اذا لم يمنع مانع ومن هذا يعلم وجه اصالة تقديم
ذي الحال على الحال فان الحال من عوارض ذي الحال والعارض متأخر عن الموضوع بالذات فكان
الاصل ان يؤخر عنه في اللفظ ايضا قوله فاصل العامل التقديم على معموله لان العامل بمنزلة المؤثر و
المعمول بمنزلة الاثر ومن المعلوم ان العلة متقدمة على المعلول سواء كان العامل فعلا او ما يجري مجراه نحو عرفت زيدا

نحو

نحو ان زيدا عارفا او وصفا يعمل الرفع والنصب نحو ان زيدا عارف او الخبر نحو من زيد او اسما نحو
غلام زيد وانما اخر الاسم لضعفه في العمل ووجه تقديم الفاعل على المفاعيل انه ركن من الكلام ومنزلته
الجزء من الفعل واما الترتيب فيما بين المفاعيل فكلام المصنف يشعر بان الاصل تقديم المفعول به بلا واسطة
ثم بواسطة ثم ظرف الزمان ثم ظرف المكان ثم المفعول المطلق ثم المفعول له وقيل الاصل تقديم المفعول
المطلق لكونه جزء مدلول الفعل والباقي كما ذكر وكان المصنف لم يرد فيه الفائدة في المفعول المطلق و
ترك المفعول معه لانه منصوب بالواو عنده فليس من معمولات الفعل وان كان من معمولاته عند الاخرين
ولم يجعل مثالا مخصوصا لان الكلام في معمولات صريح الفعل والفرق بين باب علمت وبين باب اعطيت
وكسوت ان المراد بالاول الذي يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول ويجوز عليه كونهما في الاصل
مبتدأ او خبرا بخلاف باب اعطيت وكسوت فانه وان كان يتعدى الى مفعولين الا ان ثانيهما لا يحمل
على الاول لكونهما متباينين صدقا الا ان مفعوله الاول لكونه في حكم الفاعل مقدم في الرتبة على مفعوله
الثاني فان زيدا في المثال المذكور اخذ الدرهم وعمرو اكتسى الجبة فكان كل واحد منهما مقدما في الرتبة
لما عليه التي فيه المقتضية للتقدم ولا ثاني ان في حكم فاعل بالتشكيك ولم يكن في حكم الفاعل [illegible]
كونه في حكم فاعل الفعل المذكور مع ان الامر ليس كذلك بل هو في حكم ما هو فاعل لما يجوزه مجازا في اعطيت فان
زيدا عاطٍ اي آخذ من قولهم عطوت الشيء اي تناولته باليد والاخذ بها والعاطي يده كما في كسوت
فان عمرا مكتسٍ وكأنه اشار الى هذا الفرق بين اعطيت وكسوت بعطف احدهما على الاخر مع كونهما
من باب واحد لان المراد بباب اعطيت ما يتعدى الى مفعولين متباينين قوله فاصلها ان تذكر مع
المتبوع اي بعده فلا يفصل بينهما لحق التبعية قوله فلا يتقدم منصوب عطفا على تذكر وانما كان
حق التوابع ان تذكر بعد متبوعها بلا فصل لكونها متحدة بالمتبوع من جهة كونها معربة باعرابه واحدة من
جهة واحدة [illegible] تكون بمنزلة نفس المتبوع [illegible] قوله نحو جاني زيد الطويل راكبا فان
الحال وهو راكبا لا يتقدم على الصفة وهي الطويل لان الحال وان كانت بمنزلة الصفة الا انها [illegible]
له في الاعراب بخلاف الوصف فانه متحد بالموصوف ذاتا واعرابا فهو اقرب اليه من الحال فلا يتقدم عليها
وكذا لا يتقدم المفعول به على تأكيد الفاعل نحو عرفت انا زيدا لان تأكيد الفاعل تابع له فلا يفصل بينهما
بالاجنبي وكذا لا يتقدم المفعول به على المعطوف نحو عرفت انا وفلان زيدا فان الاصل في

المعطوف بالحرف ان يذكر مع متبوعه وهو المعطوف عليه وتقديم المعطوف عليه يستلزم انتفاء المعية
وكذا لا يقدم المعطوف على التاكيد وان كانا تابعين لان التاكيد شرط لصحة العطف بالحرف فلا
من حيث التقديم على المعطوف وانما فصل الشارح الاخير عن المثالين الاولين بقوله وكذلك لان المعطوف
وان كان مشاركا للصفة والتاكيد في كونه من التوابع مثلهما الا انه يخالفهما من حيث انهما متحدان
ذاتا بمتبوعيهما فكون الاصل فيهما تقدمهما على ما لا يكون من التوابع ظاهر بخلاف المعطوف بالحرف فانه غير
المتبوع بالذات وبعيد عنه من حيث المعنى فكونه كسائر التوابع في استحقاق التقديم على غيرها ليس بظاهر فلذا
فصله عما سبق فقال وكذا الحكم في المعطوف فانه مع كونه مغايرا للمتبوع في الذات وبعيدا عنه شاركه سائر
التوابع في ان التقدم على غيرها قوله وغير ذلك اي بخبر معطوف على التوابع او كونه التوابع وذلك كالمفعول
الاول من باب اعلمت فانه يقدم على المفعولين الاخيرين وكالاسم المبهم المميز فان اصل التقديم على التمييز لان
التمييز انما يكون بعد ذكر المبهم وكالمستثنى منه فان اصل التقديم على المستثنى لان الاخراج يستدعي سبق
المخرج عنه وكالتمييز الذي هو في المعنى فاعل فان اصل التقديم على الظرف مثلا في نحو طاب زيد نفسا يوم الجمعة
وقوله بوصف الاصالة في موضع الصفة لموضع اي من الاشياء التي عرض له موضع موصوف بالاصالة وقوله
بالاطلاق متعلق بالاصالة فان لكل واحد مما ذكر من المبتدأ المعرفة وذي الحال المعرفة والعامل والفاعل وقوله
وكالتوابع قد عرف في علم النحو موضع اصلي من الكلام وهو ان يكون المبتدأ مقدما على الخبر وذو الحال على الحال
والعامل على المعمول والفاعل على المفاعيل وما يشبهها والتوابع على متبوعاتها والمراد بالاصالة هذه المواضع
بالنسبة اليها الاصالة الملتبسة بالاطلاق اي بالاطلاق عن كل الاشياء كما يعرض لها ما يوجب تاخيرها كالمفعول اذا
كان ضميرا متصلا والحال من النكرة والخبر عن النكرة والخبر الذي يكون لمتعلقه ضمير في المبتدأ مثل في الدار
صاحبها فان قولك صاحبها مبتدأ وفي الدار متعلق بما هو الخبر في الحقيقة وهو حاصل او حاصل وقد اشتمل
المبتدأ على ضمير الدار وجب تاخيره احترازا عن الاضمار قبل الذكر لفظا وكالمفعول الذي يرجع اليه الضمير
المتصل بالفاعل نحو ضرب زيدا سيده فانه يجب تقديمه على الفاعل لاحترازا المذكور فان هذه الاشياء وان
كانت في مواضعها الاصلية الا ان تلك المواضع ليست مواضع اصلية لها من حيث هي بل ان المواضع لها با
عتبار ما يعرض لها مثل كون المفعول ضميرا متصلا ومثل كون الحال حالا من النكرة ومثل كون الخبر خبرا
عن النكرة فان التقديم مواضع اصلية لها لا من حيث هي بل من حيث كونها مقيدة بالقيود المذكورة

وثانيها

وثانيها ان تكون العناية بتقديمه والاهتمام بشانه لكونه في نفسه نصب عينيك وان التفات الخاطر اليه
في التزايد كما تجدك اذا قال لك قائل اي قادح الهجر وصل من زيد وعمرو فقلت وقيل لك ما الذي تتمنى تقول وجه
الحبيب تتمنى او كما تجدك اذا قال لك احد عرفت شركاء له تقول شركاء وتقول له شركاء وعليه قوله
وجعلوا الله شركاء قوله لكونه في نفسه اي لكون ما يتقدم في حد نفسه وبالنظر الى ذاته متمكنا في ذهنك
لا يزول عن خاطرك الا لامر عارض حيث نصب عينيك والنصب بفتح النون وضمها مصدر قولهم نصب الشيء
اذا اقامه اي جعلته قائما وهو هنا بمعنى المفعول اي المنصوب بين عينيك وفي محاذاتهما قوله وان التفات
الخاطر اليه عطف على قوله لكونه بحر يجري التعليل اي لكونه نصب عينيك ولان التفات الخاطر اليه في التزايد
قوله وادي اي شيء والقادح ما ينشق الرأس وقوله وجه منصوب على انه مفعول ادري وما في قوله
كما مصدرية والتشبيه بحسب المعنى لانه قيل وثانيها ان تجده ذا عناية بتقديم ما يقدم لكونه في نفسه نصب عينيك
وجدانا مثل وجدانك ولفظ قيل عطف على قوله ادري وقوله قادح الهجر من اضافة المشبه به الى المشبه
كانه شبه الهجر بالقادح في كونه مانعا عن رؤية الحبيب وقوله تقول تتمنى مفعول تجد
وقوله فتقدم اي فتقدم المفعول على الفعل عطف على قوله تقول تقسيم الاوجه المفتراة يذكر عقيب تفسيره
وان تقدم في الوجود فان قيل كيف جاز ان يمثل كون التقديم لمجرد الاهتمام بقوله وجه الحبيب تتمنى مع ان
تقديم المفعول على الفعل من قبيل النوع الثاني من التقديم والكلام في الثالث منه وهو تقديم بعض
معمولات الفعل على بعض قلنا لانسلم ان الكلام في النوع الثالث من العناية والاهتمام بتقديم
ما يتقدم مطلقا اي سواء كان تقديم ما يتقدم من قبيل بعض معمولات الفعل على بعضها او لا بقي المغايرة
ولهذا اعتذر من هذا القبيل اعني التقديم لمجرد الاهتمام تقديم المبتدأ على الخبر وتقديم العامل سواء كان
فعلا تاما او ناقصا او حرفا او اسما على معموله ومثل ايضا بقوله وجه الحبيب تتمنى مع انه من تقديم المفعول
على الفعل قوله تقول شركاء اي بقوم وينتصب من الزمان والفضيلة في شيء اذا قام على بر من
الزمان او غيره والمفعول الثاني لقوله او كما تجدك ما هو قوله تقول شركاء وقوله وتقول له شركاء عطف
على تقول تقديره انه عرفت شركاء على معنى الانكار والتوبيخ فتقدم قولك له وهو المفعول الثاني في المعنى
على قوله شركاء المفعول الاول مع ان اصل التاخير لا من قال عرفت شركاء له يفهم من كلامه انه اعتقد ان
تعلق عرفانه بالشركاء وثانيهما تعلق عرفانه بان تلك الشركاء ثابتة له ولا شك ان مقصود المجيب

الاهتمام بانكار الامر الثاني وهو الاعتقاد بثبوت الشركا لله فلذلك يقدم لله على الشركا اهتماما
في انكار كون الشركا لله وعليه قوله تعالى وجعلوا لله شركا بتقديم قوله لله على شركا مع ان حقه التاخير
عنه لكون شركا مفعولا به بلا واسطة ولله بواسطة وقد مر ان المعمول بلا واسطة اقرب الى عامله فحقه
ان لا يتقدم عليه المعمول بواسطة وكذا ان جعلته ظرفا لغوا لشركا فان حق المعمول التاخير عن عامله ولو
جعلت لله في الاية مفعولا ثانيا لجعلوا لكان تقديمه على شركا على الاصل لانه في الاصل [illegible] لكان ذو
تقديم عليه بسبب كون العناية بما يتقدم اتم من اجل كون التقديم اصلا فيه لا من اجل كون المقدم في نفسه
نصب عين المتكلم بخلاف لا يخفى لان الاولين فان وجه التقديم فيهما كون العناية بما يتقدم اتم من جهة ان المقدم
في نفسه نصب العين للمتكلم ومطلوب له بوجه من الوجوه لا لاجل عارض من خارج فجعله مهما فانه في ذاته نصب
عينه لكونه مقصودا بالذات في مقام الانكار والتوبيخ والتعجب من حال من اثبت لله شركا مع انه ينبغي ان لا يكون له
شريك والاصل للرجوع في التقديم في مثل هذا المقام هو سلامة الذوق   او لعارض يورث ذلك كما اذا قدرت
في الحديث وتوهمت [illegible] من الاحوال من انت موهوم الحديث ملتفت الى [illegible] يعني يستنظر منه ما يتحدث الحديث
العام به فيه وذلك المعنى عنده [illegible] في شأن القاضي ساعة [illegible] لانه [illegible]
صاحبك لا تتوقف ان تذكره   قوله او لعارض عطف على قوله لكونه في نفسه والمستكن في قوله يورث ذلك
للعارض والبارز لما تقدم وذلك ان [illegible] كونه نصب العين قبل ابداء التفات الخاطر اليه ثم ان المصنف اورد
اربعة امثلة من عند نفسه للعارض ويبين فيه العارض الذي يورث العناية والاهتمام ثم عقبها باربعة
اخرى تامها من كلام الزمخشري مع ترتيب امثلتها اعني ان الاول من الاربعة الاخيرة نظير الاول من الاخر
الاولى وهكذا قوله ملتفتا [illegible] يجمع ظننت ومفعوله الاول [illegible] انت قوله يستنظر
صفة معنى [illegible] ضمير [illegible] ومفعوله الثاني [illegible] قوله الحديث مفعول المصدر الذي هو [illegible]
[illegible] الحديث [illegible] والغرض هو [illegible] بالجارية عند [illegible] للبيع
وقوله القاضي [illegible] قوله [illegible] متعلق بقوله لا تتوقف والكاف فيه [illegible] في
الوقوع [illegible] زيد [illegible] عمرو [illegible] ولد [illegible] زيد في قوله كما
جاء زيد [illegible] المسئلة الفلانية من كتاب [illegible]
[illegible] مسائل [illegible] الاخر [illegible] الاول في ذهنه وهو

كالمنتظر

كالمستنظر متى تورده في الذكر فتقول [illegible] من كتاب الاخر المسئلة الفلانية فتقدم المجرور على المرفوع
لما ذكرناه للاهتمام بالشي المقدم فقد يكون لاجل ان اصله التقديم وقد لا يكون الاصل بل يكون الاصل في
اخر يتعلق بذكر الشي المقدم فيقتضي الاهتمام بشانه ان ذكر المعنى الذي يقتضي الاهتمام بشان
المقدم فيما فيه احدهما يكون ذكر المعنى المقدم في حد ذاته مطلوبا لكن لا يزول عنه [illegible]
الالتفات الخاطر اليه على [illegible] واعلم انهما ان لا يكون ذلك الشي مطلوبا لذاته بل لاجل عارض عرض
فجعله مهما به نصب العين دون ان لم يكن في نفسه بالنظر اليه نصب العين وبين ذلك العارض بما مثل به
بقوله مثلها اقول لصاحبك وهو متعلق بقوله اذا اخذت في الحديث اي اذا اخذت في الحديث اخذا
مثل اخذك فيه فقولك لصاحبك هذا [illegible] كتاب الاخر فيه مسائل دقيقة [illegible] بسبب
قرائن الاحوال ان صاحبك ملتفت الخاطر الى كتاب الاخر [illegible] ذلك الكتاب [illegible] في ذلك الوقت [illegible]
وانه [illegible] ان [illegible] تورده [illegible] ان خاطر السامع تعلق بذكر ذلك الكتاب فتقول
اذا امكن ذكره [illegible] من كتاب الاخر المسئلة الفلانية فتقدم المجرور وهو قولك من كتاب على المرفوع
وهو قولك المسئلة الفلانية لكونه اهتماما بذكر ذلك الكتاب [illegible] المسئلة الفلانية لا لنفس
ذاته بل بسبب العارض وهو تعلق خاطر السامع بذكر الكتاب لا بذكر تلك المسئلة المخصوصة فان [illegible] المعنى
المذكور عارض [illegible] بكونه نصب عينيك وملتفت خاطرك وهذا المثال يوافق قوله تعالى في سورة
القصص وجاء رجل من اقصى المدينة وفي يس وجاء من اقصى المدينة رجل   او كما اذا وعدت [illegible]
وقوعه فانه من حال [illegible] خاطره الى وقوعه من جهة بعده ومن جهة [illegible]
انكارك اياه ضعفا وقوة بالنسبة ولا امتناع انكاره [illegible] القصد اليه [illegible] القصد
والاعتناء بذكره فاقتضى الاول اذا [illegible] اوجبت البلاغة ان تقول [illegible] حالة البعد من الوقوع [illegible]
يكون [illegible] وعدت انا [illegible] هو الامن [illegible] التلبيس [illegible]
بعد [illegible] في موضع من الكلام وان [illegible] حالة البعد من الوقوع [illegible] على
[illegible] وعدت هذا انا وانا [illegible] على المرفوع   قوله او كما اذا وعدت عطف على
قوله كما اذا اخذت اي في [illegible] الحديث [illegible] قوله اذا وعدت على البناء للمجهول [illegible] كما انت تستبعد مفعوله
الثاني [illegible] ما تستبعد وقوعه [illegible] بعده [illegible]

وتبعيده واراه والنكاره واليه ويذكره للموعود والذي هو ما انت تستبعد وقوعه الحكم
في تبعيد الجهة والابراز للموجود وقوله من جهة تبعيده متعلق بالالتفات وقوله بتقديره جملة وقعت صفة
لقوله من جهة وقوله بجد خبر له في قوله فاكل اي فاكل حال الالتفات فاطراد الى قوله من الجهتين المذكورتين
اللتين احديهما جهة تبعيده وثانيهما جهة اي ادخل في تبعيده من الاخرى لا تجد تفاوتا وبلغ انكاره اياه
بحسبها وتلك الجهتان في التبعيد وقوله ضعفا وقوة تمييز عن نسبة التفاوت الى الانكار وقوله بالنسبة
اي النسبة الى الجهتين المختلفتين في التبعيد وضمير تفاوته للانكار وذلك صفة لقوله تفاوته اي يستتبع تفاوت
تفاوت الانكار الذي هو التفاوت في الضعف والقوة تفاوتا في القصد اليه لان الانكار الذي يرد في
القصد اليه وتصوره ممتنع وما كان الانكار من قوله متفاوتا بحسب القوة والضعف بسبب انه فاطراد
يلتفت اليه تارة بجهة بتقديره في الجملة وتارة بجهة اخرى هي ادخل في تبعيده وكان الانكار الذي متوقفا
على القصد اليه والاعتناء بذكره استلزم تفاوت الانكار قوة وضعفا تفاوتا في القصد اليه والاعتناء
بذكره وتحكيه ايما كان بذكر المتكلم الا قوة ازيد واتم من الاعتناء بذكر المتكلم الا ضعيف بحيث يكون الانكار
ضعيفا يكون الاعتناء بذكر المتكلم ضعيفا فيذكر في موضعه من الكلام وحيث يكون الانكار قويا يكون
الاعتناء بذكره قويا فيؤخر الى من موضعه لهذا العارض فيقدم لان قوة القصد المتفرعة على قوة الانكار المرتبة
على قوة الجهة في التبعيد امر عارض زيادة الاعتناء بذكر المتكلم ويجعله الغرض بعين الكلام فيقدمه لذلك على موضعه
الاصلي فانتفع في الاول [illegible] الا تكون الجهة المبعدة او قوي التبعيد اذا انكرتما ما تستبعد وقوعه او وجبت
البلاغة ان تقول شيء يكون حاله في البعد من الوقوع هذه الحال اي يكون موجودا للغرض [illegible] اي وجدنا
هذا ما هو الا من الاكاذيب التي اخترعها المموهون فيقدم المنصوب المتكلم وهو هذا لبعد الفرع الذي هو انا
المؤكد للضمير الواقع وما عطف عليه لان موضعه في الكلام ان يكون متأخرا عنها لان حق المفعول ان يكون بعد التوابع
ولم يبلغ قوة الانكار بهذا الحال حد تقتضي العدول عن الاصل وقوله في الاول متعلق بقوله ان تقول لا بقوله
او وجبت ولا بقوله انكرت بشهادة قوله بعده وان تقول في الثاني الا انه يلزم على هذا ان يتقدم معمول خبر
ان المصدرية عليها وهو غير جائز فينبغي ان يقال في تصحيحه انه من قبيل الاتساع في الظروف [illegible]
او يقدر ان تقول خبر قوله في الاول ونظيره كثير في هذا الكتاب وهذا المثال هو المثال الثاني من امثلة
موافق لقوله تعالى في سورة المؤمنون لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا وفي سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن

وآباؤنا

وآباؤنا واو وجبت البلاغة ان تقول في الثاني اي فيما تكون الجهة المبعدة او قوي التبعيد
اذا انكرت الانكار ما تستبعده شيء حاله في البعد منتقلا الى هذه الحالة التي لا غاية وراءها على من يوعد
وعد [illegible] انا اي وجدنا فتقدم المتكلم المنصوب وهو هذا على المرفوع وهو انا وما عطف عليه اي نحن
المنصوب اي يتأخر عن المرفوع وتوابعه لان قوة الانكار المتولدة من قوة الجهة المبعدة وكونها ادخل
في التبعيد بلغت في هذه الصورة الى حد اقتضى العدول عن الاصل لان قوة الانكار متفرعة على قوة الاعتناء
بذكر المتكلم وقوة الاهتمام بذكره يستدعي تقديمه وان استلزم ذلك التقديم ان لا يذكر في موضعه الاصلي والعدول
عن الاصل قوله او كما اذا وقع في التأخير ما في مثل الذي [illegible] فلك رأيت الجماعة من تحت الجبل التي نام [illegible]
[illegible] من تحت الجبل [illegible] وان الجماعة المرئية جماعة تحت الجبل من غير شبهة وهو مراده [illegible]
لاحتمال ان يكون من تحت الجبل صلة [illegible] قوله كما اذا وقع عطف على قوله او كما اذا وقع [illegible] وهذا هو المثال الثاني لف
في امثلة التي اوردها ما هو بعض لتعيين لعارض فان قوله من تحت الجبل حال من الجماعة وقوله التي [illegible] صفة للجماعة
وحق الحال ان يكون متأخرا عن الصفة لان الاصل في الصفة ان لا يتخلل بينها وبين الموصوف شيء اجنبي
الا انه لما وجد في هذا التركيب ما يمنع من تأخيره الى ما بعد الصفة وهو انه يشتبه الحال بصلة [illegible] فانك
اذا قلت رأيت الجماعة التي نام [illegible] من تحت الجبل [illegible] الجار والمجرور بعد الصفة احتمل ان يكون من
تحت الجبل صلة [illegible] ومتعلقا به [illegible] قريبا من تحت الجبل فلا يلزم ان يكون الجماعة المرئية من تحت الجبل
فيشتبه المعنى المقصود بغيره فلكونه تأخيره [illegible] لهذه الاشياء هو الحال العارض الذي اورث الاهتمام
بذكره فقدمت على الصفة وهذا المثال يوافق قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا [illegible] من قومه
او مثل الذي [illegible] قوله الحمد لله الذي بعث الحق عيسى [illegible] هارون وموسى [illegible] قوله او عطف
الذي [illegible] قوله الحمد لله عطف على قوله مثل الذي [illegible] فقوله رأيت الجماعة وهذا هو المثال الرابع من امثلة
التي اوردها ما هو بعض [illegible] بالعرض فان مراعاة السجع اي رعاية موافقة اواخر الفواصل عارض اورث
زيادة الاهتمام بالمجرور [illegible] وهرون [illegible] على المفعول الذي واسطة [illegible] اي الجار والمجرور
ان يتأخر عن المفعول [illegible] وهذا المثال يوافق قوله تعالى في سورة طه آمنا برب هارون وموسى وفي
سورة الشعراء رب موسى وهرون فانه قدم فيها ما قدم للمحافظة على الفاصلة فان اكثر الفواصل
في سورة طه هو الالف وفي سورة الشعراء هو النون وكل واحد من المثالين الاخيرين ليس فيه ما نحن [illegible]

التقديم لذاته لكن قدم فيه ما قدم لوجود المانع من التاخير فان وجوده يقتضي التقديم بالعرض والمانع من التاخير في المثال الاول منهما معنوي وهو التباس المراد على تقدير التاخير وفي المثال الثاني لفظي وهو اختلال فصاحة التسجيع على تقدير التاخير وتهذه العارض مما يتفاوت جلاء وخفاء ولطفا والطف وتحوه اوضح مقامها تتباين فمن سليقة لا يرتضي عباره ومن طالع لا يؤمن عثاره وليس المستحق هناك تجرد الكذب على العقل سيد اتيه بوثبته من بينا قوله هذا العارض اشارة الى العارض الذي يورث الفاضل بتقديم ما يقدم والاهتمام بذكره مع ان صورته صورة التاخير والثاني جمعهما وهو الموضع الذي يعطى منه الشيء ويؤخذ قوله جلاء وخفاء منصوبان على التمييز اي تتفاوت تلك الثاني من جهة الظهور والاختفاء وكذا قوله لطفا والطف على معنى ان تلك الثاني تتفاوت من جهة كون بعضها لطيفا وبعضها الطف وقيل هما من اقسام الخفاء والالطف هو الاخفى واللطيف الخفي والمعنى تتفاوت مراتب الخفاء في اللطافة والمقدار المبداء وما هو في الاحر هو الموضع الذي يعجز فيه الفرس للسابقة ثم اطلق على المحل الذي تقع المسابقة فيها والضليع القوي من الضلاعة وهي القوة وشدة الاضلاع ويخدم شق الغبار كناية عن السبق فان الساتر اذا سبق لا يوصل اليه فلا يشق غباره الذي اثاره والظالع هو الذي في مشيه عيب اي عرج ضعيف يجانظلع البعير ظلعا اذا غمز في مشيه قوله وليس السبق هناك اي في مضمار المعاني قوله بمجرد الكذب اشارة الى انه لا يرضى بالكد ايضا ولهذه الجزالة الشيء بالبرو احاطته على الطائف الاعتبار ان في ايراد المعنى على اي تحلية بحسب مقتضيات الاحوال الا ترى ما نشاهدا مما يراعى في كلام البلغاء من وجوه لطيفة لا تعثرت عليه مما يراعى فيه من الطف من وجوه وانا القي اليك من القراءة عدة امثلة فيما تحن فيه لتستغني بها فيما عسى يطالع عليك من نظائرها اذا اصبت ان تتخذ بها سارح نظرك منها ان كان يعني قال في سورة القصص في قصة موسى عليه السلام وجاء رجل من اقصى المدينة فقدم المجرور بعد الفاعل وهو موضعه وقال في سورة يس في قصة رسل عيسى عليهم السلام وجاء من اقصى المدينة رجل فقدم ما كان ادائم بيان ذلك انه حين اخذ في قصة الرسل اشتمل الكلام على سوء معاملة اهل القرية الرسل وانهم اصروا على تكذيبهم وانهمكوا في غوايتهم مستشرين على باطلهم فكان مظنة ان يلقى السامع على مجرى العادة تلك القرية قائلا اما كان فيها من رجل فيه رشد وما فيها الا مستذعن من عمله في فكرتها الكارثة تلك الدار بحال فيما تأمل كان هناك قطر داني او قاص يتلفت حيث منتظر اي اتى الحدث بل هيبة بذكره فكان

لهذا

١٩٧

لهذا العارض فيهما فكان ما موضع له صالح ذكر بخلاف قصة موسى عليه السلام قوله لله دره المتنزيل يتعجب منه ومدح له واصل الدر اللبن ولما كان اللبن سبب تربية الرضيع ومؤثرا في طباعه واخلاقه يقول العرب في مقام المدح لله دره كناية ان انه ممن تولى تربية الله تعالى وتحلى باخلاقه فان من كان الله تعالى مربيه ومكمله يكون محمودا كاملا قوله واحاطته مجرور معطوف على الضمير المجرور اي ودر احاطة المتنزيل وتعدية الاحاطة بعلى لتضمنها معنى الاشتمال ومقتضيات الاحوال بعلى الصادق في نسخة المصنف وبكسرها على تصحيح الاكثرين وعلى تقدير الكسر يكون المعنى الاحوال المقتضية وقوله لا ترى ما نشاهدا اي من لطائف الاعتبار ان لشيئا فبيان ما قبله وقوله الا عثرت عليه الى ما اخذ كان الشيء مراعى فيها ما في المتنزيل من الطف وجوه قوله من وجه لطيف متعلق بيراعي كما ان من الطف وجوه متعلق بمراعي ولم يكن من الطف وجه على الافراد لقصد المبالغة اذ التقدير من وجوه الطف وجوه لان افعل التفضيل اذا اضيف الى نكرة كان مطابقا للمفضل افرادا وتثنية وجمعا على ما عرف في موضعه فيكون فيه من المبالغة ما لا يخفى لان المعنى يكون في ان كل اعتبار لطيف يراعى في كلامهم على وجه لطيف فقد روعي في كل الاعتبار في المتنزيل على وجوه هي الطف من كل جمع جمع من الوجوه والمقصود ان وجوه الرعاية في المتنزيل ازيد في الكيفية اي اللطافة والكمية اي العدد فقوله من الطف وجوه ابلغ من ان يقال من الطف وجه قوله فيما نحن فيه هو التقديم العارض يورث الاهتمام وان كان حقه التاخير قوله لتستغني اي لتطلب الغنى بتلك الامثلة فيما عسى يطلع عليك من نظائر تلك الامثلة واسم عسى ضمير راجع الى ما وقوله فيما عسى وقوله من نظائرها بيان لما عسى وضميرها ونظائرها ويتخذها للامثلة وقوله اذا اخبت ظرف ليستغني متعلق به والسارح مسرح وهو الموضع الذي ترسل اليه الماشية لترعى يقال سرحت الماشية سرحا اذا اسلمتها الى المرعى والمراد بسارح النظر المواضع التي يذهب النظر اليها ويتنزه فيها من الامثلة المذكورة قد سبق ان العارض الذي يورث الاهتمام بما يتقدم اقسام وان له مباني تتفاوت جلاء وخفاء وانما كان الحاكم في ذلك هو الذوق الحاصل من تتبع تراكيب البلغاء اراد ان يذكر ههنا عدة امثلة من القراءة الكريم لتلك الاقسام لتستغني بها فيما عسى يطلع عليك من نظائرها فقال اولا من تلك الامثلة وهو المثال الذي قدم فيه الشيء لاجل العناية التامة بذكره فقدم الفاعل في سورة القصص

على المجرور وهو قوله من اقصى المدينة على الاصل لان موضع الجار والمجرور في الاصالة يكون بعد الفاعل وقد
يعرض ما ينافي يوجب العدول عن الاصل فذكر الفاعل في موضعه الاصلي حيث قيل وجاء رجل مؤمن من آل فرعون
وهو ابن عم فرعون من اقصى المدينة يسعى لا يشتد عدوا ليعلم موسى عليه السلام ما هم آل فرعون في حقه بان قال له يا موسى
ان الملا يأتمرون بك اي يتشاورون بسببك ليأمر بعضهم بعضا ليقتلوك فاخرج اني لك من الناصحين بخلاف
قوله تعالى في سورة يس في قصة رسل عيسى عليه السلام الى اهل انطاكية وهو هذه الآية وجاء من اقصى المدينة
رجل هو حبيب النجار يسعى ليعلم الرسل ما هم به وقصد اهل انطاكية من الرجم ونحوه فقدم المجرور في هذه الآية على
المرفوع مع ان تقديمه خلاف الاصل لوجود ما يقتضي التقديم عليها وهو كون ذكر المجرور مهما اي للعارض الذي ذكره
وانتظار السامع للاتمام المتعلق بذكره وذلك لانه لما جيء اقتضى في قصة الرسل اشتمل الكلام على سوء معاملة اصحاب
القرية الرسل وعلى انهم اصروا على تكذيب الرسل وتجاوزوا طغيانهم فكان مظنة ان تمنى الكلام على ذلك مظنة ان يلعن
السامع تلك القرية قائلا ما انكر امر هذه اي لعلها خير او ما جهدوا وهي مترددة في انه كانت تلك الكدرة ال
القرية عمتها عنها بخفية الا بجانبها اي بجوانبها واطرافها كذلك ام كان هناك قطر اي جانب دان اي قريب
او قاص اي بعيد منبت خير فكان بسبب هذا التردد منتظرا ان قال الحديث هل ثم بذكر منبت الخير ويقصده
فكان ذكر منبت الخير بهذا العارض المذكور مهما فلذلك قدمه على الفاعل قوله فقدم اي قدم المجرور على الفاعل
قوله ما للحاد اسم يجوز فيه فتح اللام مع تشديد الميم ويجوز ايضا كسر اللام مع تخفيف الميم والاول اصح رواية
والفصيح قوله وانهمكوا في غوايتهم اي لجوا وجدوا فيها قوله مستشعرين اي حال كونهم مبالغين في الاصرار
على باطلهم ملحين دونه لما فيه من الاستشعار الموجب للمبالغة والالحاح ويدل عليه قوله في قصتهم اذ
ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل
الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وحسبك كان في قوله فكان مظنة انه يلعن السامع راجع الى الاستثناء المدلول
عليه بقوله اشتمل الكلام والكدر قلة الخير وتربته منبتا منصوبان على التمييز اي ما كدر شربها وكدر منبتها
وقوله كانت معمور محلا اي حال كون السامع يجيل في فكره مع هذا الكلام وفا فكر يلقم خبر سياق الحديث
اي يستقرئه سياق الحديث هل يلم بذكر القطر الذي هو منبت الخير فلما كان ذكر هذا القطر لاجل هذا العارض
وهو تشوق السامع الى ذكره واهتمامه به وكان فيما جاء موضع صالح لذكره ذكره وقدم على المرفوع الذي هو
رجل ومنها انه كان من سورة المؤمنين لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا فذكر بعد المرفوع ما تبعه المنصوب

٣٩٩

١٩٨

وهو موضوع وقال في سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا فقدم المرفوع المنصوب ههنا بذلك مما ذكر ان
الذي قبل هذه الآية أئذا كنا ترابا وآباؤنا وفي الذي قبل الاولى أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما فالجهة
المنظور فيها هناك هي كون انفسهم ترابا وعظاما والجهة المنظور فيها ههنا هي كون انفسهم وكون آبائهم
ترابا لا جزء هناك من بنائهم على صورة نفسه والاشبه انه ادخل عندهم في تبعيد البعث فاستلزم زيادة
الاعتناء بالقصد الى ذكره فصيره هذا العارض اهم قوله وهو من الامثلة التي وعد المصنف
انه يلقيها اليك مسامعا من القرآن ما يقدم لكمال العناية بسبب كونه نصب العين لعارض قوله تعالى في سورة
المؤمنين قالوا أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا من قبل ان
هذا الا اساطير الاولين وفي سورة النمل وقال الذين كفروا أئذا كنا ترابا وآباؤنا أئنا لمخرجون لقد
وعدنا هذا نحن وآباؤنا من قبل ان هذا الا اساطير الاولين والاساطير جمع اسطورة الاكاذيب مكتوبة بالجملة الاسمية
المؤكدة بان واللام اي انبعث اذا متنا الخ اذا كنا وتكرر همزة الاستفهام مبالغة في الانكار وهذا
اشارة الى البعث والاخراج من القبور وقوله هناك اشارة الى الآية الاولى وههنا اشارة الى هذه
الآية وهو وآباؤنا في المعطوف وذلك موضعه لتاخر رتبة المنصوب عن المرفوع والمعطوف فاقتضى تقديمه
بخلاف قوله في سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا حيث قدم فيه المنصوب على المرفوع لوجود ما
يقتضي التقديم هناك يذكر هنا ذكرناه ان الذي قبل الآية التي في سورة النمل أئذا كنا ترابا وآباؤنا والذي
قبلها في سورة المؤمنين أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما فالجهة المنظور فيها في الآية التي في سورة المؤمنين
هي كون انفسهم ترابا وعظاما والجهة المنظور فيها في الآية التي في سورة النمل كون انفسهم وكون آبائهم
ترابا لا جزء هناك اي في الجهة المنظور فيها في هذه الآية من بنائهم على صورة نفسه اي التي كل جزء بخلاف
الجهة المنظور فيها في الآية الاولى فان هناك جزء على صورة نفسه وهو العظام والاشبه ان الجهة
المنظور فيها في الآية الثانية التي في النمل ادخل عندهم في تبعيد البعث من الجهة المنظور فيها في
الاولى اذ لم يبق منهم ولا من آبائهم جزء على صورة نفسه بخلاف في المؤمنين فاستلزم كون الجهة المنظور
فيها ادخل في تبعيد البعث زيادة الاعتناء بالقصد الى ذكر المنصوب وهو البعث المشار اليه بهذا
فصيره هذا العارض اي هذا العارض الذي هو كون الجهة المنظور فيها ادخل في التبعيد حيث المقصود
اهم لاقتضائه زيادة الاعتناء بذكره والبنى بضم الباء وكسرها جمع بنية بضمها وكسرها على طريقة

عن قومه في سدرة وسدر ومنها ان قال في موضع من سورة المؤمنين فقال الملأ الذين كفروا
من قومه فذكر المجرور بعد صفة الملأ وهو موصوف كما وقع كذا في موضع آخر منها وقال الملأ من قومه الذين
كفروا فقدم المجرور لعارض صيّره بالتقديم اولى وهو انه لو اخر عن الوصف وانت تعلم ان تمام الوصف
بتمام ما يدخل في صلة الموصول وتمامه واترفناهم في الحيوة الدنيا لاحتمل ان يكون من صلة الدنيا وانه
الامر في القائلين انهم من قومه ام لا اي ومن تلك الامثلة قوله تعالى في موضع من سورة المؤمنين فقال الملأ
الذين كفروا من قومه ما هذا الا بشر مثلكم يريد ان يتفضل عليكم ولو شاء الله لانزل ملائكة
ما سمعنا بهذا في آبائنا الاولين فالموصول مع صلته وهو قوله الذين كفروا صفة الملأ ولو ذكر المجرور اعني
من قومه بعد الصفة المذكورة كما يعرف من كونه لما ارجع المجرور حالا او كون الاصل عدم جواز الفصل بين
الصفة والموصوف اللهم الا لعارض يوجب ذلك اي العدول عن الاصل فلم يوجد ذلك العارض في هذه
الآية بخلاف قوله تعالى في موضع آخر من سورة المؤمنين وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء
الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا ما هذا الا بشر مثلكم يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون
فانه قدم المجرور وفصل به بين الصفة والموصوف لوجود العارض الذي اقتضى العدول عن الاصل وصيّر المجرور
بالتقديم اولى وذلك لانه لو اخر المجرور فيها عن وصف الملأ وهو الموصول مع صلته لكان الواجب ان
يذكر بعد تمام الوصف لان تأخيره عن الوصف انما يتحقق اذا اخر عن تمام الوصف والا لم يكن تأخيرا
عنه بل توسيطا له بين اجزاء الوصف ولا شك ان تمام الوصف ههنا بتمام ما يدخل في صلة الموصول
وتمامه قوله واترفناهم في الحيوة الدنيا فكان الواجب ان يذكر بعد ذكر الدنيا ويقال وقال الملأ
الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا من قومه وحينئذ احتمل ان يكون المجرور من
صلة الدنيا اي من متعلقات الدنيا وتوهم لان الدنيا مؤنث الادنى من دنا منه اي قرب منه فيكون
المعنى واترفناهم في الحيوة القريبة من قومه فلا يكون الملأ القائلون من جملة قومه مع انه من قومه و
يمكن ايضا ان يكون المجرور من صلة الدنيا بل يكون حالا من الملأ ثم يكونون من قومه فيشتبه المعنى
المراد بغير المراد على تقدير تأخيره عن الوصف حيث لا يعلم ان الملأ القائلين هل هم من قومه ام لا مع
ان المراد بيان انهم من قومه فقدم المجرور على صفة الملأ وان كان تقديمه على خلاف الاصل لعارض صيّره بالتقدم
اولى وهو كون تأخيره عن الوصف مستلزما لاشتباه الامر في القائلين هل هم من قومه ام لا ومنها

ان كان

ان كان في سورة طه آمنا برب هرون وموسى وفي سورة الشعراء رب موسى وهرون للمحافظة
على الفاصلة اي ومن تلك الامثلة ان قال تعالى في سورة طه فالقي السحرة سجدا اي توبة مما صنعوا
ورهبا وتعظيما لما رأوا من عظيم قدرة الله تعالى وروي انهم في سجودهم رأوا الجنة ومنازلهم فيها
قالوا آمنا برب هرون وموسى فقدم هرون في هذه السورة مع ان الحق تأخيره عنه لانه خليفته ووزيره
للمحافظة على الفاصلة فان اواخر الفواصل في سورة طه هي الالف وقال في سورة الشعراء فالقي السحرة
ساجدين قالوا آمنا برب العالمين رب موسى وهرون فقدم فيها موسى على هرون للمحافظة على الفاصلة
ايضا لان اواخر الفواصل في هذه السورة هي النون واقتصر من الامثلة على ما ذكر فان كان المراد
الا مجرد التنبيه دون التتبع لنظائرها في القرآن وتفصيل القول فيها فان بين الكلام بان جميع ما وقع
ذكره من التفاصيل في هذه الانواع الثلثة من قصر التقديم والتأخير هو مقتضى الظاهر فيها و
وقت ما سبق ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر طريق البلغاء يستكثرونه ابتناء بنوع كان نوع
باعتبار من الاعتبارات فليكن على ذكر منك ما ذكر قدرا من الامثلة التي بلية المشتملة على التقديم والتأخير
التأخير بسبب يخص كان الغاية بناء لكونه نصب العين لعارض وكان فلنقتصر على ايراد الامثلة التي
على ما ذكر اذ ليس الغرض من ايرادها الا مجرد التنبيه على مواقع التقديم لعارض يورث الاهتمام بشأنه لكون
في القرآن دون التتبع لنظائر تلك الامثلة وضمير فيها للنظائر وقوله فاتبين حال من المستتر في قوله
ولنقتصر وقوله ان جميع ما وقع متعلق بقوله فاتبين وقوله في هذه الانواع الثلثة اشارة الى
اعتبار التقديم والتأخير فيما بين الفعل والفاعل المعنوي وفيما بين الفعل وغير الفاعل المعنوي وفيما
متعلقات الفعل وقوله هو مقتضى الظاهر خبر ان في قوله ان جميع ما وقع وضمير فيها راجع الى الانواع
الثلثة اي انما هو مقتضى الظاهر في الانواع الثلثة قوله يستكثر من نوع فكان نوع كتنزيل العالم بوجود الفعل
مع الخطاب في الفاعل منزلة الجاهل فيقال سعيت انا في حاجتك اذا كان الكلام لا على مقتضى الظاهر
وكتنزيل الجاهل بذلك منزلة العالم فيقال انا سعيت في حاجتك وكتنزيل من لا يعتني بشأنه منزلة من
يعتني بشأنه فيعطى ان نقدمه وبالعكس الى غير ذلك من الانواع فليكن ذلك على ذكر منك حتى لا يحكم
ان تعترض علينا بانه وجد شيء في كلام البلغاء مما يخالف ما ذكرناه من الحالات المقتضية لهذه الانواع
الثلثة من قصر التقديم والتأخير واما الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة كان وان ما

واذ واذا ما واذما ومتى ومهما واين وانيما وحيثما ومن وما ومهما واي وانى وكلها الفه
يكشف عنها القناع وقوفك على ما بين هذه الكلم من التفاصيل اما ان فهي للشرط في الاستقبال والاصل
فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط كما تقول ان تكرمني اكرمك وهو لا يعلم اتكرمه ام لا فان استعملت
في مقام الجزم لم تخل من نكتة وهي اما التجاهل لاستدعاء المقام اياه واما لان المخاطب ليس بجازم كما تقول
لمن يكذبك فيما انت تخبر به ان صدقت فقل لي ماذا تفعل واما تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب
العلم كما تقول للاب ان كان لا يراعي حقه ان لم اكن لك ابا كيف تراعي حقي وما ستفاء الجزم بتحقق
المعلق عليه مخافة شبهة فلما يترك المضارع في بليغ الكلام الى الماضي الموذن بالتحقق نظرا الى لفظ غير
نكتة ... في قوله تعالى ان يثقفوكم يكونوا لكم اعداء ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء وودوا لو
تكفرون ترك يودوا الى لفظ الماضي اذ المعهود لكن محتمل وواد بهم لكونهم من الشبهة فكان محتملا كونهم
ان يثقفوهم اعداء لهم وباسطي الايدي والالسنة اليهم بالقتل والشتم وانما جعل هذه الكلمة التي ذكر
لم يذكرها على التفصيل هنا فقد فيما سبق من الكلمات استغناء عن تفصيلها بتفصيل معاني هذه الكلم
اذ يعلم تفصيلها وقد اشار اليه بقوله فالذي يكشف عنها القناع وقوفك على ما بين هذه الكلم من التفصيل
وذلك لان الاحاطة بمعانيها على التفصيل يعلم انه اذا كان مقتضى المقام تعليق بمعنى بعينه من تلك المعاني
وجب استعمال اللفظ الموضوع له كان اذا كان مقتضى المقام تعليق الحكم بما هو قطعي الوقوع تحقيقا او تنزيلا
كان الوجه ايراد اذا وكان الوجه ذكر ان اذا كان الامر بالعكس مما ذكر وهكذا الحكم في الجميع وانما خص
المشروط بالمختلفة لاختلافها في الاستقبال والمضي وفي عموم العقلاء وعدمه وفي كونها حرفا واسما
وظرفا وغير ظرف وذكر اذ وحيث بلفظ ما ولم يقيد بهما اذ وحيث لانهما بدون لفظ ما لا يقعان
في الشرط بخلاف اذا ومتى واين فانها تقع شرطا بلفظ ما وبدونها الا ان اذا انما يجزم في الشعر
شذوذا واذا تصبك خصاصة فتجمل وانما لم يذكر اما وان كان من حروف الشرط واستغنى عنه بذكرها
فانها بمعنى واحد فان قلت لم لا يجوز ان يكون ترك ذكرها لانها تفيد العموم لا التقييد الا يرى انك اذا قلت
اما زيد فمنطلق افاد العموم لا التقييد قلنا لا نسلم ان افادة العموم ينافي التقييد فان الحكم كانه قيد
بشرط مخصوص ويعلق عليه تقييدا ايضا بما في حوادث الدنيا كلها واما مهما فما على الفعار ها
الابهامية بما الشرطية كما تقصد باذا ومتى واين لافادة زيادة الابهام قوله ما بين

هذه

هذه الكلم اي ما ذكر كذلك لان بعض ادوات الشرط والتعليق اسماء وبعضها حروف فلم يصح ان
يقال بين هذه الاسماء ولا بين هذه الحروف فوجب المصير الى لفظ يتناولهما القبيلتين ومعنى كون هذه الكلم
المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة موقوفة على معرفتنا ما بين هذه الكلم من التفاصيل ثم ان تفصيل
ما بينها من التفاوت في اصل الوضع بحال الكلمات فهي للشرط في الاستقبال التي لتعليق حصول مضمون جملة
بحصول مضمون جملة اخرى في الاستقبال فقوله في الاستقبال ظرف بمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط اي
حصول مضمون الجملة الاخرى وليس ظرفا للجملة الاولى وهي الجزاء الذي ذكر اولا في تفسير معنى الشرط لان
المقصود تقييد حصول مضمون الجملة الموقوف عليها بالاستقبال ليلزم منه كون الموقوف مقيدا به ايضا
دون العكس وابتدأ من جملة كلم الشرط بان فلانها الاصل وعقبها باذا لمجاورة فانسبتها اياها في سائر
الظروف الاقرب فالاقرب ثم بما يختص العقلاء وقدم ما على مهما لان اصلها عند البصريين ما واخر اي و
انى لعلتهما وفصل لو بحلة الكاف لانها تباين سائر ادوات الشرط في انها للمضي اصلا بخلاف غيرها فانها
قد تجزم في الشعر كلمة من قوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وفي انها للمضي قوله والاصل فيها الخلو عن الجزم
بوقوع الشرط يعني جزم المتكلم بدليل قوله فان استعملت في مقام الجزم لم تخل عن نكتة وهي اما التجاهل و
اما لان المخاطب ليس بجازم والمراد بكون الخلو المذكور اصلا فيها انه معتبر في ابتداء الوضع وانها لا
تستعمل في غيره الا لعارض والا فمعنى قوله الخلو عن الجزم بوقوع الشرط وعدم التعرض للخلو عن
الجزم باللا وقوع يوهم جواز استعمالها فيما يجزم المتكلم بعدم وقوعه كالامور المستحيلة الوقوع وما يجري مجراها
موافق لما هو الاصل فيها وليس كذلك الا لطافة الاولى ما على ان ان للمعاني المحتملة المشكوكة وانما يستعمل
فيما يتردد بين ان يكون وبين ان لا يكون فمراد المصنف بما ذكره من الخلو هو الخلو عن الجزم بوقوع الشرط
ولا وقوعه ايضا بدلالة قوله وهو لا يعلم اتكرمه ام لا اي لا يعلم القائل وقوع الشرط ولا عدم وقوعه
وبدلالة انه جعل ان لم اكن لك ابا خارجا عن الاصل لنكتة مع ان الجزم فيه انما هو بلا وقوع الشرط
الذي هو عدم كونه ابا له لا بوقوعه على ما سبق الى بعض الاوهام فثبت انه لا بد في كون استعمال ان على
وفق الاصل ان يستعملها المتكلم في تعليق الحكم على ما لا يجزم بوقوعه ولا بعدمه وقوله الا ان المصنف
لم يتعرض للخلو عن الجزم باللا وقوع لان ذلك مشترك بين اذا وبين ان ومقصوده ههنا ذكر ما به
تمايزان وهو الخلو عن الجزم بالوقوع قوله فان استعملت في مقام الجزم اي بوقوع الشرط او لا وقوعه

في المستقبل لم تخل هذه الاستعمالها عن نكتة تناسب ذلك الاستعمال لامتناع ان لو للاصل في الكلام
البليغ بدون نكتة اي نكتة لطيفة مبنية على ما امر وقد تقرر انه لا يصار الى اخراج الكلام على خلاف مقتضى
الظاهر الا لنكتة معتبرة والنكتة ههنا ما اشار اليه السكاكي لاستدعاء المقام ذكره كما في قول الغلام في جواب
من يسأل عن سيده اهو في الدار وهو يعلم انه فيها اضرب بالتخت على الباب تطلبه وان كان المخاطب ليس
بجازم بوقوع الشرط فيبنى الكلام على ما هو عليه من الحكم من الجزم بطريق المسايرة معه كما تقول لمن
يكذبك في الكلام الذي تخبره ان كنت صادقا فيما قلته فقل لي ماذا تقول فانك تقول انك جزمت بوقوع الشرط وهو
صدقك لكن لما كان من تخاطبه غير جازم به بل منكر اياه نزلت نفسك منزلته في عدم الجزم فقلت ان صدقت الخ
وانما نزل المخاطب منزلة الجاهل بوقوع الشرط مع علمه به لكن لعدم جريه بموجب العلم كما يقول الاب لابن لا يراعي
حقه اضر ما شئت اي ان لم اكن اباك كيف تراعي حقي فان ذلك وان صدر من المتكلم وهو الاب من المخاطب هو الابن جازم
بكون الاول اباه الثاني لكن الابن لما لم يراع حق ابيه صار كانه لا يعرف انه ابوه فلذلك استعمل فيه ما كان اصله
للخالي من الجزم وان الخ فقد نكتة تستعمل ان في مقام جزم المتكلم في هذه الثلث لان اعتبار عدم الجزم بالنسبة
الى المخاطب بحسب نفس الامر وانما هو بالنسبة الى المتكلم لا يكون الا على سبيل الادعاء اذا المفروض كونه
جازما بوقوع الشرط فلذلك لم تحصر الاقسام فيما ذكر ثم ان المصنف لما ذكر ان الاصل في كلمة ان عدم الجزم
بوقوع الشرط بل كونه مشكوكا فيه يحتمل الوقوع واللاوقوع يتفرع عليه فرع على الطبيعة فقال والامتناع بالجزم بتحقق
المعلق بلا في تحققه لشبهة فلا ينبغي المضارع الا الماضي ولام التعليل في قوله والامتناع متعلقة بقوله فلا
يتكرر تعليل لامتناع ان الجزاء معلق تحققه بتحقق الشرط الذي في تحققه شبهة والموقوف على المشكوك التحقق مشكوكه
فيكون الجزاء مشكوك التحقق فحقه ان يعبر عنه بالمضارع فلا يكون ايراده في صورة الماضي الموذن بالتحقق
نظرا الى اللفظ مناسبا له الا ان يكون هنا نكتة تدعو الى ذلك ويعلم ما ذكره من ثبوت الشبهة في تحقق الشرط ان
الاصل فيه ان يكون مضارعا فلا يعدل عنه الى الماضي الا لنكتة وانما قال نظرا الى اللفظ لان ما هو في صورة
الماضي ليس بماض من حيث المعنى بواسطة كلمة الشرط بل انقلب الى معنى الاستقبال بسبب وقوعه في حيز اداة الشرط
الا ان اللفظ اعتبار صورة الماضي موذن بالتحقق فلا وجه لان يعبر به عما هو مشكوك التحقق قوله مثل
ما ترى يجوز فيه ثلثة اوجه من وجوه الاعراب الجر على انه صفة لنكتة والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
اي هي مثلها ترى والنصب على انه مفعول الفعل المقدرة والرواية هو النصب مثل لنكتة العدول الى الماضي

لا الماضي

الى الماضي بلا في قوله تعالى ان يثقفوكم يكونوا لكم اعداء ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء وودوا
لو تكفرون نزلت لما كتب حاطب بن ابي بلتعة كتابا الى مشركي اهل مكة يخبرهم بقدوم رسول الله صلى الله عليه وسلم
يخبرهم له لكون اولاده عندهم بمكة والمعنى ان يصادفوكم ويظفروا بكم مشركوا مكة يظهروا اعداوتهم و
يعملوا بمقتضاها ولا ينفعكم القاء المودة الى الكفار فانه تعالى ذكر في معرض جزاء هذا الشرط ثلث جمل معطوفة
كل واحدة مستقلة بالجزائية احدها يكونوا لكم اعداء اي يظهروا اعداوتهم ويعملوا بمقتضاها الا ان نفس
العداوة ثابتة متقررة غير معلقة بوجدانهم للمؤمنين وثانيها يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي
بالقتل والضرب والشتم ونحوه من وجوه الايذاء باللسان وقد ذكرهما بلفظ المضارع بصيغة المضارع
على ما هو الاصل وثالثها قوله وودوا لو تكفرون بصيغة الماضي عدل فيه عما هو الاصل في الجملة الجزائية المعلقة
بلا في تحققه شبهة للدلالة على انه لزومهم هذا المعنى وهو ودادتهم كفر المؤمنين وارتدادهم من الاسلام
للشرط المذكور وهو وجدانهم المؤمنين وظفرهم بهم امر واضح بحيث لم يخف ودادتهم لكفر المسلمين
من الشبهة والاصل ان ما كان في الاولين وهي اظهار العداوة وبسط الايدي والالسن بالقتل والضرب
والشتم فان تلك الودادة لا شبهة في تحققها اصلا بخلاف الاولين فانهما تجانس كلا لمن المصادقة
يتذكر ما بينهم من القرابة والصداقة السابقة بخلاف الودادة فانها لا تترك اصلا اذ لا احب عندهم
من كفر المؤمنين فانه ازالة الانبياء لهم والتعصب للكفار ولذا يتجه عادة المخاصمة وينقطع دابر المنافقة
والمحاربة ولما ضعفت امر الشبهة ولا احتمال في جانب الودادة نزلت منزلة المحقق وادرجت على صورة
الماضي الموذن بالتحقق فان قلت الودادة حاصلة قبل المصادفة فلا تكون معلقة بما قال الاولى له
يجعل وودوا حالا بتقدير قد او معطوفا على مجموع الشرطية اجيب بان المراد اظهار الودادة وما
يترتب عليها من الجد والاجتهاد في رجوعهم عن الاسلام كما ذكر في قوله يكونوا لكم اعداء لو صحبهم الا
وعطفا عرو عن الفائدة بلا طائل واذا الشرط في الاستقبال فان كان عدم اذا اذا ادخلت من نفسه
اذا قربنا منهم بزمانهم بشكره على نحو ان نصب لهم سنة كما قدمت ابراهيم اذا اتاهم بقطوفه مما وزار
ادا ارفع لجاوا والاصل فيها القطع بوقوع الشرط كما اذا اعلمت اذا طلعت الشمس اذ مرت اكرمتك
فقطعا انما تحقيقه كما في المثال المضروب او باعتبار ما ظنا وهو النكتة في الحكمة بطلب التعليق ان كان
موجبا في المستقبل في الاستقبال لكونه الماضي اقرب الى القطع من المستقبل في الجملة نظرا الى اللفظ فان

فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه بلفظ إذا في جانب الحسنة
حيث أريد الحسنة المطلقة لا نوع منها كما في قوله تعالى وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله
ففي قوله تعالى أي أصابتهم خصب من الله لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به لكثرة وقوعه ولهذا
ولذلك عرفت ذاتا باللام لكونها معهودة أو تعريف جنس والأول أحق بالبلاغة وبلفظ إن في جانب السيئة مع
تنكير السيئة لأن السيئة الأمر النادر بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ولا يقع إلا شيء منها ولذلك قيل في بعض
أيام البلاء فهل عدوا أيام الرخاء ومنه وإذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها وإن تصبهم سيئة بما قدمت
أيديهم إذا هم يقنطون بلفظ إذا في جانب الرحمة وكان تنكيرها وقصد النوع للنظر إلى لفظ الإذاقة
فهو المطابق للبلاغة لما كان المصنف في صدد بيان ما بين كلمتي الشرط من التفاصيل وامتياز بعضها
عن بعض في أصل الوضع وذلك يستدعي ذكر كل واحدة منها على التفصيل كان الظاهر أن يقول أما إن فهي
لكذا وأما إذا فهي لكذا بإيراد كلمة أما التفصيلية في كل واحد من المعطوفين إلا أنه اكتفى بإيرادها فيما هو
الأصل في إفادة معنى التعليق وهو كلمة إن فعل ما لا لكلمة في الشرط وتركها في المورد التي عطفها عليه إذ فهم
من العطف أن جميع ما ذكره في هذا المقام تفصيل لمعاني كلمتي الشرط ولم يجيء بإن وإذا بأن قال أما إن
وإذا فهما للشرط في الاستقبال ثم يفرق بينهما بأن الأصل في الأولى أن لا يقطع المتكلم بوقوع الشرط
في المستقبل وفي الثانية أن يقطع بوقوعه فيه بناء على أن دلالة إذا على معنى الشرط والتعليق ليست
في الوضوح كدلالة إن عليه إذ هي تأتي لمجرد الظرفية أيضا كما في قوله تعالى والليل إذا يغشى فإنها فيه
بمعنى الوقت فلا يستحق جوابا فلذلك احتيج في بيان كونها للشرط إلى دليل فقوله قال الله تعالى وإذا
مس الناس ضر أي شدة كقحط ومرض دعوا ربهم منيبين إليه أي ملتجئين إليه في الشدائد ثم
إذا أذاقهم منه رحمة أي خصبا وصحة إذا فريق منهم بربهم يشركون أي الشأن في بيان شرطيتها فإن
كلمة إذا فيه شرطية لا لمجرد الظرفية بدليل دخول إذا المفاجأة في جزائها كدخولها في جزاء إن
فإنها لو كانت ظرفية لاستغنت عن الجواب فضلا عن أن يدخل في جزائها ما يقوم مقام الفاء في الدلالة
على كون ما بعده مرتبا على ما قبله فإن إذا التي للمفاجأة تقوم مقام الفاء في الدلالة على الترتيب لأن
المفاجأة عبارة عن مصادفة الشيء بغتة فيناسب ترتب الشيء على غيره بلا مهلة فلما أجيبت كلمة
إذا فيه بما يجاب به عن الشرط وإذا الفجائية علم أنها شرطية لا ظرفية محضة فلما احتيج إلى كونها شرطية

لى الاستدلال

إلى الاستدلال لم يجمع بينها وبين إن بل ذكر كل واحدة منهما على انفرادها قوله والأصل فيها أي في
كلمة إذا القطع أي قطع المتكلم بوقوع الشرط في زمان الاستقبال وذلك لغلبة استعمالها في المقطوعات
كغلبة استعمال إن في المشكوكات والاستعمال الغالب يستدل به على الوضع والأصالة إذا لم يكن ثمة مانع
ذكر قوله قطعا مصدر المصدر الموقوف على القطع على نحو الجبني ضربا شديدا أو قوله تحقيقا صفة
أي قطعا تحقيقيا وقوله أو باعتبار عطف على تحقيقا أي قطعا ملتبسا باعتبار على أن تكون الباء في قوله باعتبار
للملابسة وقطعا حاصلا بسبب اعتبار على أن تكون الباء فيه للسببية والمراد بيان أن القطع على قسمين حقيقي
كما في قوله إذا طلعت الشمس غدا فإن المظنون قد ينزل منزلة المقطوع به لاعتبار خطابي أي ظني كإظهار
الوثوق كما في نحو قولك إذا أنعم عليك زيد فأكرمه بجعل إنعامه مقطوعا به لكمال جوده وظهور سخاوة أو لطلب
رد كإظهار الشغف وتعلق القلب بوقوعه كقوله إذا لاقيت ليلى بخلوة زيارة بيت الله رجلان
حافيا وقد صحف جماعة من أهل خراسان ومن تبعهم قوله رجلان برجلاي وبنوا عليه خرافات في إعراب
البيت والإعلام عن عراقي الكرخ وأهل الشام فإنهم يحفظونه برجلان وقد ذكر هذا المصحف بحضرة جمع من
أدباء الشام فاتخذوه أضحوكة بينهم قوله وهي النكتة أي كون الأصل في إذا الجزم بوقوع الشرط هو
النكتة في تغليب لفظ الماضي مع إذا على المستقبل فإن الأكثر أن يقال إذا ضربت ضربت دون أن يقال
إذا تضرب قوله في الاستعمال متعلق بتغليب وقوله في الاستعمال متعلق بقوله في تغليب لفظ الماضي معها
وقوله في تغليب لكون الماضي أقرب متعلق بمعنى التأثير المستفاد من النكتة فإن الاسم الجامد لا يتعلق به
الجار إلا إذا فهم منه ما يصح تعلقه به كما في قوله أسد علي وفي الحروب نعامة فتخاء تنفر من صفير فإن
يقال النكتة في الأرض بالتعقيب نحوه إذا أثر فيها وكذا النادر المؤثر في الحكم يحدث في النفس الناطقة
بناء على كيفية يلتفت إليها كأنه تأثر وتؤثر في إدراك النفس قبولها لذلك الحكم وتلك الكيفية تسمى نكتة
فكأنه قيل هو السبب المؤثر في كثرة الكذا أي كون الأصل في إذا القطع بوقوع الشرط هو السبب المؤثر في
تغليب الماضي على المستقبل مع إذا لكون الماضي أقرب إلى القطع وإنما قال أقرب إلى القطع من المستقبل
في الجملة لأن المضارع قد يستعمل في الحال فيدل على القطع فلا يكون الماضي أقرب إلى القطع من المضارع
مطلقا بل في الجملة وقوله نظرا للحال من المستتر في أقرب أي أنه أقرب إلى القطع منظورا إلى لفظه فإن الماضي
وإن انقلب معناه إلى الاستقبال لكنه من جهة كون لفظه موضوعا للحصول في الزمان الماضي ودالا عليه سبب

بالقطع والجزم بالوقوع من المضارع الذي لا دلالة فيه على التحقق الا اذا كان بمعنى الماضي كقوله تعالى
الله تعالى كما ذكر ان الاصل في اذا ان يستعمل في المقطوع وان استعماله مع لفظ الماضي اغلب واكثر من
استعماله مع لفظ المضارع بخلاف ان فان الاصل فيه ان يستعمل في المشكوك وقوعه وان استعماله مع
لفظ المضارع اغلب واكثر من استعماله مع لفظ الماضي اورد هذه الآية تحقيقا لما ذكره واستشهادا به
عليه فان اذا استعمل فيها في المقطوع الوقوع مع لفظ الماضي واستعمل ان في المشكوك الوقوع مع
لفظ المضارع والمراد بكون الشرط الواقع في كلام الله تعالى مقطوع الوقوع او مشكوك الوقوع
كونه كذلك بحال كون الكلام منقولا على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فالمفهومات بالنظر الى علم
الله تعالى اما مقطوع الوقوع او مقطوع اللاوقوع ولما كان كلام الله تعالى واردا على اساليب كلام البشر
صح ان يجعل بعض المفهومات الواقعة في كلامه تعالى مشكوك الوقوع وبعضها مقطوع الوقوع كما كان كذلك
حال وقوعه في كلام البشر قوله حيث اريد بالحسنة المطلقة اي جنس الحسنة لان الاصل في المطلق ان
يجري على اطلاقه اذا لم يكن معه ما يدل على تقييده كما في هذه الآية فانه لم يسبق على ذكر الحسنة ذكر نوع
او فرد منها حتى تكون الحسنة اشارة الى ذلك النوع او الفرد قوله لا نوع منها كما في قوله تعالى وان تصبهم حسنة
فان المراد بها نوع الحسنة بحسب ... لان الآية نزلت في اليهود حين تشأموا برسول الله صلى الله عليه وسلم
قالوا انه منذ دخل المدينة نقصت ثمارها وغلت اسعارها وتمام الآية يقولوا هذه من عند الله وان تصبهم
سيئة بجدب وغلاء يقولوا هذه من عندك يا محمد اي بسبب شؤمك وهذا كقول قوم موسى وان تصبهم
سيئة يطيروا بموسى ومن معه فقال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم قل كل من عند الله وتنوين كل عوض عن
المضاف اليه المحذوف اي كل شيء بقدرة الله تعالى وارادته لا قدرة لاحد غيره وكذا قوله تعالى ولئن
اصابكم فضل من الله ليقولن كان لم يكن بينكم وبينه مودة يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما اكد
مضمون هذه الشرطية بالقسم المقدر للتنبيه على فرط الحرص وقوله كان لم يكن بينكم وبينه مودة
اعتراض بين الفعل ومفعوله الذي هو قوله يا ليتني كنت معهم للتنبيه على ضعف عقيدتهم وعلى ان
تمنيهم ان يكونوا معهم ليس مبنيا على محبتهم اياهم وتحرزهم عما فاتهم لنصرتهم اياهم في اعلاء الدين وانما
هو لمجرد حرصهم على اصابة المال والفوز بالغنيمة والمراد من الفضل في قوله ولئن اصابكم فضل نوع
من الفضل وهو الفتح والغنيمة لا انه ذكر مطلقا الا انه معه ما يدل على تقييده وهو انه وقع في مقابلة

قوله

قوله فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة بشهادة ما قبله وهو قوله يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم
فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن ولا شك ان النوع المخصوص اقل وقوعا من المطلق
فان جنس الحسنة مقطوع الوقوع لكثرته وتواتره للتحقق في كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة فانه
لا يكثر كثرة جنسها فكان موقعا لان مع المستقبل فان قيل لم استعمل الماضي مع ان في قوله تعالى ولئن اصابكم
فضل اجيب بانه قد علم في علم العربية ان الشرط مع اللام الموطئة للقسم يلزم مضيه لفظا قوله كثرة وقوعها
انتصبا على التمييز اي من جهة كثرة الوقوع والاتساع او على انه مفعول له بمعنى منقطعا بالقطع لكثرة
لكثرة وقوعها واتساعها في الوجوه قوله تعلقا اي في جانب الحسنة متعلق بما قاله وقوله حيث اريدت الحسنة
المطلقة تعليل له وقوله لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به تعليل لذلك التعلق من حيث كونه معللا بتلك
العلة والمعنى انه ذكر اذا في جانب الحسنة بسبب ارادة الحسنة المطلقة مقطوعا به لكثرة وقوعها قوله ولذلك
اي ولان الحسنة المطلقة كثيرة الوقوع متسعة في الوجوه عرفت تعريف العهد الذهني اي لكونها معهودة اي منزلة
منزلة المعهود الحاضرة بواسطة انها لا تغيب عن الذهن ولا تنزل عن الحس لعدم انقطاع جزئياتها اي جزئيات
الحسنة المطلقة قوله او تعريف جنس عطف على محذوف كما قدرناه اي عرفت تعريف عهد او تعريف جنس والغرض
عليه انه يجوز ان كان المراد بالحسنة المطلقة اعني جنسها فكيف يكون تعريفها تعريفا عهديا لان العهد
انما يكون في حصص الاجناس لا في انفسها وان اراد بالعهد العهد الذهني فلم تعريف الجنس على ما ذهب اليه
... جعل تعريف الجنس قسيما له بعطفه عليه والقاصر وان التعريف الحقيقي ... قال والمراد ان تعريف
مطلق الحسنة اعني جنسها اما تعريف عهدي كما هو الاقرب الى الصواب عنده واما تعريف جنسي على مذهب
الجمهور اي غير راجع الى العهد فكانه قال تعريف جنس الحسنة اما راجع الى تعريف العهد وقسم من اقسامه
وهو المختار عندنا او غير راجع اليه بل هو قسيم له كما ذهب اليه القوم فيصح العطف لتحقق التغاير بين
المعطوف والمعطوف عليه ثم قال والاول اي اخذ تعريف مطلق الحسنة على الوجه الاول اقضى لحق البلاغة
فانه يدل على اعتبار ان الحسنة المطلقة لكثرة دورها فيما بينهم صارت بمنزلة المعهود والحاضر كما انها
لا تغيب عنهم فيكون انسب باستعمال اذا واوضح للوم على ادعائهم انهم اختصوا باختصاص من ... كالنعم
العظام الدائرة فيما بينهم الغائبة بمنزلة الحاضر المعهود وترك الحكم عليها وتعريف الجنس على مذهب
الجمهور خال عن هذا الاعتبار لان تعريف الجنس عندهم هو ان يشار الى نفس الحقيقة الطبيعية والحقيقة

[illegible] ... رسول الله صلى الله عليه وسلم ... [illegible]

لان دخول الحسنة في الفعل الالهي بالذات ودخول السيئة فيه بالعرض كما قال سبقت رحمتي غضبي

وربما استعمل لفظ الماضي مع الفضل لان ذلك دون الفضل العظيم ... [illegible]

فان تعريف الجنس ... تعريف العهد ... [illegible]

من حيث هي مع قطع النظر عن اعتبار كونها كثيرة الدوران فيما بينهم بتوالي جزئياتها وصيرورتها
بذلك بمنزلة المعهود الحاضر في الذهن فلذلك كان تعريفها تعريف عهد اقتضى تحقق البلاغة بالنسبة
الى كونه تعريفا للجنس على مذهب الجمهور قوله وبلفظ ان في جانب السيئة عطف على قوله بلفظ اذا في جانب
الحسنة لما استشهد بالآية الكريمة على كون الاصل في اذا القطع بوقوع الشرط وعلى ان الغالب لاذا الحكم ل
مع لفظ الماضي دون المستقبل شرع في انه يستشهد بها على ان الاصل في ان الخلو عن القطع وان يستعمل
مع لفظ المستقبل فانه جيء بلفظة ان في جانب السيئة مع تنكيرها اتى بلفظة ان فلان وقوع النسبة نادر
بالنسبة الى وقوع الحسنة المطلقة التي لا يخلو عنها الانسان لحظة بل هي قائضة متسعة في عموم الاوقات
والواقع منها انواع غير منحصرة فكان حصولها مقطوعا به فلذلك جيء باذا مع لفظ الماضي في جانب
الحسنة المطلقة وقيل في اذا جاءتهم الحسنة بخلاف السيئة فان وقوعها نادر بالنسبة الى وقوع الحسنة
المطلقة فان السيئة لا تقع الا في قليل من الزمان وان الواقع منها شيء قليل واما تنكير السيئة فلانه يبنى
على القلة والشك ان ما يصيب الانسان من السيئة اقل قليل بالنسبة الى ما يصيبه من الحسنة فلم يكن حصولها
مقطوعا به فجيء بلفظة ان مع لفظ المستقبل فقيل وان تصبهم سيئة بتنكير سيئة قوله ولذلك اي ولان
السيئة لا يقع الا في الندرة اي في قليل من الزمان بالنسبة الى الحسنة المطلقة وانه لا يقع الا شيء
منها بخلاف الحسنة المطلقة قال بعض [illegible] يشتكي ايام الفقر والبلاء قد عددت ايام البلاء فهلا عددت ايام
الرخاء حتى لو وجدتها اضعاف ايام البلاء [illegible] رب النعماء على الرخاء المبسوط مع ان ما اصابكم
من البلاء نعمة في حقكم ايضا لكونها مكفرة لما اجترحتم من المعاصي فسبحان من وسعت رحمته لاوليائه
في شدة نقمته واتسعت نقمته لاعدائه في سعة رحمته قوله ونحوه اي مما استعمل فيه اذا مع لفظ
الماضي في جانب الحسنة لكونها قطعية الوقوع واستعمل فيه ان مع لفظ المستقبل في جانب السيئة قوله تعالى
واذا اذقنا الناس رحمة فرحوا بها وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي واذا اذقنا
الناس خصبا ونعمة او سعة او صحة فرحوا بها وان تصبهم سيئة اي قحط او بلاء بسبب ما قدمت ايديهم
من الاعمال الخبيثة اذا هم يقنطون اي ييأسون من رحمة فاتى بلفظ اذا مع لفظ الماضي في جانب الرحمة
لكثرة وقوعها واتساعها وبلفظ ان مع لفظ المضارع في جانب السيئة لندرة وقوعها وكونها
في حكم المعدوم قوله وكان تنكيرها او قصد النوع للنظر الى لفظ الاذاقة جواب عما عسى ان يقال كيف

يكون

يكون قوله تعالى واذا اذقنا الناس رحمة فرحوا بها من قبيل ما استعمل فيه اذا مع لفظ الماضي في جانب
الرحمة لكونها قطعية الوقوع لكثرتها واتساعها مع ان الرحمة ذكرت فيه منكرة كالسيئة لقصد
نوع منها والكثير الوقوع هو الرحمة المطلقة لا نوع منها كما ان الحسنة المطلقة وانما يكون من قبيل ما ذكر
ان لو عرفت الرحمة وقصد بها الجنس مع انها قد نكرت وقصد بها النوع والنوع من جنس قليل بالنسبة اليه
فلم يكن الرحمة المذكورة في هذه الآية موضعا لاذا لكونها غير قطعية الوقوع وتقرير الجواب ان الرحمة نكرت
في هذه الآية للقصد الى نوع منها وهو نوع القليل نظرا الى لفظ الاذاقة فانه يجب [illegible] من
معنى القلة وان كان هي هنا مستعارا للايصال فلما عبر عن الايصال بلفظ الاذاقة ناسب ان يعبر عن الرحمة
الموصلة بما يدل على قلتها بمنزلة القدر الذي يذاق من الطعام وهذا معنى قوله فهو اي التنكير للتقليل الى لفظ
الاذاقة فهو المطابق للبلاغة فمعنى الآية اذا اذقناهم شيئا من الرحمة فرحوا وطغوا وان تصبهم شيء
يسير من السيئة قنطوا او انكروا او تنكير الرحمة لقصد النوع من الايتاء كونها موضعا لاذا لكونها قطعي
الوقوع نظرا الى كثرتها لان نوع الرحمة وان كان قليلا بالنسبة الى جنس الرحمة فهو كثير بالنسبة الى قليل
من السيئة فكما ان جنس الحسنة بالقياس الى جنس السيئة مقطوع به وكذلك قليل من الرحمة مقطوع به
بالقياس الى قليل من السيئة قوله فهو المطابق اي القصد الى نوع القليل من الرحمة نظرا الى لفظ الاذاقة
هو المطابق لبلاغة الكلام لان الآية مسوقة لتقبيح حال الناس وتوصيفهم بعدم رعاية حق الرحمة
التي اصابتهم من الشكر والاشتغال بطاعة المنعم وتعظيمه ولاجل ما اصابهم من السيئة من القنوط [illegible]
[illegible] والمطابق لرعاية مقتضى هذا المقام هو القصد الى نوع القليل من الرحمة مناسبا للفظ
الاذاقة لدلالته على انهم يطيشون لادنى نعمة ويجزعون بادنى مصيبة واما قوله تعالى وان كنتم في
ريب مما نزلنا على عبدنا وان كنتم في ريب من البعث بلفظ ان مع المرتابين فلما لقصد التوبيخ على
الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها عن اصلها وتصوير ان المقام لا يصلح الا لمجرد الفرض للارتياب كما
قد يفرض المحال لاعتقاد تعلقه بغرض من الاغراض كقوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم والضمير في سمعوا
للاصنام [illegible] ومثله افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين في
قراءة ان بالكسر لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا
المقام واجب الانتفاء حقيق ان لا يكون ثبوته له الا على مجرد الفرض كما بين ان الاصل في كلمة

ان الخلو من الجزم بوقوع الشرط وفي كلمة لو الجزم بوقوعه يشار ههنا الى عدة نقوض تورد
على الاصلين ومع الجواب عنها اما على الاصل الاول فهي انه يجاب بما ذكرتم من كون الاصل في ان الخلو عن
الجزم بوقوع الشرط غير صحيح على اطلاقه لانتقاضه بمثل قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على
عبدنا فأتوا بسورة من مثله اي من مثل القرآن فمن للتبعيض او زائدة او مثل محمد صلى الله عليه وسلم اي من بشر مثله
فمن للابتداء والغاية متعلقة بسورة صفة لها اي بسورة كائنة من مثله ومثل قوله تعالى وان كنتم في
ريب من البعث لانه استعمل كلمة ان في الآيتين في مقطوع الوقوع وهو الريب في صدقية القرآن وصحة
حشر الاجساد لكون الخطاب فيهما مع المرتابين الذين هم الكفار وحكمه هنا فيما تقدم من ان الاصل فيها
الخلو عن الجزم فاشار الى الجواب بان الكلام في الآيتين معدول عما هو مقتضى الظاهر وعدل عنه لوجهين
الاول هو القصد التوبيخ على الريبة اي لاشتمال المقام على ما لا بد من قلع الريبة عن اصلها وهي المعجزات الباهرة
للنبي صلى الله عليه وسلم والدلالة العقلية الدالة على صحة الحشر والبعث ولا شك ان من له ارتياب في موضع
ليس بمظنة للريب يجوزه فيستحق التوبيخ ولتصوير ان المقام لا يصلح الا لمجرد الفرض للارتياب وان كان
لا يتعلق غرض من الاغراض بفرضه كما يفرض المحال اذا تعلق بفرضه غرض لتبكيت الخصم او ابطال الكلام
بابطال نقيضه كما في القياسات الخلفية كقوله تعالى في حق الاصنام ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم لانهم لا يسمعون
... ولو سمعوا اي على سبيل الفرض والا فكان ... بوالهم يحجم من الاجابة وقوله ولتصوير ان المقام
مجرور معطوف على قوله لاشتمال المقام اي ولتصوير ان المقام وقوله وينادي عطف على قوله لا يصلح اي لتصوير
ان المقام ينادي انه يجاز ان اذا ارتياب لا يستدعيه كون الترتيب امرا مختلفا مع ان المقصود تصوير ان الارتياب
امر محال لا يصلح الا لمجرد الفرض كما يفرض المحال الاخر نحو قوله تعالى ولو سمعوا فان سماع الاصنام امر محال
لكنه تعالى فرضه تحقيقا لما دخله لو عليه تبكيتا لعابدي الاصنام بانه قال اليهم هذه الاصنام التي تعبدونها
لا تسمعوا دعاءكم ولو فرضنا انهم يسمعونه ما استجابوا لكم فكيف تعبدونه فعلها قوله لو والضمير في
سمعوا للاصنام ذكره ليظهر كونه لو سمعوا من قبيل المحال فان قيل كان ان المقام ينادي انه يجاز ان اذا ارتياب
ينادي ايضا انه يحال ان ارتياب لان الارتياب بما كان محالا مفروض الوقوع كيف يمكنها الشك في وجوده و
... انه يستدعي الشك فيه كما ان كلمة اذا تستدعي الجزم بوقوع الشرط قلنا لا انما ان لفظه انه تستدعي
الشك بوقوع الشرط بل انما تستدعي عدم الجزم بوقوعه كما اشار اليه المصنف رحمه الله بقوله لتصوير

ان

ان المقام لا يصلح الا لمجرد الفرض للارتياب في الارتياب اذ كان ... لا يمكن وقوعه مجزوما به لا محالة
وهذا القدر يكفي في كون المقام مقام ان ولا يجب ان يكون الشرط مشكوك الوقوع ولو سلم وجوب ...
الى ما قاله الشريف المحقق رحمة الله عليه في حواشي الاصل في غرض ... لوجوده ان لان المحال مقطوع ...
وقوعه لان جعل الارتياب بالواقع ههنا بمنزلة المحال نظرا الى وجود القاطع ثم جعل بمنزلته ما لا قطع
بعدمه على طريق المساهلة وارخاء العنان قصدا الى التبكيت والالزام فاستعمل فيه كلمة ان قوله ...
اي مثل قوله ان كنتم في ريب ... في مقطوع الوقوع مع انه موضع اذا قوله تعالى افنضرب عنكم
الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ بالكسر كنافع وحمزة والكسائي وهو احتراز عن قراءة من قرأ
ان كنتم بفتح الهمزة بتقدير لان كنتم اذ لا استشهاد فيها حينئذ واما عدوله عن لفظة اذا في الآية
مع ان الاسراف في الكفر وطغيانهم في الشرك امر محقق مقطوع الوقوع لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب
الاسراف ولتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام واجب الانتفاء حقيق ان لا يكون ثبوته للعاقل
الا على سبيل مجرد الفرض بناء على اشتمال المقام على ما يقلع الاسراف من اصله والفاء في قوله افنضرب للعطف على محذوف ف
اي انهملكم فنضرب والهمزة للانكار والمراد بالضرب ههنا الضرب مجازا على طريق ذكر الملزوم وارادة اللازم
كما يقال اضرب الغرائب عن الحوض اي اصرفها ونحها وقال طرفة اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسوط قونس الفرس
اراد اصرف عنك ... والقونس عظم ناتئ بين اذني الفرس والمراد بالذكر القرآن وصفحا مصدر من غير
لفظ الفعل لكنه بمعنى الفعل لان قوله نضرب بمعنى نصفح او مفعول له اي لاجل الاعراض او حال بمعنى صافحين
فان قيل الشرط هو الارتياب والاسراف في الاستقبال وذلك مما لا جزم بوجوده ولا بعدمه فلم يستعمل كلمة ان
في مقطوع الوقوع لا في الآيتين ... ولا في هذه الآية ... قلنا ... تأويل ... يجب بان الظاهر من
حال المرتاب والمسرف بقاؤه على ما له ومثل هذا يعد في العرف جزما والقصد ... في الجواب ليس لمجرد الارتياب
او الاسراف في المستقبل بل الماضي المحقق في الحال ومن ثم قال الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وعند البصريين ...
ان كلمة ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لتمحضه للزمان مع كثرة استعماله وذهب كثير من النحاة الى انه
اذا اريد به الماضي على معناه مع انه جعل شرطا لفظا كان كقوله تعالى ان كنت قلته ... وان كان قميصه قد من قبل
... وذكر في الكشاف ان كان ... شيطانه ... فلا ... بعد ...
ذكرناه كان ... ان يفسر شرطا بالماضي ... ومنه ما قد يقول الآمر عند التقاضي بجهالته

صفحا عن فلان اذا اعرض عنه ... صفح عنه ... اعرض عنه ...

فان قيل ... ان ... الزمان ... قلنا ...

اذا اصعد التسوية واحد يترجم عن الحرماه ان كنت لم اعمل فتقولوا اقطع الطمع بشرلهم التوبيخ
انهم تجبروه منزلة من لا يعتقد انه عمل فيقول لهم هلا ان اعتقدتم انى لم اعمل فتقولوا ويلي اى مما نحن
فيه كلمة ان فى المقطوع لحصول المقصد التوبيخ والتجهيل فقول العاصي معتذر تماما له واعتذارا فان المطل و
والتسويف ان كنت لم اعمل فتقولوا اقطع الطمع فى الامتثال ان بعد فذكر ان بوقوع الشرط وههنا بلا وقوع
لان الشرط هو كونه لم يعمل والمحقق انه عمل وبهذا الاعتبار منه دون ان يقول ومثله ولى اصله لان الاصل
فى كلمة ان ان تستعمل فيما لم يقطع بوقوعه بعدم وقوعه وقد استعملت ههنا فى الشرط الذى قطع بعدم وقوعه
وذلك الشرط هو انتفاء العمل ممن يطلب بعماله هو انتفاؤه غير واقع لانه نفسه ولا فى اعتقاد المخاطبين
فانهم يعتقدون تحقق العمل منه ويقطعون بعدم وقوع الشرط وهو انتفاء العمل منه فقد استعملت كلمة
ان فيما قطع بعدم وقوعه ووجه العدول عما هو مقتضى الظاهر ان المتكلم نزلهم منزلة من لا يعتقد انه
عمل بل منزلة من اعتقد انه لم يعمل بناء على توهم انهم يكرمونه ولا يعطونه عمالته فكانهم لا يعرفون انه عمل فلذلك
قال لهم ان اعتقدتم انى لم اعمل فتقولوا صريح اقطع الطمع بالعلية وبلغ قوله وبلغ بما من العاصي عليهم والتكثير
نضح العمالة اجرة العامل والتسويف المطل والتاخير مشتق من قولهم سوف اعطيك وقوله يترجم اى يعتذر ويتشفع
ومفعول فتقولوا المحذوف اى فتقولوا لم يعمل لنا وليس له حق علينا وقوله اقطع مضارع مجزوم على انه جواب
الامر هو قوله فتقولوا وكلمه اجمل النساء ان كنتى ولما التغليب عبر المرتابين بما يحمل خطبوا باسمهم بناء
عطف على قوله فما لقصد التوبيخ على المريبة بناء ان دل الوجه الثانى لعدول عما هو مقتضى الظاهر فى الآيتين
باستعمال كلمة ان فى الارتياب الوطنى الوقوع وهو انه يجوز ان يكون استعمال الكلمة لان منهم المرتاب التغليب غير
المرتابين منهم على المرتابين اى بتغليب من لا قطع بارتيابه على من قطع بارتيابه فيكون الخطاب مع من لا قطع بارتيابه فلا ورد
انه يجاز وقوله الاصل فى كلمة ان ان تكون عند الجزم بوقوع الشرط منقوض بالآيتين حيث استعملت كلمة ان
فيها فيما تحقق وقوعه وباب التغليب باب واسع يجرى فى فنون كثيرة فى قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب لنخرجنك
يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن فى ملتنا ادخل شعيب فى لتعودن فى ملتنا بحكم
التغليب والا فما كان شعيب فى ملتهم كافرا مثلهم فان الانبياء معصومون ان يقع منهم صغيرة فيها
نوع نفرة فما بال الكفر وكذا قوله تعالى ان عدنا فى ملتكم وقوله تعالى الا امرأته كانت من الغابرين وفى موضع
آخر فكانت من الغابرين عد الانثى من الذكور بحكم التغليب وقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا

لآدم

لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة بحكم التغليب عد الانثى من الذكور التغليب
ان يرجح بعضا من المتعدد على البعض لامر ما بجهة من الجهات مثل كثرة او قوة او خفة لفظه
او ذكورة او نحو ذلك فتنسب الحكم المختص بذلك البعض الراجح الى الجميع بحيث يكون الجمع متفقا فى ذلك
الحكم كما رجح اتباع شعيب عليه السلام على نفسه بجهة كثرتهم فنسب اليه حكم اتباعه وهو العود الى ملة
الكفر كما نسب الى اتباعه مع ان العود الى الشئ يقتضى سابقة الكون فيه والحال ان شعيبا ما كان
فى ملتهم كافرا مثلهم اصلا حتى يمكن الحكم بعوده الى الكفر لان الانبياء عليهم السلام معصومون من ان
يقع منهم ادنى صغيرة تؤدى الى النفرة عن اتباعه فضلا عن ان يقع منهم الكفر الذى هو اعظم الكبائر
فان قاهر الملة اتفقوا على كونهم معصومين من ان يصدر عنهم صغيرة فيها نوع نفرة بخلاف الكفر فانهم
اختلفوا فى جواز صدوره عن الانبياء لكن مذهب اكثر المعتزلة ومنهم المصنف امتناعه ايضا فلهذا
قال فما بال الكفر اى ما حال المتفق عليه وكما رجح نفس شعيب على اتباعه فى جهة الخطاب فخاطب اتباعه
ايضا مع انهم غيب حيث عبر عنهم بالاسم الظاهر فى قوله تعالى قال الملأ الذين استكبروا من قومه لنخرجنك
يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن فى ملتنا اى الا ان تعودوا الى ملتنا فخاطب الجميع
تغليبا له عليهم فى قوله او لتعودن تغليبا فان قوله ادخل شعيب فى لتعودن اى فى الضمير الذى فى لتعودن
وحكم عليه بالعود الى ملتهم التى هى الكفر بحكم التغليب حيث غلبت اتباعه عليه فى نسبة العود فذكره وكذا
قوله يعنى ان قول شعيب عليه السلام قد افترينا على الله كذبا ان عدنا فى ملتكم بعد اذ نجانا الله منها
من باب التغليب ايضا اذ اغلب شعيب من آمن معه على نفسه واجرى حكمهم عليها من صحة العود الى الكفر
وقوله تعالى فى حق امرأة لوط الا امرأته كانت من الغابرين اى الباقين فى القرية او فى العذاب الذين
هم الهالكون لانها كانت موالية لهم وهلكت معهم فلهذا استثنى امرأته من اهله الناجين اول الآية
فلما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى اى بالبشارة لابراهيم باسحق ويعقوب قالوا انا مهلكوا
اهل هذه القرية اى قرية سدوم والاضافة لفظية لان اسم الفاعل فيه بمعنى الاستقبال وقال ايد
اضافته توبيخا ان اهلها كانوا ظالمين باصرارهم على الكفر وانواع المعاصى وهو تعليل الاستحقاق
الاهلاك قال اى ابراهيم على طريق المجادلة عن قبل اهل القرية ان فيها لوطا وهو ليس من اهل الظلم
قالوا اى الرسل نحن اعلم بمن فيها لننجينه واهله الا امرأته وقال تعالى فى حقهم فى موضع آخر

[illegible] التغليب [illegible] النسبة الى [illegible] البعض

تغليب اتباعه عليه فى نسبة العود
وتغليبه عليهم فى الخطاب

وهو آخر سورة التحريم ومريم ابنة عمران التي أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا وصدقت
بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين أي المطيعين لربها والقياس في حق الأنثى أن يقال وكانت من
القانتات وكانت من القانتين لأن صيغة الجمع بالواو والنون إنما هي للذكور خاصة بحكم الوضع فإطلاقها
على الإناث مبني على تغليب المذكر على المؤنث وترجيحه عليها بجهة ذكورته فإذا أريد وصفهما معا
بصفة مشتركة بينهما يعبر عن تلك الصفة بصيغة تختص بالمذكر ويجعل الأنثى داخلة فيمن أريد
بتلك الصيغة مثاله يعبر عن مجموع الذكور والإناث بلفظ القانتين أو القانتين بناء على جعل الإناث
بمنزلة الذكور في صحة أن يعبر عنها بلفظ يختص بالذكور فكما صح أن يعد الأنثى من الذكور وأن يعبر
عن الجمع بصيغة تختص بالذكر بحكم التغليب صح أيضا أن يعد فرد جنس مخصوص من الجنس الكثير
الأفراد المغاير لذلك الجنس ويغلب حكم الجنس الكثير الأفراد على فرد جنس آخر بأن يطلق اسم ذلك الجنس
على الجميع كما في قوله تعالى وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين
عد إبليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا مغمورا فيما بينهم فإن إبليس داخل فيما أريد بلفظ الملائكة و
كذلك تناوله الأمر بالسجود وصح استثناؤه من ضمير الملائكة في قوله فسجدوا والاستثناء متصلا على ما
هو الأصل في الاستثناء فإن المنقطع لا يصح في الكلام البليغ إلا نادرا كما يعد الأنثى من الذكور منصوب
على أنه مفعول مطلق لقوله عد إبليس أي عدا مثل عد الأنثى من الذكور وفيه إشارة إلى أن تغليب
الملائكة على إبليس وإن كان من قبيل تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من جنس آخر مغمور فيما بين تلك
الأفراد وإطلاق اسم ذلك الجنس على أفراد نفسه وعلى فرد جنس آخر مغمور بين أفراده كما غلب أتباع
شعيب على شعيب في صحة إطلاق اسم العائد إلى الكفر على الجميع إلا أنه يشبه تغليب المذكر على المؤنث في كون
اللفظ متناولا لغير ما وضع له أيضا فكما أن لفظ القانتين موضوع لجماعة الذكور الموصوفين بالقنوت
أطلق على تلك الجماعة وغيرهم من الإناث كذلك لفظ الملائكة موضوع لجماعة الملائكة خاصة أطلق على
الملائكة وإبليس وهذا المجموع ليس مما وضع له لفظ الملائكة ومن هذا الباب قوله تعالى بل أنتم قوم
تجهلون بتاء الخطاب غلب جانب أنتم على جانب قوم وكذا وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء
الخطاب أي أنت يا محمد وجميع المكلفين غيرهم وكذا يذرؤكم في قوله جعل لكم من أنفسكم أزواجا
ومن الأنعام أزواجا يذرؤكم فيه خطاب شامل للعقلاء والأنعام مغلبا فيه المخاطبون على

الغيب

الغيب العقلاء على ما يجعل من قولهم الأبوان للأب والأم والقمران للقمر والشمس والخافقان للمغرب
والمشرق أي ومن باب التغليب تغليب جانب الخطاب على جانب الغيبة فيما إذا اجتمع في لفظ واحد
جهتا خطاب وغيبة فيغلب ما فيه من جهة الخطاب على جهة الغيبة لكون جانب الخطاب أشرف وأعرف كما في
قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون فإن لفظ قوم اسم ظاهر والأسماء الظاهرة غيب وقوله تجهلون صفة قوم فمقتضى
الظاهر أن يجاء تجهلون بياء الغيبة إلا أنه جيء بتاء الخطاب نظرا إلى أن قوم من جهة الخطاب في كونه
عبارة عن أنتم ومحمولا عليه وغلب جانب خطابه المستفاد من حمله على أنتم على جانب غيبته الثابتة له في نفسه
لكون الخطاب أشرف وأدل على الذات المرادة وهو بالحقيقة تغليب جهة المعنى على جهة اللفظ فإن لفظ
القوم غائب ومعناه مخاطب لوقوعه خبرا لأنتم والخبر هو المبتدأ إذا أريد به ما أريد بالمبتدأ فكان ... هم ومن
هذا الباب أيضا قوله وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب والفرق بينه وبين ما سبق
أن ما سبق تغليب جهة خطاب لفظ واحد على جهة غيبته بأن يعبر عن الغائب الذي له جهة خطاب بطريق
الخطاب مع أن مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق الغيبة وأن التغليب الواقع في هذه الآية تغليب المخاطب
على الغائب بأن يعبر عن المخاطب والغائب جميعا بطريق الخطاب أي بصيغة موضوعة للمخاطب وأما على قراءة
يعملون بياء الغيبة فلا تغليب أصلا لأن الضمير فيه لمن سواه عليه السلام من الغيب المكلفين وغيرهم إلا أن يحمل على
تغليب الغيب على المخاطب فإنه لم يعهد في كلامهم تغليب الغائب قوله وكذا يذرؤكم فإنه أيضا من باب التغليب
حيث غلب فيه العقلاء على غيرهم بأن عبر عن الجميع بصيغة تخص العقلاء وأيضا غلب فيه المخاطبون
على الغيب بأن نظم الغيب في سلك المخاطبين وغير العقلاء في سلك العقلاء لقصد الاختصار وأول الآية
فاطر السموات والأرض جعل لكم أي خلق لكم أيها الناس من أنفسكم أي من جنسكم أزواجا أي حلائل ذكورا
وإناثا وخلق الأنعام من جنسها أزواجا ذكرانا وإناثا يذرؤكم أي يبثكم ويكثركم أيها الناس والأنعام فيه
أي في هذا الجعل المدلول عليه بقوله جعل لكم وهو جعل الناس والأنعام أزواجا يكون بينهم توالد وتكثير
بسببه فإنه كالمنبع للبث والتكثير بالتوالد والتناسل ولهذا اختير يذرؤكم فيه على يذرؤكم به كما في قوله تعالى
ولكم في القصاص حياة فإنه جعل القصاص للدلالة على أنه سبب الحياة فكأنه منبعها ومنبع نتيجتها
أي منه فكما أن الخطاب في قوله يذرؤكم متعلق بالناس المذكورين بطريق الخطاب وبالأنعام المذكورة
بطريق الغيبة كان فيه تغليبان تغليب المخاطبين على الغيب حيث قال يذرؤكم وإياهم والتغليب

[illegible]

العقلا على غيرهم حيث لم يقل يذرؤكم وانا كن فلما قصد تغليب المخاطبين على الغيب جيء بالكاف لا بالها
ولم يجئ بيذرؤهم ولما قصد تغليب العقلا على ما لا يعقل جيء بالميم دون النون ولم يقل يذرؤكن وقد تغلب
الحكاية على الغيبة مثل انا وزيد فعلنا وعلى الخطاب مثل انا وانت فعلنا ومنه الاف من مقاربة جدا
بخلاف التغليب في نحو الابوين فلهذا قال ومنه اي ومن باب التغليب في انواعه تغليب احد المتناسبين على
الاخر بان يطلق اسمه الخاص به عليه وعلى الاخر ايضا ويثنى اسمه بهذا الاعتبار ويقصد اليهما لا الى
جميعا فالمعتبر في التغليب يجئ الاسم الاخص الا ان يكون الاشتهار بذكر الانعم فان قيل يجوز اطلاق اسم احد
المتناسبين على الاخر بان يعتبر كون الاخر مسمى باسمه بحكم التغليب لا يكون في تثنية الاسم كما في المثنى
بلا تاويل من الاشتراك في معنى ليصير من جنس واحد فان لفظ التثنية كما يجب ان يتعدد مدلوله يجب ايضا
ان يكون المتعدد فردين لجنس واحد فكان القياس ان لا يثنى ولا يجمع الا اسماء الاجناس وكان تثنية الاعلام
وجمعها على خلاف القياس لان الاسم انما يثنى بان يلحق به الزيادة المعلومة لبدل على ان معه مثله من جنسه فذلك
يقتضي ان يكون الاسم المفرد موضوعا للواحد من افراد الجنس على البدل وليس نحو علم موضوعا للفرد المنتشر
حتى يثنى لبدل على ان معه مثله من جنسه اجيب بان ما ذكرتم ليس مما اتفق عليه النحاة بل هو مختلف فيه
فقد جوز بعضهم كابن مالك والاندلسي ان يقال قمران للطهر والحيض وعينان لجارية وباصرة والعلة
جوازه يجعل الاخر مسمى باسمه لوجه ما بان يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم بينهما ولهذا فيثنى باعتباره
كما قيل في العلم كزيد مثلا فانه يؤول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع بناء على ان مجرد الاشتراك في الاسم لا يكفي
في جواز تثنية الاسم فيكون معنى الابوين مثلا المسميين بالاب والخافقين هو المغرب من خفق النجم اي غاب
وقيل هو المشرق لانه يخفق منه الكواكب اي يلمع من اخفق الرجل بثوبه اذا لمع به وعلى التقديرين اي سواء
كان لفظ الخافق حقيقة في المغرب او في المشرق لا يجوز اطلاقه على الاخر بحكم التغليب في تثنية اسم الخافق ويقصد
بلا المغرب والمشرق جميعا بان يجعل الاخر مسمى باسم الخافق فيكون معنى الخافقين المسميين بالخافق وكذا
معنى الابوين المسميين بالاب على تسمية الام ابا بوجه من وجوه الاعتبارات ولما قوله تعالى واذا مس
الناس ضر دعوا ربهم بلفظ اذا مع الضر فلا نظر الى لفظ المس والى تنكير الضر المفيد في المقام التوبيخي
القصد الى اليسير من الضر والى الناس المستحقين ان يلحقهم كل ضر والتنبيه على ان مساس قدر يسير
من الضر لامثال هؤلاء حقه ان يكون في حكم المقطوع به ولما قوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض

بعد

بعد قوله اذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه اي اعرض عن الشكر وذهب بنفسه وتكبر وتعظم
فالذي تقتضيه البلاغة ان يكون الضمير في مسه للمعرض المتكبر ويكون لفظ اذا للتنبيه على ان مثله يحق ان
يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به قوله سولنا قوله واذا مس الناس ضر عطف على قوله ولما قوله تعالى
وان كنتم في ريب وقد مر انه اشارة الى ما يرد على الاصل الاول وهو كون الاصل في كلمة ان استعمالها في ما
لا قطع بوقوعه ولا جوابه وهذا اشارة الى ما يرد على الاصل الثاني وهو ان تستعمل كلمة اذا في مقطوع
الوقوع من المناقضة بقوله تعالى واذا مس الناس ضر فان الضر الذي هو سوء الحال نادر بالنسبة
فكان الضر نادرة بالقياس الى الحسنة فكان ينبغي لذكر في حكم ما يشك في وجوده فكانت موقعا لكلمة
ان كذلك سوا كان الضر نادرة بالنسبة الى حسن الحال لكانه لذلك موقع ان لكونها مشكوكا الوقوع مع انه قد
استعمل فيه كلمة اذا وهو ينافي ما تقدم من ان الاصل في اذا الجزم بالوقوع واجاب عن ذلك بان هناك
امورا ثلثة ما حصه نشأ اقتضا كون الضر مقطوعا به الاول لفظ المس الذي لا يستعمل الا في القليل
وهو مما لا ينفك الانسان عنه والثاني تنكير لفظ ضر فانه يفيد في المقام التوبيخي القصد الى اليسير
من الضر بمعنى انه اذا مسه اقل شيء من الضر يضطرب ويتزع والثالث جعل مفعول مسهم
الناس المستحقين ان يلحقهم كل ضر لتماديهم في العصيان وارتكابهم لانواع الضلالات والجهالات
فينبه باستعمال كلمة اذا في هذا المقام على ان مساس قدر يسير من الضر لامثال هؤلاء حقه ان يكون في حكم
المقطوع به وهذه الاية وقعت في سورة الروم هكذا واذا مس الناس ضر دعوا ربهم منيبين اليه وفي
سورة الزمر هكذا فاذا مس الانسان ضر دعانا فما وقع في اكثر النسخ خطا بين وهو واما قوله واذا
مس الناس ضر دعانا والصحيح ان يقال واذا مس الناس ضر دعوا ربهم اويقال واذا مس الانسان
ضر دعانا فوهم واما في قوله واذا مسه الشر اشارة الى جواب عما يقال من ان ما يقتضي العدول عن
مقتضى الظاهر في قوله تعالى واذا مس الناس ضر اذا كان مجموع الامور الثلثة في اقتضا كون الضر
مقطوعا به وكان لتنكير الشر مدخل في ايراد كلمة اذا في الاية المذكورة فكان ينبغي ان يرد الكلام
على ما يقتضيه الظاهر عند فوات واحد من تلك الامور الثلثة مع انه قد استعملت كلمة اذا مع تعريف
الشر وفوات التنكير في قوله تعالى واذا مسه الشر فما الوجه فيه واجاب بانه وجد فيه لفظ المس المبني على
القلة وكون مفعول المس مطلق الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر فان الضمير في قوله تعالى واذا

واذا مسه الشر مما يدل ان الانسان المذكور في قوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض اى عن الشكر
ونأى بجانبه اى ذهب بنفسه وابعدها عن رتبة سائر الناس تكبرا وتعظما كان جانب التكبر ذهب به الخيلاء الكبر مذهبه
فاتى بجانبه عن هذا اى جاز عن النفس والذات كالجنب في قوله تعالى على ما فرطت في جنب الله اى في ذاته ونظيره
قولهم كتبت الى جانبه فلان يريدون الى ذاته ونفسه ان الجانب في حكم الجنب كان المقام مقام في قوله تعالى ولمن خاف مقام
ربه اى ولمن خاف ربه ومنه قول الشماخ وماء قد وردت لوصل اروى عليه الطير كالورق اللجين ذعرت به القطا
ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين اى نفيت عنه الذئب وعريض الدعاء مستعار من كثرته ودوامه واستمراره
فان الطول والعرض من صفات الاجسام والدعاء ليس بجسم الا انه شبه بالجسم في البقاء والاستمرار واثبت له
العرض المفرط على سبيل التخييل وهو ابلغ من ان يقال فذو دعاء طويل لان العرض في الطول الا متداد فاذا
كان عرضه كذلك فما ظنك بطوله وتوجيه الجواب ان واحدا من هذه الامور الثلاثة وهو التنكير وان كان في هذه
الاية الا انه ما يقعه شئ اخر وهو ان يكون ضمير مسه راجعا الى الانسان المعرض المتكبر فان الانسان
المقيد بكونه في حكم المذكور الدالة على اسلفه وهو قوله اعرض ونأى بجانبه فيصح ان يرجع اليه ضمير مسه
لوروده بعد ما حكم على الانسان بانه ممن يعرض وينقطع فيكون معنى الاية انا اذا انعمنا على الانسان
اعرض عنا واذا ابتليناه بعد ذلك التجلد البنائي كان بادر جوع ضمير مسه الى الانسان المعرض
المتكبر هنا يتكبر فكان المقام لان ايضا لكون استعمال اذا فيه مما يحتاج الى نكتة
ابتلاؤه بالشر مقطوعا به وعند النحويين ان اذ وان وما سكوت الدلالة على معناه الاصلي في
المضي منقول الى حالها الدالة على الاستقبال او لا فرق بين اذ وان وما في باب الشرط من حيث المعنى
الا في الابهام في الاستقبال ثم ذكر المصنف حال ان واذا ولو تقتضي نطاق استعمالها شرع في ذكر احوال
بقية ادوات الشرط فبدأ بذكر احوال اذ ما واذا ما والمناسب للاجمال ان يبحث في تعداد كلمات الشرط
تقدم اذا ما على اذ ما لكنه عكس تبعا للجمهور ابتعاد بيان كيفية جواز ذكر ما من كلمات الشرط لكون اذ ما مع
خاصة والماضي لامرضه في الى زمان لان الشرط عبارة عن تعليق حصول مضمون جملة على حصول
مضمون جملة اخرى في الاستقبال فلما كانت كلمة اذ يريدون ملازمة على المعنى المنافي للشرطية كان جعلها
من كلمات الشرط ضعيفا محتاجا الى البيان فقدم بيانه على مباحث بقية كلمات الشرط وتفصيل مواقعها و
وتوجه ما ذكره من البيان ان اذ ما ليست كلمة برأسها كما زعمه بعض النحاة بل اصلها اذ

الموضوعة للدلالة على حصول مضمون الجملة التي اضيف هي اليها في الزمان الماضي منونة عن معنى
الشرطية فلما ضم اليها ما الابهامية القاطعة عن الاضافة فسلب عنها معنى الماضي وهو حصول الفعل
في الزمان الماضي وانتقل الى معنى الشرطية في الاستقبال لان التركيب قد يجدد للكلمة حالا لم تكن ثابتة لها قبل
التركيب فيكون معنى اذ ما مثل معنى اذا على مثل معنى اذا ما في قيم فحالها كما ذكر في باب اذا فلا يحتاج الى بيان حالها
على انه لو احتاج الناظر [illegible] الى بيان حال اذ لعلم بقوله لا فرق بين اذا واذا ما في باب الشرط من حيث المعنى
الا في الابهام في الاستقبال يعني ليس حال اذ ما واذا ما كما لا يكون مع ما للشرط وبدونها الا بالظرف وقعد
مع اذ ما واذا ما الشرط ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا ان في اذا ما ابهاما في الاستقبال ليس في اذا فان قلت
اذا كان كل واحد من اذ ما واذا ما مستعملا فيما يتحقق وقوعه كقولك اذا طلعت الشمس آتيك واذا ما احمر البسر
آتيك فما الابهام الذي في اذا ما دون اذا اجيب بانه اراد بالابهام في الاستقبال انا نتعاطى جزء من اجزاء
الزمان المستقبل لان يكون زمانا لحصول الفعل فيه بل انه وقت فرض من اجزاء الزمان المستقبل يجوز ان
يحصل فيه الفعل من غير ان يعود ذلك فلم اللوعد مثلا اذا قلت آتيك اذا ما طلعت الشمس واذا ما احمر البسر
يكون الموعود الاتيان في زمان طلوع الشمس في اي يوم من الايام الاتية لا زمان طلوعها غدا فقط
وكذا يكون الموعود في قولك آتيك اذا ما احمر البسر الاتيان الواقع في زمان احمرار البسر مطلقا سواء كان احمراره في السنة
التي انت فيها او في غيرها من السنين الاتية بخلاف ما لو قلت آتيك اذا طلعت الشمس واذا احمر البسر فان الموعود
فيهما هو الاتيان في زمان الطلوع والاحمرار المتوجه اليهما وهو زمان اقرب طلوع واحمرار منتظر هو طلوعها
في غداة غد واحمراره في السنة التي انت فيها حتى لو فات الوعد فيها استحق العتب بخلاف ما لو فات الوعد
في صورة التعليق باذا ما فانه لا يستحق العتب بترك الاتيان في اقرب طلوع واحمرار منتظرين واما ان الافرق بين
اذا واذا ما في باب الشرط ليتحقق الفرق بينهما من وجه اخر وهو ان اذا قد يجرد عن الظرفية بخلاف اذا ما
وفاقا من حيث المعنى اذ بينهما فرق من حيث اللفظ فان الجزم باذا ما ولا كلام نادر كالجزم باذا الا ان
الجزم باذا ما اقرب الى السعة منزلة [illegible] بخلاف اذا فانه لا يجزم بها الا في الضرورة
كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل ومتى لتعميم الاوقات في الاستقبال ومثالها [illegible] وان لتعميم الامكنة
والاجبار [illegible] قال تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وحيثما تطلب [illegible] وحيثما كنتم
فولوا وجوهكم شطره ومن لتعميم اولي العلم قال تعالى ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الارض مراغما كثيرا

اي مثلا او في السماء وغيرهما ... بعضوه من الناس ... [illegible]

وسعه وما للتعميم الاشياء فان وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ومهما اعم فان الله تعالى مهما تأتنا
به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ووجه اذا قدر الاصر طلبا ظاهر واي لتعميم ما يضاف اليه من
ذوي العلم وغيرهم واني لتعميم الاحوال الراجعة الى الشرط كما تقول اني تقرأ اقرأ اي على اي حال توجد
القراءة من جهرها او همسها او غير ذلك اوجد انا قوله ومتى لتعميم الاوقات اي تجدد زمان حصول الشرط
على ما قلنا والا لجميع الازمنة الاستقبالية فيعم الحكم الذي علق به كل وقت من اوقات وقوع شرطه مثلا اذا قيل متى
دخلت الدار فانت طالق طلقت في اي وقت دخلت من ليل او نهار لكنه يحتمل التخصيص ببعض الاحيان
كزمان الصيف او الشتاء او الليل او النهار مثلا لو قال متى تخرج اخرج ونوى الى طلبة الشتاء كان
تكلمه للخروج مخصوصا الى ارادته وقت من اوقات الصيف لا كل وقت بخلاف مهما فانه اعم من متى اي
اشمل واقوى عموما بالنسبة اليه من حيث لا يحتمل التخصيص ببعض الاوقات لا بمعنى ان متى انما يتناول
لجميع الازمنة الاستقبالية دونه فمعنى لان متى ايضا تناول جميعها ولا فرق بينهما الا ان متى اقوى عموما وسيجيء شيء منهما
تكرر الطلاق بتكرر الدخول [illegible] كما ذكره في التلويح قوله واين لتعميم الامكنة والاحياز عطف الاحياز
على الامكنة اما تفسير بنا على ان المكان لغيرنا عرف الحكما واحد وهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس
للسطح الظاهر من الجسم المحوي وعرف المتكلمين فرق بينهما فان المكان عندهم عبارة عما يعتمد عليه المتمكن من
الاجسام كالارض للسرير والحيز عبارة عن الفراغ المتوهم الذي يشغله الجسم اي يملاؤه المتمكن بحجمه ولو لم يشغله
المتحيز لكان فارغا واين وابنما في الامكنة مثل متى ومتيما في الازمنة فمعنى اعمية ابنما بالنسبة الى اين كونه اشمل
واقوى عموما بالنسبة الى اين من حيث انه لا يقبل التخصيص بخلاف اين وقوله وحيثما تطلبوا بنا اي حيث لتعميم
الامكنة مثل اينما ويحمل اللزوم منطوقا ولم يقع حيث بدون ما اداة شرط وقوله حيثما كنتم معناه في اي مكان كنتم
من الاماكن كان قوله اينما تكونوا يدرككم الموت معناه في اي مكان تكونوا يدرككم الموت قوله فولوا وجوهكم
اي الحاضرين ولينتهي الشيء اي جهته قريبا منه ومواجها او الشطر الجانب واول الآية ومن حيث خرجت اي من
اي مكان خرجت للسفر فول وجهك شطر المسجد الحرام اي نحوه وفي اضعفوا الحكم صلى الله عليه وسلم [illegible] تعظيما له و
ابتكارا له وعده سوله قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها علم الخطاب تقرير العموم
لكم [illegible] الامر القبلة فقال عز من قائل وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ومن لتعميم اولي العلم اي [illegible]
بجميع اهل العلم ومعناه كثير واحد من اهل العلم كان [illegible] ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الارض مراغما كثيرا وسعة

اي كثر

اي لا يكتفي [illegible] والتمثيل [illegible] والاستفهام ايضا

اي كثير واحد من اهل العلم يهاجر عن وطنه في سبيل الله يجد في الارض مهاجرا يراغم بذهابه اليه قومه اي
يوصل اليهم الذل والهوان ويلصق انوفهم بالرغام وفي الصحاح المراغم المذهب والمهرب قال الله تعالى مراغما
المضطرب والمذهب في الارض يقال ارغم الله انفه اي الصقه بالرغام وهو التراب قوله وما لتعميم الاشياء
اي انها موضوعة لجميع الاشياء سواء كان من اهل العلم او غيرهم قال تعالى وما تفعلوا من خير فان الله به عليم اي كل
شيء تفعلوا من الخير فان الله يجازيكم به وهذا معناه في الشرط وكذا في الاستفهام فاذا قيل [illegible]
فلما جاء واذا عرفت ان انسانا [illegible] من هو وقد يطلق [illegible] على ادنى العلم [illegible]
يسأل بها عن صفات [illegible] كقولك ما زيد قوله ومهما اعم اي من ما يعني اي شيء من الاشياء صغيرا او كبيرا قليلا او
كثيرا جليلا او حقيرا [illegible] وكل شيء من الاشياء يحتمل لا يخرج عنه البعض ولا يختص بخلاف ما فانه قد يختص
كما يختص متى او اين ووجه كونه اعم اذا قدر بعد ما ظاهر [illegible] اصلا ذاكرة ما ما تكون الاولى شرطية
والثانية مزيدة لزيادة التعميم وتعميم وتاكيد معنى الجزاء كما في متى ما واينما فقلبت الالف هاء دفعا للتنافر الحاصل صح
من اجتماع المثلين وهذا هو قول الخليل وذهب بعض النحويين الى ان اصله مه على انه اسم بمعنى الكف ضمت
اليها ما الشرطية وزيادة التعميم [illegible] من الامر بالكف عن كل شيء ثم ابتدأ ما الشرطية الدالة على تعميم الاشياء
هذا ان قيل انه مركبة فيه [illegible] وهي انها كلمة برأسها بناء على ان الاصل عدم التركيب فوجد كونها موضوعة
لزيادة العموم بالنسبة الى ما الشرطية لمناسبة زيادة البناء لزيادة المعنى قال الله تعالى وقالوا مهما تأتنا به من
آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين اي قال القبط لموسى عليه السلام لا تتعب نفسك فان ما تأتنا من قبلك ومحل مهما
على الاقوال النصب بفعل يفسره قوله تأتنا به اي اي شيء تحضرنا تأتنا به او رفع بالابتداء اي اي شيء تأتنا
وضمير به راجع الى لفظ ما وقوله من آية بيان لما وسموها آية استهزاء بموسى عليه السلام لا لاعتقادهم ولذلك
قالوا لتسحرنا بها اي لتسحرنا بها اعيننا وتلبس الامر علينا وضمير بها راجع الى مهما لانها بمعنى الآية وعود الضمير
اليها دليل على اسميتها لان الضمير انما يعود الى الاسماء قوله واي لتعميم ما يضاف اليه من ذوي العلم اي
ان اضفت الى رجل او غيره من ذوي العلم نحو اي فرس لو اي [illegible] فهو بمنزلة من في التعميم للعقلاء ولا يعلم ان التعميم
في اي شيء [illegible] باضافته الى [illegible] كما اذا اضفت الى انسان عم اي التعميم في افراد الانسان واذا اضفت
الى فرس عم اي التعميم في افراد الفرس وعلى هذا وليس لخارج [illegible] كذلك فان [illegible]
منها [illegible] تعميم امر خاص من الزمان او المكان او غيرهما واني موضوع لتعميم الاحوال والقضايا

المتعلقة بفعل الشرط كما تقول ان تؤتى اقرأ اى على اى حال وصفة توجد القراءة من جهر او همس
او ترتيل او تجويد او غير ذلك اوجد انا ايضا على تلك الحال وانما قال الراجعة الى الشرط للايذان بان المراد
من الاحوال الاحوال التي طلب فيها الاحوال الراجعة الى الجزاء ايضا لان المعنى في صورة التعليق بانى ان اجزاء
توجد في جميع احوال الشرط ولا يلزم منه تعميم احوال الجزاء والمطلوب بهذه العبارة ترك تفصيل الى اجمال
مع الاحتراز عن تطويل لا على غير واف بالحصر ومحل الاثر كما في قولك من ياتينى اكرمه كيف تستغنى عن التفصيل
والتطويل في قولك ان ياتينى زيد اكرمه وان ياتينى عمرو اكرمه وان ياتينى خالد اكرمه الى عدد ربما تعذر استيعابه
مع قيام الاعلال فان قلت ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فاولئك هم الفائزون اى انما يكلف لطاع
الله في فرائضه ورسوله في سننه وخشى الله على ما مضى من ذنوبه واتقاه فيما يستقبل فقد جاز الفوز بجزافه
لما ذكره ان بعض كلمات الشرط دالة على التعميم ارادة يشعر لى فائدتها المطلوبة منها فقال والمطلوب بهذه
الكلمات الدالة على التعميم اعرف له احدها ترك تفصيل تفصيل يدل على كل واحد واحد على التعيين الى اجمال
يعرف منه الحكم على كل واحد على وجه كلى وثانيهما الاحتراز عن تطويل سوا كان ذلك التطويل غير واف بجميع
جميع الافراد المطلوبة لكونها غير متناهية او كان وافيا بحصرها لكنه مخل لكثرة الافراد فان الفائدة المطلوبة
من هذه الكلمات قد يكون ترك التفصيل وحده كما اذا قصد عدم التعرض بذكر بعض الافراد وقد يكون
الفائدة ذلك الترك مع الاحتراز عن التطويل اللازم لما يؤدى بالاحصاء او يقال لكنه يجمعها والاختصار حاصل في الكل
وان لم يكن هناك كثرة مانع من التفصيل والتطويل قوله الى عدد متعلق بمحذوف وهو حال من المقول وهو ان ياتينى
زيد اكرمه وان ياتينى عمرو اكرمه الخ اى كيف تستغنى بجملة من عن التفصيل والتطويل في قولك هذا القول
ذاهبا الى عدد ربما تعذر استيعابه لعدم تناهيه او لكثرته فان قلت اذا لم تقيد قولك من ياتينى بقيد مثل ان تقول
من ياتينى منكم اكرمه فقط بالجماعة معينة يمكن تعدادها على التفصيل بل اطلقته لقصد التعميم الكلى فمن يتصور
منه الاتيان تعذر استيعابه بعدده قطعا ولا يمكن التفصيل المطلوب لا محالة فلما وضع كلمة من المعجمة
توضيحا لى ترك التفصيل الى الاجمال وتستغنى بها عن التفصيل المتعذر وان قيدته بقيد مثل ان تقول من ياتينى
من بنى زيد مثلا لم يتعذر استيعابه بعدد بل يكون التفصيل المطلوب ممكنا لكن يترك التفصيل
ايضا ويكتفى بكلمة من المعجمة تحرزا عن التطويل وانما قال ربما تعذر استيعابه لتدل على ان هذه وقوله
وحده للاشارة الى ان التفصيل المطلوب قد يكون ممكنا فلا يتعذر الاستيعاب العدد فورد فيه قيام الاعلال

لما

اما في صورة التعذر فالاعلال لازم لعدم امكان التفصيل بناء على عدم تناهى الاحاد واما في غيرها
فقد يكون اعلالا بسبب الكثرة وقد لا يكون في يمكن التفصيل من غير ان يؤدى الى الاعلال ففائدة ايراد الكلمة
من المعجمة والاختصار وترك التفصيل الى الاجمال قوله اى انما مكلف اطاع الله انما ترى في التفصيل تفسير
هذه الاية تقرير لما ذكره من ان هذه الكلمات يتوصل بها الى ترك تفصيل غير واف او مخل كانه قرر ما ذكره
من ان هذه الكلمات يتوصل بها الى ترك تفصيل حسن التطبيق قوله فقد جاز اى جمع الفوز بجهاته وقد قام
الشيء اعالية اطرافه وتوجيه جمع حذفا روى لهذا يغتر قولهم كذا في به بانه مجاز اى باسره واعلم ان
الجزاء والشرط في غير لو لما كانا تعليقا حصول امر بحصول ما ليس بحاصل استلزم ذلك في جملتها امتناعا الجزاء
في مستقبل ان تكونا اسميتين او احديهما وكذا امتناع المعنى انه يكون الفعلان ماضيين او احدهما او كلاهما من
حيث انه نحو ان اكرمتنى اكرمتك وان اكرمتنى اكرمك وان تكرمنى اكرمتك ونحو ان تكرمنى فانت مكرم ونحو ان اكرمتنى
الان فقد اكرمتك امس على الاوجب لكونه مضارعا معه كقوله ان كنت قلته فقد علمته ونحو قالوا يا نبيكم منى هدى ولا اقول فاتبعهم
مع لحوب لا ايصال اليه تعليق الكلام الا لنكتة ما مثل نوعا ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لقوة اسبابه
الى حذف ذلك كونه ووقوعه كقولك ان اشتريت كذا حال انعقاد الاسباب في ذلك حالا ان ما هو للوقوع كالواقع
نحو ذلك ان مت ونحو ونادى اصحاب الجنة ونادى اصحاب الاعراف وكذا انا فتحنا لك فتحا مبينا فنحن فتحه
وفي اقوال المفسرين هاهنا كثيرة لما ذكر المصنف الاحكام المختصة بكل واحد من كلمتى الشرط ما عدا الواو
ان يذكر الحكم المشترك بينهما وهو امتناع الثبوت لكل واحدة من جملتى الشرط والجزاء لا محالة تعليق حصول
الثابت على شيء ثابتة فضلا عن تعليقه بما ليس بحاصل فامتنع ان تكونا اسميتين لدلالة الجملة الاسمية على الثبوت
وامتنع ايضا ان يكون احديهما اسمية لوجوب كون مضمون كل واحدة من الجملتين غير حاصل قوله او احديهما
عطف على الضمير المرفوع في ان تكونا وجاز ذلك من غير تاكيده المرفوع المنفصل لفصل الخبر بينهما وقوله
ذكرنا اشارة الى التعليق المذكور قوله وكذا اى ومثل استلزام ذلك التعليق في جملتيها امتناع الثبوت
يستلزم ايضا امتناع المضى فهو عطف على امتناع الثبوت قوله ان يكون بالرفع المعنى او على تقدير
محذوف اى فامتنع ان يكون وفي بعض النسخ بهو غير محذوف وقدم الجزاء في قوله اعلم ان الجزاء والشرط
لانه العمدة والشرط قيد له ولان تقدمه هو المناسب لقوله لما كانا تعليقا حصول امر بحصول ما ليس بحاصل
لان المراد بالامر المعلق هو مضمون الجزاء وبالمعلق به مضمون الشرط ولعدم تسامح في قوله لما كانا تعليق حصول

لم كحصول اليسرى حصل حيث جعل الشرط والجزاء نفس التعليق وليس كذلك بل هما باعتبار ان معناهما من حيث
انهما شرط وجزاء مذكرا التعليق الا انه جعلهما نفس التعليق للمبالغة في دلالتهما عليه ومفهومه من اجزاء الكلام
الدالة عليه اذ الاصل في الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين مضارعيتين فلذكر اخرجه لو بجوز فيهما غير
الاصل في كلمة لو ان تكونا جملتاها ماضويتين واراد بالحصول المعلق ما يعم تحقق النسبة الخبرية ايجابية
كانت او سلبية وتحقق النسبة الانشائية ايضا فان الجزاء قد يكون انشاء واما الحصول المعلق به فالمراد
به تحقق نسبة خبرية في الاستقبال ايجابية كانت او سلبية والا لجوز ان يراد به حصول النسبة الانشائية لان الشرط
مفروض الصدق والتحقق في الاستقبال وفرض الصدق لا يتصور في الانشاء وفرع على كونه ما عدا الطلب من
ادوات الشرط للتعليق حصول امر بحصول اليسرى حاصل امر بين احدهما امتناع بثبوته مضمون احدهما في الحال لما
مضمون الشرط فانه لسبب مصدره في الحال امر موهوم مفروض بالحصول في الاستقبال واما مضمون الجزاء فلتوقفه على حصول
مضمون الشرط فوزه ما منع ان يكونا اسميين او احدهما لم يرد به عدم وقوع ذكرهما اصلا بل اراد امتناعا وقوعهما
ذكره في الكلام البليغ بغير نكتة بناء على ان الاصل مطابقة اللفظ للمعنى بحسب الظاهر فلا يعدل عنه الا لنكتة كما
سيصرح به والامر الثاني امتناع المعنى اي امتناع ثبوت مضمون جملتيهما او مضمون احدهما في الزمان
الماضي لان اي في يكون حاصلا وقد بينا انهما غير حاصلين فقد ثبت ان كل واحدة من جملتي الشرط والجزاء
في غير لو ينبغي ان يكون فعلا مضارعا وانه لو كان الامر في احدهما لو في كليهما على خلاف ذلك لزم وجود نكتة
تقتضي العدول عن الاصل المذكور لان العدول عن الاصل من غير سبب يقتضيه غير جائز ويظهر من هذا ان من
امتناع كون الجملة اسمية والفعل ماضيا ان نحو ان اكرمتني اكرمتك مما يكون كل واحد من الشرط والجزاء ماضيا
وان اكرمتني اكرمك مما يكون الشرط فيه ماضيا والجزاء مضارعا وان تكرمني اكرمتك مما يكون الشرط فيه مضارعا
والجزاء ماضيا مشتمل العدول الى الماضي ثلثة امثلة منقلبة الى معنى الاستقبال ثم اعاد لفظة نحو العدول
عن الاصل المذكور الى الاسمية في الجزاء وحده فنحو وان اكرمتني فانا مكرم لان الاسمية لا تقع شرطا الا اختيار
كلامه بالفعل واعاده ثانيا فقال ونحو ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس بناء على ان هذه المثال نوع آخر
من امثلة العدول الى خلاف مقتضى الظاهر حيث عدل فيه في الجملة الجزائية الى الماضي الباقي على اصل معناه
من غير انقلابه الى المستقبل كما في امثلة القسم الاول وهو ما عدل فيه الى الجملة الماضوية في كلتا الجملتين او في
الشرط فقط او في الجزاء فقط فان صيغة الماضي فيها غير باقية على اصل معناها بل هي منقلبة الى معنى الاستقبال

الآن

الآن ان تقييده الماضي الاول بقوله الآن يدل على ذلك المعنى لان ظاهر انه بقوله
بقوله ان تكرمني الآن لاني لان المراد تقييد الحدث به فان الظاهر انه بعد زمن لفظ الماضي الى لفظ
المضارع الدال على الحال ولا شك ان التعبير عن المراد بما هو ادل عليه من الالفاظ لاظهر وايضا لو قيل ان
تكرمني الآن لكان فيه ما قال لو نعلم ان ايراد المضارع الدال على الحال في حيز كلمة الشرط المذكورة
على خلاف الاصل ايضا ويحتاج الى التأويل كما لا يخفى وتركه مما لا موجب لكونه مضارعا في بيان نحو المواضع
الثلثة موضحة وما وضحه كونه للفعل الآن الصدور والامثلة التي لا يكون فيها ما يوجب كون الفعل مضارعا
كنون التاكيد فانها انما تلحق المضارع لا غير وحيث يكون ما يوجب كون لا يكون العدول الى غير المضارع فان كان
فيه الى نكتة وكذا اذا كان الجزاء مصدرا بالسين او سوف او بكلمة لن وجب كونه مضارعا ايضا قوله تعالى فاما
يأتينكم اصله ان يأتينكم ضمت الى كلمة ان ما الشرطية تاكيدا لها فادغمت النون في الميم فصار اما وكلما ان
لو اكدت بلفظ ما وجب تاكيد شرطها بالنون لئلا ينحط رتبة المقصود عن رتبة الاداة قوله لابتغاء الخبر ان
في قوله ويظهر من هذا انه لا بد في ان يكون هذه الامثلة من باب ما اخرج فيه الكلام لا على مقتضى الظاهر فلا بد
ان يعلم بليغ الكلام الا لنكتة واعتبر بلاغة الكلام لان غير البليغ منه لا يطلب فيه النكتة للعدول قوله الا
لنكتة ما مثل توقعها ابراز غير الحاصل في قوله او ابراز المقدر في معرض الملفوظ به لورود العطف في غير الاصل نكتة في
الاول طلب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل والثاني طلب ابراز المقدر في معرض الملفوظ وبين الا ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل لها باخصه ثم بين لها اسبابا اخر اجمالا بقوله وما تلك الحكم لكنه اتى لقوة الاسباب اما الاول
الى التفاؤل في وقوعها ليس بوقوع الاجماع ما او اخذ بعضها بحجزة بعض كقولك ان اشترينا كذا كان الاجماع الا
الموجبة لوقوع الاشتراء المعتبرة البائع والمشتري في العقد والبيع وتعيين الثمن وارتفاع ما يمنع من وقوعه
ونحو ذلك من الاشياء التي لها مدخل في وقوع الاشتراء فان المتكلم يقول ان اشترينا بلفظ الماضي ليظهر ان تلك
ان هذا الاشتراء في حكم الواقع لتحقق اسبابه ووقوعه ونظائره قوله ولا لان ما هو للوقوع كالواقع اي لان
ما هو متعين للوقوع فيما يستقبل كالواقع بالفعل في تحقق وقوعه البتة كما يقول المتكلم ان مت بلفظ الماضي
طلبا لابرازه في معرض الحاصل لكونه محقق الوقوع وعليه وعلى ما جبر ما هو متعين للوقوع كالواقع
والتعبير عنه بلفظ الماضي وان لم يكن في الشرط والجزاء قوله تعالى ونادى بلفظ الماضي مع ان هذا النداء يقع
في الآخرة الا انه نزل منزلة امر قد وقع لوجوب تحققه البتة قوله وكذا ان في قوله تعالى ونادى قوله انا

انا فتحنا لك اذا اريد به فتح مكة فانه عبّر فتحنا بلفظ الماضي وان لم يكن فتح مكة واقعا حين نزول هذه الآية
فانها نزلت قبل فتح مكة زمان المراجعة من صلح الحديبية وانما عبّر عن غير الحاصل بلفظ الماضي للدلالة على الوقوع فلما
لا بد انه غير الحاصل في موضع الحاصل بسبب وجوبه وقوعه وللمفسرين ههنا اقوال في قوله تعالى انا فتحنا لك اقوال اخر فانه
قال بعضهم هو صلح الحديبية الذي كان قبل فتح مكة وقال بعضهم المراد به فتح خيبر وفتح الروم وقال بعضهم
هو فتح ما فتح الله له من النبوة والدعوة الى دين الاسلام بالحجة والسيف فانه فتح ينطوي فيه الفتوح كلها
وغيرهم من الفتاحة وهي الحكومة اي قضينا لك قضاء بينا على اهل مكة ان تدخلها انت واصحابك من قابل
ولعل التعريض فيما يحكى لئن اتبعت اهواءهم ولئن اشركت فان ذلك من بعد ما جاءكم البينات ونظيره في كونه تعريضا
قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون المراد وما لكم لا تعبدون الذي فطركم والمنبه عليه قوله واليه ترجعون
ولولا التعريض لكان المناسب اليه ارجع وكذا أأتخذ من دونه آلهة ان يردن الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم
شيئا ولا ينقذون اني اذا لفي ضلال مبين المراد أتتخذون من دونه آلهة ان يردكم الرحمن بضر لا تغني
عنكم شفاعتهم شيئا ولا ينقذونكم انكم اذا لفي ضلال مبين ولذلك قيل اني آمنت بربكم دون بربي واتبعه
فاسمعون ولا ترى فصلا موقع هذا التعريض الا اذا نظرت الى اسناده وهو تطلب اسماع الحق على وجه
لا يورث طالبي مزيد غضب وهو ترك المواجهة بالتضليل والتصريح لهم بالنسبة الى ارتكاب
الباطل قوله كما للتعريض هو السبب الثالث لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فانه تعالى ابرز غير الحاصل وهو
اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم اهواء اليهود والنصارى في معرض الحاصل حيث ذكر الشرط المبني على الوقوف
والشرط مع القطع بعدم وقوعه ملفوظا بالماضي ليكون تعريضا بمن صدر عنه اتباعها كاليهود و
النصارى فانهم يحرزون عن اتباع البرهان والدليل ويتوغلون في اتباع اهواء انفسهم وبانهم ممن تعلق
به الجزاء المعلق على اتباعها وهو كونهم بحيث لا دافع لهم من الله ولا نصير وتمام الآية قوله تعالى ولئن
اتبعت اهواءهم من بعد ما جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير وضمير اهواءهم يرجع الى اليهود
والنصارى وقوله من العلم في محل النصب على انه حال من ضمير المستتر في جاءك والمراد من العلم المعهود
هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع المتعلق بحقيقة الاسلام وما فيه من الاحكام وكان مقتضى
الظاهر ان يقال ان تتبع اهواءهم وبيانا بان هؤلاء ممن ليس لهم من ولي ولا نصير وكذا قوله تعالى لئن
اشركت ليحبطن عملك فان مقتضى الظاهر ان يقال ان تشرك يحبط عملك للقطع بعدم حصول الشرك

منه

منه بوهم الا انه ابرز في معرض الحاصل تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك وضبط عمله واللام التي في لئن
اشركت موطئة للقسم المحذوف وفي ليحبطن عملك لام جواب القسم وكذا في قوله ولتكونن من الخاسرين
اي في صفقتك بسبب هبوط عملك فان قيل اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا فلا مدخل للتعريض
في كون الشرط ماضيا في قوله لئن اتبعت ولئن اشركت اجيب بانك قد عرفت انه لا تنافي بين المقتضيين
فجاز تعدد العلة فجاز ان يكون المقصود من الاتيان باللام والشرط الماضي في الشرط هو التعريض وكان الظاهر ايضا
ان يقال فان زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا ان الله عزيز حكيم للقطع بان المؤمنين لم يزلوا بعد
مجيء البينات الا انه تعالى ابرز زللهم في معرض الحاصل تعريضا بمن زل من اهل الكتاب بعد ما جاءتهم البينات
ويحتمل ان يكون عليه قوله تعالى فاعلموا ان الله عزيز حكيم من الوعيد العظيم فانه يدل على انه تعالى غالب قادر على
ان ينتقم من عصاه وانه لا ينتقم الا بحق روي ان اعرابيا سمع قارئا يقرأ غفور رحيم فقال ان كان
هذا الكلام كلام الله فلا يقول كذا الحكيم لا يذكر الغفران عند ذكر الزلل لانه اغراء عليه فالكلام انه ليس بكلام الله تعالى
قوله ونظيره اي نظير ما ذكر من الآيات في كونه تعريضا وانه يشاركه في كونه مما عبر فيه بالماضي عن المستقبل
قوله تعالى في قصة رسل عيسى عليه السلام حكاية عن حبيب النجار حين اظهر ايمانه على يد رسل عيسى عليه السلام
واراد اهل انطاكية قتله وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون فانه تعريض بالمشركين والمراد ما لكم
لا تعبدون الذي فطركم والمنبه على ان المراد بهذه الآية التعريض بالمخاطبين وان المراد ما لكم لا تعبدونه
قوله تعالى واليه ترجعون بنسبة الرجوع الى المخاطبين لا الى المتكلم فانه لو لم يكن المراد التعريض بهم لكان
المناسب ان يقال واليه ارجع لان قوله وما لي لا اعبد الذي فطرني على تقدير ان يحمل على ظاهره ولم يقصد به
التعريض يكون مسبوقا بوصف حال المتكلم فلا وجه لذكر حال المخاطبين بعده وكذا قوله تعالى حكاية عن حبيب
النجار ايضا أأتخذ من دونه آلهة ان يردن الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئا ولا ينقذون اني اذا
لفي ضلال مبين فانه ايضا تعريض بالمخاطبين الذين اتخذوا من دونه الآلهة والمعنى أتتخذون من
دونه آلهة ان يردكم الرحمن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئا ولا ينقذونكم انكم اذا لفي ضلال مبين ولذلك
اي ولكونه للتعريض قيل اني آمنت بربكم فاسمعون باضافة الرب الى المخاطبين دون ان يقال بربي
باضافته الى ضمير المتكلم مع انه هو المناسب لولا قصد التعريض واتبعه بعد قوله فاسمعون بنسبة
الاسماع الى المخاطبين حثا لهم على الاصغاء ليقفوا على ما اراده من التعريض فيستمعوا ما هم عليه

ولولا التعريض لما كانت الاضافة والنسبة المذكورتين مناسبتين لكون المقام مقام وصف
حال نفسه فكيف يناسبه التعريض لغيره ثم انك لا تعرف حسن موقع التعريض الواقع في قوله وما لي لا اعبد و
في قوله أأتخذ من دونه آلهة الا اذا نظرت الى مقامه والى السبب المقتضي له وهو تطلب المتكلم اسماعهم الحق
اي اسماع قومه الطالبين لردة العابدين غير الله الحق الذي هو وجوب عبادة الله وقبح عبادة الاصنام و
كون تلك العبادة ضلالا مبينا على وجه لا يورث المخاطبين الذين كانوا يطلبونه قبل السماع مزيد غضب يحملهم
على الجد في قتله وذلك الوجه هو ترك مواجهة المخاطبين المذكورين بالتضليل وترك التصريح لهم بنسبتهم الى
الباطل الذي هو عبادة الاصنام فضمير هو للوجه وقوله والتصريح عطف على المواجهة ومن هذا الاسلوب وهو
قل لا تسألون عما اجرمنا ولا نسأل عما تعملون والآخر فتسمى من حيث الظاهر قل لا تسألون عما عملنا ولا
نسأل عما تجرمون وكون انا قبله وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف
قوله ومن هذا الاسلوب اي ومن اسلوب اسماعهم الحق على وجه لا يورث مزيد غضب قوله تعالى قل لا تسألون عما
اجرمنا ولا نسأل عما تعملون وكان الظاهر ان يقال لا تسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون فعدل عنه الى
الاسلوب المنصف حيث اسند الاجرام الى نفسه واتباعه والعمل الى المخاطبين وعدل عن سوق الكلام على ما
هو الواقع في نفسه لئلا يصير ذلك سببا لمزيد غضبهم ومن هذا الاسلوب ايضا ما قبل هذه الآية وهو قوله تعالى
قل من يرزقكم من السماء والارض قل الله وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكان الظاهر ان يقال وانا لعلى
الهدى وانكم في ضلال مبين فعدل الى الاسلوب المنصف حيث ردد كلا من الفريقين بين الهدى والضلال
ولم يصرح بتضليل المخاطبين على ما هو الواقع في نفسه لئلا يصير ذلك سببا لمزيد غضبهم المؤدي الى الإباء عن قبول
الحق والتفكر في حقيقته وقوله تعالى واياكم عطف على اسم ان وخبرها محذوف لدلالة خبر او اياكم عليه هو قوله لعلى الهدى
ويجوز ان يكون لعلى هدى خبر ان ويكون خبر او اياكم محذوفا لدلالة خبر ان عليه وفي قصة كلمة على بدخولها على
الهدى وكلمة في بدخولها على الضلال اشعار بان صاحب الحق كانه على فرس جواد يركض به حيث شاء وصاحب
الباطل كانه منغمس في ضلاله لا يدري اين يتوجه ولم تورد الآيتين على ترتيب التنزيل بل قدم ما تأخر نزوله
وهو قوله قل لا تسألون عما اجرمنا لان قوله اجرمنا فيه تعريض باجرام المخاطبين فناسب ذكره في ذكر الآيات
التي بها يستمع اهل القدم على ما قبله لان ترديد كل واحد من الفريقين بين الهدى والضلال ليس فيه
تعريض باحدهما فيه ترك التصريح بالتضليل فقط فلذلك اخره عما قصد به التعريض قوله وهذا النوع

من

من الكلام اي الكلام المشتمل على اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب سواء كان فيه تعريض او كان
المنصف وصفا له بوصف صاحبه فيسمى المجيد لنفسه ثم انه على المخاطبة حال اذ لطف من سمعه فان المنصف من خوطب فقد انصف
صاحب الكلام واما التفاؤل يعني ان السبب الرابع لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل هو ان يتفاءل المتكلم
بذكر ما يدل على حصوله كما يقال يا عدتك الدولة فقد تفاءل بالدوام او ليتفاءل السامع باللفظ الدال
على الحصول او ليتعظيم على حسب مقتضى المقام واما اظهار الرغبة في وقوعه كما تقول ان ظفرت بحسن
العاقبة فذاك وعليه قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا وقد مثل كل ذلك من لطائف
الاعتبارات وقولهم رضي الله عنه في الدعاء من هذا القبيل ومن اهم ما تنبه لنكتة يتضمنها تفاوت الشرطين
في فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى حيث قال فاذا جاءتهم الحسنة ومستقبلا
في تصبهم سيئة قوله ان ظفرت على صيغة حكاية المتكلم عن نفسه الظاهر انه مثال لاظهار الرغبة من قبل
المتكلم وقصد بعد به مثالا للتفاؤل ايضا باعتبار ان السامع يتفاءل بسماعه بما يدل على حصول مطلوبه ولا وجه
لانه يتفاءل المتكلم بانه يتلفظ باخباره ما يدل على حصول مطلوبه وان قرئ على صيغة الخطاب كان مثالا
لكل واحد من التفاؤل واظهار الرغبة من غير تفاوت بينهما وعليه اي على اظهار الرغبة قوله تعالى ان اردن
تحصنا فانه عدل فيه من لفظ المضارع الى الماضي لاظهار توفر الرغبة من الله تعالى بارادتهن التحصن والمبالغة
في نهي الموالي عن اكراههن عليه اعني مع قصور عقولهن اذا اردن التحصن وترك الزنا فالموالي احق
بذلك وهذه المبالغة هي الفائدة في تقييد النهي بالشرط المذكور وله فائدة اخرى وهي ان الآية نزلت فيمن
يردن التحصن والتعفف ويكرههن الموالي على الزنا وايضا اكراههن على الزنا انما يتصور لو اردن التحصن
لان الاكراه انما يكون على ما يختاره المكره على خلافه ويكره ارتكابه وملابسته فاذا لم يردن ترك الزنا
لا يكرههن فلا يتصور اكراههن عليه فتقييد النهي المذكور بالشرط لتوقف الاكراه عليه فلا يصح ان
يستدل بهذه الآية على انتفاء مفهوم المخالفة هو يتوقف اذ لو ثبت مفهوم المخالفة للزم ان يكون هذه الآية
دليلا على جواز الاكراه على تقدير عدم ارادتهن التحصن وليس كذلك وانما قلنا انه لا يصح الا
بناء عليه لان مفهوم المخالفة انما يثبت اذا لم يظهر للتقييد بالشرط فائدة اخرى سوى انتفاء الحكم عند
انتفائه وقد ظهر هاهنا فوائد اخر فعدم ثبوت المفهوم في مثل هذا المقام لا يدل على انتفائه مطلقا قوله
وقد مثل كل ذلك عطف على ما سبق من الامثلة لكن من حيث المعنى كانه قيل سببا لابراز غير الحاصل في معرض

للحاصل فانه وما شاكل ذلك ولكان مقتضى سوق الكلام ان يقول واما ما شاكل ذلك كلا نبالي علمي ونوق

المتكلم بوقوع الفعل بابرازه كذلك كقوله تعالى الاثم حاصل ولكل يقال المسرة او التي لما ... بابرازه كذلك نحو

ان يقول اكرمك وان ضربتني لكان للتعلم اذ يوقوعه نحو له زارني الحبيب كم من هذا القبيل مما برازه عين الحاصل

في موضع الحاصل فانه مقتضى الظاهر ان يقال يجيء ان ونكتة العدول التفاؤل واظهار الرغبة اي المقصد لانه ليس بشرط

قوله ومن هنا اي من هذا المقام الذي بيناه فيه نكتة ابراز غير الحاصل في صورة الحاصل وهنا انه لا ابراز المذكور وقد

يكون للتفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه تنبيه للنكتة في ذكر الحسنة بصيغة الماضي وفي ذكر اصابة السيئة بصيغة

المضارع وتحصيل النكتة هي اظهار الرغبة في وقوع الحسنة دون السيئة على الحقيقة كما ان فيه تعالى بعباده اي ابراز

المقدر في موضع الملفوظ به لانصباب الكلام الى معناه كما في قولك ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس مراد به ان يعتد

بالاكرام باحالك الآن فاعتد باكرامي اياك امس قوله وابراز المقدر في موضع الملفوظ به عطف على ابراز غير الحاصل في

موضع الحاصل وهذا الابراز هو النكتة الثانية من نكتة المصنف في خلاف الاصل في الشرط والجزاء وتقديم الكلام ان

الاخفى والنكتة لا يصار اليه في بليغ الكلام الا لنكتة ما مثل تقدم من ابراز غير الحاصل في موضع الحاصل كما في الامثلة المذكورة الاول

وابراز المقدر في موضع الملفوظ به اي مثل طلب ايراد القول المقدر الذي هو المراد في صورة القول الملفوظ به بان يعبر عن القول

المقدر المراد بقول الملفوظ به لانصباب الكلام الى معنى القول المقدر اي لارادة القول الى غاية على ان المراد هو القول المقدر

كما في المثال الخامس وهو قولك ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس فانك ان اوردت جملتي الشرط والجزاء الماضوية لكن الاكرام

اردت ان تعبر عن الشرط والجزاء بجملتين يدلان عليهما على سبيل المجاز لاجل المبالغة فقلت ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك

امس اردت به الحث ان تعتد بهذا الاكرام الذي اكرمتني به الآن فاعتد ايضا بالاكرام الذي اكرمتك به امس والفرق بين

هاتين النكتتين مع اشتراكهما في الباعثية على الالتفات في جملتي الشرط والجزاء وهو كونهما جملتين فعليتين

مستقبليتين بالعدول الى ما يدل على الثبوت والوقوع من الفعلية الماضوية او الاسمية هو ان النكتة الاولى انما تكون

فيما اذا كان الحكم المذكور في موضع الشرط والجزاء اصالة لان يكون شرطا وجزاء الا ان حقه ان يذكر بلفظ المستقبل

الدال على عدم الحصول لكن عبر عنه بما يدل على الثبوت من الفعلية الماضوية او الاسمية وابراز غير الحاصل في موضع

الحاصل بسبب من الاسباب المذكورة بخلاف النكتة الثانية فانها لا تصلح نكتة للعدول عن الاصل في مثل هذا الموضع

الذي يكون ما ذكر فيه في موضع الشرط والجزاء اصالة لان يكون معلقا ومعلقا به بواسطة كلمة الشرط بل انما تكون نكتة

فيما لا يكون المذكور في موضع الشرط والجزاء اصالة المذكور لا لاكرام الواقع امس كيف يصح تعليقه بالاكرام

الواقع

٢١٥

الواقع الآن فابراز غير الحاصل في موضع الحاصل لا يكون نكتة للعدول عن الاصل في هذا المثال لكون الاكرام المعلق

حاصلا فيه فلا بد من المصير الى نكتة اخرى وهي ابراز القول المقدر في موضع القول الملفوظ به وموضع القول الملفوظ به هو

كون الحكم المذكور فيه معلقا ومعلقا به بواسطة كلمة الشرط وقد ابرز القول المقدر في المثال المذكور في هذا الموضع

الكلام لمعناه بشهادة الذوق السليم قوله فاعتد على صيغة الامر فيكون طلبا للاعتداد بالاكرام المتكلم معلقا

بطلب الاعتداد للمخاطب باكرامه فكل واحد من المعلق والمعلق به قد ورد في هذا القول المقدر على الاصل وبه يظهر

ان الجزاء قد يكون جملة انشائية من غير احتياج الى تاويله بالخبرية اذ لا ضرورة اليه لان الامر والنهي وغيرهما يجوز

تقييدها بالظرف والجار ونحوهما وان امتنع وقوع الانشائية شرطا فان قيل قد سبق ان مضمون الجملة الشرطية

تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط كما صرح وذكر في الانشاء وكيف امتنع وذكر في الشرط وفي الجزاء

اجيب بان الحصول قد يكون بالثبوت شيء او نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون بالتوجه للطلب او التمني او

نحو ذلك مما هو مدلول الانشاء فكما يجوز تعليق حصول مدلول الخبر يجوز ايضا تعليق حصول مدلول الانشاء بحصول

مضمون الشرط الموقوف على الصدق فانه وجب كون الشرط موقوفا على الصدق فامتنع كونه انشاء فقولك ان جاءك زيد فاكرمه

محصوله انه على تقدير صدق ان جاءك اطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انشائه واما كلمة لو

فحين كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الامتناع الاكرام

بامتناع من مجيئه على طبقل امتنعت جملتاها عن الثبوت ولزم ان تكونا فعليتين والفعل ماضيا واستلزم

مثل قوله عز وجل ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ولو ترى اذ الظالمون

موقوفون عند ربهم تنزيلا للمستقبل لكمال في سلك القطعي بصدوره ممن لا خلاف في اخباره منزلة

الماضي المعلوم في قوله تعالى لو رايت على نحو تنزيله منزلته وورد في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين

الحق بالبصريين رحمهم الله واستلزم في مثل قولك لو تحسن اي لتكلمنا القصد بتحسن الى القصور

اذ احسانه مستمر الامتناع فيما مضى ووقتا فوقتا على نحو قصد الاستمرار في الافعال المستعملة في قوله

عز اسمه الله يستهزئ بهم بعد قوله قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن اذ يستهزؤن في قوله فيه بليسهم على تكرير

وقوله لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم وارد على هذا اي يمنع عنكم باستمرار امتناعه من طاعتكم كما فرع

عن ذكر تعلقات الشرط غير لو من ان في ذكر مبينة كلمة لو فقال واما كلمة لو فهي لتعليق ما امتنع وهو الاكرام

في المثال المذكور بامتناع غيره اي بامتناع مجيء المخاطب الا انه عكس هذا في قوله معلقا لامتناع الاكرام

بما امتنع من مجيئي الى طلبك حيث افاد اولا ان كلمة لو لتعليق الجزاء بامتناع الشرط وافاد ثانيا انها
لتعليق امتناع الجزاء بتعقل الشرط فظهر من مجموع كلاميه ان المراد ان كلمة لو لتعليق امتناع الجزاء بامتناع الشرط
اما بتقدير المضاف في قوله الاول اي تعليق امتناع ما امتنع بامتناع غيره وفي قوله الثاني ايضا اي معلقا لامتناع
الاكرام لك بامتناع ما امتنع واما بناء على اعتبار حيثية الممتنع الامتناعية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث امتناعه
كما اشتهر من ان تعليق الحكم بالمشتق يشعر بان علية مأخذ الاشتقاق اي انما هو من حيث انه متصف بمأخذ الاشتقاق فيصير
المعنى انها لتعليق امتناع الشيء وهو الجزاء بامتناع الغير وهو الشرط وكذا التقدير في الحيثية ايضا في قوله معلقا
لامتناع الاكرام لك بما امتنع اي بما امتنع من حيث امتناعه فيصير المعنى معلقا لامتناع الاكرام لك بامتناع الشيء
الذي هو مجيئي الى طلبك فيندفع التدافع بين كلاميه وينطبق المثال عليهما من غير حاجة الى تقدير المضاف
والمراد بما امتنع وبغيره اعم من ان يكون مضمون اثبات او نفي فيشتمل اقساما اربعة وهي ان يكون الشرط والجزاء
مثبتين مثل لو جئتني لاكرمتك وان يكون امتناع الاثبات نفيا او منفيين مثل لو لم تجئني لم اكرمك وان يكون
امتناع النفي اثباتا او يكون الشرط مثبتا والجزاء منفيا مثل لو جئتني لم اشتمك او بالعكس مثل لو لم تجئني
لشتمتك وتحقيق ما ذكره في بيان معنى كلمة لو انها تدل على معنى قولنا ما انتفى الشرط انتفى الجزاء بانتفائه
فرجح ما ذكره من المعنى لما هو المشهور من انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة
لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي يكون منتفيا فيه قطعا
فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام
في الماضي على حصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في الكلام
واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد بيان لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم
ليستدل به على انتفاء الملزوم وهذا استدلال بيّن كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان
لو هنا تدل على لزوم الفساد اي خروج العالم عن نظامه الموجود لتعدد الآلهة على ان الفساد منتف كانه
قيل وما فسدتا فيعلم من ذلك انتفاء التعدد وقد تستعمل على قصد بيان لزوم الثاني للاول مع انتفاء
اللازم لبيان ثبوت الحكم على كل حال فيبنى على ابعد الاحوال ليعلم حصوله على غيره فكذلك بالطريق الاولى
مثاله قولك لو اهنتني لاكرمتك قصدا الى ان اكرامك مستمر الحصول على جميع الاحوال ومنه قول عمر رضي
الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وقوله على سبيل القطع متعلق بامتناع غيره لا تعلق امتناع

الاكرام

الاكرام بالامتناع القطعي للمجيء لمنع جعله سببا عنه على ان التعليق مجاز عن السببية كما اذا قلت
ان جئتني اكرمتك وعلقت الاكرام بالمجيء فقد جعلت الاكرام مسببا والمجيء سببا والاقتصار انه ليس
بمستقيم اذ ليست كلمة لو لتعليق الامتناع بالامتناع بل هي لتعليق مضمون الجزاء بمضمون الشرط القطعي الانتفاء
ليثبت انتفاء الجزاء لظهور انك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك كان المعنى ان الاكرام كان يثبت لو ثبت المجيء
وانما لم يثبت لعدم ثبوت المجيء قطعا ولهذا اطبق ائمة العربية على انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وان لو
لانتفاء الثاني لثبوت الاول [illegible] اقتضت جعلها عن الثبوت جرى قوله فحينئذ كانت تستلزم هي منزلة
لما واذا اقتضت جعلها عن الثبوت امتنع ان تكون جملتاها او احداهما اسمية لكونها دالة على الثبوت
بل لزم ان تكونا فعليتين والفعل ماض حال من المؤنث في خبر تكونا فيكون مضمون الجملة الحالية ايضا داخلا
تحت اللزوم ولو قال والفعل ماضيا بعطفه على اسم تكونا لكان اظهر فانه ذكره ايضا لازم من قوله انها لتعليق
ما امتنع بما بصيغة الماضي فانها تدل على اعتبار المضي في كل واحد من الشرط والجزاء فان قوله انها لتعليق
ما امتنع يدل على اعتبار المضي في الجزاء ولما دل قوله بما امتنع فلان ذكره في المثال يدل على اعتبار المضي
في الشرط وايضا ورد على سبيل القطع بدل كان وقف على مضي الشرط قوله وكذا يستلزم عطفه على اللازم وقع على
ضمير مصدره اي استلزم لزوم كونهما فعليتين مع كون الفعل ماضيا ان يتنزل الفعل المستقبل في الآيات المذكورة
منزلة الماضي واستلزم ذلك ايضا ان تقصد بحسن في قوله لو يحسن الى المنكر لما تعرض له ان الاستمرار
فيما مضى فان قلت اذا كان قوله واستلزم معطوفا على اللازم الذي هو جواب قوله فحينئذ كانت ان وجب ان يكون
المعطوف لازما من قوله فحينئذ كانت ان كما ان المعطوف عليه كذلك فما وجهه اجيب بان بحال لزم ان اللزوم
كذلك لان المعطوف على الجزاء السببي مستقبلا في نفسه يتغير في كونه لازما مترتبا على الشرط بل هو لازم بتوسط
اللازم الذي هو قوله ولزم ان اي فحينئذ كانت كذا لزم ان يكون الفعل في جملتها ماضيا واستلزم لزوم
كونه فيهما ماضيا تنزيل المستقبل في الآيات المذكورة منزلة الماضي المعلوم نقل عن الشيخ عبد القاهر رحمه الله
انه قال اذا عطف الشيء على الجزاء فهو على وجهين احدهما ان يستقل كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه
بالجزائية كما في قولك اذا جئتني جئتك وخلعت عليك وثانيهما ان يكون ترتب المعطوف على الشرط بتوسط
المعطوف عليه كما في قولك اذا جاء الامير استأذنت وخرجت اي واذا استأذنت خرجت فما نحن فيه من القسم الثاني
كانه قيل كلمة لو لما كانت للتعليق المذكور لزم كون فعليها ماضيين واذا لزم كونهما ماضيين لزم

تنزيل المستقبل منزلة الماضي ولزم القصد الى التصوير المذكور وفي جعله حالا استلزم ضمير مصدر لزوم اتحاد
بمعنى هذه الشرطية ومعنى قوله تعالى اذ وقفوا على النار اذا ادخلوها حتى يشاهدوها واطلعوا عليها كانه اي كنهها
او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من وقفته على كذا اي عرفته اياه وعلى الاول يكون من قولهم وقفت للامر وقفا
ووقفت به ووقفوا بيقين ولا يتعدى قوله تعالى ناكسوا رؤسهم اي مطاطئوها حياء وخجلا وندما وقوله تعالى
عند ربهم اي في موضع المحاسبة يوم القيمة يرجع بعضهم الى بعض القول اي يرد بعضهم على بعض ويلوم بعضهم
بعضا يقول الذين استضعفوا اي الاتباع للذين استكبروا اي الرؤساء لولا انتم اي لولا اضلالكم وصدكم
ايانا عن الايمان لكنا مؤمنين اي باتباع الرسول صلى الله عليه وسلم وجواب لو في هذه الآيات المذكورة
محذوف اي لرأيت امرا هائلا عجيبا تنقص العبارة عن تصويره وهذه الامور من وقوفهم على النار وكونهم ناكسي
رؤسهم وكونهم موقوفين عند ربهم امور مستقبلة توجد يوم القيمة لكنها لتحقق وقوعها نزلت منزلة
الماضي المقطوع به فاستعمل فيها اذ ولو المختصان بالماضي ظاهرا فكان هذه احوال قد تحققت وانقضت و
ما رأيتها قال صاحب الكشاف فعلنا لو واذ للمضي كلاهما فذكرهما مع ترى لان المترقب من الله تعالى بمنزلة
الموجود المقطوع به وكان مقتضى الظاهر ان يجاز لو وترى لكنه عدل عنه الى صيغة المستقبل تنبيها
على نكتة اخرى وهي ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة لفظ الماضي المعلوم تحقق معناه
فلذلك يعبر عما سيوجد بلفظ الماضي لكون المستقبل في حق ما اخبر به الله تعالى بمنزلة الماضي في تحقق مدلوله
قوله تنزيل المستقبل منصوب على انه مفعول استلزم قوله تعالى علة للتنزيل وقوله لصدوره اي المستقبل
متعلق بقوله نظرا وقوله عمن ظرف التنزيل ايضا قوله منزلة الماضي لئلا يلزم التعليل بين اجزاء المعلل لان الاول
قوله على نحو تنزيل يود متعلق بقوله تنزيل المستقبل اي استلزم تنزيل المستقبل منزلة الماضي على نحو تنزيل
يود منزلة ود في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا اي يوم القيمة لو كانوا مسلمين اي في الدنيا جاء في الحديث
لا يزال الله يرحم ويشفع اليه حتى يقول من كان من المسلمين فليدخل الجنة فحينئذ الا
يود ... الى التنزيل يود منزلة ود بناء على ان ربما المكفوفة لكونها داخلة على تعليل محقق ...
فعل ماض ولا ... كون الكافرين كونهم مسلمين امر مستقبل الا انه نزل منزلة الماضي في تحقق الوقوع
فاستعمل فيه ربما ... بلفظ المستقبل لما عرف من ان لفظ المستقبل بالنسبة اليه تعالى بمنزلة الماضي قوله
في ... اصحاب التفسير ... تكون كلمة زايدة كافة لرب عن العمل مهيئة لدخولها على الجملة الفعلية

واذا

واذا كفت عن العمل ودخلت على الجملة اقتضت ان يكون فعلها ماضيا لانها للتقليل وتقليل الفعل
انما يعقل اذا كان ماضيا واما اذا كان مستقبلا فلا يعرف ان وقوعه قليل او كثير بالنسبة الينا ولما ورد
يود في قوله تعالى ربما يود مستقبلا نزل منزلة الماضي لوقوعه في كلام من لا خلاف في اخباره فان المترقب
في صدقه تعالى كالماضي في تحقق وقوعه فكانه قيل ربما ود والتقوية الاخرى البعض بين ان يود ليس هو فعل رب و
متعلقا لها بكلمة ما في ربما نكرة موصوفة بمعنى شيء وليست بكافة وقوله يود صفتها وليس فعلا يتعلق به رب
لكانه في نكرة رب رجل يسلم عندي ان يسافر اي الفعل الذي يتعلق به رب هي صفة لرجل كما ان يود صفة ما
والتعلق محذوف اي نحو تحقق فيكون رب جر داخلة على المفرد فلا يقتضي الفعل الماضي ولا احتياج الى تنزيل يود منزلة
ود في حق الكفر فيكون تقدير الآية ربما كان يود بناء على ان ربما مكفوفة بمنزلة غير المكفوفة في اختصاصها بالماضي
فاذا وقع بعدها المضارع فمعه اضمار كان ووجه التقليل فيه ان كونهم مسلمين في الدنيا اجزما يتمنونه هو ان اهوال
القيمة تدهشهم وتذهب عقولهم فيتمنون مع اي من قات كان منهم افاقة ما تمنوا ذكره وقوله لو كانوا مسلمين
حكاية لودادتهم على طريق الاخبار عنهم كانه في قولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لافعلن بطريق
الحكاية لكان حكاية لكلامه بلفظه قوله واستلزم العقد يحسن اي حتى لا يستلزم لزوم كون جملتها فعلية مع
كون الفعل ماضيا ان يكون العدول الى لفظ المضارع في مثل قوله لم يحسن اي لشكره مبنيا على نكتة مناسبة
لهذا المقام غير ما ذكره لان تلك النكتة ليست مناسبة لها هنا لان هذا الكلام ليس كلام من لا خلاف في كلامه
والنكتة المناسبة لهذا المقام هي ان يقصد بقوله لم يحسن على لفظ المضارع الى تصوير ان اصابة العنت كان مستمرا
لامتناع فيما مضى وقتا فوقتا اذ قد يراد بالفعل المضارع استمرار تجدد الحدث وقتا بعد وقت على نحو ما
قصد بيستهزئ في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله تعالى حكاية عنهم انا معكم انما نحن مستهزؤن فان
المنافقين لما قالوا لشياطينهم اذا خلوا معهم انا معكم انما نحن مستهزؤن بالمؤمنين جيء بقوله انما نحن
فعلها نكر والجملة الاسمية الدالة على ثبوت الاستهزاء قال الله تعالى في جوابهم الله يستهزئ بهم بلفظ المستقبل دون
الجملة الاسمية فقصد الى ان استهزاء الله تعالى بهم ليس مستمرا ثابتا على حال واحدة بل هو مستمر على انه اذا تحصل
نوع منه في وقت حصل بعده نوع آخر وفرد آخر اشد من الاول وهكذا دائما على الاستمرار وعلى نحو ما
قصد بقوله تعالى يكسبون في قوله فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون فان ايراد يكسبون
بلفظ المضارع بخلاف نظيره وهو قوله كتبت ايديهم انما هو للقصد الى ان كسبهم في التورية ما يسبب ...

حصلت في الزمان الماضي وإما كسبهم الإثم بسبب تلك الكثرة فإنه متجدد على الاستمرار وإذا كان كذلك
فالمراد بقوله لو تحسن إلي لشكرت أنك لو أحسنت إلي في الزمان الماضي إحسانا متجددا على سبيل الاستمرار
لشكرتك لكن ما كان إحسانك متصفا امتناعا متجددا على سبيل الاستمرار ما شكرتك فيكون انتفاء الشكر
بسبب استمرار انتفاء الإحسان لا أنه بسبب انتفاء استمرار الإحسان فإن الشكر يتوقف على وجود الإحسان
لا على استمراره فإن قيل كيف يلزم من قولك لو تحسن استمرار الامتناع مع أن كلمة لو تدل على الامتناع وقد دخلت
على المضارع الدال على الاستمرار فيلزم منه امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع أجيب بأنه كما أن الجملة
الاسمية تدل بمعونة المقام على دوام الثبوت فإذا دخل عليها حرف النفي دل على دوام الانتفاء لا على انتفاء
الدوام كذلك المضارع الخالي عن حرف الامتناع يدل على استمرار الثبوت فإذا دخل عليه حرف الامتناع دل
على استمرار الامتناع وحقيقة ذلك أنه يعتبر دخول حرف النفي في الكلام أولا ثم يعتبر وروده على وجه يفيد
الدوام فيكون داخلا على النفي دون العكس فقس على ذلك حرف الامتناع فقولك لو تحسن كان أصله لو أحسنت
ثم عدل عن الماضي إلى المضارع ليدل على استمرار الامتناع وإن يتبادر إلى الفهم كونه دالا على امتناع الاستمرار
لا يبعد في ذلك بالاعتبار أن قولك ما زيدا ضربت يدل على اختصاص النفي وإن سبق إلى الوهم كونه دالا على نفي الاختصاص صح
الفهم من تقديم المفعول فمعنى قولك لو تحسن إلي لشكرت أن انتفاء الشكر بسبب استمرار انتفاء الإحسان لا أنه
بسبب انتفاء استمرار الإحسان فإن الشكر يتوقف على وجود الإحسان لا على استمراره قوله لكن فيما ذكره أن
أي حاصله استمرار الامتناع فيما مضى وفيما فوقه استمرار انتفاء الفعل مستفاد من المضارع الواقع موقع الماضي
وكون ذلك الاستمرار فيما مضى مستفاد من كلمة لو وقوله وفيما فوقه مستفاد من أن الإحسان يوجد حالا فحالا فيكون
استمراره بمعنى استمرار تجدده وقتا بعد وقت لا استمرار الفعل ثبوته فيلاحظ انتفاؤه بحسب ما بين وجوده لا استمرار
انتفائه في جميع الأوقات فيكون المضارع المنفي كالمثبت في أن الاستمرار المستفاد منه تجددي لا ثبوتي قوله يحتمل
قصد الاستمرار صارفا عن التصدي لما قال بعد قوله إنا معكم إنما نحن مستهزئون ليطابق ما تقتضيه الظاهر لأنه يجازيه
مستهزئ فما عدل إلى الله يستهزئ بهم قصدا إلى الاستمرار إذ أنه تعالى يحدث وقتا فوقتا أنواع البلايا عليهم
وهذا حال المهانة فهم على التجدد والاستمرار قوله وقوله ويطيعكم مبتدأ خبره قوله وارد على هذا أي على استعمال الفعل
معكم لو لإفادة الاستمرار ولو ذكر الآية قوله تعالى واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر
لعنتم والجملة الشرطية في محل النصب على الحال من أحد الضميرين في قوله فيكم أحدهما مستتر مرفوع والثاني بارز

بارز

۲۱۸

بارز مجرور وهو كم والمعنى أن فيكم رسول الله على حالة يجب عليكم تغييرها وهو أنكم تحاولون منه أن يعمل في
الحوادث على مقتضى ما يعن لكم من الرأي وما تستصوبونه من عند أنفسكم ولو فعل ذلك أي ما هو على مقتضى رأيكم لعنتم أي
لأثمتم أو لشق عليكم لوقوعكم في الجهد والهلاك على حال فلانة عنت فلان إذا طلب ما يؤديه إلى الهلاك و[illegible]
حال لو يطيعكم دون لو أطاعكم للدلالة على أنه كان في إرادتهم استمرار عمله على ما يستصوبونه وأنه كلما عن لهم
رأي في أمر كان معمولا عليه فحينئذ دخل حرف الامتناع على الفعل المضارع ودل على استمرار الامتناع عن
الإطاعة لهم فيكون المعنى أن إطاعة النبي صلى الله عليه وسلم إياكم مستمر الامتناع في الزمان الماضي فيمتنع عنتكم
أي وقوعكم في المشقة والهلاك فهو دائم بسبب عنتكم بواسطة استمرار امتناعه عن إطاعتكم والأظهر أن المضارع
هاهنا لاستمرار الفعل أعني الإطاعة ودخول لو يفيد امتناع الاستمرار ويشعر به كلام صاحب الكشاف فإنه
يدل على أنه حمله على امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع ولعله أظهر مما اختاره المصنف وذكر أنه كان
في إرادتهم استمرار عمل النبي صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبونه وأنه كان كلما عن لهم رأي في أمر كان معمولا
به فقد بين الله تعالى أنه لو استمر على إطاعتكم كما تريدونه لوقعتم في الجهد والهلاك لكنه لم يستمر فما وقعتم فيه فيكون
لو لامتناع الاستمرار وانتفاء ما كانوا يريدون   ولكون أن تنزيل الموصى منزلة المتلقى أي ويعودوا ويحسن إلى الكفار
صورة المجرمين ما يحسم الموجودين قائلين بما يقولونه وصورة القائلين موقوفين عند ربهم منقادا ولين
لتلك المقالات واستحضار صورة ودادة الكافرين لو أسلموا واستحضار صورة منع الإحسان كما في قوله
تعالى والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه إلى بلد ميت فأحيينا به الأرض بعد موتها أي في فتثير
استحضار لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب مسخرا بين السماء
والأرض متكونا في المرأى تارة عن قزع متفرقة كأنها قطع قطن مندوف ثم تتضام متعلقة بأن الأطوار
حتى تعود ركاما وأنه طريق البلغاء لا يعدلون عنه إذا اقتضى المقام سلوكه وما تأبط شرا في قوله
بأني قد لقيت الغول تهوي بسهب كالصحيفة صحصحان فأضربها بلا دهش فخرت صريعا لليدين
وللجران كيف سلك في قوله فأضربها بلا دهش قصدا إلى أن يصور لقومه الحالة التي تشجع فيها بضرب
الغول كأنه يبصرهم إياها ويطلعهم على كنهها ويتطلب منهم مشاهدتها تعجيبا منه وإنه على كل الأمور بثباته
عند تلك الشدة وقوله تعالى إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون دون
كن فكان من هذا القبيل   ما ذكر المصنف أن لفظ ربما في الآيات الثلاث المذكورة وإن لفظ يود في

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا والمقصد الى تنزيل المستقبل منزلة الماضي وان لم يحسن في قولك لو
تحسن الى السكنة للمقصد الى اظهار الامتناع بمقدار لا يجوز وجه ان في هذه الامثلة وهو ان يقصد بصيغة
المضارع فيها الى استحضار الصورة ووجه ذلك ان المضارع دال على الزمان الحاضر الذي من شانه ان يشاهد
ما هو واقع فيه فيقصد به الى احضار الصورة في الخيال وجعلها مشاهدة ظاهرا لتمكنها في الذهن فضل
تمكن مع تجدد ما يترتب عليها من الاستغراب والتعجب ونحوهما في الجمل التي ... انه جعل الاستحضار في يود راجعا
الى صورة الودادة وهو ظاهر الا انه ليس المدلول عليها بلفظ يود وفي لو تحسن الى صورة منع الاحسان لانها ليس المدلول
عليها بلفظ لو تحسن المصدر بحرف الامتناع بل قياس على ان المقصد بلو تحسن الى اظهار امتناع الاحسان
الا انه اختار هنا لفظ المنع على الامتناع لزيادة التنقيح والتهذيب فعلم ... كان ينبغي ان يقول الى
استحضار صورة امتناع الرؤية كما قال يود الى استحضار صورة ودادة الكافرين لو كانوا مسلمين او استحضار
صورة منع الاحسان الا انه ذكر في ترى لاستحضار صورة المرئي المستتبع لاستحضار صورة الرؤية تنبيها على
ان المقصود من استحضار صورة الرؤية استحضار صورة تلك الحالات المرئية قوله الى استحضار صورة المجرمين
ان تقول ان الغرض من لفظ ترى هو الاستحضار لا الاغراض المذكورة فيما قبله قوله قائلين بما يقولون يوم قولهم
ربنا ابصرنا وسمعنا فارجعنا نعمل صالحا وقوله متقاولين بتلك المقالات اشارة الى قوله تعالى يرجع بعضهم
الى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم لكنا مؤمنين وفيه نوع من لاستحضار الصورة
في الآية الاولى اعني قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا
اكتفاء بما ذكر في الاخريين من صورتي المجرمين والظالمين اذا لم يعلم الحال في الاولى بالمقايسة عليها
قوله كما في قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فيه منصوب المحل على انه صفة مصدر محذوف والمعنى ذلك ان ... الخ
مما يورد لفظ المضارع في الآيات المذكورة لاستحضار ما ذكر من الصور استحضار مثل استحضار الذي في قوله
تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت اي يابس فاحيينا به الارض ... المطر
... من النسيج لدلالته على المطر او تنفيس النسيج لانه سببه ... بعد موتها اي بعد يبسها كذلك
النشور تشبيها لاحياء الموتى بنشور الاموات في صحة المقدورية روي انه تعالى يحيي الخلق بما يرسل
من تحت العرش كمني الرجال تنبت منه اجساد الخلق اذ قال فتثير ... اشارة موافقا لقوله ارسل الخ
... على كونه قوله تثير بمعنى اثارت قوله فسقناه لان الماضي لا يكون ... عن المستقبل قوله ...

الى في

اي في المنظر والنزع يتخلل جميع قزعة وهي قطعة من السحاب رضيعة المنفرد كالخريف بالمزرعة
وهي آلة الندافين قوله تتقاطم اي يضم بعض تلك القزع الى بعض ولفظة ثم في قوله ثم تتقاطم
فانه مقام تارة اولى اي تتكون اولا من قزع تتبدد وتتقاطم ثانيا ثم يبعده ويجعله ركاما اي سحابا متراكما
اي متراكبا ركب بعضه بعضا قوله واذا اي العدول من الماضي الى المضارع لاستحضار الصورة وهو المسمى
عند النحاة بحكاية الحال الماضية فان قيل عدم عدول البلغاء من سلوك الطريق الذي يقتضيه المقام معلوم لا حاجة
الى البيان فما وجه قوله لا يعدلون عنه اذا اقتضى المقام سلوكه اجيب بان المنع لا يعدلون عنه الى الطريق المتبع
الظاهر وان كان ايضا مليحا وذلك لكمال حسنه وفرط اهتمامهم به قوله بان فتية تغيب بدل من قوله بالابيات
في البيت السابق وهو قوله الا من مبلغ فتيان فهم بانا قيت عند رحى بطان وهو موضع قبل الغول حيوان
يدعو الناس في البراري فيبدو هيبة يغتالهم اي يهلكهم ولفظ مهلك يسمى عند العرب غولا ويبدو لي انه ... كانا
تسرعوا ... الشهب بالمكان والصحيفة الورقة من القرطاس ... الصحيح ... ان المكان المستوي ...
بغلاة مستوية كالقرطاس ... ضمير الغول ... فاصبحت ... مؤنثا ... اي سكنت
وصف بها حال من ضمير الغول قوله تحرز ولم يؤنث لان الفعيل بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث يجار
... ان الارض ... قوله لليدين اي على اليدين فان حروف الجر ... بعضها مقام بعض
... مقدم ... البعيم ... قوله كيف سلكها اي كيف سلكها ... الاستحضار وهو في محل النصب
على انه مفعول ثان ... ان ترى ما فيه ... قوله قصدا مفعول له من قوله كيف سلكها والتشجيع
اظهار الشجاعة بالتكلف وقوله تعجيبا مفعول له من قوله ... والشدة الجملة وقوله تعالى خلقه من تراب
جملة مفسرة لمثل آدم اي الصفة العجيبة وحالة الغريبة فلا موضع لها من الاعراب ... تشبيه عيسى بآدم عليهما السلام
من حيث ان آدم خلق بغير اب وهذا من تشبيه الغريب بالاغرب لان خلق آدم اغرب من خلق عيسى قوله
من هذا القبيل اي من قبيل العدول من لفظ الماضي الى المضارع لاستحضار الصورة وهو حينئذ قوله وقوله
سبحانه واستلزم في مثل لو انتم تملكون جملة على تقدير لو تملكون فائدة التاكيد في حذف الفعل
الاول اختصار الدلالة ضمير عليه المؤكد ... بالعقد منفصلا قوله واستلزم عطف على انتم او على ...
الاول والثاني وفاعله ايضا ضمير ... انه ... ان جملتي كلمة لو ... مستغني الدالة
على الثبوت ووجه ... تملكون فعليتين ... ذكر ... قوله لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي

اذ لا مسكن حقيقة الا ما فان يجعل حقيقة النفي والمنافية من قولهم اتفق الرجل الا قنعوا وذاهب
مالي وكان الاشارة قصور ان المجيبا لكونه بنائه على الحاجة والصنعة عما يحتاج اليه ملاحظة الغرض فيما ابرز
على ان ما بعد كلمة لو فيه ليست جملة اسمية حتى ينتقض به ما ذكر بل هو جملة فعلية وتقدير الكلام لو تملكون تملكون
بتكرير الجملة الفعلية لفائدة التاكيد ثم حذف الفعل الاول للاختصار لدلالة ما بعده الذي هو الضمير المنفصل
عليه فكانه كان متصلا بفعله فلما حذف فعله صار منفصلا لعدم ما يتصل به فلما كان لفظ انتم فاعلا
لفعل محذوف كان جملة الشرط فعلية وانما تكون اسمية ان لو كان انتم مبتدا وتملكون خبره وليس كذلك فلم يلزم
انتقاض القاعدة المذكورة بمثله فقوله جملة منصوب على انه مفعول السلام وقوله الفعل بالجر [illegible] وقوله
ليكون ضمير وقوله منفصلا حال من الضمير الذي رفع قوله المبدل والمنع لدلالة ضمير الفعل الاول المبدل منفصلا
بعد ما به الفعل عليه وما ذكره من كون التقدير تملكون بالتكرير للتاكيد وكون الحذف لمجرد الاختصار
لما عليه الجمهور من ان اصله لو تملكون فاريد ابهام الفعل بحذفه ثم تفسيره فحذف الفعل فلا جرم انفصل
الضمير لانه لم يبق ما يتصل به بسبب حذف الفعل فصار لو انتم ثم فسر الفعل المحذوف فصار لو انتم تملكون
فلما كان الفعل الثاني لتفسير المحذوف لم يجز اجتماعهما ولو كان الثاني تكريرا للاول تاكيدا له وكان الاصل
تملكون تملكون لجاز اجتماعهما ولم يلزم الحذف في نحو وان احد من المشركين استجارك مع انهم اتفقوا
على لزومه بناء على امتناع الجمع بين المفسر والمفسر وقوله لدلالة ضمير عليه مخالف لما عليه الجمهور ايضا
لان الدال على المحذوف ليس ضمير المحذوف عندهم بل الدال عليه كلمة الشرط المقتضية للفعل فانها تدل على الشرط
المطلق وتملكون المذكور القائم مقام المحذوف يدل على خصوصية المحذوف والامر فيه سهل لان الضمير الذي هو
انتم [illegible] سواء [illegible] وان ذو [illegible] لدلالة ضمير عليه مبني على ان
الشرط [illegible] على الكلام الذي هو ضمير المنفصل صحيح لا تقدير الفعل بعدها
لئلا ينتقض به القاعدة المذكورة فكان للضمير المنفصل دلالة على الفعل المحذوف بهذا الاعتبار [illegible]
ما ذكر من ان ضمير المنفصل فاعل فعل محذوف [illegible] لا ينتقض به القاعدة انما يندفع به دخول
كلمة لو على الجملة الاسمية ولا يندفع به مخالفة الاصل من جهة اخرى وهي كون جزء الشرط [illegible] فيه
[illegible] واحدة من جملتي كلمة لو [illegible] فعلية [illegible] كون الفعل ماضيا [illegible]
ان الاهم [illegible] المقدرة ومن لطائف هذا التركيب

اه

ان الضمير المنفصل وان كان فاعل فعل محذوف الا انه لما برز مع الفعل المذكور في صورة المبتدا
والخبر افاد الاختصاص على تقدير التقديم المبتدا والخبر في مثل انا سعيت في حاجتك في المعنى ان المالك مختص
بالشح [illegible] واعلم ان هذه اللطايف لا يتطلع فيها الا الاذكياء الراسخون من علماء المعاني والبيان
على الطلاع على التتبع لتراكيب الكلام واصول قواعد الكاتب [illegible] العقول على ما يكمل منها من لطائف
النكت مفصلة لا يتم الاحاطة بها الا لعلام الغيوب [illegible] بلاغة القرآن الا لمن علم ان
قوله هذه اللطائف اشارة الى اللطائف المذكورة في مباحث تقييد الفعل بالشرط المختلفة
تعلقها [illegible] وقوله والتي [illegible] روضة [illegible]
روضة [illegible] الذهاب الى ههنا وههنا [illegible]
الذين [illegible] كانه من علماء المعاني [illegible] البلاغة [illegible] السنة [illegible]
[illegible] رتبة المصنف [illegible] علو رتبة علم المعاني وصعوبة [illegible]
[illegible] مبني على تتبع [illegible] التراكيب [illegible] منفصلة [illegible] الامثلة [illegible]
اللطائف [illegible] تمهيد القواعد [illegible] من العلوم [illegible] الطالب [illegible] معذور
[illegible] وقوله لا تتم [illegible] مسائل علم المعاني [illegible] الا علام الغيوب وذلك لانها
مستخرجة من تتبع جزئيات التراكيب [illegible] من لطائف النكت مفصلة على وجه مخصوص فاعده كلية
هي مسائل علم المعاني ولا شك ان افراد التراكيب غير منحصرة فلا يمكن للبشر ان يطلع عليها ويتوقف جميع لطائفها
حتى يستخرج جميع القواعد المتعلقة بجميع نكتها فكثير من مسائل علم المعاني بعد بالقوة [illegible]
اليها وان اللطائف الجزئية التي تستخرج [illegible] لجميع مسائله وتفاصيل لطائف التراكيب
التي [illegible] المسائل [illegible] فان علمه [illegible] يسمى علم المعاني لعدم ابتنائه على تتبع التراكيب [illegible]
بناء علم المعاني على التتبع لتراكيب كلام البلغاء واصول قواعده ولا بد في كنه بلاغة القرآن الاحاطة
على [illegible] علم المعاني لا يحيط به الا علام الغيوب كذلك ما هو المقصود الاصلي منه اعني العلم ببلاغة
القرآن [illegible] فان معرفة كنه بلاغة القرآن [illegible] ذلك [illegible] الا بما هو مبني على
كمال الاحاطة بعلم المعاني فان لم يتيسر ذلك لغير علام الغيوب لم يحصل ما يبتنى عليه وهو معرفة اعجاز القرآن
بكنهه لغيره تعالى واعلم ان [illegible] قصور [illegible] شرح الا [illegible]

وجادة ولا يكشف اسرار جواهرها الا البصير ذو طبع نقاد وذو القضاء منها الا من بدر الكهن في حلبتها
لا انا بعيد باستراق طرف منقوشا او ادرج استنباطها بقوة فهو معونة وذوق موطيء من الطابح
البلاغة بما يؤثرها القلوب بعضها باجبابها وتنشر عليها افئدة مصاقع الخطباء اخيا باعجابها متوسل
بذكرها بيانية وصية الاعجاز في الشرح مستقلا ما اجمله في التحديد به فيتلك لا التفصيل طارحا من رتب
الوجوه والكلم بالرغم الثمرة الحسنى والفوز عنده يوم النشور بالدرج الاسنى المستودعات في الاخشاب التي يوضع
عند الشخص اي توضع عنده وديعة والمراد بهذا الفن هو الفن الثالث والاخشاب طلبا للوري وهو اخراج
النار منها الزند بفتح الزاي الزند بالفتح اذا اخرجت ناره وفيه لغة اخرى وورى الزند يرى بالكسر فيهما واوريته
انا وكذا وريته والزناد جمع زند وهو العود الذي يقدح به النار وهو الاعلى والزندة السفلى وفيها ثقب
وهي الانثى فاذا اجتمعا يقال لهما زندان ولا يقال زندتان تغليبا للذكر على الانثى يتخذ الذكر منهما من شجرة
يقال لها عفار والانثى تتخذ من شجرة يقال لها المرخ وفي المثل في كل شجر نار واستمجد المرخ والعفار فاذا ارادوا
ايجاد النار وابرازها حكوا الزند الاسفل فتخرج منها النار ويطلق الزند ايضا على الحديدة التي يقدح بها
النار قوله ولا تقنع اي لا تقنع تلك المستودعات ازمتها هي جمع زمام والمراد الكهن المستخفة بها لركضة الزوى
برجلها اذا استعملتها للعدو والكتابة بسكون اللام جبل يجمع من مواضع متفرقة لاجل السباق وضمير جلبتها
للمستودعات قوله الا اي لا تمكن من جلبتها الا بعد غاية وهو متعلق بالكهن وكذا الباء في قوله باستراق طرف طافية
وقوله مقفوفا اي منقوشا شارب صفة الكهن والافاق ومن جمع افواف جمع فوق بالكسر والشبار وفوق
فيقة بالكسر هو اللبن المجتمع فيما بين الحلبتين صارت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها قوله بقوة
فهو متعلق بمنقوشا وهو صفة الكهن كمولع ومتوسل وطارح اي لا تقنع تلك المستودعات ازمتها
الا لمن بدر الكهن بركب حلبتها ويسخرها الى البعد غاية في ميدان المسابقة باستراق طافية وبمنقوشا اي بدرج
وينشر به الباءة استنباطها ويخفيها بقوة فهو معونة ذوقه وهو كبح اي الى بعض صفة اخرى لكن الكهن وقوله
بما يؤثرها اي يختارها متعلق بقوله مولع وقوله من الطابح حال من المجرور في قوله بما يؤثرها وضمير يؤثرها للكلمة
ما وكذا الضمير عليها لان قوله تنشر عطف على يؤثرها اي مولع بما يؤثرها وبما ينشر عليها اي على تلك اللطايف
والقصبا جمع صفيقة بمعنى مختاره والحبا جمع حبيبة بمعنى محبيه وقوله بها باخبابها اي فيها الفلق
وحبة القلب سويداؤه التي هي منبع الزوج وحبيب المراد بحبابها ثمراتها ونتائجها قوله مصاقع الخطباء

١٧

اي بلغائهم يقال خطيب مصقع اي بليغ في الغاية قوله بذكرها اي بما ذكرنا من الركض وما يتبعه من المعاني
قوله بيانية اي لطايف بيانية والبيانية هو التامر باستقصائها يقال تامر في كذا اذا تأمل فيه مستقصيا
قوله مستقلا اي متحرزا عنه الانتقاد عن العلم الاجمالي الى العلم التفصيلي فانه يحصل التحرز بالتامل من
انها تؤسس من عقد في اجمالا على انه مجرد بديع المعاني والبيان متوسل الى تفصيل ذكر الاعجاز ومعرفة
ان الاعجاز بما فيه من النكت واللطايف الخارجة عن طوق البشر قوله طارح صفة اخرى للركض قوله في
المنوية الحسنى مفعول طارح وقوله والفوز بالجر عطفا على لفظ المثوبة وقد يروى بالنصب عطفا على محلها
وذكرها انه لا يبعد ان يتجه بواسطة الحرف قوله بحذوه اي عند رتب الوجوه والاسنى بمعنى الارفع والاعلى
من السنا الممدود واو هو الرفعة والسنى الرفيع وحاصل ما ذكره انه لا يجترئ على التصدي لمعرفة اللطايف
التي اودعها في الفن الثالث وتقطيع نتائجها التي اودعها في الفن الثالث من اللطايف لا يتضح حق
اتضاحها ولا ينقاد لطالبيها كما ينبغي الا بار بعة اشياء احدها السعي البليغ في تحصيلها واستراق
طائفة منه والثاني ان يكون الطالب ذا طبع نقاد وخاطر وقاد والثالث ان يصحبه المعونة الالهية
والموهبة الربانية وهو الذوق الذي لا يعطيه الا العزيز الرحيم ورابعها ان يكون غرضه من تحمل مشاق
تحصيلها مجرد الطمع في السعادة العظمى من غير ان يشوبه شيء من الاغراض المتعلقة بالدنيا فان اخلاص
العمل لله تبارك وتعالى والذي امر به المكلف وسط به السعادة الابدية وكل عمل لا يقصد به وجه الله
تعالى فهو ضايع ومآله حسرة وندامة نعوذ بالله عن ذلك الحمد لله الذي وفقنا لختم الفن الثالث
الذي ضمن به تفصيل الاعتبارات الراجعة الى الجملة الخبرية المفردة الى غير المنضم الى
جملة اخرى ونسأله من فضله العظيم وكرمه العميم ان يوفقنا للخوض
في مباحث الفن الرابع المتعلقة بالاعتبارات الراجعة
الى الجملة الخبرية المنضمة بجملة اخرى وهو
حسبي ونعم الوكيل والحمد لله
وحده والصلاة
على من لا نبي
بعده